نحو سيبويه في كتب النحاة

دراسة تحقيق وتقويم

رسالة تقدّم بها

مازن عبد الرسول سلمان الزيدي

الى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة

في اللغة العربية، وآدابها .

بإشراف

أ. م. د. صالح هادي القريشي

ربيع الأول ١٤٢٧ هـ   نيسان ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ

شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾

صدق الله العظيم

(يس : ١٢)

(الإهـداء)

. إليـك ... برغم كلِّ شانئٍ .

كلّما أبحرتْ أناملي ... وانحنتْ فِكَرٌ تلوحُ لي ،

وأناختْ زمامها .

لأشدَّ الرحالَ بها عازمًا تفجيرَ ينبوعِ علم .

صلَّى الله عليك وسلَّم

(سَيِّدَ الخَلق)

أنت من علّمتنا .. كيف نُحيي دماءَنا .

. والى آبن بضعتهِ .. وذي الفقارِه .

كنت سيّدًا ..حين كان إسلامنا أغلى من :

الـروحِ ...

والـنفسِ ...

والأهـلِ ...

. والى السائرين على دربكَ :

سَـيِّدًا ..

سَـيِّدًا ..

مازن

(شكرٌ وآمتنان)

من دواعي الأمانة ، والإخلاص ، والاعتراف بالحسنى أن أوجّه الثناء والشكر إلى كل من أعانني على إتمام هذه الإطروحة :

. أبي وأمي .. هذا غرسكم ، طالما كانت نظراتكم ترعاه ، وهذا أثر من آثاره عسى أنْ يجعله الله عزّ وجلّ نورًا يسعى بين أيديكم ومن خلفكم يوم تشرق الأرض بنور ربها وتعنو الوجوه للحي القيوم .

ـ أستاذي المشرف الدكتور صالح القريشي على مابذلته من جهدٍ في قراءة فصول هذه الإطروحة على مابها من طول ، وما يداخلها من مشقة وعناء ،فجزاك الله عني خير ما يجزي عباده الصالحين .

ـ أستاذتي الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي على ماقدّمْتِهِ لي من ملاحظات سديدة ، ومصادر نادرة فحمَّلْتِنِي ما لاطاقة لي بردّه . وحسبي في ذلك أنني مازلت ذلك (الحفيد) كما سمّيتِنِي من قبل ، وسأحمل لكِ في قلبي كل الوفاء ، والثناء ، والدعاء بالخير .

. أخي الأقرب إلى روحي ..والأوحد (محمّد) كانت للمساتك البيضاء عليَّ شخصًا ، وباحثًا أثرٌ لايُنكر.

ـ أستاذتي الدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد على وقفتها معي ، وماقدَّمته من مصادر قيّمة أغنت هذه الرسالة .

والى جامعتي الحبيبة (المستنصرية) وكلِّيتيها (التربية ، والآداب) والى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية فيهما . وأخصُّ بالذكر منهم الأستاذ الدكتور عبدالله الجبوري ، والأستاذة الدكتورة نادية غازي جبر ، والى كل أساتذتي الذين أحبّوا العلم وعلّموني حبّه مُذ سلكت دربه . داعيًا الله لهم جميعًا بالرضا والمغفرة .

. والى بقية أهلي الأحبة :عمّتي العزيزة ، وأخواتي الغاليات ، والدكتورة تغريد ، والدكتور ياسر . وكل أخوتي وأصدقائي ومن أعانني على إتمام هذه الإطروحة ، وأمدّني بالمصادر اللازمة ، وساندني طوال مدّة إنجازي لها . وأخص بالذكر منهم الصديقين الغاليين قاسم محمد ، ونظير عبد كاظم ،والأخت انتصار،والأخ جهاد.

إليكم جميعًا .. إنّ لكم في القلب حضوةً ، وفي النفس أثراً ، وإنّ فضلكم عليّ لن ينسى مادامت حياةٌ .

المُحتوَيِات

الموضوع | الصفحة

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ على سابغ نعمائه ، ووافر آلائه ، وفضله ، وإحسانه . وأزكى الصلاة وأتمّ التسليم على خاتم النبيين إمامنا محمّدٍ نبيّ الرحمة والهدى ، وعلى آل بيته الطيبين الأطهار ، ورضي الله عن صحابته الغُرّ الأبرار ، وتابعيه الأخيار .

وبَعدُ :

فلقد ترك لنا سيبويه (بحراً) كثيرةٌ دُرَرُهُ ، وفريدةٌ شموليتهُ ، وإحكامهُ ، وجِدَّتهُ . لم يستغنِ عنه طالب العربية خلال العصور . ولم يتجاوزهُ متلهفٌ لمعرفة أصولها ، واستشراف محاسنها ، والوقوف علي جمالياتها وروعتها . ولا غرابة : فهو مؤسِّسُ أحكامها ، ومنهلهُا الصافي ، وَوردُها العَذبُ الذي يرتشف منه المتعلمون ، ويلجأ إليه العالمون سراجاً لأفكارهم ومناراً لأقوالهم ، ومن ههنا كان سيبويه حاضراً بقوة في الفكر النحوي بعده ، وتعددت النقولات عنه ، وكَثُرَ الاستشهاد بأقواله ، وتنوعت الإشارة إليه ، فكانت كلما جالت مخيلةُ أحدهم تستنطق حكماً ، أو تنقده، أو ترجّحه. ترى في أفقها مُحلقاً : حُجةً ، ومَوْئِلاً ، وسَنداً ، ومَنهلاً .

وهذا الأمر جعلنا نفكر جدياً في محاولة بحث طبيعة هذا التعامل مع نحو سيبويه ، نقلاً ، وَفَهْماً في مؤلفات النحاة اللاحقين والتي شملت (ثمانين) مؤلفاً نحوياً ابتداءًا بـ(المقتضب) للمبرد(ت٢٨٥هـ) ، وانتهاءًا بـ(حاشية الخضري(ت١٢٨٧هـ)على شرح ابن عقيل) . وهي المصادر التي وقعت بين يدي . فجاءت هذه الدراسة لتتناول تلك الأقوال ، والآراء الكثيرة التي عُزيت الى سيبويه في هذه المؤلفات محاولةً تحقيقَ ما نُسِب اليه منها خطأً ، وما فُهِمَ منها غلطاً وتقويمهما ، وما ترتب على ذلك من تبدلٍ للمفاهيم بين تلك المرحلتين . ولابُدَّ ههنا من توضيح المقصود بالتحقيق والتقويم.أما التحقيق: فهو تفعيل من:(حقَّ).وورد في اللغة بمعنى:(الإثبات) ذكرابن منظور :حقَّ الأمرُ ،وأحقَّهُ،أي:أثبتّهُ وصار عنده حقاً لا يُشكُّ فيه. وأحقَقْتُهُ: إذا غلبته على الحقّ وأثبتّه عليه ، وتحقَّقَ عنده

الخبرُ ، أي : صحَّ[١] وهو من ههنا : " رَجْعُ الشيء الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة ، وهو المبالغة في إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه" [٢] .
وقد عُرِفَ التحقيق مصطلحاً في مجال (تحقيق النصوص التراثية) بتقديم صورة لها أقرب ما تكون الى الأصل على وفق منهج محدَّد ، وعُرِف أيضاً على وفق التصور الذي نتبناه هنا في مجال الدراسات النحوية ، واللغوية ، والقرآنية عموماً فلم نعدم له استعمالاً في مظان العربية ومصادرها كـ(المحققون) و(أهل النظر والتحقيق) . وفي العصر الحاضر تصدّر هذا المفهوم بعض المؤلفات والأبحاث منها بحث الدكتور نهاد الموسى (تحقيق في الحال هل تقع نفياً) ، وكتاب الدكتور فاضل السامرائي (تحقيقات نحوية) .
فالمصطلح ليس بدعاً في مجال دراسة العربية عموماً وفي النحو العربي على وجه الخصوص ، ويراد منه بحسب فهمي : محاولة التَثبُّت من القضية النحوية قيد الدرس بإرجاعها الى حقيقتها التي هي عليها إن كانت نصًّا نحويًا ، أو إثبات دليلها إن كانت فَهماً للنصّ ، وهي بذلك : تتبّع استرجاعيٌّ بدءًا بنصوص متأخرة عوداً على نصوص متقدمة .
أما التقويم : فقد جاء في اللغة بمعنى (التعديل) فـ:قوّمته تقويماً فتقوَّم بمعنى: عدّلته فتعدَّل واستقامَ ، وقوّم دَرْأهُ ، أي : أزال عِوَجَه ، وتقوَّم الرمحُ ، أي : اعتدل[٣] .
وهو بالمعنى الذي اعتمدنا تطبيقه في دراستنا هذه وجهٌ متميزٌ من أوجه التحقيق ، ومُتِمٌّ له ، من حيث إنّ المسألة النحوية قد تُفهم خطأً في الدرس النحوي ، بأن تُعرضَ صورةٌ واحدةٌ من صورها في حين أنَّها عند سيبويه على غير ما فُهِمتْ منه ، أو فيها أوجهٌ أخرى مع الوجه الذي ذُكِرَ فيغدو تحقيق المسألة بعرضها على كتاب سيبويه فَهماً ، واستنباطاً ، واستقراءًا تقويمًا للرأي المتأخّر المفهوم خطأً من الكتاب ، أو ناقصًا ، أو غير مكتمل عمّا أراده في حقيقة هذه المسألة أو تلك .

---

(١) لسان العرب (حقق) : ٤٩/١٠ ، ٥٢ .
(٢) الكليات : ٢٩٦ .
(٣) لسان العرب : (قوم) : ٤٩٨/١٢-٤٩٩ ، ٥٠٢ . أودُّ الإشارة ههنا الى أنَّ ثمّة بحثاً قد تناول بالدراسة هذا المصطلح عنوانه (بين التقييم ، والتقويم بحث في التصحيح اللغوي) للدكتور عدنان محمد سلمان ، منشور في ضمن كتاب دراسات في اللغة والنحو ، للباحث الفاضل نفسه : ص١٨٠ .

وهو مصطلح متداول في الدرس المعاصر أيضاً ومنه على سبيل المثال كتاب (تقويم الفكر النحوي) للدكتور علي أبي المكارم .

وتأتي أهمية هذا الموضوع من حيث :

١- إنَّه دراسة للعالم ، وأرائه النحوية في مؤلفات النحاة ، تحقيقاً، وتقويماً وصولاً الى معرفة الكيفية التي فُهِمَ بها سيبويه أولاً ، ومن ثمَّ نصُّه ثانياً في التراث النحويّ اللاحق .

٢- إنَّ بعضاً من هذه الآراء المعزوة خطأً إلى سيبويه ، قد شاعت في الدرس النحوي ، ومازالت كذلك ، ويُدَرَّس بعضها للطلبة .

٣- إنها أول أطروحة جامعية تتناول بالدراسة هذا الموضوع في الدرس النحوي بحسب ما أطَّلعتُ عليه من مصادر ؛ إذ لم تؤلَّف فيه على الرغم من مبلغ أهميته إلا بحوثٌ مستقلّةٌ ، أو مباحثُ في ضمن مؤلفات ومن ذلك : مبحث للدكتور حسام النعيمي في كتابه (النواسخ في كتاب سيبويه) بعنوان (ما نُسب الى سيبويه خطأً)، وبحثٌ للدكتور طه محسن بعنوان (سيبويه في شرح ابن عقيل) .

لهذا كلّه سعيت الى تتبّع مواضع النقل عن سيبويه في الدرس النحوي اللاحق ، واستقصائها في عملٍ اللهُ وحدَهُ يعلمُ ما بذلتُ فيه من جهدٍ مُضْنٍ ، وما تحمّلتهُ من مشقّةٍ وعناءٍ في جمعِ هذه الآراء من بطون المؤلفات النحويّة ، وموازنتها بآراء سيبويه في كتابه ، وهي الصعوبة الأخرى التي واجهتني وذلك لتفرّق آراء سيبويه في كتابه وتناثرها في أغلب الأحيان . وقد كفاني الأستاذ المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة وصف مشقة هذا العمل بقوله : " الرجوع الى سيبويه في كلّ مسألة من الصعوبة بمكان ولا شيءَ أشقَّ منه ، وليس أدلَّ على ذلك من أنّه قد خفي ما في سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام ، فكيف بغيرهم ممن لم يبلغ مَبلغهم ، ولم يدرك شأوهم؟ " (١).

واقتضت منهجية البحث تقسيم الأطروحة الى خمسة فصول :

---

(١) المقتضب : ١٢٧/١ (مقدمة المحقق) .

- كان الأول منها فصلاً تمهيدياً عنوانه (سيبويه والدرس النحوي اللاحق – دراسة وصفية لمنهج التعامل–) تضمن أربعة مباحث وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول : (ملامح النقل عن سيبويه) وتضمن فقرتين : أولاهما : دواعي النقل عن سيبويه ، أما الأخرى : فتناولت : طرائق النقل عنه .

المبحث الثاني : (طبيعة النقل والفهم الخطأين عن سيبويه) وتضمن أيضاً فقرتين ، أولاهما : أنماط النقل الخطأ ، أمّا الأخرى فتناولت : أسباب هذا النقل الخطأ .

المبحث الثالث : (نحو سيبويه بين الثبات والتجديد) وعرضتُ فيه أهمَّ ملامح التغيير الذي طَرَأَ على مسيرة الدرس النحوي بعد سيبويه مع الإشارة الى ما استقرَّ على حاله من هذا النحو .

المبحث الرابع : (كيف فُهم سيبويه في التراث النحوي اللاحق؟) وتناولت فيه حقيقة فهم النحاة لسيبويه ، ولكتابه ، وذلك بعرض بعض النصوص التاريخية ، وآراء بعض الباحثين المعاصرين الذين فهموا منها أنَّ ثمّة فصلاً قد تمَّ في الدرس النحوي بين الرجل ، وكتابه ، ومحاولة مناقشتها والردّ عليها . وصولاً الى إعطاء تصوّر عن كيفية فهم النحاة لآراء سيبويه ، وأقواله في الدرس النحوي عارضاً بعض ملامح القصور في هذا الفهم .

أما الفصول الأربعة الباقية فقد تضمنت (الدراسة التطبيقية) والتي تناولت فيها تحقيق المسائل التي نُقِلَتْ عن سيبويه، وَفُهِمَتْ خطأً وتقويمهما ، وقد تناولتُ هذه المسائل كلاً في موضوعه وعلى النحو الآتي :

- الفصل الثاني : (المقدّمات النحويّة) وقسّمته على ثلاثة مباحث تناولت فيها : الكلام وما يتألف منه ، والإعراب والبناء ، والنكرة والمعرفة .
- الفصل الثالث : (المركّب الأسميُّ ونواسخه) وتضمّن مبحثين : المبتدأ والخبر ، ونواسخ الابتداء .
- الفصل الرابع : (المركّب الفعليُّ) وتضمّن أيضاً مبحثين : الفعل (نواصبه ، وجوازمه) ، والفاعل ونائبه .
- الفصل الخامس : (متعلّقات الجملة) وتضمّن أربعة مباحث تناولتُ فيها : المنصوبات ، والمجرورات ، والتوابع ، والأساليب .

وسبقت كلَّ ذلك مقدَّمةٌ ضمّنتها الحديث عن أهمية الموضوع ، ودواعي اختياره ، وأقسامه ومنهجه ، وتبعهتا خاتمة اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها ، ثم أتبعتُ ذلك بثَبَتٍ للمصادر والمراجع التي استعَنْتُ بها في هذه الإطروحة .
أما المنهج الذي اعتمدته في هذه الدراسة فقد تأسَّسَ على مبدأين :
أولهما : اعتماد القراءة التحليلية الموضوعية لنصوص الكتاب ، وقراءتها كما هي ، لا تفسيرها على وفق نظريات وأحكام بعدية . وهذا لا يلغي الاستعانة على فهم هذه النصوص بعبارات بعض النحاة ، ولاسيّما القريبين منهم من عصر سيبويه ، وكذلك شرّاح الكتاب كالسيرافي .
أما الآخر : فهو التزام منهج خاص في النظر الى آراء سيبويه التي طالما غَفَل عنه الباحثون في كتابه ويمكن أنْ يصطلَح عليه بـ(النظرة الكلية) ، وأعني بها : محاولة تَتبّع آراء سيبويه المتفرقة في المسألة الواحدة وجمعها ، ولمِّ شتاتها، لإعطاء صورة أقرب ما تكون الى حقيقة رأيه تُستلخص من مجمل هذه الآراء لا من رأي واحد منها؛ لأنَّنا نحسب أنّ أراء سيبويه في المسألة الواحدة ، والمبثوثة في كتابه لو جُمعت فإنّ بعضها يُفسر بعضاً في الغالب.

ومن دواعي الأمانة ، والإخلاص ، والاعتراف بالحسنى أنْ أوجّه الثناء ، والشكر الى كل من كانت لهم يدٌ بيضاءُ في سبيلِ إتمام هذه الإطروحة . وأخصُّ بالذكرمنهم أستاذي المشرف د. صالح هادي القريشي على ما بذله من جهد في قراءة فصول هذه الإطروحة على ما بها من طول ، وما يداخل موضوعاتها من مشقة وعناء ، فجزاه الله عني خير ما يجزي عباده الصالحين .
وأساتذتي في قسم اللغة العربية في كليَّتي الآداب ، والتربية داعياً الله لهم جميعاً بالخير ، والمغفرة . والى كل الأهل ، والأحبة على مساندتهم إياي طوال مدّة انجازي هذه الدراسة .
وأخيراً فهذا جهدي الذي بذلته بفضل الله ، وعونه . أتمنّى أن أكون قد أسهمت به في خدمة تراثنا الأغر ، وعربيّتنا الخالدة من خلال خدمة أوّل كتاب نحوي فيه ، والذي كان

له الفضل الذي لا يُنكر ، والأثر الذي ما آنفكَّ يذكر . فإنْ كنتُ قد وفّقتُ فبمنِّ الله وحده ، منه نستمدُّ التوفيق والسداد ، وإنْ كانت الأخرى فمن نفسي ، وحسبي أنّني بذلت معه غاية الجهد ، والصبر ، والأناة ، والإخلاص . أسأله تعالى العصمة من الزلل ، وأدعوه أن يَجْزِيَني جَزاءَ المجتهدين ، وأن يَمْنَحَني من نعمة الإخلاص لوجهه الكريم ما يقيني من الخَطَل في القول ، والزَّلَل في اللسان.

ربّنا عليك توكّلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير

الباحث

الفَصْلُ الأَوَّلُ

(فصلٌ تَمْهِيدِيٌّ)

سِيبَوَيهِ والدَّرسُ النَّحويُّ اللاحقُ

دراسةٌ وصفيّةٌ لِمَنْهَجِ التَّعامُلِ

المبحثُ الأول

ملامحُ النقلِ عن سيبويه

أولاً : دواعي النقل عن سيبويه :-

لا يخفى تنوع أساليب النحاة في تناولهم المادّة العلمية التي يبغون عرضها في مؤلفاتهم . شأنهم في ذلك شأنُ كل مؤلِّف وباحث . وتختلف هذه الأساليب من عالمٍ إلى آخر تبعاً لدوافع تكون في أغلبها ذاتية تتمثل في طريقة تفكير العالم ، ومنهجه في ترتيب أفكاره ، وتوجيه رؤيته ، سبيلاً إلى طريقةٍ ما لعرِضها . وإنْ كُنا لا نعدمُ تأثيرات أخرى : بيئية ، وتكوينية ، واجتماعية نلمس لها أثراً في ذلك .

وتطغى على طريقة التناول هذه لدى أغلب النحاة سمة شاعت في بطون الكتب ، وفي مكنونات الآراء . ألا وهي : النقل عن سيبويه . وهو أمرٌ يُظْهِرُ – مع ما يحمل من تعدد طرائق التناول: -حجّةً أو ردّاً ، قبولاً أو رفضاً ، شاهداً أو شرحاً-جانباً مهماً من منهج التفكير ، وأسلوب التأليف ، وطرائق التناول للطبقة اللاحقة من نحاتنا (رحمهم الله) ؛ إذ اعتُمِدَ نصُّ سيبويه مصدراً للتأليف وأساساً لتقعيد الأحكام ، ومنبعاً لتجديد الخطاب النحوي ، وتحديث آلياته .

كثرةٌ في النقل عن سيبويه إذن فاقت النقل عن غيره من النحاة السابقين له واللاحقين . تطرح سؤالاً : أنْ لابدَّ لهذا النقل من داعٍ؟ وأراني ملزماً ههنا أنْ أعطي القارئ تصوراً عن هذا النقل : دواعيه ، وطرائقه ، ونماذجه مدخلاً للولوج الى ما يبتغيه هذا الفصل من رسم تصوّر دقيق لمشكلة التعامل مع نحو سيبويه نقلاً ، وفَهماً . والذي يتجلى تنظيراً في المباحث اللاحقة من هذا الفصل ، وتطبيقاً في الفصول الأربعة اللاحقة . ويتصدر هذه الدواعي :

١- أنه صاحب النص النحوي الأول . الذي جمع أحكام النحو العربي في محاولة جريئة ، وفذَّة . ولابُدَّ لهذا النصّ النحويّ أنْ يأخذ نصيبه من العناية ، ويفرض نفسه أصلاً يُستقى منه ، يُنقل منه ، ويُناقش ، ويُردَّ ، ويُستدلَّ به ، وعليه .

٢- إنَّ هذا النص (كتاب سيبويه) قد جمع من الخصائص ، والمميزات ما يجعل اللاحق - مهما بلغ شأوه - لا يمكنه الاستغناء عنه ، لسعة مادّته وشمولها واستيعابه اغلب الأحكام النحوية المستقاة من كلام العرب ، ومتانة صوغها والاستدلال على قوّتها ، وصحتها بأدلةٍ فصيحة مسموعة موثوقٌ بها ، وحجج عقلية متينة . قال عنه صاعد بن أحمد الجيّاني الأندلسي : "لا أعرف كتاباً أُلِّف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدهما : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني : كتاب أرسطاليس في علم المنطق ، والثالث : كتاب سيبويه البصري النحويّ ، فإنَّ كلَّ واحد من هذه لم يشذَّ عنهُ من أصول فنه شيء إلا ما لا خطرَ له"(١) .

٣- ولما تقدّم في النقطتين السابقتين نرى أنّ كتاب سيبويه قد تحوَّل في الدرس النحوي الى نصٍ تشريعي - إن جازت الاستعارة - لقواعد النحو العربي ، وإذ كان سيبويه قد انطلق من النصوص اللغوية في بناء لبنات كتابه محاولاً استنباط القواعد منها . وصولاً الى وضع نظرية النحو العربي ، كان انطلاق النحاة من الكتاب نفسه على أنَّه مُقَعِدٌ لتلك القواعد . ومن ههنا جرى التعامل مع نصّ سيبويه على أنه صدرُ تشريعٍ للأحكام النحويَّة . مما جعلهُ محطَّ النظر، والمفاتشة ، والتفسير ، والتأويل ، وتعدّد وجوه القراءة.

هذه إذن أهمُّ دواعي النقل عن سيبويه ، والمصير إليه ، وثمة دواعٍ أخرى فرضتها طبيعة الموضوع ، أو البحث ، أو التأليف . فتفرّعُ المسألةِ ، وتشعّبِ جوانِبها يستدعي اللجوء الى سيبويه ، واستجلاب أقواله وعباراته .

وسأحاول عرض هذه الدواعي مع التمثيل لها غالباً بمثال واحد تجنُّباً للإطالة:

١- لم يكن (كتاب سيبويه) على أنّه كتابٌ في أحكام العربية وقواعدها ليغيب عن أهل النظر في تفسير آي الذكر الحكيم ، أو الحديث النبوي الشريف لبيان معنى ، أو كشف مشكل ، أو تأويل مختلفٍ ، أو استنباط حكم ، أو توجيه قراءة ، أو إعرابها .

---

(١) معجم الأدباء : ١١٧/١٦ .

ويشيع هذا النقل في كتب معاني القرآن ، وإعرابه ، ومن ذلك مثلاً قول الزجاج (ت٣١١هـ) في الآية المباركة (مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ) (الرعد: ٣٥) : " قال سيبويه : المعنى : فيما يقصّ عليكم مثل الجنة ، أو مثل الجنّة فيما يقصُّ عليكم ، فرفعه عنده على الابتداء "(١) ، ومن أمثلة الاستشهاد بقوله في توجيه حديث نبوي شريف ما ذكره السهيلي (ت٥٨١هـ) : " وأما قول أبي برزة في البخاري : (إنّي أنْ كنت أنْ أرجعَ مع دابّتي أحبُّ إليَّ)(*) فأنْ وما بعدها اسم مبتدأ ، و(أنْ أرجع) اسم مبدل من الاسم الأول ، و(أحبّ) خبر عن الاسم الثاني . وخبر (كان) محذوف تقديره : أنْ كنتُ راجعاً ، هذا على قياس قول سيبويه ..." (٢) .

أما الاستدلال بقوله على توجيه قراءة قرآنية فنحو قول أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في قوله تعالى : " ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتٌ" (البقرة : ١٩٧) : " ... قال سيبويه : حَجَّ حِجّاً ، كقولهم ذَكَرَ ذِكراً ، قال : وقالوا : حَجَّةٌ ... فلو قُرِئ : (الحِجّ) على ما حكاه سيبويه لم يمتنع في القياس ..." (٣) . وأمثلة هذه النقولات مستفيضة في كتب النحاة(٤) .

وقد يكون العكس ، أي : يُستدلَّ على قوله بآية مباركة أو شاهد شعري . ومن ذلك قول ابن مالك بشأن لفظة (جميعاً) : " وأغفل أكثر النحويين (جميعاً) ونبَّه سيبويه على أنَّها بمنزلة (كلّ) معنىً واستعمالاً ، ولم يذكر له شاهداً شعرياً من كلام العرب ، وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب تُرقص ابنها :

فداك حيٌّ خولانْ
جميعهم وهَمدانْ
وكل آل قحطان
والأكرمون عدنانْ "(٥)

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٥٠/٣ .

(*) صحيح البخاري: ١٣٩، وفيه " وإنّي إنْ كُنْتُ أنْ أُراجعَ مع دابّتي أحبّ إليَّ "

(٢) أمالي السهيلي : ٩٨ .

(٣) الحجّة في علل القراءات السبع : ٢١٣/٢ .

(٤) ينظر على سبيل المثال : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٧٣/٢ ، ٣٩٧ ، ٧١٩ ، ١٣١/٣ ، ٤٧٥ ، والحجّة : ٥٢/٣ ، ١٦٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٩٠ ، ٦٢٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢٥٠/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ٥٢٣/١ ، وينظر : الحجّة : ٥/٢ ، وارتشاف الضرب : ٥١٣/١ .

٢- كانت شواهدُ سيبويه الشعرية ، وغيرها شواهدَ النحاة في مراحل لاحقة ولا يكاد كتابٌ نحويٌّ يخلو من شاهدٍ من شواهد سيبويه ومن ذلك ما ذكره الزجاج في قوله تعالى : (مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ) (النساء : ٤٦) ، : "...ويجوز أن يكون من الذين هادوا قومٌ يحرّفون الكلم ، ويكون (يحرفون) صفةً ، والموصوفُ محذوفٌ . أنشد سيبويه في مثل هذا :

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما أمُوْتُ ، وأخرى ابتغي العيش أكدحُ

المعنى : منهما أموت فيها "(١) .

٣- وقد يكون الكتاب مصدراً لنقل حكاية العرب ، ورواياتهم ، ومناقشة سيبويه فيما نقله عن العرب وما أسَّسه من أحكام بناءًا على هذه الروايات ومن ذلك قول ابن الانباري (ت٣٢٨هـ) : " وحكى سيبويه : شويتُ اللحمَ فاشتوى اللحمُ ، قال أبو بكر : " وهذه عندي لغة شاذّة لا يؤخذ بها "(٢) .

وقال الشلوبين (ت٦٤٥هـ) : " وهنوكَ فيه لغتان ، الواحدة كما قدّمنا ولم يعرفها الفراء على اتساعها في لغات هذه الأسماء ، وحكاها سيبويه عن بعض العرب . فهي أقلّ اللغتين "(٣) .

٤- وقد يكون عرضُ قولِهِ ، أو حكمهِ لقياس جواز حكمٍ آخر مشابهٍ له على قوله . ومن ذلك قول الرضي : " وسيبويه والخليل جوَّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً نحو قوله :

ضعيفُ النكايةِ أعداءهُ يخالُ الفرارَ يراخي الأَجَلْ

... فينبغي على هذا أنْ يجوز : (عجبت من الضّربِ بك زيداً) على أنَّ الكاف مفعول "(٤)

٥- وقد يكون النقل لما رجّحه سيبويه وجهاً لأحد الأحكام المتعددة الوجوه ، والمختلف عليها . تمهيداً لاختياره مذهباً من لدن النحوي كما فعل المبرد (ت٢٨٥هـ) في قوله : " وكان

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٥٨/٢ وينظر : ١١٩/٥ ، والكامل : ٣٦٤/١ ، ٣٠٤/٢ ، والخصائص : ٣٢٠/٣ ، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٥٣٧/٢ .

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس : ٨٠/٢ .

(٣) التوطئة : ١٢٤ ، وينظر: وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع : ٨٢٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٨٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٧٨/٤ ، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٥٣٩/٢ .

(٤) شرح الكافية : ٤١٠/٣ ، وينظر : شرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٢٥٧/٢ ، وشرح التصريح : ٤٣٤/١ .

سيبويه يختار : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك ؛ لأنَّ البَدلَ إنّما هو من الاسم لا مِنْ نعتِهِ ، والنعتُ فضلةٌ يجوز حذفها وكان المازني يختار النصب ... والقياس عندي قول سيبويه ؛ لأنّ الكلام إنما يرادُ لمعناه "[١] .

٦- وقد يكون داعي النقل الإشارة الى خلو الكتاب من حكم ما ، أو اقتصاره على مسألة دون أخرى . يقول الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) في شروط المفعول لأجله : " الشرط الرابع : إتّحادُهُ بالمعلَّل به وقتاً ... فإن لم يتّحدا وقتاً امتنع النصبُ فلا يجوز : تأهّبتُ اليومَ السفرَ غداً ؛ لأنَّ زمن التأهُّب غير زمن السفر ، ومن هذا الشرط قال الأعلم يوسف الشنتمري والمتأخرون كالشلوبين ، وقال تلميذه ابن الضائع ... : لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين "[٢] .

٧- ومن دواعي النقل عن الكتاب أيضاً أنّه مصدر لنقل آراء العلماء السابقين لسيبويه وآراء شيوخه ، ومعاصريه ونقل خلافاتهم وحفظها ، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية إذ ليس لأغلب هؤلاء العلماء مؤلفات تتضمّن اراءَهُم إلا كتاب سيبويه الذي نقلها إلينا بدقّةٍ وأمانةٍ قلَّ نظيرهما .

ومن ذلك قول الزجّاجي(ت٣٣٩هـ): " ولا يجرون(قال)،ولا(أقول)،ولا(تقول)،ولا(نقول) مجرى الظنّ على هذا إجماعهم ،إلا بني سُليم خاصّة فإنهم يجرون باب القول مجرى الظنّ فينصبون به ، قال ذلك سيبويه، وذكر أنّ أبا الخطّاب حكى ذلك عنهم... "[٣] .

ومن أمثلة عرض الخلاف بين النحاة ما أورده أبو علي الفارسي في قوله : " ومثل هذا ما جوّزه يونس في قوله : (اضربانْ زيداً) ، و(اضربنانْ زيداً) ، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس "[٤] .

---

(١) المقتضب : ٣٩٩/٤-٤٠٠ .

(٢) شرح التصريح : ٥١٠/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١/٢ .

(٣)الجمل في النحو : ٣٢٩ ، وللمزيد ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٦١/١، ٤٣٢ ، والإنصاف : ١٣٥/١ ، وشرح جمل الزجاجي : ٤٠٢/١ .

(٤) الحجّة : ٢٥٩/٣ ، وينظر : شرح عيون الإعراب: ٦٠ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٦٠/٢ ، ٢٠٠ ، ٥٥٣.

٨- ومن ذلك أيضاً إيراد أقواله في معرض الردّ عليه ، أو مخالفته ومناقشته من ذلك قول المبرد بشأن (عسى) : " فأما قول سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلّ) مع المضمر فتقول : عساكَ ، وعساني فهو غلط منه ... "(١) .وهذا الرد المتضمن للتخطئةِ لم يُلغِ اهتمام النحاة بسيبويه ، ووصفهم إيّاه بشتى عبارات المدح ، والتبجيل كما سيأتي لاحقاً .

أو إيراد قوله حجّةً للردّ على العلماء ، ودليلاً ينقض آراءهم ، يقول النحاس (ت٣٣٨هـ) في معرض حديثه عن قوله تعالى : (قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ) (غافر : ٤٨) : " قال الأخفش : (كلٌّ) مرفوع بالابتداء، وأجاز الفرّاء والكسائي:(إنا كلاً فيها) بالنصب على النعت . قال أبو جعفر : وهذا من عظيم الخطأ أنْ يُنعت المضمر ، ... وأيضاً فإنَّ (كُلاً) لا تُنعت ولا يُنعتُ بها ، هذا قول سيبويه نصّاً "(٢).

٩- وقد يكون سبب النقل عنه توثيق رأيه ، وتصحيح ما عُزي إليه كقول أبي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ): " ذهب الكوفيون الى أنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها ، وإليه ذهب ابو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنَّه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نصّ "(٣) .

١٠- أو نقل استدلاله ، أو تعليله هو لما ذهب إليه من حكمٍ نحويّ ، ومن ذلك قول الرضي في (أنْ) المصدرية : " واستدلَّ سيبويه على جواز كونها مصدريّةً بدخول حرف الجرّ عليها في نحو : أَوْعَزتُ إليه بأنْ قُمْ ..." (٤).

١١- ومن ذلك أيضاً النقل عنه لبيان تفصيلات بعض أحكامه النحوية كقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) : " واعلم أنَّ سيبويه فَصَلَ بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء

---

(١) المقتضب : ٧١/٣ ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٤١/٢ ، وارتشاف الضرب : ٤٢٣/٢ ، والجنى الداني : ٤٦٠ ، وشرح التصريح : ١٥٩/١ .

(٢) إعراب القرآن : ١٥/٣ ، وينظر:المسائل العسكريات : ١٥١ ، والخصائص : ٢٦٤/٣ ، وأمالي السهيلي : ٦٦ ، وارتشاف الضرب : ٢٤٩/٢ ، ٤١٤ ، والجنى الداني : ٢٢٨ ، وشرح التصريح : ٤١٢/١ .

(٣) الإنصاف:١٦٠/١،وينظر:شرح جمل الزجاجي،لابن الضائع:١٠٦٠/٢ ، وشرح الكافية : ١٧٠/٢-١٧١.

(٤) شرح الكافية : ٤٣٨/٤ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٢٠/٢ ، ٢٤ .

فسمى حركات الإعراب : رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، وجزماً ، وحركات البناء : ضماً ، وفتحاً ، وكسراً ، ووقفاً للفرق بينهما ... "[١] .

١٢- وقد تُعتمد نصوصه النحوية منطلقاً للتحليل الدلالي في معرض تفسير الآية القرآنية يقول الزجاج في قوله تعالى : (وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ) (الأنعام: ١٤١) : " ... في حال اختلاف أُكُلِهِ . وهذه مسألة شديدة في النحو إلا على من عرف حقيقتها ؛ لأنَّ للقائل أن يقول : كيف أنشأه في حال اختلاف أكله وهو قد نشأ من قبلِ وقوع أُكلِهِ ، وأُكْلُه ثمره فالجواب في ذلك أنه عز وجل قدّر إنشاءَه بقوله:(هوخَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ)[*](الأنعام: ١٠٢) فأعلمَ عزَّ وجلَّ أنه المنشئ له في حال اختلاف أُكُلِهِ ، ويجوز : أنشأه ولا أُكُلَ فيه مختلفاً أُكُلُه ؛ لأنَّ المعنى مُقدِّراً ذلك فيه ، كما تقول : لتدخُلُن منزل زيد آكلينَ شاربينَ ، المعنى : تدخلون مُقَدِّرينَ ذلك ، وسيبويه دلَّ على ذلك وبيّنه في قوله : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، فنصب صائداً على الحال ، والمعنى مقدّراً الصيدَ "[٢] .

١٣- وقد يكون النقل عنه لبيان جانبٍ من أخباره ، ونشأته ، كما في الكتب التي عُنيتْ بطبقات المؤلفين ، وسيرِهم ، أو نقلٍ لمجالسه ، ومناظراته[٣] ، أو لبيان صعوبة أقواله[٤] ، أو بيان ما أغفله سيبويه من الآراء النحوية[٥] . وغير ذلك من الأسباب الأخرى التي تجعل النحاة يقبلون على هذا الكتاب الكبير .

هذه إذن أهم دواعي النقل عن سيبويه تظهر من جهةٍ تنوّعاً في الأسباب وتعدداً في المذاهب ، ومن جهة أخرى تبرز أهمية الكتاب مصدراً للتأليف لدى اللاحقين فهو حقًّا النصُّ النحويُّ واللغويُّ الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، أو تجاوزه حجّة لتقوية الرأي ، أو ردّه أو مناقشته ، أو استنباط الأحكام منه ، أو نقل آراء العلماء السابقين ، وخلافاتهم وغير ذلك من الأسباب التي ذكرناها آنفاً .

---

(١) شرح المفصل : ٧٢/١-٧٣ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٧٨/١ .

(*) في النصّ وردت الآية الكريمة هكذا (وهو خالق كل شيء) بزيادة (الواو) وهو تصحيف لم يتنبّه عليه محقق الكتاب الفاضل ، والصحيح ما أثبتناه .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، ٢٩٦/٢ .

(٣) يراجع في ذلك على سبيل المثال: أخبار النحويين البصريين: ٥٠، طبقات النحويين واللغويين: ٦٦،٧٠،٧٣ ، ومجالس العلماء العلماء : ٩ ، ١١٨ ، وتذكره النحاة : ١٦٦ ، والأشباه والنظائر : ٣٦/٥ .

(٤) الأشباه والنظائر : ١٦٩/٤ .

(٥) شرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٣٣٣/٢ .

ثانياً : طرائق النقل عن سيبويه : وتنحصر في طريقتين :-

١- النقل المباشر :-

وهي طريقة شائعة في النقل عنه ، اعتمدها كثير من النحاة إذ كانت لديهم نسخة من الكتاب وكان اللجوء إليها أمراً طبيعياً ، بيد أن طبيعة هذا النقل اختلف بين نقل نصّ بحذافيره ، أي على وجه التنصيص،أو نقل بالمعنى. وكان بعض النحاة يشير الى هذين الأمرين عند نقله من الكتاب.ومن ذلك قولهم: " ... وهذا مذهب سيبويه وجميع البصريين وهذا مُسطَّرٌ في كتابه في باب الحكاية "(١) . وكذلك قولهم : " والذي ذكره سيبويه على نصه ، ومنقولاً عن نصه هو..." (٢) . أو قولهم : " وهذا معنى قول سيبويه "(٣) .

٢- النقل غير المباشر : وهو على أقسام :-

أ- فقد يكون نقلاً لرأيه ، أو حكمه عن طريق أحد العلماء الذين نقلوا أقوال سيبويه في مؤلفاتهم مباشرةً ، أو بالمعنى . من ذلك مثلاً قول الرضي : " ونقل الأندلسي عن سيبويه أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ "(٤) . وكذلك قول أبي حيان : في لحاق نون الوقاية بـ(لَدُنْ) : " وإنْ اتصلتِ بلَدُنْ فالتخيير . تقول : لدُنّي ولدُنِي ، وقال ابن مالك : زعم سيبويه أنّ عدم لحاقها من الضرورات "(٥) .

ب- أو يكون نقل رأيه عن طريق السماع منه شفاهاً ، أعني : ما نقله العلماء المعاصرون له من آرائه من غير طريق الكتاب ، حكايةً عنه ، أو ما نُقل اليهم من أخبراه . ومن ذلك مثلاً قول ابن فارس (ت٣٩٥هـ) في تحديد الاسم : " ... وما أراد به سيبويه التحديد إلا أنَّ ناساً حكوا عنه أنَّ الاسم هو المحدّث عنه "(٦) .

---

(١) الجمل في النحو : ٣٤٢ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس (ط عالم الكتب) : ٣٢٨/١ ، والخصائص : ٢٠/١ ، ودقائق التصريف : ٢١٨ .

(٢) الأشباه والنظائر : ٧٣/١ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٤٩٠/٢ ، وينظر : شرح الكافية : ٢٩٨/١ ، ومغني اللبيب : ٧٤ ، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي : ١٩٧/٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي : ٢٢٧/١ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٤٧١/١ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٤١/٣ ، والأشباه والنظائر : ٥/٦ .

(٦) الصاحبي في فقه اللغة : ٨٢ ، وينظر : الخصائص : ١٥٦/٣ ، ٣٠٦ .

وأودَّ أنْ أُشير الى أنَّ هذا النوع من النقل عن سيبويه هو قليل جداً في مؤلفات اللاحقين.

ج- وقد يكون النقل عنه مباشرة بالنص ، أو بالمعنى لكنْ من غير الإشارة إليه تصريحاً أو تلميحاً ، ومن أمثلة ذلك قول أبن يعيش : " وهم كثيراً ما يشبهون الشيء بالشيء فيحملونه عليه إذا كان ينهما موافقة في شيء وإن اختلفا من جهات أخرى "[١] . وهذا القول مأخوذ من نصّ كلام سيبويه : " وقد يُشبِّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله "[٢] . وقوله : " فقد يُشبِّه الشيءُ بالشيء في موضع ويخالفه في أكثر من ذلك "[٣] .

وقد يذكر النحاة رأي سيبويه على أنّه رأي كل البصريين كما فعل أبو البركات الأنباري في مسألة تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً ؛ إذ نسب القول في ذلك الى جميع البصريين من غير ذكرٍ لسيبويه مع أنه نقل أمثلته وأقواله[٤] .

أقول: إنّ لطرائق النقل هذه أثراً في دقّة النقل عن سيبويه ، ومن ثَمَّ فَهم كلامه كماسيأتي.

---

(١) شرح المفصل : ١٠٨/٦ ، وينظر : شرح الكافية : ٥٠٢/١ .

(٢) الكتاب : ٩٣/١ (ب) ، ١٨٢/١(هـ) .

(٣) الكتاب : ٦٤/٢(ب) ، ٣٢٥/٣ .

(٤) الإنصاف : ٨٢٨/٢ وما بعدها ، وينظر : شرح الكافية : ٨٠/٢ ، ٨٤ .

المبحثُ الثاني

طبيعة النَقلِ والفَهْمِ الخَطَأَيْنِ لكلام سيبويه

تنوعت أنماط النقل الخطأ عن سيبويه ، وتعددت أسبابه ، وأصاب فَهمَ نصوصه بعض القصور والخلل . والحقّ أنّ أي مؤلَّفٍ يمرُّ عليه الزمن،ويتناوله الدارسون بالمناقشة والردّ،لابُدَّ أنْ تتعرض نصوصه الى الوهم في الفَهم، والخلل في النقل فـ" لكلِ نسخةٍ من كتابٍ ظروفٌ خاصّةٌ ، يسلم معها النص أو لا يسلم من الزيادة ، والنقص ، والتحريف . فالكتب التي يكثر نسخها ، وتَتَعدَّدُ جهاتُ روايتها تتعرّضُ عادةً لما لا تتعرض له الأخرى من أسباب التغيير ، والتبديل ؛ لتفاوت القائمين عليها في كل ما يتعلق بها "[١].

فكيف بنا ونحنُ أمام الكتاب النحوي الأول ؟ بما أثير حولَ نصوصه من جدل ، واختلفت فيه الآراء ، وتعدّدت عليه التعليقات والشروح والعلل ، وتناقلها المعنيون بالدرس ، والتمحيص ، والتهذيب . على نحوٍ لَمْ يُتَحْ لغيره من المؤلفات .

ولا يفوتني أنْ أذكر ههنا أنَّ خطأ النقل ، وتصحيحه أمرٌ قد تنبّه عليه نحاتنا القدماء (رحمهم الله) فهذا ابن يعيش ينقلُ عن ثعلب (ت٢٩١هـ) قوله في رافع الفعل المضارع إنَّ : " مذهب سيبويه أنَّ ارتفاعه بمضارعة الاسم "[٢] . وردَّ عليه قوله هذا ، وعزا إليه الوَهَمَ فيه ، ولم يعرف حقيقة مذهب سيبويه ، وذكر أنَّ الصحيح من مذهبه أنَّ إعرابه بالمضارعة ، ورفعه بوقوعه موقع الاسم[٣] . وما ذكره ابن يعيش هو الصحيح كما سيأتي بيانه لاحقاً[٤] (إن شاء الله) .

وسأحاول في هذا المبحث أنْ أتناول أنماط النقل غير الدقيق عن سيبويه ، وأسبابه تمهيداً للإجابة – في مبحث لاحق – عن سؤالٍ يبدو في غاية الأهمية وهو :

كيف فُهم سيبويه في التراث النحويّ اللاحق ؟ .

---

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٥٠ .

(٢) شرح المفصل : ١٢/٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٠٩/١-٤١١(ب) ، ٩/٣-١١ ، والصفحة : ( ) من الاطروحة .

(٤) وللمزيد من هذه الأمثلة ينظر: شرح التسهيل: ١٥١/٢، وشرح الكافية : ٢٧١/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٧٢.

أولاً : أنماط النقل الخطأ : وتتمثّل بالآتي[*]:-

١- وأهم هذه الأخطاء هو الخطأ في نقل أحكامه ، والوهم في عزو الآراء إليه وهذا النوع هو أكثر أنواع النقل غير الدقيق شيوعاً ، وفيه يُعزى الى سيبويه قول ، أو رأي ، أو حكم ، أو تعليل ، أو مصطلح . وعند التثبت منه في الكتاب نرى كلام سيبويه عليه على خلاف ما عُزي إليه . ومن ذلك مثلاً ما عزاه إليه النحاس من تجويزه العطف على معمولي عاملين مختلفين[١]. وحين الرجوع الى الكتاب وجدنا أنَّ الأمر بخلاف ذلك تماماً ؛ إذ إنَّ سيبويه يمنع ذلك[٢] .

٢- أو أنْ يُعزى إليه رأي في مسألة ، وكتابه خلوٌ منه ، ومن ذلك ما عزاه إليه ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) في جواز وقوع الجملة الماضوية حالاً ؛ إذ قال : " وكان أبو الحسن الأخفش يجيز إيقاعه حالاً و(قد) مقدّرة فيه ، واحتجَّ بقوله تعالى (أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)(النساء:٩٠)، قال : أرادَ : قد حصرت . وهذا لا يجيزه سيبويه ، وحمل الآية على غير هذا فقال : (حصرت) صفة لموصوف محذوف تقديره : (قوم) حصرت صدورهم ، و(قوماً) نصب على الحال ، و(حصرت) صفته ، وحذف الموصوف وأبقيت صفته "[٣] .
وسيبويه ليس له نصٌّ في هذه المسألة البتّة . ولم يستشهد بهذه الآية المباركة ، أو يتحدث عنها . إذن فليس هذا النوع من النقل غير الدقيق يخصُّ الأحكام النحوية حسبُ ، وإنما يشمل الآيات القرآنية الكريمة كما تقدّم . ومن أمثلته أيضاً ما ذكره العكبري (ت٦١٦هـ) في قوله تعالى:(يَحْلِفُونَ بِآللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ)(التوبة:٦٢) إذ قال: " وقال سيبويه : أحقُّ خبرُ الرسول ، وخبر الأول محذوف وهو أقوى ... "[٤] . والكتاب أيضاً خلوٌ من هذه الآية الكريمة .

(*) أودّ الإشارة ههنا الى أن د. طه محسن قد سبقني في عرض بعض الأنماط غير الدقيقة في النقل ، وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة الى ذلك ، ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل(بحث مخطوط) : ٤ .

(١) ينظر : إعراب القرآن : ١٢٤/٣-١٢٥ ، وص( ) من هذه الاطروحة .

(٢) الكتاب:٣٣/١ (ب)،٦٥/١-٦٦(هـ)،والأمثلة على هذا النمط من النقل كثيرة وستتجلى في الفصول اللاحقة.

(٣) الأمالي الشجرية : ٢٧٨/٢ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٦٤٨/٢ ، وينظر : شرح التصريح : ١٩٠/١ .

وقد يكون غرض مَنْ يستشهد بالآية المباركة ، ويورد معها قول سيبويه أنه لا يريد أن سيبويه استشهد بها ، أو فسّر إعرابها ، وأبان معانيها ، بل يريد تفسير الآية الكريمة على وفق حكم سيبويه . بيد أنَّ هذه الطريقة في العرض ، وهذا الأسلوب في التناول يوهم أنَّ لسيبويه رأياً في الآية الكريمة ، أو أنه استشهد بها وتناولها في كتابه ، ويشمل هذا النوع أيضاً الشواهد الشعرية . ومن أمثلته ما ذكره ابن بري (ت٥٨٢هـ) في الحال الفاصلة من الجملة قال : " .... ومثله بيت الكتاب:

كأنّه خارجاً من جنب صفحته　　　سفّود شربٍ نَسُوه عند مُفْتأدِ

فخارجاً : حال فصلت بين اسم كان وخبرها . هذا قول سيبويه (رحمه الله) "[١]. ولم يستشهد سيبويه بهذا البيت في كتابه .

وهنا لابّد من أنْ أشير الى أنَّ بعض النحاة قد تنبّه على مثل هذا النوع من الخطأ . ومنهم : أبو علي الفارسي ، وتبعه ابن يعيش إذ تنبها على خطأ عزو النحاة الى سيبويه منعه الفصل بين فعل التعجب ومعموله[٢] ، وذكرا أنه ليس لسيبويه نصٌّ في ذلك[٣] .

٣- وقد يكون الخطأ في زيادة عبارة ، أو مصطلح على قول سيبويه مع أنه لم يقل به من ذلك مثلاً ما عزاه اليه مكي القيسي (ت٤٣٧هـ) من أن (لولا) يقع بعدها الابتداء ، والخبرُ محذوف وإظهاره لا يجوز عند سيبويه[٤] . وفي الحقّ أن سيبويه تحدَّث عن حذف الخبر بعد لولا ، لكنه لم يصرح ، أو يُلمِّح بمنع إظهار الخبر ، وإنما اكتفى بالإشارة الى أنَّ الخبر بعد لولا محذوف لكثرته في الكلام[٥] ، فمصطلح (لا يجوز) لم يَرِدْ عند سيبويه وإنّما هو زيادة من لدن مكي القيسي (رحمه الله) .

---

(١) خمسة نصوص محققة : ٧٨ ، وللمزيد ينظر : الخصائص : ٣٣٠/١-٣٣١ ، والجنى الداني : ١٦١ ، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٢٠٢/٢ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٤١٥ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٦٨/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٩١/١ .

(٣) ينظر : البغداديات : ٢٥٦ ، وشرح المفصل : ١٥٠/٧ ، وللمزيد من هذه الأمثلة ينظر : الإنصاف : ١٦٢/١ ، وشرح جمل الزجاجي : ٣١٢/١ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٠٤ .

(٥) الكتاب : ٢٧٩/١(ب) ، ١٢٩/٢(هـ) .

٤- ومن أخطاء النقل أيضاً : الوَهَمُ في فَهم كلامه ، وتفسير أقواله ، أو تحمليها ما لا تحتمل من التقدير ، والتأويل . وهذا الأمر نراه شائعاً بشكل مُتْلَئِبّ في تفسير النحاة أقوال سيبويه فيما يخصُّ نظرية العامل مثلاً . وسيأتي الكلام عليه لاحقاً بشكل مفصّل .

٥- وممّا يشيع في خطأ النقل عنه أيضاً أنْ تُعزى إليه آراء هي في الأصل لشيوخه (الخليل والأخفش الكبير ، ويونس) وغيرهم ، وليست له ، وقد صرح هو نفسه بذلك في كتابه . بيد أنَّ النحاة حينما ينقلون الرأي ينسبونه الى سيبويه من غير ذكر للخليل أو الأخفش الكبير أو يونس . ومن أمثلة ذلك قول النحاس عن لفظة (يُضَاعَفْ) في قوله تعالى (يُضعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ) (الفرقان : ٦٩) وإنها : " بدلٌ من يَلْقَ . قال سيبويه : لأنَّ مضاعفة العذاب لُقِيُّ الأثام "[١] .

وفي الحق أنَّ القول في الكتاب هو للخليل وليس لسيبويه[٢] . وكذا الحال مع عيسى بن عمر[٣] (ت١٤٩هـ) الأخفش الكبير[٤] (ت١٧٧هـ) ويونس[٥] (ت١٨٢هـ) و إذ عُزيت آراؤهم الى سيبويه . أو يكون الأمر على عكس ذلك ، أي : قد يُعزى الرأي الى الخليل ، أو غيره من شيوخ سيبويه[٦] ، وحقيقة الرأي في الكتاب هو لسيبويه وحده[٧] . وليس لأولئك .

٦- أو أن يُنقل عن سيبويه في مسائله رأي واحد من آرائه ، مع أنَّ له أكثر من رأي في هذه المسألة . ومن ذلك ما أورده الزمخشري في تقديم المستثنى منه قال : " ففيه طريقان أحدهما : وهو اختيار سيبويه أنْ لا تكترث للصفة وتحمله على البدل ، والثاني : أن تنزل

---

(١) إعراب القرآن : ٤٧٦/٢ ، وللمزيد من الأمثلة يُنظر : ٦٥٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٥٦٣ ، ٥٨٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع : ١٠٨٨/٢ ، والتوطئة : ٢٦٩ .

(٢) الكتاب : ٤٤٦/١ (ب) ، ٨٧/٣ .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر : ١١٢/٢ .

(٤) يُنظر : شرح جمل الزجاجي : ١١٠٢/٢ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٧٧٧ ، وشرح المفصل : ٦٩/٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٥٢/٥ .

(٧) الكتاب : ٣٠٩/١(ب) ، ١٩٥/٢(هـ) .

تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنصبه "[١]. وتبعه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل[٢] .ولدى رجوعي الى الكتاب وجدتُ سيبويه يذكر الرأيين[٣] ولم يكتفِ باختيار أحدهما على نحو ما ورد في كلام الزمخشري .

٧- أو يكون بإشاعة خلاف بينه وبين أحد النحاة المعاصرين له ، أو اللاحقين وأثبتت الدراسة عدم صحَّة ذلك ، ومثالُهُ : ما أثير في الدرس النحوي من أنَّ ثمة خلافاً بين سيبويه والأخفش الأوسط في عمل (لاتَ) : إذ عُزي الى الأخفش أنَّ (لاتَ) لا تعمل شيئاً في القياس مخالفاً في ذلك سيبويه الذي أثبت عملها[٤] . في حين خلص البحثُ الى أنْ لا خلاف بينهما في هذه المسألة[٥] .

٨- الخطأ في نسبة المصطلح ، ومن هذه المصطلحات : (المنع ، والقبح ، والضعف ، والشذوذ) وغير ذلك من هذه المصطلحات ، والتي لم يأبه بعض النحاة كثيراً باختلاف مفهوماتها ودلالاتها ؛ إذ كانوا مثلاً يعزون إليه مصطلح (القبح) حكماً على مسألة مّا في حين كان حكم سيبويه عليها بالمنع ، أو الضعف أو غير ذلك . ومن أمثلة ذلك قول الرضي في (إقامة المضاف إليه مقام المضاف في التنكير) : " وقال الخليل : يقوم مقامه في التنكير إذا كان معرفةً أضيف إليها (مثل) كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله : فإذا له صوتٌ صوتُ حمار ، برفع (صوت) الثاني ، أي : مثل صوت حمار ، فأجاز أن تقول : هذا رجل اخو زيد ، أي : مثل أخي زيد ، واستضعفه سيبويه ، وقال : لو جاز هذا لجاز : هذا قصيرٌ الطويلُ ، أي : مثلُ الطويل وهو قبيح جدّاً "[٦] . فسيبويه يحكم على هذه المسألة بالمنع صراحة وبعبارة " فلم يَجُزْ هذا "[٧] ، وليس الضَعْفُ أو القبح ، والمصطلحات هذه تختلف في دلالتها ، وسنفصل الحديث عن ذلك لاحقاً (إن شاء الله) .

---

(١) المفصل : ٢٠٦/١ .

(٢) ينظر : ٩١/٢-٩٢ ، وللمزيد ينظر : شرح التصريح : ٣٥٣/١.

(٣) الكتاب : ٣٧٢/١(ب) ، ٣٣٦/٢-٣٣٧(هـ) .

(٤) ينظر : النكت : ١٩٤/١-١٩٥ ، وشرح الكافية : ١٩٧/٢ ، وشرح الأشموني: ٣٦٨/١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٨/١ (ب) ، ٥٧/١-٥٨(هـ) ؛ ومعاني القرآن للأخفش : ٤٥٣/٢-٤٥٤ .

(٦) شرح الكافية : ٢٥٧/٢ ، وينظر : ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن الضائع : ١١٠٩/٢ .

(٧) الكتاب : ١٨١/١(ب) ، ٣٦١/١(هـ) .

٩- الخطأ في نسبة المثال إليه ، أو تغيير ألفاظ هذا المثال ، ومن ذلك قول المبرد : " وزعم سيبويه أنَّه يجوز : خفتُ أنْ لا تقوم يا فتى "[١] . في حين أنَّ مثال سيبويه هو : (أخشى أن تفعل) [٢] . وربّما يترتّب على هذا التغيير في المثال خطأ في الحكم النحوي كما حدث للمجاشعي (ت٤٧٩هـ) إذ نقل عن سيبويه مثالاً ترتَّبَ عليه الخطأ في الحكم ، والمثال الذي نقله عنه : (إنْ تضربْ يأتينْ) [كذا] في حين أنّ مثال سيبويه (إنَّ يَضْرِبَ يأتينا) [٣] وبه يصحّ معنى الكلام أنَّ الأفعال المضارعة ليست بأسماء ؛ لأنها لا يجوز وضعها موضع الأسماء .

تلك إذن أهم أنماط النقل الخطأ عن سيبويه ، حاولت إعطاء القارئ تصوّراً عنها لتتضِّح عنده ملامحها عند اطلاعه على الجانب التطبيقي من هذا البحث – تحقيق المسائل المنقولة عنه خطأً وتقويمها – فهي في الغالب لا تخرج في أنماطها عن حدود ما ذكرناه فيما تقدم آنفاً .

وسنحاول في الفقرة اللاحقة ببيان أسباب هذا النقل غير الدقيق عن سيبويه .

---

(١) المقتضب : ٨/٣ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٩٨/١ ، وشرح التسهيل : ٢٤٥/٢ ، وشرح الكافية : ٤٦٥/١ ، ٣٩/٤ ، ٤١٣ .

(٢) الكتاب : ٤٨٢/١(ب) ، ١٦٧/٣ .

(٣) الكتاب : ٣/١(ب) ، ١٤/١(هـ) ، وينظر : شرح عيون الإعراب : ٤٥ .

ثانياً : أسباب النقل الخطأ :-

أودُّ الإشارة قبل الخوض في أسباب النقل الخطأ عن سيبويه الى أنَّ هذه الأسباب تختلف من عالمٍ إلى آخر تبعاً لمنهج العالم في النقل ، فنقلٌ مباشرٌ لكلامه ، أو نقلٌ بالمعنى ، أو كثرةٌ في النقلِ ، أو قلّةٌ ، أو التثبّت ممّا يُنقل بالعودة الى الكتاب ، أو الاعتماد على المحفوظ ، والثقة بمصدر نقل الرواية .

فهذه أمور لها أثرها في تضييق احتمالات الوقوع في السهو ، أو توسيعها ، وهو منهج كان يتبعه نحاة ، ويحيدُ عنه آخرون . فنقل الأقوال من مصادرها بالمعنى له أثره في خطأ النقل ، فقد يؤدي هذا النوع من النقل الى السَقَط المفضي الى الخلل ، أو أنه يُعترض بأفهامٍ متعددة ، وقد يُصيبها القصور ، فتبتعد عن مراد النصّ الحقيقي ، ومبتغاه.

وكذلك قضية التثبّت من القول الذي كان الالتزام به يختلف من عالمٍ الى آخر فنرى مثلاً ابن مالك حين يناقش مسألة ما في باب التنازع ، ويذكر أنَّ ابن خروف أشار اليها ، لا يترك هذه الإشارة بل يستوثق من قوله فهو يقول : " وقد أشار الى ذلك أبو الحسن بن خروف في شرح كتاب سيبويه ، واستقرأتُ الكلامَ فوجدتُ الأمر كما أشار إليه "(١) .

في حين يعتمد أبو حيان مثلاً في نقل حكم نحوي عن المبرد على محفوظهِ إذ يقول : " وفي محفوظي قديماً أنَّ المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة "(٢) ، يريد : من جملة جواب الشرط .

فهذان منهجان اعتمدَ احدهما التوثيق والتثبّت ، واقتصر الآخر على الحفظ القديم وعدم توثيق الرأي والتحقق منه في مظانّه من الكتب .

ويتقارب مع منهج التوثيق وعدمه ، منهجٌ أخر يعتمد كيفية القراءة أساسًا لتوثيق النصّ إذ يستند أيضاً الى ثنائيتين : وَجْهها الأول : التدبّر ، والاعتناء والاستقصاء ، وإنعام النظر ، ووجها الآخر ، القراءة العابرة ، وغير المتأنية ولاشكّ في أن للمنهجين (منهج التوثيق ،

---

(١) شرح التسهيل : ٢/١٠٦ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢/٥٥٤ ، وقد اعتمد بعض علمائنا على محفوظهم في وضع أكثر مادَّة مؤلفاتهم ، وهو أمرٌ بلا شكّ له أثره في صحّة العزو أو خطئهِ يقول أبو هلال العسكري (ت٤٠٦هـ) : " وأكثر ما أكتب لك من هذه الأخبار فإني أكتبه من حفظي إذ حال بيني وبين الوصول الى مظانّها من كتبي استيلاء الضعف وقلّة المعين" ينظر : كتاب الاوائل : ٢٥٢/١ ، نقلاً عن مقدّمه الفروق اللغوية : ص٥ .

ومنهج القراءة) أثراً في صحة نقل الآراء ، ودقة عزوها ؛ لأنّ : " كتاب سيبويه صعبُ المُرتقى ، لا يُسلس قيادُهُ لكلّ من ينظر فيه نظرة الطائر "[١] .

وقد أشار بعض نحاتنا القدماء (رحمهم الله) الى هذا الأمر ، واستشعروا خطره . يقول ابن مالك : " وقال الزمخشري في (مُ اللهِ) : وَمِنَ الناسِ مَنْ زعم أنَّها من أيمن . قلتُ : لم يعرف مَنِ الذي زَعَمَ ذلك ، وهو سيبويه (رحمه الله) ... وفي عدم معرفة الزمخشري أنّ صاحب هذا القول سيبويه دليلٌ على أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يعرف بتصفح وانتقاء ، لا بتدبّر واستقصاء ، فما أوفرَ تبّجحهُ ، وأيسر ترجحه عفا الله عنّا وعنه "[٢] .

فمنهج النحويّ إذن في النقل ، وطبيعة تأليفه وعرضه للآراء المنقولة من المصادر الأخرى لها أثرها في دقة النقل . وهي كما ذكرنا تختلف من زمن الىآخر ، وكذلك من عالم الىآخر ومن ههنا فإنَّ بيئة الدرس قد تفرض نفسها عاملاً في توجيه هذه النقولات فطريقة التدريس آنذاك التي كانت تتمثَّل في حلقات الدرس، تعتمد في الغالب التلقّي الشفاهي (التلقيني) أسلوباً في العرض ، وكان الطلبة فيه شديدي الثقة بشيوخهم ، والاعتداد بهم ، وكانت هذه الثقة والاعتداد تغنيهم عن العودة الى الكتاب للتثبيت من الآراء على ما أحسب ، وبهذا يغدو الرأي المعزو الى سيبويه في الغالب يُنقل من عالم الى آخر من غير مراجعةٍ ، وتمحيصٍ .

وقد تكون علّة هذا الأمر أيضاً قلّة نُسخِ الكتابِ ، أو بالأحرى عدم إمكان الحصول عليها لكل طالب عالم على نحو ما عليه الحال عندنا ، فلا يكون أمامه سبيلٌ سوى الالتجاء الى النقل غير المباشر عن الكتاب ، والاكتفاء بهذا العمل .

وسأعرض مثالاً يوضّح أثر عدم الرجوع إلى الكتاب للتثبّت من أقوال سيبويه والتحقّق منها في الوقوع في الخطأ ،وإثارة الخلاف في الدرس النحويّ ، وهي مسألة رواها البغدادي(ت١٠٩٣هـ) في خزانته حول اشتقاق لفظ الجلالة (الله) ،فذكر أنّ الزجاج حكى عن سيبويه أنّ اشتقاقه عنده من (ألهَ)،أو من(لاه). وردّ عليه الفارسي بأنّ هذا الذي حكاه الزجاج عن سيبويه سهوٌ وغلط ،وألّف كتاباً في الردّ على الزجاج سمّاه (الإغفال)،وردّ ابن خالويه على أبي عليٍّ بأنّه قد صحّ القولان عن سيبويه ولا يُنكر أن تكون هذه الحكاية قد

---

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له : ١١ .

(٢) شرح التسهيل : ٧٠/٣ ، وينظر : المفصل : ٢٣٩/٢ .

ثبتت عند الزجاج برواية له عن سيبويه غير جهة كتابه ، فلا يكون حينئذٍ سهواً وغلطاً. وردّ أبو عليّ على ابن خالويه في كتاب سمّاه (نقض الهاذور) فقال: إنّ الذي يحكي هذه الحكايات متقوّلٌ كذّاب، و... لا يشكّ في ذلك أحدٌ له أدنى تنبّه وتيقّظ ، ولم يصغِ إلى القبول منه ، والاشتغال به إلا الأغمار الأغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ورواياتهم ، وتمييز صادقهم من كاذبهم ... [1]ولم يحسم البغداديّ الخلاف في هذه المسألة واكتفى بروايتها . ولو عاد البغداديّ ومن قبله الفارسيّ ، وابن خالويه إلى الكتاب وقرؤوه قراءة تدبّر ، وإنعام نظرٍ لأغناهم عن هذا الخلاف .

وحقيقة الأمر أنّ سيبويه أشار إلى اشتقاق لفظ الجلالة في كتابه في أربعة مواضع[2] عزا أحدهما إلى شيخه الخليل ، وانفرد هو برأي آخر ، وفي هذه الآراء ما أورده الزجاج[2]

ومن ثمّ فإنّ عدم الرجوع إلى الكتاب ،وعدم قراءة التدبّر أوقع هؤلاء النحاة (رحمهم الله)في السهو ،والخلاف الذي كانت عملية حسمه سهلة جدًّا لو رُجع إلى الكتاب وقُرِىء قراءة تدبّر ، واستقصاء.

هذا فيما يخصُّ منهج العلماء في النقل ،والتأليف ،والتعامل مع الآراء التي ينقلونها ، لكن ثمّة أسباب أخرى للنقل الخطأ يمكن تلخيصها في الآتي:-

١- تَنَاثُرُ آراء سيبويه في الكتاب وتشابك أبوابه ، فترى الحكم الواحد مكرَّراً في أكثر من باب ، وفي كل باب يزيد عليه غالباً ، وفي كل وقفة له مع الرأي يُضيف عليه ، علّةً ، أو شرطاً ، أو تعليقةً . يقول الأستاذ المرحوم عضيمة : " لم يحرص سيبويه على أن يكون حديثه عن المسألة الواحدة في موضع واحد من كتابه ، وإنّما كان ينثر الحديث نثراً ، ويفرّقه

---

(١)خزانة الأدب:٣٤١/٤-٣٤٢، وينظر: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له :١٤-١٥.

(٢)ينظر:الكتاب : ٢٧٣/١(ب)،١١٥/٢(هـ)،و ٢٩٤/١(ب)،١٦٢/٢-١٦٣(هـ)،و ٣٠٩/١(ب)،١٩٥/٢(هـ)،و ١٤٤/٢(ب)،٤٩٨/٣.وقد ذكر المرحوم عضيمة أنّ سيبويه ذكر اشتقاق لفظة(الله)في كتابه مرتين.

(٣)وقد وجدت الزجاج في معاني القرآن وإعرابه : ١٥٢/٥ يقول. قال الزجاج :"جاء في التفسير أن اسم الله الأعظم الله، قال سيبويه، سألتُ الخليل عن هذا الاسم فقال : الأصل فيه (إله) فأدخلت الألف واللام بدلاً من الهمزة ،وقال مرة أخرى: الأصل (لاه) وأُدخِلَتِ الألفُ واللام لازمة ..." وسيأتي الحديث عن هذه المسألة لاحقاً.

تفريقاً "[١] . وفي الحق أنَّ هذا الأمر هو من أهمّ المشكلات التي واجهت نحاتنا (رحمهم الله) ، وأوقعتهم في خطأ النقل . يقول د. حسام النعيمي : " إنّ المشكلة الرئيسية [كذا] التي واجهتني – وأحسب أنها تواجه كل دار للكتاب – هي تشابك الأبواب والمواضيع فتجد الموضوع الواحد منتشراً في أبوب متفرقة من الكتاب بما يستنزف من الباحث الجهد الكبير ، والوقت الكثير ليظفر بالموضوع متكاملاً ، ولكي يُبدي رأي سيبويه ، أو يستخرج مذهبه على الوجه الأصح "[٢] .

إنَّ عدم توخي آراء سيبويه المبثوثة في كتابه في أكثر من موضع ، وبذل الجهد في تتبعها بغية الوقوف على حقيقة رأيه واحدٌ من أهم أسباب النقل غير الصحيح عنه ، إذ نرى الناقل عنه يكتفي بما يتحصَّله من موضع واحد ، فيعزوا الى سيبويه أنَّ ذلك هو رأيه في المسألة في حين قد يكون لسيبويه رأي آخر في المسألة عينها ، ولكن في مكان أخر ، ففات الناقل ذلك ظنّاً منه أنّ الذي ظَفِرَ به هو منتهى رأي سيبويه .

أقول: إنّ توخّي الدقّة يستدعي الوقوف على رَأيَي سيبويه ، أو مجموع آرائه المتفرّقة حول المسألة والنظر إليها نظرةً كليةً ليصحَّ حينئذٍ العَزوُ إليه ، وكذلك الفَهْمُ وسأضع بين يدي البحث مثالاً لذلك . فقد منع سيبويه عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار ، فقال : " ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم ؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور . لا يجوز أن تقول : هذا لكَ وأخيك "[٣] . في حين حكم على المسألة نفسها بالقبح وقَصر ذلك على ضرورة الشعر في مواطن آخر من الكتاب[٤] .

وهذا ممّا ترتَّب عليه أن عزا إليه بعضهم القبح ، وعزا إليه آخرون المنع في هذه المسألة ، وسبب هذا الاختلاف في العزو هو عدم الوقوف على نصَّي سيبويه واستخلاص حكم واحد يُعزى إليه بسبب تباعد موطني القولين في الكتاب ، وهو ههنا : المنع ؛ لأنَّ قبحه ينبغي أن يُحمل على المنع ، وسيأتي تفصيل الحديث عن المسألة لاحقاً (إن شاء الله) .

---

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له : ١١ .

(٢) النواسخ في كتاب سيبويه : ٤ .

(٣) الكتاب : ١/١٢٦(ب) ، ١/٢٤٨(هـ) .

(٤) الكتاب : ١/٣٩١(ب) ، ٢/٣٨١-٣٨٢(هـ) .

فإغفال النظرة الكلية إذن قد يؤدي الى نقل رأي واحد من آرائه وعدم الالتفات الى الآراء الأخرى في الموضوع نفسه ممّا يُفضي الى الخطأ في الأخذ عنه ، ولعلَّ ممّا يؤكّد هذا الأمر أنَّ الأبواب التي جمع سيبويه أقواله وأحكامه فيها ، ولم تتناثر في جَنبات الكتاب الأخرى من مثل باب الاستثناء ، أو باب النداء . لم تَكثُر فيها أخطاء النقل عن سيبويه ؛ وذلك لأنَّ آراءه فيها مجموعة في موضع واحد ؛ ممّا يُيَسِّرُ الوقوف عليها .

٢- عدم وضوح عباراته في بعض الأحيان ، وتنوع أساليبها بين الصعوبة والسهولة ، والإيجاز والإسهاب ، وتعدُّد أوصافه للحكم الواحد ، فقد نراه أحياناً يصف مسألةً واحدةً بمجموعة من المصطلحات يقول : " واعلم أنَّ المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعلُ ، وذلك قولك : (متى زيد ظنُّك ذاهبٌ) ، و(زيدٌ ظنّي أخوك) ، و(زيدٌ ذاهبٌ ظني) فإنَّ ابتدأتَ فقلت:(ظني زيدٌ ذاهبٌ)، كان قبيحاً ، لا يجوز البتة ، كما ضَعُفَ (أظنُّ زيدٌ ذاهب) "[1] .
أو تحديده الحكم ، أو الحدّ النحوي بالمثال كأنْ يقول : " فالاسم : رجلٌ ، وفرسٌ ، وحائط"[2] ، أو تشبيهه نصبَ بعض المواضع بالمثال (عندي عشرون درهماً) [3] ، أو البناء بـ(خمسةَ عشرٍ) [4] ، وهذا الأمرمن غير شكّ يوقع الناقل في سوء الفَهم ، أو خطأ النقل ، ومن ثمَّ الخطأ في العَزو وصعوبة أسلوب الكتاب ، وغموض بعض عباراته في طريقة الصياغة أمرٌ قد تنبه عليه نحاتنا القدماء ، وباحثونا المعاصرون[5] . والروايات في ذلك كثيرة سنذكر منها ما قاله السيرافيّ تعليقاً على باب (ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه حال صار فيه المذكور) إذ قال : " هذا البابُ فيه صعوبةٌ ، ونَقلُ كلام النحويين من البصريين ، والكوفيين . وكذلك قالَ الزجاجُ : هذا بابٌ لم يَفْهَمْهُ إلا الخليلُ وسيبويهِ "[6] .

---

(١) الكتاب :١/١٢٤(هـ) ، وفي بولاق١ /٦٣:" كان ضعيفاً لا يجوز البتة " ، وللمزيد ينظر : ١/١٨١(ب) ، ١/٣٦١(هـ) إذ قال : " ...وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار" .

(٢) الكتاب : ١/٢(ب) ، ١/١٢(هـ) .

(٣) الكتاب : ١/٣٦٠(ب) ، ٢/٣١٠(هـ) ، ١/٣٦٣(ب) ، ٢/٣١٩(هـ) .

(٤) الكتاب : ١/٣٤٥(ب) ، ٢/٢٧٥-٢٧٦(هـ) ، ١/٢٤٨(ب) ، ٢/٢٨٣(هـ) .

(٥) وقد أفاض النحاة في بعض هذا الأمر مما يُغني عن أعادته ههنا ، ينظر : إنباه الرواة : ١/٢٤٨ ، ونزهة الألباء : ٦٣ ، وخزانة الأدب : ١/١٧٩ ، وسيبويه إمام النحاة : ١٥٣ ، والنواسخ في كتاب سيبويه : ٥ ، وسيبويه حياته وكتابه : ١٠١-١٠٤ ، والمؤاخذات النحوية : ١١٢-١١٣ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١/٣٨٤(هـ) الهامش (٣) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/٤٠٧ .

وحسبُ الكتاب صعوبةً أنّ عالماً مثل الأخفش معاصراً لسيبويه يستغلق عليه بعضُ أحكامه وعباراته ، فيذكر مثلاً أنه منذ وُلِدَ يَسْأَلُ عن عبارة الكتاب (ما أغفله عنك شيئاً) وهو ما سأل عنه المازنيُّ أيضاً الأصمعيَّ وأبا زيد ، وأبا مالك ، فقالوا : لا ندرس ، ولم يستطع المبرد تفسيره أيضاً حتى جاء الزجاج وفسَّره كما نقَل السيرافيُّ ذلك(١) .

ولاشكَ في أنَّ لهذا الأمر أثراً في استشكال الفَهم ، الذي يفضي الى الخطأ ، وقضية فَهْمِ النحاة لكلام سيبويه ، وعباراته أمرٌ مهمٌّ سبَّبَ خطأً في نسبة جملة من المسائل إليه ، وسيأتي الحديث عن طبيعة هذا الفهم لاحقاً .

٣- خلط النحاة أقواله مع أقوال شرّاح الكتاب ، أو ربما بما أقحمه النسّاخ في كتابه من عبارات لشارحي الكتاب ، أو بعض تعليقات النحاة على حواشيه . ومن ذلك مثلاً ما فعله القرافي (ت٦٨٢هـ) في حديثه عن تقديم المستثنى ؛ إذ خلط كلام سيبويه بكلام السيرافي شارح كتابه قال : " الباب الثالث عشر في تقديم المستثنى ، نحو قولك : (ما فيها إلا أباك أحدٌ) ، و(مالي إلا أباك صديقٌ) . قال السيرافي في شرح سيبويه : وزعم الخليل أنهم إنَّما حملهم على نصبه أنَّ المستثنى إنما وجهه عدهم أنْ يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه ..." (٢). والكلام الذي عزاه القرافي الى السيرافي هو في حقيقته لسيبويه عازياً إياه الى شيخه الخليل(٣) .

ولا أعلم كيف اضطرب الأمر لدى القرافي فخلط كلام سيبويه بكلام الشارح ، ولعلَّه نقل هذا النص من شرح السيرافي مباشرة من غير أن يعود الى الكتاب فاختلط الأمر عنده (والله اعلم) .

وقد يكون الخلل من آثار أخطاء النسّاخ ، وقد أصابَ الكتابَ شيءٌ من هذه الآثار على الرغم من مبلغ اعتناء هؤلاء النسّاخ بنصوص الكتاب ، وتجنب اختلاط عباراته بتعليقات الشرّاح ، وحواشيهم . وكان النحاة قد تنبهوا على هذا الأمر وتعاملوا بحذر مع هذه الزيادات

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٧٩/١(ب) ، و١٢٩/٢(هـ) ، الهامش (٢) ، وتأويل مشكل القرآن : ٩٠ ، والنكت : ٥١١/١ ، وسيبويه حياته وكتابه : ١٠٢ . وللمزيد من هذه الأمثلة ينظر : الخصائص : ٤٣٠/٢ .

(٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٢١١ .

(٣) الكتاب : ٣٧١/١(ب) ، ٣٣٥/٢(هـ) .

، أو التعليقات ، أو أي سقط أو خلل يُصيب نُسخ الكتاب(*) فنرى ابن ولاد (ت٣٣٢هـ) مثلاً قد عني كثيراً بتوثيق النصوص التي كان المبرد يذكرها في كتابه (مسائل الغلط) وينسبها الى سيبويه . وقد وقف على بعض النصوص التي نقلها المبرد بشكل مغاير لما في الكتاب[١] وبعضها لم يتنبّه عليها ، واستدرك عليه بعض شرّاح الكتاب . ومن ذلك مثلاً أن المبرد أتهم سيبويه بالتناقض ؛ لأنه أجاز أن تقول : (هو قائماً رجلٌ) فأجاز مجيء صاحب الحال نكرةً ، ولم يجز أن تقول : هو رجلٌ قائماً[٢] . واستدرك الشنتمري هذا الأمر قائلاً :" ووقع في النُسخ : وهو قائماً رجلٌ ، وهو سهوٌ لم يُتَفَقَّدْ "[٣] .

لذا كان لشرّاح الكتاب أثرٌ في توثيق نصوص الكتاب ، وتصحيحها يقول الرضي : " وحكى الأخفش زيادة (أصبح) ، و(أمسى) بعد (ما) التعجب ، كـ(كان) في لفظين وهما : ما أصبح أبردَها ، وما أمسى أدفأها . وردَّه أبو عمرو . وقال السيرافي إنه ليس في كتاب سيبويه وإنما كان حاشيةً في كتابه "[٤] . وكذلك فعل الشنتمري – وقد رأينا ذلك من قبل – وكذلك

(*) وقد أشار كل من د. علي النجدي ناصف ، ود. مازن المبارك ، والأستاذ عضيمة الى أثر النسّاخ في تحريف نصوص الكتاب ، وخالفتهم في ذلك أستاذتنا الدكتورة خديجة الحديثي وردّت كلامهما وكلام السيوطي من قبلهم والذي أشار الى هذا الأمر . وذكرت أنه خلاف الواقع ، ودافعت عن النسّاخ ، وذكرت أنَّ العلماء الأوائل عنوا بالكتاب ورواياته وأسانيده . ينظر : سيبويه إمام النحاة : ١٥١ ، والرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : ١٢٣ ، وفهارس كتاب سيبويه : ٢٣ ، وسيبويه حياته وكتابه : ١١٢ وما بعدها .

ونحن نتفق مع أستاذتنا الفاضلة في أن الكتاب حظي بالعناية والاهتمام على نحوٍ لم يُتَح لغيره من مؤلفات العربية ، فقد تواترته الأيدي حفظاً ، ودراسةً ، ونقاشاً فحُميتْ نسخهُ ، وضُبطت عباراته ، ونُقلت بأمانة وصدق ، لكنّ هذا لم يمنع من أصابتها بخلل هنا أو سقط هناك ، أو تبديل في العبارة والمثال . فهو أمرٌ يقع لكلّ مؤلَّف ، ولا يسلم منه كتاب حاشا كتاب الله إذ تكفّله الله بحفظه . بيد أني مع هذا لابُد أن أسجل أنّ هذا السبب ، أعني : أخطاء النسّاخ زيادة أو نقصاً لم يكن له أثرٌ كبير في تغيير آراء سيبويه النحوية . نعم : أثّرَ في تغيير بعض المسائل لكنها قليلة جدّاً ، موازنة بالكم الوفير من آرائه التي تضمنها كتابه .

(١) ينظر : الانتصار : ٩٢-٩٣ ، ١٧٦ ، ٢٤٣ ومقدمة المحقق : ٢٣ .

(٢) ينظر : الانتصار : ٢٣ ، ١٣٤ ، ومقدمة المحقق : ٢٣ ، وقد ورد هذا المثال في نسختين من الكتاب أشار اليهما الأستاذ هارون : ١٢٢/٢ هامش (٢) ، ولم يرد في بولاق : ٢٧٦/١ ، ولا في نسخة البكاء : ٢٢٧/٢ .

(٣) النكت : ٥٠٥/١ ، وينظر : المؤاخذات النحوية : ٩٥ ، ومقدمة كتاب الانتصار : ٢٤ للدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، وقد أورد الأستاذ الفاضل أمثلة أخرى للخلل الذي أصاب نسخة المبرد من الكتاب لم يتنبه عليها ابن ولاد .

(٤) شرح الكافية : ١٩٤/٤ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٩٠/٧ .

ابن خروف فقد حققّا بعض نصوص كتاب سيبويه التي أصابها خلل . وحاول محققا كتابي(النكت) و(تنقيح الألباب) جمع هذه التصحيفات التي وقعت في نسخ الكتاب[١] .

وقد وقفنا في أثناء موازنتنا بين آراء النحاة المعزوة الى سيبويه ، وحقيقة أقواله في كتابه على بعض النصوص التي أثبتت وقوع التصحيف والتحريف في كتاب سيبويه من ذلك مثلاً ما ذكره ابن مالك : " ومما يشبه المفعول معه ، وهو عند سيبويه مفعول به ، المنصوبُ بعد (حَسْبُكَ) ، و(كَفْوُك) وأخواتهما ... قال سيبويه : قالوا : (حسبُك وزيداً درهمٌ) لمَّا كانَ فيه معنى كفاكَ ..." [٢] وسقط في الكتاب بنسختيه من المثال الذي نقله ابن مالك لفظة (درهم) وهي لفظة يتطلبها المثال والحكم . وقد مثّل سيبويه فيما بعد بالمثال (حَسْبُك وحسب أخاك درهم) وذكر لفظة (درهم) [٣] ممّا يعني أنها مُرادةٌ في المثال (حسبُكَ وزيداً درهمٌ) .

وكذلك ما وجدته من خلل أصاب نسخة هارون بسقوط لفظة (لا) منه[٤] ترتّب عليه تغيّر الحكم النحوي . وفي نسخة بولاق وشرح التسهيل لابن مالك[٥] وردت لفظة (لا) هذه وهو الصواب . وبها تستقيم العبارة والنص ، ومن غيرها يتغيَّر الحكم[٦] .

٤- ولعلَّ من أهم أسباب النقل الخطأ عن سيبويه هو فَهم النحاة لعبارته وأقواله وأحكامه ، أعني : الفهم الذاتي لعباراته . ومما زاد الأمر تعقيداً أنَّ هذه الأفهام قد أُثيرت حولها النقاشات والخلافات ممّا أدى الى ضياع العزو الصحيح لهذه العبارات والأقوال مع أقوال النحاة الخاصة أنفسهم ، وقد أشار ابن مالك الى مثل هذا الأمر حين نقل حكماً لسيبويه في باب المفعول معه ، فذكر أنَّ سيبويه يجوّزُ النصبَ في قولهم (ما شأنُ عبدِ الله وعمرو) ،

---

(١) ينظر : النكت : ٧٢/١ وما بعدها ، و(وتنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) : ١٠٥ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل : ١٨٦/٢ .

(٣) الكتاب : ١٥٦/١(ب) ، ٣١٠/١(هـ) ولم يتنبه على ذلك محقق الكتاب الفاضل الأستاذ هارون .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٨٣/٢ والعبارة الواردة فيه : "كما أُذهب من آخر خمسةَ عشرَ ، كما أذهب من المضاف"

(٥) ينظر : الكتاب : ٣٤٨/١ والعبارة فيه:" كما أذهب من أخر خمسة عشرَ ، لا كما أذهب من المضاف ". وقد وردت كذلك في نسخة البكاء من الكتاب : ٢١٥/٣ ، وينظر : شرح التسهيل : ٤٣٩/١ وقد وردت عنده (لا) وسقطت لفظة (آخر) الموجودة في النسخ الثلاث .

(٦) وسنتناول هذا الحكم مفصّلاً لاحقاً (بعون الله تعالى) .

ولا يقصرالحكم على الجرّ كما فَهِمَ بعض النحاة ذلك : " ويجوز النصب على إضمار (كان) بعد (ما) . قال سيبويه بعد إنشاد قول الشاعر :

فمالك والتَلَدُّدَ حول نجدٍ   وقد غصّت تهامةُ بالرِّجالِ

: (فإذا أظهَر الاسم فقال : (ما شأنُ عبد الله وأخيه يَشْتِمُه) فليس إلا الجرُّ)[١] فأوهم أنَّ النصب ممتنع وهو لا يريد ذلك ؛ لأنه قال بعد ذلك بقليل : (ومن قال : (ما أنتَ وزيداً) ، قال : (ما شأنُ عبدِ الله وزيداً) كأنه قال : ما كان شأن عبد الله وزيداً) [٢] فَعُلِمَ بهذا أن مذهبه جواز النصب لكنَّه غير الوجه المختار ، وتبين أنه أراد بقوله أولاً : (فليس إلا الجرّ) ما أريدَ بنحو :(لا فتى إلا عليٌّ ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار)، وقد حكم بعضُ المتأخرين بمنع النصب أخذاً بظاهر قوله الأول ، ولو قرأ ما بعده من كلام سيبويه لم يقع فيما وقع " [٣] .

فآبن مالك يُوضّح مذهب سيبويه ، بنظرة كلّيةٍ دقيقةٍ ، ثم يشير الى وَهَم النحاة في فَهْمِهم لحكمه . وهو لا يكتفي بهذا ، بل يسترسل في توضيح الوَهَم وتَبيانه ، بتشبيهه إياه بوَهم آخر وقع فيه الزمخشري إذ يقول : " ومثل هذا اتّفق للزمخشري في : (أتته أمراً قاصداً) حين جعله من المنصوبات باللازم إضماره ؛ لأن سيبويه ذكرَ بعده أمثلة التزم إضمار ناصبها ، ثم بين بعد ذلك بقليل أنَّ الذي نصب (أمراً قاصداً) يجوز إظهاره ، وغفر الزمخشري عن ذلك فاعتقد ما ليس بصواب " [٤] .

هذه إذن أبرز أسباب النقل غير الصحيح عن سيبويه أردنا أن يكون مقدَّمةً عن أهم ملامح التجديد في الدرس النحوي اللاحق ، ومدخلاً للإجابة عن سؤال : كيف فُهِمَ سيبويه في هذا الدرس .

---

(١) الكتاب : ١٥٦/١ (ب) ، ٣٠٨/١ ، ٣٠٩ (هـ) .

(٢) المصدر والصفحة نفسها .

(٣) شرح التسهيل : ١٨١/٢–١٨٢ .

(٤)المصدر والصفحة نفسها .

المبحثُ الثالث

نحوُ سيبويه بين الثبات والتجديد

هنا لابُدَّ أن أشير الى أني أعني بالتجديد : التغيرات التي طرأت على صورة الدرس النحوي في المنهج ، والأسلوب ، وصياغة العبارات النحوية ، والإجراءات التي تمثلت بتغيير التسميات ، والاصطلاحات ، ووضع الحدود ، وتنظيم الأحكام ، وتفريعها ، وتوسيع العلل وما انبنى عليها من تغيَّر بعض المفاهيم .

ولأن ما استجد من أحكام بعد سيبويه ، أو الأحكام التي ذكرها النحاة من غير أن يعزوها الى سيبويه جهدٌ ضخم جداً ، ويتطلَّبُ جمعها ، وموازنتها مع آراء سيبويه للوقوف على الثابت منها ، والمتغير وقتاً كبيراً ، وجهداً عالياً . لذا سَألجأُ الى اعتماد الجانب التنظيري مشفوعاً ببعض الأمثلة التي توضح الرؤية المطروحة .

وقبل أن أخوض في مناحي هذا التجديد لابُدَّ من أن أشير الى أن ثمة تغيراً عاماً قد طرأ على واقع الدرس النحوي العربي نحسب أنَّ له أثراً كبيراً في مسيرة التجديد في نحو سيبويه وفي مقدمتها تغيرَّ البيئة الاجتماعية ، والعلمية التي ترتَّب عليها تغيرٌ غايتي التأليف بين المرحلتين ، مرحلة التأصيل (مرحلة سيبويه) ، ومرحلة الإيصال .

وكان من أهم ثمار هذا التحول تغيّر طبيعة التأليف ، واتخاذها مناحي شتى أتَّسم بعضها بالتخصيص في تناول الموضوعات ، أعني : تناول موضوعات محدَّدة نحو : إعراب القرن ، وبيان معانيه ، والعلل النحوية ، وشروح الكتاب ، وشروح أبياته ، ونظم الألفيات ، وشروحها ، والحواشي عليها ، والكتب الخاصة بأصول النحو كـ(لمع الأدلة ، والاقتراح ..) وكتب المختصرات ، وشروحها ، أو تناول موضوع واحدٍ من الموضوعات النحوية بالدراسة ومن ذلك مثلاً : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ،وأحكام كلّ وما عليه تدل لتقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ) واتّجه التأليف النحويُّ أيضاً الى محاولة فصل الموضوعات الخاصة بالعربية فأُلِّفت كتب في الصرف ، والبلاغة ، واللغة خلال مراحل التأريخ وعلى نحوٍ متدرّج .

إنَّ تحوّل طبيعة التأليف في المراحل اللاحقة كان له أثره في مسيرة تطوير الدرس النحوي عما ثبت في نصّه الأول ؛ إذ لا يخفى لما لهذه المؤلفات من أثر في توسيع المادة النحوية ولما في مناقشتها ، ومحاوراتها من إثراء للأحكام والآراء النحوية وتوضيحها ، وتبيين دقائقها في أغلب الأحيان ، وإن اتّسمت في أحيان أخرى بصبغة منطقية ، فلسفية.

ومن ههنا فليس غريباً ألّا يقف النحاةُ جامدين في تعاملهم مع كتاب سيبويه بالاعتماد على ما فيه والاقتصار على آرائه ، والاكتفاء بأحكامه ، فليس غريباً إذن أنْ يكون مُعمِلاً لأفكارهم ، ومحفِّزاً لها في كشف مكنوناتها ، فهو النصُّ النحوي الأول ، والجامع لقواعد العربية ، والذي تصبو أليه قلوب المتعلمين ، وتلجأ إليه أسئلة الباحثين . طمعاً في الإجابة ؛ لأنَّ سَبْرَ غور هذا النص النحوي كان سبيلاً الى الفهم ، ومن ثمَّ الإفهام . بين الشيخ ومريديه في حلقات الدرس .

ولأنَّ سُنَّةَ العلمِ التطورُ كان أمراً طبيعياً أنْ تتطوَّر عباراتُ سيبويه ، وصياغات ألفاظه ، ومصطلحاته وأحكامه . وقد شمل هذا التجديد عدّةَ مناحٍ نجملها بالآتي :-

١- المنهج والأسلوب :-

وهنا لابُدّ من الإشارة الى أنَّ التجديد في المنهج شمل تجديداً في منهج التفكير النحوي فرضه تغير غايتي التأليف في المرحلتين: مرحلة الجمع والتأسيس ، ومرحلة الإيصال والتعليم والإفهام . عليه كان نحو سيبويه محاولة لتقديم نظرية لتفسير تراكيب اللغة العربية في حين كانت المرحلة اللاحقة محاولةً لتقديم نتائج تلك الدراسة – بحسب فهم المرحلة – الى المتعلمين .

وكان من نتائج ذلك تغيّر منهج تعامل النحاة مع المادّة العلمية وصفاً ، أو معياريةً . وإذا كان منهج سيبويه المواءمة بينهما ، غُلِّبَ المنهج المعياري على تعامل النحاة في الدرس النحويّ اللاحق . والسبب أنّ طريقة سيبويه اعتمدت العمل الاستقرائي المرتبط بالواقع ألاستعمالي لِلُّغة محاولاً تصنيفها وتحديد علاقاتها على أساس التماثل الشكلي والوظيفي وصولاً الى وضع الأحكام والقوانين العامة وهذا يتطلب المنهج الوصفي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ ارتباط نشأة النحو العربي بالخوف من خطر اللحن على العربية بعامة وعلى القرآن بخاصّة،ولدرءِ هذا الخطر تمسَّك سيبويه بضوابط الاستخدام ومعاييره منهجاً في

تأليفه[١] . ولهذا قلنا إنه جمع بين المنهجين . في حين كانت تحولُ غاية التأليف لدى النحاة فيما بعد الى التوجّه نحو الإفهام ، والتعليم – الذي كان نتيجة من أساب الخوف نفسه – قد فرض المنهج المعياري ؛ لأنَّ المنهج الوصفي لم يكن صالحاً لهذا الغرض ؛ لأنه " لا يَشغل نفسه بأمور التربية ، ولا بأنْ يسنَّ القواعد لمُعلِّم اللغة "[٢] .

أقول : إنَّ هذا الأمر كان سبباً رئيساً في تحوّل نحو سيبويه المهتم بالدلالة ، والعناية بالجانب الاجتماعي المتمثّل بربط التركيب النحوي بالعالم الخارجي من خلال ملاحظة تأثير المواقف في دلالات التراكيب ، وهو ما يعرف في علم اللغة الوصفي بـ(المنهج السياقي)[٣] . الى نحوٍ تجريدي نظري كان من ثمارهِ فصلُ علم المعاني من النحو ، وإلحاقهِ بعلم البلاغة ، مع أنَّ أصل هذا المصطلح هو (معاني النحو) ، وكان سبباً أيضاً في فصل مجمل الموضوعات النحوية عن العلوم الأخرى البلاغية،والصرفية،والصوتية.

وكان من نتائج تغيّر غايتي التأليف أن تجدَّدت الأُطر الشكلية لعرض المادة النحوية التي تضمَّنتها المؤلفات اللاحقة متمثلة بترتيب الأبواب ، وتحديد عنواناتها ؛ إذ اتسمت بالاختصار والتكثيف بعد أنْ كانت في كتاب سيبويه تتصف بالطول أحياناً والاسهاب ، ومن ذلك مثلاً تسمية سيبويه لباب (التنازع) الذي استقر مصطلحاً فيما بعد بـ"باب الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللذين كلُّ واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"[٤] .

وأمثلة تغيّر عنوانات الأبواب النحوية بين سيبويه ، وتابعيه من النحاة كثيرة أورد عدداً كبيراً منها د. عبد الصبور شاهين موازناً بين تسمياتها عند سيبويه ونظائرها لدى النحاة اللاحقين ليقرّر من خلال ذلك القول : " إن مَنْ جاء بعد سيبويه لم يظهر جهدهم إلا في مجالين : مجال العناوين ، ومجال ترتيب الأبواب ، وهما المجالان اللذان يلفت الاختلاف فيهما نظر الباحث "[٥] .

وهنا لابُد أنْ نشير الى أنَّ بعض تسميات سيبويه للأبواب قد بقيت على حالها في الدرس اللاحق ومن ذلك مثلاً باب (النداء) و(الندبة) و(الترخيم) و(الاستثناء) و(التصغير) وغير

---

(١) ينظر : الكتاب بين المعيارية والوصفية : ١٢٩–١٣٠ ، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه : ٣٠٤ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٢٦ ، وينظر : الكتاب بين المعيارية والوصفية : ١٣ .

(٣) ينظر : المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : ٣٠٧ .

(٤) الكتاب : ٣٧/١(ب) ، ٧٣/١(هـ) .

(٥) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه (بحث) : ٧٢–٧٦ .

ذلك . كما شمل هذا التغيير تنظيماً للتصنيف الداخلي للأبواب النحوية ، وتقسيماً لتفريعاتها بإطلاق العنوانات عليها أيضاً . فنرى مثلاً تقسيم الموضوعات الى (مرفوعات، ومنصوبات ، ومجرورات ...الخ) ومن ثمّ يحملُ كل باب عنواناً خاصاً بالموضوع النحوي ، وعنوانات داخلية(١) . وغالباً ما كان المؤلف يبدأ بمقدمة يبيّن فيها طبيعة موضوع كتابه وأسباب تناوله إياه . وهذا الأمر شاع عند المتأخرين . وهذا من سمات تنظيم المنهج . الذي شمل أيضاً تناول المادة النحوية مصطلحاتٍ ، وأحكاماً ؛ إذ غالباً ما كان يُلتزم بتناولها في مواضعها الخاصة بها في حين كنا نرى تشتتاً للآراء الخاصة بالموضوع الواحد في أكثر من بابٍ في كتاب سيبويه(٢) .

وآنماز أيضاً بالتوجه نحو العناية بصوغ القاعدة النحوية أولاً ، ثم الإتيان بالأمثلة على وفق الفروع والأقسام التي يرسمونها في الباب الواحد ، في حين عُني سيبويه بتصنيف القوالب المتشابهة والتي تجمعها سمة واحدة ، وخصائص متماثلة ، ولذلك كان يَلجَأ الى الإكثار من النماذج اللغوية ليبين طرق استعمالاتها ، ووجوه إعرابها(٣) وهذا ما وسم منهجه بالطابع الاستقرائي إذ كان يورد الأمثلة المستفيضة التي تشير الى القواعد التي يضعها ، ليستخرج منها الأحكام بناءاً على الأكثر ، ثم يعمد الى الوجه القليل منها مبيناً خروجه عن القاعدة(٤) .

وهو بعرضه المادّة على وفق هذا المنهج كان أسلوبه يختلف من باب الى أخر تبعاً للموضوع الذي يطرحه . يقول الأستاذ علي النجدي ناصف : " ومعلوم أنَّ لكلّ باب في كتاب ، بل لكلّ مسألة في باب مقتضيات خاصة ، وطبيعة متميزة قليلاً أو كثيراً ، وإذن لا ينتظر أن يعالج سيبويه أبواب الكتاب ، ولا مسائل الأبواب علاجاً واحداً مطّرداً ، ومع ذلك يمكن أن يقال على وجه الإجمال إنه في تصنيف الكتاب كان يتّجه الى فكرة الباب كما

(١) نحسبُ أنَّ كتاب الأصول في النحو لأبن سراج هو أوّل مؤلف بعد سيبويه ظهرت فيه بوادر التوجّه نحو المنهجية في التأليف وإن كان بشكل جزئي .

(٢) ولمن يريد الوقوف على أمثلة هذا التشتت في الموضوعات مراجعة الفهارس التحليلية للكتاب : هارون : ٢١٤/٥-٣٥٩ ، وينظر : سيبويه حياته وكتابه د. أحمد بدوي : ٢٨ وما بعدها حيث فصل في عرض خطة سيبويه في كتابه وآخذه على هذا التشتّت في عرض المادة .

(٣) ينظر : من أعلام البصرة سيبويه : ٩٦ .

(٤) ينظر : المنهج اللغوي في كتاب سيبويه : ٦٣ .

تتمثّل لـه ، فيستحضرها ، ويضـع المعالم لها ، ويتعرّف حاجتها من الأمثلة والنصوص ، فيجمعها ويصنفها ثم يعرضها جملة أو آحاداً ، وينظر فيها تصعيداً ، وتصويباً يحلل التراكيب ، ويؤول الألفاظ ،ويقدّر المحذوف ، ويستخلص المعنى المراد . وفي خلال ذلك يوازن ويقيس ، ويُذكّر ويَعِدْ ، ويستفتي الذوق ، ويستشهد الشواهد ، ويلتمس العلل ، ويروي القراءات وأقوال العلماء ، إما لمجرد النقص والاستيعاب ، وأما للمناقشة ، وإعلان الرأي وربما طاب له الحديث وأغراه البحث ، فمضى ممعناً متدفّقاً يستكثر من الأمثلة ، والنصوص حتى تنقطع أو يدرك البهر"[١] ووصفُ الأستاذ ناصف (رحمه الله) صحيح يلمسه كل قارئٍ لكتاب سيبويه .

واتّسم أسلوب سيبويه أيضاً بالتباين بين الوضوح تارةً ، والغموض أخرى ممّا استدعى في أحيان كثيرة شرح اللاحقين وتوضيحهم ، في حين آنماز أسلوب النحاة اللاحقين غالباً وبالأخص عند نحاة القرن السادس الهجري وما تلاها ويجسد هذا الاختلاف تحول أسلوب معالجة المسائل النحوية ؛ إذ تحوّلت من التأسيس تمثيلاً لدى سيبويه الى التأسيس صياغةً لدى النحاة اللاحقين . فلم يكن مثلاً مفهوم الكلام النحوي محدّداً عند سيبويه ، ومصاغاً بعبارة واضحة ، في حين حُدِّد فيما بعد ، وقُسِّمَ ، ووضع حدٌّ لكل قسم ، وفُرِّق بينه وبين الكلم ، والكلمة ، والقول ، واللفظ .

نقول إذن من كل ما مضى : إنّ النظرة النحوية اللاحقة في المنهج والأسلوب قد اتّسمت في أغلبها بالتنظيم ، والشمول ، ومحاولة التفصيل في القضايا النحوية المطروحة وهو الذي جرَّ النحاة– فيما يبدو– الى إشاعة النقاشات ، والحوارات ، والجدل . والتي أفضت بدورها الى إشاعة التأويل ، والتعليل ، والعبارات الفلسفية ، والمنطقية التي تتطلّبها أصول المناقشة والجدل .

٢- أصول النحو :-

---

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٥٩ ، وينظر : المنهج اللغوي في كتاب سيبويه : ٦١ ، وسيبويه حياته وكتابه : ٩٧.

تغيّر النظر في الدرس النحوي اللاحق الى أصول النحو ، وأدلة الاستشهاد التي وردت في كتاب سيبويه ، فَفُرّعت ، ووضعت لها القوانين ، وأُلِّفت فيها المؤلفات ، بعد أن كان الاستشهاد بها عند سيبويه ، والاحتكام إليها طبيعياً خالياً من التعقيد ، والتفريع أصلاً لاستخلاص قاعدة نحوية ، أو حجّةً لإثباتها ، ودليلاً عليها .

فنرى مثلاً أنَّ القياس قد تُوسِّعَ فيه ، وفي استخدامه ، واتَّخذ مفهوماً مغايراً للمفهوم الذي عند سيبويه ، فلم يَعُدْ مجرد الوقوف على مقدار اطّراد الظواهر وشيوعها ، وما يقتضيه ذلك من جمع النصوص اللغوية واستقراء مادّتها ، وإنّما صار القياس يدلُّ على العملية التي يتمّ فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض . فأخذ طابعاً شكلياً أقرب ما يكون الى المفهوم المنطقي(١) . ولهذا أصبح النحو عند بعضهم كلّه قياساً . يقول أو البركات الانباري : "النحو كلّه قياس ... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"(٢) .

ولعل نظرةً في كتب أبي عليّ الفارسي تُظهر أهمية القياس لديه ، فهو همُّه ، وشغله الشاغل حتى نقل عنه تلميذه ابن جني أنه قال : " أُخْطِئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أُخطِئ في واحدةٍ في القياس "(٣) .

ووضعت له وللسماع أيضاً قوانينُ صُنِّفَ في ضوئها الكلام العربي الى مطّرد في الاستعمال والقياس جميعاً ، ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال ، ومطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس ، وشاذّ في الاستعمال والقياس جميعاً(٤) .

واختلفت نظرة بعض النحاة الى هذه الأدلّة ، أسَّسَت لتعامل أخرَ مع أدلة الاستشهاد النحوية فَتُوسِّع في الأخذ من القبائل ، والشعر بعد عصر الاستشهاد مما فتح الباب أمامَ توسع الأحكام ، والآراء ، والنقاشات ، يقول ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ):" إنَّ الكسائيَّ كان ليسمعُ الشاذَّ الذي لا يجوز من الخطأ ، واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة ، والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه ..." (٥) .

---

(١) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٤٤ ، وللمزيد من ملامح هذا التغيير مراجعة الصفحات اللاحقة من هذا الكتاب .

(٢) لمع الأدلة : ٤٤ ، وينظر : القياس في النحو العربي : ٨٠ .

(٣) الخصائص : ٨٨/٢ .

(٤) ينظر : العسكريات : ١٠١-١٠٣ ، والخصائص : ٩٨/١-٩٩ .

(٥) معجم الأدباء : ٣٥٤/١٣ ، وينظر : سيبويه حياته وكتابه : ١٧٦ ، وما بعدها .

أقول : إنَّ هذا التوسّع في الأحكام لا يعني بالضرورة إثراء الدرس النحويّ ، إذ قد يؤدّي الى الاضطراب ، وعدم وضوح الرؤية في التعامل مع هذه الأدلّة والشواهد .

وإذ تعامل سيبويه بحذرٍ مع القراءات القرآنيّة فعدَّها سُنّةً لا تخالف . كان الحكمُ النحوي لدى بعض النحاة المتأخرين أمراً لا يُنقضُ حتى ولو بآية من القرآن الكريم ، أو بقراءة سبعية . يقول ابن عصفور : " وإذا تقدم معطوف ، ومعطوف عليه ، وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما ، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما نحو قولك : (زيدٌ وعمروٌ قاما) ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر نحو قوله :

إنَّ شرخ الشباب والشَعَرَ الأسودَ ما لم يُعاصَّ كانا جنونا

أو في نادر كلام ، ومنه قوله تعالى : (وَاللهُ وَرَسُوُلُه أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ) (التوبة : ٦٢) "[١] .

فهذا النصُّ القرآني يُعدُّ في نظرِ ابن عصفور نادراً قبالة الحكم النحوي ، مع أنَّ الأصل يقتضي أن يكون التأسيس على أفصح النصوص اللغويّة المتمثّل بالقرآن الكريم . وكذا الأمر مع أدلة الاستشهاد الأخرى.

ونحن هنا لسنا في معرض إظهار العثرات ، وإنّما في إطار وصفٍ عامٍ للتغيرّ الذي طرأ على هذه الأدلة بعد سيبويه . وكان لابُدّ من الإشارة الى أن ثمة اضطراباً أصاب طريقة تعامل النحاة مع هذه الأدلة ، وطريقة نظرتهم إليها .

واختلاف طبيعة النظر الى هذه الأدلّة ، وطريقة استقرائهم لها بين سيبويه ومعاصريه من النحاة المتقدمين ، والنحاة المتأخرين أمرٌ لا يكاد يخفى . ومع هذا فقد استمرّ بعضُ إجراءات سيبويه في الدرس النحوي اللاحق . ومن ذلك عدم التفريق بين لغة الشعر ، ولغة النثر ، بل استمرّ النظر اليهما على أنهما بمنزلة واحدة[٢] . مع انَّ التفريق بينهما أمرٌ ضروري ؛ إذ إنَّ مظاهر الاختلاف بينهما في الأسلوب ، وفي الخصائص التركيبية نحويّاً ، وصرفياً ، ومراعاة الوزن والقافية[٣] تُحتِّمُ النظر اليهما بشكل مغاير . وكذلك الأمر مع محاولة ردّ المسائل المخالفة ، أو الخارجة الى قواعد النحاة ، وأحكامهم إذ استمرت محاولة تأويلها وتعليلها لإخضاعها لذلك الحكم ، ولكنَّ الأمر أيضاً إطَّردَ عمّا كان لدى سيبويه .

---

(١) المقرّب : ٢٥٧ .

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف : ٦٤ .

(٣) الأصول : دراسة أبيستمولوجية : ٧٩-٨٠ .

ومن ملامح التجديد أيضاً توسيع الأصول ، والأدلّة فأُضيف الإجماع ، واستصحاب الحال وغيرهما ، وأصبحت أدلةً حقيقية في الردّ ، والقبول . يقول ابن جني في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها راداّ على المبرد منعه المسألة : " إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن ، وكافة أصحابنا ، والكوفيون أيضاً معنا ، فإذا كان إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجبَ عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطرٍ يبدو لك فيه "(١) . وهذا فيما يبدو نوع من التأثّر بالدراسات الفقهية وقد صرّح ابن جني بهذا الأمر في مقدمة كتابه الخصائص إذ قال : " ذلك إنّا لم نَرَ أحداً من علماء البلدين تعرضوا لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه "(٢) .

ومن ملامح التجديد أيضاً اعتمادُ أدلّة سيبويه التي وضعها لأحكام معينة أدلّةً لأحكام أخرى . ومن ذلك مثلاً ما ذكره السهيلي في أحد شواهد سيبويه وهو قولهم : (عسى الغويرُ أبؤسا) في معرض حديثه عن (أم) التي للإضراب إذ قال : " ثم قد تكون (أم) إضراباً ، ولكن ليس بمنزلة (بل) كما زعم بعضهم ، ولكن إذا مضى كلامك على اليقين ثم أدركك الشكُّ مثل قولهم : (إنّها لإبلٌ أم شاءٌ؟) أضربَ عن اليقين ، ورجعَ الى الاستفهام حين أدركَه الشكُّ . ونظيره قول الزباء حين تكلمت بعسى ، ثم أدركها اليقين فقالت : (عسى الغوير) وهي متوقعة شرّاً ، ثم غلب على ظنّها الشرّ ، فَخَتمت الكلام بحكم ما غلب على ظنّها لا بحكم (عسى) ؛لأنّ عسى لا يكون خبرها اسماً غير محدث ، فكأنَّها قال : (صار الغوير أبؤساً) " (٣) .

أنظر كيف تحوّل الاستشهاد بهذه الرواية دليلاً على صحّة وقوع (أم) للإضراب في حين وردت عند سيبويه للاستدلال على أنَّ عسى تكون بمعنى (كان) قال : " جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) " (٤) .

ومن الجديد أيضاً التوسع في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف ، وبعض أحاديث الصحابة (رضي الله عنهم) حُجَجاً لإثبات بعض الأحكام النحوية ، وردّ بعضها الأخر ،

---

(١) الخصائص : ١/١٨٩-١٩٠ ، وللمزيد ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١/٣٤٣ ، ومغني اللبيب : ٢/٤٧٠ .
(٢) المصدر نفسه : ١/٢ ، وينظر : النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل : ٢٣٨ .
(٣) نتائج الفكر : ٢٦٠ .
(٤) الكتاب : ١/٢٤(ب) ، ١/٥١(هـ) .

وتمثل هذا الجهدُ بكتاب ابن مالك (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) في حين نجد سيبويه قد اقتصر على ذكر تسعة أحاديث نبوية شريفة[١] .

٣- المادّة النحوّية :- وتشمل :

أ - المصطلح :-

أخذ التجديد في المصطلح منحيين : أولهما : التسمية ، والآخر : وضع الحدود الخاصّة بها وأُلّفت في ذلك الكتب ، وكان من أقدمها كتاب الفرّاء الذي ألفه في حدود النحو ، واشتمل على ستين حدّاً[٢] . وهذا ما أسّس فيما بعد الى تصنيف النحاة للمصطلحات على أنها بصرية ، وكوفية . وصار كل جانب ينأى عن استعمال مصطلحات الآخر مع أننا نرى أنَّ أغلب تلك المصطلحات مستمدّة من عبارات البصريين ، الخليل ، وسيبويه . ومن ذلك على سبيل المثال مصطلح (حروف الصلة) التي تقابل عند البصريين (حروف الزيادة) فهو مأخوذ من قول سيبويه في مِنْ الزائدة :" لأنها توصل الأمر الى ما بعدها "[٣] . أو مصطلح (الخروج) المأخوذ من قول الخليل ، والذي نقله سيبويه : " هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنه مُخْرَجٌ ممّا أدخلت فيه غيره . وهذا قول الخليل (رحمه الله) "[٤] . وأمثلة اختلاف المصطلحات بين البصريين ، والكوفيين كثيرة [٥] .

أما تطوّر تسمية المصطلح في الدرس النحويّ اللاحق لتصبح أكثر ملاءمة للمضامين التي عبّرت عنها فيُلمح فيها بوضوح . من ذلك مثلاً مصطلح الموصول والذي سمّاه سيبويه حشواً[٦] . وعطف النسق والذي سماه سيبويه بـ(الشركة) أو (الشريك) [٧] وغير ذلك من المصطلحات التي غالباً ما كان يوردها ضمناً في عباراته من غير إبراز لها أو تقديمها في بدء الحديث كما حصل في الدرس النحوي اللاحق ، فهي عنده إذن مجموعة ألفاظ اكتسبت

---

(١) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٧٧ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ٤١١ ، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٦٠ .

(٣) الكتاب : ٣٠٧/٢(ب) ، ٢٢٥/٤ .

(٤) الكتاب : ٣٦٩/١(ب) ، ٣٣٠/٢(هـ) ، وينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٨٩ .

(٥) ولمن أراد الإطلاع تفصيلاً مراجعة الفصل الثالث من كتاب المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٥٣ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٦٩/١-٢٧٠(ب) ، ١٠٥/٢-١٠٨(هـ) ، وشرح المفصل:١٥١/٣،والأشباه والنظائر:٨٤/٣ .

(٧) ينظر : الكتاب:٢١٩/١(ب)،٤٤١/١(هـ)،وينظر:ارتشاف الضرب:٦٢٩/٢ ، وشرح التصريح :١٥٣/٢.

مدلولات اصطلاحية لدى النحاة فيما بعد ، أو أنها مجموعة أمثلة تفسر المصطلح في الغالب نحو قوله : " فالاسمُ : رجلٌ ، وفرسٌ ، وحائط "[١] . أو استخدامه أكثر من مصطلحٍ واحدٍ للدلالة على مضمون واحد ، أعني : تغيّر ألفاظه التي يطلقها على المصطلح الواحد وعدم ثباتها لديه على صورة واحدة[٢] . من ذلك مثلاً إطلاقه على التوكيد تسمية:الصفة، والعطف[٣]،وتسمية التوكيد اللفظي التكرير، والتثنية[٤]. أقول: إنّ هذا الأمر وإن استمرّ في الدرس النحويّ اللاحق لكنه كان محدوداً عمّا كان في الكتاب .

وكذلك الأمر مع وضع الحدود والمصطلحات فهو تطوّر آخر شهده الدرس النحويّ فيما يخصُّ المصطلح ، فلا يكاد مصطلح يوضح إلا حدّه الجامع المانع الذي يُعبرِّ عن مضمون التسمية ، وهذا ما كان يفتقر إليه كتاب سيبويه في أغلب الأحيان .

وهنا لابدّ أنْ أسجّل أنَّ كثيراً من المصطلحات التي في كتاب سيبويه قد استمرّت في الدرس النحويّ اللاحق ، واستُعملت استعمالهُ ، وفُهمت فهمهُ ، ومن ذلك مصطلح : الفاعل ، والمفعول ، والاستثناء ، والنداء ، والمبتدأ ، والخبر ، والفعل ، والاسم ، وغير ذلك كثير .

ومن ههنا نقول : إنّ التغيّر الذي طرأ على المصطلح تسميةً ، وحدّاً نراه أمراً طبيعياً ، إذ لابُدّ أن تؤْتي المحاورات ، والمناقشات ، والخلافات التي أثيرت في الدرس النحوي اللاحق ثمارها بالتوجه نحو الاستقرار فيها ، والنضج ، والاستكمال ؛ " لأن أي مصطلح علمي لا يستقر ويُعبر عن مضمونه في ذلك العلم إلا بعد أن يستقرَّ ذلك العلم ، ويختلف عليه الدارسون بالبحث والمناقشة ، وتصقله الألسن والأقلام بكثرة الاستعمال ، فيثبتونه ، أو يغيرونه ويضعون ما هو أدلُّ منه على ما يقصدون إليه "[٥] . ومصداق هذا الكلام أنّ بعض المصطلحات قد تطوّرت لدى سيبويه نفسه في كتابه ، فقد رأيناه مثلاً يُعبّر في أول الكتاب عن أقسام الفعل بطريقة تعليمية فذكر : (ما مضى ، وما يكون ، ولم يقع ، وما هو

---

(١) الكتاب : ٢/١(ب) ، ١٢/١(هـ) .

(٢) سيبويه إمام النحاة : ١٦٧ .

(٣) ينظر:الكتاب:٣٧٨/١(ب)،٣٥١/٢(هـ)،٣٩٣/١(ب) ،٣٨٦/٢(هـ) وينظر:سيبويه جامع النحو العربي:٨٤-٨٥ .

(٤) ينظر:الكتاب:٣١٥/١(ب) ، ٢٠٦/٢(هـ)،٢٧٧/١(ب) ، ١٢٥/٢(هـ) ، وينظر: التوابع في كتاب سيبويه :٥١ .

(٥) سيبويه حياته وكتابه : ١١٩ .

كائن لم ينقطع) ، فإذا مضى في أبواب الكتاب أختار تعبيراً عن الأول : (الماضي) ، وعن الثاني : (الأمر) ، وعن الثالث : (المضارع) (١) .

ب- التعليل :-

لا يخفى عناية سيبويه بالتعليل في كتابه ، وولعه الكبير به ، فلا نكاد نرى ظاهرة يتناولها في كتابه إلا ولها علَّتها من غير أن يُصرِّح بأنها علّة ، ويمكن إجمال سمات التعليل لدى سيبويه بالآتي :-

١- تغليب السمة التعليمية الواضحة التي لا اضطراب فيها ولا تعقيد(٢) ، يقول سيبويه : " ولا يجوز أن تُضمر فعلاً لا يصل إلا بحرف جرّ ؛ لأنَّ حرف الجر لا يُضمر ... ولو جاز ذلك لقلت زيدٍ ، تريد : مُرَّ بزيد "(٣) . فهذا تعليل سهل ، واضح يُحَكِّم الذوق ، ويرجع الى الاستعمال والواقع .

٢- إن المثال نفسه يوضّح تعليل سيبويه للمسألة بعلّةٍ واحدةٍ واضحةٍ ، لا تركيب فيها ، ولا تفريع ، ويُلمحُ فيها أيضاً محاولته الإتيان بالعلة لتعليم كيفية النطق بالعبارات على الوجه الصحيح . وقد يأتي أحياناً بمجموعة علل للمسألة الواحدة لكنها لا تكون بعضها علَّةً للبعض الآخر ، وإنّما هي عللٌ كلٌّ منها يصلح لأن يكون علّةً للحكم ، أو تكون بمجموعها علّةً للحكم نفسه(٤) من ذلك مثلاً قوله في بيت الفرزدق :

إني ضَنِنت لمن أتاني ما جنى وأبى فكانَ وكنت غير عَذُورِ

:" ترك أن يكون لـلأول خبرٌ استغناءً بالآخرِ ، ولعلم المخاطب أنَّ الأول قد دخل في ذلك "(٥) . فعِلّتا (الاستغناء) ، و(علم المخاطب) يجتمعان لديه في تفسير الحكم .

---

(١) ينظر : المنهج اللغوي في كتاب سيبويه : ٧٩ .

(٢) ينظر: المنهج اللغوي في كتاب سيبويه : ٨٢ ، ودراسات في كتاب سيبويه : ١٩١، وسيبويه النحوي: ٤٨.

(٣) الكتاب : ٤٩/١(ب) ، ٩٤/١(هـ) .

(٤) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : ١٩٣ .

(٥) الكتاب : ٣٨/١(ب) ، ٧٦/١(هـ) .

وممّا يعكس هذا الوضوح لديه في التعليل ، والسهولة طبيعة العلل ، وأنواعها عنده ومنها مثلاً : علّة الاستغناء ، أو عدم الاستغناء ، والاكتفاء ، والتخفيف ، أو الاستخفاف ، والعدل، والأصل، والمخالفة ، والتعويض ، والإجحاف ، أو الإخلال ، وغير ذلك كثير.

ومن ههنا فلا غرابة أنْ يَصِفَ بعضُ المعاصرين علل سيبويه بأنها مستوحاةٌ من طبيعة اللغة ، وروحها وقوانينها ، ملتمساً هذه العلل من مراعاة الأصل ، ودفع اللبس ، ومراد المتكلم وحال المخاطب ، وطبيعة الأشياء(١) .

هذه إذن صورة موجزة عن أهم ملامح التعليل عند سيبويه . فما ملامح التغيير فيها لدى النحاة اللاحقين ؟

أقول : لقد اتّجه التعليل في الدرس النحوي اللاحق الى محاولة التشبّث بقوانين المنطق العقلي الممزوج بالفلسفة ، والجدل ، والمنطق . وكان من نتائج ذلك أن أُلِّفت فيه المؤلفات ، وعقدت لها الأبواب منها مثلاً : باب (تخصيص العلّة) ، وباب (ذكر الفرق ين العلّة الموجبة والعلّة المجوزة) ، وباب (في تعارض العلل) ، وباب (في العلة وعلّة العلّة) ، وباب (في حكم المعلول بعلتين) (٢) .

وعلى وفق هذه الرؤية كان طبيعياً أن تُقَسَّم العلل الى : علل تعليمية ، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية . والذي كان من نتائجه أن زاد تعقيد الدرس النحوي ، وطال وتشعّب ، وأصبح مُملاً لا جدوى منه للدارس ، انظر مثلاً الى قول ابن الورّاق في عامل المبتدأ : " فإن قال قائل : لِمَ استحق المبتدأ الرفع ، وبأي شيءٍ يرتفع ؟ فالجواب في ذلك أنّ الرافع له التعرية من العوامل ، وليست بلفظ . فالجواب في ذلك : لأنَّ العوامل اللفظية إنما جُعلت علامات للعمل ، لا أنها تعمل شيئاً ، فإذا كان معنى العامل اللفظي إنما هو علامة ، فالعلامة قد تكون حدوث الشيء وعدمه . ألا ترى أنَّ ثوبين أبيضين متساويين لو أردنا أن نفصل بينهما فسوَّدنا أحدهما لكان المسوَّد منفصلاً من الآخر ، والآخر منفصلاً منه ، وإن لم تكن فيه علامة أنّ التعرية من العوامِلِ عامِلٌ ..." (٣) . ونرى مثل هذه التعليلات تستمّر

---

(١) ينظر : سيبويه إمام النحاة : ١٦٤ . ومن أعلام البصرة سيبويه : ١٠٣ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٤٨/١ وما بعدها ، ودراسات في كتاب سيبويه : ١٦١ .

(٣) علل النحو : ٢٠٧ ، وللمزيد من هذه العلل الجلية النظرية ينظر : ١٨٨ ، ١٩٥ ، ٢١١ .

في الدرس النحويّ ولاسيّما في مواطن الخلاف بين النحاة . والواقف على كتاب الإنصاف يرى من علل المنطق والجدل الشيء الكثير[١] .

وفي الحق أنَّها لمفارقة أن تكون إحدى أهم أسباب التأليف النحويّ التيسير على المتعلمين وإذا به يتوجه بهكذا نوع من العلل إلى التعقيد ، والصعوبة .

ج- الحكم النحويّ :-

لا يخفى أنّ أحكام سيبويه النحوية في كتابه اتسمت بالإجمال ، وتجسَّدت بوضع قواعدَ عامة ، وأصول رئيسة مصحوبة في أغلب الأحيان بأمثلة ، ومشفوعة بالشواهد ،من غير أنْ تتَّبين عباراته أحياناً بالشكل الذي ينبغي .

في حين التزم الدرس النحوي اللاحق بمنهج آخر في تناول القواعد أتَّسم بتوسيع الأحكام ، وتفريعها ، وطرحها بشكل منظمٍ وَضُحت فيه العبارة ، وأصبحت أكثر تحديداً ، ونضجاً ، وتركيزاً مع ظهور ملامح النزعة المنطقية في أسلوب النحاة . ونستطيع تلخيص هذا التجديد في التعامل مع الأحكام النحويّة بما يأتي :

١- توسيع العام من قواعد سيبويه . فمثلاً نرى سيبويه يَقْصرُ مسوغات الابتداء بالنكرة بحصول الفائدة[٢].في حين أوصلها بعض النحاة الى نيفٍ وثلاثين مسوّغاً[٣]

٢- إضافة الأحكام والمسائل. ومن ذلك مثلاً أنَّ سيبويه لم يقل بزيادة (أم) في الكلام وإنما قال بذلك أبو زيد الأنصاري ، ونقله عنه المبرد[٤] . ومن ذلك أيضاً أنَّ سيبويه لم يذكر أنَّ (مازال) و(مابرح) تعملان عمل (كان) ، وجعلهما النحاة فيما بعد يعملان عملهما ، ومثلوا لذلك العمل[٥] .

(١) ينظر على سبيل المثال : ٤٦/١ ، ٩٢ ، ١٢٨ وما بعدها ، و٥٥٢/٢ ، وينظر : إحياء النحو : ٣٣ .

(٢) الكتاب : ٢٢/١(ب) ، ٤٨/١(هـ) ، ١٦٥/١(ب) ، ٣٢٩/١(هـ) .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢١٨/١-٢١٩ .

(٤) المقتضب : ٢٩٦/٣ ، وينظر : الأساليب الإنشائية في كتاب سيبويه : ١١٥-١١٦ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٦٣/١ ، وهمع الهوامع : ١١١/١ ، والنواسخ في كتاب سيبويه : ٢٨٢ .

٣- توسيع الأنواع ، وتقسيمها : ومن ذلك بيانهم أنواع الجمل ، وتقسيمها الى جمل كبرى ، وجمل صغرى ، يندرج تحتها الجمل التي لها محل من الإعراب ، والتي لا محل لها من الإعراب.وبيان أنَّ أنواع الجمل هي الاسمية ،والفعلية ، والظرفية، والشرطية[١]

٤- توسيع الدلالات والمعاني ، ومن ذلك مثلاً أنّ سيبويه لم يذكر لـ(أو) سوى ثلاثة معانٍ وهي : التخيير ، والإباحة ، والإضراب[٢] . في حين نجد النحاة فيما بعد قد زادوا معاني أخرى أوصلوها الى إثني عشر منها : الإبهام ، والشكّ ، والتقسيم ، والجمع المطلق كالواو ، والتقريب ، والتبعيض[٣] .

٥- وضع الشروط وتوسيعها : فإذا نرى سيبويه قد ذكر ثلاثة شروط فقط لإعمال (ما) عمل (ليس) ، فإنّ النحاة قد أوصلوا شروط الإعمال الى ستة بزيادة ثلاثة شروط على ما أورده سيبويه ، وهي : ألا يزاد بعدها (إنْ) فإن زيدت لن تعمل نحو : (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) ، وألا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف أو جار ومجرور على اسمها ، فإن تقدم لم تعمل نحو : (ما طعامك زيدٌ آكلٌ) ، وألا تتكرر (ما) فإن تكررت لم تعمل نحو : (ما ما زيدٌ قائمٌ) [٤] .

٦- بيان أوجه التشابه والافتراق : ومن ذلك بيان أوجه التشابه ، والاختلاف بين عطف البيان والصفة ؛إذ ذكر ابن يعيش أنهما يتشابهان في أربعة وجوه ويفترقان في أربعة[٥] . أو ذكر الفروق بين الهمزة وهل ؛ إذ أوصلها المرادي ، وابن هشام الى عشرة فروق[٦] .

٧- تجسيد أمثلة سيبويه بقواعد ، وأحكام ، ومن ذلك أن سيبويه مثَّل لتقديم الخبر على الفعل واسمه إذا كان مما له الصدارة – من غير أنْ يذكر هذه القاعدة – بقوله (من كان

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٣٧٦-٣٨٢ وما بعدها .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢١٨/١-٢١٩(ب) ، ٢٣٨/١ ، ٤٤٠(هـ) ، ٢١٣/١(ب) ، ٤٢٩/١(هـ) ، ٤٨٩/١(ب) ، ١٨٢/٣ وما بعدها .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٦١-٦٧ ، والتوابع في كتاب سيبويه : ٢٦٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٩/١(ب) ، ٥٩/١(هـ) ، ٣٦٢/١(ب) ، ٣١٦/٢(هـ) ، وشرح ابن عقيل : ٣٠٢/١-٣٠٦ ، وحاشية الصبان : ١٤٧/١ .

(٥) شرح المفصل : ٧١/٣-٧٢ ، وينظر : التوابع في كتاب سيبويه : ٢٨٥ .

(٦) ينظر : الجنى الداني : ٣٤٠ ، ومغني اللبيب : ٣٥٠ . والأساليب الإنشائية في كتاب سيبويه : ١٢٣ .

أخوك؟) ، و(أيّهم كان أخوك؟)(١) . وجاء النحاة من بعده فوضعوا الحكم على هذا المثال ، وذكروا أنَّه يجب تقديم الخبر على الفعل واسمه إذا كان مما له الصدارة(٢) .

هذه إذن أهم نواحي التجديد فيما يخصُّ الأحكام النحوية ، أثبتت أنَّ النحاة كانوا بعده يجتهدون في توسيع الأحكام وتفريعها ، وما كان اجتهادهم هذا ، وجدّهم يمنعهم من أنْ يعتمدوا الكتابَ أساساً لانطلاقتهم مستفيدين من أمثلته ، ومستعيرين شواهدهُ ، وحاذين حذوه في البحث ، والتوثيق ، والاستدلال . وإن اختلفت الآليات والمناهج ، والرؤى(٣) .

كان ما تقدّم إذن نظرة سريعة حاولت فيها إلقاء الضوء على بعض ملامح التجديد، والتطوّر الذي شمل الدرس النحويّ اللاحق بكل مفاصله ، وجزئياته . وعلى الرغم من محاولات النحاة الجادّة ، وسعيهم الصادق والحثيث ، وجهدهم المضني الذي بذلوه في سبيل خدمة هذا العلم ، وتطويره ، ودفعه خطواتٍ الى الأمام بما زادوه من مسائل ، وفصلوا من أحكام ، وما أدخلوا عليه من تنظيم ، وتبويب ، ودقّةٍ في التعقيد ، إلا أن ما شاب بعض محاوره من خلل ، وقصور أمر لابُدَّ أن يُذكر ومن ذلك مثلاً ما يخص العلل ، أو التأثر بالمنطق والفلسفة .

وهنا لابُدَّ أن نذكر انَّ هذا الدرس النحوي اللاحق لم يخرج عن المنهج الذي رسمه له سيبويه سبيلاً للتعامل مع هذا النحو متمثّلاً في استنباط الأحكام ، واستخراج المسائل ، إذ لم تغيّر الأجيال اللاحقة أُسس هذه الإجراءات وقواعدها ، وإن غيّرت صوره وقوالبه ، جاعلة منه فضفاضاً يتّسع لمختلف الرؤى والتوجهات والاختلافات(٤) .

سُنّة العلم إذن : التطور ، أو هي محاولة لإثبات الذات ، وتحقيق الشخصية العلمية بعيدةً عن ذلك النصّ الجامع ، والمؤثر ، وذلكم الشخص البارع ، والنابغ . هذه كانت ، أو تلك وقد تكون غيرها . تبقى سلطة النصّ النحويّ الأول (كتاب سيبويه) ، وسلطان صاحبه حاضرين في مجمل مؤلفات الدرس النحويّ اللاحق .

---

(١) الكتاب : ٢٤/١(ب) ، ٥٠/١(هـ) .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ١١٧/١ والنواسخ في كتاب سيبويه : ٢٨٣ .

(٣) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٣٠٣-٣٠٤ .

(٤) ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي : ٦٧ .

المبحثُ الرابع

كيف فُهِمَ سيبويه في التراث النحويِّ اللَّاحق

تقدم فيما مضى أن موضوع هذه الأطروحة يتناول (نحو سيبويه في كتب النحاة) فهو يدرس محققاً ومقوِّماً نَحوَ سيبويه الشخص في مؤلفات النحاة ، وفَهمَ النحاة لهذا النحو المتمثل بالكتاب ، ومن ههنا فهو فهمٌ للعالم ، ولآرائه وأقواله في مؤلفات اللاحقين . ولذلك كان لزاماً عليَّ بدءاً محاورة فكرة فَهم سيبويه الشخص تمهيداً لِفَهمِ الشقّ الآخر : فَهم الكتاب (الأقوال والآراء) ؛ لأني اعتقد أنَّ فهم الكيفية التي رُسم بها شخص سيبويه سيُعيننا حتماًَ على فهم الكيفية التي نُظِرَ بها إلى نصّ سيبويه ، وأنَّ إثبات التوحّد والتكامل بينهما – وهذا ما نزعمه – سَيُعطي صورة صادقة ، ودقيقة لطبيعة فَهم اللاحقين للنظرية النحوية العربية ، والمتجسدة في كتاب سيبويه .

وممّا يدعوني إلى دراسة هذا الأمر ما أثير في الدرس النحوي العربي من شكّ في أن يكون الكتاب في جملته هو لسيبويه،وأنه إنتاج مرحلة سبقت سيبويه،فهو من صنيع شيوخه،وأبرزهم الخليل . ولعلّ الإشارات الأولى التي أثارت هذه المسألة تتمثّل بالاتي :

– يقول أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) : " أخذ النحو عن الخليل جماعة لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه ... وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألَّف كتابه الذي سمّاه الناس قُرآن النحو ، وعقد أبوابه بلفظهِ ولفظِ الخليل "(١) .

– ويقول السيرافي(ت٣٦٨هـ) : " الخليلُ أستاذُ سيبويه ، وعامّة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل وكل ما قال سيبويه : وسألتهُ ، أو قال ، من غير أن يذكر قائله ، فهو للخليل "(٢) .

– ينقل أو بكر الزبيدي(٣٧٩هـ) أنه:" قال: أحمد بن معاوية العُليمي : ذُكر سيبويهِ النحوي عند أبي . فقال : عمرو بن عثمان؟ قد رأيتهُ ، وكانَ حدثَ السنّ ، كنت أسمع في ذلك

---

(١) مراتب النحويين : ١٠٦ .

(٢) أخبار النحويين البصريين : ٤٠ .

العصر أنه أثبتُ من حَمَلَ عن الخليل بن أحمد ، وقد سمعتهُ يتكلّم ، ويناظر في النحو ، وكانت في لسانه حُبْسةٌ ، ونظرتُ قي كتابهِ ، فعلمهُ أبلغُ من لسانه"[١]

– وينقل عن نصر بن علي الجهضمي أنه قال : " لما أراد سيبويه أن يؤلِّف كتابه قال لأبي : تعالَ نُحيي علم الخليل "[٢] .

– وينقل الزبيدي أنه:" لما مات سيبويه قيل ليونس : إنَّ سيبويه ألّف كتاباً من ألف ورقة من علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه ، فلما نظر الى كتابه ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عنّي "[٣] .

وينقل ابن النديم(ت٣٨٥ه)عن ثعلب انه قال: " لقد اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه "[٤] .

وقال القفطي (ت٦٤٦هـ) :" وقد قيل إنّه(أي:سيبويه) أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمّى بـ(الجامع) وحشى عليه من كلام الخليل وغيره ، وإن كان كتابه الذي اشتغل به ، فلمّا استكمل بالبحث والتحشية نسب إليه "[٥].

ولم تخرج هذه النصوص المنسوبة إلى القدماء عن دائرة التناول التأريخي للمسألة من غير أن يلاحظ الباحث أنّ ثمة معايير علمية طبّقت وأدّت إلى التصريح بها.

ووجدَتْ هذه الفكرة من يأخذ بها في الدرس النحويّ الحديث ، فممّن تبنّاها ، أو وجِدتْ عنده صداها :

١– د. عبد الحميد حسن إذ قال:" الكتاب مجهود علمي يدلّ على دقّة سيبويه في الإلمام بالقواعد النحويّة ، وهو صورة لجهوده وجهود الطبقات التي سبقته ، وقد قام بجمعها وتنظيمها على الأسلوب الذي ارتآه ،ولسنا نرى محلّا للتغالي في الشك في أن سيبويه هو الذي صنّفه مادمنا نقبل التأليف على هذه الأوضاع والصور، وهي أن يدوّن المؤلف ماتلقّاه

---

(١) طبقات النحويين واللغويين :٦٦–٦٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٥ .

(٣) المصدر نفسه: ٥٢ .

(٤) الفهرست : ٥٧ .

(٥) إنباه الرواة :٣٤٧/٢.

عن أساتذته وما وصل إليه أئمة عصره ،ومن سبقوهم ، ويجمع متفرّق الآراء ومختلف الشواهد ، ويخرج من كل ذلك كتاباً يكون له فيه في الأقل فضل التنظيم وحسن العرض والإلمام بما عرف من المباحث بين الدارسين ، وكتاب سيبويه صورة من هذا "(١).

٢- د. مهدي المخزومي(رحمه الله) إذ قال: " وقد تناسى القدماء صاحب الفضل فيه ، يريد : كتاب سيبويه . فأرجعوا كل شيءٍ فيه الى سيبويه ، ولو أنصفوا لوفوا الخليل بن أحمد حقّه ؛ لأنّه كتابه ، وأكثر ما فيه آراؤه وأقواله ، وكان لسيبويه فيه فضل جمع هذه الآراء وتنسيقها ، وتبويبها وتسجيل آراء أخرى لشيوخه الآخرين ، يضاف الى ذلك آراؤه الخاصة التي بنى أكثرها على تأييد مذهب الخليل ، أما أصول كتابه ومسائله ففي نظر كثير من القدماء ، وفي نظرنا ، هي للخليل بن أحمد ، الذي يُنسب إليه كثير من الأعمال الرائعة في مجال البحوث اللغوية والنحويّة "(٢).

وقال في موطن آخر: " هذا الأثر الخالد الذي اقترن اسم سيبويه به كان في الواقع أثراً من آثار الخليل ، وأحد الأعمال المجيدة التي قام بها ، وكان لسيبويه الفضل في نقل آراء الخليل وحفظها ، وتصنيفها وشرح ما انبهمَ منها "(٣).

٣- د. فوزي مسعود إذ قال : " ... ثم جاء سيبويه بعد ذلك فنقل تلك الجهود وأخذ كل ما عند الخليل وجمعه في كرّاسات بلغت عدّة أوراقها ألف ورقة سمّاها بالكتاب ، وهو ما نعرفه بكتاب سيبوبه "(٤)

وَوَجَدَتْ هذه الفكرة من جانب آخر من يفهم من تلك النصوص أنّها مارست عملية محوٍ وحذفٍ لسيبويه ، وفصلٍ له عن نصّه النحوي وآرائه النحوّية المتمثّلة بالكتاب . بدعوى أنّ هذا الطرح في حقيقته استند إلى تعامل النحاة العرب معه .

---

(١)القواعد النحويّة مادّتها وطريقتها :٢٥٨،نقلا عن منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه :٥٤.

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة : ٥١ ، ومنهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه :٥٤.

(٣) أعلام النحو العربي : ٢٢ .

(٤) سيبويه جامع النحو العربي : ٤.

يقول د. حيدر سعيد بعد أن أورد النصوص التأريخية التي مرّت آنفاً ، ونصوصًا غيرها : " هذه صورة سيبويه الشخص ، كما شكّلها السرد التاريخي ، وهو سردٌ اعتمد آلية محوٍ ، وحذفٍ مستمرين لهذا الشخص : حذفه من تصدر التعليم النحوي في البصرة ، حذفه من محاولة التعليم في بغداد ، حذفه من الأهمية العلمية ، ... ثم أخيراً محو حياته سريعاً . غير أنَّ الأهمَّ في ذلك هو حذفه من نسبة الآراء النحوية التي يشتمل عليها الكتاب إليه "(١) .

ويقول أيضاً: " إنَّ مَحوَ شخصِ سيبويه بالكيفية التي نتصورها كان له أثر كبير في مجرى النحو العربي فـ(سيبويه) في حقيقه تعامل النحويين العرب معه ، هو أسم يُحيل على النصّ النحوي الأول لا على شخص محدّد ؛ إذ إنَّ الكتاب الذي يحمل اسمه لا يحيل على شخص سيبويه ، بل يُحيل على أبي عمرو ، والخليل ، ويونس ، وأبي زيد ، وسواهم من النحويين"(٢)

وكما وجدت هذه الفكرة صدًى لدى بعض الباحثين وجَدتْ في الجانب الآخر من يتصدّى لها ويرفض القبول بها ومنهم على سبيل المثال : الاستاد علي نجدي ناصف(رحمه الله)،ود.خديجة الحديثي، ود. صاحب أبو جناح ، ود. حسام النعيمي ،ود. رشيد العبيدي ، ود.محمد عبد المطلب البكّاء ، ود.محمد كاظم البكّاء(٣).

ولعلّ سائلاً يسأل :إذا كان الأمر على نحوٍ ممّا لخّصنا قبولاً لتلك الفكرة أو رفضاً فما جدوى الحديث عنها ثانية ههنا ؟

---

(١):الأسس المعرفية للنظرية اللسانية العربية بحث في الأصول ١٧٦ . وينظر : ص٢٤٥ إذ أضاف إلى هذا النص : " ... فهو ينقل عمّن سبقه لا أكثر" .

(٢) المصدر نفسه : ١٧٧ .

(٣) ينظر :سيبويه إمام النحاة:١٢٨،وسيبويه حياته وكتابه:٨١، ومن أعلام البصرة سيبويه: ٦٨، والنواسخ في كتاب سيبويه:١٥٦، ومشكلات في التأليف اللغوي:٥٠ وما بعدها،وعلاقة سيبويه بالخليل من خلال الكتاب (بحث):١ وما بعدها، ومنهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه: ٥٤ومابعدها، والكتاب (ط البكّاء) مقدّمة المحقق:١٧. وقد فنّد هؤلاء الباحثون بعض هذه الروايات التأريخية، وخصّ بعضهم بالردّ رواية ثعلب وذكروا أنّها مكابرة وليس لها نصيب من الصحّة أقول : لا غرابة أن يظهر هذا القول من ثعلب ، وهو من أئمة الكوفيين دليلاً على التعصب المذهبي ، أو قد تكون طباع الرجل هكذا . يقول عنه تلميذه أبو بكر بن مجاهد إنه كان : شرس الأخلاق قليل الشهادة لأحدٍ بالحذق في علمه ، ينظر : معجم الأدباء : ٦٠/١٨ .

في الحقّ أنّ فيما أثير من ذلك يجدُ عندي دعوة إلى بحثها على نحوٍ فيه تحقيق علمي للمسألة حفّزنا إليه حقائقُ استجدّت لدينا أظهرها التعامل الفعلي الواقعي في
مؤلّفات النحاة اللاحقين والتي بلغت (ثمانين) مؤلّفاً نحويًّا . والذي نعتقد أنّه هو الواقع المعبّر بدقّة عن طبيعة التعامل مع سيبويه وكتابه .ومع هذا فقد اعتمدنا في مناقشة الفكرة ومحاورتها ثلاثة معايير أجدها كفيلة بأن تصل بنا إلى نتيجة قريبة من الحقيقة فيما يخصّ هذه المشكلة ، لتكوِّن المحور الأول لهذا المبحث :

أولاً : النصوص التأريخيّة :

١- إنَّ النصوص التي ذُكرت تدخل في ضمن السرد التاريخي ، وهي فيما نرى لا تنهض أدلَّة كافية لإثبات حقيقة علمية بل ينبغي ونحن في مجال بحث علمي موضوعي أن نتعامل مع أدلة واقعية فعلية لتكون تعبيراً دقيقاً عن هذه الحقائق .
نعم : قد تُسنِدُ الروايات التاريخية هذه الأدلة الواقعية وتدعمها . إلا أنها لا يمكن أن تكون بمفردها أُسساً وأدلةً ، ولاسيّما إذا كانت الفكرة تُطرح على أنّها تعاملٌ للنحاة العرب مع سيبويه ، إذ ينبغي أن يُصار إلى أدلّة مهمّة لا يمكن تجاوزها تتمثّل في مؤلّفات النحاة أنفسهم فهي التعبير الدقيق لهذا التعامل ،والوقوف المجرّد على حقيقته.

٢- ليس في هذه النصوص ، حذفٌ لشخص سيبويه أو محوٌ له ، وليس فيها إشارة إلى حذفه من تصدّر الدرس النحوي في البصرة ، وحذفه من الأهمية العلمية ، أما أنها تشير إلى محو حياته سريعاً ! فإنَّ حياته هي في الحقيقة قد انقضَتْ سريعاً كما هو معلوم إذ اخترمته يَدُ المنية مبكراً ، وهذا حكم الله ، وقضاؤه ، وتوصيفهم إياه بهذا الوصف – وإن كنّا لم نلمس شيئاً من ذلك – توصيفٌ لحقيقةٍ واقعة .
أما تجريده من آرائه العلمية فهي المغالطة التي لم نلمس لها أثراً في هذه النصوص بَلْهَ مؤلفات النحاة التي تمثل الواقع الفعلي العملي لتعامل النحاة مع هذه الآراء.والتي أثبتت – كما سنرى– واقعاً آخر للتعامل مع سيبويه وكتابه والنظر إليهما يغاير تماماً ماتقدّم من طرح.

٣- إنَّ هذه الروايات التاريخية تقابلها رواياتٌ أخرى تُظهر صورة أخرى لسيبويه وكتابه ، وسنذكر بعضاً منها (*):

- ينقل أبو الطيب اللغوي عن ثعلب عن سلمة أنه قال : " مات الفرّاء وتحت رأسه كتاب سيبويه "(١) .

- ويقول السيرافي : " كان كتابُ سيبويه لشهرته وفضله عَلَماً عند النحويين ، فكان يقالُ بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيُعلم أنّه كتاب سيبويه، وقرأ نصفَ الكتاب ، ولاشكّ في أنه كتاب سيبويه "(٢) .

- ويقول : " الطريق الى كتاب سيبويه الأخفش ..." (٣) .

- ويقول : " كان المازني يقول : من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ"(٤) .

- ويذكر الزبيدي أنَّ الأخفش : " قرأ عليه الكسائيُّ كتابَ سيبويه فوهبهُ سبعين ديناراً "(٥)

- وينقل الزبيدي عن حمدون النحوي أحد نحويي الأندلس أنه " كان يُقال إنه أعلم الناس بالنحو ... ؛ لأنّه كان يحفظ كتاب سيبويه"(٦) .

ولعلّ من الغريب أن د. حيدر سعيد قد أورد هذه النصوص وغيرها محاولاً توظيفها لذلك الفهم نفسه إذ يقول : " توضح هذه النصوص وغيرها من التي تحفل بها كتب طبقات النحويين ، أنَّ قراءة كتاب سيبويه كانت مدخلاً لمن يريدُ الاشتغال بالنحو ، وهذا متأتٍ من كون الكتاب مدخلاً نظرياً جامعاً ، لا يرتبط بسيبويه بقدر ما يرتبط بكل الجهود التي أسهمت في صياغة نظرية النحو العربي . من هنا أصبح اسم الكتاب علماً دالاً بذاته

(*)وقد حفلت كتب السيرة بمثل هذه النصوص ، وقد جمعت د. خديجة الحديثي في كتابها : سيبويه حياته وكتابه : ٦٨ وما بعدها ، جملةً منها .

(١) مراتب النحويين : ١٣٩ .

(٢) أخبار النحويين البصريين : ٥٠ .

(٣) المصدر والصفحة نفسها.

(٤) المصدر والصفحة نفسها.

(٥) طبقات النحويين واللغويين : ٧٣ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٣٥ .

واستعمل مقطوعاً عن الإضافة الى سيبويه ، وقد كان نصّ السيرافي المتقدم صريحاً في الإشارة الى هذا المعنى من أنه كان علماً عند النحويين ..." (١)

وهنا أسألُ : لماذا لم توظّف هذه النصوص في إثبات مكانة سيبويه الشخص في الدرس النحوي ، وبيان أهميته ، وشدة ارتباطه بكتابه قبالة تلك النصوص ؟

ثمَّ لا أعلم كيف استُعمل الكتاب فيها مقطوعاً عن الإضافة الى سيبويه؟! أوَليس احتوت تلك الأقوال كلّها عبارة (كتاب سيبويه) هكذا بإضافة الكتاب الى سيبويه وليس بقطعه عنه ، ونصُّ السيرافي أول دليل على ذلك ؟ ومعلوم عند النحاة أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . وهذا ما لمسته في جميع مؤلفات النحاة التي وقعت بين يدي .

فإنْ كان الباحث الفاضل يريد عنوانه (الكتاب) كما سمّاه معاصروه ، فهذا أمر لم يكن الغرض منه – كما يبدو – تجريد الكتاب من سيبويه ، وإنما هو أمر فرضته طبيعة تسميات المؤلفات آنذاك فهي غالباً ما تكون هكذا يتجرد فيها ذكر المؤلف. فنحن مثلاً لا نقول : عين الخليل ، أو مقتضب المبرد ، أو أصول ابن السراج ، وإنما نقول : العين ، والمقتضب ، والأصول ؛ ولأنَّ الكتاب لم يسمِّه سيبويه ، وسمّاه النحويون من بعده فما أرادوا أن يضعوا عنواناً لم يضعه له صاحبه(٢)

ثانياً : نصوص النحاة في مؤلّفاتهم :

وأودّ الإشارة الى أننا في ذلك أمام مرحلتين من التعامل مع كتاب سيبويه : مرحلة المعاصرين له كالأخفش ، وأبي عبيدة ، والكسائي والفرّاء وغيرهم ، ومرحلة اللاحقين له .

---

(١) الأسس المعرفية : ١٨١ .

(٢) لقد ناقش بعض باحثينا المعاصرين قضية تسمية الكتاب ، فذهب د. مازن المبارك أن معناه الجامع إذ إنَّ كتب الشيء بمعنى جمعه ، وقد جمع سيبويه النحو في كتابه كما جمعه من قبله شيخه عيسى بن عمر في كتابه الجامع ، ينظر : الرمّاني النحوي : ١١٠ ، ورفض د. صاحب أبو جناح هذا الرأي ، ورجّح أن تكون هذه القضية (أعني: تسميته بالكتاب) مما تعارف عليه الناس عفواً لا قصداً. ينظر : من أعلام البصرة سيبويه : ٧٤. وقد وجدت السخاوي (ت٦٤٣هـ) قد علل سبب تسمية القرآن الكريم بالكتاب بقوله : "ومن أسمائه الكتاب، سمّي بذلك ، لأنَّ الكَتبَ جَمعٌ ، يقال : كَتَبَ إذا جمع الحروف بعضها الى بعض ، وتكتب بنو فلان ، أي : اجتمعوا . فسمّي بذلك لما اجتمع فيه من المعاني كالأمر والنهي ، والمحكم والمتشابه ، والناسخ والمنسوخ ، والحلال والحرام ... ولذلك سمّي قرآناً ؛ لأنه قد جمع فيه كل شيء".ينظر: جمال القرّاء وكمال الإقراء : ٢٨/١-٢٩ . وهذا المفهوم(أي: الجمع) – فيما يبدو – جعل النحاة يطلقون تسمية الكتاب ، أو قرآن النحو على كتاب سيبويه من حيث إنه اشتمل على اغلب أحكام العربية .

وقد تبدو المرحلة الأولى في افتقار مؤلفاتها من الإشارة الى سيبويه أمرًا لم يقتصر على سيبويه حسب إنما هي ندرة في النقل عن غيره من النحاة أيضاً قد يُفسرها اختلاف طبيعة التأليف لدى هؤلاء العلماء من حيث كونها مؤلفات في معاني القرآن ، وإن كان هذا لا ينهض مسوّغاً لتجاهل آرائه فقد رأينا النحاة اللاحقين أكثروا من النقل عن سيبويه مع أنَّ مؤلفاتهم تناولت الموضوع نفسه وقد يكون السبب في عدم النقل : المعاصرة التي قد تفرض واقع المنافسة العلمية والتي تفضي بدورها الى التعالي أو الترفّع عن الإشارة الى عالم معاصر أو نقل آرائه ، والمعاصرة حجابٌ كما يقال . فهو إذن تعصّب في الصناعة . وكأنّ النحاة كانوا ينفسون عليه أثره الخالد هذا ، وإنَّ لنا في المسألة الزنبورية دليلاً كافياً على هذا الأمر .

وهنا يُطرح سؤال يبدو مهماً يخصُّ هذه المرحلة . تحريره الآتي : ألم يكن غريباً ألّا تُثار تلك الدعوى في هذه المرحلة من لدن هؤلاء النحاة ؟ ولاسيّما أنَّ لهذا الأمر إنْ حدث مسوغاته ، ولاسيّما بعد موت سيبويه (رحمه الله) فالدوافع التي ذكرناها كفيلة بسلب جهد سيبويه ، وإشاعته في الدرس النحوي على أنه لشيوخه ، يُزاد على ذلك أنَّ هذا الأمر لم نَرَهُ يثار حتى في الدرس النحوي اللاحق مع أنه قد أثير حول كتب أخرى منها: كتاب العين للخليل على سبيل المثال .

أما المرحلة الثانية (مرحلة الجيل اللاحق لعصر سيبويه) وهي المرحلة الكبرى ، موازنةً بالمرحلة السابقة والتي كانت فيها المؤلفات محدودة . فنرى أنَّ تعاملهم مع سيبويه وكتابه كان مختلفاً بشكل كبير . وتكمن ملامح هذا التعامل بالآتي:

١- لقد كانت نظرة هؤلاء النحاة الى شخص سيبويه تتَّسِمُ بالإكبار ، وإعلاء الشأن في وصفهم إيّاه ، وتعاملهم مع آرائه . وكانوا يعبِّرون عن هذا الإكبار لا بنقل نصوص الكتاب معزوّة إليه حسبُ – كما سيأتي – وإنما في حديثهم المباشر، والصريح عنه، وَوَصفِهم إياه في مؤلفاتهم ، وفي أثناء نقلهم آراءه .

– فهو صاحب هذا العلم يقول ابن جني : "ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم مُتَحلين ، ولمعانيهم وقُصُورهم آمِّين ، جاز لصاحب هذا العلم

الذي جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج أشطانه ، وبعج أحضانه ، وزمَّ شوارده ، وأفاء فوارده ، أنْ يرى فيه نحواً مما رأوا"[١] .

– وهو الحاذِقُ[٢] . والمشهودُ له بالفضل[٣] ، والمعظَّمُ المقدَّمُ في الصناعة[٤] ، بل هو إمام النحو[٥] ، والنحويين[٦] ، وإمام الصناعة[٧] ، أو إمام هذا الفنّ[٨] ، أو الإمام[٩] .

– وهو الحفيّ ذكاءًا كما وصفه ابن مضاء (ت٥٩٢هـ) مع أنه في معرض الردّ عليه يقول : "ولعلَّ قائلاً يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراء بالخلاء المضاهي بنفسه الحفيَّ ذكاءًا ، وأيَّ ذكاء ، أتزحم بغير عَوْد ، وتكاثر بِرَّ ذلك الجود .

وابن اللبون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ   فلم يستطع صولة البُزْلِ القناعيس

وهل أنت إلا كما قال :

كناطحٍ صخرةً يوماً لَيفلِقَها فلم يَضرِها وأوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ "[١٠]

– وعنه أخذ البصريون صغيرهم وكبيرهم ممن أتى بعده[١١] . فإن صُنِّفوا ذُكر في مقدمتهم بقول ابن برهان (ت٤٥٦هـ) : "قال الشيخ أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم الاسدي : النحويون جنس تحته ثلاثة أنواع : مدنيون ، كوفيون ، بصريون . والبصريون نوع تحته عدّة أشخاص منهم سيبويه"[١٢] . وشهد له الكوفيون

---

(١) الخصائص : ٣٠٩/١-٣١٠ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٥٨٠/٢ .
(٣) الخصائص : ٤٩٤/٢ .
(٤) بدائع الفوائد : ٢١٩/١ .
(٥) المصدر نفسه : ٧٢/٢ .
(٦) شرح التصريح : ١٧٧/١ .
(٧) مغني اللبيب : ٧٤٨ .
(٨) الأشباه والنظائر : ٢٧٩/٦ .
(٩) شرح التصريح : ١٧٧/١ .
(١٠) الردّ على النحاة : ٨٣ .
(١١) الانتصار : ٧٣ .
(١٢) شرح اللمع : ١/١ .

بالفضل على الرغم ممّا جرى معه في المسألة الزنبورية يقول المرزباني (ت٣٨٤هـ) : " قال الفراء : كان سيبويه عُضْلةً من العضل "[١].

وقال أبو بكر بن السراج : " سألت أبا بكر بن الأنباري عمّا أوحى إليه سيبويه ... ، فقال : من أنكرَ شيئاً عاداه ، وسيبويه في أصالته ، وعارضته واتساع فهمه ، ومدِّهِ طنبات المقاييس ، وفتحه المؤصد مِنْ رُتَجِ أبواب النحو فذٌّ ، لا مثيل له في عصره "[٢] .

– ومن قلَّ علمه بقواعده حادَ عن الصواب يقول جامع العلوم النحوي (ت٥٤٣هـ) في أنواع (ما) في القرآن : " وقد بلغ بواحد منهم أنْ قسمه وخرّجه ثلاثين وإذا تأملت علمت أنه حاد عن الصواب ، وذلك لقلة علمه بقواعد سيبويه ، وهذا الشأن لا يتأتى إلا لمن بحث مكنونات قاعدته ، والعلم بنكته وإشاراته "[٣] ؛ لأنَّ دقائق سيبويه (رحمه الله) ، ولطائفه لا يُلحق فيها "[٤] .

فكلامه دليل على صحّة اختيار النحويّ للحكم كما نقل ذلك أبو البركات الأنباري[٥]. وهو حجّة على النحاة نقل أبو حيان عن الزجاج أنه " ذهب الى أنَّ أعلام الشهور وهي:السنة ، والعام يكون لغير الاتصال ، ولا يُقيَّد الاتصال إلا بالعطف. وذكر سيبويه الاتّصال فيها فكان حجّةً على الزجاج "[٦] .

– وإن خَطَرَ للنحوي حكم ما ، أو حدث نفسه بالحكم ، ولم يجد سيبويه قد ذكره في كتابه سارع الى إلغائه كما حدث للسيوطي في المثال : (قام الناسُ إلا زيدٌ) قال : " ... وإن أريد العموم وإخراج (زيد) بقولك : (لا زيدٌ) على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي انه يجوز ، لكني لم أَرَ سيبويه ولا غيرهُ من النحاة عدَّ (لا) من حروف الاستثناء فاستقرَّ رأيي على الامتناع "[٦] فعدم وجود الحكم في كتابه إذن حجةٌ كافية للردّ ، يقول الشيخ خالد الأزهري

---

(١) ينظر : نور القبس المختصر من المقتبس : ٩٥ .

(٢) تذكرة النحاة : ١٢٢ .

(٣) ماءات القرآن: ٣ ، وفي هذا الصدد يقول أبو حيان رادّاً على بعض العلماء : " فهو قول الجمهور ممن لم يحصل مذهب سيبويه ، ولا أمعن النظر في كتابه" ويقول : " .. هو قول الضعفاء في صناعة الإعراب ، الذين لم يطلعوا على كلام الإمام " ينظر : البحر المحيط : ٤٢٠/١ ، ٤٢١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس (ط عالم الكتب) : ١٥٨/٢ .

(٥) الإنصاف : ٥٢/١ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٢٣٢/٢-٢٣٣ .

(٧) الاشباه والنظائر : ١٩٥/٧

في تقديم المفعول وتأخيره إن أُمِنَ اللبس : " فيتعينُ في هذه الصورة أن يكون الأول منهما فاعلاً والثاني مفعولاً . قاله ابن السراج والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك ... وخالفهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال : لا يوجد في كتاب سيبويه شيءٌ من هذه الأغراض الواهية "[١] .

– ومن هنا فلا غرابة أن يكون الفيصل ، والقاضي عند ابن يعيش إذ يقول : " ألا ترى أنَّ سيبويه قضى على واو حيوان بأنها مبدلة من الياء ..." [٢] فلا ترد حكايته . نقل الرضي عن السيرافي أنه قال : حكاية سيبويه لا تردُّ[٣]؛لأنه المؤتمن على النقل . يقول الزجاج : " ولم يكن سيبويه ليروي (إنْ شاء الله) إلا ما سمع "[٤] . يقول المرادي : " قال ابن مالك : وما يوجد في كتب النحويين من نحو : (ما قامَ سعدُ لكنْ سعيدٌ) فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ(ولكنْ) وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته ..." [٥] . ويقول الشيخ خالد الأزهري : " ... هكذا نقل سيبويه عن العرب ، وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون على ما ينقلون ؛ لأنَّهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم ..."[٦].

– لذا رُدَّ من أراد اتّهامه بالكذب ، وعورض بشدَّة يقول ابن جني : " وأما اعتراض أبي العباس[*] هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ؛ لأنه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيرُهُ ، وقول أبي العباس :إنّما الرواية : فاليوم فاشربْ . فكأنه قال لسيبويه : كذبتَ على العربِ ، ولَمْ تسمع ما حكيتَهُ عنهم . وإذا بلغ الأمر هذا الحدَّ من السَّرَفِ فقد سَقَطَتْ كلفةُ القول معه"[٧] .

---

(١) شرح التصريح: ٤١٢/١.
(٢) شرح المفصل : ١٣٧/٤ .
(٣) شرح الكافية : ٤٩٩/١ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١٣٧/١ .
(٥) الجنى الداني : ٥٣٤ .
(٦) شرح التصريح : ١٩٧/٢ .
(*) يريد اعتراضه على بيت سيبويه : فاليوم أَشْرَبْ غيرَ مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلِ
وأودُّ أن أُلفت الانتباه ههنا الى عبارات ابن جني (على الكتاب) و(صاحب الكتاب) ومن ثم قوله (سيبويه) التي تشير الى توحّد النظر الى سيبويه وكتابه .
(٧) المحتسب : ١١٠/١ .

– وخُطِّـئ أحيانـاً مـن ظنّـه مخطئـاً[١] . ومـن نسـب إليـه التخـبُّطَ متعـالٍ متعـالمٌ ، ومتعـاطٍ متعـاظم[٢] وهو عنـدهم بعيدٌ عن الوقوع فـي مخالفـة الواضـحات[٣] . وأمـرٌ عظـيمٌ أنْ يقول حينَ يُسألُ سؤالاً : لا أدري[٤] .

– ومَنْ كان هذا شأوَهُ فلا غرابة أن تكون مخالفته وحشةً ، وأنّ النفسَ الى نصرته أميل ، يقول السهيلي في مسألةِ مجيء الحالِ من النكرة عارضاً الخلاف بين سيبويه والأخفش : " ... وهـذا السؤال لا يلـزم الأخفش علـى مذهبـه ، وإنمـا يلـزم سـيبويه ومـن قـال بقولـه ولـولا الوحشة من مخالفة الإمام أبي بشر لَنَصَرْتُ قول الأخفش نصراً مؤزّراً ، وجلوت مذهبه في مِنصَّة التحقيق مُفَسَّراًَ ولكنَّ النفسَ الى نصرة سيبويه أميلُ ، والله الموفق للصواب ، وإليه المآب ..." [٥] .

تلك إذن نظرة النحاة واللغويين اللاحقين الى سيبويه ، برَزَت واضحة في مصنفاتهم ، وهي تَتّسم بالمهابة والتجلّة والإكبار ، فهو مهوى الأنفس ،و الموكول بالثقة العالية ، والمشهود لـه بعلوّ الكعب في علم العربية فاستلهموا أقوالـه ، وأجـالوا النظر في كتابه ، ووسموه بـالكلم الطيب مقرونةً بالترحم عليه في أحيان كثيرة ، والاستغفار له ، والترضّي عنه[٦] .

٢– إنَّ عبارات النحاة التي تقدم ذكرها في وصف سيبويه ، قد جسَّدُوها واقعاً في مؤلفاتهم وذلـك بنقل الآراء مـن كتابـه معزوة إليـه ، أعنـي : عـزو (الكتـاب ، والـرأي) فيقـال : كتـاب سيبويه ، وقال سيبويه ، وغيرها من عبارات النسبة وعزو الأقوال إليه ، والتي سنذكر بعضاً لاحقاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ نسبة النقولات هذه المعزوة إليه باسمه قد فاقت فـي أغلب المؤلفات النحويـة التـي وقعت بين يدي غيـره من النحـاة ، بـل فاقت النقل عن شيوخه الخليل ويونس وغيرهما بشكل كبير جدّاً ، وقد حاولت إحصـاء هذه النقولات عنـه التـي جمعتهـا مـن : (ثمـانين) مؤلفاً للنحـاة ، فوجدت أنهـا قاربـت الأربعـة آلاف جذاذة مـع

(١) مغني اللبيب : ٤٥٢ .
(٢) الاشباه والنظائر : ٧٧/٦ .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ٢٠٦/١ .
(٤) المحتسب : ٣٠٤/١ .
(٥) نتائج الفكر : ٢٣٦ .
(٦) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : ١/ ١٢٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ٩٥/٢ ، وهو كثيراً ما كان يترحم عليه ، والجنى الداني : ١٧٢ .

التنبيه على أنَّ كثيراً من هذه الجذاذات وردَ اسم سيبويه فيها أكثر من مرّة ، ولا أبالغ إذ أقوال إني وجدت نسبة (٩٥٪) من هذه الجذاذات عُزيَ النقل فيها مباشرة الى سيبويه في حين توزعت النصوص الأخرى بين العزو الى (كتاب سيبويه) ثم (الكتاب) . وهو أمرٌ لم يتأتَّ لغيره من النحاة .

فهذا النقل المستفيض عنه إذن، ونسبتها إليه مباشرة ، أو بعبارة (وفي كتاب سيبويه) دليل الرؤية التي تبنّيناها من أنَّ نظرة النحاة الى سيبويه وكتابه نظرة تكامل ، وتوحُّد ، أعني ، نظرة واحدة الى (شخصه ، وكتابه) من غير أن ينمازا ، ولعلَّ ممّا يدلُّ على صواب ما أقوله إنّي وجدتُ اغلب تلك النقولات قد اتَّصفت بعبارات تؤكد ما ذكرناه من التوحد ، وأنَّ الكتاب هو لسيبويه ومن ذلك مثلاً عبارات (ومذهب سيبويه) ، و(عند سيبويه) ، و(قال سيبويه) وهي عبارات تكررت بشكل كبير جداً ، وكذلك عبارات من مثل (نصّ سيبويه) ، و(يسميه سيبويه) ، و(أثبته سيبويه) ، و(استعمال سيبويه) ، و(قضى سيبويه) ، و(أفصح سيبويه) ، و(كلام سيبويه) ، و(أجاز سيبويه، ومنع ، وألزم ، وقبّح ، وضعَّف ، وأنكر ، وأبى) ، و(قدَّر سيبويه) ، و(جعلَ سيبويه) ، (وفَعَل سيبويه) ، و(فصّل سيبويه) و(زعم سيبويه، وذكر) ، و(نبَّه سيبويه) ، و(عَدَل سيبويه) ، و(أوْمَأ سيبويه) ، (حكى ، وروى سيبويه) ، و(صرّح سيبويه) ، و(تفسير سيبويه) . وغيرها من العبارات الكثيرة التي تجعل من سيبويه هو صاحب الكتاب الفعلي ، وأنه صنيعُهُ .

وهاك قول الباقولي في (باب ما جاء في التنزيل من اجتماع الهمزتين) : " والضرب الثامن : أن تكون الهمزة مضمومة مكسوراً ما قبلها ، نحو : (هذا قارئٌ يا فتى) مثل (قارعٌ يا فتى) . وهذا فيه خلاف ، فمذهب الخليل ، وصاحب الكتاب جعلها بَيْنَ بَيْنَ ، ومذهب أبي الحسن القلب الى الياء "(١) .

فأنعم النظر في عبارة الباقولي هذه ، كيف فرّق بين الخليل ، وسيبويه . ثم كيف كنّى عن سيبويه بـ(صاحب الكتاب) وهي دلالة التوحد التي ذكرناها من قبل ، ثم كيف جعلَ صاحب الكتاب هو سيبويه وحده ، ولم يقل مثلا : الخليل وسيبويه صاحبا الكتاب.

---

(١) إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج : ٣٥٥/١ .

وهنا قد يسأل سائل : إنَّ عدد هذه النقولات قد يكون قليلاً موازنةً بحجم الكتاب والآراء المبثوثة في أثنائه ؟ وللإجابةً عنه أقول : لقد أثرتُ في نفسي السؤال نفسه فلم أجد جواباً إلا القول : إنَّ النحاة إن فعلوا ونسبوا كل الآراء الى الكتاب وسيبويه لم يبقَ لهم فضل في مؤلفاتهم . وبقي هذا الاستنتاج معلقاً في ذهني أخشى طرحة من غير دليل موضوعي . حتى ظفرتُ بفضل الله عزّ وجلّ بنصٍّ لابن جني يؤكّد رؤيتي هذه ويُعززها إذ يقول : " ... وحسبنا من هذا حديث سيبويه ، وقد حطب بكتابه – وهو ألفُ ورقة – علماً مبتكراً ، ووضعاً متجاوزاً يُسمع ويرى ، قلّما تُسند إليه حكاية ، أو توصل به رواية ، إلا الشاذّ الفذّ الذي لا حفل به ولا قدر ، فلولا تحفظ من يليه ، ولزومه طريق ما يعنيه ، لكثرت الحكاياتُ عنه ، ونيطت أسبابها به ، ولكن أخلدَ كلُّ إنسان منهم الى عصمته ، وآدَّرعَ جلباب ثقته ، وحمى جانبه من صدقه وأمانته ، ما أُريدَ من صون هذا العلم الشريف له به "(١) .

٣- إنَّ مما يؤكد ما ذهبنا إليه من نظرة التوحد الى سيبويه وكتابه لدى النحاة ظهور مؤلفات كانت تحمل اسم سيبويه منفرداً أو بعبارة كتاب سيبويه نحو (الانتصار لسيبويه على المبرد) ، و(شرح أبيات سيبويه) ، و(الاستدراك على سيبويه) ، و(شرح أبنية سيبويه) يقول ابن الضائع : "ثَبُتَ في بعض نسخ سيبويه"(٢) أو (شرح كتاب سيبويه) أو (النكت في تفسير كتاب سيبويه) . وغيرها من المؤلفات . إنه إذن انتصار للشخص ، ولكتابه ، وشرح لأبياته وأبنيته التي هي أبيات كتابه وأبنيته ، واستدراك عليه وعلى كتابه ، وتفسير أقواله التي هي مبثوثة في كتابه . ومن ههنا " نجد الكتاب – وهو يمرُّ عبر[كذا] سنوات طويلة من تاريخ التأليف اللغوي عند العرب – يعرف باسم (كتاب سيبويه) ، وحين يذكر سيبويه يراد الكتاب ، وحين يذكر الكتاب ، يراد سيبويه ، فهما مقترنان اقتراناً لا يمكن الفصل بينهما "(٣) .

فهو إذن المؤلِّف ، والكتابُ إنما كتابه ، وهو من الكتب المبتدأة ، والنظم فيه نظمه ، واللفظ لفظه ، والقول قوله ، وهو وأقواله محطُّ الإعجاب والتأثر ، وإجالة النظر يقول عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) وهو يتحدث عن جودة النظم والتأليف مما يُستعصى على أحدٍ الإتيان بها : " ... ومن أخص شيءٍ بأن يُطلب ذلك فيه ، الكتب المبتدأة الموضوعة

(١) الخصائص : ٣/٣١٥ .

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٢/١٠٤٦ .

(٣) علاقة سيبويه بالخليل (بحث) : ١ .

في العلوم المستخرجة ، فإنا نجد أربابها قد سبقوا في فصول منها الى ضرب من اللفظ ، والنظم أعْيَا مَنْ بَعْدَهم أنْ يطلبوا مثله ، أو يجيئوا بشبيهٍ له ، فجعلوا لا يزيدون على أنْ يَحفظوا تلك الفصول على وجهها ، ويؤدُّوا ألفاظهم فيها على نظامها ، وكما هي وذلك ما كان مثل قول سيبويه في أول الكتاب[١] : (وأما الفعل فأمثلة أُخِذت من لفظِ أحداث الأسماء ، وبُنيتْ لما مضى وما يكون ولم يَقَع ، وما هو كائنٌ لم ينقطع) ، لا نعلم أحداً أتى في معنى هذا الكلام بما يوازيه ، أو يدانيه ، أو يقع قريباً منه ، ولا يقع في الوهمِ ايضاً أنَّ ذلك يُستطاع . أفلا ترى أنه إنما جاءَ في معناه قولهم : (والفعل ينقسم بأقسام الزمان : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل) وليس يخفى ضَعْفُ هذا في جنبه ، وقصُورُهُ عنه ، ومثله قوله[٢]: (كأنهم يُقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم ، وهم بشأنه أعنَى ، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويَعنيانهم) "[٣] .

ثالثاً : نصُّ الكتاب نفسه :

لقد اجمع النحاة على أمانة سيبويه وصدقه فيما نقله عن شيوخه ، وما عزاه الى العرب ، أو حكاه عنهم ، ولم يَكُن متهما في روايته ، بل كان صادقاً ثقةً ثبتاً في جميع ما نقل[٤] . وقد شهد له شيخه يونس بذلك . وقد كان يُشير الى أساتيذه حين يأخذ عنهم ، وقد أحصى الأستاذ علي النجدي ناصف (رحمه الله) عدد مرات ورود أسماء هؤلاء العلماء في كتابه ، فوجد اسم الخليل أو العبارات الدالة عليه من نحو : زعم ، وقال ... قد وردت (اثنتين وعشرين وخمسمائة) مرة ، ووردَ اسم يونس (مائتي) مرة ، ووردَ اسم الأخفش الكبير (سبعاً وأربعين) مرة ،وآسم أبي عمرو بن العلاء (أربعاً وأربعين) مرة ، وعيسى بن عمر (اثنتين وعشرين) مرة ، وأبي زيد الانصاري (تسع) مرات ، وهارون بن موسى (خمس) مرات ، وعبد الله بن أبي إسحاق (اربع) مرّات[٥] . وهذا الأمر يجعلني أن أقرر ما يأتي :

---

(١) الكتاب : ٢/١(ب) ، ١٢/١(هـ) .

(٢) الكتاب : ١٥/١(ب) ، ٣٤/١(هـ) . مع بعض التغيير .

(٣) الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز : ٦٠٤-٦٠٥ .

(٤) سيبويه حياته وكتابه : ٨٢ .

(٥) سيبويه إمام النحاة : ٩٨ .

١- إذا كان سيبويه أميناً في روايته ، ثقة صادقاً في نقل كلام العرب ، وآراء شيوخه كما أجمع عليه النحاة والمؤرخون على وفق ما مرَّ بنا آنفاً ، وقد نقل عن شيوخه (تسعاً وثمانمائة) مرة . فما نقول في بقية آراء الكتاب،ومسائله، وأحكامه ؟ أنقول : إنه لم يكن أميناً في بقية أبواب الكتاب والتي أورد الآراء فيها غير معزوّة الى أحد ؟ فهذا لعمري يناقضُ ما قرَّره العلماء من أمانته ، وصدقه ، ثم إذا كان سيبويه أميناً ثبتاً في عزوه الآراء الى شيوخه وما حكاه عن العرب أفلم يكن أميناً في ذكر آرائه هو ؟ ذلك وربّي إجحافٌ بحقِّ الرجل أن تُتَّخذ أمانته مطيّةً لتأكيد نسبة الكتاب الى غيره .

٢- لم يقف سيبويه إزاء هذه النقولات مقلّداً حسبُ(١) وإنّما ناقشها وحاورها ، وخالف بعضها ، وضعّف أخرى ، وقدّم لكل ذلك أدلةً وشواهدَ وحُججًا تدعم مذهبه ، وزاد عليها من علمه ، واستنتاجاته، وتحليلاته للأحكام والأساليب والروايات الشيء الكثير ، ومن ههنا فمن الطبيعي أن يأتي كتابه : " ثمرةً ناضجة لكلّ الجهود النحوية التي سبقت سيبويه وأدركها هو مُمَثَّلة في مجالس شيوخه ومحاضراتهم ، ثم – وهذا أمر غير يسير– ما أضاف إليها من تحليلات للأساليب العربية والتراكيب اللغوية ، واستقصاء للأبنية الصرفية ، وما كان يُعلِّل به الظواهر الإعرابية واللغوية ، مُعززاً كل ذلك بما كان يأخذه سماعاً عن الإعراب الذين كانوا يفدون الى البصرة فيلتقي بهم على مشارفهم متلقّياً عنهم مشافهاً إيّاهم ، مُتّخذاً ممّا كان يسمع منهم مادة للاستشهاد والتحليل"(٢) .

٣- كان سيبويه مؤدّباً في تعامله مع شيوخه ، متواضعاً أمامهم ومن أدلّة أدبه وتواضعه أنّه ما كان ينسب أقواله إليه كأنْ يقول : وأرى ، أو أذهب .. الخ . وقد تنبّه بعض النحاة على هذا الأمر ، مشيرين الى أنَّ ثمة فرقاً بين رأي الخليل ورأي سيبويه يقول النحاس : " لغة تميم وبكر بن وائل (لا يَستَحي) بياء واحدة ... وفيه قولان : قال الخليل : أسكنت الياء الأولى كما سَكَنَتْ في (باع) ، وسكنت الثانية ؛ لأنها لام الفعل،قال سيبويه: وقال غيره :

---

(١) لقد ذكر د. رشيد العبيدي إن أساليب سيبويه في الاستفادة من شيخه الخليل ومن غيره قد تعددت ، وكانت تأكيداً لكون الكتاب هو من تأليف سيبويه وليس من تأليف غيره ومن ذلك : أسلوب المحاورة ، وأسلوب المساءلة ، والتعليق والتفسير ، وإشراك الأقوال ، والمخالفة وغيرها من الأساليب التي اعتمدها سيبويه في كتابه منهجاً في التعامل مع أراء شيوخه . ينظر : علاقة سيبويه بالخليل من خلال الكتاب : ٤-١٦ .

(٢) من أعلام البصرة سيبويه : ٦٣ .

لما كثر وكانتا ياءين حَذَفُوها ، وألقوا حركتها على الحاء ... والقول الآخر : هو قول سيبويه . سمعتُ أبا إسحاق يقول : إذا قال سيبويه بَعْدَ قول الخليل : وقال غيره ؛ فإنما يعني نفسه ولا يُسمِّي نفسه بعد الخليل إجلالاً منه له..." (١) .

نقول إذن من كل ما تقدّم : إنَّ الكتاب كتاب سيبويه ، وليس كتاب غيره ، نعم كان ثمرةَ مرحلةٍ علميةٍ سابقةٍ ، وخلاصة تفكيرها العلمي ، ونقاشاتها ، وحواراتها ، التي نقلها سيبويه بكل أمانة ، لكنه لم يقف أمامها مقلّداً بل أضاف إليها ، وشذّبها ، وزاد عليها وحاورها ، مخالفاً تارةً وموافقاً تارةً أخرى ومفسراً ، ومحللاً ، وناقداً ، ومقعّداً ، ومستشهداً ، ومبوّباً حتى ولد الكتاب . فهو إذن كتابُهُ وليس كتاب الخليل ، أو الأربعين الآخرين الذين أشار إليهم ثعلب من غير أن يُسميهم وتبنّى بعض الباحثين فكرته .

أقول ذلك ، وأنا أؤمن أنَّ نسبة الكتاب الى الخليل لا تُعلي من شأن الخليل شيئاً ، كما أنّ تجريده من هذه النسبة لا يُنقص من قدره شيئاً ، فهو عالم العربية الأول من غير منازع،ومؤسس منهجها الأصيل،ومبدع علومها المبتكرة يقول الزجاج: " والإجماع أنه لم يكن أحدٌ بالنحو أعلم من الخليل "(٢) . إلا أننا أمام بحث علمي ينبغي أنْ لا تقام أُسسه وقواعده إلا على أثر علمي ماثل بين أيدينا ، وأمام حقيقة علمية لابُدَّ أن نتعامل معها كما هي ، وعلى نحو ما تواترت في الدرس النحوي ، وهي حقاً كذلك : إنّ الكتاب هو (كتاب سيبويه) ، وليس كتاب غيره ، ولا ينبغي أن يكون إلا كذلك .

ومن ههنا سننطلق لمناقشة <u>المحور الآخر</u> : كيف فُهِمَ الكتاب (آراء سيبويه ، وأقواله) .

أقول : بدءاً لم يكن ظهور كتاب سيبويه حدثاً عابراً في البيئة العلمية والثقافة العربية ؛ إذ لم يُعهد قبل ذلك هكذا نوع من التأليف العلمي الرصين ، والجامع لأصول النظرية العربية لغةً ، ونحواً ، وصرفاً ، وبلاغة ، وصوتاً . فكان بذلك مصدراً للأبداع التأليفيّ اللاحق ، بل كان المحفز للعقلية العربية ، والدافع لها نحو منهجٍ جديدٍ في التفكير ، منهج يعتمد الاستقراء ، والتقعيد ، والتأسيس ، والوصف ، والنقد ، والتفسير ، والمعيارية ، والتبويب ،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس(ط : عالم الكتب) : ٢٠٢/١-٢٠٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦١/٣ .

وتقنين الأحكام ، وتحديد المصطلحات ، وتعليل الظواهر واستنطاق الشواهد ، والاستدلال بها ، وإظهار معاني التراكيب ، وتحديد وظائفها . هكذا كان منهج الكتاب إذ اعتمد كل هذه الإجراءات العلمية والعقلية والموضوعية التي لم تكن مسبوقة بمجموعها في مؤلَّف واحد قبل هذا الكتاب ، فجمع مخزون الذاكرة المشتتة ، والمعوّمة ، أو المحفوظة في كراريس متفرقة لا يربطها رابط ، ولا يجمعها جامع ، ولا ينظمها باب ، أو فصل أو عنوان ، فكان أول أثرٍ واضح المعالم ومدون في علم العربية وصل الينا .

إنه كتاب نقل علم العربية من سماعية التلقي في حلقات الدرس الى التدوين أو التلقي المقروء (أعني: من الشفاهية الى الكتابية) ، ومن تشتّت الأقوال ، والمذاهب في الحلقات الى وحدة النظرية والنظرة ، وحصر الخلاف تحت خيمةٍ تطرحها على أنها تعددٌ ، وتوسعٌ في النظر الى الأدلة ، والشواهد ، والعلل .

كتاب نقل العقل ، والفكر العربيين الى رحابة التفكير ، والتحليل ، واستنطاق النصوص اللغوية المسموعة ، وجمع أشتاتها ، ومتفرق مسائلها ، ومتشابهها ، ومرامي عباراتها ومقاصد أصحابها . وتصنيفها أحكاماً ، وقواعدَ ، وأسساً بنظرة كلية ، ووعي عالٍ ورؤية ثاقبة لترتقي الى حجم عَظمة هذه اللغة ، وسموها كما أراد الله عزَّ وجلَّ لها ذلك ، فاتخذها لغةً لقرآنه الكريم ، وشريعته القويمة ، وأهل جنته الواسعة .

إنه نصٌّ فجرَّ ينابيع التفكير ، وحرَّر طاقات الإبداع ، وكَسَرَ صمتَ القلم ، وجسَّد حوارات حلقات الدرس ، فكان محفزاً ودافعاً للتوجه الى دراسة القرآن الكريم دراسةً أخرى تعتمد بيان إعرابها ، ومعانيها ، وأسرارها اللغوية والبلاغية . لِتُبْرِزَ أحد أهمّ أسرار معجزاته (اللغة ، ونظم هذه اللغة) .

ومن ههنا كان الكتاب مصدراً لتشريع أحكام العربية كما ذكرنا . وإذا كان سيبويه انطلق من نصوص اللغة مستنبطاً القواعد منها ، كانت انطلاقة النحاة من الكتاب نفسه فأخضعوه الى التفسير ، والشرح ، والتأويل ، والقراءة المتعددة . ولذلك لم يكن النحوي عندهم ليكون نحوياً لو لم يركب البحر قارئاً كتاب سيبويه ن او إذا لم يكن له علم بقواعد سيبويه كما مرَّ . وقد تقدم في المبحث السابق كيف تعامل النحاة مع نحوه أحكاماً ، ومصطلحاتٍ ، وعللاً . وكيف كانت انطلاقتهم من الكتاب في توسيع الأحكام وتفريعها ، وتحديدها ، وتأويلها ، وشرحها .

لقد كان كتاب سيبويه كتاباً لعلم العربية لا للنحو ، أو اللغة حسب ، إنه كتابٌ للنحو ، واللغة ، والبلاغة ، والصوت ، والصرف ، والمنطق ، كتابٌ يُمكّن مَنْ استوعبه من الإمساك بمفاصل العلوم كلِّها بما في ذلك الفقه[١] .

يقول أبو القاسم الزجاجي : " سمعتُ الجرمي (ت٢٢٥هـ) يقول : أنا مُذ ثلاثون سنة أُفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه "[٢] . ثم ينقل تعقيب المبرد على قول الجرمي هذا قائلاً : " ... فقال : المبرد : أنا سمعتُ الجرمي يقول هذا . وذاك أنَّ أبا عُمر كان صاحبَ حديث ، فلما عَلِمَ كتاب سيبويه تَفَقَّه في الدين ، والحديث ، إذ كان ذلك يُتعلَّم منه النظر والتفتيش "[٣] .

ويشرح أبو إسحاق الشاطبي (ت٦٨٤هـ) أيضاً سِرَّ قول الجرمي فيقول : " وكتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتفتيش . والمراد بذلك أنّ سيبويه وإن تكلَّم في النحو فقد نبَّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفها في ألفاظها ، ومعانيها ، ولم يقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، ونحو ذلك ، بل هو بيّن في كل بابٍ ما يليق به حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان ، ووجوه تصرّفات الألفاظ في المعاني "[٤] .

ولذلك نجد كتاب سيبويه مدخلاً مهماً لمن تصدَّى لعلم التفسير يقول أبو حيان في مقدمة تفسيره : " فجدير لمن تاقت نفسه الى علم التفسير ، وترقت الى التحقيق فيه والتحرير ، أنْ يعتكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعوّل عليه ، والمسند في حل المشكلات إليه "[٥] .

هذه إذن أهمية (الكتاب) في الدرس اللساني العربي ، وهذه هي مكانته في الثقافة العربية ، وهكذا تعامل العلماء معه ، وهكذا فُهِمَ . وإذا قرَّرنا أنه كان مصدراً لتشريع الأحكام النحوية فلا غرابة أن يشوب بعض آليات القراءة ، والتأويل والتحليل لنصِّ سيبويه شيء من القصور ، والتباين في الفهم تبعاً لاختلاف رؤى النحاة ، ومناهج تفكيرهم ، وأساليب طرحهم ،

---

(١) بنية العقل العربي : ٤٥ .

(٢) مجالس العلماء : ١٩١ .

(٣) مجالس العلماء : ١٩١ .

(٤) الموافقات في أصول الشريعة : ١١٦/٤ ، نقلاً عن بنية العقل العربي : ٤٥ .

(٥) البحر المحيط (المقدمة) : ١٠١/١ .

وثقافتهم اللغوية والنحوية . وخصوصاً عند المتأخرين منهم ، وقد حاولت استخلاصها من خلال نقولات النحاة لآراء سيبويه ، وسأعرضها على نحوٍ مما يأتي :-

١- قصور في النظر الى آراء سيبويه عند بعض النحاة ، اعتمد الابتعاد عن النظرة الكلية في النظر الى آرائه وقد تقدم أنَّ من أساليب النقل الخطأ توزع أقواله في عدة صفحات من كتابه وتفرقها ، وهذا الأمر يتطلب متابعة الآراء في الأبواب المتعددة ، وليس الاكتفاء بالرأي الواحد له أينما وُقِفَ عليه ، وإغفال الآراء الأخرى . وهذا الأمر لم يؤدِّ الى النقل غير الصحيح فقط كما ذكرنا آنفاً – بأنْ يُنقل رأيٌ واحدٌ من هذه الآراء – بل قادَ الى فهم أقواله بشكل غير دقيق .

لقد حاول بعض النحاة وبالتفاتة ذكية اعتمادَ النظرة الكلية في نقل رأي سيبويه ، ومنهم ابن مالك بيد أنَّ هذا المنهج لم يكن عنده شائعاً مُتْلَئِبّاً بل كان يقتصر على مسائل معدودة ، وبرز أيضاً في مؤلَّف واحد عنده وهو شرح التسهيل(١) . ولو استمرَّ على منهجه هذا لأفاد كثيراً ، بيد أنَّ هذا الأمر مثلما لم يُشعْ عنده ، لم يُستثمر أيضاً لدى النحاة اللاحقين له ، بل على العكس من ذلك وجدنا رؤية أخرى مغايرة تعتمد الرأي الواحد مِنْ غير الالتفات الى الآراء الأخرى وتتبعها ، واستقصائها جميعاً . يقول خالد الأزهري في معرض حديثه عن وجود نصين لسيبويه في مسالة ترخيم نحو (تأبّط شرّاً) : " وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه ؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يُذكر في غير بابه فإنه لم يعتنِ به كاعتنائه بالأول ، لكونه ذَكَرَه استطراداً ، هذا إذا لم يَثبُتْ انه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هنالك تاريخ "(٢).

أقول : وإنْ كان نصُّ الأزهري يتحدّثُ عن النصين المتعارضين فإنَّ هذا الأمر هو منهج اشتمل جميع الآراء ،ولم يقتصر على ما تعارض منها. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فنحن لا نتّفِقُ مع هذه الرؤية التي تنظر الى الآراء أحدها بمعزل عن الأخر ، وإنّما ينبغي اعتماد مجموع الآراء في منظومة واحدة ، وتحليلها ، واستنطاقها ؛ لكي يتوحد الفَهْمُ وتتوحد

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١٩٤/٢-١٩٥ إذ نقل سبعة أقوال لسيبويه في ناصب المستثنى بألا ، واستنبط منها حكمه على المسألة وإن كنّا لا نوافقه في فهمه لكلام سيبويه ، وسيأتي الردّ على كلامه لاحقاً في الفصل الخاصّ بالاستثناء .

(٢) شرح التصريح : ٢٥٤/٢ .

النسبة وتصبح أكثر دقّةً ، وهذا ما اعتمدناه منهجاً في دراستنا وسنرى كيف أتى أُكله لاحقاً في فهم آراء سيبويه والوقوف على حقيقة أقواله .

٢- القصور في النظر الى الرأي الواحد من الآراء ؛ إذ اتَّسمت هذه النظرة الى الرأي ، أو النص الواحد بالاجتزاء ، أي : فهمه من زاوية واحدة ، مع أنه يحتمل أكثر من وجه . ومما زاد الأمر تعقيداً اعتماد هذه النظرة المجتزأة حكماً ، وإشاعته في الدرس النحوي ، وإغفالُ ، أو رُبَّما تجاهلُ الاحتمالات الأخرى لِفَهم النصّ. وخيرُ مثال على هذا التعامل مع آراء سيبويه في (نظرية العامل) فهي تصلح مثالاً للفقرتين السابقتين أعني : عدم النظر الى آراء سيبويه المتفرقة في كتابه مجتمعة الأوصال ، والنظر الى رأي واحد من آرائه وإشاعته على أنه منتهى رأيه ، وكذلك اجتزاء النظرة الى القول أو الرأي الواحد من أقواله ، كما سيأتي بيان ذلك .

٣- الافتقار الى المنهجية الموحدة في عرض آرائه بين النقل المباشر لآرائه وفهمها المباشر ، أو تأويلها على وفق فهم النحوي ، وطريقته في عرض هذا الفهم ، ومنهجه الخاص به .

٤- فهم بعضهم نحو سيبويه (أقواله ، وأحكامه) على وفق نحو المرحلة التي كانوا يعيشونها ، وعبَّروا عنه بعبارات تلك المرحلة ومصطلحاتها ، وحدودها ، وعللها ، أعني : أُسقطَ ما استقر عليه نحو المرحلة من مناهج ، وعبارات ، واصطلاحات على الكتاب ، ولا يخفى أنَّ آثار المنطق والفلسفة قد شاعت في الدرس النحوي اللاحق ، مما انعكس سلباً على فهم بعض عبارات سيبويه ، ونصوصه .

وسأحاول أن أوردَ أمثلة مقتضبةً تؤكد ما تقدم من مؤاخذات على فهم النحاة آملاً استيفاءَها لاحقاً في الفصول التطبيقية .

<u>من ذلك مثلاً</u> : تعامل النحاة مع المصطلح من نحو (المنع ، القبح ، الضعف ، الشذوذ)، وغيرها ، ولنأخذ أحدها مثلاً ، وهو مصطلح (القبح) لنرى كيف فَهِمَهُ النحاة في كتاب سيبويه ، وكيف عبرَّوا عن ذلك الفَهم . فنرى السيرافي مثلاً يحملُ قول سيبويه في باب (اعلمَ وأرى) : إنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولاتها الثلاثة دون الآخر على القبح لا على عدم الجواز الذي صرح به ، إذ قال : " وقول سيبويه لا يجوز أن يُقتصر على مفعول

واحد دون الثلاثة ، فإنَّ معناه لا يَحسن "[١] . ووافقه ابن يعيش في ذلك[٢] . أما ابن مالك فقد تعدَّد فهمه للمصطلح عند سيبويه ، ففي موضعين يرى أنَّ القبيح لديه هو : الممتنع إذ قال بعد أنْ ذكر أحدَ أقوال سيبويه والذي صرح فيه بالقبح :" إنه أراد بقبيحٍ ممنوعاً "[٣] . وكرّرَ ذلك بعد عدّة صفحات وقال : " كثُرَ في كلام سيبويه التعبير بالقبح على عدم الجواز . وقد استعمله قبلُ"[٤] . ثم ذهب بعد ذلك الى القول إنَّ " مراد سيبويه بقبيح : أنه غير مستعمل ، ويحسن : أنه مستعمل "[٥] .

هذان إذن فهمان مختلفان لمصطلح (القبيح) الوارد عند سيبويه ، ولا يخفى أنَّ ثمة فرقاً بين أن يعني القبيحُ : غيرَ المستعمل ، أو يعني : الممنوع ، إذ ليس شرطاً أن يكون غيرُ المستعمل ممتنعاً ، قال سيبويه : " وقد يجوز في القياس : (خمسةَ عشرَ من بين يومٍ وليلة) . وليس بحدِّ كلام العرب "[٦] . وأشار في موضع آخر الى إجازة النحاة (قد أعطاهوك ، وأعطاهوني) قياساً مع أنّ العرب لم تتكلم به[٧] .

وهذا الفهم للمصطلح ، أعني : فهمه على أنه يعني الممتنع أمرٌ قد شاع في الدرس النحوي إذ نرى مثلاً أبا حيان ، وابن هشام ، وخالداً الأزهري ، قد ذهبوا الى أن سيبويه يعني بقوله : قبيحاً ، أي : ممتنعاً[٨] .

إنَّ التباين في فهم هذا المصطلح مردُّه فيما نرى الى عدم النظر بصورة كلية الى مواضع إطلاق هذا المصطلح عند سيبويه ، ولو جُمعت هذه المواضع ودُرست ، ولوحظت أسباب حكمه بالقبح عليها لما حدث هذا الخلط . أقول : إنَّ (القبح) مصطلح مستقلٌ له دلالته الخاصة ويختلف عن المنع . وهذا الأمر أسَّسه سيبويه نفسه ولو أنعمنا النظر في المواضع التي وردَ فيها هذا المصطلح لوجدناه يفرّق بين المصطلحين في عدة مواضع ، وإن كان

---

(١) شرح السيرافي : ٢٩٠/١-٢٩٢ نقلاً عن النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٦٩-٢٧٠ .

(٢) شرح المفصل : ٦٨/٧ .

(٣) شرح التسهيل : ١٧٣/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١٨٦/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٦٤/٣ .

(٦) الكتاب : ١٧٤/٢(ب) ، ٥٦٤/٣ .

(٧) الكتاب : ٣٨٤/١(ب) ، ٣٦٤/٢(هـ) .

(٨) ارتشاف الضرب : ٢٩١/٢ ، ٣٦١ ، وشرح شذور الذهب : ١٦٦ ، وشرح التصريح : ٢٩/١ .

مفهومه لم يتضح عنده بصورة جلية . تقول د. خديجة الحديثي : إنَّ القبيح عند سيبويه قد يكون جائزاً ، وقد يكون غير جائز[١] . وقد أصابت الأستاذة الفاضلة في كلامها هذا ، وهو ما لمسناه حقيقةً في كتاب سيبويه إذ ورد القبح عنده على صور مختلفة من ذلك " جائز وهو قبيح "[٢] ، و" قَبُح ولم يجز "[٣] إذن فاقتران المصطلح (القبح) بمصطلحات المنع ، أو الجواز هو الذي يُحدد مفهومه أو المراد به ، أما هو مصطلحاً مستقلاً من غير أن يقترن بهما ذلك فلا يعني البتة أنه (الجواز) أو (المنع) كما ذهب إليه بعضُ نحاتنا (رحمهم الله) يقول سيبويه : " ... فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز "[٤] .

ألا ترى كيف يُفرّق سيبويه بينهما ، فيجعل حكماً قبيحاً ، ويجعل الآخر ممتنعاً.

ومن ذلك أيضاً : ما يخصُّ نظرية العامل ، وسأحاول أن أتناول جانبين منها وهو ما يخصُّ العامل في المبتدأ ، والعامل في الظرف الواقع خبراً . فكيف تعامل النحاة معهما* ؟ أقول : لقد شاع في الدرس النحوي أنَّ رأي سيبويه في العامل في المبتدأ انه الابتداء ، وأن معنى الابتداء عند هو التجرد من العوامل اللفظية والمعنوية ، أو التعري منهما .

في حين ذهب النحاة الى أنَّ ثمّة معاني أخرى لمفهوم الابتداء فضلاً عن التعري ، أو التجرد فهو أيضاً : ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار ، أو الاهتمام بالشيء ، أو التنبيه ، أو معنى الأولية . وهم حين يذكرون هذه الآراء لا ينسبونها الى سيبويه . فتضحى وكأنها أقوالهم ، أتوا بها من عند أنفسهم ، وأنَّ معنى الابتداء عند سيبويه هو التجرد من العوامل اللفظية والمعنوية . أقول : إنني ومن خلال دراسةٍ مستفيضةٍ لآراء سيبويه في هذه المسألة ، وبعد جمعها من مواضع شتى في كتابه وموازنتها ، وتحليلها وجدتُ أنَّ سيبويه قد أوردَ جميع الآراء التي ذكرها النحاة من بعده ، ولم يشيروا إليه فيها فالابتداء ، والتجرد ، ومعنى الإخبار ، والاهتمام بالشيء ، أو التنبيه ، أو الأولية تفسيرات أشار إليه سيبويه في كتابه ،

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٩٢ .

(٢) الكتاب : ٤١/١(ب) ، ٨٠/١(هـ) .

(٣) الكتاب : ٥١/١(ب) ، ٩٩/١(هـ) وللمزيد يُنظر : ٣٦/١(ب) ، ٧٠/١(هـ) ، ٤٧٩/١(ب) ، ١٦٢/٣ .

(٤) الكتاب : ١٥٥/١(ب) ، ٣٠٧/١(هـ) .

(*) أود الإشارة الى أنني سوف لا أذكر نصوص النحاة في أثناء عرضي المسألة أو نصوص سيبويه ، مؤجلاً ذلك الى مواضعه في الفصول الأربعة اللاحقة (التطبيقية) ومفصلاً القول فيها . وذلك تجنباً للإطالة والتكرار .

لكن انظر كيف تعامل النحاة معها ، وكيف أُهملت في الدرس النحوي اللاحق ولم تُشَع على أنّهاأحكام ، وما أشيع حسب هو (التجرّد) (١) .

وهذا ما حصل أيضاً في بقية مسائل العامل عنده ، ومن ذلك تفسير عامل النصب في الظرف أو المجرور الواقع خبراً نحو (زيداً أمامك) (٢) فُعزي الى سيبويه أنّ العامل عنده هو اسم الفاعل المقدّر (كائن) ، أو فعل تقديره (استقرَّ) ، أو أنه (المبتدأ) .

وهي قراءة لآرائه تعوزها الدقّة ؛إذ تفتقر الى شمولية النظر ، وعمق الفهم ، وتحرّي التأويل المعبر بصدقٍ عن مراد سيبويه من عباراته . إذ إنَّ المنهج الكلّي الذي اتبعناه أثبت أنَّ بعضَ تلك الآراء التي عُزيت إليه أثبتت عدم دقة في فهم أقوال سيبويه ، ومن ذلك تقدير الفعل (استقر) ، أو اسم الفاعل (كائن) فهما فيما نرى تقديرٌ للمعنى (معنى الكلام) وليس الإعراب ، وتبنت قراءات جديدة لتفسير عامل النصب في هذه المسألة منها النصب على الظرفية المكانية ، أو فكرة التمام ، أو الاكتمال بالكلام السابق ، أو مفهوم الخلاف ، استُخلِصَتْ من مجموع أقوال سيبويه في المسألة ، وعدم النظر الى قوله بصورة مجتَزأةٍ .

وهذا التصوّر الذي رأيناه في التعامل مع هذه النظرية من حيث الافتقار الى النظرة الكلية ، والتي سبَّبها تفرق أقوال سيبويه وتناثرها في أكثر من موطن ، واجتزاء النظرة الى رأيه الواحد ، وإشاعة وجه واحد من وجوهه في الدرس النحوي ، وإهمال الآراء الأخرى ، وتجاوزها ، أو التعبيرات عنها بمصطلحات وعبارات الدرس النحوي اللاحق ، وعدم التفريق بين تقدير المعنى ، وتقدير الإعراب ، أمرٌ قد انسحب على سائر الموضع التي في الكتاب عن نظرية العامل .

من كل ما مرَّ ذكره آنفاً من كلام يَتّضِحُ : أنَّ كتاب سيبويه كان عند النحاة (نصًّا نحويًّا) شرَّع لأحكام العربية وقواعدها ، ومن ههنا اختلفوا في تأويله ، وتباينت افهامهم له ، وتعددت أوجه استنباط الأحكام منه . فمنهم من حمل النصَّ على ظاهره ، ومنهم من أوّله ، وفصّل فيه ، وحاول عرضه بطريقة خاصة تتواءم مع فهمه الخاصّ ، ولاشكَّ في أنَّ لهذا الأمر أثراً في مدى الاقتراب ، أو الابتعاد عن مراد سيبويه الحقيقي من أحكامه التي أسَّسها ، أو معنى ما أراد من أقواله ، وآرائه ومبتغاه .

---

(١) للوقوف على آراء سيبويه في هذه المسألة تراجع ص( ) من الأطروحة

(٢) تراجع ص ( ) من الأطروحة .

وتسبّب هذا الفهم الذاتي للعلماء ، أو هذا التأويل ، أو الحمل على الظاهر من ثمَّ الى تأسيس أحكام جديدة في الدرس النحوي ليس لها ما يدعمها ، أو تحويل الآراء عن مسارها الحقيقي ، وعمّا أُريد لها في أصل وضعها ، وفي لحظة تدفق ينبوعها .

وفي الختام لابدَّ من أنْ أُشير الى أنني إذ اطرح هذه الرؤية لا أعني البتة أنَّ النحاة قد غيروا آراء الكتاب ، وحوَّلوا أحكامه ، وتبنوا نظرية للنحو العربي تخالف نظرية سيبويه النحوية ، وأعادوا صوغ كتابه الصوغ الذي يرغبون فيه كما قرَّرَ أحد الباحثين المعاصرين(١) . ولم يكتف باحثنا الفاضل بهذا القول بل ذهب الى أكثر من ذلك في إعمامه الحكم من غير دليل علمي إذ قال : " ... إننا لا نريد أن نقدم علم سيبويه كما فهمه علماء العربية ؛ لأنه على نحو ما نزعم علم آخر لم يأت سيبويه به "(٢).

أقول : قد يكون قصور فهم الآراء ، والأحكام ، وتحوّل بعضها ، أو تجاهلها قد أدى إلى تصورِ أنَّ ثمّة تغيرّاً حدث في الدرس النحوي ، أو في النظرية النحوية عما هي عليه في الكتاب ، وقد يكون تغيرّ المنهج ، أعني : منهج عرض الآراء ، والأحكام ، وتناولها ، وتنظيم الأبواب يوحي بهذا التصور .

وقد يكون تطوّر الدرس النحوي ،بتحديد المصطلحات ، ووضع الحدود لها ، والتوسع في العلل ، والأحكام قد أدى الى هذا التصوّر .

قد يكون جانب من هذه التصورات صحيحاً لكن لا يمكن إطلاقها وإعمامها وإلقاؤها في سوح النحاة ، من غير دليل أو حجةٍ أو استقراء شامل لمجمل الآراء المنقولة عن سيبويه أو لمجمل الجهد النحوي اللاحق ، ولقد تابعت أراء اغلب النحاة في مؤلفاتهم التي نقلوها عن سيبويه فما وجدتُ هذا العلم الآخر ، والنظرية الأخرى .

بل على العكس من ذلك وجدتُ اهتماماً وعناية كبيرين بالرجل ، وعلمه – كما تقدم – إذ طالما كان النحاة يعودون إلى الكتاب لتوثيق النصوص ، أو متابعتها ، أو تحليلها .

وحسبنا في ذلك ما يقربُ من (أربعة الأف) جذاذة نقلت مسائل سيبويه وارائَهُ ، وأقواله كان بينها (ثلاثمائة) مسألة غير دقيقة حسبُ في النقل والفهم وهو أمرٌ يبدو يسراً جدّاً قُبالة هذا النقل المستفيض منه ، وما بقي من هذه النقولات كان نقل الآراء فيها دقيقاً . واستمرّت آراء

---

(١) ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣ .

سيبويه النحوية من خلالها وعلى نحو ما أسَّسها ، وقد تقدّمت أمثلة ذلك في المبحث السابق . ومن ههنا فقصور الفَهمِ في هذه المسائل لا يُبِيحُ لنا مطلقاً أنْ نُعِمَّ الحالة ، ونطلق الحكم من غير دليل ونعزو إلى النحاة أنَّهم جاؤوا بعلم آخر غير الذي جاء به سيبويه (والله تعالى اعلمُ وهو الهادي إلى الصواب) .

الفَصْلُ الثَّانِي

المُقَدِّمَاتُ النَّحْوِيَّةِ

المبحثُ الأول

الكلام وما يتألّف منه

١- حدُّ الكلم :

تناول سيبويه في هذا الباب حدَّ الكلم إذ قال : " فالكلم : اسمٌ ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(١) .

واختلف النقل والفهم لعبارة سيبويه بعد ذلك ، وتحديداً في مصطلح (الكلم) فقد ذكر الزجاجي (ت٣٣٩هـ) ، في (باب أقسام الكلام) : " فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أنَّ الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف . وحقَّقَ القول بذلك وسطّره في كتابه سيبويه ، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك . . . وإنما ذكره سيبويه في أول كتابه حين قال : " الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى" (٢) . وذهب الى هذا نحاةٌ آخرون أسندوا الحدَّ نفسه لمصطلح الكلام ولكن من غير إشارة الى سيبويه(٣) .

ولا يخفى أنَّ ثمة فرقاً بين اللفظتين لمن أراد توخي دقّة التعبير تنبّه عليه بعضُ نحاتنا ، ومنهم : السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، إذ قال : " وأما الكلم فقد يسأل السائل فيقول : لِمَ لَمْ يقل الكلام أو الكلمات ؟ لجوابِ أن الكلام يقع على القليل والكثير ، والواحد ، والاثنين ، والجمع والكلم جماعة كلمة كما تقول : خَلِفَةٌ وخَلِفٌ ، وخَرِبةٌ وخَرِبٌ ، وإنما أراد سيبويه أن يبين الاسم ، والفعل ، والحرف ، وهي جمع ، فأراد أن يعبّر عنها بأشكال الألفاظ بها وأشبهها بحقيقتها . . . ووجه ثانٍ : أن الكلم اسم ذات الشيء ، والكلام اسم الفعل المصرّف من الكلم كما أن النعل الملبوسة اسم ذات الملبوس ، والانتعال ، والتنعيل والإنعال ، وما أشبهه اسم الفعل المصرف منها ، والفعل قبل ما صرّف منها ، فكذلك الكلم قبلما يصرَّف منها ،

---

(١) الكتاب : ٢/١ (ب) ، ١٢/١ (هـ) .

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٤١ ، وينظر : الجمل في النحو : ١ .

(٣) منهم المبرد في المقتضب : ٣/١ ، وابن السراج في الأصول : ٣٦/١ ، وأبو علي الفارسي في المسائل العسكريات : ٦٨ . واحمد بن فارس في الصاحبي : ٨٣

وأقدمها في الرتبة اسم الذات ، فذكروه دون اسم الحدث ، والمصدر الذي هو فرع..." [٤] .
والى هذا ذهبَ أبن جني [٥] (ت٣٩٢) ، والأعلم الشنتمري[٦] (ت٤٧٦) .
يظهر مما تقدّم تقصّد سيبويه ودقّته في اختيار هذه المفردة (الكَلِم) بدلاً من الكلام ولهذا لا ينبغي لأحدٍ أن يُعزوَ إليه ما لم يذكُر . كما فعل الزجاجي. وفضلاً عمّا تقدّم من ردٍّ فإنَّ السهيلي[٧] (ت٥٨١هـ) قد ردّ عليه قوله الذي ذكرناه آنفاً وجعل حجّة الردّ عليه من وجهين : " أحدهما : أنه عبّر بالكلام عن الكلم الذي هو جمع كلمة ، إذ الاسم والفعل والحرف كل واحد منهما كلمة ، وجمع الكلمة كَلِمٌ ... ، وأما الكلام فهو اسم مفرد يُعبَّر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات ... والوجه الثاني : أنه قال : (أقسام الكلام ثلاثة) فنّوع الكلام ثلاثة أنواع ، وجعل الكلام جنساً جامعاً لها ، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يسمى كلاماً ، وكذلك الحرف ، والفعل ، كما أنَّك لو قلت : (الحيوان ينقسم قسمين : إنساناً وبهيمة) ، لكان كل قسم من الحيوان يسمى حيواناً ... وليس كذلك مسألتنا . فإن (زيداً) ليس كلاماً على حدته ، ولا (من) و(عن) ، ولا (قام) بل كل واحدة منهنّ كلمة وليست بكلام . قال سيبويه : وإنما نحكي ما كان كلاماً لا قولاً ، وما لم يكن هكذا سقط القول عليه"[٨] .

وأودُّ أن أضيف الى ما ذكره نحاتنا الاجلّاء أمراً يؤكد تقصّد سيبويه اختيار (الكلم) في هذا الموضع لا (الكلام) ؛ لأنَّ للكلام عنده معنىً آخر فُهم فيما بعد أنه أراد به الجملة فاستقرَّ مصطلحاً ، يؤكّد ذلك إشارته في مواضع متعدّدة من كتابه الى أنَّ الكلام هو ما يأتلف من اسمين ، أو اسم وفعل ، من ذلك قوله : " هذا باب المسند والمسند إليه وهما مّما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك (يذهبُ عبد الله) فلابد للفعل من

---

(٤) شرح كتاب سيبويه : ٤٩/١ .
(٥) الخصائص : ٢٦/١ .
(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٠١/١ .
(٧) ينظر : نتائج الفكر : ٦١-٦٢ وقد ذكر محقق الكتاب د. محمد إبراهيم البنا أنَّ مأخذ السهيلي على الزجاجي هذا وقد سبقه إليه أستاذه ابن الطراوة في كتابه الإفصاح ورقة (٣) عندما ذكر تسامح النحويين في العبارة .
(٨) نتائج الفكر : ٦٢ ، وينظر : الكتاب : ٦٢/١ (ب) ، ١٢٢/١ (هـ) .

الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر في الابتداء" (٩) . وقوله أيضًا : " إنَّ الفعل لابدَّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله ألهُنا ، وعبد الله أخونا"(١٠) .

٢- مصطلح الكلام :

قال عليٌّ بنُ فضَّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) في معرض تفسيره لمصطلح الكلام :" إنه كل جملة مستقلة مفهومة . هذا المشهور عند النحويين ومنهم من يطلق الكلام على الجزء من الجملة . والوجه الأول هو الظاهر من مذهب سيبويه والدليل على ذلك انه قال : في المضارعة . ألا ترى أنك لو قلت : (إنْ تَضربْ يأتينْ) لم يكن كلاماً. هذا تفسير أبي علي وخولف في ذلك فقيل:إنما أراد لم يكن كلاماً مفيداً. وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل . وممّا يدلُّ على صحّة ما هذب إليه أبو علي في هذا الموضع ، قول سيبويه في موضع اخر : وإنما يحكى ما كان كلاماً لا قولاً ، فجعل المفيد كلاماً ، وغير المفيد قولاً . وقال علي بن عيسى الربعي (ت٣٨٤هـ) : الكلام أصوات مختلفة ، كل صوت منها غير صاحبه ، لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك الى الخياشيم ، فمتى حصلت هذه الأصوات ، أو حصل بعضها سمي كلاماً ، ثم ينقسم الى مفيد وغير مفيد . هذا حقيقته . ويقويّ هذا المذهب قول سيبويه في غير الموضعين اللذين ذكرناهما : باب الاستقامة والإحالة من الكلام ، ألا ترى أنه سمى المحال كلاماً . فهو وإن اعتمد على أن الكلامَ المفيد ، لا يمتنع أن يطلق على غير المفيد" (١١) . وفي النص عدة أمور :

أولاً : يظهر من كلام المجاشعي أن ثمة اختلافاً ين النحاة في فهم مراد سيبويه من الكلام بين قائل : إنَّ الكلام عنده هو المفيدُ حسب . أما غير المفيد فيسمى قولاً . وعبَّروا عن ذلك

---

(٩) الكتاب : ٧/١ (ب) ، ٢٣/١ (هـ) .
(١٠)الكتاب : ٦/١ (ب) ، ٢١/١ (هـ) .
(١١) شرح عيون الإعراب : ٤٥ .

بقولهم : انّه كل جملة مستقلّةٍ مفهومةٍ ، وقائل إنَّ الكلام عنده يُقسم على قسمين مفيد وغير مفيد .

ولا يخفى ان سيبويه لم يحدّد مفهوماً مستقلاً لمصطلح الكلام ، مما فتح الباب للفهم المتعدّد لكلامه ، ولم يكن هذا الأمر حسب سبباً للاختلاف في هذا المصطلح وإنما كان تعدّد توجيهات سيبويه ، واستعمالاته لهذا المصطلح في مواطنَ متعددةٍ في مفهوماتٍ متعدّدةٍ سبباً آخر لهذا الاختلاف .

ومن ذلك مثلاً أنه أراد بالكلام اللغة أو ما يتكلم به مطلقاً كقوله : " ... إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات ... حيث كثر الحذف في كلامهم "(١٢) . أو أرادَ به النثر الذي هو قسم الشعر كقوله :" اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف"(١٣) أو غير ذلك من المعاني المتعددة(١٤) التي استعمل سيبويه مصطلح الكلام للدلالة على مضمونها .

ومن ناحية أخرى فأنه أراد بالكلام ما يقابل الجملة الذي استقرَّ مصطلحاً في الدرس النحوي فيما بعد ، ويرادفه . من ذلك مثلاً : " ... ألا ترى أنّك لو قلت :(فيهاعبدالله) حسن السكوت ، وكان كلاماً مستقيماً ، كما حَسُن واستغنى في قولك (هذا عبد الله)"(١٥). وقال أيضاً:"...إنّ الفعل لابُدَّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً" (١٦) .

من ههنا نستطيع القول : إنَّ سيبويه لم تتبلور لديه معالم هذا المصطلح ، أو تستقرّ وإنما تنَّوعَ فهمه ، وانقسم على وفق ما ذكرناه آنفاً . والدليل على ذلك أنه جعل المستقيم ، والمستغني ، والذي يحسن السكون عليه ، والمؤتلف كلاماً . وفي مقابل ذلك جعل القليل ، والمحال ، ولغة العرب أيضاً كلاماً .

---

(١٢) الكتاب : ٣٩٢/٢ (ب) ، ٤٠٥/٤.

(١٣) الكتاب : ٨/١ (ب) ، ٢٦/١ (هـ) .

(١٤) ومن ذلك: المحال ، والقبيح ، غير ذلك ، يراجع في ذلك في بناء الجملة العربية د.محمد حماسة عبد اللطيف : ٢٧–٢٨ ، ومفهوم الجملة عند سيبويه (رسالة دكتوراه) ، حسن عبد الغني : ١٩–٢٠ .

(١٥) الكتاب : ٨٨/٢ ، وينظر : نظام الجملة في شعر المعلقات : ١٨ .

(١٦) الكتاب : ٦/١ (ب) ، ٢١/١ (هـ).

وإذ ركَزَ في نفوسنا هذا الفهم نستطيع القول إنّ كلاً من طرفي الخلاف له مسوّغُه في فهم مراد سيبويه من مصطلح الكلام على تعدّد استعماله له ، وتنوعه . وبالتحديد كلام أبي علي ومخالفيه ، وكلام علي بن عيسى الربعي . وإن كان لنا تعقيبة على الرأي الاول سنذكرها لاحقاً .

ثانياً : فَهِمَ المجاشعي – وكما تقدم – أنَّ مصطلح الكلام عند سيبويه يعني : (كل جملة مستقلة مفهومة) ، وذكر انه فهمُ أبي علي (ت٣٧٧هـ) ، أيضاً والحقُّ أنّ أبا عليّ الفارسي ذكر في مؤلفاته أنَّ الكلامَ عند سيبويه ما كانَ مؤلفاً من الكلم .

إذ قال :" فأما الكلام فإنَّ سيبويه قد استعمله فيما كان مؤلَّفاً من هذه الكلم ، فقال : لو قلتَ : إن يَضرِبُ يأتينا لم يكن كلاماً ، وقال أيضاً : إنما يحكى بقُلتُ ونحوه ما كان كلاماً لا قولاً ، فأوقع الكلام على المتألِّف" [١٧] .

وقال أيضاً :" اعلم ان الاسم يأْتَلِفُ مع الاسم يكون منهما كلام ..." [١٨] وقد فسَّر الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ) معنى الائتلاف وذكر أنَّ (معناه الإفادة) [١٩] . وفي ضوء هذا الفهم ، وكلام أبي علي في النصّين السابقين يصبح ما نقله عنه المجاشعي من فهمٍ لمصطلح الكلام وهو (كل جملة مستقلة مفهومة) أمراً غير دقيق . وبالتحديد قوله (مفهومة) ؛ لأنَّ الائتلاف والذي يعني الإفادة – كما قدَّمنا – غيرُ الإفهام .

وتحريرُ ذلك أنَّ المفيد لا يطلق إلا على المؤتلف الذي يَحسنُ السكوتُ عليه وأما المفيدُ فائدةً ما كـ(غلامُ زيدٍ) فَيُسَّمى مُفهِماً لا مفيداً[٢٠] . ولذلك إذا أردنا توخي الدقة ينبغي لنا أن نقول إنّ الكلام عند سيبويه بمعناه الثاني أي (الجملة) هو كل جملة مستقيمة مستقلة بنفسها مستغنية عن غيرها يَحْسنُ السكوت عليها ن وهي عبارة مستوحاة من ألفاظه هو .

ثالثاً : ذكرتُ في الفقرة المذكورة آنفاً اضطراب المجاشعي في فهم كلام سيبويه من جهة وكلام أبي عليّ أيضاً من جهة أخرى ، وأودّ الإشارة ههنا الى اضطرابه أيضاً في توجيه أقوال النحاة وتأييدها .

---

(١٧) الحّجة في القراءات السبع وعللها : ٢٦/٢ .

(١٨) المسائل العسكريات في النحو العربي : ٨١ .

(١٩) المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٣/١ .

(٢٠) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٩/١ .

فهو تارةً يؤيد كلم أبي علي الفارسي ويراه صحيحاً ويحتجُّ له بقول آخر من أقوال سيبويه وهو" إنما يحكى ما كان كلاماً لا قولاً " ويردُّ على مخالفيه . وهو تارةً أخرى يقوّي مذهب علي بن عيسى الربعي مُحتجّاً بكلام آخر لسيبويه وهو جعله:المحال كلاماً أيضاً .

رابعاً :- إنَّ المثال المنقول عن سيبويه وهو قوله :" إنك لو قلت : (إنْ تضربْ يَأتينْ) لم يكن كلاماً "غير دقيق . فلدى رجوعي الى كتاب سيبويه وجدتُّ المثال على النحو الآتي : (إنَّ يَضْرِبَ يأتينا)[١] وبذلك يَصحُّ معنى الكلام أن الأفعال المضارعة ليست بأسماء ؛ لأنها لا يجوزُ وضعها موضع الأسماء كما يوضّح المثال.

٣- <u>هل يكون الكلام مفرداً ؟</u>

جاء في شرح التصريح :" ويطلق الكلام لغةً ويراد به المفرد نحو : زيدٌ في نحو قولهم : من أنتَ ؟ (زيدٌ) . عند سيبويه . قاله آبن الناظم في نكت الحاجبية ، ونقله أيضاً عن أبي الحسين البصري الأصوليون "[٢].

ولم أجد نصّاً لسيبويه بهذا اللفظ وهذا المعنى ، بل وجدت كلاماً لسيبويه يُوحي بخلاف ما تقدم وهو قوله :" ... كما أن (غلام زيدٍ) ، لا يكون كلاماً حتى يكون معه غيره . ولو حكيتَهُ مضافاً ولم أُغيّره لفعلتُ به ذلك مفرداً ؛ لأني رأيت المضاف لا يكون حكاية كما لا يكون المفردُ حكايةً " [٣] . فعنده المفردُ لا يحكى .

وهو في موضع آخر ذكر أنَّ الذي يُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً[٤] . فجعل الكلام وحده ما يجوز أن يحكى ولا يجوز عنده حكاية القول ، وكذلك المفرد .

---

[١] الكتاب : ٣/١(ب) ،١٤/١(هـ)

[٢] شرح التصريح على التوضيح :٢٠/١

[٣] الكتاب : ٦٦/٢(ب)،٣٣٠/٣

[٤] الكتاب : ٦٢/١(ب) ،١٢٢/١(هـ).

نخلص إذن إلى أنّ سيبويه يمنع حكاية المفرد وأنّ ما عزاه إليه الشيخ خالد الأزهري(رحمه الله) غير دقيق .

وهنا أودّ أنْ أشير إلى أنّ المتكلّم في المثال المذكور آنفًا (من أنت ؟ زيد) لم يحكِ مفردًا (زيدٌ) كما هو مظنون ، وإنّما تكلّم بجملةٍ مبتدؤها منويٌّ مقدّر بـ(أنا) ، أي : (أنا زيدٌ) وهو كلام مستقيم على وفق ما مرّ (والله أعلم) .

٤- من أقسام الكلام (الاسم) :

(أ) حدُّه :

لم يذكر سيبويه حدّاً للاسم ، وإنما اكتفى بإيراد أمثلة له فقال :" فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط " (٢١) . وقد تناول النحاة من بعده هذا الأمر تعليلاً لقوله ، وفهماً . وأودُّ الإشارة قبل أن أخوض في هذا الأمر الى أنّ النحاة حينما نقلوا نصَّ سيبويه في تمثيله للاسم لم يشيروا الى لفظة (حائط) الثابتة في نسخ الكتاب وكما أوردته(٢٢).والذي يبدو أنّ لوجودِ هذه اللفظة في النصِّ مسوغاً من حيث إنَّها أسماء شائعة ونكرات للجنس ، وهي مصنّفةٌ الى مفاهيم الانسان ، والحيوان ، والجماد(٢٣)وليس ثمّة اسم جنس يخرج عن هذه المفاهيم الثلاثة . وقد علَّل النحاة اكتفاء سيبويه بالمثال من دونَ الحدِّ فقال الزجاجي:" فقال

---

(٢١) الكتاب : ٢/١ (ب) ، ١٢/١ (هـ) ،١٥/١(البكاء).

(٢٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤٩ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ٥٣/١ ، والمسائل العسكريات : ٦٨، والصاحبي : ٨٢ ، وأسرار العربية : ٣٤ ، وشرح المفصل : ٢٢/١ ، في حين لم ينقل السهيلي عن سيبويه أياً من هذه الأسماء ونقل عنه : " الاسم : زيد ، وعمرو" : نتائج الفكر : ٦٤ .

(٢٣) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : ٥٣/١ ، وملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب : مشروع قراءة في النظريات النحوية العربية (المنصف عاشور) بحث : ١٧١ .

أصحابه ترك تحديده ظنّاً منه أنّه غير مشكل ، وحدَّ الفعل ؛ لأنه عنده اصعب من الاسم" [٢٤] ، " ومنهم من قالَ : لا حدَّ له ؛ ولهذا لم يحدَّه سيبويه ، وإنما اكتفى فيه بالمثال" [٢٥] . أمّا السهيلي فقد علّل هذا بقوله : " أنَّ الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب ، فلم يحتج الى تبيينه بحدٍّ ولا رسم ..." [٢٦] . في حين ذهب أبن يعيش الى أنه" لما حدَّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم" [٢٧] . وقد يكون وضوح الاسم هو السبب في ذلك ؛ لأنَّ حَصْرَ الواضح صعب ، لذا فإن ذكر أفراد المسميات أجدى من التمييز ، ومن ثمَّ تكون الخصائص العامة لهذه المسميات دولَّ على أفراد هذا القسم [٢٨] .

تأكد لنا مما تقدَّم أنَّ سيبويه لم يحدَّ الاسم ، وإنما اكتفى بالمثال ، ومع هذا فقد نقل ابن فارس (ت٣٩٥هـ) ، عن ناسٍ لم يذكروهم أنهم حكوا عن سيبويه أن الاسم عنده هو : المُحَدَّث عنه [٢٩] وهو أمر غير دقيق ؛ إذ لم يقل ذلك سيبويه ، وقد ردَّ ابن فارس نفسه هذا الزعم قائلاً :"... لأنّ كيفَ اسمٌ ، ولا يجوز أن يُحَدَّث عنه " [٣٠] .

ومما نقله ابن فارس عن المبرد (ت٢٨٥هـ) أن فَهمَه الاسم عند سيبويه أنّه ما صلحَ أن يكون فاعلاً ،إذ قال:"وسمعتُ أبا عبد الله أحمد بن محمد بن داود الفقيه يقول : سمعت أبالعباس محمد بن يزيد المبرد يقول : مذهبُ سيبويه أنَّ الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً ، قال : وذاك أنَّ سيبويه قال : ألا ترى أنَّك لو قلت :(إنَّ يضربَ يأتينا) وأشباه ذلك لم يكن كلاماً كما تقول :(إنّ ضاربك يأتينا)" [٣١] . قال : فدلَّ هذا على أنَّ الاسم عنده ما صلح له الفعل . قال : وعارضه بعض أصحابه في هذا بأنّ كيفَ ، وعنَد ، وحيثُ ، وأينَ أسماءٌ

---

(٢٤) الإيضاح في علل النحو : ٤٩ .
(٢٥) أسرار العربية : ٣٤ .
(٢٦) نتائج الفكر : ٦٤ .
(٢٧) شرح المفصل : ٢٢/١ والى هذا ذهب السيوطي في الأشباه والنظائر : ٤١/٨ .
(٢٨) ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : ٨٣ .
(٢٩)الصاحبي : ٨٢ .
(٣٠) المصدر والصفحة نفسها .
(٣١) الكتاب : ٣/١ (ب) ، ١٤/١ (هـ) والفقرة الأخيرة (كما تقول : إن ضاربك يأتينا) لم ترد في الكتاب .

وهي لا تصلح أن تكون فاعلة ، والدليل على أنَّ أينَ وكيفَ أسماء قول سيبويه :" الفتحُ في الأسماء قولهم كيفَ ، وأينَ" (٣٢) .

ووجه الردّ مقبولٌ مع أننا ندركُ أن كل ما يصلح أن يكون فاعلاً فهو اسم في الأغلب. ولا يصلحُّ العكس . (والله تعالى اعلم) .

(ب) من علاماته(التنوين) : وفيه مسائل :-

١- لِمَ دخل التنوينُ الكلامَ ؟

قال أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) :" فإنْ قيلَ : ولماذا دخل التنوينُ الكلامَ ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك . فذهب سيبويه الى أنه دخل الكلام علامةً للأخفّ والأمكن عندهم . وذهب بعض النحويين الى أنّه دخل فرقاً بين الفعل والاسم . وذهب آخرون الى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف" (٣٣) .

في هذا النص إشارةٌ الى خلافٍ لدى النحاة في سبب دخول التنوين الكلامَ . انقسمت فيه الآراء على ثلاثة أقسام : أحدها لسيبويه وهو : أنه دخل الكلام علامةً للأخفّ عليهم والأمكن عندهم . وهي نسبةٌ صحيحة لا اعتراضَ عليها(٣٤) . بيدَ أنَّ الاعتراض يكمنُ في نسبة الأنباري الرأيين الآخرين الى النحاة غير سيبويه ، وكأنَّ لسيبويه رأياً ، وللنحاة الآخرين اراءًا أخرى مغايرة له . وفي الحقّ أن الرأيين اللذين عزاهما الأنباري الى غير سيبويه من النحاة ، وأراء أخرى – سأذكرها لاحقاً – إنّما فُهمت من كلامه ، واستُنبطتْ من أقواله المثبوتة في كتابه عن ظاهرة التنوين . وإذا كان ثمَّةَ اختلافٌ فهو اختلافٌ في فهمِ كلام سيبويه وليس اختلافاً معه . وقد أوضح الزجّاجي هذا الأمر جليًّا إذ قال:" اعلم أنَّ التنوينَ يدخلُ في الكلام لثلاثة معانٍ . احدهما : للفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء ، وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن . كذلك قال سيبويه : والتنوينُ علامة للأمكن عندهم ، وتركه

---

(٣٢) الصاحبي : ٨٣ ، وينظر : الكتاب : ٤/١ (ب) ، ١٥/١ (هـ) .

(٣٣) أسرار العربية : ٥٤ .

(٣٤) ينظر : الكتاب : ٧/١ (ب) ، ٢٢/١ (هـ) .

علامـة لمـا يسـتثقلون . فجعلـه سيبويه فارقاً ين المتصـرف من الأسماء وغير المتصـرف ، وجعله لازماً للمتصرف لخفته . وقال الفراء : التنوين فارقٌ ين الأسماء والأفعال . فقيل لـه : فهلّا جُعل لازماً للأفعال ؟ فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعلُ لازماً للأخف . وهذا القول مأخوذ من الأول ؛ لأن ما لا ينصرف مضارع للفعل ، وقد رجع ذلك الى معنى واحد" (٣٥) . وذكر بعدها المعنى الثاني لدخول التنوين الكلامَ وهو أن يكون عوضاً عن محذوف من الكلمة ، والمعنى الثالث وهو أن يكون فرقاً بين الأسماء المعرفة والنكرة في بعض الأسماء خاصة(٣٦) . لكن من غير إشارة الى سيبويه .

فهذا النصّ يدلُّ بوضوح على أنَّ المعاني الثلاثة مشتركة وكلها تُفهَمُ من كلام سيبويه، وَهَبْ أن الفرّاء – كما وَرَدَ في النصّ السابق– قد تبنَّى الرأي الذي يذهبُ الى أنّه دخل فرقاً بين الاسم والفعل فهو أيضاً مردُّه الى كلام سيبويه إذ قال:" واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى ، وهي أشدُّ تمكناً ، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوينٌ ، ولحقها الجزمُ والسكون ، وإنما هي من الأسماء " (٣٧) .

فالتنوينُ علامة تلحقُ الاسم لخفته ، ولا تلحق الفعل لثقله ، وعندما يُضارعُ الاسمُ الفعلَ يُمنعُ التنوينَ ؛ لأنه جرى مجرى الكلام الثقيل يقول سيبويه: " واعلم أنّ ما ضارع الفعلَ المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيضَ، وأسودَ، وأحمرَ، وأصفرَ" (٣٨) . أي منعوا التنوين والجرّ الذي يكون للاسم المستخفّ(٣٩) على ألسنتهم لكل اسم قارب المضارع وضارعه في الكلام ، ووافقه في البناء . فهو على هذا علامة للاسم حسب . وليس للفعل أو ما شابه الفعل من الأسماء . وكذا الحالُ مع الرأي القائل بأن التنوين دخل فرقاً ببين ما ينصرف وما لا ينصرف فهو يُفهم أيضاً من كلام سيبويه،وقد أوضح السيرافي هذا الأمر عندَ شَرْحِهِ قول

---

(٣٥) الإيضاح في علل النحو : ٩٧ .

(٣٦) المصدر نفسه : ٩٧–٩٨ .

(٣٧) ارتشاف الضرب : ٣١١/١ .

(٣٨) الكتاب : ٦/١ (ب) ، ٢١/١ (هـ) .

(٣٩) ينظر : شرح السيرافي :٤٠/٢، وشرح عيون كتاب سيبويه :١٤.

سيبويه:" والتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركهُ علامة لما يستثقلون" (٤٠) إذ قال:" يعني أنَّ التنوين علامة لما ينصرف من الأسماء ... " ، ثم قال : "وتركه علامة لما يستثقلون) يعني تركُ التنوينِ علامةٌ لما مُنع من الصرف " (٤١) .

ولعلَّ ما يعضد ما ذهبت إليه من أنَّ هذه الآراء ليست اختلافاً مع سيبويه وإنما هي فهمٌ لكلامه قولُ النحاس(٤٢):" فإن قال قائل : قد قال سيبويه : التنوينُ علامة للأمكن عندهم ، وبَعُدت من المضارعة بعد (كم) ، و(إذ) من المتمكنة . فكيف يكون التنوينُ علامة للأمكن ن ثم يدخل فيما لا يتمكن بوجهِ من الوجوه فهذا ضربٌ من المناقضة ؟ فالجواب عن هذا أنَّ التنوين الذي (على)(٤٣) سيبويه ليس هو هذا التنوين وإنما يتوهمه (أنه) (٤٤) كان ضعيفاً في العربية . والتنوين الذي أراده هو الذي يقول بعض النحويين فيه : أُدخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، ويقول بعضهم : فرقاً بينَ الاسم والفعل . وللتنوين قسمان آخران يكون فرقاً بين المعرفة والنكرة ، ويكون عوضاً في قولك : جوارٍ وفي قولك : يومئذٍ " .

وهذا النصُّ من جهة يؤكد ما ذهبتُ إليه آنفاً ، وهو من جهةٍ أخرى يشير الى تعليلات أخرى لسبب دخول التنوين الكلام وقد أشرتُ إليها عند إيراد نصّ الزجاجي. والملاحظُ في هذه التعليلات أنّ كلاً من الزجاجي والنحاس لم يشيرا الى أصل هذه الآراء أهي لسيبويه أم فُهمت من أقواله ؟ وفي الحق أنها كذلك ، وتحريرُ ذلك في الآتي :

فأما قولهم : إنه دخل فرقاً بين النكرة والمعرفة . فمردُّه الى كلام سيبويه وحديثه عن مفهوم الخفّة ، والتمكّن . إذ يقول :" واعلم أنّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة ، وهي أشدُّ تمكناً" (٤٥) . وقد أشار السيرافي الى هذا الأمر بقوله :" من أجل خفّة التنكير وتمكُّن النكرة" (٤٦) .

---

(٤٠) الكتاب : ٧/١ (ب) ، ٢٢/١ (هـ) .

(٤١) شرح السيرافي : ٥١/٢ .

(٤٢) إعراب القرآن : ٥٣٨/٢ .

(٤٣) هكذا وردَ في النص في طبعتي الكتاب (ط العاني) ، ٥٣٨/٢ ، و(ط عالم الكتب) ، ٢٢٤/٣ وصوابه (عنى) وبه يستقيم الكلام .

(٤٤) هكذا وردَ في النص في طبعتي الكتاب (ط العاني) ٥٣٨/٢ ، و(ط عالم الكتب) ، ٢٢٤/٣ وصوابه (مَنْ) ، وقد أشار المحقق الفاضل أنه ورد في نسختين من الكتاب بعبارة : (يتوهمه إياه مَنْ) .

(٤٥) الكتاب : ٦/١ (ب) ، ٢٢/١(هـ) .

وأما قولهم أن يكون عوضاً كما في جوارٍ ، ويومئذٍ فقد ذكر هذا سيبويه صراحةً بقوله :" اعلم أن كلَّ شيء كانت لامُه ياءً أو واواً ، ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم ، فإنها تُعتلُّ وتُحذَفُ في حال التنوين ، واواً كانت أو ياءً ، وتلزمها كسرة قبلها أبداً ، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء ، واعلم أنّ كل شيءٍ من بنات الياء ، والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجرّ والرفع . وذلك أنهم حذفوا الياءَ فخفَّ عليهم ، فصار التنوين عِوضاً..." (٤٧) . فسيبويه يشير بصراحة الى التنوين الذي يدخل الكلام عوضاً عن المحذوف من الحرف : (الياء ، والواو) .

من كلّ ما تقدم نستطيع أنْ نلخص نظرة سيبويه الى سبب دخول التنوين الكلام بالآتي : لقد حدَّد سيبويه مغزى دخول التنوين الكلام بعد عرضه للأخف والأثقل من المفردات في الكلام ، فذكر أنَّ الاسم أخفُّ من الفعل ، والنكرة أخفّ من المعرفة والمفرد أخفّ من الجمع ، والمذكر أخفّ من المؤنث ، ومن ثمَّ خَلُصَ الى القول: " فالتنوين علامة للأمكن عندهم ، والأخفّ عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون . وسوفَ يُبَيّن ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاءَ الله" (٤٨) .

وفي هذا النصّ دلالة واضحة على اشتراط سيبويه أمرين لدخول التنوين الكلام وهما : الخفّة ، والتمكين . ومنه ومن كلامه السابق له على الأخفّ في الكلام والأثقل استنبطَ النحاة أسباب دخول التنوين الكلام ، ومن ثمَّ تطور الأمر فجُعل التنوين العلامةَ الفارقة بين كل نوع من هذين النوعين ، الاسم والفعل ، والمعرفة والنكرة ، المنصرف وغير المنصرف وغير ذلك . مع أنَّ سيبويه لم يذكر صراحة أنّ التنوين علامة للتفريق بين هذه المفردات ، وإنما ذكر ما يدخله وما لا يدخله التنوين من الكلام .

---

(٤٦) شرح السيرافي : ٤٦/٢ .
(٤٧) الكتاب : ٥٦/٢ (ب) ، ٣٠٨/٣.
(٤٨) الكتاب : ٧/١(ب)،٢٢/١(هـ) .

أما تنوينُ العوض وغيرها من الأنواع الأخرى التي ذكرها سيبويه[٤٩] وإن لم يُشِرْ إليها بمصطلحاتها التي استقرت فيما بعد في الدرس النحوي فقد وردت عنده في مواضع متفرقة من كتابه في معرض تفسيره الظاهرة اللغوية التي أمامه وتعليله إيّاها. وتناولها النحاة فيما بعد على أنّها إمّا أقسام للتنوين ، وإما أسباب لدخوله الكلام . (والله اعلم) .

٢– تنوين العوض :–

أختلف النحاة في تنوين العوض كجوارٍ ، وغواشٍ أهو عوض من الياء أم من حركتها ؟ فقد عَزَا أبو حيان الى سيبويه أنه عوضٌ من الياء بحركتها إذ قال : "وتنوين العوض وتلحق أيضاً الجمع المتناهي المعتلّ اللام الذي لا ينصرف رفعاً ، وخفضاً نحو : (قام جوارٍ) ، و(مررت بجوارٍ) ... وهو عوض من الياء المحذوفة بحركتها . هذا مذهب سيبويه خلافاً للمبرد ، والزجاجي . زعما أنه عوض من الحركة فقط" [٥٠]. وعند التثبت من كلام سيبويه وجدته ينصُّ على حذف الياء وحدها وليس هناك إشارةٌ في كلامه الى حذف الحركة إذ قال:" واعلم أنّ كلّ شيء من بنات الياء ، والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجرّ والرفع . وذلك أنَّهم حذفوا الياء فّخّفَّ عليهم ، فصار التنوين عوضاً" [٥١] . وقال أيضاً:" وأن يجعلوا التنوين عِوضاً من الياء ويحذفوها" [٥٢] . وقد أكّد السيرافي هذا الأمر بعد أن أشار الى رأي المبرد وهو أن التنوين عوض من ذهاب حركة الياء إذ قال:" وأمّا قول سيبويه فالذي ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضاً عن الياء" [٥٣] .

---

(٤٩) تناول سيبويه تنوين المقابلة،جاء في الكتاب:٥٧/٢(ب)،٣١٠/٣"... كما ثبتت التنوينة في أذرعاتٍ إذ صارت كنون مسلمين".وكذلك تناول تنوين الترنم، وسيأتي بيانه لاحقاً (إن شاء الله).الكتاب:٢٩٨/١(ب)،٢٠٤/٤–٢٠٥ .

(٥٠) ارتشاف الضرب : ٣١١/١ .

(٥١) الكتاب : ٥٦/٢ (ب) ، ٣٠٨/٣ .

(٥٢) الكتاب : ٥٧/٢ (ب) ، ٣١١/٣ .

(٥٣) الكتاب : ٣١١/٣ (الهامش) والى هذا ذهب ابن يعيش في شرحه للمفصل : ٦٣/١–٦٤ ، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية : ٥٦٤/٢ ، والرضي في شرح الكافية : ١٥٣/١، وابن هشام في مغني اللبيب:٤٤٦ .

والذي يترجح لدي (والله اعلم) ، أنَّ رأي سيبويه الذي ينبغي أن يُنسب إليه حَسبُ : أنَّ التنوين عوض من الياء ؛ لأنها حُذفت لالتقاء الساكنين ، أما حركتها وهي الضمّةُ فقد حُذفت لعلة أخرى وهي الاستثقال يقول السيرافي:" فإن قال قائل : وكيف يُجعل التنوينُ عوضاً من الياء ، ولا طريق الى حذف الياء قبل دخول التنوين؛ لأن سقوط الياء لاجتماع الساكنين : هي والتنوين ؟ قيل له : تقدير هذا أنَّ أصل غواشٍ غواشيٌ ، ويكون التنوينُ لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ، ثم استثقلوا الضمّة على الياء في الرفع ، والكسرة عليها في الجرّ ، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين" (٥٤) .

وأودُّ أنْ أشير في الختام الى أنَّ الشنتمري قد ذكر أنَّ بعض أصحاب سيبويه من غير أن يُسمِّيهم جعلَ قوله : (عوضاً من الياء) على معنى عوضاً من حركة الياء ، وذكر أنَّه مثلُ قول المبرد(٥٥) . وهذا الأمر إن كانَ تفسيراً لقول سيبويه فهو وهمٌ أثبتنا خطأه فيما مضى فرأيُ سيبويه بَيّنٌ وهو أنَّ التنوين عوض من الياء حَسبُ وليس من الحركة أو من كليهما . والذي يبدو أنّه رأيٌ خاصٌ بالعالم وليس فهماً أو تفسيراً لقول سيبويه . وقد نسبه بعض النحاة الى الزجاجي(٥٦) . وهي فيما يبدو نسبةٌ صحيحةٌ قال ابن عصفور:" في مذهب الزجاجي أن التنوين جُعل عوضاً من الحركة المحذوفة من ياء جوارٍ ... " (٥٧) .

٣- <u>تنوين الترنّم</u> :

شاعَ في الدرس النحوي أن تنوينَ الترنّم : هو الذي يلحقُ القوافي المطلقة (الألف ، والواو ، والياء) كقول الشاعر :-

أقلي اللوم عاذِلَ والعتابَنْ وقُولي إنْ أصبتِ لقد أصابَنْ

فجيء بالتنوين بدلاً من الألف : (أصابا) لترك الترنّم عند بني تميم ، وقيل عند قيس أيضاً . وذلك أنَّ الألف ، والواو ، والياء في القوافي تصلح للترنّم لما فيها من المدّ ، فيبدل منها

---

(٥٤) الكتاب : ٣١١/٣ (الهامش) .

(٥٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٨٧٤/٢ .

(٥٦) ينظر : شرح المفصل : ٦٣/١-٦٤ ، وارتشاف الضرب : ٣١١/١ .

(٥٧) شرح جمل الزجاجي : ٢١٩/٢ .

التنوين لمناسبتة إياها ، إذا قُصد الإشعار بترك الترنّم لخلوّ التنوين من المدّ . وهو يلحقُ الأسماء ، والأفعال ، والحروف[٥٨] . هذا ما استقرَّ حكماً نحوياً في أغلب مؤلفات النحاة المتأخرين ، وهم مع هذا نقلوا عن أحد العلماء وهو أبو الحجاج يوسف بن معزوز (ت في حدود ٦٢٥هـ) أنه قال : ظاهرُ قول سيبويه إنَّ الذي يسمّونه تنوين الترنم ليس بتنوين وإنما هو نونٌ تتبع الآخر عوضاً عن المَدَّةَ وعلى هذا لا يكون التنوين إلا قسماً واحداً وهو التمكين أو الصرف كما يسمّيه بعضُ النحاة[٥٩].ولدى رجوعي الى كتاب سيبويه ، واستقرائي نصَّ كلامه وجدت فيه ما يترجّح في ضوئه ما ذهبَ إليه أبو الحجّاج.قال سيبويه: " فإذا أنشدوا ولم يترنّموا فعلى ثلاثة أوجه : أما أهل الحجاز فَيَدَعون هذه القوافي مانُوّن منها ، وما لم يَنّون على حالها في الترنّم ؛ ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء . وأما ناسٌ كثير من بني تميم فإنهم يُبدلون مكان المدّة النونَ فيما ينّون وما لم ينّون . لمّا لم يريدوا الترنُّم أبدلوا مكانَ المدّة نوناً ، ولَفظوا بتَمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهلُ الحجاز ذلك بحروف المدّ . سمعناهم يقولون :

يا أبَتَا علَّكَ أو عَسَاكَنْ .

وللعجّاج : يا صاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ .

وقال العجّاج : من طَلَلٍ كالأتْحَمِيّ أنْهَجَنْ .

. . . وأما الثالث فأنْ يُجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ، ولم تكن قوافي شعر ، جعلوه كالكلام حيث لم يترنّموا ، وتركوا المدَّة لعلمهم أنّها في أصل البناء ، سمعناهم يقولون لجرير : أقلّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابْ

وللأخطل : وآسْأَلْ بمصْقَلَةَ البَكْرِيِّ ما فَعَلْ " [٦٠] .

فهو يصرح في توجيهه الثاني بأنَّ المدَّة أبدلت نوناً ، وأصبح لفظهم بتمام البناء ، أي : بالنون ، وليس في كلامه ذكرٌ للتنوين البتّة .وقد تنبه ابن جني على هذا الأمر على الرغم

---

(٥٨) ينظر: شرح المفصل : ٦٤/١ ، وشرح جمل الزجاجي : ١١٠/١ ، وشرح الكافية : ٤٨/١ ، ومغني اللبيب : ٣٤٢/٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٨/١-١٩ ، وشرح التصريح : ٢٧/١-٣٠ ، وحاشية الخضري : ٣٩/١-٤٠ .

(٥٩) ينظر:الجنى الداني:١٨٠،وارتشاف الضرب:٣١٣/١،ومغنيا للبيب:٤٤٨/٢، وشرح التصريح :٣٠/١ .

(٦٠) الكتاب : ٢٩٩/٢ (ب) ، ٢٠٦/٤-٢٠٨ .

من عدم تبلور المسألة عنده ، واتضاح رؤيته لها بصورة تامّة ، لكنه أشار الى الفرق ين نون الصرف ، ونون الترنم الذي سَمَّاه (الإنشاد) إذ قال معقّباً على قول الشاعر :

داينتُ أروى والديونُ تُقْضَنْ فمطلتْ بعضاً وأدّتْ بَعْضَنْ

"وكذلك أيضاً تكون النون التي في قوله: وأدّت بعضن ، هي اللاحقة للإنشاد كقوله :

يا أبَتَا علَّكَ أو عَسَاكَنْ

ولكن إنما يُفعل ذلك في لغة من وقف على المنصوب بلا ألف ، كقول الأعشى :

وآخُذ من كل حَيٍّ عِصَمْ . . .

وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف : رأيت فَرِحْ . ولم يحكِ سيبويه هذه اللغة لكن حكاها الجماعة : أبو الحسن ، وأبو عبيدة ، وقُطرب ، وأكثر الكوفيين فعلى هذه اللغة يكون قوله :

فمطَلتْ بعضاً ، وأدّت بعضن

إنما نونه نون الإنشاد لا نون الصرف ، ألا ترى أن صاحب هذه اللغة إنما يقف على حرف الإعراب ساكناً فيقول (رأيت زيدْ) . . . " (٦١) .

ثم يواصل ابن جني تأكيده التفريقَ بين النونين ، واستبعاد جعل أحدهما مثل الآخر مسوغاً ذلك بأنه" لم يمرر بنا عن أحد من العرب أنه يقف في غير الإنشاد على تنوين الصرف ، فيقولُ في غير قافية الشعر : رأيتُ جعفرنْ ، ولا كلمتُ سِعيدَنْ ، فيقف بالنون" (٦٢) .ونحن إذ نوافق ابن جني فيما ذهب إليه من حيث تفريقه بين نوني الصرف والإنشاد ، نصحّح له ما نسبه الى سيبويه من أنه لم يحكِ لغة الوقف على المنصوب بلا الف ونسب حكايتها الى أبي الحسن ، وأبي عبيدة ، وغيرهم ... وقد تقدّم أنَّ سيبويه حكى هذه اللغة في وجه ثالث غير لغتي الحجازيين والتميميين ومثَّل له بشاهدين شعريين . منها : أقلّي اللوم عاذلَ والعتابْ

وقد أكد سيبويه التفريق بين التنوين والنون في موضع أخر من كتابه قال:" أما كل اسم منوَّن فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف ، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادةٍ فيه لم تجيء علامةً للمنصرف ، فأرادوا أنْ يفرقوا بين التنوين

---

(٦١) الخصائص : ٢/٩٨-١٠٠ .

(٦٢) الخصائص : ٢/١٠٠ .

والنون..." [٦٣] . وقد فسَّر السيرافي قول سيبويه هذا قائلاً : "يريد أنّهم فصلوا في الوقف بين النون الأصلية والملحقة بالأصلية في حسنْ ، ورعشنْ ، وبين التنوين في زيد وعمرو..." [٦٤] . وهذا الأمر ليس غريبًا على النحاة فقد فرق المبرد أيضاً بين النون والتنوين إذ قال:"... لأن حالَ التنوين ليست حالَ النون ، لأنك تقف على النون ولا تقف على التنوين ولأنّ النون تثبت مع الألف واللام ولا يثبت التنوين معهما ... " [٦٥] .

ولعلَّ مما يقوي ما رجَّحناه من أن سيبويه يريدُ النون وليس التنوين فضلاً عما ذكرناه من وضوح النص ، واقتصاره على ذكر النون حسب والنص الذي فرّق فيه بين التنوين والنون . إنّه إذا ذكر التنوين ههنا فأنه سيُناقضُ ما أسَّسه آنفاً من اشتراط الخفّة ، والتمكن سبباً لدخول التنوين الكلامَ ، والذي بناءًا عليه لم يدخل التنوينُ الأفعال ، أو ما شابه الأفعال ، وكذلك ما سَيُفرِدُ له لاحقاً باباً عنوانه "هذا باب ما يذهبُ فيه التنوين من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ، ولا لأنّه لا ينصرف ، وكان القياس أنْ يَثبُتَ التنوين فيه" [٦٦] . والذي يشترط فيه لذهاب التنوين من الكلمة ثلاثة شروط وهي : الإضافة ، ودخول الألف واللام ، وعدم الصرف ؛ لأنه وجدَ في الأمثلة التي أوردها ما يُناقض نظريته للتنوين . فـ(عسى) ، و(انْهَجَنْ) من حيث إنهما فعلان ، و(الذُّرَّفَنْ) فيه ألف ولام . ولا يدخلُ التنوين الفعل ، أو ما فيه الألف واللام .

فَذِكرُ سيبويه إذن النون للنون وليس التنوين في هذه المسألة كان عن قصدٍ ، وإنعامِ نظر ، ودقّة في توجيه الأحكام النحوية على وفق مقتضيات الاستعمال اللغوي.

ولعلَّ سائلاً يسأل : إن لم تكنْ هذه النون تنويناً فَلِمَ جعلها النحاة اللاحقون كذلك ؟ ومن ثمَّ كيف يمكنُ تسويغُ هذا الفَهم ؟

---

(٦٣) الكتاب : ٢/٢٨١ (ب) ، ٤/١٦٦ .

(٦٤) الكتاب : ٤/١٦٦ هامش : (٢).

(٦٥) المقتضب:١/١٦٦ .

(٦٦) الكتاب : ٢/١٤٧ (ب) ، ٣/٥٠٤ .

والجواب عن السؤال الأول: أنّ التنوين في الأصل نونٌ ساكنةٌ، أي إنَّ الذي سوّغ جعل النون في هذه المسألة تنويناً التماثل الشكلي للصوتين . أعني : النون ، والتنوين ، فكلاهما نون ساكنة ، وكذلك اشتراكهما في الدخول على أخر الكلمة .

أما السؤال الآخر : فأجاب عنه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فيما نقله عنه ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، إذ قال:" وزعم ابن مالك في التحفة أنَّ تسمية اللاحق للقوافي المطلقة ، والقوافي المقيّدة تنويناً مجاز ، وإنما هو نون أخرى زائدة ؛ ولهذا لا يختصُّ بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت بالوقف" (٦٧) .

معنى هذا أنَّ آبن مالك أدرك أنه نون وليس تنويناً ، وإطلاق التنوين عليه في هذه الحالة من قبيل المجاز ،وليس من باب الحقيقة.وقد أكَّدَ الخضري(ت هـ) هذا إذ قال عن تنويني : الترنم ، والغالي:" وإنما يُطلق عليهما التنوين مجازاً للمشابهة الصورية" (٦٨) . إذن فالتشابه الحاصل بينهما في الرسم، والنطق ، هو الذي قادَ الى هذا الأمر .

وفي ضوء ما تقدَّم نخلص الى القول : إنه لا تنوين ترنّم في العربية ، والتنوينُ إنما هو تنوين التمكين فقط . وتنوين الترنّم إنما هو نون ساكنة جيءَ بها لقطع الترنّم تكتبُ خطاً وتُلفظ في الإنشاد ، وبهذا يَسلم النحاة من تناقض أوقعوا فيه أنفسهم إذ جعلوا التنوين علامة للاسم ، ثمّ جعلوا من أنواع التنوين الترنّم وهو يلحقُ الاسم ، والفعل ، والحرف كما ذكروا هم(٦٩) . وعلى وفق ما تمّ عرضه في ما مرَّ من البحث ، فأنَّ هذا الأمر ينطبق على التنوين الغالي أيضاً (والله تعالى اعلم) .

---

(٦٧) مغني اللبيب : ٣٤٣/٢ .

(٦٨) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٣٦/١ .

(٦٩) أكّدَ البحث ما ذهب إليه باحث معاصر من التفريق بين التنوين وهذه النون من غير إشارة الى ما توصلت إليه من أن سيبويه هو أول من فرّق بينهما ، وذكر هذا الباحث الفاضل أن ثمة أموراً يفترق فيها التنوين عن هذه النون وهي : أنّ التنوين يختص بالأسماء في حين تدخل هذه النون على الأسماء والأفعال والحروف ، وهي تجامع مع الألف واللام ، وتدخل على الضمائر ، وتكتب بالنون ، ولم يقل بها من العرب إلا بعض من تميم . ينظر : ظاهرة التنوين في اللغة العربية : د. عوض المرسي جهاوي : ص١١٠ .

المبحثُ الثاني

الإعراب والبنـاء

أولاً : الإعراب :

١- موضع الحركة من الحرف :

نقل ابن جني عن سيبويه أنّه يذهب إلى أنّ الحركة تحدث بعد الحرف إذ قال:" أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف ... " (١) . ودافع عن مذهبه وعدَّه الرأي الراجح(٢) . والحقُّ ان هذا الرأي هو للخليل كما نصَّ على ذلك سيبويه نفسه إذ قال : "وزعم الخليل أنَّ الفتحة ، والكسرة ، والضمّة زوائد ، وهنَّ يلحقنَ الحرف ليوصل الى التكلّم به ... " (٣) .

٢- تسكين حرف الإعراب :

واختُلفِ في تجويز إسكان حرف الإعراب أو منعه أيضاً، فقد ذكر الزجاج (ت٣١١هـ) أنَّ "سيبويه والخليل لا يجيزان إسكان حرف الإعراب إلا في اضطرار" (٤) . أما أبو علي الفارسي ، فقد نسب الرأي الى سيبويه حَسبُ . قال "إنّ إسكانها لا يجوز من حيث كان عَلَماً للإعراب ، وسيبويه يجوّز ذلك ، ولا يفصل بين القبيلين في الشعر ، وقد روى ذلك

---

(١) الخصائص : ٣٢٣/٢ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٢٤/٢ .

(٢)المصدر نفسه : ٣٢٤/٢ ، ٣٢٦ والى هذا ذهب السيوطي . ينظر : الأشباه والنظائر : ٢٤/٢ .

(٣) الكتاب : ٣١٥/٢ (ب) ، ٢٤٢/٤. وقد تنبّه الدكتور حسام سعيد النعيمي على هذا الأمر ، فذكر أن الرأي للخليل ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٣٣٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤٨/٣ .

عن العرب ، وإذا جاءت الرواية لم تُردَّ بالقياس ... " [٥] . ولي على النص ملاحظتان :-

أولاهما: إن الزجاج نسب الرأي الى الخليل وسيبويه ، ولدى رجوعي الى الكتاب للوقوف على المسألة لم أرَهُ يُشير الى رأيٍ للخليل فيها ، ومن دَأبِ سيبويه أنّه يشيرُ الى شيخه في المسائل التي له فيها رأي . على نحو قوله[٦] : وسألته ، وزعم...الخ

والأخرى: إن ما نسبه العالمان الفاضلان إلى سيبويه من تجويزه تسكين حركة الإعراب في الشعر ليس صحيحاً على إطلاقه ، أي : في الحالات الإعرابية جميعها . فقد قَصَرَ سيبويه ذلك في حالتي : الرفع ، والجرّ فقط ، ومنعه في النصب إذ قال : "وقد يجوز أن يسكِّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ... ولم يجىء هذا في النصب ... " [٧] .

٣- حذف الياء من الضمير (هي) :-

قال ابن جني : " فأمّا قول أبي العباس في إنشاد سيبويه[٨] :

دارٌ لسُعْدى إذْهِ مِنْ هواكا

إنه خرج من باب الخطأ الى باب الإحالة ؛ لأنَّ الحرف الواحد لا يكون ساكناً متحرّكاً في حال . فخطأ عندنا ؛ وذلك أن الذي قال : (إذْهِ من هواك) ، هو الذي يقول في الوصل (هيْ قامتْ)، فيسكّن الياء وهي لغة معروفة " [٩] .

ولي على هذا النص تعليقان :-

أوّلهما : إنّي رجعت الى كتب المبرد للتثبيت من قوله في هذا الشاهد ، فوجدت مؤلفاته خلواً منه. هذا فضلاً عن أن ابن ولّاد لم يتناول هذه المسألة في انتصاره لسيبويه . وقد تكون متناولة في مؤلفات المبرّد التي لم تصل إلينا .

(٥) الحجة في علل القراءات : ٦٦/٢ .

(٦) ينظر على سبيل المثال : ٥٢/١ (ب) ، ١٠٢/١(هـ) ، ٧٩/١ (ب) ، ١٥٩/١ (هـ) .

(٧) الكتاب : ٢٩٧/٢-٢٩٨ (ب) ، ٢٠٣/٤-٢٠٤.

(٨) الكتاب : ٩/١ (ب) ، ٢٧/١ (هـ) (هذا باب ما يحتمل الشعر) .

(٩) الخصائص : ٩٠/١ .

والآخر : إنْ ثبت هذا الكلام للمبرد فهو مردود ؛ لأنَّ سيبويه إنما تناول هذه المسألة لا بوصفها مؤسِّسةً لحكم نحوي ، ولم يُرِدْ أيضاً قصدَ الشاعر ومبتغاه من الالتجاءِ الى الضرورة والخروج عن قوانين اللغة . قال أبو سعيد السيرافي : "اعلم أنَّ سيبويه ذكر في هذا الباب جملةً من ضرورة الشعر ، ليرى بها الفرق بين الشعر والكلام ولم يتقصّه ؛ لأنّه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قَصداً إليها نفسها ، وإنما أراد أنْ يصلَ هذا الباب بالأبواب التي تقدّمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظور والمنثور" [١٠] . وهَبْ أن سيبويه أراد ذلك فهذا لا يبيحُ وصفَ استشهاده بالخروج من الخطأ الى الإحالة ؛ لأنها ضرورة شعرية يجوز فيها ما لا يجوز في الكلام . والشاعر ههنا ارتكب إحداها ، فسكَّن الياءَ أولاً ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان تشبيهاً لها بعد سكونها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكنَ ما قبله والواو اللاحقة به نحو : عَلَيْهِ ، ولديْهِ ، ومنْهُ[١١] . يزاد على ذلك أنّ النحاة اللاحقين لم يتناولوا هذا الشاهد في مؤلفاتهم إلا بكونه ضرورة شعرية ، ولم يبنوا عليها حكماً ، أو رأياً نحوياً[١٢] .

٤-نيابة الحرف عن الحركة :

(أ)المثنى والجمع (الحروف التي تلحقهما):

اختلف النحاة في الحروف التي تلحق المثنى والجمع . أهي حروف إعراب ؟ أم هي دلائل على الإعراب ؟ أم هي الإعراب نفسه ؟ ومعه اختلفت النسبة الى سيبويه إذ أجمع أغلب النحاة أنّ هذه الحروف عند سيبويه هي (حروف إعراب)[١٣] .

---

(١٠) شرح كتاب سيبويه : ٩٥/٢ .

(١١) ينظر : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : ٥٧ .

(١٢) ينظر : الإنصاف : ٦٨٤/١ ، وشرح المفصل : ٩٧/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤١٩/٢ .

(١٣) ينظر : المقتضب : ١٥١/٢ ، وشرح كتاب سيبويه : ١١٩/١ ، وعلل النحو : ١٣٦ ، وشرح عيون كتاب سيبويه : ٢٣ ، وشرح عيون الإعراب : ٥٨ ، ٦٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٠٧/١ ، وأسرار العربية :٦٧ ،وشرح اللمع للباقولي :١٦٠/١، وشرح المفصل:١٣٩/٤،وشرح الرضي على الكافية:٨٥/١ .

في حين ذكر السيرافي وأبو البركات الأنباري(١٤) أن قوماً نسبوا إليه أنَّ هذه الحروف عنده هي الإعراب ، وردَّ الأنباري هذه النسبة ، وذكر أنها رأي الكوفيين وقطرب (ت بعد ٢١٠هـ) ، ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الأنباري هو الصواب ، إذ أكَّد نحاة آخرون نسبة هذا الرأي ، أي : كون هذه الحروف هي الإعراب ، الى قطرب(١٥) .

ومن جانب آخر كان بعضُ النحاة أدق في وصف رؤية سيبويه لهذه الحروف وتمثَّل بنظرة شمولية لوظيفتها عنده ، وما أطلقه من وصف عليها ، وهذا لا يعني أنّ من نسب إليه أنّ هذه الحروف عنده هي حروف إعراب مخطئٌ ، وإنما هو عزوٌ صحيح ، بيد أننا في إطار وصف شامل لمفهومه لهذه الحروف .

فهي عنده مثلاً على قول ابن بابشاذ وتحديداً في قولنا (الرجلان) ، أنّ الألف علامةٌ للرفع ، وعلامة للتثنية ، وحرف الأعراب(١٦) . في حين ذهب ابن يعيش الى أنهما ، أي (الألف ، والوا) ، عند سيبويه:" قد تكونان تارة اسمين للمضمرين ، ومرّة تكونان حرفين دالّين على التثنية ، والجمع . فإذا قلت (الزيدان قاما) ، فالألف اسم ، وهي ضميرالزيدينِ...وإذا قلت:(قاما الزيدان) فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين ، وكذلك إذا قلت : (قاموا الزيدون) ، فالواو حرف مؤذن بأنَّ الفعل لجماعة" (١٧) .

ونحن نرى سيبويه يشير الى هذه الأمور في مواضع متفرقة من كتابه في معرض حديثه عن هذه الحروف إذ يقول :" واعلم أنَّك إذا ثنِت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدّ واللّين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منّون..." (١٨) . فهو يصرّح بأنها حروف إعراب . ويقول في موضع آخر :" وإذا قلت : (ذهبتْ جاريتاك) ، أو (جاءتْ نساؤك) فليس في الفعل إضمارٌ ، ففصلوا بينهما في التأنيث ، والتذكير ، ولم يفصلوا بينهما في التثنية

---

(١٤) شرح كتاب سيبويه : ٢٢٢/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣/١ ، وأسرار العربية : ٦٧ .

(١٥) ينظر : نتائج الفكر : ٤٢٠ ،وشرح المفصل : ١٤٠/٤ ،وارتشاف الضرب : ٢٦٤/١ . لكنّ المجاشعي نَسَبَ إليه إنها حروف إعراب ، ينظر : شرح عيون الإعراب : ٦٠ .

(١٦) شرح المقدمة المحسبة:١٢٩/١،وقد ذهب السهيلي الى أنها حرف إعراب ، وعلامة تثنية،ينظر :نتائج الفكر: ٤٢٠.

(١٧) شرح المفصل : ٨٧/٣ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٧١/٤ .

(١٨) الكتاب : ٤/١ (ب) ، ١٧/١ (هـ)،و:١/ ١٨ (هـ) ، وينظر:١٠٦(ب)،٢٠٦(هـ)،٣٧٢/٣ .

ولجمع ، وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث ؛ لأنّها ليست علامة إضمار كالواو ، والألف ، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة ، وليست باسم" [١٩] .وقال:" وأما الإضمار فنحو ... والواو التي في فعلوا ، والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجمع" [٢٠]. فالواو، والألف قد يكونان ضميرين واسمين ، ولا تكون تاء التأنيث كذلك ويقول أيضاً في قول بعض العرب :(ضربوني قومُك) :"وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ... " [٢١].وقد أكّد السيرافي هذا حين قال : " إنْ قال قائل : لِمَ لَمْ يجعل للضمير الواحد علامة ، وجعل للاثنين ، والجماعة ؟ قيل:لأنه معلوم أنّ الفعل لابدّ له من فاعل لا يخلو منه ،وقد يخلو من الاثنين، والجماعة ، فلذلك جعل لهما علامة لئلاّ يقع لبس" [٢٢] .

من كل هذه النصوص نلمح بشكل جلي رؤية سيبويه إلى هذه الحروف . فهي عنده حروف إعراب وضمائر ، وعلامات رفع ، وعلامات تثنية وجمع .

ولم يكتفِ النحاة بتناول ما تقدم ذكره من هذه المسألة ، وإنما طالت أيدي مناقشاتهم مسائل أخرى فيها ، أو تناولوها هي نفسها بالردّ والمناقشة .

ومن ذلك أنَّهم نسبوا الى سيبويه أنَّ حركات الإعراب مقدّرة على هذه الحروف (الألف ، والواو ، والياء) ، وممن نسب هذا الرأي إليه ابن الورّاق[٢٣] (ت٣٨١هـ) والباقولي[٢٤] (ت٥٤٣هـ) ، وأبو حيان[٢٥] (ت٧٤٥هـ) .

وقد وجد السيرافي لهذا الرأي وجهاً ، وجعل للوجه الآخر أي : عدم وجود حركة مقدّرة مسوّغاً أيضاً إذ قال:" فإن قال قائل : أخبرونا عن هذه الحروف هل فيهن حركة في النّية وإن لم يُنطق بها . . . فإن في هذا جوابين : أحدهما : أنَّ فيه حركةً مقدرةً وإن لم ينطق

---

(١٩) الكتاب : ٢٣٥/١ (ب) ، ٣٨/٢ (هـ) .

(٢٠) الكتاب : ٢٢٠/١ (ب) ، ٦/٢ (هـ) .

(٢١) الكتاب : ٢٣٦/١ (ب) ، ٤٠/٢ (هـ) .

(٢٢)شرح كتاب سيبويه : ٢١٥/١ ، وينظر :الكتاب : ٣٨/٢ هامش (١)

(٢٣) ينظر : علل النحو : ١٣٦ .

(٢٤) ينظر : شرح اللمع : ١٦٣/١ .

(٢٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٦٤/١ .

بها استثقالاً ، كما تكون في قفا وعصا حركة منوّية ... والجواب الآخر : أنْ لا حركة منوّية فيه من قبل أنّ الحركات وضعن في أصولهنَّ للدلالة على اختلاف أحوال ما دخلْنَ عليه ، ولا سبيل الى إدخالهنَّ في المثنى والمجموع ، ولا في نظير لهما ... " (٢٦) ويبدو لي أنَّ الوجه الأخير هذا هو الأقرب الى نفس السيرافي مع عدم التصريح بذلك ؛ إذ ذكر قبل عدّة صفحات كلاماً يدل على تبنّيه هذا الأمر مفادهُ :" اعلم أنَّ العرب إذا ثنّت اسماً بآسم زادوا على أحد الأسمين زيادة تدلُّ على التثنية ... وجعلوا العلامة الدالة على ذلك حروفاً ؛ إذ كانت الحركات قد استوعبها الواحد ، وجعلوا تلك الحروف هي الحروف المأخوذة منها الحركات ؛ لأنّ حكم العلامات أن تكون بالحركات إذ كانت أقلّ وأخف . فإذا كانت الحركات ممتنعة لما ذكرناه ، فأولى العلامات الحروف التي تشبه الحركات وهي الياء ، والواو ، والألف " (٢٧) .

فلا حركة مقدّرة إذن على هذه الحروف ؛ لأنها هي علامات الإعراب وحروفه . وممن دافع عن هذا الرأي أبو علي الفارسي فيما نقله عنه الرضي(٢٨) . إذ ذكر أنه ردَّ على من زعم أنَّ الإعراب مقدّرة على هذه الحروف عند سيبويه ؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين(٢٩) .وهذا الرأي هو الراجح عندي – والله اعلم – ؛ لأنَّ كلام سيبويه ينصُّ صراحة على منع الحركة والتنوين ، وأنَّ النون عوضٌ من منعهما ، ولا مدعاة حينئذٍ الى التأويل في قوله ، وللرضي في هذا الأمر كلامٌ يسند مارجَّحناه إذ يقول:" وقال سيبويه : النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معاً ؛ لأنَّ حروف المدَّ عنده إعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها ، عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كانا لمفرد يستحقّها ثمّة ، والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض أصحابه ، لكن لما لم تظهر كانت كالعدم " (٣٠) .

---

(٢٦) شرح كتاب سيبويه : ٢١٥/١ .

(٢٧) شرح كتاب سيبويه : ٢١٥/١ .

(٢٨) شرح الرضي على الكافية : ٨٥/١ .

(٢٩) يريد قول سيبويه:الكتاب:١٨/١(هـ):" وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنّها عوض لما منع من الحركة والتنوين ".

(٣٠) شرح الرضي على الكافية : ٨٨/١ ، وينظر : شرح عيون كتاب سيبويه : ص٢٥ .

وأود أن أذكر ههنا أنه مع وضوح عبارة سيبويه بأن النون عوض نرى ابن عصفور ينسب إليه خلاف هذا إذ قال:"ومنهم من ذهب الى أنّ هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد ، وليست بعوض وهو الصحيح واليه ذهب سيبويه" (٣١) .

وفي ختام هذه المسألة لابدَّ من الإشارة الى أنَّ ثمّة نحاةً قد ردّوا على سيبويه جعله هذه الحروف حروف إعراب ومنهم الأخفش إذ قال:" ليس في الاثنين ، ولا في الجميع الياء ، ولا الواو ، ولا الألف بحرف إعراب ولا إعراب ؛ لأنّه لا يكون إعراب في غير حرف إعراب ، ولو كان واحد منهما حرف إعراب ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشيء من هذا أنه رفع ولا نصب ولا جرّ" (٣٢) . ومع أن الأخفش لم يوضح رأيه في هذه الحروف فقد نسب إليه بعض النحاة أنها عنده دلائل على الإعراب(٣٣) . وهذا الرأي تبنّاه المبرد أيضاً(٣٤) . وقد ردَّ ابن ولاد على المبرد نقده لسيبويه في هذه المسألة بيد أنَّ السقط الحاصل في نسخة الانتصار قد أضاع علينا أدلَّة الردّ وحججه(٣٥) .

ولستُ أرى طائلاً من هذا الخلاف ، ولاسيما أنَّ بعض النحاة لم يجد فرقاً بين قول هؤلاء النحاة ، وقول سيبويه(٣٦) . إنْ أرادوا أنّها تدلُّ بهذه الصورة على الإعراب . أو عند من ذهب الى أنَّ الحركات مقدّرة على الحروف عند سيبويه . وهذا يعني أنّ دليل الإعراب باقٍ . ويبدو لي أنْ ليسَ ثمةَ مشكلة في تسمية هذه الحروف : حروفَ إعراب ، وعلامات إعراب ، ودلائل على الإعراب . فهذه التسميات لا تلغي كون تغيّر هذه الحروف ياءاً ، و واواً ،

---

(٣١) شرح جمل الزجاجي : ١٥٣/١ ، وينظر : هامش المحقّق الفاضل: (١) .

(٣٢) الكتاب : ١٨/١ (هـ) هامش (١) .

(٣٣) ينظر : المقتضب : ١٥٢/٢ ، وعلل النحو : ١٣٨ ، وشرح عيون الإعراب : ٥٩/٥٨ ، وشرح اللمع للباقولي :١٦٣/١، والإنصاف :٣٣/١ ونسبه أيضاً الى المازني ، وأسرار العربية:٦٧ ، ونتائج الفكر:٤٢٠ .

(٣٤) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ٤٥-٤٦ .

(٣٥) ينظر : المصدر والصفحة نفسها .

(٣٦) ينظر : علل النحو : ١٣٨ ، وشرح عيون الإعراب : ٥٨ ، ٥٩ ، وشرح اللمع : ١٦٣/١ .

وألفاً وبحسب الموقع هو المحدّد للأعراب في الجملة فهو حرف الإعراب ، وعلامته ، والدليل عليه . وفي ضوئها يُستهدى على وظائف تلك الكلم في الجملة .

(ب) الدلالة بالمفرد على الجمع :-

" الأصلُ في كلام العرب أن يُدلَّ بلفظ المفرد على المفرد والمثنى على المثنى والمجموع على المجموع . ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل ، فتضع المفرد موضع المثنى وموضع الجمع ، وتضع المثنى موضع الجمع وموضع المفرد ، وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثنى" (٣٧) . هذا كلام ابن عصفور ، ونقل بعد هذا الكلام شواهد شعرية من كتاب سيبويه وهي مثبوتة في كتابه . لكنه ختمها بقول الشاعر :

كُلُوا في بعْضِ بطْنِكُمُ تعفُّوا فإنَّ زمانكم زمنٌ خَميصُ

وعلّق عليه بقوله:" يريد : بطونكم . وهذا عند سيبويه من قبيح الضرائر" (٣٨). والحقُّ أن هذا الشاهد عند سيبويه ليس من الضرائر القبيحة ، بل انَّ المسألة برمّتها، وأعني تحديداً الدلالة بالمفرد على الجمع حَسبُ – فيما يبدو لي – ليس من الضرائر أصلاً . ولي على ذلك دليلان :-

أولهما : قول سيبويه:" وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُستعمل في الكلام" (٣٩). فالعرب لا تستنكر هذا الأمر لكنّ الشعراء قد يبالغون يأتون بألفاظ لم تستعملها العرب على وجه الاتساع لا على الضرورة .أما الآخر : وهو ما يسند الرأي الأول ، إذ يقول سيبويه:" ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

---

(٣٧) شرح جمل الزجاجي : ٤٤٤/٢ .

(٣٨) المصدر والصفحة نفسها .

(٣٩) الكتاب:١٠٧/١(ب)،٢٠٩/١(هـ)،وأودُّ الإشارة ههنا الى أنَّ الشنتمري في كتابه (تحصيل عين الذهب) ، قد جعل هذه المسألة عند سيبويه ضرورة،وأنَّ محقق الكتاب الفاضل د. زهير عبد المحسن سلطان ، قد نسبَ الى سيبويه أنّ هذه المسألة عنده لا تجوز إلا في ضرورة الشعر . ينظر : ١٦٤، وهامش المحقق : ٤٧٨.

كُلُوا في بَعْضِ بطْنِكُمُ تَعِفُّوا   فإن زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً) (النساء: ٤) ، وقَرِرْنَا به عَيْناً ، وإن شئت قلت : أَعْيُناً وأَنْفُساً" [٤٠] .

ليس هناك ضرورة إذن ، أو ضرورة قبيحة في لفظ سيبويه أو في المسألة برمّتها ، وكيف يكُون ذاك وقد جاء التنزيل المبارك به ، وتكلمت به العرب ؟ وهل ثمّة كلامٌ يوازي التنزيل الحكيم من حيث الجودة والبلاغة ؟ فإذا أقررنا بهذا الأمر ، ولا شكّ في اقراره لم يكن هناك ثمة شكٌّ في أقرار أنّ الشاهد ، أو المسألة لم تُحمل عند سيبويه على الضرورة . كيفَ وهو القائل:" لأنّه لا يُحمل على الاضطرار والشاذّ إذا كان له وجه جيّدٌ " [٤١] ؟، والوجه ههنا جيد لا محالة ؛ لأنه معضّد بالسماع المتمثل بالآية الكريمة ، والشاهد الشعري المذكورين آنفاً ، وفيهما كفاية لإضفاء صفة الجودة على الحالة فيما أحسب (والله تعالى اعلم) .

(ج)الأسماء الستّة (الحروف التي تلحقها) :

كما طال الخلاف قضية إعراب الحروف في المثنى والجمع ،كان للأسماء الستّة نصيبٌ من الخلاف فيها وهو مؤدّىً طبيعيٌّ استجلبه التشابه البيّنُ بينهما من حيث الأواخر . فَنُسِبَ الى سيبويه هنا كما نُسب إليه هناك أنَّ هذه الحروف (الواو ، والألف ، والياء) ، حروف إعراب ، والإعرابُ مقدّر فيها[٤٢] . أي : أنَّ هذه الأسماء كما قال الرضيّ[٤٣] : ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدّرة على الحروف . وقد نقل ابن الحاجب[٤٤] عن الزمخشري أنه ذكر : أنَّ ظاهر مذهب سيبويه في هذه الحروف أنَّ لها إعرابين : تقديريٌّ بالحركات ، ولفظي بالحروف ؛ لأنّهُ ، أي : (سيبويه) ، قدَّر الحركة ثم قال في الواو : هي علامة الرفع . وقد ضعَّف ابن الحاجب هذا الرأي ، وضعفه يكمن في حصول الكفاية بأحد الإعرابين .

---

(٤٠) الكتاب : ١٠٨/١ (ب) ، ٢١٠/١ (هـ) .

(٤١) الكتاب : ٢٩٤/١ (ب) ، ١٦٤/٢ (هـ) .

(٤٢) ينظر : شرح عيون الإعراب : ٥٧ ، وشرح المفصل : ٥٢/١ ، والأشباه والنظائر : ٣٤٥/١ .

(٤٣) شرح الكافية : ٧٧/١ .

(٤٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١١٦/١ ، وقد وهم الرضي في شرحه على الكافية : ٧٧/١ ، إذ نسبَ هذا الكلام الى ابن الحاجب ، ويبدو أنّ الأمر قد اختلط على الرضي فالكلام للزمخشري والردّ لابن الحاجب.

أما ابن بابشاذ فقد نسب الى سيبويه بعبارة (صاح الكتاب) ، أنَّ هذه الحروف هي حروف الإعراب ، وعلامةٌ الرفع والنصب والجرّ ، وجعله الوجه الراجح[٤٥] .

ويبدو ان النحاة قد بنوا نسبتهم هذه الآراء الى سيبويه ، ومن ثمَّ الأحكام بناءاً على التشابه بين هذه الحروف وحروف التثنية والجمع ؛ ذلك لأنَّ سيبويه ليس له رأي فيما يخصُّ هذه المسألة من الأسماء الستة كما كان له رأي في التثنية والجمع .

وجُلُّ المسألة أنَّ النحاة قاسوا رأيه فيها على التثنية والجمع ، فجعلوا الحروف هي حروف الإعراب ، وأنَّ الحركاتِ مقدّرةٌ عليها مع كون المسألة خلافية كما تقدّم ي المثنى والجمع . ولعلَّ من الغريب أنَّ لا نرى سيبويه يَفُصل القول في هذه الحروف ويعطيها حقّها من الشرح والتفصيل[٤٦] . كما هو غريب أن يتناول النحاة هذه المسألة عنده بصيغة تُشعِرُ أنَّها تناولها مفصّلة من غير تنبيه على هذا الأمر ، أو التفات إليه .

ثانياً : البناء : وفيه مسألتان :

١- علّة البناء في الأسماء :

---

(٤٥) شرح المقدمة المحسبة : ١٢١/١ ، ١٢٣ .

(٤٦) ومما ذكره سيبويه بشأنها قوله : "واعلم أنَّ من العرب من يقول : هذا هنوكَ ، ورأيتُ هناك ، ومررتُ بهنيك ، ويقول : هَنَوانِ فيُجريه مجرى الأب ، فمن فعل ذا قال : هنواتٌ ، يردّه في التثنية والجمع بالتاء" ، الكتاب:٨٠/٢(ب)،٣٦٠/٣.وقال أيضاً:"وزعم أنّ أصل بنت وابنةٍ فَعلٌ كما أن أخت فَعَلٌ ، يدلُّك على ذلك أُخُوك،وأخاك،وأخيك، وقول بعض العرب فيما زعم يونس اخاءٌ ، فهذا جمعُ فَعل"الكتاب:٨٢/٢ (ب)،١٦٣/٣.

نَسَب ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، الى سيبويه أن علّة البناء عنده في الأسماء ترجع كلّها الى شبه الحرف[٤٧] . وذكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، أنّ جماعة من غير أن يُسَمِّيَهُمْ قد نقلوا هذا الأمر عن ظاهر كلام سيبويه[٤٨] .

ويبدو لي أنَّ الذي جعل النحاة ينسبون الى سيبويه ما تقدّم هو قوله الآتي:" وأما الفتح ، والكسر ، والضمّ ، والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ مما جاء لمعنىً ليس غير ، نحو سوفَ وقَدْ ، ... فالفتح في الأسماء قولهم : حيثَ ، وأينَ ، وكيفَ ، والكسر فيها نحو : أولاءِ،وحذارِ، وبَدادِ ، والضمّ نحو : حيثُ ، وقبلُ ، وبعدُ ، والوقف نحو : مَنْ ، وكَمْ ، وقطْ ، وإذْ "[٤٩]. مع أنَّ النصَّ ليس فيه ما يدلُّ على أنَّ علّة البناء كلّها ترجع الى شبه الحرف[٥٠] ، فسيبويه ذكر مضارعه الأسماء المبينة للحروف حَسبُ .

فما صحّة ما نسب الى سيبويه في هذا الشأن ؟ أقول : إنَّ ليَ ههنا كلاماً على ما مرَّ ذكره أفصّله بالاتي :

١. لقد أشار السيرافيُّ في معرض تفسيره لنصّ سيبويه المذكور آنفاً الى أنَّ ثمّة عللاً أخرى لبناء الأسماء غير علّة الشبه بالحرف قال:" اعلم أنَّ الأسماء المبينّة كلّها لا تخرج بناؤها من أنْ يكون لمشابهة الحروف ومضارعتها ، أو للتعلق بها وملابستها ، أو لوقوع المبنّي موقع فعل مبني ، أو لخروجه عما عليه نظائره، وخلافه لباب أشكاله"[٥١] . وهي فيما يبدو مستوحاة من الكتاب.

٢. إنّ هذه العلل وعللاً أخرى لم يشر إليها السيرافي نجدها مبثوثة حقاً في أثناء كتاب سيبويه وإن لم يُشِر الى بعضها بصريح القول ، وإنما أوضَحها – كعادته – بإيتاء الأمثلة

---

(٤٧) شرح ابن عقيل : ٢٨/١–٢٩ ، وينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (دراسة توثيقية نقدية) ، ص٦ ، بحث مخطوط للدكتور طه محسن .

(٤٨) ينظر : الأشباه والنظائر : ٥٢/٣ .

(٤٩) الكتاب : ٣/١–٤ (ب) ، ١٥/١ (هـ) .

(٥٠) ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ص٦ .

(٥١) شرح كتاب سيبويه : ١٠٦/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣١٦/١ .

لها ، وسأذكر بعض هذه المواضع ، التي لا تدع شكّاً في أنّ سيبويه هو أوّل مَن أسس لهذا الحكم أعني : أن علّة البناء في الأسماء ليست لشبهها بالحرف فقط ، وإنما هناك علل أخرى لذلك . وفي الحق أنها لم تَنَل نصياً موفوراً من الدراسة عند أغلب نحاتنا المتأخرين .
ولعلَّ من أبرز النصوص عند سيبويه ، وأكثرها إبانة في الكشف عن فحوى رؤيته في بناء الأسماء . هو قوله في معرض حديثه عن (أيّ):"وأرى قولهم : (أضرب أيُّهم أفضلُ) ، على أنَّهم جعلوا هذه الضمّة بمنزلة الفتحة في (خمسةَ عشرَ) ، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ) حين قالوا : (من الآنَ إلى غدٍ) ، ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواتهُ عليه إلا قليلاً ،واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً . وذلك أنّه لا يكاد عربيٌّ يقول : (الذي أفضلُ فاضربْ) ، و(اضرب مَنْ أفضلُ) ، حتى يدخلَ هو... فلّما كانت أخواتهُ مفارقةً له لا تُستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواتُه إلا قليلاً... وكما أنَّ (لَيسَ) لمّا خالفت سائر الفعل ولم تَصَّرفْ تَصُّرفَ الفعل تُركت على هذه الحال" (٥٢).
فهذا النص يشير بصريح القول الى علّة أخرى للبناء غير علّة مشابهة الحرف وهي علّة الخروج عن الأصل ، ومخالفة النظائر فـ(أيُّهم) بُنى في قولهم (اضربْ أيُّهم أفضل) ، لخروجه عن نظائره في بابه من حيث كونه أضيف وحُذفَ صدرُ صلته الضمير (هو) (٥٣) . ومثله (خَمسَةَ عَشَرَ) ، و(الآن) ، و(ليسَ) ، وكُلها خالفت أخواتها وفارقتها إذ لم تُستعمل كما استعملت نظائرها لذا صِير الى بنائها .
ويُكمِّلُ هذا النص كلام آخر لسيبويه في هذا الشأن إذ إنَّ أقوالَ سيبويه يُفسر بعضها بعضاً ، ويُكمِّلُ أحدها الآخر . يقول متحدثاً عن علّة بناء خمسةَ عَشَرَ وحاديَ عَشَرَ:"وأما خَمسَةَ عَشَرَ ، وأخواتها ، وحاديَ عشر وأخواتها ، فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً . وإنما أصلُ خمسةَ عَشَرَ : خمسةٌ وعَشَرَةٌ ولكنّهم جعلوه بمنزلة حرف واحد ، وأصل حاديَ عَشَرَ أن يكون مضافاً كثالثِ ثلاثةٍ ، فلما خولِف به عن حال أخواته ممّا يكون للعدد خولف به

---

(٥٢) الكتاب : ٣٩٧/١ (ب) ، ٤٠٠/٢ (هـ) .

(٥٣)وقد تنبّه أبو حيان على هذه العلّة عند سيبويه فأشار إليها، وذكر المثال(اضربْ ايُّهم قائمٌ)،ينظر: ارتشاف الضرب:٣١٦/١.

وجُعل كأُولاءِ ، إذ كان موافقاً له في أنّه مهم يقع على كلّ شيء . فلما اجتمع فيه هذان أجري مجراه ، وجُعل كغير المتمكن" (٥٤) .

وقال أيضاً : "واعلم أنَّ العرب تدع خَمسَةَ عَشَرَ في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : (اضربْ أيُّهم أفضلُ) ، وكالآنَ ، وذلك لكثرتها في الكلام وأنها نكرة فلا تُغيَّر " (٥٥) .

وهذان النصان يؤكدان من جهةٍ النصَّ السابقَ من حيث : إنّ الخروج عن النظائرِ ومخالفةَ الأصل علّة للبناء في الأسماء . ومن ذلك خَمْسَةَ عَشَرَ وأخواتها فالأصل فيها خمسةٌ وعشرةٌ فلما خالفت أخواتها في طرح واو العطف عنها أي : خالفت خمسة وعشرين ، ولم تجرِ على قياسها بُنيتْ وذلك عند تركيبها أو دخول الألف واللام ، وكذلك لفظة (الآن) .
وهما من جهة أخرى يكشفان بجلاء عن علل أخرى لَم يُشِر إليها السيرافي عند ذكره آنفاً عللَ البناء . ومن ذلك علّة التركيب فقد ورد في قول سيبويه : (فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً ... ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد) . ويؤكد هذا الأمر أنّ سيبويه قد أدرجه تحت باب:" الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما الى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد ... " .
وكذلك علّة (الشبه المعنويّ) والتي تظهر في قوله : (وجعل كأُولاءِ ، إذا كانَ موافقاً له في أنّه مبهم يقع على كل شيء) فـ(حادي عشر) مشابه لـ(أولاءِ) من حيث المعنى لكونهما يصلحان أن يقعا على كل شيء ؛ لأنّهما مبهمان .
وفي النصّ كذلك إشارة الى علّة (كثرة الاستعمال) ، فكثرة خمسة عشرَ في كلام العرب بهيأتها هذه ، أي: بإسقاط الواو منها. جعلها ملازمة لحالة واحدة وهي البناء على الفتح .
ويختم الكلام بالإشارة الى علّة أخرى للبناء وهي كونها (نكرة فلا تغيّر) ، أي : أنها مبهمة وتقع على كل شيء ، ولا تختصّ بشيءٍ دون آخر ولذلك تلزم حالة واحدة من غير أن ينتابها تغيير .

---

(٥٤) الكتاب : ٢/٥٠-٥١ (ب) ، ٣/٢٩٧-٢٩٨ (هـ) .
(٥٥) المصدر والصفحة نفسها .

فهذه كلّها علل للبناء قد ذكرها سيبويه لم تلقَ نصيباً كافياً من الدراسة والتحليل والموازنة لدى اغلب النحاة ولاسيما المتأخرين ، مما جعل بعضهم يحصر علل البناء في شبه الحرف لفظياً كان أو معنوياً كما نُسب الى ابن مالك(٥٦) .

مع أن سيبويه وعلى وفق ما تقدّم من أقواله قد عرضَ رؤية في بناء الأسماء ، وإن لم تكن منتظمة بسب تفرّق مواضع تناولها ، لكنّها يُستخلص منها إذا ما قُرئت بإمعان وجُمعت تلك الأقوال المبثوثة مع بعض ،إنّ علّة البناء في الأسماء ليست محصورة في شبه الحرف كما نُسب إليه .

٣. وهذا الأمر ينسحبُ على خالفيه من النحاة أعني : عدم انتظام الرؤية كأن يُفرَدَ لها عنوانٌ مستقل بعبارات واضحة تلمُّ شتات الموضوع وتجمع ما تناثر فيه ، وكان موقفهم من المسألة أن تابعوا سيبويه في بعض آرائه ومنهم الفراء (ت٢٠٧هـ) ، إذ قال:" العرب تجعل العدد ما بين أحدَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ منصوباً في خفضه ورفعه ، وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً" (٥٧) . فهو يشير ههنا الى التركيب علّةً للبناء ، وقال:"والخمسة تنفرد من العشرة ، والعشرة من الخمسة ، فجعلوهما بإعراب واحد ؛ لأن معناهما في الأصل هذه عشرة وخمسة فلما عُدلا عن جهتهما أُعطيا إعراباً واحداً ..." (٥٨) . وهنا يشير الى علة الخروج عن الأصل . والى هذا ذهب ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)،إذ قال في أحَدَ عشر:"وإنما نُصب ؛ لأنّ الأصل أحدٌ وعشرة ، فأسقطت الواو وصُيّرا جميعاً اسماً واحداً" (٥٩) . وكذلك المبردِ إذ قال:" فأما خمسةَ عشرَ فإنَّ حدَّهما أن تكون خمسةً وعشرةً ، فلمّا جعلتَ الاسمين اسماً واحداً حذفت واو العطف مُغيّراً له عن جهته ، فألزمتهُ البناءَ لذلك" (٦٠) .

---

(٥٦) ينظر:شرح التصريح : ٤٢/١ ، والأشباه والنظائر: ٥٢/٣ ، وقد ردّ عليه أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣١٦/١ ، متنبهاً على أنّ ثمة عللاً أخرى للبناء وذكر منها الخروج عن النظائر عند سيبويه كما تقدم .

(٥٧)معاني القرآن للفراء : ٣٢/٢ ، ٣٣ .

(٥٨) المصدر والصفحة نفسها .

(٥٩) إصلاح المنطق : ٢٩٩ .

(٦٠) المقتضب : ٢٩/٤ .

وتابعهم في ذلك ابن السراج[٦١] ،والسيرافي[٦٢] ، والرضي[٦٣] ، وأبو حيان[٦٤] ، وقد تقدّمت الإشارة إليه . وكل هذه النصوص تُشير الى علل التركيب ، والخروج عن الأصل سبباً في البناء وهي تطابق ما ذهب إليه سيبويه .

٢- بناء آخر فعل الأمر المضاعف :

تناول أبو سعيد المؤدّب(ت القرن الرابع هـ) في كتابه دقائق التصريف بناء آخر فعل الأمر المضاعف ، وعزا في معرض حديثه عن هذا الأمر الى الخليل ، وكذلك الى سيبويه ولمرتين اثنتين كلاماً لم يتوخَّ منه الدقَّة في نقل المسألة ، وفهمهما وسأوضّح ذلك على نحوٍ مما يأتي :

أ- أوّل هذه النصوص فانسبه المؤدّب الى كل من الخليل وسيبويه بعد أن ذكر رأي الحجازيين في المسألة وهو أنهم يظهرون التضعيف في الأمر إذا استقبله ألف ولام ويخفضون آخره نحو (اردِدِ الباب) . وهو قوله:" وقال الخليل بن أحمد البصري ، رحمه الله : إنّما ظهر التضعيف في هذا عند تحرك اللام ، أعني لام الفعل ؛ لأنّ التحرك الذي فيه عرضٌ دخله وليس من أصل الكلمة ، وإنما القياس على أصل الكلمة لا على العرض الداخل ، فمهما وجدتَ اللام من أصل الكلمة ساكنة أظهرت التضعيف ومهما وجدتها أدغمت التضعيف.وبنو تميم وقيس لا يظهرونه ويخفضون آخره فيقولون: رُدِّ الباب"[٦٥] ثم أضاف قائلاً:" قال سيبويه : ولو رفعوه أو نصبوه في لغة الذين يرفعونه على الإفراد ،

---

(٦١) الأصول : ١٤٠/٢ ولابد من الإشارة الى أن ابن السراج قد تناول المبينات بشيء من التفصيل والتبويب يميّزه من غيره ، الأصول : ١٢٧/٢-١٤٤ .

(٦٢) شرح كتاب سيبويه : ١٨٨/١ ، وينظر هامش (١) من الكتاب : ٢٩٨/٣ .

(٦٣) شرح الكافية : ٣١٧/٣ ، ١٣٥ .

(٦٤) ارتشاف الضرب : ٣١٦/١ .

(٦٥) دقائق التصريف : ١٩٣ .

وينصبونه لجاز ، وليس هو من كلام العرب المشهور المعلوم" (٦٦) ولدى رجوعي الى كتاب سيبويه وجدتُ الأمر على غير ما عزي إليه وذلك في عّدة أمور :

١- إنّ ما نسه المؤدّب الى الخليل وجدتُه منقولاً بمعناه في الكتاب ولكن بعبارة سيبويه ومن غير إشارة الى الخليل فيما يخصُّ هذا الكلام .

٢- إنّه وإن كان دقيقاً في عزوه الى الحجازيين من أنّهم يفكّون الإدغام ويكسرون في الأمر إذا ما وليه ألف ولام ، فإنه لم يكن دقيقاً فيما عزاه الى التميميين وكذلك الى سيبويه كما سيأتي . أمّا بشأن ما عزاه الى تميم وقيس من أنّهم لا يظهرون الإدغام ويخفضون الآخر نحو : رُدّ الباب إنما هو أحد رَأيَيْهِمْ في المسألة وهو إذا ما ولي هذا الفعل الألف واللام ، والألف الخفيفة فيصارُ الى الكسر حينذاك ، أما رأيهم الآخر فهو لم يلِ فعل الأمر المضاعف الألف واللام ، والألف الخفيفة . فأنها تُفتح على كل حال شبهاً بأينَ نحو : غضَّ الطرفَ كما أن سيبويه لم يذكر أنَّها لغة قيس تنصيصاً أعني : كسر الأمر المضاعف . وإنّما ذكر" أنّها لغة بني تميم ... وغيرهم من العرب وهم كثير" (٦٧) .

٣- وأما ما نسبه المؤدب الى سيبويه مِنْ أنَّ مَنْ نصب ، أو رفع فعل الأمر المضاعف على الأفراد كان جائزاً . ولكن ليس هو كلام العرب المشهور المعلوم . ففيه نظرٌ أيضاً من جهتين :

أولهما : إنَّ ما في كتاب سيبويه بخصوص هذا الأمر فيه تفصيل وليس على وفق ما ذُكر ، وذلك أنه لم يذكر الرفع والنصب فقط ، وإنما ذكر معهما حالة الجرّ أيضاً ، ثمّ إنه حصرَ هذه الحركات الثلاث في حالة واحدة ، وهي إذا لم يلِ فعل الأمر ما فيه ألف ولام ، أو الألف الخفيفة فيُصارُ حينئذْ الى الإتباع ، ومثّل له سيبويه بقوله : رُدُّ وعَضَّ وفِرِّ يا فتى(٦٨) .

أما اذا كان يريدُ بكلامه الحالة الثانية أي : إذا ولي فعل الأمر المضاعف الألف واللام أو الألف الخفيفة فإنه وأهم أيضاً ؛ لأنَّ سيبويه نقل عن العرب بخصوص هذا الأمر كسرَ

---

(٦٦) المصدر والصفحة نفسها .

(٦٧) الكتاب : ١٥٩/٢ (ب) ، ٥٣٠/٣ .

(٦٨) الكتاب : ١٥٩/٢ (ب) ، ٥٣٢/٣ .

آخر الفعل نحو : رُدِّ الباب ، وكذلك فتحه مشبهاً إياه بـ(أين) نحو : غضَّ الطرفَ من غير إشارة الى أنها اللغةُ غير المشهورة ، والمعلومة .

وهذا هو المأخذ الآخر لي في المسألة ، فسيبويه لم يقف في كل ما ذكره من لغات موقف المفاضل بينهما والموازن ، وإنما كان ينسب اللغة الى أصحابها حسبُ من غير ترجيح ، ولا تفضيل كأن يقول : (اللغة الأشهر) ، أو (الأقل)أو (رديئة) أو غير ذلك من التعبيرات التي تنمُّ على المفاضلة والترجيح . وإنما قال : "وأهل الحجاز يضاعفون" ، و"أما بنو تميم فيدغمون ... وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير" ، و"واعلم أنَّ منهم من يحرّك الآخر"،و"وهم بنو أسد وغيرهم من بني تميم وسمعناه ممَّن تُرضى عربيته"(٦٩) فهذه الأقوال لا تشعر البتّة بالمفاضلة بين اللغات ، أو ترجيح إحداها على الأخرى ، وإنما هو سرد من لدن سيبويه للمسألة حسبُ . وفي ضوء ما تقدم فإنّ عبارة المؤدب (وليس هو من كلام العرب المشهور المعلوم) ، المعزوّة الى سيبويه لم يذكرها سيبويه وإنما هو أمر عزاه إليه من عنده .

وسآتي الآن الى سرد بعضٍ من أقوال سيبويه ، والتي تؤكد كل ما ذهبت إليه فيما تقدم مِنْ كلام فمن ذلك قوله:"وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما ادغموا... فيسكنون الأول ويحركون الآخر؛لأنهما لا يُسكنان جميعاً، وهو قول غيرهم من العرب ، وهم كثير"(٧٠). فهو يشير هنا الى لغة تميم في كسر الأمر المضاعف إذا وَليَهُ الألف واللام ، أو الألف الخفيفة ويؤكد هذا قوله:" فإن جئت بالألف واللام ، والألف الخفيفة كسرت الأول كلّه ؛ لأنّه كان في الأصل مجزوماً ؛ لأنَّ الفعل إذا كان مجزوماً فحرك لالتقاء الساكنين كُسِرَ"(٧١) .

ومن أقواله أيضاً:"اعلم أنّ منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله ؛ فإن كان مفتوحاً فتحوه ، وإن كان مضموماً ضمّوه ، وإن كان مكسوراً كسروه ، وذلك قولك : رُدُّ ، وعَضَّ ، وفِرِّ يا

---

(٦٩) ينظر : الكتاب : ١٥٨/٢-١٦٠(ب) ، ٥٣٠/٣-٥٣٣ .
(٧٠) الكتاب : ١٥٩/٢ (ب) ، ٥٣٠/٣ وينظر : ٤١٨/٤ .
(٧١) الكتاب : ١٦٠/٢ (ب) ، ٥٣٢/٣ .

فتى" (٧٢) . مشيراً الى حركة الفعل إذا لم يستقبله الألف واللام والألف الخفيفة ، وذكر بعدها أنَّ ثمة "من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال إلا في الألف واللام والألف الخفيفة ، ... وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعل الأولون ، وهم بنو أسدٍ وغيرهم من بني تميم وسمعناه ممن ترضى عربيته ، ولم يتبعوا الآخِرَ الأولَ" (٧٣) . ثم أشارَ أخيراً الى أنّ من العرب "من يدعه على حاله إذا جاء بالألف واللام مفتوحاً" (٧٤) فيقول:رُدَّ البابَ ، وعَضَّ وفِرَّ يا فتى. وأنَّ "من العرب من يكسر ذا أجْمعَ على كل حال" ، فيقول : رُدِّ البابَ ، وعَضِّ وفِرِّ يا فتى (٧٥) .

ب- ختم أبو سعيد المؤدّب كلامه على حركة آخر فعل الأمر المضاعف بقوله**:**" وأنشد سيبويه :

فَغُضَّ الطَّرفَ إنَّك من نُمَيْرٍ   فلا كعباً بَلَغْتَ ولا كِلابا

وقال سيبويه : ولو رفع ونُصب ألف هذين الأمرين كان جائزاً حسناً في النحو" (٧٦). ولي على هذا النص تعقيبتان :

أولاهما : إنّ سيبويه لم يُنشد هذا البيت ، وإنما الذي أنشده هو يونس على وفق ما عزاه إليه سيبويه نفسه ، وذكر صدر البيت فقط .

والأخرى: إنَّ في النصّ اضطراباً واضحاً لم ينتبه عليه محققو كتاب دقائق التصريف الأفاضل وهو قوله : (ولو رفع ونُصب ألف هذين الأمرين كان جائزاً حسناً) . ولا أعلم أيُّ ألفين يعني ، ثم كيف يُرفع أو يُنصب الألف في الكلام ؟ هذا فضلاً عن أنَّ سيبويه لم

---

(٧٢) الكتاب : ١٥٩/٢ (ب) ، ٥٣٢/٣ .

(٧٣) الكتاب : ١٦٠/٢ (ب) ، ٥٣٣/٣ .

(٧٤) المصدر والصفحة نفسها .

(٧٥) الكتاب : ١٦٠/٢ (ب)، ٥٣٤/٣ .

(٧٦)دقائق التصريف : ١٩٣-١٩٤ .

يذكر جواز أيٍّ من الحالات التي تخصُّ هذه المسألة أو حسنها بل إنه لم يفاضل – وكما أشرت آنفاً – بين حالة وأخرى ، وأنَّ جُلَّ ما ذكره سيبويه في هذه المسألة:" ومنهم من يدعه (أي : فعل الأمر المضاعف) إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحاً ، يجعله في جميع الأشياء كأينَ ، وزعم يونس أنه سمعهم يقولون :

فَغُضَّ الطَّرفَ إنّك من نُمَيرٍ" (٧٧)

وليس في هذا النص شيءٌ مما نُسب إليه ، والذي يبدو لي – والله اعلم – ان ثمَّة اضطراباً قد وقع في هذه النسخة لم يُتَنَبَّه عليه ، بل أحسبُ أن النصَّ مقحمٌ ولا معنى له في هذا الموطن ؛ لأنَّ كلام سيبويه ينتهي بعد ذكره إنشاد يونس لهذا البيت من غير تعقيب ، كما أنَّ رأيه في هذه المسألة بيّنٌ لا لبس فيه ، وهو إذا ولي فعل الأمر المضاعف الألف ، واللام ، فإن بعض العرب يجعلونه مفتوحاً على حال تشبيهاً بـ(أينَ) ، فيقولون : عَضَّ وغُضَّ وفِرَّ ، أي إتباعا لحركة فاء الفعل وإذا كان لامفرَّ من تقويم عبارة المؤدّب فأحسب أن صوابه(وإنْ خفض آخر هذا الأمر كان جائزاً ...) .(والله تعالى أعلم).

(٧٧) الكتاب :١٦٠/٢ (ب) ،٢٣٣/٣،وينظر:شرح أبيات المفصل للشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ):٦٦٨-٦٦٩.

المبحثُ الثالث

النكـرة والمعرفـة

١- **في (آبن أوبر) أَنكرةٌ هو أم معرفة ؟**

ذكر بعض النحاة في مؤلفاتهم أنَّ ثمة خلافاً بين سيبويه والمبرد في (ابن أوبر) ، أنكرة هو أم معرفة ؟

فقد عزا ابن ولّاد (ت٣٣٢هـ) الى المبرد في هذه المسألة رأيين : أحدهما إنّه نكرة إذ قال : "وهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وقد دخل عليه حرفا التعريف فدلّا على أنّه كان قبل دخلوهما نكرة) واستشهد بقول الشاعر :

ولقد جنيتُك أكمؤاً وعساقلا ولقد نهيتُك عن بنات الأوبر " [١]

فهو ههنا يرى أن (ابن أوبر) نكرة لقبولها أل التعريف . ثم ذكر أنَّ الأصمعي(٢١٦هـ) يرى أنَّ الألف واللام دخلا اضطراراً ، ذاهباً الى ما قاله سيبويه في أنّه معرفة، وهو بمنزلة الحارث والعباس،وذكر أنه لا يرى بهذا بأساً[٢].

فهو هنا يرى أنَّ ابن أوبر يصحُّ أن يكون معرفة وأن (أل) فيه دخلت للاضطرار أو للمح الأصل ؛ لأن (أل) في الحارث والعباس للمح الصفة .

هذا ما عزاه إليه ابن ولّاد في الانتصار ، لكن بعض من جاء بعده من النحاة قد نسب إليه أنَّه خالف سيبويه فجعل ابن أوبر نكرة وهم : الأعلم الشنتمري ، وابن عصفور[٣] في حين ذهب أبو حيان الى أبعد من ذلك إذ عزا الى سيبويه أنّ ابن أوبر عنده معرفة ونكرة ، وهو عند المبرد نكرة فقط[٤] .

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٣٢ .

(٢) المصدرٍ نفسه : ١٣٢-١٣٣ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٤٩٠/١ ، وشرح جمل الزجاجي : ١٣٩/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٤٦١/١ .

وسأبدأُ من رأي أبي حيّانَ الأخير محاولاً تصحيح ما نسبه الى سيبويه من أنَّ ابن أوبر عنده معرفة ونكرة . وفي الحقّ أن لسيبويه في هذه المسألة رأياً واحداً وَرَدَ بصريح القول وهو أنّه معرفة والدليل على ذلك عنوان بابه:" هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصُّ شائعاً في الأمّة" (٥) وحدّد هذا النوع من المعرفة بأنه علم جنس وفرَّقه عن علم الاسم كزيد ، وعمرو معلّلاً ذلك بقوله:" وإنما منعَ الأسد وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى زيد أنَّ الأُسْدَ وما أشبهها ليست بأشياء ثابتةً مقيمة مع الناس فيحتاجوا الى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ، ولا تحفظُ حلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتَّخذونه . ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب ، وما تثبت معهم واتخذوه ، بأسماء كزيد وعمرو" (٦). وذكر منها بنات أوبر قال:" وإذا قالوا بنات أوبر فكأنهم قالوا هذا الضرب الذي من أمره كذا ، وكذا من الكمأة"(٧). فبنات أوبر عند سيبويه إذن معرفة حسب،وهو علم جنس،ولا تأتي معرفة ونكرة كما عزا ذلك إليه أبو حيان .

أما خلاف المبرّد معه ، وما نسبه النحاة إليه ففيه نظر أيضا، وقد تقدّم ما عزاه إليه ابن ولّاد من أنه يرى ابن أوبر نكرة لدخول أل عليه ولعدم انصرافه وهو في الوقت نفسه لا يرى بأساً في أنه معرفة إذا ما أوّل دخول أل عليه بأنه للاضطرار أو للمح الأصل كالحارث والعباس . في حين ذهبَ الشنتمري وابن عصفور وأبو حيّان الى أنَّ (ابن أوبر) عنده نكرة كما تقدّم . وقد يكون هذا حقاً رأيَ المبرد في مسائل الغلط والذي ألّفه للردّ على بعض مسائل الكتاب بيد أنَّ ما رأيته في المقتضب يخالف تماماً ما نسب إليه من أنّه يرى (ابن أوبر) نكرة ، وما رأيته فيه الآتي :

ذكر المبرد (ابن أوبر) أكثر من مرّة في كتابه المقتضب موزعة بين بابين عنون أحدهما بـ "هذا باب ما كان معرفةً بجنسه لا بواحده ولِمَ جاز أن يكون كذلك"(٨) وذكر منها بنات أوبر

---

(٥) الكتاب : ٢٦٣/١ (ب) ، ٩٣/٢ (هـ) .

(٦) الكتاب : ٢٦٤/١ (ب) ، ٩٤/٢ (هـ) .

(٧) الكتاب : ٢٦٤/١ (ب) ،٩٥/٢ (هـ) .

(٨) المقتضب : ٤٤/٤ .

، وعنون الآخر بـ" هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس" (٩) وكررَّ تحت هذا الباب ذكره ، مما يدلُّ على أنه يرى ما يراه سيبويه من أنَّ ابن أوبر علم جنس . وقد صرّح بهذا في أكثر من مرة من كتابه من ذلك قوله:"هذه أشياء ليست مقيمة مع الناس ، ولا مما يتخذون ويقتنون كالخيل والشاء ، ونحو ذلك ، فيحتاجوا الى الفصل بين بعضها وبعض ، وإنما يريدون أن يفصلوا بين جنس ، وجنس" (١٠) . وهو تعليل استوحاه من كلام سيبويه الذي أوردناه آنفاً .

وقال أيضاً بعد أن ذكر مجموعة من الأسماء منها (بنات أوبر):" فهذه كلها معارف ، وهذه الأسماء موضوعة عليها كزيد وعمرو ، وليس معناها معنى زيد وعمرو ؛ لأنَّك إذا قلت:(زيد) ، فقد فصلت بهذا الاسم الرجل ممَّن هو مِثلُهُ فإذا قلت : هذا سامّ أبرصَ ، وابن عرس فلست تفصل به واحداً من هذا النوع من صاحبه" (١١) .

فهو يرى أنَّ (بنات أوبر) ، معرفة (علم جنس) ، ومعلوم أنَّ العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس(١٢) وهو ما يراه سيبويه عينه ومن ثمَّ فلا خلاف بينهما في هذا المقام .

٢- **أعرف المعارف** :

اختلف النحاة في أعرف المعارف ، ومعه اختلف العزو الى سيبويه في: أيُّها الاعرف،وكذلك أُشيرَ الى خلافٍ معه في هذه المسألة . أمّا ما عزي إليه فسأبينه بالآتي: عزا إليه كل من الزمخشري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي ، وأبو حيان ، ونور

---

(٩) المقتضب : ٣١٩/٤ .

(١٠) المقتضب : ٤٥/٤ .

(١١) المقتضب : ٣٢٠/٤ . وقد تنبّه المرحوم عبد الخالق عضيمة ، والدكتور زهير عبد المحسن سلطان على موافقة المبرد لسيبويه ينظر : ٤٨/٤ الهامش ، والانتصار : ١٣٣ هامش: (٢)، والمؤاخذات النحوية:٩٠.

(١٢) شرح ابن عقيل : ١٢٧/١ .

الدين الجامي[١٣] (ت٨٩٨هـ) أنَّ أعرفها : المضمر ، ثم العلم ، ثم المبهم (اسم الإشارة)،ثم ما فيه (أل)، ثم المضاف الى المعرفة ، وأضاف بعضهم الموصولات .

١. ذكر أبو حيان أنّ منهم من ذهب الى أنَّ أعرفها العلم ، وأشار الى أنَّ هذا الرأي نُسِبَ الى سيبويه والكوفيين،وذكر أنّه قول الصيمري(ت القرن الرابع هـ)[١٤].

٢. عزا إليه بعضهم أنَّ المضاف الى أحد هذه المعارف عنده هو بمنزلة ما أضيف إليه ، إلا المضاف الى المضمر فإنه في رتبة العلم ، في حين نسبوا الى المبردِ أنَّ المضاف الى المعرفة عنده أدون مما أضيف أليه في التعريف. واستندوا من ذلك المضاف الى المضمر فإنه في رتبة العلم عند سيبويه[١٥] .

ولدى رجوعي الى كتاب سيبويه للتثبّت مما عُزي إليه وجدت الآتي :

١- أشار سيبويه الى أنَّ المعرفة خمسة أشياء، ثم ذكرها ولكن من غير ترتيب لها على وفق الأعرف قال : "فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلامٌ خاصةً ، والمضاف الى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار" [١٦] . ثم أردف ذلك بشرح كل نوع من هذه الأنواع ، ولم صار كل منها معرفةً .

٢- ومن ثمَّ قدّم سيبويه شرحاً وافياً الى يُنعت من هذه المعارف وبَمَ يُنعت[١٧] . فذكر أنَّ العلم الخاص من الأسماء يوصفُ بثلاثة أشياء : بالمضاف الى مثله ، وبالألف واللام وبالأسماء المبهمة . نحو مررتُ بزيدٍ أخيك ، ومررت بزيدٍ الطويلِ ، ومررت بزيدٍ هذا ، وذكر أنَّ المضاف الى المعرفة يوصف أيضاً بثلاثة أشياء : بما أضيف كإضافته ، وبالألف واللام ، والأسماء المبهمة ، نحو : مررتُ بصاحبك أخي زيد ، ومررت بصاحبك الطويلِ ، ومررت بصاحبكِ هذا . فأما الألف واللام فيُنعت بالألف واللام ، وبما أضيف الى الألف واللام نحو : مررت بالجميل النبيل ، ومررتُ بالرجل ذي المال .

---

(١٣) الإنصاف : ٧٠٧/٢-٧٠٨ وشرح المفصّل : ٥٦/٣ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢٠٥/١ ، ١٣٦/٢ . وشرح الكافية : ٣١٣/٢ ، وارتشاف الضرب : ٤٥٩/١ ، والفوائد الضيائية : ٤١/٢ .

(١٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٥٩/١ ، ٤٦٠ .

(١٥) ينظر : شرح الكافية:٣١٣/٢، وشرح جمل الزجاجي : ٢٠٥/١ ، ١٣٦/٢، وشرح التصريح :٩٦/١.

(١٦) الكتاب : ٢١٩/١ (ب) ، ٥/٢ (هـ) .

(١٧) الكتاب : ٢٢٠/١-٢٢١ (ب) ، ٦/٢-٨ (هـ) .

ثم أشار الى أنه يمتنع أن يكون (هذا) ، صفة للطويل أي : ما فيه (أل) صفة كان أو اسم جنس ، وذكر أنَّ (هذا) يُنعت بالطويل ، ولا يُنعت الطويل بـ(هذا) ؛ لأنه صار أخصَّ من الطويل حين أراد أن يعِّرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب . وإذا قال الطويل فإنما عرّفه شيئاً بقلبه دون عينه ، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصّ ، وأضافَ أنَّ المبهم يوصف بالأسماء التي فيها الألف واللام ، والصفات التي فيها ألف ولام . نحو : مررت بهذا الرجلِ ، وبهذا الطويلِ . ولا يجوز العكس . ثم ذكر بعد ذلك:" أنَّ المضمر لا يكون موصوفاً ، من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أنَّ المحدَّثَ قد عَرَفَ من تعني ... وليست صفة ؛ لأن الصفة تحلية" (١٨) . وأشار بعدها الى أن "العلم الخاصّ من الأسماء لا يكون صفة ؛ لأنّه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم ... " (١٩) وأشار الى أنّه قول الخليل (رحمه الله) .

من كل ما تقدم نلحظ أنَّ سيبويه قدّم وصفاً شاملاً لكل ما يُنعت من المعارف وما لا ينُعت ، وكذلك بأي شيءٍ يُنعت . وكأنه يريدُ أن يؤسِّس مفهوماً مفاده أنّ (الوصفية) هي أساس تحديد الأخص أو الأعرف . وهذا ما فهمه بعضُ النحاة حقاً فجعلوا (الوصفية) أساسَ التفاضل بين المعارف . ومنهم المبرد معولاً على ما أسَّسه سيبويه فيما تقدم وعلى قول عزاه إليه قال:" وزعم سيبويه أنْ لا يوصف إلا بما هو دونه في التعريف" (٢٠) . وأيّده ابن السراج في ذلك فذكر أنه " لا يجوز أن تكون الصفةُ أخصّ من الموصوف ، ألا ترى أن إذا قلت : مررتُ بزيدٍ الطويلِ ، فالطويلُ أعمَّ من زيدٍ وحده ، والأشياء الطوال كثيرة وزيدٌ وحدهُ أخص من الطويل وحدهُ " (٢١).

وبناءًا على هذا الحكم جعلَ المبرد أخص المعارف: المضمر ، ثم العلم ، وما أضيف الى غير ما فيه ألف ولام ، ثم المبهم ، ثم ما فيه ألف ولام .

---

(١٨) الكتاب : ٢٢٣/١ (ب) ، ١١/٢ (هـ) وينظر : ٨١/٢ (هـ) .

(١٩) الكتاب : ٢٢٣/١ (ب) ، ١٢/٢ (هـ) .

(٢٠) المقتضب : ٢٨٤/٤، وعلى الرغم من عدم وقوفنا على النص الذي عزاه المبرد الى سيبويه إلا أن مضمونه يمكن أن يفهم من مجمل كلام سيبويه المتقدّم في هذا الموضوع .

(٢١) الأصول في النحو : ٣٣/٢ .

ممّا تقدّم كلّه نخلص الى القول:انّ أعرف المعارف عند سيبويه فيما يبدو لي– والله اعلم– المضمر ؛ لأنه لا ينعت ولا ينعت به ، ثم العَلَم ؛ لأنه لا ينعت به فيكون أدنى من المنعوت ويُنعت بالمضاف إليه ، والمبهم وما فيه ألف ولام ، فهو أخص منهم ، ثم ما أضيف الى المعرفة ؛ لأنه يُنعت بالألف واللام ، وبالمبهم فهو أخصُّ منهما ولا يجوز العكس فلا تقول (جاءني هذا ذو المال) على النعت ، ثمّ المبهم ، ثم ما فيه ألف ولام وذلك ؛ لأنَّ المبهم ينعت بما فيه أل صفةً كان أو اسم جنس ولا يصحُّ العكس ، كما أنَّ المبهم اجتمع فيه شيئان رؤية القلب والعَين لذا فهو أخصُّ مما فيه أل ؛ لأنه يشتمل على رؤية العين حسب .

٣– وهذا الأمر الأخير،أعني : قول سيبويه (ما اجتمع فيه شيئان أخصُّ مما اجتمع فيه شيء واحد) أمرٌ لابدَّ من أن يأخذَ حظًّا من المناقشة ، لِذِكرِ سيبويه إياه علّةً أخرى لتحديد الأخص في المعارف من جهة ، ولكونه من جهة أخرى أصبح حُجَّةً في إثارة الخلاف مع سيبويه كما سيأتي لاحقاً .

ولعلَّ سائلاً يسأل لِمَ لَمْ يتنبه المبرد وغيره على هذه العلة فيجعلها سبباً في التفاضل بين المعارف ؟ولِمَ اقتصر على(الوصفية)حسبُ علةً لتحديد الأخصّ منها؟

الذي يبدو أنَّ عدم اعتمادها علّة لتحديد الأخصّ كان بسبب حصر سيبويه إياها في المفاضلة بين المبهم ، وما فيه ألف ولام فقط. ولم يُعِمَّ ذلك على جميع المعارف كما تقدم. وجعل المبهم أخصَّ ؛ لأنه اجتمع فيه شيئان : معرفة العين ومعرفة القلب في حين اشتمل ما فيه (أل) على معرفة القلب فقط .

٤– لم أجد في الكتاب إشارة الى ما عزاه النحاة الى سيبويه من أنَّ المضاف الى أحد المعارف عنده هو بمنزلة ما أُضيف إليه ، بل إن للمضاف عند سيبويه منزلةً خاصةً إذ يَنعتُ الاسم ، ويُنعتُ بالمبهم وبما فيه (أل) .

وكذلك لم أجد في المقتضب أيضاً إشارة الى أنَّ المضاف الى المعرفة هو دون المعرفة التي أضيف إليها في التعريف بل وجدته يقول:"وما أضفته الى معرفة فهو معرفة، نحو

قولك:غلام زيد،وصاحب الرجل ، وإنما صار معرفة بإضافتك إليه الى معروف" (٢٢). وقوله هذا لا يُشعر بأن أحدهما دون الآخر .

أمّا مانُسب الى سيبويه من أنَّ المضاف الى المضمر هو بمنزلة العلم عنده ، فلم أجد في الكتاب إشارة إليه وكل ما وجدته عنده بخصوص هذا الأمر قوله:" وإنما منع أخاك أن يكون صفةً للطويل أنَّ الأخ إذا أضيف كان أخص ؛ لأنه مضاف الى الخاصّ والى إضماره فإنما ينبغي أن تبدأ به" (٢٣) فذكر أنَّ الأخ أصبح أخصَّ ؛لأنه أضيف الى الخاص، والى المضمر ولم يقل أنه أصبح بمنزلة العلم .

٥- أما الخلاف معه في هذه المسألة ، فقد أخذ مداه إذ جعله أبو البركات الأنباري من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين كما نُسب الخلاف الى ابن السراج ، والسيرافي. واختلفت الآراء ، واختلطت في نسبة هذا الخلاف الى أصحابه مما يصعب وضعَ اليد على حقيقة الرأي الذي ينبغي أن يُعزى الى أصحابه. فقد نسب الأنباريُّ الى الكوفيين أنَّ المبهم عندهم أعرف من الاسم العلَم محتجين بأن المبهم يعرّف بشيئين بالعين والقلب ، والعلم يَعرف بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف(٢٤) . في حين ذكر أبو حيان أنَّ ثمة رأياً مؤدّاه أن العلم هو أعرف المعارف ، وذكر أنه ينسب الى سيبويه والكوفيين(٢٥) ، وقد عزاه ابن يعيش إلى الكوفيين والى السيرافي إذ قال : "وذهب آخرون الى أنَّ الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عُرِّف بالألف واللام وهو مذهب الكوفيين وأبي سعيد السيرافي" (٢٦) .

ومن جهة أخرى فقد نَسب هذا الرأي ، أي : اسم الإشارة اعرف من العلم الى الفراء كلٌّ من الزجاجي ، وابن عصفور(٢٧) . أما ابن السراج فقد نسبَ إليه ابن بابشاذ أنَّ اسم الإشارة

---

(٢٢) المقتضب : ٢٧٧/٤ .

(٢٣) الكتاب : ٢٢١/١ (ب) ، ٧/٢ (هـ) .

(٢٤) ينظر : الإنصاف : ٧٠٧/٢ ، ٧٠٨ .

(٢٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٥٩/١ ، ٤٦٠ .

(٢٦) شرح المفصل : ٨٧/٥ .

(٢٧) ينظر:الجمل في النحو :١٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢٠٥/١ ، ١٣٦/٢ .

أعرف من العلم معللا ذلك بأن ما اجتمع فيه شيئان أعرف ممّا اجتمع فيه شيء واحد ، أي : العلة نفسها التي نسبها الأنباري الى الكوفيين[٢٨] ، وكذلك نسبَ أبو البركات نفسه الى ابن السراج أنَّ أعرف المعارف عنده : المبهم ، ثم المضمر ، ثم العَلم ، ثم ما فيه أل ، ثم ما أضيف الى أحد المعارف[٢٩] . في حين تناقض ابن يعيش فعزا اليه مرّة أنَّ أعرفها : المبهم ، ثم العلم ، ثم المضمر ، ثم ما فيه أل[٣٠] . وفي مرة أخرى عزا اليه أن أعرفها المبهم ثم المضمر ثم العلم ثم أل[٣١]. ولاشكّ في أنّ هذا تناقض بيّن؛إذ قدم في مرّة العلمَ على المضمر،وعكس في أخرى.

أقول :

إن هذا الاختلاف في العزو يثير شكّاً في صحّة نسبة هذه الأقوال الى أصحابها ، ولاسيّما إذا ما علمنا أنّ ما نُسب الى ابن السراج هو أمرٌ غير دقيق ، ويبدو أنَّ الذي أوهم النحاة في نسبة هذا الرأي إليه هو ترتيبه المعارف في باب النكرة والمعرفة على وفق الآتي:الاسم المكني،والمبهم،والعلم،وما فيه ألف ولام،وما أضيف اليهنّ[٣٢].

على أن هذا لا ينهض دليلاً على أنّ هذا الترتيب مبنيٌّ على الأعرف عنده وذلك لعدم التصريح بذلك من جهة ، ومن جهة أخرى فأنه أعادَ ذكر هذه المعارف في موضع أخرَ من كتابه بترتيب آخر مغاير تماماً للأول إذ قال : "وأقسام الأسماء المعارف الخمسة : العَلَمُ الخاص،والمضاف الى المعرفة، والألف واللام ، والأسماء المبهمة،والإضمار "[٣٣].

فإذا ما علمنا أنَّه ذكر بعد هذا : ما يوصف من هذه المعارف مكرّراً كلام سيبويه وخاتماً إياه بقوله:" ولا يجوز أن تكون الصفة أخصَّ من الموصوف" [٣٤] ، أي : أنه أتخذ من

(٢٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ١/ ١٧٠ .

(٢٩) ينظر: الأصول : ٢/ ٧٠٨ ، وأسرار العربية :٣٠٢

(٣٠) ينظر: شرح المفصل : ٣/ ٥٦ .

(٣١) ينظر: المصدر نفسه:٥/ ٨٧.

(٣٢) ينظر :الأصول : ١/ ١٤٩ .

(٣٣) الأصول : ٢/ ٣٢ .

(٣٤) الأصول : ٢/ ٣٣ .

الوصفية أساساً للتفاضل وليس ما عُزي إليه من أن ما اجتمع فيه شيئان أخصُّ مما آجتمع فيه شيء واحد تأكد لنا عدم دقّة كل ما عزي إليه من آراء.

ولعلَّ مما يؤكد الشك في نسبة هذا الرأي الى الكوفيين وابن السراج أنَّ العلة التي نُسبت الى الكوفيين والتي اتخذوها حجة للرد على سيبويه والبصريين وهي : (ما اجتمع فيه شيئان أخص مما أجتمع فيه شيء واحد) ن هو أمر قد قال به سيبويه قبلهم ، لكنه ذكره في معرض التفاضل بني المبهم وما فيه أل ، ولا يمكن إعمامه على كل المعارف ؛ لأنَّ معيارالتفاضل فيها هو (الوصفية) كما ذكرنا ذلك آنفاً

الضمائر :

١- (إيّا) والكاف المتصلة بها (إياك) :

اختلف العزو الى كلٍ من الخليل وسيبويه في (إيّا) و(الكاف) المتصلة بها على النحو الآتي :

(أ) ما عزي الى الخليل :

١- عزا إليه ابن الورّاق (ت٣٨١هـ) أنه اسم مظهر مضاف ناب عن الضمير [٣٥] . وذكر أبو البركات الأنباري أنَّ الزجاج حكى الرأي عن الخليل أيضاً [٣٦] .

٢- أما مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، فقد عزا إليه أنه اسم مضمر أضيف الى الكاف ، وذكر أنه شاذ[٣٧] .

٣- عزا إليه السهيلي أنه اسم ظاهر[٣٨] .

---

(٣٥) ينظر : علل النحو : ٢٧٢ .

(٣٦) ينظر : الإنصاف : ٦٩٥/٢ .

(٣٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٦٩ .

(٣٨) ينظر : نتائج الفكر : ٢٠١ .

٤- عزا إليه كل من ابن بابشاذ ، والعكبري (ت٦١٦هـ) ، وابن الحاجب ، وابن هشام(٣٩) . أنَّ (إيّا) ضمير مضاف الى الضمير ، الذي هو الكاف ، وذكر ابن بابشاذ أنَّ هذه الكاف عنده في موضع جرّ بالإضافة إليه(*) .

٥- في حين عزا إليه ابن عصفور ، وأبو حيان(٤٠) ، أنَّ (إيّا) اسم ظاهر ، واللواحق (الكاف ، والياء ، والهاء) ، ضمائر أُضيفَ إليها (إيّا) ، فهي ، أي : الكاف في موضع خفض بالإضافة .

وأستدلَّ أغلب هؤلاء النحاة على ما عزوه الى الخليل بما رواه عن العرب من قولهم : (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ) . وجعله بعضهم شاذاً .

(ب) ما عزي إلى سيبويه :

١- عزا إليه ابن بابشاذ ، والعكبري أن (إيّا) اسمٌ مضمرٌ . والكافَ حرف خطاب لا محل له من الإعراب(٤١) واليه ذهب كل من المرادي (ت٧٤٩هـ) وأبي حيان ، وخالد الأزهري والاشموني (ت٩٢٩هـ) ، فذكروا أن (إيّا) اسم مضمر ، ولواحقه (الياء ، والكاف ، والهاء) ، أحرف تبين أحوال الضمير من تكلم ، وخطاب ، وغيبة(٤٢) .

٢- أما ابن يعيش فقد عزا إليه أنَّ : " (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر ، بل هو مبهم كنّي به عن المنصوب ، وجُعلت الكاف ، والياء ، والهاء بياناً عن المقصود ، وليُعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب" (٤٣) .

---

(٣٩) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١٥٣/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٧/١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٤٦٢/١ ومغني اللبيب : ٧٤٥ .

(*) ما أثبتناه هو الصواب وفي (شرح المقدمة المحسبة : ١٥٣/١ ورد ما نصه :" في موضع جر بالإضافة الى إيّا " وهذالا يصح علماً أن ما أثبتناه موجود في إحدى نسخ الكتاب المخطوطة والتي أشار إليها المحقق الفاضل في الهامش.

(٤٠) شرح جمل الزجاجي : ٢١/٢ ، وارتشاف الضرب : ٤٧٤/١ .

(٤١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١٥٥/١ ، والتبيان : ٧/١ .

(٤٢) ينظر :الجنى الداني : ٤٩٢ ، وارتشاف الضرب : ٤٧٤/١ ، وشرح التصريح :١٠٤/١ ، وأوضح المسالك :١٣٠/١.

(٤٣) شرح المفصل : ١٠١/٣ .

(ج) ذكر الرضي أن الخليل وسيبويه وغيرهما اتّفقا على أنَّ (إيّا) اسم مضمر واختلف فيما بعده ، فذهب سيبويه الى أنّ ما يتصل بعده حرف يدلُّ على أحوال المرجوع إليه ، وقال الخليل وغيره : ما يتصل به أسماء ، أضيف (إيّا) إليها ، لقولهم : (فإيّاه وايّا الشوابّ) ، وضعفّه الرضي ؛ معللاً ذلك بأن الضمائر لا تضاف(٤٤) .

نلاحظ مما تقدم اختلاف الآراء وتشابكها في العزو الى الخليل وسيبويه في هذه المسألة . فما صحة ما نُسب اليهما في (إيّا) والكاف ؟ .

أولاً : الكلام عن (إيّا) :

١- تقدّم ما عزي إلى الخليل من أنَّ (إيا) عنده اسم ظاهر ، مستدلين بما نقله عن الأعرابي قوله : (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشوابِّ) " فلو كانَ مضمراً لم تجز إضافته ؛ لأنَّ المضاف يُقدَّر قبل الإضافة نكرة ثم يضاف ؛ لأن الغرض في الإضافة تعريفه ، فلذلك وجب أن يقدّر نكرة" (٤٥) . فهو بهذا اسم ظاهر وليس مضمراً . وفي الحقّ أن سيبويه نقل عن الخليل هذا الأمر حين قال:" وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال : (إيّاك نفسِك) ، لم أُعنّفه ؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة ، وحدثني مَنْ لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابِّ " (٤٦) . ولم يعقّب على هذه المسألة ممّا فتح الباب واسعاً أمام تأويلات النحاة لقول الخليل ، فثمة من عدَّ إياك كلّها اسماً ظاهراً ، أو أنَّ (إيا) هو الاسم الظاهر والكاف لاحقة له ، أو أنه مضمرٌ أضيف الى مضمر كما تقدّمت الإشارة الى ذلك .

٢- إنَّ ثمّة أمراً لابدَّ من الإشارة إليه ههنا ، قد يكشف جانباً من أسباب هذا العزو المضطرب الى الخليل وسيبويه أيضاً ، وهو أنَّ قول الأعرابي الذي ذكره الخليل إنما أورده سيبويه في معرض حديثه عن موضوع التحذير(*) .

---

(٤٤) ينظر : شرح الكافية : ٤٢٥/٢ .

(٤٥) علل النحو : ٢٧٣ .

(٤٦) الكتاب : ١٤١/١ (ب) ، ٢٧٩/١ (هـ) .

(*) ينظر :باب(ما جرى منه على الأمر، والتحذير)،والباب الذي بعده،الكتاب:١٣٨/١(ب)،٢٧٣/١(هـ)وما بعدهما

وتحديداً بعد أن ذكر صيغ التحذير (إياك) ، و(نفسك) ، وغير ذلك ، وكيف أنه أصبح بدلاً من الفعل المحذوف ، قال : "وحذفوا الفعل من (إياك) لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام ، فصار بدلاً من الفعل" (٤٧) . ثم ذكر ضرورة وجود الضمير المنفصل إذا أكدت (إياك) ، بـ(نفسُك) مرفوعاً ، فتقول:(إياك أنت نفسُك)، ويَقْبُحُ حينذاك (إياك نفسُك) من غير توكيد ، فإن قلت (إياك نفسَك) بالنصب جاز.

وأخيراً ذكر أنّه لا يجوز أن تقول : إياك زيداً ، أو إياك الأسدَ ، تريد وزيداً ، أو من الأسد ، إلا أنْ تذكر الفاصل عطفاً كان أو غير ذلك ، أي لا يجوز إضافة إيّاك الى الظاهر إلا بعد أنْ يُفصل بينهما بفاصل(٤٨) ، ثم ذكر قول الخليل ، والذي يشير الى أنَّ إضافة (ايّا) الى الظاهر (الشوابّ) قد سمعه من أحد الأعراب ، مما يوحي بأنه يرتضي هذا القول ، لكنه ليس الاختيار عنده .

أما حديثه عن (إيّاك) في موضوع الضمائر فقد حسم القول فيه بأنَّ (إيّا) علامةٌ للمضمر المنصوب قال:" اعلم أنَّ علامة المضمرينَ المنصوبين (إيّا) ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتك ، وكما التي في رأيتكما ... فإن قدرت على شيءٍ من هذه الحروف في موضع لم توقع إيّا ذلك الموضع ؛ لأنَّهم استغنوا بها عن إيَّا ، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها" (٤٩) . وقال أيضاً:" ولا يجوز (إيّا) أن تكون علامة لمضمر مجرور ، من قبل أنَّ (إيّا) علامة للمنصوب" (٥٠) .

وهذا الأمر يوحي بأنَّ النظرة الى (إيّاك) على أنّها من صيغ التحذير تختلف عنها صيغةً للمضمر المنصوب كما أوضَحَ سيبويه فلكلٍ منها في المبحثين شروط للاستعمال خاصة بها ، والفرق من حيث المعنى بادٍ بينهما . وقول سيبويه واضح في تقدير (إيّاك) في

---

(٤٧) الكتاب : ١٣٩/١ (ب) ، ٢٧٤/١ (هـ) .

(٤٨) الكتاب : ١٤٠/١-١٤١ (ب) ، ٢٧٩/١ (هـ) .

(٤٩) الكتاب : ٣٨٠/١ (ب) ، ٣٥٥/٢-٣٥٦ (هـ) .

(٥٠) الكتاب : ٣٨٣/١ (ب) ، ٣٦٢/٢-٣٦٣ (هـ) .

التحذير بفعل وغير ذلك من الشروط التي ذكرتها ، وأنها في الضمائر علامةٌ للمضمر المنصوب يؤتى بها حين يتعذَّر الإتيان بالمتصل[١] .

وعلى الرغم من هذا فإنَّ بعض النحاة لم يفرّقوا بين خصائص كل من الصيغتين في معرض حديثهم (في باب الضمائر) عن الضمير (إياك) وممَّ يتكون ، فجعلوا الشاهد الذي أورده الخليل دليلاً على أنَّ (إياك) قد يضاف الى الظاهر والذي ذكره في مبحث (التحذير) من غير فاصل ، دليلاً أيضاً على كونها اسماً ظاهراً ، وليس مضمراً في مبحث الضمائر ، وهذا الأمر منتهاهُ الى التناقض .

وهو ما حدث حقاً ، فالنحاة إذ جعلوا قولَ الأعرابي شاهداً على اسمية (إيّا) في مبحث الضمير ، كان بعضهم يحكم عليه في مبحث التحذير بأنه شاذّ من جهتين : من جهة وقوع (إيّاه) محذّراً ، وقد جاء التحذير فيه للغائب،ومن جهة إضافة (إيّا) الى الظاهر[٢]. والشاهد هوَهوَ في المسألتين ، مخالفٌ للحكم في البابين ، فكيف ينهض دليلاً يُبنىعليه حكمٌ في باب الضمائر ، ويُعدُّ من ثمَّ شاذّاً في باب التحذير!.

ولا شكّ في أنَّ هذا تناقضٌ لا ينبغي أن يُصار إليه ، والحق أنَّ الشاهد هذا إنما جيءَ به في مبحث التحذير دليلاً على أنَّ ما مُنِعَ من إضافة إياك الى الظاهر من غير فاصل قد سمعه الخليل من أعرابي ، ولا ينبغي أن يقدم دليلاً في مبحث الضمائر ليحدّد اسمية (إيّا) وإخراجها من باب المضمرات .

٣- نخلص من كل ما تقدّم الى الآتي : إنَّ لـ(إيّاك) في البابين (باب التحذير ، وباب الضمائر) ، شروطاً خاصة بها ، أو معنىً ووظيفة خاصتين بها تنماز بها أحداها من الأخرى من حيث تلك الأمور ، وأن كانت الصيغتان واحدةً من حيث التركيب والمبنى ، فإنهما يختلفان من حيث المعنى والوظيفة وشروط الصياغة . ومن ههنا فلكلٍ منهما شواهده الخاصة به .

---

[١] وقد تنبه المبرّد على ذلك فذكر أنّ " (ايّاك) اسم المكنيّ عنه في النصب ... فلمّا كانت(ايّاك) لاتقع الا اسماً لمنصوب كانت بدلاً من الفعل دالّةً عليه ، ولم تقع هذه الهيئة الا في الأمر " المقتضب : ٢١٢/٣.

[٢] ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٨١/١ ، وارتشاف الضرب : ٢٨١/٢ ، وشرح ابن الناظم : ٦٠٨ ، وأوضح المسالك : ٣٥٧/٣ ، وظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير) للباحث : ٢٧٦ .

أما تركيب (إيّاك) فالذي يبدو – والله اعلم – أنَّه في كلا البابين متكّون من (إيّا) الذي هو ضمير النصبِ أضيف الى الكاف ، والذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً . ولي على ذلك أدلّة أُجملها بالآتي :

أ- إنّ سيبويه أكدَّ في البابين أنَّ (إيّا) ضمير نصب . وقد تقدمَّت أقواله آنفاً، وكيف أجاز في باب التحذير توكيد المضمر المنصوب بنفسِك ، فان رفعتَ كان قبيحاً إذ قال : " فإن قلت : إيّاك نفسُك تريد الاسمَ المضمر الفاعل فهو قبيح ... فمن ثمَّ كان نصباً ؛ لأنك إذا وصفتَ بنفسِك المضمر المنصوبَ بغير (أنت) جاز " (٥٢). ولذلك أجازَ : إيَّاك نفسَك أن تفعلَ . وقال في مبحث الضمير :"اعلم أنَّ علامة المضمرين المنصوبين (إيّا) ما لم تقدر على الكاف"(٥٣) . وهذان القولان يدلان بوضوح على أنَّ (إيّا) في البابين علامة للمضمر المنصوب .

ب- لم يذكر سيبويه في معرض كلامه على (إيّا) في باب الضمائر رأياً للخليل في هذه المسألة يخالف ما ذكره هو ، ولو كان له في ذلك رأي لذكره كما فعل في مسألة أخرى تخص إيّاك ، وهو قوله:" وتقول : إنَّ إياك رأيتُ ، كما تقول : إيّاك رأيتُ ؛ مِنْ قِبلَ أنك إذا قلت : إنَّ أفضلهم لقيتُ فأفضلهم منتصبٌ بلقيتُ .هذا قول الخليل ، وهو في هذا غير حسن في الكلام ؛ لأنّه إنما يريد : إنّه إيّاك لقيتُ ، فَتَرَكَ الهاء ، وهذا جائز في الشعر" (٥٤) . الا ترى مخالفته للخليل واقتصار ما أجازه على الشعر ، ولو كان له رأيٌ في مسألتنا مخالفٌ لرأي سيبويه لَذَكَرَهُ (والله اعلم) .

أما ما ذُكر من استدلالٍ بقول الخليل : (فإياه وإيّاه الشوابِّ) في جعل (إيّا) اسماً ظاهراً وليس مضمراً ، فهو من ناحيةٍ : أمرٌ لا يُمكن أن يُفهم منه اختيارُ الخليل لقول الأعرابي وترجيحه إياه ، وإنما هو قول نادر قد سمعه ، ولم يصرّح بأنه المختار عنده ، ومن ناحيةٍ أخرى فإن بعض النحاة قد وجد تخريجاً للمسألة غير ما ذكرناه آنفاً وهو أنَّ الشاهد يخصُّ

---

(٥٢) الكتاب : ١٤٠/١ (ب) ، ٢٧٧/١-٢٧٨ (هـ) .

(٥٣) الكتاب : ٣٨٠/١ (ب) ، ٣٥٥/٢ (هـ) ، وينظر : ٣٦١/٢ (هـ).

(٥٤) الكتاب : ٣٨١/١ (ب) ، ٣٥٧/٢ (هـ) .

باب التحذير ، ولا يمكن قياسه على المضمرات ، ومنهم ابن السراج ، إذ قال:" قال سيبويه : وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنّهُ سمع أعرابياً يقول : (إذا بلغ[٥٥] الستين فإيّاه وإيّا الشوابِّ) ومن ذلك : (ما شأنُك وزيداً) كأنهُ قال : (وما شأنُكَ وملابَسةَ زيداً) ، وإنّما فعلوا ذلك فراراً من العطف على المضمر المخفوض" [٥٦] .

وكأن الغرض من الإتيان بـ(إيّا) في الشاهد ألّا يعطف الظاهر على المضمر المخفوض إلا بعد فاصل أو بتكرار المجرور . فيجوز العطف حينذاك ، والمجرور هنا هو (الهاء) في (إيّاه) لقول الخليل : في إياك نفسِك ، أنَّ الكاف مجرورة .

ج- وجدت في العين كلاماً يطابق ما وردَ في كتاب سيبويه معزوّاً الى الخليل من أنَّ (إيّا) ضمير النصب ، والكاف ضمير المخاطب ، إذ جاء فيه تعقيباً على قوله تعالى: (أَيًّا مَّا تَدْعُواْ) (الإسراء:١١٠)،" (ما) صلة (ايّا) يجعل مكان اسمٍ منصوب ، كقولك : ضربتك فالكاف : اسم المضروب ، فإذا أردت تقديم اسمه غير ظهوره قلت : إيَّاكَ ضربتُ فتكون (إيّا) عماداً للكاف ؛ لأنها لا تفردُ من الفعل ... ولا تكون إيّا مع الكاف ، ولا هاءٍ ولا ياءٍ في موضع الرفعِ والجرِّ" [٥٧] .

فـ(إيّا) علامة المضمر المنصوب حسبُ ، والكاف ضميرُ المخاطب ، وإنما يؤتى بـ(إيّا) لتقوى بها الكاف (عماداً لها) ، إذ لا يمكن إفرادها عن الفعل .

ولهذا كلِّه كان الراجح – والله اعلم – أنَّ (إيّا) ضمير منصوب ، وليس اسماً ظاهراً كما عُزي إليه ، وكذلك ما عزي الى سيبويه من أنَّ (إيّا) عنده اسم مبهمٌ فهو وهمٌ أثبَت النصوصُ خطأهُ . وأكّدَت أنّها عنده علامة للمضمر المنصوب فقط[*] .

---

(٥٥) الشاهد : إذا بلغ الرجل الستين ... الخ .

(٥٦) الأصول : ٢٥١/٢ .

(٥٧) العين : (أي) : ٤٤٠/٨-٤٤١ .

(*) أودّ الإشارة الى أنَّ الأنباري ذكر في الإنصاف أدلة أخرى لدحض القول بأن (إيّا) اسم ظاهر آثرت عم ذكرها تجنباً للإطالة . ينظر : الإنصاف : ٦٩٥/٢ .

ثانياً : الحديث عن الكاف :

أمّا (الكاف) فممّا تقدّم من نصوص فإنَّ الراجح فيما يبدو أنَّها عند الخليل ضميرٌ أُضيفَ إليها (إيّا) ، ومحله حينذاكَ الجرُّ لقوله:" لو أنَّ رجلاً قال : إياك نفسِك لم أُعنّفه ؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة" (٥٨) وقد فسَّرَ ابن السراج قوله هذا بأنه "يريدُ أن (الكاف) اسمٌ وموضعها خفض" (٥٩) ، أي : أنه ضمير مجرور مضاف اليه وقد يثار ههنا سؤال عن قوله : اسمٌ ، وعنه أقول : إنَّه أراد بالاسم : الضمير والدليل أنه استعمل هذا المصطلح في باب (الكنايات) مراداً به الضمير. قال:" وتقول للمؤنث في الغيبة : فعلتْ وصنعتْ ، فالتاء علامة فقط ، وليست باسم ، يدلّك على ذلك قولهم : فعلتْ هندٌ ، فأما التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها نحو : فَعَلْتُ ، وصَنَعْتُ" (٦٠) . الا ترى كيف يعبر عن الضمير وهو (التاء) في فعلتُ ، وصنعتُ بأنه (اسم) .

أما سيبويه فلم أجده يتحدث في كتابه عن هذه الكاف المتصلة بـ(إيا) في مبحث الضمائر . بَيْدَ أنّي وجدته يتحدث عن الكاف التي تلحق (رويدَ) ويقرر بَدْءًا أنها حرف خطاب تأتي لبيان المخاطب ، وتخصيصه ، إذ قال:" واعلم أنَّ رويداً تلحقها الكافُ وهي في موضع إفْعَلْ ، وذلك قولك : رويدَك زيداً ، ورويدكم زيداً . وهذه الكاف التي لحقت رويداً ، إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص ؛ لأنَّ رويدَ تقع للواحد والجميع ، والذَّكر والأنثى ، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس مَنْ يعني بمَنْ لا يعني" (٦١) . وقال أيضاً:" فهذه الكاف لم تجيء علماً للمأمورين والمنهيين المضمرينَ ، ولو كانت علماً للمضمرين لكانت خطأً ؛ لأنَّ المضمرين ها هنا فاعلون ، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقولك : افعلوا . وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً... وينبغي لمن زعم أنهنَّ اسماء أنْ يزعم أنَّ كاف (ذاك)

---

(٥٨) الكتاب : ١٤١/١ (ب) ، ٢٧٩/١ (هـ) .

(٥٩) الأصول : ٢٥١/٢ .

(٦٠) الأصول: ١١٥/٢ .

(٦١) الكتاب : ١٢٤/١ (ب) ، ٢٤٤/١ (هـ) .

اسمٌ" (٦٢) وقال:" ومما يدلك على أنه ليس بأسمٍ قولُ العرب : أرَأَيْتَكَ فلاناً ما حالُهُ ، فالتاءُ علامة المضمر المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك : يا زيد ... فإنما جاءت الكاف في أرأيتَ والنِّداء في هذا الموضع توكيداً – وما يجيء في الكلام توكيداً لو طرح كان مستغنىً عنه ، كثيرٌ" (٦٣) .فهو يصرّح هنا بحرفية الكاف وأنها ليست اسماً،أي: ليست ضميراً ، وإنما هي حرفٌ للخطاب ولا محل لها من الأعراب حينئذٍ . وقد تقدم أنَّ المراد بقوله (اسم) هو الضمير .

لكنه من جهة أخرى نراه يشبه هذه الكاف بكاف (لك) من حيث المعنى(*) وليس اللفظ ، ويصرح بأنّها ضمير قال:" ونظير الكاف في رويد في المعنى لا في اللفظ (لك) التي تجيء بعد هلمَّ في قولك : هلمَّ لك . فالكاف ههنا اسم مجرور باللام ، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التي في رويدَ وماأشبهها" (٦٤). وقوله:(فالكاف ههنا اسم مجرور) ، تصريح منه بأنَّه ضميرٌ مجرورٌ ، ولعلَّ ممّا يؤكد هذا قوله بعد ذلك بمنع عطف الظاهر المجرور على هذه الكاف قال:" ولا يجوز أنْ تعطف على الكاف المجرورة الاسم ؛ لأنّك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور ... ولا يجوز أن تقول : هذا لك وأخيك"(٦٥). فهو يمنع عطف أخيك الاسم الظاهرالمجرور على الضمير المجرور(الكاف) في لك من غير فاصل .

ثم يؤكد هذا الأمر بعد عدة صفحات فيصرّح بأن الكاف في (رويدك) ضمير إذ يقول : "هذا باب الإضماء فيما جرى مجرى الفعل ، وذلك إنّ ، ولعلَّ ، وأخواتها ، ورُويد ، ورويدك

---

(٦٢) الكتاب : ١/٢٤٤-٢٤٥ (هـ) .

(٦٣) الكتاب : ١/١٢٥ (ب) ، ١/٢٤٥ (هـ) .

(*) لأنَّ فيها معنى الخطاب .

(٦٤) الكتاب : ١/١٢٥ (ب) ، ١/٢٤٦ (هـ) .

(٦٥) الكتاب : ١/١٢٦ (ب) ، ١/٢٤٨ (هـ) .

، وعليك ، وهلمَّ وما أشبه ذلك . فعلامات الإضمار حالهُن ها هنا كحالهن في الفعل" (٦٦) . تُرى كاف (إياك) أيُّ الكافين تشبه ؟

يبدو أنّ رأيّ سيبويه في هذه الكاف غير واضح ، وعدم الوضوح هذا ، والاختلاف وتعدّد الرأي فيها هو الذي وسمَ عبارات النحاة بالاضطراب ، والتعدّد في عزو الرأي اليه . إذ إنَّ أقواله يمكن أن يُفهم منها أن الكافَ حرفُ خطاب ، أو ضميرٌ مجرور . بيد أنَّ الذي ينبغي أن يُنسب إليه أنه سكَتَ عن هذه الكاف،أعني:كاف (إياك) ولم يُعقب عليها بشيء ينمُّ على حكم يسند إليه إذّاك.والساكت لا يُنسب إليه قول .

٢- اتصال الضمير وانفصاله :

يُقدّر النحاة جواز انفصال الضمير واتصاله بناءًا على ترتيب محدّد ، تحريرهُ : أنَّ ضمير المتكلم أخصّ من المخاطب ، والمخاطب أخصّ من الغائب ، فإذا اجتمع ضميران منصوبان قُدّمَ الأخصُّ منهما ، وهم في أثناء حديثهم عن هذا الحكم يعزون الى سيبويه وتحديداً في الفعل الذي يتعدى الى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل نحو : أعطيتكه . ما يأتي :

١- قال ابن مالك : "فإنِ اختلف الضميران بالرتبة ، وقدّم أقربهما رتبة جاز اتصال الثاني وانفصاله ، نحو : أعطيتُكَهُ ، وأعطيتك إيّاه" (٦٧) ثم ذكر أمثلة على ذلك تخص ما تقدم،وعقَّب عليه قائلاً:"وسيبويه يرى الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجباً،والانفصال ممتنعاً،والصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال"(٦٨). والى هذا ذهب الرضيُّ فعزا الى سيبويه وجوب الاتصال في أعطيتُه، وأعطاكه(٦٩).

---

(٦٦) الكتاب : ٣٨٢/١ (ب) ، ٣٦٠/٢ (هـ) .

(٦٧) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٨٢ وينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ٩.

(٦٨) المصدر والصفحة نفسها .

(٦٩) شرح الرضي على الكافية : ٤٣٨/٢ .

٢- ووافقهما في ذلك ابن عقيل ، لكنَّه عزا إليه أنَّ الانفصال عنده مخصوص بالشعر ، إذ قال:" وظاهر كلام سيبويه أنَّ الاتصال فيها واجب ، وأنَّ الانفصال مخصوص بالشعر" (٧٠) .

٣- ذكر المرادي أنّ "الاتصال أرجح ، ولم يذكر سيبويه غير الاتصال"(٧١)، وذهب أبو حيان(٧٢) الى أنَّ سيبويه لم يذكر إلا الاتصال ، وقال : إنّ الاتصال عند سيبويه لا غير . وعزا الى السيرافي أنه ذكر : أنّ سيبويه لا يجيز فيه الانفصال . أما الشيخ خالد الأزهري فقد ذكر أنّ "الوصل أرجح لكونه الأثل ... ولذلك أقتصر عليه سيبويه" (٧٣) .

وفي الحق أنَّ سيبويه أسَّس لهذا الترتيب، أعني : البدء بالمتكلم ،ثم المخاطب ثم الغائب ، وجعل العلّة في ذلك أنه ينبغي البدء بالأقرب ثم الأبعد . لكنه فصَّل القول في ذلك بين ما يجتمع فيه ضمير متكلم ، ومخاطب ، وغائب ، و ما يجتمع فيه ضمير مخاطب وغائب ، فذكر أنه إذا اجتمع في الفعل ضمير المتكلم ، ومخاطب ، وغائب بُدئ بالمتكلم ؛ لأنَّه الأقرب وقَبُح البدءُ بالمخاطب أو الغائب ؛ لأنه قياس النحويين ، ولم تتكلم به العرب . ويصار حينئذ الى الانفصال . وإليك قوله:" فأما علامة الثاني التي لا تقع إيّا موقعها فقولك : أعطانِيه ، وأعطانيك ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلمُ بنفسِهِ . فإن بدأ بالمخاطبِ قبل نفسه فقال : أعطاكَني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تكلّم به العرب ، ولكنّ النحويين قاسوه ، وإنما قُبحَ عند العرب كراهية أن يَبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ، ولكن تقول:أعطاك إيّايَ،وأعطاه إيّايَ فهذا كلام العرب، وجعلوا إيّا تقع هذا الموقع إذ قُبح هذا عندهم ..." (٧٤) . والمدقّقُ في كلام سيبويه يلاحظ الآتي :

---

(٧٠) شرح ابن عقيل : ١٠٣/١ .

(٧١) توضيح المقاصد : ١٤٣/١ نقلا عن : سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٠ .

(٧٢) ارتشاف الضرب : ٤٧٧/١ ، ٤٧٩ .

(٧٣) شرح التصريح : ١١٠/١ .

(٧٤) الكتاب : ٣٨٣/١ (ب) ، ٣٦٣/٢-٣٦٤ .

(أ) انّه لم يذكر ههنا مصطلح الوجوب ، أي : وجوب الاتصال ، وإنما اقتصر على ذكر الاتصال إذا اجتمع ضمير المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ، ويُبدأ حينذاك بالمتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، ويقبح الإخلال بذلك فيقدم المخاطب أو الغائب ، ويصار إذاك الى الانفصال ، والقبح يقابله الحسن ، وليس الوجوب .

(ب) ومن ههنا فالذي ذكره سيبويه مصطلح القبح ، وليس المنع ، ولا جدال في اختلاف مدلولي المصطلحين.

(ج) لم يخصَّ سيبويه جواز الانفصال بالشعر البتّة(٧٥) ، فضلاً عن أنّه لم يرد في كلامه أيضاً مصطلح الجواز البتة .

هذا فيما يخص الضمير المتكلم إذا ورد في جملة مع ضمير مخاطب وغائب ، أما إذا اجتمع ضمير المخاطب والغائب فتبدأ حينذاك بالمخاطب ثم الغائب ولا يجوز العكس .

قال:" فإذا كان المفعولان اللذان تعدّى اليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً ، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب ، فإنَّ علامة الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها إيّا ، وذلك قوله : اعطيتُكَهُ ، وقد أعطاكَهُ ، وقال عز وجل : (فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ)(هود: ٢٨) فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب ... فإن بدأت بالغائب فقلت : أعطاهُوك ، فهو في القبح وأنَه لا يجوز ، بمنزلة الغائب والمخاطب إذ بُدئ بهما قبل المتكلم ، ولكنّكَ إذا بدأت بالغائب قلتَ : قد أعطاهُ إيّاك . وأما قول النحويين : قد أعطاهوك ، وأعطاهوني ، فإنما هو شيءٌ قاسوه لمَ تكلَّم به العربُ ، ووضعوا الكلام في غير موضعه وكانَ قياسُ هذا لو تكلِّمَ به كانَ هيناً" (٧٦) .

وكلام سيبويه ههنا يدل على وجوب تقديم ضمير المخاطب على الغائب إذا اجتمعا ، ولا يجوز تَقديم الغائب على المخاطب، وإنما قلنا بلفظة (الوجوب) ؛ لأنّه صرَّح بمنع تقديم الغائب على المخاطب.والمنع يقابله الوجوب؛لأنَّ الوجوبَ : هو ما لا يجوز غيره(٧٧). ونحن إذ نقول بوجوب تقديم ضمير المخاطب على الغائب إذا اجتمعا ، فهذا لا يعني أنْ

---

(٧٥) وقد تنبّه د. طه محسن على ذلك . ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٠ .

(٧٦) الكتاب : ٣٨٤/١ (ب) ، ٣٦٤/٢ (هـ) .

(٧٧) ينظر : شرح المراح في التصريف : ٢٣٩ ، وظاهرة المنع في النحو العربي : ٩ .

نَعْزُوَ الى سيبويه أنه منع الانفصال فيما إذا اجتمع ضمير المخاطب والغائب ، فلا يجوز عنده أن نقول : أعطيتك إيّاه ، أو أعطاك إيّاه وأنه أوجب الاتصال فيها كما عزا إليه النحاة ذلك ؛ لأنَّ عدم ذكر الانفصال لا يعني منعه إيّاه ، ولذلك تنبّه بعض النحاة على ذلك فأشاروا إلى أنّه لم يذكر إلا الاتصال ، أو اقتصر على الاتصال . وهي العبارة الأدق في وصف الحالة ؛ لأن الذي ينبغي أن يُعزى إليه أنَّه أوجب الترتيب في الضميرين (المخاطب ثُمَّ الغائب) ، إذا اجتمعا . فإذا تقدّم الغائب فإنه يمتنع ، ويصارُ حينذاك الى الانفصال . فتقول : قد أعطاه إياك .

أما اختصاص جواز الانفصال بالشعر كما عزا إليه ابن عقيل فهو ما لم يذكره سيبويه ههنا أيضاً .

يبقى في هذه المسألة أمران لابدَّ من الإشارة إليهما :

أولهما : أن ثمة نحاة خالفوا سيبويه في منعه تقديم الضمير الغائب على المخاطب فيمتنع قولهم : أعطاهوك ، وأعطاهوني ، وأجازوا ذلك وعزا ابن السراج وابن مالك إيّاه الى المبرد واختاره أيضاً[٧٨] . وتبعهم في ذلك آخرون .

والآخر : هو أنَّ ما قبحه سيبويه من تقديم الضمير الغائب والمخاطب على ضمير المتكلم قد سُمِع عن العرب ومنه قول عثمان بن عفان (رضي الله عنه) : (اراهمني الباطل شيطاناً)[٧٩] .

٣- **اتصال نون الوقاية بياء المتكلم** :

ومن المفردات التي تدخلها (قط) ، و(قد) ، فتقول : قطني ، وقدني ، وفيهما عزا أبو حيان الى الخليل وسيبويه : أنَّهما بمعنى حسبي ، وأنَّ الاعرف فيهما عندهما أن تكون بالنون إذ قال:"وأما قَدْ ، وقَطْ فمذهب الخليل وسيبويه : أنّهما بمعنى (حسبي) فإذا قلت : قدي ، وقطي فالياء في موضع جر ، والأعرف نون الوقاية فيهما فتقول : قدني ، وقطني" [٨٠] .

ولي على النصّ عدّة تعقيبات أفصّلها على النحو الآتي :

---

(٧٨) ينظر: الأصول : ١٢٠/٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٨٣ ، والمؤاخذات النحوية : ٦٦ .

(٧٩) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥٧/٢ .

(٨٠) ارتشاف الضرب : ٤٧١/١ .

١- إنَّ القول بدخول النون في (قد)،و(قط) ، هو قول الخليل كما صرَّح بذلك سيبويه قائلاً:" وسألته (رحمه الله) عن قولهم:عني،وقدني،وقطني،ومني،ولدني ... وكانت النون أولى ؛ لأنَّ من كلامهم أن تكون النونُ والياء علامة المتكلم" (٨١) .

٢- أما القول بانَّ الخليل وسيبويه ذكرا أنهما بمعنى حسبي،فهو أمر غير دقيق ؛ لأنه رأي سيبويه وحدهَ ، وليس معه الخليل ، كما أنّه شبّه(قدي) فقط بحسبي ، وفي حالة الاضطرار .

٣- وأخيراً فإنَّ قوله : والأعرف نون الوقاية فيهما . غير دقيق أيضاً؛ لأنَّه قوله الأعرف يُفهم منه أنَّ ثمة وجهاً آخر مقبولاً فيهما ؛ لكنَّ الأعرف أنْ يأتيا بالنون والأمر على خلاف ذلك ؛ لأنَّ سيبويه جعل اتصالهما بالنون في الكلام واجباً . واليك نص كلامه:" وقد جاء في الشعر : قَطي وقدي . فأما الكلام فلابُدَّ فيه من النون" (٨٢) .

والذي يدعم ما ذكرته في التعقيبتين الأخيرتين ، قول سيبويه:" وقد جاء في الشعر: قطي،وقَدي. فإمّا الكلام فلابُدَّ فيه من النون ، وقد اضطرَّ الشاعر فقال : قَدِي ، شبهه بحسبي ؛ لأنَّ المعنى واحد قال الشاعر :

قدني من نَصر الخُبيبين قَدِي   ليس الإمامُ بالشحيح المُلحِدِ .

لما اضطرَّ شبهّه لحَسبيِ وهَني ..." (٨٣) .

وقوله:(لابدَّ) يدلُّ على الوجوب ؛ لأنه من التعبيرات الدالة عليه والمعبّرة عنه(٨٤). والوجوب كما هو معلوم فيه دلالة قطعية ، أما قولنا الأعرف ، أو الأشهر أو غير ذلك فإنها من أساليب المفاضلة في الاستعمال ، التي تقتضي قبالتها وجود قلّة ، أو ندرة في الكلام . وهذا ما لم يذكره سيبويه في الكلام وإنما ذكر في المسألة حكم الوجوب،كما يُلحظُ في النصِّ أنه شبه (قدي) فقط بـ(حسبي) وفي حالة الاضطرار.

---

(٨١) الكتاب : ٣٨٦/١-٣٨٧ (ب) ، ٣٧٠/٢ (هـ) .

(٨٢) الكتاب : ٣٨٧/١ (ب) ، ٣٧١/٢ (هـ) .

(٨٣) الكتاب : ٣٨٧/١ (ب) ، ٣٧١/٢-٣٧٢ (هـ) .

(٨٤) ظاهرة المنع في النحو العربي : ١٠ .

٤- **<u>الضمير في لولا ، وعسى</u>** : وفيه أمران :

<u>أولهما</u> : انّ جملةً من النحاة : المبرد ، والشنتمري ، وابن الحاجب ، والرضي ، والمرادي ، ونور الدين الجامي(٨٥) . عزوا الى سيبويه أنه يرى أنَّ الضمير في لولاك ولولاي في محل جر ، وهو رأي سيبويه في الكتاب حقّاً لكنه حكاه عن الخليل ويونس(٨٦) ، وينبغي أن يعزى اليهم جميعاً وقد تنبّه السيرافي والزمخشري على هذا الأمر ، وتبعهما ابن يعيش ، فذكروا أنّه رأي سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس(٨٧) . وقد أنكر المبرد ما تقدّم ، وذكر أنّه خطأ لا يصلح إلا أن تقول : (لولا أنت) (٨٨) . وكذلك قال في الضمير في (عساني) .

أما <u>الآخر</u> : فهو الخلاف في توجيه إعراب الضمير المتّصل بـ(لولا) و(عسى) وأشار اليه سيبويه في كتابه من غير عزو الى أحدٍ ، وأخذ غايته بعد ذلك من المناقشة والتفصيل ، فقد ذكر سيبويه أنَّ ناساً زعموا:" أنّ الياء في لولاي ، وعساني في موضع رفع ، جعلوا (لولاي) ، موافقةً للجرّ ، و(ني) موافقةً للنصب ، كما اتفق الجرّ والنصب في الهاء والكاف ، وهذا وجهٌ رديءٌ لما ذكرتُ لك ؛ ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر البابَ وهو مطرد وأنت تجد له نظائر" (٨٩) .

ويعني سيبويه بقوله (ناساً) ، الأخفش ؛ لأنَّه هوالذي ذهب الى أنَّ الضمير في لولاك وعساني في محلّ رفع كما وردَ في تعليقة له على بعض نسخ الكتاب هذا نصّها : "رأيُ أبي الحسن أنَّ الكاف في لولاك في موضع رفع على غير قياس ، كما قالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا . وهذان علم الرفع وكذلك عساني"(٩٠). فهو يرى أنَّ الكاف في لولاك ، ضمير

---

(٨٥) ينظر : الكامل : ٣٤٥/٣ ، والنكت : ٦٦٤/١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٤٧٦/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٤٥/٢ ، والجنى الداني : ٥٤٦ ، والفوائد الضيائية : ٧٨/٢ .

(٨٦) الكتاب : ٣٨٨/١ (ب) ، ٣٧٣/٢-٣٧٤ (هـ) .

(٨٧) ينظر : الكتاب: ٣٧٤/٢ (هـ) هامش (١) ، والمفصل :٣٠/٢ ، وشرح المفصل : ١٢١/٣ .

(٨٨) ينظر : الكامل : ٣٤٥/٣ ، والمقتضب : ٧٠/٣-٧١ ،والمؤاخذات النحوية : ١٥٨ ، ١٧٠ .

(٨٩) الكتاب: ٣٨٩/١ (ب) ، ٣٧٦/٢ (هـ) .

(٩٠) الكتاب: ٣٧٥/٢ (هـ) الهامش(٦).

رفع ؛ لأنّها حلّت محل ضمير الرفع في ما أنا كأنت . فهو لذلك في محل رفع ، وهو رأي الفرّاء أيضاً(٩١) .

وممّن عزا هذا الرأي الى الأخفش المبرّدُ ، ولم يَعْبَأ به إذ ذكر أنَّ الرأي ليس بشيء(٩٢) . وقد ناقش أبو البركات الأنباري هذه المسألة بشكل مفصّل ، وأوردَ أدلة كثيرة للجانبين قد يطول المقام بذكرها(٩٣) .

والراجح عندي هو قول الخليل ويونس وسيبويه : أنّ الكاف والياء في لولاك ولولاي في محلّ جرّ وليس الرفع وبيان ذلك فيما يأتي :

(١) إنّ الكاف ضمير يشترك فيه الجرّ والنصب فقط نحو : مررتُ بك ، وأكرمتك(٩٤) ومن ثمَّ فلا يقع الكاف موقع المرفوع إذ لا يصلح له .

(٢) أمّا الياء " فإنها وإن استعملت للرفع والنصب والجرّ وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة – لم تكن بمعنىً واحد في الأحوال الثلاثة- ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطب ، وفي حالتي النصب والجرّ للمتكلم" (٩٥) . وفي ضوء هذا فأن الياء في المثال المتحدَّث عنه (لولاي) هو المتكلم ، ومن ثمَّ فلا يصلح للرفع وإنما يصلح للنصب ، والجرّ ، وهذا هو الأصل وينبغي أن يكون المصير إليه ، أما المصير الى ما لا نظير له في كلام العرب فلا يصحّ (والله اعلم) .

٥- <u>ضمير الشأن</u> :

عزا ثعلب الى كلٍ من سيبويه والكسائي أنَّهماجعلا (هو) في قوله تعالى:(قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(الإخلاص:١) :عماداً ، وذكر أُنَّ الفراء خطَّأهم في هذا(٩٦) .

---

(٩١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٨٤-٨٥ ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف : ٢٠٢ .

(٩٢) ينظر : الكامل : ٣/٣٤٥ ، والمقتضب : ٣/٧٣ .

(٩٣) ينظر : الإنصاف : ٢/٦٨٧ وما بعدها .

(٩٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/٩٣ .

(٩٥)المصدر نفسه : ١/٩٤ .

(٩٦) ينظر : مجالس ثعلب : ٣٥٤ ، والمؤاخذات النحوية : ٧٦ .

وقبل التثبّت من صحّة عزو هذا الأمر الى سيبويه ، لابدَّ من أن نُشير الى أمر ذي بالٍ وهو تفسير معنى قوله (عماد)، فقد يتبادر الى الذهن أنّه يُراد به ضمير الفصل لكون (العماد) هو المصطلح الذي يطلق على ضمير الفصل عند الكوفيين . أما ضمير الشأن عندهم فيسمى الضمير المجهول(٩٧).

والذي يبدو ههنا أنَّ مرادهم بالعماد هو ضمير الشأن ؛ ذلك أنَّ الموضع يتحدث عن هذا الضمير وليس ضمير الفصل ؛ لأنّه قد يكون متّصلاً مرفوعاً ومنصوباً ، كما يكونُ منفصلاً مرفوعاً،وهو ضميرغيبةٍ يقدَّم لتضخيم الكلام(٩٨). هذا من جهة.ومن جهة أخرى فالكوفيون قد يطلقون علىضمير الشأن عماداً "فالفراء لم يفرّق بين ضمير الفصل ، وضمير الشأن بالمصطلح" (٩٩) فأطلق على كليهما مصطلح (العماد).

ويُزاد على ما تقدم ويؤكده أنّ ابن يعيش عزا هذا الأمر الى البصريين والكسائي في معرض حديثه عن ضمير الشأن إذ قال :" فأما قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) فقد قال جماعة البصريين ، والكسائي من الكوفيين إنّ (هو) ضمير الشأن والحديث أضمر ولم يتقدمه ..." (١٠٠) .

والحقَّ أنّ ما عزي الى الكسائي أمر صحيح ، فقد ذكره الفراء عازياً ذلك إليه في معانيه(١٠١) . وردَّ عليه قوله وأما ما عُزي الى سيبويه فهو أمرٌ يفتقر الى الدقة ؛ لأن سيبويه لم يُشِر الى هذا الأمر البتة ، وقد وردَ عنده الشاهد القرآني وهو قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) في موضع واحد من كتابه وفي معرض كلامه عن حركة آخر الكلمات الساكنة وتحت باب (تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت الف الوصل لالتقاء الساكنين) إذ قال : " ... فجملةُ هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً ، وذلك قولك : آضربِ

---

(٩٧) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : ١٧٥ ، ١٨٠ .

(٩٨) المصدر نفسه : ١٨٠ .

(٩٩) النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء :١٩٠-١٩١ ، وينظر: معاني القرآن للفرّاء : ٢٨٧/٢ .

(١٠٠) شرح المفصل : ١١٤/٣ .

(١٠١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٩٩/٣ .

أبنكَ ، وأكرمِ الرجُلَ ، واذهَبِ اذْهَبْ و (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ) ؛ لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن ، فصار بمنزلة باء اضرب ونحو ذلك" (١٠٢) .

فسيبويه إذن لم يتحدث في معرض إيراده الآية المباركة عن ضمير الشأن فيها وإنما تحدث عن أمر أخر لا علاقة له بما عُزي إليه في هذا المقام .

٦- **ضمير الفصل** :

وفيه أنَّ الزجّاج (ت٣١١هـ) قد عزا الى سيبويه أنه لحن ابن مروان في قراءته لقوله تعالى : (هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) (هود:٧٨) بنصب (أطهرَ)(١٠٣) إذ قال "وذكر سيبويه أنَّ ابن مروان لَحَنَ في هذه في نصبها" (١٠٤) .

في حين ذهب ابن جني الى أكثر من ذلك ، فذكر أنّ سيبويه ضعّف هذه القراءة وقبحها ؛ لأنه جعل (هن) فصلاً ، وهو وجه فاسد لدى سيبويه ، جاء في كتابه المحتسب:" قال أبوالفتح : ذكر سيبويه هذه القراءة وضعّفها ، وقال فيها : احتبى ابن مروان في لحنه ، وإنما قبح ذلك عنده ؛ لأنّه ذهبَ الى أنه جعل (هُنّ) فصلاً ، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك ،كقولك:(ظننتَ زيداً هو خيراً منك) ، و(كان زيدٌ هو القائمَ) . وأنا من بعدُ أرى أنَّ لهذه القراءة وجهاً صحيحاً ، وهو أن تجعل (هنّ) أحد جزأي الجملة ، وتجعلها خبراً لـ(بناتي) ، كقولك : زيد أخوك هو ، وتجعل (اطهرَ) حالاً من (هُنّ) أو من (بناتي) . والعامل فيه معنى الإشارة،كقولك:(هذا زيدٌ هو قائماً أو جالساً)،أو نحو ذلك.فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال"(١٠٥). ولي على ما تقدّم تعليقان :-

---

(١٠٢) الكتاب:٢/٢٧٥(ب)،١٥٢/٤، وقد تنبه د.زهير عبد المحسن سلطان على خطأ ما عزي الى سيبويه ، ينظر : المؤاخذات النحوية:٧٦.

(١٠٣) وهي قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان ، وعيسى الثقفي ، وابن أبي إسحاق ، ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ٣٢٥/١ .

(١٠٤) معاني القرآن وإعرابه : ٦٨/٣ .

(١٠٥) ٣٢٥/١-٣٢٦ .

أولهما : أن ما عزاه الزجاج وابن جني الى سيبويه أمر تعوزه الدقّة ؛ لأنّ سيبويه لم يذكر هذه القراءة ، ولم يضعفّها أو يقبحها كما عُزي إليه ذلك ، وإنما كل ما فعله أنّه عزا هذا الأمر الى أبي عمرو نقلاً عن يونس ولم يعقّب على هذه القراءة رفضاً أو قبولاً. فهو يقول:"...وأما أهل المدينة فيُنزلون هُوَ ها هنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع ، وَزَعم يونس أنَّ أبا عمروٍ رآه لَحناً ، وقال : احتبى ابن مرواه في هذه في اللحن(*) . يقول : لَحنَ ، وهو رجل من أهل المدينة كما تقول : اشتمل بالخطأ ، وذلك أنه قرأ (هؤلاء بناتي هُنّ أطهرَ لكم) فنصب)(١٠٦) .

فسيبويه إذن ينقل زعم يونس عن أبي عمرو تلحينه لابن مرواه ، ولا يتبنى هذا الرأي .

أما الأمر الآخر : فهو أنّ ما رآه ابن جني وجهاً صحيحاً وهو جعل (أطهرَ) حالاً ، إنما هو توجيه سيبويه لقراء أهل المدينة بنصب (أطهرَ) أي أنَّهم أجازوا الفصل بين الحال وصاحبها ، ولم يجيزوا الفصل إذا كان ما قبل الضمير نكرة ، لكن كان على سيبويه أن يجعل رواية هذه القراءة في الباب السابق لهذا الباب وعنوانه (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً) ؛ لأنّه ذكر فيه ما لا يكون فيه الضمير (هو) فصلاً وهو قولك:(هذا عبدُ الله هو خيرٌ منك) قال:"فلا تكون هو وأخواتها فصلا فيها ... ؛ لأن ما بعدَ الاسم ها هنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ ، وإنما ينتصب على أنّه حال ..." (١٠٧) . فكان عليه أن يورد كلام أهل المدينة وقراءتهم ههنا لكنه أجلها الى الباب الذي بعده والذي عنوانه (هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً) .

وهذا لممّا أربك فهم هذه العبارة لدى سيبويه ولعلَّ مما أوضحَّ هذا الأمر وجلاه السيرافي إذ قال:" هذا الكلام إذا حُمل على ظاهره غلط وسهو ؛ لأنّ أهل المدينة لم يُحكَ عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة ، والذي حكي عنهم هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم (أي بالنصب) ، وهؤلاء بناتي جميعاً معرفتان ، وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل . والذي أنكر سيبويه أن يُجعل : (ما أظنّ أحداً هو خيراً منك) فصلاً ، وليس هذا ممّا

(*) والكلام بعده ساقط من بولاق وتتمته من هارون : ٣٩٧/٢ .

(١٠٦) الكتاب : ٣٩٧/١ (ب) ، ٣٩٦/٢-٣٩٧ (هـ) .

(١٠٧) الكتاب : ٣٩٦/١ (ب) ، ٣٩٥/٢ (هـ) .

حكي عن أهل المدينة . والذي يصحَّحُ به كلام سيبويه أن يقال : هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد" (١٠٨) .

وهذا ما جعل الدكتور زهير عبد المحسن سلطان يذهب الى أنّ الأفضل أن يُجعَلَ البابان اللذان ذكرناهما باباً واحداً،ويُحذف عنوان الباب الثاني(١٠٩)،وهو أمرٌ نوافقه فيه.

من ههنا فإن ابن جني قد وهِمَ مرتين : مرّة في عزوه إلى سيبويه ما لم يقل به من تضعيفه القراءة ، وتقبيحه إيّاها، ومرة أخرى في فهم مراد سيبويه من إيراده لها في هذا الموضع .

العلم :

١- اللَّهم :-

قال الزجاج : "جاء في التفسير أن اسم الله الأعظم الله ، قال سيبويه ، سألتُ الخليل عن هذا الاسم فقال : الأصل فيه (إله) فأدخلت الألف واللام بدلاً من الهمزة ، وقال مرة أخرى : الأصل (لاه) وأُدخِلَتِ الألفُ واللام لازمة ..." (١١٠) .

والقول الأول في الكتاب هو لسيبويه وليس للخليل إذ قال : " ... وكأنّ الاسمَ – والله اعلم – إلهٌ ، فلّما أُدخِلَ فيه الألف واللام حذفوا الألفَ وصارت الألفُ واللامُ خَلَفاً منها" (١١١) .

فالقول إذن لسيبويه وليس للخليل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القول الثاني الذي عزاه الزجاج الى سيبويه وهو : الأصل (لاه) وأدخلت الألف واللام لازمة ، وأقوال أخرى للرماني(ت٣٨٤هـ) ،وابن يعيش، والمرادي لم اعثر عليها في الكتاب من ذلك ما عزاه الرماني الى سيبويه من أنَّ أصل (الله):(لاه) ثم دخلت (أل) للتعظيم ، والتفخيم(١١٢) ، وما ذكره ابن يعيش قائلاً:" واختلف العلماء فيه ، أي (الله) هل هو اسم موضوع أم مشتق ؟

---

(١٠٨) الكتاب : ٣٩٦/٢ (هـ) ، هامش (٤) .

(١٠٩) المؤاخذات النحوية : ١٢٦ ، ١٢٧ .

(١١٠) معاني القرآن وإعرابه : ١٥٢/٥ .

(١١١) الكتاب : ٣٠٩/١ (ب) ، ١٩٥/٢ (هـ) .

(١١٢) ينظر : معاني الحروف : ٦٦ .

فذهب سيبويه في بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل لعلمية غير مشتق ، فلا يجوز حذف الألف منه كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم" [١١٣] .وكذلك ما ذكره المرادي من أنَّ أصله:(ألاها) وأنَّ الهمزة التي هي فاء الكلمة حُذفت اعتباطاً لا للنقل ، وذكر أنَّ هذا قول الخليل فيما رواه عنه سيبويه[١١٤] .

وفي الحق أنَّ لسيبويه عدّة آراء في (الله) وأصلها (إله) أو (لاه) لكنها ليست كما نقلها النحاة عنه فبينهما اختلاف واضح ومن ذلك قوله:"... فجاز ذلك كما جاز :لاهِ أبوك ، تريد ، لله أبوك ، حذفوا الألف واللامين ، وليس هذا طريقة الكلام ، ولا سبيله ؛ لأنه ليس من كلامهم أنْ يضمروا الجارّ " [١١٥] . وبعد عدّة صفحات عزا القول نفسه الى الخليل إذ قال:" وزعم الخليلُ أنّ قولهم : لاه أبوك ولقيته أمسِ ، إنما هو على : لله أبوك ولقيته بالأمسِ ، ولكنّهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفاً على اللسان ، وليس كل جارٍ يُضمرَ..."[١١٦].

وقال أيضاً:" وقال بعضهم: لَهْيَ أبوك،فقَلب العين وجعل اللام ساكنة ، اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة ..." [١١٧].

هذه مجملُ الأقوال التي ذكرها سيبويه في كتابه ليس فيها ما يُشير الى أنّ (أل) في (الله) للتعظيم والتفخيم كما عزاه إليه الرماني ، أو انه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق كما عزاه اليه ابن يعيش ، أو أن الهمزة فيه حُذفت اعتباطاً لا للنقل كما عزاه إليه المرادي . وكل ما ذكره سيبويه في أصله فضلاً عمّا تقدّم من نصوص أن أصل (الله):(إله) حذفت الألف منه وأدخلت عليه (أل) كما تقدّم آنفاً .

٢- بناء نحو (عمرويه وسيبويه) :

---

(١١٣) شرح المفصل : ١/ ٣ .

(١١٤) ينظر : الجنى الداني : ٢٢١ .

(١١٥) الكتاب : ٢٧٣/١ (ب) ، ١١٥/٢ (هـ) .

(١١٦) الكتاب : ٢٩٤/١ (ب) ، ١٦٢/٢-١٦٣ (هـ) .

(١١٧) الكتاب : ١٤٤/٢-١٤٥(ب) ، ٤٩٨/٣ .

ذكر الشيخ خالد الأزهري أن الأشهر عند سيبويه بناؤهما على الكسر قال : " إن كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الأشهر عند سيبويه" (١١٨) .
وكلمة الأشهر توحي بأنَّ ثمَّة أوجهاً أخرى في المسألة أختار سيبويه أشهرها وهو البناء على الكسر . في حين أن سيبويه ذكر فيها وجهاً واحداً وهو الكسر في كل موضع . هذا إذا كان معرفة قال:" وعمرويهِ في المعرفة مكسور في حال الجرّ والرفع والنصب غير منوّن" (١١٩) . أما إذا كان نكرة فينوّن بالكسر في كل موضع فهو يقول:" وجعلوه في النكرة بمنزلة غاقٍ ، منونةً مكسورة في كلِّ موضع" (١٢٠) وقال أيضاً :" وفي النكرة تقول : هذا عَمْرَوَيهٍ آخرُ ، ورأيتُ عَمْرَويهٍ آخرَ" (١٢١) .
فسيبويه إذن لم يذكر لفظة الأشهر عند تناولها هذه المسألة،وقد تنبه أبوحيان على هذا الأمر،وأشار الى أنَّ سيبويه لم يذكر فيها إلا البناء على الكسر(١٢٢).وهو أمرٌ نوافقه فيه.

٣- دليل كون (عرفات) معرفة :

ذكر ابن يعيش أن الدليل على كون (عرفات) معرفة " ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم (هذه عرفاتٌ مباركاً فيها) فانتصاب الحال بعدها يدلُّ على أنها معرفة" (١٢٣).
ولدى عودتي للكتاب وجدت سيبويه ينقل عن العرب قولهم : (هذه عرفاتٌ مباركاً فيها) ويجعله دليلاً على أن عرفات معرفة . لكنه لا يكتفي بهذا الدليل حَسبُ ، وإنما يضيف دليلاً آخر وهو عدم دخول الألف واللام عليها . وإليك قوله :" وهي معرفة . الدليل على ذلك قول

---

(١١٨) شرح التصريح : ١٣٠/١ .
(١١٩) الكتاب : ٥٣/٢ (ب) ، ٣٠٢/٣.
(١٢٠) الكتاب : ٥٣/٢ (ب) ، ٣٠١/٣ .
(١٢١) الكتاب : ٥٣/٢ (ب) ، ٣٠٢/٣ .
(١٢٢) ينظر: ارتشاف الضرب : ٤٩٧/١ .
(١٢٣) شرح المفصل : ٤٦/١ .

العرب : (هذه عرفاتٌ مباركاً فيها) . ويدلّك أيضاً على معرفتها ، أنّك لا تدخل فيها ألفاً ، ولاماً" (١٢٤) .

فسيبويه إذن ذكر دليلين بخصوص تعريف (عرفات) وليس دليلاً واحداً على وفق عزو ابن يعيش المتمثل بقول العرب المسوق آنفاً فقط . فكان ينبغي أن يذكر ابن يعيش عن سيبويه الأمرين وذلك استكمالاً للمسألة ، وتتميماً لها ، ولكي لا يُظنَّ أنّ لسيبويه في تعريف هذه اللفظة دليلاً واحداً .

أسماء الإشارة : وفيه:

حركة الهاء في (هذه) :

عزا فيها السيوطيُّ إلى سيبويه أنّه قال:" ولا أعلم أحداً يضمّها ؛ لأنّهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذ كانت قبلها كسرة ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في بهِ وبغلامهِ . ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على أصل القياس يقول : هذهْ هند " (١٢٥) .

ولدى رجوعي الى الكتاب لم أجد سيبويه يُصرّح بمنع ضمّ هذه الهاء ، واكتفى بذكر كسر الهاء وسكونها حسب . ويبدو أنَّ السيوطيَّ فهم هذا الأمر من نصّ كلام سيبويه ، وأمثلته التي ساقها بين يدي المسألة في قوله:"... وذلك قولك:هذِهِي سبيلي فإذا وقفت لم يكن إلا الحذف ، كما تفعل في بهِ ، وعليهِ . إلا أنَّ من العرب من يسكّن هذه الهاء في الوصل يشبهها بميم عليهِمْ وعليكمْ"(١٢٦) وذكر بعدها أنه سمع ممن يوثق بعربيته يقول : (هذهْ أمَةُ الله) بالسكون .

فسيبويه إذن لم يصرّح بمنع الضمّ وسكت عنه ، وإنما هو أمرٌ استنبطه السيوطي من كلامه ، ومن أمثلته التي أوردها ، فكما أنَّ بهِ ، وعليهِ لا يرفُعان فكذلك هذه .

---

(١٢٤) الكتاب : ١٨/٢ (ب) ، ٢٣٣/٣ (هـ) .

(١٢٥) الأشباه والنظائر : ٩٩/٢ .

(١٢٦) الكتاب : ٢٩٥/٢ (ب) ، ١٩٨/٤ ، وينظر : ١٨٢/٤ .

المعرّف بـ(أل) : وفيه مسألتان :

(أ) اختلاف النحاة في النسبة الى سيبويه بخصوص حرف التعريف أهو (الألف واللام) أم اللام وحدها ؟ .

(ب) اختلاف النسبة الى كل من الخليل وسيبويه بخصوص الهمزة من (أل) التعريف أهي همزة وصل أم همزة قطع ؟ .

(أ) أماالمسألة الأولى فقد اختلف العزو فيها الى سيبويه . وسأفصّل ذلك على نحوٍ ممّايأتي :

١- عزا بعض النحاة الى سيبويه أنَّ حرف التعريف عنده هو (اللام) وحدها ، وهو أي : حرف التعريف عند الخليل (الألف واللام) . وَهُمْ كلٌّ من الرماني ، وابن بابشاذ ، الزمخشري،وأبي البركات الأنباري، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضيّ ، وأبي حيان ، ونور الدين الجامي(١٢٧) . وعزاه السيوطي الى صاحب البسيط(١٢٨) ، وهو الواحدي (ت٤٦٨هـ) .

٢- وعزا قسمٌ آخر المسألة الى الخليل فقط ولم يذكر لسيبويه رأياً ، ومنهم المبرد . إذ قال : "وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة قد" (١٢٩) ووافقه في ذلك ، أي : أنّ الألف واللام حرف ثنائي . في حين عزا أبو علي الفارسي هذا الرأي ، أي : أنَّ الألف واللام ثنائي الى سيبويه قال : "لأنَّ الألف واللام بمنزلة قد كما ذكر سيبويه" (١٣٠) . فأغفل المبرد رأي سيبويه واغفل الفارسي رأي الخليل .

---

(١٢٧) ينظر : معاني الحروف : ٧٠ ، شرح المقدمة المحسبة : ٢٧٢،٢/١/٤٥١ ، والمفصل:٢/ ٢١٩، واسرار العربية : ٣٠١ ، وشرح المفصل : ٢٤/١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢٦٩/٢ ، وشرح الكافية : ٢٤١/٣ ،وارتشاف الضرب:٥١٣/١، والفوائد الضيائية : ١٨٦/١ .

(١٢٨) ينظر : الأشباه والنظائر : ١١٨/٢ .

(١٢٩) المقتضب : ٢٢١/١ ، ٨٤/٢ وقد تنبه محقّق الكتاب المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة على وهم وقع فيه صاحب التصريح إذ نسب الى المبرد أنّ أداة التعريف الهمزة وحدَها وأن اللام زائدة للفرق بينهما ، وهو عزو غير صحيح . وممن نسب إليه هذا الأمر الجامي ، ينظر : الفوائد الضيائية : ١٨٦/١ .

(١٣٠) الحجّة في القراءات السبعة : ٩٦/١ .

٣- ومنهم من كان له في المسألة رأيان وهو ابن مالك فقد ذكر في كتابه شرح الكافية الشافية وفي موضعين[١٣١] أن اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه وأنَّ الألف واللام هي المعرّفة عند الخليل،في حين عاد وذكر في كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أن المعرّف بالأداة هي" (أل) ، لا اللام وحدها ، وفاقاً للخليل وسيبويه"[١٣٢].

٤- ومنهم من كان مضطرباً في عزو هذه المسألة : فمرة جعلها مسألة خلافٍ بين كلٍ من الخليل وسيبويه من جهة ، الأخفش من جهة أخرى ، وفي مرة أخرى يجعلها مسألة خلاف بين الخليل وسيبويه ، وهو: ابن هشام . فقد قال في باب أقسام المعرفة من كتاب قطرالندى:"... ثم ذو الأداة وهي (أل) عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها ، خلافاً للأخفش"[١٣٣] . إذن فالخليل وسيبويه يذهبان الى أنَّ (أل) هي أداة التعريف وخالفهما الأخفش فأداة التعريف عنده اللام وحدها . لكن ابن هشام عادَ ، وقال في شرحه للقطر انّ " المشهور بين النحويين أنَّ المُعرِّف (أل) عند الخليل ، واللام وحدها عند سيبويه"[١٣٤]. وذكر أيضاً أنَّ الأول رأي ابن كيسان(ت٢٩٩هـ) فيما نقله عنه ابن عصفور ، وأنَّ الثاني رأي بقية النحاة ونقله بعضهم عن الأخفش ، ثم أشار الى أنّ ابن مالك ذهب الى أنه لا خلاف بين الخليل وسيبويه ، وإنما الخلاف في الهمزة أزائدة هي أم أصلية ؟ ليخلص الى أن القول في (أل) انقسم على ثلاثة مذاهب : انّ المعرّف (أل) والألف أصل ، أو انّ المعرّف (أل) والألف زائدة ، أو ان المعرف اللام وحدها .

٥- أما الرأي الخامس والأخير فهو ما نسبه النحاة الى سيبويه من أنَّ رأيه موافق لرأي الخليل وهو أنَّ (أل) عندهما حرف التعريف . وهما المراديُّ ، والاشموني بعد أن أشارا الى أنَّ ابن مالك له في ذلك رأيان[١٣٥] .

---

(١٣١) ينظر : ٦٠/١ ، ١٣٦ .

(١٣٢) ينظر : ٤٢ ، وشرح التصريح : ١٧٩/١ .

(١٣٣) شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٠٩ .

(١٣٤) المصدر والصفحة نفسها .

(١٣٥) يُنظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ١٧١ ، ٢١٦ ، وشرح الأشموني المسمى منهج السالك الى ألفيه ابن مالك : ٢٣٥/١ .

هذه إذن مُجمل الآراء الني نُقلت عن سيبويه ، فما حقيقة رأيه في المسألة ؟

١- حين عودتي الى الكتاب وجدتُ سيبويه ينسب إلى الخليل أنَّ حرف التعريف عنده (الألف واللام) من غير أن يخالفه في قوله هذا ، بل أنه كرَّر هذا القول في أكثر من موضع في كتابه ومن غير إشارة الى الخليل ممّا يؤكد تبنيه لهذا الرأي ، وهاكم أقواله : قال:" وزعم الخليل أنَّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد كقَدْ ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله : أَأُرِيدُ ... ولولا أنَّ الألف واللام بمنزلة قَدْ وسَوفَ لكانتا بناءًا بُني عليه الاسم لا يفارِقه،ولكنهما جميعاً بمنزلة هَلْ، وَقَدْ ، وسوفَ، تدخلان للتعريف وتخرجان"(١٣٦). وقول الخليل ههنا بيِّن في أنَّ (الألف واللام) معاً هو حرف التعريف، وهذا الرأي نرى سيبويه يردّده في أماكنَ متعدّدةٍ من كتابه من غير إشارة الى الخليل مما يؤكد تبنيه هذا الرأي وعدم اعتراضه عليه . ولو كان له عليه ردٌّ أو مناقشة لفعل . ومن هذه الأقوال:" وأما ابن لبون ، وابن مخاض فنكرة ؛ لأنّها تدخلها الألفُ واللام ... فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة" (١٣٧) وقال:"... فإن أخرجت الألف واللام من النجم والصعق لم يكن معرفة من قبل أنك صيرته معرفة بالألف واللام" (١٣٨). فهو لا يشير الى أنَّ اللام وَحدَها حرف التعريف بل يذكرهما معاً وبعبارة (الألف واللام) ، ويؤكد هذا الأمر قول أخر له يزيلُ الشكَّ في المسألة تماماً وهو قوله : "والحرفُ الذي تُعَرَّفُ به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القَومُ والرّجُل والناس ، وإنما هُما حرفٌ بمنزلة قولك قد ، وسوف" (١٣٩) . فَلْيُنظَرْ الى قوله : (هما حرف) ، أي : الألف واللام ، وليست اللام وحدها ، وكذلك قوله : " و(أل) تعرّف الاسم في قولك : القوم ، والرجل" (١٤٠) .

---

(١٣٦) الكتاب : ٦٣/٢-٦٤ (ب) ، ٣٢٤/٣-٣٢٥ .

(١٣٧) الكتاب : ٢٦٥/١ ، ٢٦٦ (ب) ، ٩٧/٢-٩٩ (هـ) .

(١٣٨) الكتاب : ٢٦٧/١ (ب) ، ١٠١/٢ (هـ) .

(١٣٩) الكتاب : ٢٧٢/٢ (ب) ، ١٤٧/٤ .

(١٤٠) الكتاب : ٣٠٨/٢ (ب) ، ٢٢٦/٤ .

نخلصُ ممّا تقدّم الى أنّ القول : إنَّ (أل) هي حرف التعريف هو قول الخليل وسيبويه كليهما ، ولم يخالف سيبويه شيخه في ذلك ، وبهذا يتأكدُ وَهَم كلّ من عزا إليه أنَّ اللام عنده هي حرف التعريف ، وكذلك لم يكن كل من المبرد والفارسي دقيقين في عزوهما أنَّ (أل) بتمامهما هي حرف التعريف ، إذ عزاه المبرد الى الخليل فقط ، ولم يذكر سيبويه،في حين عزاه الفارسي الى سيبويه ولم يذكر الخليل. أما ابن مالك فإن رأيه الثاني الذي أورده في تسهيل الفوائد هو الصواب ، والذي يبدو أنّ ماذكره بدءًا في شرح الكافية الشافية ، قد تراجع عنه فيما بعد ؛ لأنَّ شرح الكافية الشافية سابقٌ التسهيلَ في تأليفه. وبذا يغدوهذا العزو الى ابن مالك ، والذي تبعه فيه كل من المرادي ، والاشموني ، من أنَّ (أل) هي حرف التعريف عند الخليل وسيبويه[١٤١] هو الصواب في هذه المسألة (والله أعلم) .

٢- تقدّم القول إنَّ ابن هشام نسبَ القول الى الأخفش أنه يخالف الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه من أنَّ (الألف واللام) هما معاً حرف التعريف ، وعنده أن اللام وحدها هي حرف التعريف ، وفي الحق أنَّ ما نسبه ابن هشام الى الأخفش أمر غير دقيق . فالأخفش يذهبُ الى ما يذهب إليه الخليل وسيبويه تماماً . وعنده أنَّ (أل) بتمامهما هي حرف التعريف ويشبهّها بـ(قد) ، و(بل) قال : "ولأنَّ هذه الألف واللام إنما هي جميعاً حرف واحد ، كـ(قَدْ) ، (بَلْ) " [١٤٢] . ألا ترى قوله إنّهما جميعاً حرف واحد وهو عينُ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه فيما تقدّم .

(ب) تقدَّم فيما سبق اختلافُ العزو إلى سيبويه في (أل) التعريف ، واختلاف أقوال النحاة في ذلك ، وهم إلى جوار هذا العزو المتنوّع وغير الدقيق عند الاغلب - كما أوضحنا آنفاً - كانوا يشيرون إلى أنَّ ثمة خلافاً بين الخليل وسيبويه في الهمزة من (أل) أيضاً ، فهي عند

---

(١٤١) أودّ الإشارة الى أن ثمة باحثين معاصرين أفاضل قد تابعوا هذين العالمين الجليلين في التنبّه على الرأي الصواب لسيبويه وهم كل من المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة : المقتضب : ٢٢١/١ هامش (٤) والدكتور طه محسن، ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٢/١١ ، والدكتور : فخر صالح قدّارة محقق كتاب أسرار العربية : ص٣٠١ هامش (١) ، وكتابه مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه : ٣٩ وما بعدها ، ولكنهم أشاروا الى أنّ ثمة خلافاً بين الخليل وسيبويه في الهمزة وهو أمر غير صحيح كما سيأتي .

(١٤٢) معاني القرآن للأخفش : ٧/١ .

الخليل همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال ، وعند سيبويه همزة وصل استجلبت للنطق بالساكن . وممن عزا اليهما هذا الأمر : الرماني ، وابن بابشاذ ، الزمخشري، وأبو البركات الأنباري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، والرضيّ ، وأبو حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري ، والاشموني(١٤٣) .

ويبدو لي – والله اعلم – أن الذي أوهم النحاة فجعلهم يذهبون الى ما ذهبوا إليه هو قول سيبويه : "... وتكونُ موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء ، والحرفُ الذي تُعْرفُ به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القومُ والرجلُ والناس ، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك قد ، وسوف" (١٤٤) . وقال بعدها:"... وزعم الخليل أنها مفصولة كَقَدْ ، وسوفَ ن ولكنها جاءت لمعنىً كما يجيئان للمعاني ، فلما لم تكن الألف في فعل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحة ، فُرِق بينهما وبين ما في الأسماء والأفعال ، وصارت في ألف الاستفهام إذ كانت قبلها لا تحذف ، شُبِّهت بألف أحَمرَ ؛ لأنها زائدة ، وهي مفتوحة مثلها ؛ لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً ، فأرادوا أنْ يفصلوا ويبيّنوا ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيْم ، وأيْمُنُ ... والدليل على أنها موصولة قولهم : لَيْمُنُ الله ، ولَيمُ اللهِ ..." (١٤٥) وقال في ختام كلامه "فقصة أيم قصة الألف واللام . فهذا قول الخليل" (١٤٦). فالموهم في هذا النصّ قول سيبويه بدءاً انّها موصولة ومن ثم يعزو الى الخليل أنها مفصولة كقد وسوف،وكذلك قوله:(فأرادوا أني يفصلوا ويبينوا) فيفهم من هذا أنَّ الهمزة في أل همزة وصل عند سيبويه وهمزة قطع عند الخليل وهذا ما فهمه نحاتنا الأجلاء منه وكما ذكرت آنفاً . وفي الحق إنّ هذا الفهم غير دقيق، وذلك للآتي :

---

(١٤٣) ينظر : معاني الحروف : ٧٠ ، وشرح مقدمة المحسبة : ٢٧٢/١ ، ٤٥١/٢ ، والمفصل : ٢١٩/٢، وأسرار العربية : ٣٠١ ، وشرح المفصل : ٢٤/١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢٦٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٦/١،وتسهيل الفوائد :٤٢ ، وشرح الكافية : ٢٤١/٣، وارتشاف الضرب:٥١٣/١ ، والجنى الداني:١٧١، ٢١٦، وشرح قطر الندى: ١٠٩ ، وشرح التصريح : ١٧٩/١ ، وشرح الأشموني:٢٣٥/١.

(١٤٤) الكتاب : ٢٧٢/٢ (ب) ، ١٤٧/٤ .

(١٤٥) الكتاب : ٢٧٣/٢ (ب) ، ١٤٨/٤ ، ١٤٩ .

(١٤٦) المصدر والصفحة نفسها .

١. إنَّ النحاة حينما قرؤوا هذا الكلام لسيبويه لم يُنعموا النظرفيه جيّداً ؛ ذلك أنَّ سيبويه حينما ذكر أن الهمزة في (أل) موصولة نسبه الى الخليل أيضاً ، ولم يُشر في عباراته أنّه يخالفه البتَّة . أما ما عزاه الى الخليل وهو قوله:" وزعم الخليل أنّها مفصولة) فالمراد بذلك (الألف واللام) معاً وليست الهمزة وحدها والدليل على ذلك أنه شبهّها بـ(قد) و(سوف) ، وقال : (جاءت لمعنى) ، وهو التعريف ، فكيف تكون الهمزة كـ(قد) و (سوف) ؟ وكذلك قوله فيما بعد أنها موصولة ، وتشبيهه إياها بهمزة الوصل في إيمُ(*) . ويؤكد هذا الأمر أي : أن سيبويه أراد بقوله (مفصولة) الألف واللام وليست الهمزة قوله في موضع آخر من كتابه :" وقال الخليل : ومما يدلُّ على أنَّ أل مفصولة من الرجل ولم يبين عليها ، وأنَّ الألف واللام فيها بمنزلة قد كقول الشاعر ..." (١٤٧) واستشهد ببيت شعري ، فهو يشير الى أن المفصول (أل) وليست الهمزة . هذا من جهة .

٢. ومن جهة أخرى فإن سيبويه قد ذكر كلاماً آخر بخصوص هذا الأمر يفسر المسألة ولا يترك شكاً فيها ويبدو أنّ النحاة لم يتنبهّوا على هذا الكلام واكتفوا بنقل كلامه السابق حسب. قال سيبويه:" وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد ، كقد ، وأنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله : أأريدُ ، ولكن الألف كألف أيْمُ في أيمُ الله ، وهي موصولة كما أنّ ألف أيم موصولة ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو ، وهو رأيهُ . والدليل على أنَّ ألف أيمٍ وصلٌ قولهم : أيمُ الله ، ثم يقولون : لَيمُ الله . وفتحوا ألف أيمٍ في الابتداء شبهوها بألف أحْمَرَ ؛ لأنها زائدة مثلها"(١٤٨). الا ترى قوله الصريح بأنهما حرف واحد كقد ، وأنها ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى ، وكذلك تشبيهه إياها بهمزة (أيم) فكلتاهما موصولتان ، وكذلك تصريحه بأنها زائدة . فكلُّ هذه الأقوال تؤكد صراحة أنَّ الهمزة عند الخليل هي همزة وصل زائدة وليس كما عُزي إليه

(*) ومعلوم أن همزة آيم ، وآيمن همزة وصل لأنهما من الأسماء العشرة التي هَمزآتها همزات وصل .

(١٤٧) الكتاب : ٦٤/٢ (ب) ، ٣٢٥/٣ .

(١٤٨) الكتاب : ٦٣/٢-٦٤ (ب) ، ٣٢٤/٣ ، ٣٢٥ .

من أنها همزة قطع أصلية ، وصلت لكثرة الاستعمال وسيبويه يتبنى هذا الأمر وبهذا ينتفي الخلاف بينهما في هذه المسألة.

٣. بقي أمر أخيرٌ كشفه كلام سيبويه المذكور آنفاً لابدَّ من الإشارة إليه ؛ لأنه يؤكد من جهة عدم دقَّة النحاة في عزو الآراء الى أصحابها في هذه المسألة ، ومن جهة أخرى يؤكّد عدم تنبههم على هذا النص الأخير الذي أوردته لسيبويه . ومفادُ هذا الأمر أنَّ سيبويه لم يَعْزُ هذا الأمر الى الخليل حسبُ ، وإنما عزاه الى كل من أبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب وذلك في قوله : (حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو ، وهو رأيه) أي : رأي يونس .

فالمسألة إذن قد سبقَ فيها الخليلَ أبو عمرو بن العلاء وهو مذهب يونس أيضاً ووافقهم جميعاً سيبويه ، وليس ثمّة خلاف فيها محصورٌ بين الخليل وسيبويه كما ذهب إلى ذلك نحاتنا الأوائل (رحمهم الله) .

الموصولات :

١- **أصل الذي** :

اختلفت الآراء في أصل (الذي) فقد ذكر الزجاج أنَّ "أصل الذي (لذٍ) على وزن (عمٍ) فاعلَمْ . كذلك قال الخليل وسيبويه الأخفش وجميع من يوثق بعلمهِ ..." (١٤٩) .

في حين نقل أبو حيان عن صاحب البسيط أنَّ "مذهب سيبويه : أنَّ أصل الذي : (لذي) وأصل التي : (لتي) ..." (١٥٠) .

---

(١٤٩) معاني القرآن وإعرابه: ٧١/١،وهو رأي ابن برهان العكبري(ت٤٥٦هـ) ينظر: شرح اللمع : ٥٧٩/٢.

(١٥٠) ارتشاف الضرب : ٥٢٥/١ .

ونلاحظ ههنا اختلاف العزو الى سيبويه وغيره في أصل الذي : بين من عزا إليه أنَّ أصلها (لذِ) ، أو أنَّ أصلها (لذي) .

وأودُّ الإشارة ههنا الى أنَّ ابن السراج قد عزا الى البصريين أنَّ أصل الذي عندهم (لذي) مثل (عمي) ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه(١٥١) . وتبعه أبو البركات الأنباري وذكر الإجماع على ذلك(١٥٢) . أما قول سيبويه في هذه المسألة ، فالحقُّ أني لم أعثر على شيء مما عُزي إليه في الكتاب . وما وجدته له بهذا الخصوص قوله في باب (تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلَّة):"وتلك الأسماء: ذَا ، وتَا، والذِي،والتي ... وإن ثنّيتَ الذي قلت:اللذانِ ، وإن جمعتَ فألحقت الواو والنون قلت : اللَّذُونَ"(١٥٣).

٢- <u>أصل (اللائي) :</u>

ووقع الوهم ههنا أيضاً فقد قال ابن بَرهان العكبري:" ذكر سيبويه أنهم قالوا في (اللائي) : الَّاءِ وحذفوا الياء وقال :

من اللاءِ لم يَحْجُجْنَ يَبْغينَ حِسبةً ولكِنْ ليقتُلْنَ البريءَ المُغَفَّلا

وقال :

من الّلاءِ تمشي بالضحى مُرْجَحِنَّةً وتمشي العَشَايَا الخوزَلى رِخوةَ اليدِ

فحذف اللام على منهج حذفها من قوله تعالى:(الكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ)(الرعد:٩) "(١٥٤) وتعليقاً على هذا النص أقول :

أمّا ماعزاه ابن بَرهان الى سيبويه من أنه ذكر أنّ أصل اللائي : الّلاءِ وحذفوا الياء فهذا ما لم أجده في كتابه . وأما الشاهدان الشعريان فكلامه يوحي بأنهما من إنشاد سيبويه دليلاً على الحكم . فهو أوردَ لفظة : (وقال) مباشرة بعد كلام سيبويه مما يُفهم منه أنهما نص

---

(١٥١) ينظر : الأصول : ٢٦٢/٢ .

(١٥٢) الإنصاف : ٦٧٠/٢ .

(١٥٣) الكتاب : ١٠٤/٢ (ب) ، ٤١١/٣ .

(١٥٤) شرح اللمع : ٥٨٤/٢ .

واحد متكامل ومن كلام سيبويه . وهذان الشاهدان لم أعثر عليهما أيضاً في كتاب سيبويه ؛ إذ لم يرد لهما ذكرٌ فيه .

٣- القول في بناء (أي) وإعرابها :

شاع في الدرس النحوي لدى المتأخرين(١٥٥) أن (أيّ) إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها تبنى على الضم فتقول:(يعجبني أيُّهم قائمٌ ، ورأيتُ أيُّهم قائمٌ ، ومررت بأيُّهمُ قائم) وجعلوا منه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً) (مريم :٦٩) .

وفي الحقّ أنّ هذه المسألة أخذت حظاً موفوراً من البحث والمناقشة من لدن متقدمي النحاة(رحمهم الله) وقد تشابكت فيها الآراء واضطربت في العزو الى سيبويه وفي أكثر من جانب من جوانب هذه المسألة حتى بلغت خمسَ قضايا سأتناولها على وفق ما يأتي:

أولاً : بناؤها على الضمّ :

وفيه أنَّ بعض النحاة عزوا الى سيبويه أنّ مَذهَبهُ في (أيّ) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها البناءُ على الضم فقط ولم يذكروا تجويزه وجهاً آخر فيها ، وهم ابن السراج ، والنحاس ، والرمّاني ، وابن جني ، وابن الورّاق ، ومكّي بن أبي طالب القيسي ، والشنتمري ، والزمخشري ، وأبو البركات الأنباري ، والسهيلي ، وابن يعيش ، وابن عصفور(١٥٦) . في حين ذهب كل من ابن بابشاذ ، والباقولي الى أكثر من ذلك فقد ذكر ابن بابشاذ أنّ (جاءني أيُّهم أفضلُ) " كانت عند سيبويه مبنية على الضم لا تتغير في رفع ، ولا نصب ، ولا جرّ ... ولم تُنْصَب لكونها مبنية عنده" (١٥٧) . أما الباقولي فقد ذكر أنّ البناء على الضمّ واجبٌ عند سيبويه(١٥٨) .

---

(١٥٥) ينظر : شرح ابن الناظم : ٩٤ ، وشرح ابن عقيل : ١٦٢/١ ، وشرح الأشموني : ٢١٥/١ .

(١٥٦) ينظر :الأصول:٣٢٥/٢،وإعراب القرآن:٣/٢،٢٤٦/٢٤، ومعاني الحروف: ١٦١، والخصائص : ٣٩/٢ ، وعلل النحو:١٨٤ ، ٢٧٩ ، ومشكل إعراب القرآن :٤٣٢،٤٥٩ ، والنكت:٦٧٨/١،والكشاف:٦٤٤ ، وأسرار العربية : ٣٢٩ ، ونتائج الفكر : ١٩٩ ، وشرح المفصل : ١٤٥/٣ ، وشرح جمل الزجاجي : ١٠٦/١.

(١٥٧) شرح المقدمة المحسبة : ١٧٩/١-١٨٠ .

(١٥٨) ينظر : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات : ٨١/٢ ، وشرح اللمع : ٣١٤/١ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأ الى الزجاج : ٨٢٧/٣ .

ولدى رجوعي الى كتاب سيبويه وجدته يجعل (أيَّهم) بالنصب في هذه المسألة لغة جيدة ، فضلاً عن بنائها على الضم واليك قوله:" وسألتُ الخليل – رحمه الله – عن قولهم : (أضربْ أيُّهم أفضلُ) ؟ فقال : القياس النصب ، كما تقول : اضربِ الذي أفضلُ ؛ لأنَّ (أيّاً) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي " [(١٥٩)] فهو ينقل عن الخليل أنَّ القياس في أيّهم في هذا الموضع النصب، ولا يخالفه في هذا بل يجعلها لغة جيدة . انظر الى قوله:"وحدثنا هارون أنَّ ناساً ،وهم الكوفيون[(١٦٠)] يقرءُونها:(ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً) وهي لغة جيدة ، نصبوها كما جروها حين قالوا:امررعلى أيّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت:اضرب الذي أفضل؛لأنك تُنزل أَيّاً ، ومَنْ منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام"[(١٦١)].

فسيبويه يرى بوضوح جواز النصب في (أي) إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها ، بل إنه يجعلها لغة جيدة . ويرى لها وجهاً في القياس ، وانظر الى قوله : "وأمَّا الذين نصبوا فقاسوه وقالوا : هو بمنزلة قولنا : أضربِ الذين أفضلُ ، إذا أثرنا أن نتكلم به ، وهذا لا يرفعه أحد" [(١٦٢)] . ثمَّ هو بعد ذلك يوجه الرفع في قول العرب (اضرب أيُّهم أفضل) ، فيذكر قول الخليل إنها رفعت على الحكاية ، وقول يونس إنها رفعت ؛ لأنَّ (اضرب) معلقةٌ عنده ، أي : لا تعملها في شيء ، فيكون أي حينئذٍ استفهاماً ، ثم يختار هو بعد ذلك رأياً يخالف شيخه ، فيرى البناء على الضم إذ قال:" وأرى قولهم : (اضرب أيُّهم أفضل) على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ ، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا : من الآن الى غدٍ" [(١٦٣)].

---

(١٥٩) الكتاب : ٣٩٧/١ (ب) ، ٣٩٨/٢ (هـ) .

(١٦٠) وهي قراءة معاذ بن مسلم الهرّاء ، وطلحة بن مصرف والأعمش ، ينظر ، مختصر في شواذ القراءات : ٨٦ ، وشواذ القراءات لأبي نصر الكرماني : ٣٠٣ ، والبحر المحيط : ١٩٦/٦ .

(١٦١) الكتاب : ٣٩٧/١ (ب) ، ٢/ ٣٩٩ (هـ) .

(١٦٢) الكتاب : ٣٩٨/١ (ب) ، ٤٠١/٢ (هـ) .

(١٦٣) الكتاب : ٣٩٨/١ (ب) ، ٤٠٠/٢ (هـ) .

نخلص إذن الى أنّه يرى النصب في (أيهم) لغة جيدة ، ويوجه الرفع فيها على البناء ، فهو إذن لا يذكر الرفع فقط ، أو يوجبه كما عزي إليه ذلك .
ولابُدّ من الإشارة ههنا الى أنَّ بعض النحاة كانوا دقيقين في العزو الى سيبويه فذكروا أن سيبويه جوز النصب ، أو حكى هذه اللغة ، وهم الزجاج ، وأبو علي الشلوبين ، وابن برهان العكبري ، والرضي ، وابن هشام(١٦٤) لكنَّ أدقَّ من عزا إليه هذا الأمر كان أبو حيان إذ قال:" مذهب سيبويه أنه لا يتحتم فيها البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، وقد نُقل عنه تحتم البناء ، وينبغي أن يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب" (١٦٥) .

<u>ثانياً</u> : وقد خطّأ النحاةُ سيبويه في توجيهه الرفع في (أيُّهم) على البناء . وأجدني أقف مستغرباً أمام أسلوب صياغة عبارات التخطئة ، والمبالغة فيها وتهويلها ، وانظر الى قول النحاس بعد أن ذكر رأي سيبويه في بناء (أيهم) ." وما علمتُ أنَّ أحداً من النحويين إلا وقد خطَّأ سيبويه في هذا" (١٦٦) وأضاف قائلاً ،"سمعتُ أبا إسحاق يقول : ما يبينُ لي أنَّ سيبويه غَلِطَ في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما" (١٦٧). وللردّ على ما تقدم أقول :
أما قول النحاس أن جميع النحاة قد خطّؤوا سيبويه في هذه المسألة فهو أمرٌ يفتقر الى الدقة ؛ لأنّ ثمة نحاةً قد وافقوا سيبويه فيما ذهب إليه ، وعلى رأسهم الأخفش وهو من أئمة البصريين ، إذ قال معقباً على الآية (٦٩) من سورة مريم:" (أيٌّ) صارت غير متمكنةٍ ، إذ فارقت أخواتها فتُركت على لفظٍ واحدٍ وهو الضمُّ ، وليس بإعراب ، وجعل (أشدّ) من صلتها ، وقد نصبها قوم ، وهو قياس" (١٦٨) . فهو يوافق سيبويه تماماً في بناء (أيّ) في الآية

---

(١٦٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٣٩-٣٤٠ ، والتوطئة : ١٦٦ ، وشرح اللمع : ١/٥٩٢-٥٩٣ ، وشرح الرضي : ٣/٦١ ، وشرح شذور الذهب : ٨٦ .
(١٦٥) البحر المحيط : ٦/١٩٦ ، وارتشاف الضرب : ١/٥٣٤ .
(١٦٦) إعراب القرآن : ٢/٣٢٣ ، وقد تناقل النحاة ما ذكره النحاس من بعده ، ينظر : البحر المحيط : ٦/١٩٦ ، ومغني اللبيب : ١٠٨ ، وشرح التصريح : ١/١٥٩ .
(١٦٧)إعراب القرآن : ٢/٣٢٣ .
(١٦٨) معاني القرآن للأخفش : ١/٢١٨-٢١٩ .

المباركة على الضمّ ، ويذهب الى العلّة عينها التي رآها سيبويه وهي الخروج عن النظائر وسيأتي الحديث عن ذلك ، ومن ثم يرى أن النصب فيه أيضاً قياس . وهذا عينُ ما يذهب إليه سيبويه كما تقدم في الفقرة السابقة وأودُّ أن أنبه ههنا على خطأ وقع فيه الشيخ خالد الأزهري إذ عزا الى الأخفش أنه يرى ما يراه أغلب النحاة من أنها معربة وقد أثبتنا خطأ هذا(١٦٩) .

وكذلك المازني وغيره من البصريين كما ذكر ابن السراج قال:" والبناءُ مذهب سيبويه والمازني وغيرهما من أصحابنا"(١٧٠) كما أنّ الأنباري،والرضي قد جعلا رأي سيبويه اختيار أكثر النحاة(١٧١) . وإن كان النحاس معذوراً في آراء المتأخرين من بعده ، فما عذره في قول الأخفش وما ذكره ابن السراج السابقين له ؟

أمّا ما عزاه النحاس الى أبي الزجاج فعلى الرغم من أننا لا نتّهم النحاس فيما سمع إلا أننا نقول : إنَّ ما جاء في معاني القرآن وإعرابه(١٧٢) ليس فيه ما يُشير الى تخطئة سيبويه البتّة ، بل أنَّ الزجاج ذكر رأيَيْ سيبويه : البناء على الضم ، والنصب ، لكنه اختار رأي الخليل وهو إعراب (أيُّهم) على الحكاية ؛ لأنها وافقت التفسير .

ومما يستدلُّ به مخالفو سيبويه ما يروى عن أبي عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ) أنه قال : "خرجت من الخندق – يعني خندق البصرة – حتى صرت مكة ، لم اسمعْ أحدًا يقول : (اضرب أيُّهم أفضل) ، أي كلّهم ينصبون" (١٧٣) . وقد ردّ عليه ابن يعيش بأن هذه الحكاية لا تمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه ، ثم أنَّ سيبويه ذكر أنه سأل الخليل عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل ، وهو يريد : قول العرب ، وهو أمر صحيح فقد ذكر ابن السراج ،

---

(١٦٩) شرح التصريح : ١٥٩/١ .

(١٧٠) الأصول : ٣٢٥/٢ .

(١٧١) البيان في غريب إعراب القرآن : ١٣٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٦١/٣ .

(١٧٢) ينظر : ٣٣٩/٣-٣٤٠ .

(١٧٣) الإنصاف : ٧١٢/٢ ، والبيان : ١٣٣/٢ ، وشرح المفصل : ١٤٦/٣ ، والبحر المحيط : ١٩٦/٦ ، ومغني اللبيب : ١٠٨ ، وشرح شذور الذهب : ٨٦ .

والأعلم الشنتمري أن (اضرب أيُّهم أفضل) بالضم هو قول العرب[١٧٤] ، ثم ختم ابن يعيش كلامه بقول أبي عمرو الشيباني :

إذا ما أتيت بني مالك فسلّم على أيُّهم أفضلُ[١٧٥]

فهذان دليلان على ورودّ (أيّهم) مضمومة في السماع ، ويزاد على ما تقدّم قراءة الجمهور (أيُّهم أشدّ على الرحمن عتيّاً) بالضم ، وكفى بقول الله تعالى شاهداً .

<u>ثالثاً : علّة البناء</u> :- عزا بعض النحاة الى سيبويه أنَّ علّة بناء (أيُّهم) على الضمّ عنده التشبيه لها بـ(قبلُ ، وبعدُ) في حذف مبنيّها ، أي الصلة ، وهو رأي الأنباري ، وابن بابشاذ ، والرضي[١٧٦] في حين ذهب ابن يعيش الى انه شبه بـ(قبلُ ، وبعدُ ، ويا زيدُ) من حيث " يكون معرباً في حال ، ومبنياً في حال كما تقول : جئت من قبلُ ومن بعدُ ،ويارجلاً ، ثم تقول: جئت من قبلُ ومن بعدُ إذا أردت المعرفة ويازيدُ ، هذا مذهب سيبويه "[١٧٧] . وهم جميعاً واهمون في عزوهم الى سيبويه ما تقدّم ؛ لأنَّ قول سيبويه صريح بأنّ العلّة في بناء (أيُّهم) الخروج عن النظائر ومخالفة الأصل واليك قوله:" وأرى قولهم : (اضربْ أيُّهم أفضلُ) على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا : مِنَ الآنَ الى غدٍ ، ففعلوا ذلك بأيُّهم حينَ جاء مجيئاً لم تجيءْ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تُسْتَعْمَلْهُ أخواتهُ إلا ضعيفاً . وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : الذي أفضلُ فاضربْ ... حتى يدخل هو ... فلما كانت أخواته مفارقةً له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً ... وكما أنّ ليسَ لمّا خالفت سائر الفعل ولم تصرَّف تصرُّف الفعل تركت على هذه الحال"[١٧٨].

---

(١٧٤) ينظر : الأصول : ٣٢٣/٢ ، والنكت : ٦٧٨/١ .

(١٧٥) ينظر : شرح المفصل : ١٤٦/٣-١٤٧ .

(١٧٦) ينظر :أسرار العربية : ٣٢٩، وشرح المقدمة المحسبة : ١٧٩/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٦١/٣.

(١٧٧) شرح ابن يعيش : ١٤٥/٣ .

(١٧٨) الكتاب : ٣٩٨/١ (ب) ، ٤٠٠/٢ (هـ) .

فالعلّة إذن الخروج عن النظائر ومخالفة الأصل . وقد تنبه بعض النحاة على هذا الأمر ، فعزوا إليه أن العلّة في بناء (أيُّهم) الخروج عن النظائر(١٧٩) . وقد تقدّم القول في ذلك عند الحديث عن علّة بناء الأسماء بما يغنينا عن الإعادة ههنا .

رابعاً :

فيما يخص قراءة النصب في قوله تعالى:(ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً)،أي:نصب (أيُّهم) فقد عُزي الى سيبويه أنّه ذكر أنَّ هارون بن موسى الأعور قرأها بالنصب . وممن عزا إليه هذا الرأي الزجاج قال : "ويجوز (أيَّهم) بالنصب حكاها سيبويه ، وذكر سيبويه أنّ هارون الأعور القارئ قَرأَ بها" (١٨٠) .

وتبعه النحاس فقال : "القرّاء كلهم يقرؤون (أيُّهم) بالرفع إلا هارون القارئ فإن سيبويه حكى عنه (ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم) بالنصب" (١٨١) .

وقد تبعهم في ذلك الزمخشري ، والشيخ خالد الأزهري ، ولكنهما عزواه فضلاً عن هارون الى كل من معاذ الهراء ، ويعقوب في رواية(١٨٢) . وهم جميعاً واهمون فيما عزوه الى سيبويه ، والى هارون .

فأما سيبويه فإنه لم يذكر البتة أن هارون قد قرأ (أيَّهم) في الآية المباركة بالنصب وإنما قال : " وحدثنا هارون ، أنَّ ناساً وهم الكوفيون يقرءونها (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً) وهي لغة جيدة " (١٨٣) . فهارون طريق سيبويه في رواية قراءة النصب عن الكوفيين وليس القارئ بها . وهو أمر دقيق تؤكده كتب شواذّ القراءات إذ لم يعزُ أحدٌ منهم هذه القراءة الى هارون بن موسى . وإنما عُزيت الى معاذ بن مسلم الهرّاء ، وطلحة بن

---

(١٧٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه الزجاج : ٣٤٠/٣ ، وشرح جمل الزجاجي : ١٠٧/١ ، والأشباه والنظائر : ٢١٠/٢ ، وفيه قد عزاه السيوطي الى الأُبّذي في (شرح الجزولية) .

(١٨٠) معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٩/٣ .

(١٨١) إعراب القرآن : ٣٢٢/٢ ، وينظر (ط عالم الكتب) : ٢٣/٢ .

(١٨٢) ينظر : الأنصاف : ٧١١/٢ ، وشرح التصريح : ١٦٠/١ .

(١٨٣) الكتاب : ٣٩٧/١ (ب) ، ٣٩٨/٢-٣٩٩ (هـ) .

مصرف ، والأعمش[١٨٤] فما عزي إليه إذن من أنه قرأ بهذه القراءة ، وما عُزي الى سيبويه من أنّه نسبَ إليه القراءة بها أمرٌ غير صحيح لم يقل به الاثنان .

وأودُّ الإشارة ههنا الى أنّ محقّق كتاب سيبويه المرحوم عبد السلام هارون قد فهم من قول سيبويه (أنّ ناساً وهم الكوفيون) أنهم قرّاء الكوفة من السبعة قال معلّقاً على هذا الموضع : (والكوفيون هم عاصم ، وحمزة ، والكسائي) [١٨٥] . وهو أمر غريب ؛ لأنَّ قراءة هؤلاء القرّاء مشهورة بالضمّ ، ولم يقرأ أحدٌ منهم بنصب (أيّهم) مطلقاً[١٨٦] بَلْهَ أنّ قراءة الضم هي قراءة سبعية . والصواب في هذا أنَّ الكوفيين الذين عناهم سيبويه هم الذين ذكرتهم كتب القراءات وهم الهرّاء ،وطلحة بن مصرّف،والأعمش،كما مرّ آنفاً.

خامساً : حقيقة الخلاف بين سيبويه والكوفيين :

ولسنا نريدُ ههنا بحثَ مخالفة البصريين الخليل ويونس[*] والزجاج والنحاس وغيرهم لسيبويه في إعرابهم (أيُّهم) على الحكاية كما ذَهب إليه الخليل ، أو على تعليق الفعل (اضرب) عند يونس . وقد عُزي هذا الى الكوفيين أيضاً وليس لدينا على هذا الأمر شُبهَةٌ أو ردّ ؛ لأنَّ مخالفة هؤلاء النحاة مبثوثة بوضوح في كتاب سيبويه وفي كتبهم ، وقد ردَّ سيبويه في كتابه على الخليل ، وذكر أنَّ رأيه " بعيدٌ وإنما يجوز في شعر ، أو في اضطرار ، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول : أضرب الفاسقُ الخبيثُ ، تريد : الذي يقالُ له الفاسقُ الخبيثُ"

---

(١٨٤) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ٨٦ ، وشواذ القراءات للكرماني (ت بعد ٥٦٣هـ) : ٣٠٣ ، والبحر المحيط ، ودراسات لإسلوب القرآن الكريم : ٥٩٢/١ .

(١٨٥) الكتاب : ٣٩٩/٢ هامش (٢) للمحقق .

(١٨٦) وقد رجعت الى عدد من كتب القراءات مثل : السبعة في القراءات ، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران الاصفهاني (ت٣٨١هـ) ،والتيسير في القراءات السبع ، والتهذيب لما انفرد به كل واحد من القراء السبعة لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، والاكتفاء في القراءات السبع المشهورة لأبي طاهر إسماعيل بن خلف (ت٤٥٥هـ) ، والمستنير في القراءات العشر لابن سوار (ت٤٦٩هـ) ، وقراءة الكسائي للكرماني . فلم أجد أحداً منهم يعزو هذه القراءة للمذكورين .

(*) وقد أورد بعض النحاة هذا الخلاف على صيغة مجلس بين الخليل وسيبويه وذكروا فيه أنَّ سيبويه خطأ الخليل ويونس،ينظر :مجالس العلماء:٢٣١-٢٣٢،وتذكرة النحاة :١٣٣-١٣٤، والأشباه والنظائر: ٣٦/٥.

(١٨٧) . وكذلك على يونس(١٨٨) . لكن الذي يهمنا في هذه المسألة أنَّ ثمّة نحاةً ذهبوا الى القول إنَّ الكوفيين قد خالفوا سيبويه في هذه المسألة ، وكان مذهبهم نصب (أيّهم) ومنهم أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف إذ قال : " أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً) بالنصب" (١٨٩) فهو يعزو الى الكوفيين قولهم بنصب (أيّهم) .

وتبعه ابن يعيش فقال بعد أنْ ذكر رأي سيبويه في المسألة : "والكوفيون يخالفونه في هذا الأصلُ وينصبون (أَيّاً) اذا وقع عليهما الفعل . سواءٌ حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوا" (١٩٠) . وقال أيضاً : " والكوفيون لا يرون (لأضربنَّ أيُّهم قائم) بالضمّ ، ولا يقولونه إلا منصوباً ، ويُعضد ما قالوا ما حكاه الجرمي" (١٩١) وأوردَ روايته التي ذكرناها آنفاً مع ردِّة عليها .

ولعلّنا نستطيع الردّ على هذا الأمر بيُسرٍ فتقول : إنَّ عزوَ هذا الرأي الى الكوفيين أمرٌ تعوزه الدقة العلمية ؛ لأنَّ من قرأ بهذه القراءة من الكوفيين هم معاذ الهراء ، وطلحة بن مصرّف ، والأعمش كما ذكرت كتب القراءات وعلى وفق ماأشرنا آنفاً، ولم يقرأ بها أئِمتهم من السبعة: حمزة ، والكسائي ، وعاصم ، ومن ههنا فلا ينبغي نسبة هذا الرأي الى الكوفيين مطلقاً .

ومما يدعمُ هذا الأمر أنَّ بعض النحاة عزوا الى الكسائي والفراء أنهم يذهبون الى ضمّ (أيُّهم) ويعللون ذلك بأنَّ " للننزعن واقعة على المعنى كما تقول : لبستُ من الثياب ، وأكلت

---

(١٨٧) الكتاب : ٣٩٨/١ (ب) ، ٤٠١/٢ (هـ) .

(١٨٨) المصدر والصفحة نفسها .

(١٨٩) الإنصاف : ٧١١/٢ .

(١٩٠) شرح ابن يعيش : ١٤٥/٣-١٤٦ .

(١٩١) المصدر نفسه : ١٤٦/٣ .

من الطعام ، ولم يقع لننزعن على أيّهم فينصبها" (١٩٢) ، أو" أنَّ معنى (للننزعن) لنُنادِيَنَّ ، فعومل معاملته فلم تعمل في (أي) " (١٩٣) . أي : انهم يرون فيها الضمَّ لكنّهم يعربونها ، فتكون استفهامية . وقد مرّ ذكره آنفاً ؛ ولهذا فإنَّ ما عزي الى الكوفيين من أنهم يخالفون البصريين وسيبويه ، فيذهبون الى نصب أيّهم أمرٌ يفتقر الى الدقّة ، والصواب ما ذكرناه عنهم (والله اعلم) .

٤- إجراء ذا بمنزلة الذي ، أو بمنزلة اسم واحد :

ذكر ابن السراج أنَّ سيبويه يرى أنَّ (ذا) عند سيبويه تكون بمنزلة الذي نحو : ماذا رأيت ؟ فيقول متاعٌ حسنٌ ، وتجري أيضاً مع (ما) بمنزلة أسم واحد ن نحو قولك : ماذا ترى : فتقول : خيراً(١٩٤) . وهنا أي : في الرأي الثاني ، نرى ابن السراج ينقل عن سيبويه في المسألة وجهاً واحداً وهو النصب .

وتبعه الزمخشري في ذلك قائلاً :" وذكر سيبويه في ماذا صنعت وجهين،أحدهما : أن يكون بمعنى أي شيء الذي صنعته وجوابه : حسنٌ بالرفع ... والثاني : أنْ يكون ماذا كما هو بمنزلة اسم واحد كأنه قيل : أي شيء صنعت وجوابهُ بالنصب" (١٩٥).

وهذا الأمر نراه قد استقرَّ حكماً لدى بعض النحاة المتأخرين : أي : أنهم ذكروا في المسألة الوجهين حسب ، الرفع عند إجراء ماذا بمعنى الذي ، ويوجه الرفع فيها على البدلية من (ما) ؛ لأنه مبتدأ ، و(ذا) وصلتة خبر . أما النصب عند جعلهما أسماً واحداً فيوجه على البدلية من (ماذا) ؛ لأنه منصوب بالمفعولية مقدّم(١٩٦).

---

(١٩٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٣/٢ وعزاه الى الكسائي نقلاً عن الزجاج .

(١٩٣) ينظر :إعراب القرآن:٣٢٣/٢، وعزاه الى الفراء ، والبحر المحيط:١٩٦/٦، وعزاه الى الكسائي والفراء.

(١٩٤) ينظر : الأصول : ٢٦٣/٢-٢٦٤ .

(١٩٥) المفصل : ٤٤/٢ وينظر : شرح المفصل : ٢٣/٤-٢٤ .

(١٩٦) ينظر : شرح الأشموني:٢٠٢/١-٢٠٤.

ولدى رجوعي الى كتاب سيبويه وجدته يذكر ما نقله عنه ابن السراج والزمخشري إذ يقول : " أما إجراء ذا بمنزلة الذي فهو قولك : ماذا رأيتَ ؟ فيقول : متاعٌ حَسَنٌ ... وأما إجراؤهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت؟ فتقول : خيراً كأنك قلت : ما رأيتَ ؟ " (١٩٧) . واستدل بقوله تعالى :(مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوْا خَيْرًا) (النحل:٣٠) .لكنه يرى في إجراء ماذا بمنزلة اسم واحد رأيين ، وليس رأياً واحداً كما عُزي إليه وهو النصب حسب،واغفلوا الرأي الآخر لسيبويه فيه وهو الرفعُ.واليك قوله : " وقد يجوز أن يقول الرجلُ : ماذا رأيتَ ؟ فيقول : خيرٌ ، إذ جعل (ما) و(ذا) اسماً واحداً . كأنّه قال : ما رأيتَ خيرٌ(*) ، ولم يُجِبهْ على رَأَيْتَ . ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحتَ ؟ فيقول : صالحٌ ، وفي مَنْ رأيتَ فيقول : زيدٌ ، كأنه قال : أنا صالحٌ ، ومَنْ رأيتُ زيدٌ ، والنصبُ في هذا الوجهُ ؛ لأنَّه الجوابُ على كلام المخاطب ، وهو أقرب الى أنْ نأخذ به وقال عزَّ وجلَّ : (مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالَواْ أَسَطِيرُالأَوَّلِينَ) (النحل:٢٤)" (١٩٨) .

فسيبويه إذن يُجيز في جواب (ماذا) إذا كانت بمنزلة اسم واحد النصب ، والرفع . لكنّه يرى أنّ الوجه النصبُ . هذا فضلاً عن توجيهه الرفع فقط في (ماذا) إذا كانت بمنزلة (الذي).

---

(١٩٧) الكتاب : ٤٠٥/١ (ب) ، ٤١٧/٢ (هـ) .

(*) هذا ما في بولاق وفي نسخة هارون ،والبكاء :١٠٧/٥ : (ما رأيتُ خيرٌ).

(١٩٨) الكتاب :٤٠٥/١ (ب) ، ٤١٨/٢-٤١٩ (هـ) .

الفَصلُ الثَّالِث

المركَّبُ الإسمِيُّ، ونَواسِخُه

المبحث الأول

المبتـدأ والخبـر

١- العامل في المبتدأ والخبر :-

أ-العامل في المبتدأ :

وهو من المسائل التي شاع في الدرس النحوي أنّها مثار جدل وخلاف لدى النحاة البصريين فيما بينهم ، وهم مع الكوفيين . وأقول جازماً من خلال التدقيق في النصوص التي توافرت لديّ في هذه المسألة وتمحيصها وموازنتها مع بعضها -كما سيأتي- إنّ أصل هذه النظرية التي تمثّلت بتلك الآراء على اختلاف تأويلاتها ، وأفهامها إنما هي مستخلصة ، من آراء سيبويه في كتابه . وسأعرض لهذا الأمر على نحوٍ ممّا يأتي :-

١- اتّفق اغلب نحاة البصرة على أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وقد عزاه شارحا الكتاب : السيرافي ، والشنتمري الى سيبويه(١) . وتبعهما جامع العلوم الباقولي ، وأبو حيان ، وابن عقيل(٢) في عزو هذا الأمر إليه أيضاً .

٢- ومن ثمَّ اختلف النحاة بعد ذلك في تفسير معنى الابتداء بعد اتفاقهم على أنه العامل في المبتدأ(٣) :

أ- فذهب بعضهم الى أنه التعرّي ، أو التجرد من العوامل اللفظية . وأول من أشار إليه صراحةً وبلفظه المبرد ، إذ قال:" فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه ، والتعرية عن العوامل غيره ، وهو أوّل الكلام" (٤) . ونرى في كلام المبرد فضلاً عن تصريحه بذكر التعرية عن العوامل الإشارة الى معنيين أضافيين وهما : التنبيه ، والأولية في الكلام وهذا المعنيان (التنبيه ، والأولية) جعله بعض النحاة اللاحقين -كما سيأتي-

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٦٦/٢ ، والكتاب : ٨٨/٢ هامش (٤) ، والنكت : ١٢٩/١ .

(٢) شرح اللمع : ١٩٢/١ ، وارتشاف الضرب : ٢٨/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٠٠/١ .

(٣) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١١ ، ١٢ .

(٤) المقتضب : ١٢٦/٤ ، والى هذا ذهب الجرجاني ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢٢٣/١ ، وابن برهان في شرح اللمع : ٣٣/١ . فذكرا التعرية ومعنى الأولية .

المعنى الوحيد المراد من الابتداء ، وتبعه في هذا ابن الورّاق إذ ذكر أنَّ "الرافع له التعرية من العوامل" (٥) .

ب- وعُزي الى الزجاج أنه ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار ، إذ قال : لأن الاسم لما كان لابدَّ له من حديث يُحدَّث به عنه صارَ هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ(٦)

ج- وذهب آخرون الى أنَّ " الابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره ، وجعلك له أولاً لثاني ذلك الثاني حديث عنه" وهو رأي الحيدرة اليمني(ت٥٩٩هـ)(٧) ، وتبعه ابن يعيش جاعلاً إيّاه القول الصحيح إذ قال:" والصحيحُ أنّ الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إيّاه أولاً لثانٍ كان خبراً عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته متقدّمة على غيره" (٨) . وما ذُكر هنا لا يبتعد عمّا ذكره المبرد في قوله : ومعنى الابتداء : التنبيه ؛ لأنّ التنبيه مظهرٌ من مظاهر الاهتمام ، والعناية ، أو قوله : وهو أول الكلام ، والذي عبّر عنه ابن يعيش بالأولية . وهو أيضاً مظهر للاهتمام قال ابن عصفور:" منهم من ذهب الى أنَّ الرافع له التهمّم والاعتناء ، وتهمّمك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظاً ، أو نيّةً "(٩).

والملاحظ في هذه الآراء المتقدمة أنها ذُكِرَتْ على أنها فهم النحاة لحقيقة الابتداء ، ولم يُشَرْ الى سيبويه فيها إلا في الرأي القائل بالتجرد أو التعري من العوامل اللفظية . فقد عزاه كل من أبي البركات الأنباري ، وابن عصفور الى سيبويه ولكن من غير إشارة الى أنه تفسير لمعنى الابتداء ، قال الأنباري: " فإن قيل : بماذا يرتفع الاسم المبتدأ ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى أنه يرتفع بتعرّيه من العوامل

---

(٥) علل النحو : ٢٠٧ ، وشرح المفصل : ٨٤/١ ، ٨٥ ، واليه ذهب السهيلي إذ قال : "الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه"، نتائج الفكر : ٤٠٦ .

(٦) المصدر والصفحة نفسها .

(٧) كشف المشكل في النحو : ٣١٣/١ ، وينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : ١١٥ .

(٨) شرح المفصل : ٨٥/١ .

(٩) شرح جمل الزجاجي : ٣٥٥/١ .

اللفظية" (١٠) . وتبعه ابن عصفور مستدلاً بما حكاه عن سيبويه " أنَّهم يقولون :واحدٌ ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة ، إذا عدُّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد، ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف . فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت : واحد اثنان ثلاثة أربعة" ثم قال:" وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه . إذن قد ثبتَ أنّ التعري رافعٌ"(١١).

إذن فمخلص ما تقدَّم أنَّ النحاة كانوا في هذه المسألة بين أمرين : إما استخلاص الرأي من كتاب سيبويه وتبنِّيه من غير إشارة إليه ،وإما عزو قولٍ واحدٍ إليه وبصريح العبارة : إمّا الابتداء ، وإما التعرّي من العوامل اللفظية .

ولنا على كلتا النظريتين مأخذٌ ، وردٌّ ؛ لإغفال الإشارة الى سيبويه عند تبنّي آرائه واستخلاصها من كتابه من جهة ، ومن جهة أخرى لعدم استيفاء أرائه ونظرته للمسألة كاملة عند العزو إليه،إذ عُزي إليه رأي واحد فقط:أمّا الابتداء، وإما التعري.

وفي الحقّ أنّ سيبويه قد قال بأغلب تلك الآراء وإن لم تكن أحياناً بصريح العبارة وإنما تفهم من كلامه ، ولكنها تَتَّضِحُ بجلاء عند جمع آرائه المتفرقة في كتابه ومقاربتها سبيلاً الى استنباط رأيه الواضح المتكامل منها . فأليك أقواله :

١- أما جعله الابتداء عاملاً لرفع المبتدأ ، فقد صرّح به سيبويه وأفرد له باباً عنوانه "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ؛ لأنه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء ، قدمَته أو أخرته" (١٢) وقال فيه: " وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً . فعبدُ الله ارتفع بالابتداء ... (عبد الله) يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء" (١٣). وكلام سيبويه ههنا صريح بأن الرافع لعبد الله هو الابتداء فهو إذن العامل فيه ، وبهذا فإن ما عزي له بهذا الصدد أمر دقيق .

(١٠) أسرار العربية : ٧٩ .
(١١) شرح جمل الزجاجي : ٣٥٦/١ .
(١٢) الكتاب : ٢٦١/١ (ب) ، ٨٨/٢ (هـ) ، وينظر : ١٢٧/١ ، ١٢٧/٢ ، ١٢٨ (هـ) .
(١٣) المصدر والصفحات نفسها .

٢- أما التعري من العوامل اللفظية الذي ذكره المبرد وغيره ، وعزاه أبو البركات الأنباري وابن عصفور الى سيبويه فقد ذكره سيبويه أيضاً بقوله:" واعلم أنَّ الاسم أولُ أحواله الابتداء ،وإنما يَدخل الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أنَّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه ، وذلك أنك إذا قلت : عبدُ الله منطلقٌ إنْ شئت أدخلتَ رأيتُ عليه فقلت : رأيتُ عبدَ الله منطلقاً ، أو قلت : كان عبدُ الله منطلقاً ، أو مررت بعبدِ الله منطلقاً " (١٤) .

وقوله هنا بين بإرادة التجرّد ، أو التعرّي من العوامل اللفظية سبباً لارتفاع المبتدأ ، ويؤكد هذا الأمر ، ويُجليه السيرافيُّ شارح كتابه فقد فسَّر قول سيبويه:" فلا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه" بالآتي :" يعني : لا تصل الى الابتداء ، وهو تعرِّيه من العوامل اللفظية ، وقد اقترنت به العوامل إلا أنْ تحذف العواملُ، فيصير الاسم مبتدأ ، وإنما ذكر سيبويه ذلك مستدلاً على أنَّ المبتدأ هو الأول . إذ كان لفظ المبتدأ هو موجود مع هذه العوامل ، وإنما الابتداءُ الرافعُ له زوالُ هذه العوامل" (١٥) .

٣- أمّا ما عُزي الى الزجاج -إنْ صحَّ-من أنّ الابتداء هو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار . فإنَّ معناه لا يخرج عن كونه الاحتياج الى كلام جديد ينبني على المبتدأ ليتم به الكلام ، ويتّضح المراد منه، أي : ليكون جملة تامة مفهومة ومفيدة. ويدعم هذا الفهم قول الزجاج(*) : " لأنَّ الاسم لما كانَ لابدَّ له من حديث يُحدَّثُ به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ ".

---

(١٤) الكتاب : ٧/١ (ب) ، ٢٣/١-٢٤ (هـ) .

(١٥) شرح كتاب سيبويه : ٦٧/٢ ، وأودّ الإشارة ههنا الى أنَّ ثمّة باحثين فاضلين وهما د. غالب المطلبي، ود. حسن عبدالغني قد ذكرا أنّ الابتداء والتعري هما عاملان معنويان أستحدثهما النحاة بعد سيبويه وهو تعديل فلسفي منهم غيروا بها نظرية العامل عند سيبويه واحسب أنَّ ما ذكرته ينهض دليلاً يدعم مذهب النحاة ويضعف مأخذهما عليهم ، ينظر : المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه : ٢-٣ .

(*) وقد تقدّم قوله الذي نقله عنه بعض النحاة،وأود الإشارة الى أني لم أعثر على كلامه هذا في معاني القرآن وإعرابه

وهذا المعنى نستطيع أنْ نلمحه في كلام سيبويه إذ يقول: " فالمبتدأ كل اسم ابتُدِئ ليبنى عليه كلام،والمبتدأ أو المبني عليه رفع.فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه"(١٦). وقال أيضاً عن التركيب : (عبدُ الله منطلقٌ) "ارتفع عبد الله ؛ لأنّه ذُكر ليبنى عليه المنطلق" (١٧) . ومعنى الإخبار يمكن أن يُفهم من كلام سيبويه ، إذ إنَّ المبتدأ إنما ذُكر مرفوعاً ؛ لأنه سينبني عليه كلامٌ ليتضح القصد ، ويُفهم المعنى . انظر الى قوله في المثال : هذا عبدُ الله منطلقاً :" فهذا اسمٌ مبتدأ ليُبنى عليه ما بعده وهو عبدُ الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله"(١٨).

وأودَّ أن أشير ههنا الى أننا نستطيع أن نقرأ في قول سيبويه الأخير : (ولم يكن ليكون (هذا) كلاماً يبنى عليه ، أو يُبنى على ما قبله) ، وقوله السابق : (فالابتداء لا يكون إلا بمبنّي عليه) . معنى انضمام المبتدأ مع الخبر ، واتحادهما وتلازمهما . ولعلَّ الغريب أنّ هذا الأمر هو علّة الكوفيين وحجتهم – إنْ صحّ العزو إليهم – فيما ذهبوا إليه من أنَّ العامل في المبتدأ والخبر الترافع بينهما قال أبو البركات الأنباري :" أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنما قلنا إنّ المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأنّا وجدنا المبتدأ لابدّ له من خبرٍ ، والخبرُ لابدّ له من مبتدأ ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيدٌ أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفكّ عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كلُّ واحدا منهما في صاحبهِ مثل ما عَمِلَ صاحبُه فيه ن فلهذا قلنا : إنهما يترافعان"(١٩). ومن ههنا نستطيع القول : إنّ ما اعتلّ به الكوفيين حجّةً لترافع المبتدأ والخبر إنما هو مستوحىً من كلام سيبويه – والله اعلم – .

٤- بقي عندنا معاني : التنبيه ، والاهتمام ، والأوّلية التي ذكرها النحاة تفسيراً لمعنى الابتداء ، وفيها نقول أيضاً إنها وردت جميعها عند سيبويه .

---

(١٦) الكتاب : ٢٧٨/١(ب) ، ١٢٦/٢ (هـ) .
(١٧) الكتاب : ٢٧٨/١ (ب) ، ١٢٧/٢ (هـ) .
(١٨) الكتاب : ٢٥٦/١ (ب) ، ٧٨/٢ (هـ) .
(١٩) الإنصاف : ٤٤/١-٤٥ .

فأما التنبيه فقد ذكره سيبويه في أحد أبواب كتابه حين قال : " هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ؛ لأنّك تبتدئه لتنبّه المخاطب ، ثم تستفهم بعدَ ذلك" [٢٠]. ثم مثل له بقوله :(زيدٌ كمْ مرّةً رأيته ، وعبد الله هل لقيته).

وأما الاهتمام ، والأولية[٢١] والتي تعني أن المبتدأ هو اللفظة السابقة لفظاً ،أو نّيةً عند بناء الجملة فقد ذكرهما سيبويه بقوله : " واعلم أنَّ الاسم أول أحواله الابتداء... فالابتداء[*] أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد "[٢٢]. وقال أيضاً:" هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك ... فالعامل فيه الابتداء "[٢٣]. ومنه أيضاً قوله في الأفعال المضارعة :" وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها،كما يرفع الاسم كينونتهُ مبتدأ "[٢٤]. وقد أشار أيضاً إلى الاهتمام والعناية[٢٥] .

هذه إذن مجمل أراء سيبويه في هذه المسألة ويظهر فيها بوضوح أنها أصل اغلب الآراء التي شاعت في الدرس النحوي بخصوص العامل في المبتدأ ، لكنّ النحاة وقفوا معها بين نقل لها وتبنيها من غير عزو ، أو عزو رأي واحد من أرائه إليه وإغفال الآراء الباقية ، ولعلَّ السبب في ذلك كما في غيره تعدّدُ أراء سيبويه في كتابه وتفرقها في أكثر من موطن ممّا شتّت نظرة النحاة المتكاملة أو الشاملة إليها . فعزوا إليه ما وجدوه عنده ، وأغفلوا ذكرَ ما لم يجدوه .

---

(٢٠) الكتاب : ٦٤/١ (ب) ، ١٢٧/١ (هـ) ، وورد التنبيه مرّة أخر في : ٧٨/٢ (هـ) ، و٨٧/٢ (هـ) .

(٢١)وممن ذكره ابن جني قال في الخصائص :١٥٦/١" كما رفعوا المبتدأ لتقدمه،فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة".

(*) في طبقة هارون (فالمبتدأ) وما أثبتناه من طبقة بولاق .

(٢٢) الكتاب : ٧/١ (ب) ، ٢٣/١-٢٤ ، وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٢ .

(٢٣) الكتاب : ٦٤/١ (ب) ، ١٢٧/١ (هـ) ، وينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : ١١٥ .

(٢٤) الكتاب : ٤١٠/١ (ب) ، ١٠/٣.

(٢٥) الكتاب : ٤١/١ (ب) ، ٨١/١ (هـ) .

ب- رافع الخبر :

أما رافع الخبر فقد أتفق أغلب النحاة على أنه المبتدأ وعزوه الى سيبويه(٢٦) ، وقد أستدلَّ ابن الناظم ، والاشموني عليه بقول سيبويه :" فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه(*) يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلق" (٢٧) . وما ذكروه صحيح يؤيده بوضوح قول سيبويه ، وثَمَّةَ نصوصٌ أخرى لم يُشِرْ إليه النحاة ، واكتفوا بما تقدَّم . مع أنها أقوالٌ أكثر بياناً ، وأوضح في تفسير الحالة وسيأتي ذكرها لاحقاً .

ولكن قبل ذلك لابدّ من أنْ نشير الى أنَّ كلام سيبويه هذا ، والذي استدلَّ به ابن الناظم ، والأشموني على أن الرافع للخبر هو المبتدأ ، كان من ناحية أخرى موهماً لدى غيرهما من النحاة ، وذلك بعد أن أتموا كلام سيبويه وهو قوله : "ارتفع عبد الله ؛لأنه ذكر ليُبنى عليه المنطلق،وارتفع المنطلق؛ لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته"(٢٨). إذ فُهِمَ من تتمةِ كلامه أنه دليلٌ على أنّ الرافع للخبر فضلاً عما تقدَّم هو الابتداء ، والى هذا ذهب الشنتمري إذ قال: " ولسيبويه فيها عبارات مختلفة يُوهمُ بعضُها أنَّ الخبر يرفَعُه المبتدأ وذلك قوله : (لأنَّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء) ، يعني: يرتفع بالمبتدأ ، ويوهم بعضاً أنَّ الابتداء يرفع المبتدأ والخبرَ لقوله : (وارتفع المنطلق) ، وهو يعني خبر المبتدأ ؛لأنّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلتِهِ"(٢٩).

ويبدولي أنَّ الشنتمري لم يوفق في فهم قول سيبويه:(لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته) حين ذهب الى أنَّ رافع الخبر عنده بناءًا على هذا القول هو الابتداء . وذلك للآتي:

١- إنّ ثمّة أقوالاً أخرى لسيبويه تؤكد ومن غير شك أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ ،ومنها قوله في باب(ما يرتفع فيه الخبر ؛لأنه مبني على مبتدأ...):" لأنَّ المبتدأ يعمل فيما بعده

---

(٢٦) ينظر : شرح اللمع : ١٩٢/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٣/١ ، وشرح الكافية : ٢٢٧/١ ، وعزاه الى أبي علي وابن جني ، وارتشاف الضرب : ٢٨/٢ ، وشرح التصريح : ١٩٦/١ .

(*) في شرح ابن الناظم : (فأن المعنى عليه) والصحيح ما أثبتناه .

(٢٧) الكتاب : ٢٧٨/١ (ب) ، ١٢٧/٢ (هـ). وينظر: شرح ابن الناظم :١٠٨، وشرح الأشموني :٢٥٩/١.

(٢٨) المصدر والصفحات نفسها .

(٢٩) النكت : ٥٠٨/١ .

كعمل الفعل فيما يكون بعده"[٣٠]،والغريب أن الشنتمري قد فسر كلام سيبويه هذا بقوله:"والظاهر من كلامه في هذا الموضع أنَّ المبتدأ هو العامل" [٣١]. ومنها أيضاً قوله:"والمبني على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل"[٣٢]. وأخيراً فهاك قوليه اللَّذين يَدلانِ صراحة على أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ وأولهما قوله:"إذا قلت : عبد الله أخوك فالآخرِ قد رفعه الأول وعَمِلَ فيه ، وبه استغنى الكلام" [٣٣]. أما الأخر فقوله: "وتأخير الخبر على الابتداء أقوى ؛ لأنّه عامل فيه" [٣٤] .

٢- إنه ليس من السهل تناقض سيبويه في هذا الأمر ، وبعد ذكره لكلّ هذه الأقوال التي تدل بوضوح على عمل المبتدأ في الخبر ، فيذهب وبعبارة مقتضبة ، الى خلاف ما أسَّسه آنفاً ، ويرى أنّ الابتداء هو الرافع للخبر كما فهم الشنتمري .

٣- فما تفسير قول سيبويه إذن ؟ أقول : إنّ البادي من قوله : " ارتفع (عبد الله) ؛ لأنه ذُكر ليبنى عليه (المنطلق) ، وارتفع (المنطلق) ؛ لأنَّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلته" ، وتحديداً في قوله : (بمنزلته) ، ليس كما فهم الشنتمري من أنه أراد تساوي منزلة الخبر والمبتدأ من حيث العامل ، وإنما أراد التساوي في المنزلة من حيث الحكم الإعرابي فكلاهما مرفوعان ، وذلك لأنّه كرّر قوله : وارتفع عبد الله ، وارتفع المنطلق مما يدلّ على أنه يريد الرفع وليس العمل . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن سيبويه قد ذكر قبل ذلك كلاماً يُفهم منه ما ذكرته من أنه أراد الإعراب قال:"والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ" [٣٥]. أي أنهما بمنزلة واحدة في هذا الحكم الإعرابي فكلاهما مرفوعان: المبتدأ والخبر .

---

(٣٠) الكتاب : ٢٦٠/١ (ب) ، ٨٦/٢-٨٧ (هـ) .

(٣١) النكت: ٤٨٦/١، ويبدو أنه أخذه من السيرافي لقوله "وقوله: لأن المبتدأ يعمل فيه ما بعده، معناه : يرفع ما بعده من الخبر ، والظاهر من كلامه في هذا الموضع أن المبتدأ هو العامل"، الكتاب : ٨٧/٢ هامش (٣).

(٣٢) الكتاب : ٢٧٤/١ (ب) ، ١١٨/٢ (هـ) .

(٣٣) الكتاب : ٢٠٢/١ (ب) ، ٤٠٦/١ (هـ) .

(٣٤) الكتاب : ٢٧٧/١ (ب) ، ١٢٤/٢ (هـ) .

(٣٥) الكتاب : ٢٧٨/١ (ب) ، ١٢٦/٢ (هـ) .

وممن اختلط عنده هذا الأمر فعزا الى سيبويه أنَّ العامل في الخبر عنده الابتداء ، والمبتدأ المجاشعيُّ إذ قال:" والابتداء والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر وهذا الظاهر من مذهب سيبويه"(٣٦).وتبعه أبو البركات الأنباري إذ قال:"وذهب سيبويه وجماعة معه الى أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء، والمبتدأ جميعاً"(٣٧). وهو وهمٌ منهما (رحمهما الله) والصواب ما أثبتناه (والله تعالى اعلم) . وفي ختام هذه المسألة أودُّ أن أُشير الى أنّ المبرد ، وابن السراج قد خالفا سيبويه في ما تقدم فذهبا الى أنّ رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ . قال المبرد : "قولك زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء. والخبر رُفِع بالابتداء والمبتدأ" (٣٨) وقال أيضاً : "والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"(٣٩). وتبعه ابن السراج إذ قال : "فالمبتدأ رُفع بالابتداء والخبر رفع بهما" (٤٠).

٢- <u>تفسير عامل النصب في الظرف والمجرور الواقع خبراً</u> :

اختلف النحاة في عامل النصب في الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، قال أبو حيان : " يقع الظرف ، والجار والمجرور التّامين خبراً للمبتدأ نحو : زيد أمامك ، وبكر في الدار ، والعامل فيه اسم فاعل من كون مطلق ، أي : كائن أمامك ، وكائن في الدار . قال ابن مالك : نصَّ على ذلك الأخفش ، وأومأ إليه سيبويه ، وذهب أبو علي وتبعه ابن جني والزمخشري الى أنَّ العامل الفعل ، أي : زيد استقرَّ أمامك ، ونُسب هذا الى سيبويه ، وذهب سيبويه فيما ذهب إليه ابن ابي العافية وابن خروف الى أنَّ الظرف منصوب بنفس المبتدأ . قال ابن خروف ، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة " (٤١) . فهذه إذن ثلاثة أراء نُسبت إلى سيبويه ، وهي بحاجة الى مزيدِ توضيح وكالآتي :

---

(٣٦) شرح عيون الإعراب : ٩٣ .

(٣٧) أسرار العربية:٨٥،وقد تنبه محقق الكتاب الفاضل د. قدّارة على وَهَم الأنباري فيما عزاه الى سيبويه .

(٣٨) المقتضب : ٤٨/٢ .

(٣٩) المقتضب : ١٢٦/٤ ، لكنه ذكر في موضع آخر ١٢/٤ أن الخبر مرفوع بالمبتدأ .

(٤٠) الأصول : ٥٨/١ .

(٤١) ارتشاف الضرب : ٥٤/٢ .

١- أما الرأي الأول الذي عزاه أبو حيان الى ابن مالك فهو عزو صحيح إذ قال في تسهيل الفوائد:" ويغني عن الخبر باطراد ظرفٌ ، أو حرف جرٍ تامٌّ معمولٌ في الأجود لاسم فاعل كونٍ مطلق ، وفاقاً للأخفش تصريحاً ، ولسيبويه أيماءً لا لفعله ولا للمبتدأ ، ولا للمخالفة خلافاً لزاعمي ذلك"(٤٢) . وممن ذكر هذا أيضاً ابن عقيل(٤٣) .

ويبدو أنَّ ما ذكره هؤلاء النحاة من إيماءة سيبويه الى أنَّ العامل في الخبر اسم فاعلٍ كونٍ مطلق قد فهموه من قول سيبويه في باب (ما ينتصب من الأماكن والوقت) "وذاك ؛ لأنها ظرف تقع فيها ، وتكون فيها ، فانتصب ؛ لأنه موقوع فيها ، ومكون فيها ..."(٤٤).وقوله: " وهو قريباً منك، أي ، مكاناً قريباً منك "(٥)

٢- والرأي الثاني : يذهب الى أنَّ العامل فيه فعل تقديره (استقرَّ) ، أو (يستقرّ) وممن عزاه إليه أبو البركات الأنباري إذ قال: "أما الظرف وحرف الجرّ، فاختلف النحويون فيهما فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى أنّهما يعدّان من الجمل ؛ لأنهما يُقدر معهما الفعل . فإذا قال : زيد عندك ، وعمرو في الدار ، كان التقدير : زيدٌ استقرَّ عندك ، وعمرو استقرّ عندك" (٤٥) .

ويبدو أنه فُهم من كلام سيبويه أيضاً لتقديره الفعل (استقرّ) في هذا الموضع إذ قال : "وذلك أنّك إذا قلت : فيها زيد فكأنّك قلتَ : استقرَّ فيها زيدٌ وإن لم تذكر فعلاً"(٤٦). وقال أيضاً : " ... لأن (فيها) لما صارت مستقراً لزيد يستغني به السكوت وقع موقع الأسماء ... فصار قولك (فيها) كقولك : أستقرّ عبدُ الله" (٤٧) .

---

(٤٢) ٤٩ .

(٤٣) شرح ابن عقيل : ٢١١/١ ، وينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٥ .

(٤٤) الكتاب : ٢٠١/١ (ب) ، ٤٠٣/١-٤٠٤ (هـ) .

(٥) الكتاب : ٢٠٣/١(ب) ، ٤٠٩/١(هـ) .

(٤٥)أسرار العربية : ٨٣ .

(٤٦)الكتاب : ٢٦٠/١ (ب) ، ٨٧/٢ (هـ) ، وينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٦-١٧ .

(٤٧)الكتاب : ٢٦١/١ (ب) ، ٨٨/٢-٨٩ (هـ) .

وهذا أيضاً ما فهمه شرّاح الكتاب من كلامه ومنهم الشنتمري ؛ إذ ذكر أن سيبويه أفصح بنصب الظرف باستقرّ (٤٨) . مع أنَّ تقديره الفعل استقرّ يحتمل فهماً أخر سيأتي بيانه لاحقاً
٣- أما الرأي الثالث الذي نُسب الى ابن خروف وهو أنَّ العامل فيهما هو المبتدأ فإنَّ المتَمعِّنَ رأيَ سيبويه يرى أنَّ ظاهره يدلّ على ذلك إذ قال : "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاك ؛ لأنها ظروف تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها ، فانتصب ؛ لأنه موقوع فيها ومكونٌ فيها ، وعمل فيها ما قبلها ، كما أنَّ العلِم إذا قلت : (أنتَ الرَّجلُ عِلماً) عَمِل فَيه ما قبله ، وكما عَمِل في الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهماً ، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها.فالمكان قولك هو خَلفَك ، وهو قُدّامَك وأمامَك...) (٤٩)

وقال أيضاً : "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيرُه ، وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده نحوَ العشرين ، ونحو قوله : هو خيرٌ منك عملاً ، فصار : هو خلفك وزيدٌ خلفَك بمنزلة ذلك . والعامل في خلفٍ الذي هو موضعٌ له والذي هو في موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك فالآخِرُ قد رفعه الأولُ وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه" (٥٠) .

بيدَ أنَّ السيرافي فسَّر كلام سيبويه المتقدم على غير ذلك حين قال : " وفي كلام سيبويه ما ظاهره ملتبس ؛ لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجيء على هذا إذا قلت : هو خلفك أن يكون الناصب لخلفك هو (زيد) إذا قلت : زيدٌ خلفَك . ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أنّ الذي ظهرَ دلَّ على المحذوف فناب عنه ، إذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر ، فجعل ما ناب عنه عاملاً لبيانه" (٥١) .

إذن ثمة محذوف قُدِّر بـ(استقرّ) هو العامل في الخبر ، لكنه لما حذف جُعل ما ناب عنه كالعامل فيه . هذا فَهْمُ السيرافي لكلام سيبويه ، وقد أوضح الشنتمري هذا الأمر إذ ذكر أنّ مراد سيبويه في ما ينتظم على مذهبه أنَّ الذي ظهر هو الدال على المحذوف، فنابَ عنه ،

---

(٤٨) ينظر : النكت : ١/٤٨٦، و٤٢٢.
(٤٩) الكتاب : ١/٢٠١ (ب) ، ١/٤٠٣-٤٠٤ (هـ) .
(٥٠) الكتاب : ١/٢٠٢ (ب) ، ١/٤٠٦ (هـ) .
(٥١) الكتاب : ١/٤٠٤ ، هامش (١) .

فجُعل لما ناب عنه كالناصب للظرف ، وإنما مَثل سيبويه الظرف بقولك : أنتَ الرجلُ عِلماً ، وعشرون درهماً ؛ لأنَّ الرجل إنما ينصبُ عِلماً إذا قدرناه تقدير الكامل ، أو ما جرى مجراه مما هو في معنى فعلٍ ، وعشرون درهماً إنما يقدَّر نصبهُ على مذهب ضاربين زيداً ، أو نحو هذا من التقدير ، وكذلك : زيدٌ خلفَك على معنى استقرّ ، فكأن اشتراكهما في نصب ما بعدهما كاشتراكهما كُلها في تقدير ناصبٍ لما بعدها(٥٢) .

ولعلَّ هذا ما حدا بالنحاة الى القول بوجوب تعلقّ حروف الجرّ بفعل ظاهرٍ، أو مقدرٍ فقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أنَّ حروف الجرّ لابدَّ لها من فعلٍ تتعلق به ؛ لأنها جاءت لتوصل بعض الأفعال الى الأسماء نحو قولك : قمت الى زيد . ثم ذكر أنك : لو قلت : الى زيد أو بزيد ، من غير فعل كان محالاً ،وإذا لم يكن في اللفظ كان مقدراً في النية فقولك : في الدار . يتعلق بضمير نحو : استقر في الدار(٥٣) .

إذن فهذه أقوال النحاة فيما عزوه الى سيبويه ، وفيها أنَّ كل واحد منهم فَهمَ جزءاً من كلام سيبويه على وفق تصوره هو ، لكنّه عزاه إليه ، وجعله مذهبه .

أما قولنا في الموضوع : فعلى الرغم ممّا فهمه النحاة من ظاهر كلامهِ من تقديرٍ أو غيره فإنَّ أقواله تلك نفسها يُفهم منها أننا لو أنعمنا النظر فيها وجدنا تفسيراً مغايراً لما ذكره النحاة وتحديداً في مسألة عزو العامل في النصب الى مؤثّر أسمي ، أو فعلي مقدّر بـ(كائن ، أو مستقر ، أو استقرّ) .

لكنّي قبل ذلك سأحاول الإجابة عن سؤال يُثار نتيجةً لهذا التقدير عن الخبر ، ما هو في هذه المسألة . أهو الظرف و المجرور ، أم ما قُدِّر من فعلٍ أو اسم؟

أقول : لقد شاع في الدرس النحوي بتأثير ما أُسّس سلفاً من تقديرٍ للعامل في الظرف فعلاً كان أو اسماً أنَّ الخبر ليس هو نفس الظرف ، وإنما هو مقدَّرٌ فإما أن يكون مفرداً ، ويُقدّر حينذاك باسم الفاعل (كائن أو مستقر) ، أو جملة وتقديره الفعل (استقر ، أو يستقرُّ) (٥٤) .

---

(٥٢) ينظر : النكت : ٤٢٢/١ .

(٥٣) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٤٧٤-٤٧٥ ، والإنصاف : ٢٤٦ .

(٥٤) شرح ابن عقيل : ٢١١/١ .

وفي الحقَّ أنه ليس في كلام سيبويه إشارةٌ الى هذا الحكم ، أو تصريحٌ بالمعنى الذي فهمه النحاة من قوله : "وذلك أنك إذا قلت : فيها زيدٌ فكأنك قلت : استقرَّ فيها زيد وإن لم تذكر فعلاً ، وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين ... " (٥٥) من أنه يقدّر فعلاً هو (استقرّ) عاملاً للنصب ، وخبراً مع الظرف أو المجرور ، لأنَّ كلامه يوحي بأنَّ تقدير الفعل (استقر) إنما هو تفسير لمعنى الكلام ، وليس تفسيراً للإعراب ، أي : أنَّ الظرف هو الذي يتضمن معنى الاستقرار لكونه وعاءاً للحدث ، وليس مقدّراً بـ(استقرّ) ويكون من ثَمَّ عاملاً لنصبه ، ألا ترى أنه عندما قدَّر هذا الفعل لم يذكر أنه هو الناصب للظرف ، بل أعقبه بقوله : (وانتصب بالذي هو فيه) ، أي : بالظرفية ، ومن ثمَّ شبهّه بانتصاب الدرهم بالعشرين ، أي : بتمام الاسم واكتماله ، أو(الخلاف) كما سيأتي لاحقاً . ومن ههنا نعاود القول : إنه ليس في كلام سيبويه ما يوحي بأنَّ المقدّر فعلاً كان أو اسماً (استقرّ أو مستقرّ ، أو كائن) خبرٌ للمبتدأ (هو) ، أو (زيد) في قولنا : (هو خلفَك) ، أو (زيدٌ خلفَك)

لذا فإنّ الراجح فيما يبدو أن (خلفَك) ، وما أشبهها من الظروف المكانية المنصوبة ينبغي أن تكون أخباراً ، ومحلُّها الرفع ، لاستغناء الكلام بها وتمامه كما استغنى في قولنا : (زيدٌ منطلق) وتمَّ . ولعلَّ في أقوال سيبويه دليلاً على ما رجحناه وكالآتي :

فهو بدءاً يشبّه الظرف والمجرور في أكثر من موضع من كتابه بالخبر منها . على سبيل المثال : تشبيهه الظرف في قولنا (هو خلفَك) ، و(زيدٌ خلفَك) ، بالخبر المفرد في قولنا : (عبد الله أخوك) ، إذ يقول : " والعامل في (خلفَ) الذي هو موضع له والذي في موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر قد رفعه الأول وعَمِلَ فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه" (٥٦) فتمثيله هذا وتشبيهه (زيد خلفَك) بـ(عبد الله أخوك) لا يفهم منه إلا أنَّ (خلفَك) كـ(أخوك) في أنه خبرٌ استغنى الكلام به ، وتمَّ .

---

(٥٥) الكتاب : ٢٦٠/١ (ب) ، ٨٧/٢ (هـ) .

(٥٦) الكتاب : ٢٠٢/١ (ب) ، ٤٠٦/١ (هـ) ، وينظر : ١٢٨/١ (هـ) ، ١٣٢/٢ (هـ) .

ويأتي بعد ذلك بعدّة صفحات ، ويُطلق بصريح العبارة على الظرف لفظَ الخبر وذلك في قوله:" وأَمّا قولهم:(داري خلفَ دارك فرسخاً)فانتصب؛ لأنَّ (خلفَ) خبرٌ للدار. وهو كلام قد عمل بعضهُ في بعض واستغنى" (٥٧) . ألا ترى كيف جعل الظرف (خلف) ، خبراً ؟

ليُؤسِّسَ مِنْ ثَمَّ لحكمٍ يَمنحُ الظرف فيه أحقية وقوعه خبراً ؛ لأنه نوع من أنواعه فهو يقول : " واعلم أنَّ المبتدأ لابدَّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيء هو هو ، أو يكون في مكانٍ ، أو زمانٍ ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ به" (٥٨) . فقوله (في مكان) ، إقرار بإمكانية وقوع الظرف خبراً .

ولعلَّ سائلاً يسأل ههنا كيف يصحُّ جعلُ الظرف المنصوب خبراً ، والخبر مرفوع كما هو معلوم ؟

وللجواب عن ذلك أقول : لا ضيرَ في ذلك فقد جوَّز النحاة جعل ظرف المكان المنصوب فاعلاً ، وموضعه الرفع . قال الفراء في معرض تعليقه على قوله تعالى : (لقد تقطّع بينكم) (الأنعام : ٩٤) ، جاعلاً قراءة النصب وجه الكلام :" إذا جُعل الفعل لبينَ ترك نصباً ، كما قالوا : أتاني دونَك من الرجال فترك نصباً وهو في موضع رفع ؛ لأنه صفة"(٥٩) . وتبعه الطبري (ت٣١٠هـ) إذ قال: "وذلك أنّ العرب قد تنصب (بين) ، في موضع الاسم ، ذكر سماعاً منها : إيابي نحوَك ، ودُونَك ، وسواءَك ، نصباً في موضع الرفع" (٦٠) .

أما البصريون فرأيهم على نحو رأي الكوفيين في هذا تماماً ، فقد عزا ابن جني الى الأخفش،في معرض تعليقه على الآية المباركة نفسها،وفي توجيهه قراءة النصب فيها(٦١) أنَّه يرى:" أنْ يكونَ (بينَكم) وإن كان منصوب اللفظ مرفوع الموضع بفعله، غير أنه أُقِرّت نَصبَة

---

(٥٧) الكتاب : ٢٠٧/١ (ب) ، ٤١٧/١ (هـ) .

(٥٨) الكتاب : ٢٧٨/١ (ب) ، ١٢٧/٢ (هـ) .

(٥٩) معاني القرآن للفراء : ٣٤٥/١ .

(٦٠) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ٣٢٤/٧ .

(٦١) وهي قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم وأبي جعفر،وقرأ الباقون بالرفع . ينظر :السبعة:٢٦٣، والمبسوط في القراءات العشر:١٩٩، والتيسير في القراءات السبع:١٠٥، والاكتفاء في القراءات السبع المشهورة:١٢٥، والمستنير في القراءات العشر:٣٣٩، وقراءة الكسائي:٥٣، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للنشار : ٣٢٩ .

الظرف وإن كان مرفوع الموضع،لاَطّراد استعمالهم إيّاهُ ظرفاً" [٦٢] فلِمَ لا يصحُّ في مسألتنا وقوع ظرف المكان المنصوب خبراً ، ومحله الرفع كما هو الحال في الظرف المنصوب الواقع فاعلاً ، ومحله الرفع سواءٌ بسواء؟

نخلص إذن الى أنّ أقوال سيبويه التي أوردناها آنفاً ، مع ما ذكرناه ههنا ، تتعانق جميعاً لتُعطي تصوراً صادقاً عن جواز وقوع الظرف خبراً ، وهو أمرٌ يؤدي بنا الى التجرد عمَّا أسَّسه النحاة آنفاً من تقديراتٍ لبيان ماهيّة الخبر. وهذا الذي ذكرناه ليس بدعاً في الدرس النحوي ، فقد عُزي الى ابن السراج أنه جعل كلاً من الظرف والمجرور قسماً برأسه ، وليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة[٦٣] .

كما أنَّ ما ذكرناه من عدم إشارة سيبويه الى ما نقله عنه النحاة من كون العامل في الظرف هو (استقرَّ) . أمرٌ قد تنبه عليه بعض الباحثين المعاصرين ومنهم المستشرق كارتر والذي أشار الى سوء فهم النحاة لقصد سيبويه في توجيه النصب ، والمتمثل بشيوع مفهوم تقدير الفعل والذي يكون حيناً واضحاً ، وآخرَ مفهوماً ضمناً[٦٤] . وممن آخذ النحاة على تقدير عاملٍ للنصب في الظرف وفي عموم المنصوبات الدكتور صاحب أبو جناح قائلاً : "وليس هناك ضرورة لتقدير مشتق محذوف ، أو فعل ليكون عاملاً في الظرف ، ويكون هو الخبر في عين الوقت ، وذلك لتمام المعنى في الجملة بوجود الظرف وحده وللاستغناء بعامل الخلاف في تفسير النصب في الظرف" [٦٥]،وكذلك الدكتور محمّد البكّاء [٥].

ومن ههنا سيكون المُنطَلَقُ لتناول الجانب الآخر في هذه المسألة ألا وهو : تفسير عامل النصب في الظرف . مُؤثرين مفاهيم أخرى لسيبويه في تفسير هذه الحالة غير المؤثّر الإسمي والفعلي الذي استقرَّ فهماً ، وحكماً في الدرس النحوي . ومؤدَّى هذه المفاهيم – والتي تكتمل مع بعضها ، لتُفْضِي بمجملها الى تفسيرٍ في هذه المسألة – ما يأتي :-

---

(٦٢) الخصائص : ٣٧٢/٢ ، وممن ذكره أيضاً مكي القيسي في مشكل إعراب القرآن : ٣٠٠/١ ، والباقولي في كشف المشكلات : ٤٤٦/١ ، وأبو حيان في البحر المحيط : ١٨٦/٤ .

(٦٣) ينظر: شرح الكافية : ٢٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢١١/١ ، ولم أجد ما عُزي إليه في كتابه الأصول.

(٦٤) ينظر: عشرون درهماً في كتاب سيبويه : ١٢٢ .

(٦٥) الإعراب على الخلاف في الجملة العربية محاولة على طريق التيسير : ٧٨ .

[٥] ينظر :منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي :٢٦٨-٢٧١،والكتاب (البكّاء):١٤/٢.

١- إنَّه انتصب على الظرفية المكانية . وهو ما يُمكن أنْ يُلمح بوضوح في مجموعة من أقوال سيبويه أوّلها ، وأهمها قولها:" هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ، وذاك ؛ لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب لأنَّه موقوع فيها ، ومكون فيها" (٦٦)، أي : كأنّها أصبحت موقعاً للذات وللحدث يقول : " لأنّ (فيها) لما صارت مستقراً لزيدٍ يَستغني به السكوت وقعَ موقع الأسماء" (٦٧) . ويقول : "وإنما تجعل فيها إذا رفعت القائم مستقراً للقيام وموضعاً له" (٦٨) . وهو من ههنا الناصبُ للظرف يقول سيبويه أيضاً:" وذلك أنّك إذا قلت : فيها زيدٌ ... وانتصب بالذي هو فيه" ، ويقول : " وإنما انتصب خلفك بالذي هو فيه"(٦٩) ، و(الذي هو فيه) ههنا لا يخرج عن مفهوم الظرفية .

٢- إنَّ النصبَ مبنيّ على فكرة التمام ، أو الاكتمال المتمثلة : بالقسم السابق من الكلام ، ويُستدلّ على هذا الأمر تشبيهه النصب ، وتصويره إيّاه بنصب (درهم) في قولك (عشرون درهماً) و (عِلماً) ، في (أنت الرجلُ عِلماً)(*) . و(عملاً) في (هو خيرٌ منك عملاً) ، في أكثر من موضع من كتابه منها : " وعمل فيها ما قبلها ، كما أنَّ العلِم إذا قلت : أنت الرجل عِلماً ، عَمِلَ فيه ما قبله ، وكما عَمِلَ في الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهماً ، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وقبلها"(٧٠). وقوله : " وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : هو خيرٌ منك عملاً فصار (هو خلفَك) ، و(زيدٌ خلفَك) بمنزلة ذلك" (٧١) . وقوله : " وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين" (٧٢) .

---

(٦٦) الكتاب : ٢٠١/١ (ب) ، ٤٠٣/١-٤٠٤ (هـ) .
(٦٧) الكتاب : ٢٦١/١ (ب) ، ٨٨/٢ (هـ) .
(٦٨) الكتاب : ٢٦٢/١ (ب) ، ٩٠/٢ (هـ) .
(٦٩) الكتاب : ٢٨٠/١ (ب) ، ١٣٢/٢ (هـ) .
(*) وأودّ الإشارة الى أنَّ هذين المثالين يُفهم منهما أيضاً مفهوم (الخلاف) ، كما سيأتي بيانه لاحقاً .
(٧٠) الكتاب : ٢٠١/١ (ب) ، ٤٠٣/١-٤٠٤ (هـ) ، ويريد بقوله : يعمل فيها ما بعدها وما قبلها ، أي : تقدّم الظرف وتأخره نحو : زيد خلفك ، وخلفك زيدٌ .
(٧١) الكتاب : ٢٠٢/١ (ب) ، ٤٠٦/١ (هـ) .
(٧٢) الكتاب : ٢٦٠/١ (ب) ، ٨٧/٢ (هـ) .

فقوله:(عمل فيها ما قبلها) ، والذي فهم من النحاة تارةً على أنه المبتدأ ، وفهم منه تارة أخرى أنَّ ثمّة مقدّراً بـ(استقرّ) ، أو غيره لما اختفى أو حُذف ناب عنه الظاهر ، فعمل عمله في الظرف فنصبه – وقد تقدّم قول ذلك – نفهمُ منه دلالة تمام الكلام السابق للظرف (خلفَك) وما أشبهه واكتماله ، كتمام (أنت الرجل) ، و(العشرين) ، و(هو خيرٌ منك) . لذا جاء الظرف منصوباً ، كما جاء ما بعد هذه الأمثلة منصوباً وهو (علماً ، ودرهماً ، وعملاً) . لاكتمال ما قبلها ، وكأنها أصبحت جملةً تامةً مستغنية بما قبلها ، فأنت الرجلُ اكتمل بدلالة تمام الكلام بعملية اسنادية ظهرت بصورة مبتدأ (أنت) ، وخبره (الرجل) ، لذا جاء ما بعده (عِلماً) منصوباً .

وكذلك قولنا (عشرون) ، فهو مكتمل بدلالة تمام الاسم ، ودليل الاكتمال دخول النون ، أو التنوين في قولنا (هو خيرٌ منك) ؛ لأنهما أي (النون ، والتنوين) ، علامة على تمام الاسم ومنعه الإضافة وقد أوضح ابن السراج هذا الأمر قائلاً : "كل اسم تذكرُهُ لفائدةٍ بعد اسم مضافٍ أو فيه نون ظاهرة ، أو مضمرة وقد تمّا بالإضافة ، والنون ، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب"(٧٣) ، ومن ثمَّ عادَ ذاكراً بعدَ عدّة صفحات وبعد أن أعاد هذا الكلام بتمامه : أنّ المنصوب هنا ينتصب عند تمام الاسم(٧٤).هذا فيما يخصُّ النون فأما التنوين فمّما يدلُّ على أنه إمارة على كمال الاسم وتمامه عما بعده قول ابن جني:" ألا ترى أن التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه"(٧٥)،وقوله:"... لم يلق التنوينُ اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام" (٧٦)

فهذا إذن ما نفهمه من قول سيبويه (عمل فيها ما قبلها) والله تعالى اعلم .

٣- أو أنه انتصب على مفهوم الخلاف ، وهو ما عُزي الى الكوفيين من أنه اختيارهم في تفسير عامل النصب في الظرف والمجرور الواقعين خبراً(٧٧) . واختاره بعض المعاصرين(٧٨) .

---

(٧٣) الأصول : ١٥٩/١ .

(٧٤) الأصول : ٣٠٦/١ .

(٧٥) الخصائص : ٦٧/٣ .

(٧٦) الخصائص : ٢٤٣/٣ .

(٧٧) ينظر : الكتاب : ٤٠٤/١ (هامش١) ، والإنصاف : ٢٤٦/١ .

وفي الحق أنَّ في أقوال سيبويه ، التي ذكرنا بعضها آنفاً ، وما سنذكره لاحقاً ما يشيرُ الى مفهوم عدم المطابقة (المخالفة) ، بين الظرف ، والمبتدأ . ولعله يقدم بلغة جامعة تقريراً لما تقدم بيانه في النصّ الآتي بعد أن يعرض جملة من الظروف المنتصبة بعد المبتدأ نحو : (هو خلفَك) ، (هو ناحيةً من الدار) (هو ناحيةَ الدار) ، (هو قصدَك) ، وغير ذلك من الأمثلة . ثُمَّ قال : " فهذا كله انتصب على ما هو فيه ، وهو غيره ، وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو : العشرين ، ونحو قوله : هو خيرٌ منك عملاً ، فصار هو خلفك ، وزيدٌ بمنزلة ذلك ... وهو منفصل منه"(٧٩) . وفضلاً عن إشارة هذا النص الى مفهومي (الظرفية) الذي عبرّ عنه بقوله : (انتصب على ما هو فيه) ، و(الاكتمال) الذي عبرّ عنه بقوله (وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده ...) . كناصبين للظرف ههنا ، نراه يشير بقوله : (وهو غيره)، وقوله:(وهو منفصل منه) الى فكرة المخالفة أو المغايرة وعدم التطابق والذي يشكل أساساً ينتصب فيه الظرف ههنا بخاصة والاسم بصورة عامة ، ولاسيّما إذا ما علمنا أن سيبويه ومن قبله شيخه الخليل قد تبنَّيا هذه الفكرة في مباحث نحوية أخرى(٨٠) منها مثلاً ما عقده سيبويه من باب (ما ينتصب ؛ لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو) ومثّل له بقوله :(هو ابن عمي دِنْياً ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ)، ثم قال :" وانتصب ، لأنَّ هذا الكلام قد عمل بها كما عمل الرجُل في العِلم حين قلت : أنتَ الرجلُ علماً ، فالعلمُ منتصب على ما فسرت لك ، وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت عشرون درهماً ؛ لأنه ليس من اسم العشرين ولا هو هي" (٨١). وفي هذا النصّ فضلاً عن التصريح بمفهوم المخالفة أساساً للنصب في الاسم بصورة عامة ، نراهُ يشير الى أمرٍ آخر ذي بال ههنا ، وتحديداً عند تمثيله بـ(عشرون درهماً) وقوله : (لأنه ليس من اسم العشرين ولا هو هي) ، إذ إنَّ في هذا المثالِ وتعقيبته عليه دليلاً آخر على إرادة التفسير بالخلاف في

---

(٧٨) وهو د. صاحب أبو جناح ، ينظر : الإعراب على الخلاف في الجملة العربية : ٧٦-٧٨ ، وقد جعل الباحث الفاضل مفهوم الخلاف تفسيراً لحالة النصب في العربية .

(٧٩) الكتاب : ٢٠٢/١ (ب) ، ٤٠٦/١ (هـ) ، وانظر : ٤١٧/١ (هـ) .

(٨٠) منها على سبيل المثال ما نقله عنه في الاستثناء ينظر : الكتاب : ٣٦٩/١ (ب) ، ٣٣٠/٢ (هـ) ، وينظر الإعراب على الخلاف في الجملة العربية : ٧٥ .

(٨١) الكتاب : ٢٧٥/١ (ب) ، ١١٨/٢ (هـ) ، وينظر : الإعراب على الخلاف في الجملة العربية : ٧٥ .

مسألتنا هذه وذلك ؛ لأنَّ سيبويه وكما أسلفنا قد شبه النصب في الظرف مراراً بالمثال :(عشرون درهماً) . ولا ينفي هذا الأمر ما ذكرناه في الفقرة السابقة أي : ما أوحى به المثال نفسه (عشرون درهماً) من إرادة مفهوم الاكتمال . فهما كما ذكرنا يكتملان معاً لتفسير الحالة .

ومما يعضد ما ذكرناه آنفاً أقوال أخرى لسيبويه أوردها في معرض حديثه عن الظروف التي تكون أسماءً غير ظروف لكنها تحتمل الظرفية ، تشير الى مفهوم المخالفة وعدم التطابق (الخلاف) أساساً لانتصاب الظرف الواقع خبراً . إذ يقول : "وأمَّا دونَك فإنه لا يُرفَعُ أبداً ، وإن قلت : هو دونَك في الشرف ؛ لأنَّ هذا إنما هو مَثَلٌ كما كان هذا مكان ذا في البدل مَثَلاً ، ولكنه على السعّة ... وإن شئت قلت : هو دونُك ، إذا جعلتَ الأول الآخر ولم تجعله رجُلاً" [٨٢] ألا ترى أن الرفع صِيرَ إليه عندما كان الأول هو الآخر . ويقول أيضاً :" وأما قول العرب : أنت مني مرأى ومَسْمَعُ ، فإنما رفعوه ؛ لأنهم جعلوه هو الأول ، حتى صار بمنزلة قولهم : أنت مني قريبٌ ... وقد زعموا أنَّ بعض الناس ينصبه يجعله بمنزلة دَرَجَ السَّيول ، فينصبه ، وهو قليل ، كأنهم لما قالوا : بمرأى ومسمعٍ فصار غيرَ الاسم الأول في المعنى واللفظ ، شبَّهوه بقوله : هو مني بمنزلة الولد"[٨٣] . أي عندما خالف الاسم الأول ، ولم يكن هو هو – كما عبرَّ سيبويه – انتصب حينئذٍ .

ثمَّ انظر ههنا كيف يصرّح باختلاف المجرور ، والظرف مع المبتدأ مما ينهض تفسيراً لمعنى قوله (لم يكن هوهو) إذ يقول في التركيب (فيها عبد الله) و (هذا عبد الله)،وما أشبهها:"... إلا أنّ فيها ههنا بمنزلة هذا في أنه يَستغني على ما بعدها السكوتُ ، وتقع موقعهَ . وليست (فيها) ، بنفس (عبد الله) كما كان (هذا) نفس (عبد الله) ، وإنما هي ظروف ... بمنزلة (خلفَك) ، وإنما انتصب (خلفَك) بالذي فيه" [٨٤].

---

(٨٢) الكتاب : ٢٠٤/١ (ب) ، ٤٠٩/١-٤١٠ (هـ) .

(٨٣) الكتاب : ٢٠٧/١ (ب) ، ٤١٥/١-٤١٦ (هـ) ، وهناك طائفة من الأمثلة ذكرها سيبويه في هذه الصفحات وما بعدها فسر النصب فيها بمفهوم المغايرة وعدم التطابق .

(٨٤) الكتاب : ٢٨٠/١ (ب) ، ١٣٢/٢ (هـ) .

من كل ما تقدم نخلص إلى القول : إنّ بمقدورنا أن نعتمد أقوال سيبويه المبثوثة في كتابه ، التي تحاول في مجملها صياغةً تُفسر تركيباً نحوياً يكون الظرف والمجرور فيه خبراً نحو : (زيد خلفَك) ، و(فيها زيد) ، مقترناً بتفسير النصب في هذا الضرب . ولعلنا نستطيع أن نوجز بيان ما تقدّم بالآتي :

أولاً : إنّ الظرف والجار والمجرور يؤديان مع المبتدأ تركيباً مُغنياً يُحسن السكوت عليه . وهو أمر يتجرد عن التقديرات التي لجأ اليها النحاة لبيان ما هيّة الخبر في مثل هذه الحالة ، أعني تقدير (كائن أو استقرّ) ، ويجعل الظرف قسماً قائماً برأسه ، وليس من قبيل المفرد والجملة وهو بهذا الخبرُ ، وهو محطُّ الفائدة ، وحسبنا في هذا ما أسَّسه النحاة أنفسهم من أنّ عدم التقدير أولى من التقدير إذا استقام الكلام واستغنى.

ثانياً : إنَّ سيبويه في الوقت الذي يجعل الظرف ، أو الجار والمجرور خبراً ومحطًّا للفائدة فأنه لا ينسى أن يقدم تفسيراً لسبب انتصابه متمثلاً بـ(أنه مستقرٌّ للحدث ومكون فيه) وهو لذلك ليس هو المبتدأ ، فهو مغاير له فجرى مجرى ما يخالف ما قبله ، ولا يجري عليه كـ(عشرون درهماً) مما ينتصب بما قبله من الكلام ؛ لأنه ليس هو هو ولا من صفته ؛ ولأنَّ ما قبله كلام مكتمل بالنون التي تمنعه من الإضافة فيخرجُ لذلك نصباً .

٣- <u>المبتدأ (إذا كان وصفاً معتمداً على استفهام)</u> :

من المعلوم أن المبتدأ ينبغي أن يتقدم على الخبر ، وأن يتطابقا أيضاً في اللفظ إفراداً وتثنيه وجمعاً، فنقول: (زيد مجتهدٌ) ، و(الزيدانِ مجتهدان) ، و(الزيدون مجتهدون). هذا ما استقرّ حكماً في الدرس النحوي ، لكن عرضت ههنا للنحاة مسألة وهي: كون الخبر وصفاً قد تقدم على مبتدئه . فكيف تمَّ التعامل معه من حيث الحكم الأعرابي،والمطابقة ؟

وللإجابة عنه أقول : لقد اضطرب بعض النحاة في التعامل مع هذا الحكم . وظهرَ هذا الاضطراب جلياً في اختلاف العزو الى سيبويه ، وكالآتي :

١- عزا إليه الزجاجي المنع قائلاً : " ثم تقول : (قامَ زيدٌ) ، فترفعُهُ بفعلِهِ ، وإذا قلت : (قائم زيدٌ) ، قلت في التثنية : (قائمانِ الزيدان) ، وفي الجميع : (قائمون الزيدونَ) ، ثنيت قائماً وجمعته ؛ لأنه خبر مقدّم ، ولا يجيز سيبويه غير ذلك . وقد أجاز غيره وجهاً آخر

وهو أن تقول : (قائم زيدٌ) ، فترفع قائماً بالابتداء ، وزيداً بفعله ويسد مسدَّ الخبر ، فتقول في التثنية (قائم الزيدان) ، وفي الجمع (قائم الزيدون) فتوحِّدُه ؛ لأنه قد جرى مجرى الفعل المقدم" (٨٥) .

٢- أما ابن مالك فقد عزا إليه تضعيفه الحكم قائلاً : " وإذا كان الوصف المذكور مسبوقاً باستفهام ، أو نفي فلا خلاف في جعله مبتدأ عند عدم مطابقته لما بعده . فإن تطابقا بإفراد نحو : (أقائم زيدٌ) ؟ جاز أن يكونا خبراً مقدماً ، ومبتدأ مؤخراً ، وأن يكونا : مبتدأً مقدماً ، وفاعلاً مغنياً عن الخبر ، فإن لم يكن الوصف مسبوقاً باستفهام ولا نفي ضعف عند سيبويه إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما ولم يمتنع ، وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون ضعف" (٨٦) . وهنا أقول : مع وضوح رأي ابن مالك في تضعيف المسألة وليس منعها نسَبَ إليه أبو حيان أنَّ حكمه فيها القبح وردَّه في ذلك إذ قال : "ودعوى ابن مالك أنَّ سيبويه لا يحسن عنده الابتداء بالوصف المذكور على ما تقرر إلا بعد استفهام ، أو نفي . فإن فُعِلَ به ذلك دونهما قُبح دون منع ليست بصحيحة" (٨٧) .

٣- في حين عزا إليه ابن يعيش الجواز على قبح : " ومن ذلك قولهم : (أقائمٌ الزيدان) ، يعني أنه حذف الخبر لسدِّ الفاعل مسدّه ... فقالوا : أقائمٌ مبتدأ ، والزيدان مرتفع به ، وقد سدّ مسدّ الخبر ... ولو قلت قائم الزيدان من غير استفهام لم يجز عند الأكثر ، وقد أجازه ابن السراج(*) وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل، وإن كان فيه قبح؛لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله..."(٨٨). وتبعه نور الدين الجامي إذ قال : " ونقل عن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح" (٨٩) .

---

(٨٥) الجمل في النحو : ٣٧-٣٨ .

(٨٦) شرح الكافية الشافية : ١٤٣/١ ، وقد نقل ابن عقيل كلام ابن مالك في شرحه للألفية : ١٩٤/١ ، وينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٢ .

(٨٧) ارتشاف الضرب : ٢٧/٢ .

(*) ينظر : الأصول : ٦٠/١ ، وقال : (فهو قبيح ، وهو جائز عندي على قبحه) .

(٨٨) شرح المفصل : ٩٦/١ .

(٨٩) الفوائد الضيائية : ٢٧٦/١ .

هذه إذن مجمل الآراء التي عُزيت الى سيبويه يبدو الاضطراب فيها واضحاً ، جلياً بين المنع ، والتضعيف ، والجواز على قبح .

ولنأتِ الآن الى ما ذكره سيبويه في المسألة إذ قال : " وزعم الخليل (رحمه الله) أنه يستقبح أن يقول : (قائمٌ زيدٌ) وذاك إذا لم تجعل (قائماً) مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم ، فتقول : (ضَرَبَ زيداً عمروٌ) ، (وعمروٌ) على (ضَرَبَ) ، مرتفِعٌ . وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون (زيدٌ) ، مؤخراً ، وكذلك هذا ، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً . وهذا عربيٌّ جيد ، وذلك قولك : تميميٌّ أنا ، ومشنوءٌ من يشنؤُك ، ورجلٌ عبدُ الله ، وخزٌّ صُفَّتُك . فإذا لم يريدوا هذا المعنى ، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله (يقوم زيد) ، و(قام زيدٌ) ، قبُحَ ؛ لأنه اسمٌ . وإنما حَسُن عندهم أن يَجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ، كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره ، فتقولُ : (هذا ضاربٌ زيداً) ، و(أنا ضاربٌ زيداً) ولا يكون (ضاربٌ زيداً) على (ضربتُ زيداً) ، و(ضربتُ عمراً) . فكما لم يجز هذا . كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأُ "[٩٠]. ولي على كلام سيبويه عدَّةُ ملاحظات أوردها بالآتي :

١- نَسَبَ سيبويه هذا الأمر الى شيخه الخليل ، ووافقه في ذلك ، ولم يعترض عليه ، وبذلك فإنّ ما عزاه النحاة الى سيبويه يفتقر الى الدقة ؛ لأنه رأي الخليل قبله وقد وافقه سيبويه في ذلك .

٢- يفهم من كلام الخليل وسيبويه أنهما يذهبان الى أنّ قولنا (قائم زيدٌ) إن جعلنا (قائمٌ) مبتدأ ، و(زيدٌ) فاعلاً لاسم الفاعل سدَّ مسدَّ الخبر كان قبيحاً ، والوجه العربي الجيد هو أن تجعل (قائم) ، خبراً تقدَّم على مبتدئه وهو (زيد) كما تؤخر الفاعل ، وتقدّم مفعوله عليه ، فتقول (ضرب زيداً عمروٌ) على جعل (عمرو) فاعلاً لـ(ضَرَبَ) ، أما إذا أردنا أنْ نجعل (قائم) مبتدأً ، و(زيدٌ) فاعله سدَّ مسدَّ الخبر ، بمعنى أخر (قائم) عمل الرفع في (زيد) كما يعمل (يقوم) في (يقوم زيد) ، و(قام) ، في (قام زيد) ، فإذا أردناه أن يرفع فاعلاً ينبغي أن يكون محمولاً على غيره نحو قولنا (هذا ضاربٌ زيداً) و(أنا ضاربٌ زيداً) ، فـ(ضارب) ،

---

(٩٠) الكتاب : ٢٧٨/١ (ب) ، ١٢٧/٢-١٢٨ (هـ) .

عمل النصب في (زيد) ، في الجملتين ؛ لأنه خبر مبني على المبتدأ (هذا) ، في الجملة الأولى ، و(أنا) في الجملة الثانية . أما (ضاربٌ زيداً) ، هكذا لا يكون جريانه على (ضربتُ زيداً) ، فكما أنّ هذا لا يجوز ، اعني (ضاربٌ زيداً) كذلك كان قبيحاً قولهم (قائم زيد) على جعل (قائم) ، مبتدأ ، و(زيد) ، فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر(٩١) . ومما يؤكد ذلك قول السيرافي : " إنّ قولك (قائم زيد) ، قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) مبتدأ ، و(زيدٌ) ، خبره ، أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) ، خبراً مقدماً ، والنية فيه التأخير ، كما تقول : (ضر زيداً عمروٌ) والنية تأخير (زيداً) الذي هو مفعول ، وتقديم (عمروٌ) ، الذي هو فاعل" (٩٢) .

٣- وبهذا فالخليل وسيبويه لم يذكرا المطابقة بين المبتدأ والخبر في هذا الموضع ، وإنما ذكرا إعراب الوصف المتقدم على مبتدئه ، ويبدو لي أنَّ النحاة قد فهموا من كلامهما أنه عندما يكون (قائم) ، خبراً مقدمً ، و(زيد) مبتداً مؤخراً فهذا هو الوجه الجيد عندهما ، وحينذاك تلزم المطابقة في المبتدأ والخبر ، فتقول : (قائمٌ زيدٌ) ، و(قائمانِ الزيدانِ) ، و(قائمونَ الزيدونَ) . أما عندما يجعل (قائم) ، مبتدأً ، و(زيد) فاعلاً لاسم الفاعل سدَّ مسدَّ خبره وهو الوجه القبيح لديهما ، في هذه الحالة يُصار الى الإفراد فنقول : (قائم زيد) ، و(قائم الزيدان) و(قائم الزيدون) . وهذا هو فهم النحاة كما يبدو ولم يصرِّح به سيبويه .

٤- تقدّم قول الخليل وسيبويه ، وتقدم فهمنا للمسألة ، وفهم النحاة لها ، وقد مرَّ قبل ذلك عزو النحاة إلى سيبويه المنع ، أو الضعف ، أو الجواز على قبح . وفي الحقّ أنَّ الخليل وسيبويه قد حكما على المسألة برمتها بالقبح(٩٣) . إذا قدمت قائماً على زيد ، وجعلت (زيداً) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر . وإنما يحسن هذا إذا جعلته محمولاً على غيره فتقول : (هذا قائمٌ زيدٌ) ويبدو أن هذا هو ما عُرف عند النحاة فيما بعد بالاعتماد ، ويُحسن كذلك إذا جعلت (قائماً)

---

(٩١) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : ١٠٨ .

(٩٢) الكتاب : ١٢٧/٢ (هامش : ٢) .

(٩٣) تنبه الباحث الفاضل د. طه محسن على أن القول في المسألة للخليل ورد بصيغة التقبيح ، لكنه عاد بعد صفحة واحد ، وذكر أن الخليل ويوافقه سيبويه ، يجيز ذلك على قبح لا على ضعف . ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٢-١٣.

خبراً تقدّم على مبتدئه (زيد) ، فليس هناك إذن منع ، أو ضعف ، أو جواز على قبح . كما نُسب إليه ، ومما يؤكد ذلك أيضاً عزو السيرافي إليه المسألة بالقبح حسب(٩٤) .

٤- تقديم الخبر على المبتدأ :

وفي هذه المسألة أمران كلاهما يتعلق بالمسألة السابقة اعني : (الوصف المعتمد ...) والفرق أن تلك فَهِمت من نصِ كلام الخليل وسيبويه أو تناولت فيه جانبي المطابقة ، والحكم الإعرابي ، فيما تناولت هذه المسألة فيه قضية تقديم الخبر على المبتدأ .

وأول هذين الأمرين : يتعلق باضطراب السهيلي في فهم كلام الخليل وسيبويه والذي ذكرناه في بدء المسألة السابقة ، وتحريرُ هذا الاضطراب أن السهيلي عزا الى الخليل أنه منع تقديم الخبر على المبتدأ قياساً على النعت ، والبدل ، والتوكيد ، ثم أثار سؤالاً ، وهو كيف أنَّ الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن ، والكلام الفصيح نحو : (وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ) (يس : ٣٧) ، وما ورد في الحديث الشريف: (مسكين رجل لا زوج له ، مسكينة أمرأة لا زوج لها)(*) ، ثم نقل عن سيبويه ما قال إنه استشهد به نحو : (مسيءٌ أنت) ،و(مسكين فلان)(٩٥) وأجاب هو نفسه عنه قائلاً : "لا يخفى على مثل الخليل مثل هذه الشواهد ، ولكنه أراد منعَ تقديم الخبر الذي هو خبرٌ محضٌ مجردٌ من المعاني التي هي نحو المدح ، والذمّ ، والترحم ، والتعظيم ، وغير ذلك ؛ لأنَّ تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسَّنت تأخير المبتدأ ؛ لأنه قد صار بسببها مفعولاً في المعنى ... وأما إذا تجرَّد الخبر من هذه القرائن كلّها مثل قولك : (قائمٌ زيد)،... فهو الذي أراد الخليل أن يقبح تقديمه – والله اعلم–"(٩٦).

ولم يكتف السهيلي بما تقدم بل قال بعد ذلك : "وأما ما حكاه سيبويه من قولهم : (قائم أنا) ، فليس (أنا) مبتدأ ، إنما هو تأكيد للمضمر في (قائم) ؛ لأنَّ (قائم) خبر ابتداء محذوف ، وكأنَّ قائلاً قال له : (ما أنت؟) فقال : (قائم) ثم أكَّد بقوله (أنا) ، ولا يمنع الخليلُ مثل هذا . فقد يجوز على هذا (قائم زيد) ، إذا سألك سائل ، أو توهمت منه إرادة السؤال عن (زيد)

---

(٩٤) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : ١٠٩ .

(*) ينظر : منتخب كنز العمّال:٣٩٠/٦، نقلاً عن نتائج الفكر :٤٠٧ هامش المحقق:(٧)

(٩٥) نتائج الفكر : ٤٠٧ .

(٩٦) المصدر نفسه : ٤٠٧-٤٠٨ .

فتقول : (قائم) ، أي : هو قائم ، فيكون حينئذٍ (زيد) ، بدلاً من الضمير المستتر في قائم ، وذلك الضمير عائد على أول الكلام لا على (زيد) ، فإن عاد على (زيد) ، لا على شيءٍ في أول الكلام فـ(زيد) ، مبتدأ و(قائم) ، خبرٌ عنه مقدَّم ، وهو الذي منعه الخليل" [٩٧] .

ثم ذكر أنَّ أكثر هذا الكلام رآه للأستاذ أبي الحسين بن الطراوة ، ولي على ما ذكره السهيلي عدّة مآخذ وكالآتي :

١- اضطرب السهيلي وكما ذكرت آنفاً في فهم كلام الخليل وسيبويه . وأوّل مظاهر هذا الاضطراب اختلاف العزو في المصطلح فقد عزا الى الخليل مصطلح (المنع) أربع مرّات في حين عزا إليه (القبح) ، مرّة واحدة . وقد تقدم القول بآختلاف المصطلحين ، وأن القبح هو الصحيح ههنا .

٢- عزا السهيلي الى الخليل أنَّه يمنع تقديم الخبر على المبتدأ ، نحو (قائم زيدٌ) ، وهذا الأمر لم يقل به الخليل البتّة ، بل إنّ الأمر على عكس ما ذكره . فالخليل ووافقه سيبويه ذهبا – وكما ذكرنا في المسألة السابقة – الى جعل (قائم) خبراً مقدماً و(زيدٌ) ، مبتدأً مؤخراً وهو الوجه الحسن لديهما . أما المنع الذي ذكره السهيلي وكرّره أربع مرات ، وهو أمر غير صحيح كما ذكرنا وصوابه : (التقبيح وليس المنع) ، فهو يَثْبُتُ حكماً لدى الخليل وسيبويه حين يُعربُ (قائم) مبتدأً و(زيد) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر من غير أن يكون (صفة جرى على موصوف ، أو جرى على اسم قد عمل فيه) ، كما ذكر سيبويه ، أي ما سمي فيما بعد بالاعتماد . وقد أكد السيرافي هذا الفهم . وقد أوردنا نصَّ كلامه آنفاً ، ولا بأس بإعادته فقد قال:"... يريد أن قولك (قائم زيد) ، قبيحٌ إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ ، و(زيد) خبره أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) ، خبراً مقدماً والنية فيه التأخير ... " .

٣- ومن مظاهر اضطراب الفهم إثارته السؤال عن الخليل : أن كيف قال بالمنع مع ورود الشواهد الفصيحة . وأرى أنّ سؤاله هذا ، وما أورده من شواهد حجّة على السهيلي تداركها بإيجاد علّة فلسفية مخرجاً لما ذكره مفادها : أنَّ المنع يخصُّ الخبر المحض المجرد من معاني المدح ، والذم وغير ذلك . فإن دخلت هذه المعاني حسن تقديم الخبر وتأخير المبتدأ .

---

(٩٧) نتائج الفكر : ٤٠٨ .

ويُعترض على السهيلي ههنا أنَّ الخليل وسيبويه قد أجازا بل حسّنا تقديم الخبر الذي هو خبر محضٌ ، ولعل أمثلة سيبويه في ذلك واضحة وهي (قائم زيد) ، و(رجل عبد الله) ، هذا امرٌ ، والأمر الآخر أنَّ السهيلي يفرّق بين تقديم الخبر المحض ، والخبر غير المحض الذي فيه معاني المدح والذم وغير ذلك . وهنا أقول : إنَّ تفريعه هذا الأمر على هذا المنحى لا يُفسد في قول الخليل وسيبويه تجوزيهما تقديم الخبر على المبتدأ محضاً كان الخبر ، أو غير محض . وقد مثّل له سيبويه بقوله : (مشنوءٌ من يشنؤك) ، فهما يذكران الحكم معاً ، ولا يفرقان بين الخبر المحض ، وغير المحض .

٤- إنَّ السهيلي عزا الى سيبويه استشهاده بقولهم : (مسيءٌ أنت) و(مسكين فلان) ، و(قائم أنا) ، وهذا ما لم يذكره سيبويه في كتابه ، وإنما نقل عن العرب قولهم : (تميميٌّ أنا ، ومشنوءٌ من يشنؤك ، ورجلٌ عبد الله ، وخزٌّ صفّتكُ) .

٥- وأخيراً فإن ما ذكره السهيلي من تفسير لما حكاه سيبويه من قولهم (قائم أنا) – وقد ذكرنا أنَّ سيبويه لم يستشهد بهذا المثال – وهو أنَّ (أنا) ليس مبتدأً ، وإنما هو تأكيد للمضمر في قائم ؛ لأنَّ (قائم) ، خبر مبتدأ محذوف ، وقدر المحذوف بقوله : ما أنت ؟ فقال : قائم ، ثم أكد بقول (أنا) ، أو ما ذكره من استتار الضمير .

وهو أمرٌ لم يقل به سيبويه ، وليس في كتابه في هذا الموضع إشارة إليه . وفي الختام ، فأن الذي يبدو أن الذي أوقع السهيلي (رحمه الله) في هذا الخلط في النقل ، والفهم عن الخليل وسيبويه هو ابن الطراوة كما ذكر السهيلي ذلك في ختام حديثه عن هذه المسألة حينما قال:" وأكثر هذا الكلام قد رأيته للأستاذ أبي الحسين بن الطرواة (رحمه الله تعالى) " [٩٨] . ويبدو أنه اعتمد على نقل شيخه من غير رجوع الى الكتاب للتثبت مما ينقل .

---

(٩٨) نتائج الفكر : ٤٠٨،وأودّ أن أشير ههنا الى أنَّ السهيلي في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ هو أنه يجوز :" أن يكون اسم الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله ، ومع القرائن المقوية رافعاً للفاعل،وخبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ،الوجهان جائزان " ينظر :نتائج الفكر :٤٢٥. فهو يخالف الخليل وسيبويه في ضرورة الاعتماد لإعراب نحو(قائم زيد)،خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً،ويوافقهما في إعرابه (زيد) فاعلاً سدّ مسدَّ الخبر.

أما الأمر الثاني في هذه المسألة : فهو ما نُسب الى الكوفيين(٩٩) من أنهم يخالفون سيبويه فيما استحسنه من جعل (قائم) خبراً تقدم على مبتدئه (زيد) ، إذ منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة ، واحتجوا لذلك بقولهم ؛ لأنه يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ؛ لأن في (قائماً) ضمير (زيد) ورتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، فمنع لذلك تقديمه عليه.

وقد ردّ النحاة عليهم بالسماع ، وكثرة وروده في كلام العرب ، ومنه (في بيته يؤتى الحكم) وقولهم : (في أكفانه لُفَّ الميتُ) و(تميميٌّ أنا) وغيرها وفي ذلك قال السهيلي : "ولو وَجَدَ الأخفش ومن قال بقوله مسموعاً لاحتجوا به على الخليل وسيبويه ، فإذا لم يكن مسموعاً ، وكان بالقياس مدفوعاً ، فأَخْلِقْ به أن يكون باطلاً ممنوعاً"(١٠٠). مع أن السهيلي وكما ذكرنا آنفاً له رأي في المسألة .

وكذلك ردّوا عليهم بما احتجوا به من تقديم المضمر على الظاهر ، وبقولهم إنَّ التقديم إذا كان لفظاً وتقديراً فإنه يمتنع ، أما إذا تقدم لفظاً ، وتأخر تقديراً فإنه يجوز ، وقد وردَ هذا في كتاب الله تعالى نحو : (وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرٰهِمَ رَبُّهُ) (البقرة:١٢٤) .

وأضيف الى قول النحاة حجة أخرى وهي أني وجدتُ ثعلباً ينقل عن الفراء ، والكسائي رأيهما في هذه المسألة وذلك تعقيباً على قولهم(قائم أخوك) إذ قال:" الفراء يجيزه ، والكسائي لا يقوله إلا مع اسم ، والفراء يريد(١٠١)(من قائم أخوك)"(١٠٢). فالكسائي يوافق سيبويه في ضرورة اعتماد الوصف على نفي أو شبهه أما الفراء فلا يشترط الاعتماد ، وبهذا فالأمر ليس رأياً للكوفيين قاطبة فقد خالفهم الكسائي .

---

(٩٩) ينظر : الإنصاف : ١/٦٥-٦٩ ، وأسرار العربية : ٨٠-٨١ ، وشرح المفصل : ٩٢/١ ، وتسهيل الفوائد : ٤٤ ، وارتشاف الضرب : ١٨٤/٣ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٢/١ ، والفوائد الضيائية : ١٧٦/١ ، وهمع الهوامع : ٦/٢ ، وأوضح المسالك : ٢٥٠/١ ، وحاشية الصبان : ١٩٢/١ ، وظاهرة المنع : ١١٠.

(١٠٠) نتائج الفكر : ٤٢٥ .

(١٠١) كذا في الأصل ، وصوابه (والكسائي يريد) وبه تستقيم العبارة مع ما ذكر آنفاً من أنّ الفرّاء يجيز .

(١٠٢) مجالس ثعلب : ٣١٣/١ .

٥- دخول الفاء في خبر المبتدأ :

قال الباقولي في معرض حديثه عن قوله عز وجل : (رَّبُ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ) (مريم : ٦٥) ، " ... ويجوز على قول الأخفش أن يكون مبتدأ وخبره (فاعبدهُ) ؛ لأنه يجيز إدخال الفاء في خبر المبتدأ . وسيبويه لا يجيز ذلك في قوله :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيَّين خلوٌ كما هيا

أي : هذه خولان . ولم يجز أن يكون (فانكح) ، مسنداً الى (خولان) ؛ لأنه لا يرى (الفاء) ، في خبر المبتدأ" [(١٠٣)] .

فالأخفش على وفق كلام الباقولي يخالف سيبويه منعَه دخول الفاء في خبر المبتدأ في نحو (زيد فمنطق) إذ يجوز هذا ، ولكنه يجعل الفاء زائدة ، وتبعه في ذلك نحاة آخرون ، واستدلوا على ما عزوه الى الأخفش بأنه سمع العرب يقولون : (أخوك فوجد) ، على زيادة الفاء[(١٠٤)] .

أما سيبويه فقد مَنَعَ هذا الأمر بقوله "فإذا قلت : زيدٌ فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق لم يستقم ..." [(١٠٥)] ثم جوز هذا الأمر على تقدير مبتدأ مظهر ، أو مضمر إذ قال : "وقد يحسن ويستقيم أن تقول : (عبدُ الله فاضربه) ، إذا كان مبنياً على مبتدأ مُظهرٍ أو مُضمرٍ . فأما في المظهر فقولك :(هذا زيدٌ فاضربهُ) . وإن شئت لم تظهر (هذا) ، ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلالُ واللهِ فانظر اليه ، كأنك قلت : هذا الهلالُ ، ثم جئت بالأمر ، ومما يدلك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت : هذا زيدٌ محسنٌ جميل ، كان كلاماً جيداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١٠٣) إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج : ١٩٠/١ .

(١٠٤) ينظر : المسائل المشكلة (البغداديات) : ٣٠٩ ، وشرح المفصل : ١٠٠/١ ، وتسهيل الفوائد : ٥١ ، وارتشاف الضرب : ٦٩/٢ ، ومغني اللبيب : ١٦٥/١ ، وهمع الهوامع : ٥٩/٢ ، وتبعهم بعض المعاصرين ومنهم محمد محي الدين عبد الحميد ، ينظر هامش كتاب المفصل المسمى (الفيصل) : ٨٢/١ ، ود. عبد الأمير الورد ، ينظر : منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية : ٢٣٢ ، ود. زهير عبد المحسن سلطان ، ينظر : المؤاخذات النحوية : ١٨٠ ، ٢٥٩ .

(١٠٥) الكتاب : ٦٩/١ (ب) ، ١٣٨/١ (هـ) .

وقائلة خولان فانكح فتاتهم　　　　　وأكرومة الحيَّين خلو كما هيا" (١٠٦)

فهو على هذا يقدر في البيت (هذه خولان) .

وأما الأخفش فقد وجدت في كتابه (معاني القرآن) خلاف ما عُزي اليه ، إذ وجدته يوافق سيبويه تماماً فيما ذهب إليه ، وينحو منحاه في منع المسألة المذكورة آنفاً . إذ قال تعقيباً على قوله تعالى : (وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا) (المائدة:٣٨) ، وقوله تعالى : (ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوٓاْ) (النور : ٢) : "ليس في قوله :(فاقطعوا) و(فاجلدوا) خبر مبتدأ ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، لو قلت : (عبد الله فينطلق) لم يحسن ... وهو مثل قوله : وقائلة خولان فانكح فتاتهم

فكأنه قال : (هؤلاء خولان) ، كما تقول : الهلاك(١٠٧) فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلاك فانظر إليه ، فأضمر الاسم" (١٠٨) . فالأخفش يتفق مع سيبويه في منع دخول الفاء في خير المبتدأ نحو (عبد الله فينطلق) ، ويتفق معه في تأويل البيت الشعري ، والشاهد النثري على إضمار (هؤلاء) أو (هذا) (١٠٩) .

أما بشأن ما نُسب إليه من أنه استدل على زيادة الفاء في خبر المبتدأ بقول العرب (أخوك فَوَجَدَ) على معنى (اخوك وَجَدَ) ، والفاء زائدة ، فالذي تحققت منه في (معاني القرآن) بشأن هذا الكلام هو قول الأخفش:"وزعموا أنهم يقولون:(أخوك فوجدَ)(بل أخوك فجهَدَ)،يريدون:(أخوك وجَد)، و(بل أخوك جَهد) فيزيدون الفاء"(١١٠).

فهو ينقل الكلام عن جماعة لم يصرح بهم ، ولا يذكر رأيه في هذه المسألة فيقول : (زعموا) ، و(يقولان) ، (يريدون) ، (فيزيدون) ، من غير تعقيب منه ، نستنبط من رأيه رفضاً ، أو

---

(١٠٦) الكتاب : ٦٩/١ (ب) ، ١٣٨/١-١٣٩ (هـ) .

(١٠٧) هكذا ورد في طبعتي الكتاب (فائز فارس) : ٨٠/١ ، و(قراعة) : ٨٧/١ ، والصواب (الهلال) كما جاء في كلام سيبويه المسوق آنفاً .

(١٠٨) معاني القرآن : ٨٠/١ .

(١٠٩) ينظر : ظاهرة المنع: ١١٣ .

(١١٠) معاني القرآن : ١٢٤/١-١٢٥ .

قبولاً ، ورأيه بمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ قد صرّح به في النص الذي أوردته آنفاً[(١١١)] .

وبهذا فليس ثمة خلافٌ بين سيبويه ، والأخفش في هذه المسألة (والله اعلم) .

٦- حذف الخبر في نحو :(زيد وعمر وقائم) :

وفيه قال المجاشعي : "إنه عند سيبويه على حذف خبر الأول . والتقدير : زيد قائم ، وعمرو قائم ، وأما أبو العباس فيرى أنه على التقديم والتأخير كأنه قيل : (زيدٌ قائمٌ وعمرو) ، وهذا أقيس؛ لأنك إذا جعلت (قائماً) خبراً عن الأول ، وحذفت خبر الثاني ، كنت قد حذفت ما في الكلام عليه دليلٌ ثابتٌ قد استقرّ . وليس كذلك حذف خبر الأول ؛ لأنك حذفت من قبل أن يتقدم الدليل . ونظير ذلك قوله تعالى : (واللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ) (التوبة : ٦٢) ، وتقديره عند سيبويه : واللهُ أحقُّ أن يرضُوه ، ورسُوله أحقّ أن يُرضُوه ، وتقديره عند أبي العباس : والله أحقُّ أنْ يُرْضُوه ورسولُه . ومثل ذلك :

نحن بما عندنا وأنت بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ" [(١١٢)]

فالمجاشعي يعزو الى المبرد أنه يخالف سيبويه في تقدير المحذوف ههنا ، فيرى أن خبرالثاني هو المحذوف ، وأنَّ الأصل في الجملة تقديم الخبر الظاهر ، ويرجّح مذهبه هذا معللاً ذلك بأن حذف الخبر الأول هو حذفٌ لما ليس في الكلام عليه دليل.

ولدى رجوعي الى كتاب سيبويه وجدته يورد الشاهد الشعري في باب (الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يَفْعَلَ بفاعله مثل الذي يفعل به ما كان نحو ذلك) ، والذي سُمّيَ فيما بعدُ بباب التنازع ، ومثَّل له بقوله :(ضربتُ وضربني زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيداً) ثم ذكر أنك "تحمل الاسمَ على الفعل الذي يليه . فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أنَّ الأول وقع إلا أنه لا يعملُ في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ ، وإنما كان الذي

---

(١١١) ينظر: ظاهرة المنع: ١١٤ .

(١١٢) شرح عيون الإعراب : ٢٥٦ .

يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنىً ، وأنَّ المخاطب قد عَرَفَ أن الأول قد وقع بزيد" (١١٣) .

فسيبويه يرى أن العامل لفظاً هو الفعل الأقربُ للفاعل ، أي : الثاني ، ويُفهم في المعنى أنَّ الفعل الأول فاعله (زيدٌ) أيضاً .

ثم يذكر أنَّ مما يقوي تركَ نحو هذا بعلمِ المخاطبِ به نحو قوله عزّ وجلّ : (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات) (الأحزاب : ٣٥) ، ومثله : (ونخلع ونترك من يفجُرك) (*) ثم ذكر بعدها انه قد جاء في الشعر من الاستغناء ما هو أشد من هذا يريد في الحذف ، وذكر عدّة شواهد منها قول قيس بن الخطيم :

نحنُ بما عندنا وأنت بما   عندكَ راضٍ والرأي مختلف(١١٤)

والملاحظ ههنا أنه لم يقدر المحذوف في هذا المثال وما قبله ، أو يمثل له كما عُزي إليه ، لكن الذي يبدو أنَّ المعنى ، وكما ذكر الشنتمري : نحن بما عندنا راضون(١١٥).

هذا إذن مذهب سيبويه في هذه المسألة . وفي الحق أني قد رأيت المبرد يوافق سيبويه تماماً فيما ذهب إليه ، إذ وجدته في كتابه المقتضب يوردُ هذا الشاهد في باب (الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر) وبعد أن مثل له بمثال سيبويه (ضربت وضربني زيد) قال : "إذا أعملت الآخر فاللفظ مُعرًّى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان التقدير : ضربت زيداً ، وضربني زيدٌ) فحذفَ وجعل ما بعده دالاً عليه ... فالعرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبْقَوا دليلٌ على ما ألْقَوا قال الله عزّ وجلّ (وَٱلذَّٰكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَٱلذَّٰكِرَٰتِ)(الاحزاب:٣٥) وقال : (وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ)(الأحزاب:٣٥) . فالفعلان فارغان في اللفظ ، مُعملان في المعنى . قال الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما   عِندك راضٍ والرأي مختلف

أراد : نحن راضون ما عندنا" (١١٦) .

---

(١١٣) الكتاب : ٣٧/١ (ب) ، ٧٣/١-٧٥ .

(*) حديثُ الرسول الكريم (ﷺ) ، ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤١٤/٢ .

(١١٤) الكتاب : ٣٧/١ (ب) ، ٧٣/١-٧٤ .

(١١٥) النكت : ٢١٢/١ .

فالمبرد وافق سيبويه تماماً فيما ذهب إليه ، وجَعَلَ العامل الفعل الأقرب للخبر ، وجعل الأول عاملاً في المعنى . فإن كان المجاشعي قد فهم من تقدير المبرد للبيت (نحن راضون بما عندنا) أنه يريد التقديم والتأخير، والذي مثل له بـ:(زيد قائم وعمرو) . فهو واهم في هذا ؛ لأنَّ المبرد لا يريد قياساً على هذا التقدير : (نحن راضون بما عندنا وأنت) ؛ لأنه صرّح في موضع آخر وتحديداً في باب (من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر) . وقال فيه بعد أن أعاد ما ذكره آنفاً ، واستشهد بالآية الكريمة : "وقال الشاعر : فحَذَفَ أكثرَ من هذا :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

أراد : نَحْنُ بما عندنا راضون : وأنت بما عندك راض"(١١٧).

فإذا أردنا من ههنا قياس هذا التقدير على المثال الذي ذكره المجاشعي نقول : إنَّ تقدير المبرد للمثال هو : (زيد قائمٌ وعمرو قائم) ، ومن ثمَّ فلا خلاف بين سيبويه والمبرد في هذه المسألة (والله أعلم).

٧- **حذف الخبر** :

ومن المسائل المتعلقة به ما ذكره العكبري تعقيباً على قوله تعالى : (يَحْلِفُونَ بِٱللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ) (التوبة : ٦٢).

إذ قال : "قوله تعالى (والله ورسوله) مبتدأ ، و(أحق) خبره و(الرسول) مبتدأ ثانٍ خبره محذوف دلَّ عليه خبر الأول ، وقال سيبويه : أحق خبر الرسول ، وخبر الأول محذوف وهو أقوى ؛ إذ يلزم منه التفريق بين المبتدأ ، وخبره ..." (١١٨) . ولم أقف على هذه الآية المباركة في كتاب سيبويه فهو خلوٌ منها .

٨- **المبتدأ المجرور بحرف زائد** :

---

(١١٦) المقتضب : ٣/١١٢-١١٣ .

(١١٧) المقتضب : ٤/٧٢-٧٣ .

(١١٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢/٦٤٨ .

ذكر ابن هشام أنَّ "منه عند سيبويه (بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ) (القلم : ٦) ، وقال أبو الحسن بأيكم متعلق باستقرار مخبر به عن المفتون" (١١٩) . وقال الشيخ خالد الأزهري : "من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله تعالى (بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتونُ) فـ(أيكم) مبتدأ ، والباء زائدة فيه و(المفتون) خبره ولم يعكس ، ... وعند الأخفش بالعكس فـ(المفتون) بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر و(بأيكم) خبر مقدم" (١٢٠) .

وعن ذلك أقول : أما سيبويه فلم يستشهد بهذه الآية المباركة ، ولم يرد لها ذكر في كتابه . وأما الأخفش فكل ما وجدته له فيما يخص الآية المباركة قوله:" قال : (بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ) يُريدُ : أيُّكمُ المفتونُ " (١٢١) .

---

(١١٩) مغني اللبيب : ١/١٠٩-١١٠ .

(١٢٠) شرح التصريح : ١/١٩٠ .

(١٢١) معاني القرآن : ٢/٥٠٥ .

المبحث الثاني

نواسـخ الآبتـداء

أولاً : كان وأخواتها :-

١- معنى التَّمام والنقص فيها :

عزا بعض النحاة الى سيبويه أنَّ هذه الأفعال سميت ناقصةً ؛ لأنها تدل على الحدث ، قال ابن الناظم : "ومذهب سيبويه ، وأكثر البصريين : أنها إنما سميت ناقصةً ؛ لأنها سلبت الدلالة على الحدث ، وتجردت للدلالة على الزمان" (١) . ثم ذكر أنَّ هذا المذهب باطل .

وتبعه أبو حيان في ذلك ، وبعد أن نسبه الى عدد من النحاة ذكر أنه ظاهر مذهب سيبويه(٢)وهذا الأمر جَعلَ خالداً الأزهري يعزو الى سيبويه ، وأكثرِ البصريين : "أنَّ معنى تمامها دلالتها على الحدث ، والزمان" (٣) .

وقد أختار النحاة في هذا الصدد : أنَّ تسميتها بالناقصة سببها عدم اكتفائها بالمرفوع فإذا اكتفت به ، واستغنت فهي تامة إذاك ، وفي الحقّ إن هذا هو مذهب سيبويه ، وما عزو إليه بدءاً وهمٌ منهم(٤).والدليل على ذلك أقواله . فهو بدءاً يصرح بعدم جواز اقتصارها على مرفوعها (الفاعل) ، أي : استغنائها بالخبر قال : "ولا يجوز الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول ؛ لأنَّ حالك في الاحتياج الى الآخر ههنا كذلك في الاحتياج إليه ثمة ... وذلك قولك : كان ، ويكون ، وصار ، ومادام ، وليس ، وما كان نحوَهُنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر . تقول : كان عبدُ الله أخاك" (٥) . ألا ترى تصريحه بمنع استغناء هذه الأفعال بالاسم دون الخبر . ثم يأتي ليُشير بعد ذلك الى أنها تكون تامة حين

---

(١) شرح ابن الناظم : ١٣٧ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٧٥/٢ .

(٣) شرح التصريح : ٢٤٩/١ .

(٤) تنبه الدكتور حسام النعيمي على وهم النحاة هذا وصحح ما عزي الى سيبويه ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه:٢٥٤ .

(٥) الكتاب : ٢١/١ (ب) ، ٤٥/١ (هـ) .

تكتفي بفاعلها بقوله :" وقد يكون لـ(كان) موضعٌ آخرُ يُقتَصرُ على الفاعل فيه تقول : قد كان عبدُ الله ، أي : قد خُلِقَ عبدُ الله ، وقد كان الأمرُ ، أي : وقع الأمرُ " (٦) .

فيُثيرَ في خلدي ما أثار في خَلَدِ الدكتور حسام النعيمي من تساؤل واستغراب عبّر عنه بقوله : ولست أدري كيف فرّق الأزهري بين قول ابن مالك : " وذو تمام ما برفعٍ يكتفي" وقول سيبويه : "يقتصر على الفاعل فيه" (٧) ؟ .

ويبدو لي أن الذي أوهم النحاة في هذا الأمر أبو عليّ الفارسي إذ قال بعد أن أوردَ قول سيبويه الثاني والذي يخصّ التمام:" كانَ فَعلٌ يستعمل على الضربين : يكون بمعنى (وقعَ) ، و(حدثَ) فيدل على معنى ، وزمان كما يدل (حدث) ، و(وقع) عليهما،والضرب الآخر: أن يكون دالاً على زمان فقط غير دالٍ على حدث . وهذا الضرب هو الذي يلزم فاعل كان فيه الخبر منتصباً"(٨). وقول أبي علي هذا فَهمٌ خاصّ لقول سيبويه ، فلا ينبغي أن يشاع في الدرس النحوي أن هذا الفهم هو مذهب سيبويه بحقيقته .

<u>٢– الأفعال التي اقتصر على ذكرها سيبويه</u> :

قال الزمخشري : "ولم يذكر سيبويه منها إلا كان ، وصارَ ، ومادامَ ، وليسَ. ثم قال : وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر" (٩) . وتبعه شرّاح المفصل(١٠)، واعتلّوا لذلك بأنه استغنى عن البواقي بما بينه من المعنى وهو قوله : (وما كان نحوهن ... الخ) ، أي : إنه أراد التمثيل وليس الحصر .

---

(٦) الكتاب : ٢١/١ (ب) ، ٤٦/١ (هـ) .

(٧) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٥٤ .

(٨) المسائل المشكلة (البغداديات) : ١١٣ .

(٩) المفصل : ١٥٦ .

(١٠) ينظر :شرح المفصل:٩٠/٧،والإيضاح في شرح المفصل:٧٣/٢، وممن ذكره الجامي، ينظر :الفوائد الضيائية: ٢٨٧/٢.

وفي هذا الذي ذكره النحاة إغفال لحقيقة ما ذكره سيبويه من هذه الأفعال أوهمهم العنوان الذي عقده لهذا الباب(١١) ، إذ قال : " ... وذلك قولك : كان ويكون وصار ، ومادام ، وليس ، وما كان نحوهَنّ من الفعل مما لا يَستغنى عن الخبر " (١٢).

ولم يتنبهوا على ما أورده سيبويه في الباب نفسه من أفعال نحو (أصبح ، وأمسى) ، وقال فيهما : "يكون أصبحَ ، وأمسَى مرّة بمنزلة كان" (١٣) . وأعاد ذكرهما في موضع آخر(١٤) . ومن الأفعال التي ذكرها أيضاً: مازال ، وما برح إذ قال: "... ما زلت أفعَلُ ، وما برحتُ أفعلُ ..."(١٥). وبهذا يتأكد إغفال النحاة حقيقة رأي سيبويه في هذه المسألة فهو لم يقتصر على ذكر (كان،وصار ،ومادام،وليس)، فقط ، بل زاد عليها أصبح ، وأمسى ، ومازال ، ومابرح.

٣- زيادة (كان) :

عزا جمعٌ من النحاة الى سيبويه أنه حكم بزيادة كان . قال النحاس:" وقد حكى سيبويه زيادة كان ، وأنشد :

فكيف إذا مررتَ بدار قومٍ وجيران لنَا كانوا كرامِ" (١٦)

وتبعه ابن مالك إذ ذكر أن سيبويه حكم بزيادتها في قول الفرزدق هذا(١٧) . أما الرضي فقال : " وأما إذا دلَّت (كان) على الزمان الماضي ولم تعمل نحو : ما كان أحسن زيداً ، وكذا قولهم : (إنَّ مِنْ أفضلهم كان زيداً) فهي زائدة عند سيبويه"(١٨). واليه ذهب أبو حيان(١٩) .

---

(١١) ينظر :النواسخ في كتاب سيبويه:٢٥٥،وممن تنبه على ذلك د.أسامة الرفاعي محقق كتاب الفوائد الضيائية : ٢٨٧/٢ .

(١٢) الكتاب : ٢١/١ (ب) ، ٤٥/١ (هـ) .

(١٣) الكتاب : ٢١/١ (ب) ، ٤٦/١ (هـ) .

(١٤) الكتاب : ٣٩٤/١ (ب) ، ٣٩٠/٢ (هـ) .

(١٥) الكتاب : ٣٧٢/٢ (ب) ، ٣٦٧/٤، وذكر مازال في موضع آخر ينظر: ٣٦٠/٢(ب) ، ٣٤٢/٤ .

(١٦) إعراب القرآن : ٣١٣/٢ .

(١٧) شرح الكافية الشافية : ١٧٧/١ .

(١٨) شرح الكافية : ١٩١/٤ .

(١٩) ارتشاف الضرب : ٩٥/٢ .

وليس القول بزيادة كان في هذين الشاهدين لسيبويه وإنما نسبه سيبويه الى شيخه الخليل إذ قال : "وقال الخليل : إنَّ من أفضلهم كانَ زيداً ، على إلغاء كانَ ، وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق :

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ   وجيران لنا كانوا كرامِ" [٢٠]

فسيبويه ههنا يصرح من جهة بعزو القول الى الخليل ، ويقرر في أخرى : أنَّ الزائد هو (كان) ولم يذكر معها زيادة أمر أخر ، ومع ذلك نجدُ الرضي ينسب إليه زيادة كان مع الفاعل قال : "وقال سيبويه : هي زائدة مع الفاعل ؛ لأنه كالجزء منها" [٢١] . وقد ردّ بعض النحاة على الخليل وسيبويه حكمهم بزيادة كان في الشاهد الشعري لكونها رفعت الضمير (الواو) ، قال المبرد : "وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) . وذلك أن خبر (كان) (لنا) فتقديره: وجيراٍ كرام كانوا لنا" [٢٢].

واعترض ابن مالك عليه بأنَّ ذلك ليس مانعاً من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاء (ظنَّ) عند توسطها ، أو تأخرها عند إسنادها الى فاعل[٢٣]. نحو :(زيدٌ ظننتُ قائمٌ) .

والراجح عندي ما ذكره الرضي ههنا من أن في تسميتها زائدة نظراً ، ذلك أن الزائد من الكَلِم عندهم ، لا يفيد إلا محض التأكيد فالأولى أن يقال : سُمّيت زائدة مجازاً لعدم عملها[٢٤] . فمجيء (كانوا لنا) إذن في هذا الشاهد يُراد به تأكيد ما فُهِمَ من المضيّ قبل دخولها ، أي : أن المراد وصف حالٍ ماضيه وتأكيدها[٢٥] .

٤- تعدد خبر كان وأخواتها :

---

(٢٠) الكتاب : ١٨٩/١ (ب) ، ١٥٣/٢ (هـ) .

(٢١) شرح الكافية : ١٩٣/٤ .

(٢٢) المقتضب : ١١٧/٤ .

(٢٣) شرح الكافية الشافية : ١٧٨/١ ، وشرح التصريح : ٢٥٣/١ .

(٢٤) شرح الرضي : ١٩١/٤ .

(٢٥) شرح التصريح : ٢٥٣/١ .

نقل السيوطي عن أبي حيان أنه قال : "الظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبرٌ واحد ، وهو نصّ ابن درستويه ، وقيل يجوز تعددهُ وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ" [٢٦] .ولم يوصلني البحث في كتاب سيبويه الى ما عزاه إليه ابو حيان ، فهو لم يتناول هذا الحكم ، ولم يُشر إليه .

٥- <u>مسألتان في (مازال) وأخواتها</u> :-

أ- قال ابن يعيش في معرض حديثه عن تقديم أخبار كان وأخواتها عليها ، وتجويزه ذلك: إن" ... نحو مازال ، وما أنفك ، وما فتئ ، ومابرح فمذهب سيبويه والبصريين أنه لا يجوز تقديم أخبراها عليها فلا يقال : (قائماً مازال زيد)"[٢٧] .

والحق أنه ليس لسيبويه نصٌّ في ذلك . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ سيبويه لم يذكر من هذه الأربعة إلا مازال ، ومابرح[٢٨] ، وقد ذكرهما في موضعين من غير أن يتحدّث عن تقديم الخبر عليها ، إذ كان الحديث في الموضع الأول عن تصرّف زال ومعنى زايلت . قال : " وأما زيَّلت ففعَّلتُ من زايلت ، وإنما زايلت بارحت ؛ لأنه مازِلتُ أفْعَلُ ، مابرِحْتُ أفعل فإنما هي من زِلْتُ"[٢٩]. في حين كان الموضع الثاني يتحدث عن بناء (مازال) للمجهول . وقد عزاه الى الأخفش الكبير قال : "وحدثنا أبو الخطاب أنَّ ناساً من العرب يقولون : كِيدِ زيد يفعل ، ومازِيلَ زيد يفعل ذاك ، يريدون : زال ، وكاد" [٣٠] .

إذن فالصواب في هذه المسألة أنه ليس لسيبويه نص في ذلك ، وابن يعيش(رحمه الله) واهم فيما عزاه إليه .

---

(٢٦) الأشباه والنظائر : ٣٣٨/٣ ، وينظر : همع الهوامع : ٧٥/٢ .
(٢٧) شرح المفصل : ١١٣/٧ .
(٢٨) النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٥٥ .
(٢٩) الكتاب : ٣٧٢/٢ (ب) ، ٣٦٧/٤ (هـ) .
(٣٠) الكتاب : ٣٦٠/٢ (ب) ، ٣٤٢/٤ .

ب- ومما خلصنا إليه في الفقرة السابقة نستطيع أن نثبت وهمَ الرضي أيضاً فيما عزاه الى سيبويه إذ قال:" قال سيبويه : إنّ (به) في قولك : (مازلتُ بهِ حتى فَعَلَ) مفعول به"(٣١) وردّه الرضي قائلاً:"والأولى أن نقول:هو الخبر، أي: مازلتُ معه".

لأننا أثبتنا مسبقاً أن سيبويه لم يتحدَّث عن (مازال) إلا في موضعين ذكرنا سبب إيراده لهما ، والنص الذي أورده الرضي ، وزعم أنه نقله عنه لم يرد له ذكر في الكتاب ، ولا شيء من قبيله ، ومن ثمَّ فليس هناك داعٍ الى اعتراض الرضيّ عليه وردِّه . فالمسألة منتفية أصلاً . (والله أعلم) .

٦- **<u>ليس : أَحرف هي أم فعل ؟</u>** :

نقل أو حيان عن أبي نزار الملقب بملك النحاة (ت٥٦٨هـ) ما عزاه الى سيبويه في قول العرب : (ليس الطيّب إلا المسكُ) وهو"لغةٌ في (ليس) أنها لا تعمل ، وأنها مثل (ما) في لغة بني تميم ، وهذا لا يعرف ، فقد أخطأ سيبويه"(٣٢) وأضاف أن سيبويه تخبَّط في هذا ، ولم يأتِ بطائل .

ونقل أبو حيان أيضاً ردَّ ابن الجليس المصري (ت٥٦١هـ) ، عليه . وقبل أن اتناول الردَّ عليه أودُّ الإشارة الى أن ابن يعيش قد عزا الى سيبويه هذا الأمر أيضاً إذ قال:" وأما (ليس) ففيها خلاف فمنهم من يغلّب عليها جانب الحرفية ، فيجريها مجرى(ما) النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها ... وعليه حمل سيبويه قولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) ، و(ليس خلق الله اشعر منه) أجراها مجرى (ما) "(٣٣) .

وكلاهما(رحمهما الله) واهمان فيما عزواه الى سيبويه فهو مع ذكره أنَّ (ليس) قد تجري مجرى (ما) لكنه عقب عليه بقوله : إنه قليل لا يكاد يُعرف ، والوجه عنده فيه إضمار اسم (ليس) إذ

---

(٣١) شرح الكافية : ١٨٦/٤ .

(٣٢) تذكرة النحاة:١٦٦،وارتشاف الضرب:٩٣/٢ ، ونقله أيضاً السيوطي في الأشباه والنظائر:٧٦/٦-٧٨.

(٣٣) شرح المفصل : ١١٤/٧ ، وقد ذكر صاحب الإنصاف : ١٦١/١-١٦٢ ، حكاية سيبويه جعل بعضهم (ليس) بمنزلة (ما) من غير أن يذكر وصف سيبويه لها بأنها قليلة لا تكاد تعرف .

قال: " وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تجعل كـ(ما) ، وذلك قليل لا يكاد يُعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أشعرَ منه ، وليس قالها زيد" " [٣٤] وجعل منه قول الشاعر :

وليس كل النوى يُلقى المساكينُ

وقول الآخر :

وليس منها شفاء الداء مبذولُ

ثمَّ عقب عليها بقوله: " وهذا كله سُمع من العرب ، والوجه ، والحدّ أن تحمله على أنَّ في ليس إضمار ، وهو مبتدأٌ ، كقوله : إنه أمَةُ الله ذاهبةٌ ، إلا أنهم زعموا أنَّ بعضهم قال : ليس الطيبُ إلا المِسكُ ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ" [٣٥].

ونصُّ كلام سيبويه هذا أورده ابن الجليس المصري في معرض ردّه على ابي نزار[٣٦] وتنبه على تحريفه في أنه ذكر أنها لا تكاد تعرف ، ولم يذكر اللغة التميمية في كلامه وممن تنبه على هذا الأمر الدكتور حسام النعيمي أيضاً[٣٧] .

ونحن نوافقهما في ذلك؛لأنَّ كلام سيبويه يبدو فيه جليّاً تقدير اسم مضمر في ليس. وقد أكد هذا التقدير في موضع سابق ، إذا أفرد له باباً قال فيه: " هذا باب الإضمار في ليس ، وكان كالإضمار في (إنَّ) إذا قلت : إنه من يأتينا نأتِه ، وإنه أمَةُ الله ذاهبةٌ . فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خَلَفَ الله مثله ، فلولا أنَّ فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تُعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنَّهُ"[٣٨].وفي هذا الباب وجّه المثال (ليس الطيبُ إلا المسكُ) على ذات التقدير إذ قال:" ما كان الطيبُ إلا المسكُ على إعمال (ما كان الأمر الطيبُ

---

(٣٤) الكتاب : ٧٣/١ (ب) ، وفيه المثال (ليس خَلَقَ مثلَه أشْعَرَ منه) ، وما أثبته من هارون : ١٤٧/١ .

(٣٥) الكتاب : ٧٣/١ (ب) ، ١٤٧/١ (هـ) .

(٣٦) ينظر : تذكرة النحاة : ١٦٦-١٦٧ .

(٣٧) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه ك ٢٥٨-٢٥٩ .

(٣٨) الكتاب : ٣٥/١ (ب) ، ٦٩/١ (هـ) .

إلا المسكُ ، فجاز هذا إذ كان معناه ما الطيب إلا المسكُ" [٣٩] . فهي إذن على تقدير اسم محذوف .

نخلص إذن الى أنَّ ما أغفل ذكره أبو نزار وابن يعيش من تقدير اسم مضمر في ليس هو مذهب سيبويه . أما ما نسبوه إليه من تشبيهه (ليس) بـ(ما) هكذا من غير تقدير فهو غير صحيح إذ جعله سيبويه قليلاً لا يكاد يُعرف .

وأودُّ أن أشير ههنا الى أنَّ بعض النحاة عزوا الى أبي علي الفارسي أنه يخالف سيبويه في (ليس) إذ يعتقد فيها تارة الفعلية،وأخرى الحرفية كما ذكر ابن بابشاذ[٤٠].في حين نقل المرادي عن صاحب رصف المباني[*] أنها عنده فعل[٤١] . والراجح أنها فعل لاتصالها بالضمائر نحو (لستَ ، ولستما ، ولستم، ...)[٤٢].

٧- **(ليس) أَهي للنفي المطلق أم لنفي الحال ؟** :-

قال الرضي في معرض حديثه عن معنى ليس: " وأما (ليس) فهي للنفي مطلقاً كما هو مذهب سيبويه"[٤٣]. وقال أيضاً:" قال سيبويه ، وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقاً تقول:(ليس خلق الله مثله) في الماضي وقال تعالى:(أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)(هود:٨) في المستقبل وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال" [٤٤]. وتبعه في ذلك نور الدين الجامي[٤٥] .

وهذا العزو الى سيبويه غير صحيح ، وكل الذي عند سيبويه هو أنَّ (ليس) للنفي من غير تقييد بضابط الإطلاق ، أو الحال ، ويستدل على هذا بقوله:" و(ليس) : نفيٌ" [٤٦] وهو قول

(٣٩) الكتاب : ٣٦/١ (ب) ، ٧١/١ (هـ) .

(٤٠) شرح المقدمة المحسبة : ٣٥٠/١ .

(*) وهو :أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) .

(٤١) الجنى الداني : ٤٦٠ .

(٤٢) الأصول : ٨٢/١ .

(٤٣) شرح الكافية : ١٤٤/٢ .

(٤٤) شرح الكافية : ١٩٨/٤ .

(٤٥) الفوائد الضيائية : ٢٩٥/٢ .

(٤٦) الكتاب : ٢٧٥/٢ (ب) ، ٢٣٣/٤ ، وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٥٨ .

بالنفي حسبُ ولم يزد سيبويه عليه بشيءٍ ينمُّ عن كونه للإطلاق من عدمه. والأرجح أن ليس تنفي الحال عند الاطلاق ، أما إذا قيد فبحسب ذلك التقييد ، فقولنا : (ليس زيد قائماً) ، أي : الآن ، أما قوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ، أي : في المستقبل(٤٧) .

٨- تقديم خبر ليس عليها :

اختلف النحاة في هذه المسألة بين جواز التقديم ومنعه ، ومعه اختلفت النسبة الى سيبويه ، وعلى نحو مما يأتي :

١- عزا إليه ابن الوراق الجواز قائلاً :"واعلم أن سيبويه قد نصَّ على جواز تقديم (ليس) في مسألةٍ وإن كان فيها معنى النفي" (٤٨) . ويبدو أنَّ المسألة التي فُهِمَ منها تجويز سيبويه تقديم الخبر عليها هي قوله : " ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ، و(أزيداً لست مِثله)" (٤٩) وهذا ما أكّده الشنتمري قائلاً: " وقد فهم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يُجيز (قائماً ليس زيدٌ) ويقدم خبر ليس عليها" (٥٠) . وممن نسبَ إليه الجواز ابن جني ، وابن يعيش ، وابن الناظم ، والسيوطي ، والجامي(٥١) .

٢- وعزا إليه بعضهم المنع ، ومنهم عبد القاهر الجرجاني ، فبعد أنْ ذكر أنه ليس لسيبويه نصٌّ في ذلك ، وردّ على من جعل مذهبه الجواز ، ذهب الى أن في كلام سيبويه (ليس تتصرّف تصرّف أخوتها) دليل على المنع ، وهو ما اختاره الجرجاني(٥٢)، وممن نقل نسبة المنع عنه أبو البركات الأنباري ، وأبو حيان ، وابن هشام ، وابن عقيل(٥٣) .

---

(٤٧) ينظر : معاني النحو : ٢٧٠/١ ، وظاهرة المنع في النحو العربي : ٢٤٢ .

(٤٨) علل النحو : ٢٠٠ .

(٤٩) الكتاب : ٥٢/١(ب) ، ١٠٢/١ (هـ) .

(٥٠) النكت : ٢٣٢/١ .

(٥١) ينظر : الخصائص : ٨٩/١ ، وشرح ابن يعيش : ١١٤/٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ١٣٥ ، والاقتراح : ٦٦ ، والفوائد الضيائية : ٣٩٧/٢ .

(٥٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٩/١ .

(٥٣) الإنصاف:١٦٠/١، وارتشاف الضرب :٨٨/٢ ، وشرح قطر الندى :١٣٠، وشرح ابن عقيل : ٢٧٨/٢.

٣- وتحفظ أبو حيان وابن عقيل فعزوا الأمرين إليه إذ ذكر أن ثمة من نسب المنع والجواز إليه[٥٤] .

٤- وأخيراً ذهب أبو البركات الأنباري الى أنه ليس لسيبويه نص في ذلك[٥٥] ، وممن ذكره الجرجاني كما أسلفت ، لكنه عاد وعزا إليه المنع . والذي ذكره الأنباري هو الراجح عندي ، إذ ليس لسيبويه نصٌّ على ذلك حقاً .

أما قوله : (أزيداً لست مثله) والذي استدلَّ به مَنْ عزا الجواز إليه ، فلا يريد به سيبويه ما فُهم منه من جواز تقديم الخبر عليها ، كما أنّه عزاه الى الخليل ، والظاهر من مذهبه أنه يقدّر فعلاً ههنا بين همزة الاستفهام والاسم المنصوب بعدها قال : "هذا باب ما ينصب في الألف تقول : أعبدَ الله ضربته ، وأزيداً مررتَ به ... ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره" [٥٦] ثم قال : إنّ مثل ذلك : (أعبدَ الله كنت مثله) ، و(أزيداً لستَ مثلهَ) ، وذكر أنه قول الخليل[٥٧] . فـ(ليس) ههنا لم تعمل في (زيد) والعامل فيها الفعل المحذوف والذي قدره أبو حيان بـ(أخالفت زيداً لست مثله) . وقال بعدها : ولا يجوز أن يُفسِّر إلا ما يجوز أن يعمل[٥٨] .

أما قول سيبويه : (أنَّ ليس تتصرف تصرّف أخواتها) والذي أستدلَّ به الجرجاني على أنّ مذهبه المنع ، فأقول فيه : إنه بدءاً نقلٌ لعبارة سيبويه بشكل غير صحيح[*]؛ لأنَّ عبارته في الكتاب على عكس ما ذكره الجرجاني ، فهو يصرّح بعدم تصرّف ليس شأنها شأن أخواتها إذ قال: " فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ؛ لأنها وضَعت موضعاً واحداً ، ومن ثمَّ لم تَصرَّف

---

(٥٤) ارتشاف الضرب : ٨٨/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٨/٢ .

(٥٥) الإنصاف : ١٦٢/١ ، وأكده الدكتور حسام النعيمي ، النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٥٧ ، ود. طه محسن ، سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٨ ، وظاهرة المنع: ٢٣٦ .

(٥٦) الكتاب : ٥٢/١ (ب) ، ١٠١/١ (هـ) .

(٥٧) الكتاب : ٥٢/١ (ب) ، ٢٠١/١ (هـ) .

(٥٨) ينظر : منهج المسالك : ٥٥-٥٦ نقلاً عن سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٧ .

(*) والغريب أن د. طه محسن قد نقل عبارة الجرجاني على غير ما في المقتصد : ٤٠٩/١ ، إذ زاد لفظة (لم) الى النص إذ قال :"... إن (ليس) لم تتصرف تصرّف أخواتها " ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ١٨ ، وكلام الجرجاني خلو منه وهو لا يريد النفي ، وإنما يريد الكلام الذي ساقه من غير (لم) .

تَصَرُّف الفعل الآخر" [٥٩]. وقال أيضاً: " وكما أنَّ لَيسَ لما خالفت سائر الفعل ولم تصرف تصرُّف الفعل تُركت على هذه الحال"[٦٠] معنى ذلك أنها فعل جامد (غير متصرّف) . ثم هَبْ أن عبارة الجرجاني وقع فيها سقط ، وأنَّ مراده (لم تتصرف) هكذا بعبارة النفي ، وتكون إذاك مطابقة لعبارتي سيبويه ، نقول : مع ذلك ليس في قولي سيبويه دليل على ما عزي إليه من منع تقديم الخبر عليها . فهو لم يوردهما في معرض التحدث عن هذا الأمر ، وإنما أورد العبارة الأولى : في أثناء حديثه عن إمكانية ورود بعض الأفعال الناقصة في بعض المواطن تامّة ، وقال بعدها أن (ليس) لا يكون فيها ذلك ؛ لانّها لا تتصرف تصرّف أخواتها ، أي تلازم الجمود ، أما القول الثاني : فأورده في معرض التحدث عن علة بناء أيّهم على الفتح ، وشبهها نخمسةَ عشرَ، والآنَ ، من حيث خروجها عن نظائرها في بابها ، وشبه بناءها أيضاً ببناء (ليس) على الفتح لخروجها عن نظائرها من حيث عدم تصرفها تصرفهُنَّ لذلك تركت على هذه الحال ، أي البناء على الفتح .

نخلص إذن الى انه ليس لسيبويه نصٌّ في هذه المسألة تُظهر فيه رأيه بوضوح فيها ، ومن ثمَّ فليس يصحُّ أنْ يُعزى إليه ما لم يقل به[٦١] .

ثانياً : <u>المشبَّهات بليس</u> :-

<u>١- (ما)</u> :-

في عملها إذا توسَّطتْ :-

قال ابن مالك في معرض حديثه عن (ما) العاملة عمل ليس:" وقد تعمل متوسطاً خبرها وموجَباً بإلا ، وفاقاً لسيبويه"[٦٢]. وتبعه الأشموني ناقلاً عبارته هذه بتمامها[٦٣]. وقد علّق

---

(٥٩) الكتاب : ٢١/١ (ب) ، ٤٦/١ (هـ) .

(٦٠) الكتاب : ٣٩٨/١ (ب) ، ٤٠٠/٢ (هـ) .

(٦١) أود الإشارة الى أن الخلط الذي انتاب رأي سيبويه في هذه المسألة انتاب رأي الكوفيين ، والمبرد ن والفارسي ، وقد صحَّحتُ خطأ ما عزي إليهم جميعاً في ظاهرة المنع :٢٣٦ بما يغني عن الإعادة ههنا .

(٦٢) تسهيل الفوائد : ٥٧ .

(٦٣) ينظر : شرح الأشموني : ٣٥٤/١ .

الصبّان على هذه العبارة بقوله:" رُدَّ بأنَّ المنصوص عن سيبويه المنع"[٦٤]. وهذا الذي ذكره الصبَّان صحيح[٦٥]،بيدَ أنَّ فيه تفصيلاً توضيحه على نحوٍ مما يأتي:

١- أما توسيط الخبر فإنَّ سيبويه يمنع بدءاً هذا الأمر بقوله: " ولا يجوز أن يكون مقدّماً مثلهَ مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن نقول :(إنَّ أخوك عبدَ الله) على حدّ قولك : (إنَّ عبدَ اللهِ أخوك) ؛ لأنها ليست بفعل ، وإنما جُعلت بمنزلتة فكما لم تتصرَّف إنَّ كالفعل كذلك لم يجز فيها . كل ما يجوز فيه ، ولم تَقوَ قوتهَ فكذلك (ما)"[٦٦]. فهو ههنا يمنع تقديم خبر (ما) على اسمها كما منع في (إنَّ) التقديم . وبعد ذلك أوردَ شاهداً شعرياً ناقض هذا الحكم إذ قال: " وزعموا أنَّ بعضَهم ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعادَ الله نعمتَهُمْ إذ هُمْ قُريشٌ وإذ ما مِثلهُمْ بَشَرُ

وهذا لا يكاد يُعرف ، كما أنَّ (لاتَ حِينَ مَنَاصٍ) (ص:٣) ، كذلك : ورُبَّ شيءٍ هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه مِلحَفَةٌ جديدةٌ[*]، في القلة"[٦٧]. ويجعله قليلاً لا يكاد يُعرف هذا حكم سيبويه في التوسيط .

أما دخول (إلا) على الخبر فقد شابه حكمه فيها حكم التوسيط قال: "وتقول : ما زيدٌ إلا منطلق ، تستوي فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجلّ (مَآ أَنتُمْ إلا بَشَرٌ مِّثْلُنَا)(يس : ١٥) لم تَقوَ (ما) حيث نقضتَ معنى (ليس) كما لم تَقوَ حينَ قدّمت الخبر ... فلم تَقوَ (ما) في باب قلب المعنى كما لم تَقوَ في تقديم الخبر"[٦٨] .

فـ(ما) ههنا لم تعمل أيضاً عنده . وكانت لغة الحجاز فيها كلغة تميم كما لم تعمل عند توسطها بين (ما) والاسم . ولابدَّ أن اذكر ههنا أنَّ كلام سيبويه هذا يُحيلنا الى الإشارة الى سوء فهم وقع

---

(٦٤) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٤٩/١ .

(٦٥) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٦٢ .

(٦٦) الكتاب : ٢٩/١ (ب) ، ٥٩/١ (هـ) .

(*) يريد أن الكثرة فيه : ملحفة جديد ؛ لأنه فعيل بمعنى مفعول (جديد بمعنى مجدود ، أي : مقطوع) وحكمه ألا تلحقهُ تاء التأنيث مع موصوفه .

(٦٧) الكتاب : ٢٩/١ (ب) ، ٦٠/١ (هـ) .

(٦٨) الكتاب : ٢٩/١ (ب) ، ٥٩/١ (هـ) .

فيه ابن عقيل حين تحدث عن شروط عمل (ما) كليس إذ قال: "الشرط السادس : ألا يُبدل من خبرها موجبٌ ، فأنْ أبدل بطل عملها نحو:(ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يُعبأ به) ... وكلام سيبويه (رحمه الله تعالى) في هذه المسألة محتمل القولين ، أعني : القول باشتراط ألا يُبدل من خبرها موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك . فإنه قال بعد المثال المذكور وهو:(ما زيد بشيء ، الى آخره): استوت اللغتان ، يعني : لغة الحجاز ، ولغة تميم ..." (٦٩).

وقد تقدم أنه يريد باستواء اللغتين أي : عودة لغة الحجاز الى القياس كلغة تميم وعندئذٍ لا تعمل إلا قليلاً ؛ لأنه يشير في النصّ ذاته الذي نقله عنه ابن عقيل الى أنها ، أي : (ما) صارت على أقيس الوجهين ولو أكمل ابن عقيل نصّ كلام سيبويه لما وقع في الوهم ويبدو أنَّ الذي أوقعه في الوهم نقله النصّ بالواسطة ، يقول سيبويه: " ... ولكنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يُعبأ به ، استوت اللغتان ، فصارت (ما) على أقيس الوجهين" (٧٠) .

وقوله : على أقيس الوجهين ، أي : التميمية يؤكد ذلك ما ذكرناه آنفاً وكذلك قوله في موضع سابق: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و(هل) ، أي : لا يعملونها في شيء وهو القياس" (٧١) وهذا هو الحكم الذي ينبغي أن يُنسب إليه ، وليس الجواز كما فعل ابن مالك ، وتابعه الأشموني .

ولي على ما تقدم من كلام سيبويه تعقيبة من حيث جعله لغة التميميين في عدم إعمال ما هو القياس معوّلاً في ذلك أنها حرف غير مختص مثل (هل) وكان ينبغي أن يقيس على أرقى النصوص بلاغة ، وفصاحةً . وهو النص القرآني حيث وردت فيه (ما) عاملة (على لغة الحجازيين) في موطنين: سورة يوسف(آية:٣١) في قوله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا) ، وسورة المجادلة(آية:٢) في قوله تعالى:(مَّاهُنَّ أُمَّهتِهِمْ). وأودُّ الإشارة ههنا الى أنَّ ابن ولاد نسب الى المبرد أنه ردّ قول سيبويه هذا ، فذكر أنّ هذا البيت ليس موضع ضرورة ، والفرزدق لغتهُ الرفع

---

(٦٩) شرح ابن عقيل : ٣٠٦/١-٣٠٧ .

(٧٠) الكتاب: ٣٦٢/١ (ب) ، ٣١٦/٢ (هـ) .

(٧١) الكتاب : ٢٨/١ (ب) ، ٥٧/١ (هـ) ، وأودُّ الإشارة ههنا الى أنَّ د. حسام النعيمي ، ود. طه محسن قد تنبها على وهم ابن عقيل . ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٦٥، وسيبويه في شرح ابن عقيل:٢٠-٢١.

في التأخير ، ومن نصبَ مؤخراً رفعه مقدماً ، ولكنه نصبه على قوله(فيها قائماً رجلٌ) ، والخبر مضمر وهو قول المازني(٧٢) .

وقد ردَّ عليه ابن ولاد بشكل مفصَّل ، فأطالَ وأسهبَ . وفي الحقّ أنّ لا أرى في قول المبرد ههنا ما يؤسِّس خلافاً بينهما ، وإنما هو تخريج للمسألة حَسب على أن النصب قد يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمر الخبر ، فتنصبه على الحال مثل قولك :(فيها قائماً رَجُلٌ)،لكنَّ الاختيار عنده أنَّ النصب خطأٌ فاحش وغلطٌ بين. ورأيه هذا والموافق لسيبويه أوضحه وفصله في المقتضب إذ قال:" فأما تقديم الخبر فقولك :(ما منطلق زيد) ،(وما مسيءٌ من أعتب)، ... ولو أردت التقديم على قولك : (ما زيدٌ منطلقاً) لم يجز ، كما لا يجوز : (إنَّ منطلق زيداً)" (٧٣) .

الا ترى موافقته لسيبويه وتكراره لعباراته في منع عمل (ما) إذا توسط الخبر قياساً على (إنَّ) . وكذا الأمر في نقض الخبر بـ(إلا) فهويقول: "وأما نقض الخبر فقولك : (ما زيدٌ إلا منطلقٌ) ؛ لأنك نفيتَ عنه كلَّ شيءٍ إلا الانطلاق ، فلم تصلح (ما) أن تكون عاملة في نقض النفي ، كما لم تعمل في تقديم الخبر" (٧٤) . ثم انظر الى ما يقول في قول الفرزدق : (فأصبحوا قد أعاد ...):" فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب الى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغَلَط بيّن ، ولكن نصبه يجوز أن تجعله نعتاً مُقدماً ، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك : فيها قائماً رجل" (٧٥) . الا ترى أن عباراته في المنع أشدُّ من عبارات سيبويه نفسه ؟ فهل من المعقول أن يناقض المبرد نفسه هكذا صراحة فيردّ قول سيبويه ، ومن ثمّ يوافقه في آن واحد ؟ وإن كان قد عدل عن مذهبه فهل يكون بهذا التباين الكبير ؟ .

٢- لاتَ

---

(٧٢) ينظر : الانتصار : ٥٤ ، وقد ذكر الشنتمري أنَّ سيبويه قد رُدَّ عليه في هذه المسألة من غير تعريف بالراد عليه ، النكت : ١٩٥/١ .

(٧٣) المقتضب : ١٩٠/٤ .

(٧٤) المصدر والصفحة نفسها .

(٧٥) المقتضب : ١٩١/٤-١٩٢ .

١- أصلها :-

اختلفت النسبة الى سيبويه في أصل (لات) وكالآتي :-

١- قال أبو حيان : "فذهب سيبويه الى أنه من تركيب الحرف مع الحرف نحو : (إنما) فلو سميت به حكيته ، وذهب الأخفش ، والجمهور الى أنها (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت في ثمَّ"(٧٦). واليه ذهب السيوطي قائلاً:"واختلف في (لات) فذهب سيبويه الى أنها مركبة من (لا)،و(التاء)، كأنتما..."(٧٧).

٢- وذكر المرادي أنَّ ابن أبي الربيع قال : " (لات) أصلها (ليس) فقلبت ياؤها ألفاً وأبدلت سينها تاءً كراهة أن تلتبس بحرف التمني ويقويه قول سيبويه : إنَّ اسمها مضمر فيها ، ولا يُضمر إلا في الأفعال" (٧٨) . فآبن أبي الربيع يَفهمُ من كلام سيبويه : (إنَّ اسمها مضمر فيها) أنّ اصل (لات) هو (ليس) ، وأبدلت سينها تاءًا .

وقد كان أبو بكر بن الأنباري قد سبق النحاة في الإشارة الى أنّ الخليل وسيبويه قد ذهبا الى أنَّ معنى (لات) هو (ليس) (٧٩) . وهذا الذي ذكره نحاتنا (رحمهم الله) ليس له ذكرفي الكتاب ، فسيبويه لم يتطرّق الى ذكر أصل (لات) ، ولكنه تناولها في كتابه ، مشبهاً إيّاها بـ(لا) ، و(ليس) ، إذ قال : "وجعلها ، أي : (لا) بمنزلة (ليس) فهي بمنزلة (لات) في هذا الوجه"(٨٠) وهذا التشبيه لا يعني أن أصل (لات) الحرف المشبه به كـ(ليس) أو غيرها ، بل أننا نستطيع أن نفهم من قول سيبويه هذا أن (لات) حرف كما أن (لا) حرف ، وهما بمنزلة (ليس) من حيث العمل(٨١) . والى هذا الأمر أشار بعض النحاة يقول ابن السراج : "ومما شُبه من الحروف بـ(ليس): (لات) ..." (٨٢) . وتبعه النحاس ، ومكي القيسي(٨٣) وممّا أثير في لات

---

(٧٦) ارتشاف الضرب : ١١١/٢ .

(٧٧) همع الهوامع : ٢٦/١ ، وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٦٤ .

(٧٨) الجنى الداني : ٤٥٢ .

(٧٩) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : ٢٩٢/١ .

(٨٠) الكتاب : ٢٨/١ (ب) ، ٥٨/١ (هـ) ، وفيه بدل (هذا الوجه) : (هذا الموضع في الرفع) .

(٨١) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٦٤ .

(٨٢) الأصول : ٩٥/١ .

ههنا أيضاً قضية الوقف عليها . وفيه عزا أبو بكر بن الانباري الى الخليل وسيبويه وعدد من النحاة أنَّ "التاء في (ولات) منقطعة من حاء (حين) " [٨٤] وتبعه المرادي ، فذكر أنّ الوقف عليها بالتاء عند سيبويه وبعض النحاة[٨٥] . ولم أعثر على ما ذكره عالمانا الجليلان في كتاب سيبويه .

٢- عمل (لات) في الحين :-

ذكر أبو حيان أنَّ (لات) لا تعمل إلا في الحين ، وأشار الى أنَّ هذا هو ظاهر كلام سيبويه[٨٦] . واليه ذهب ابن هشام أيضاً ، وذكر أنه قول سيبويه والفراء ، في حين نَقَلَ عن الفارسي وجماعة لم يسمهم أنها تعمل في الحين وما رادفهُ ، وعن الزمخشري أنها خُصت بنفي الأحيان[٨٧] .

وممّن نقل رأي سيبويه والخلاف معه أيضاً ابن عقيل[٨٨] . في حين زعم السيوطي أنَّ:"مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة"[٨٩]. فنفى الخلاف بين سيبويه والنحاة ، وأقوال سيبويه تَحتَمل الرأيين : العمل في الحين ، والعمل في الأحيان ، أي : أسماء الزمان الأخرى ، أما عملها في (الحين) فقد ذكره في معرض حديثه عن (ما) قال: "وأما

---

(٨٣) ينظر : إعراب القرآن : ٧٨١/٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٦٢٣ .

(٨٤) المذكر والمؤنث : ١٧١ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٢٩١/١ .

(٨٥) ينظر : الجنى الداني : ٤٥٦ .

(٨٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١/٢ .

(٨٧) ينظر : مغني اللبيب : ٣٣٦/١ .

(٨٨) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣١٩/١-٣٢١ ، وقد أشار الى أن اختيار المصنف (ابن مالك) أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان وهو ما جزم به في التسهيل ، ولدى رجوعي الى كتاب : تسهيل الفوائد : ص٥٧ وجدت ابن مالك يذهب الى إنها" تختص بالحين ، أو مرادفه " ، وأكد ذلك في شرح التسهيل : ٣٦١/١ ، قال:" ولم تستعمل لات إلا في الحين أو مرادفه مقتصراً بها على الحين كلّه". واستدل بشواهد على ذلك. وينظر:٣٥٨.

(٨٩) همع الهوامع : ١٢٦/١ .

أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون لات إلا مع الحين" [٩٠] .

وقال أيضاً:"... فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع ، ولا يجاوز بها هذا الموضع رفعتَ أو نصبتَ ، ولا تَمَكَّنُ في الكلام كتمكن (ليس) وإنما هي مع (الحين) كما أنَّ (لَدُنْ) إنما يُنصب بها مع (غُدوةً) وكما أنَّ التاء لا تجرُّ في القسم ، ولا في غيره إلا في (الله) إذا قلت :(تاللهِ لأفعلنَّ)"[٩١] . ونلاحظ في هذين القولين تأكيده على لفظة (الحين) بقوة ، وإيراده إياها على وجه الحصر الذي يفيد الوجوب ، وتكراره إياها أيضاً مقيدة بلفظة (خاصة) ، لينتهي بتشبيه اختصاص لات بـ(الحين) باختصاص لَدُنْ بـ(غدوة) والتاء في القسم بلفظ الجلالة (الله) . وهذا ما جعل النحاة يعزون إليه أنَّ مذهبه أن لات لا تعمل إلا في الحين ، ولا تعمل في أسماء الزمان الأخرى . وأرى أن نسبتهم هذه مسوغة في ضوء ما قدَّمناه من قول سيبويه ، وتأكيده للفظة الحين وتكراره إياها ، لكننا في الوقت نفسه نسوّغُ حكم النحاة الآخرين في أنها تعمل في أسماء الزمان الأخرى أيضاً ، مستندين على قول سيبويه نفسه في موضع آخر من كتاب صرّح فيه بأنها تعمل في الأحيان إذ قال : "وكما أنَّ (لات) إن لم تُعملها في الأحيان لم تُعملها في ما سواها" [٩٢] .

هذه إذن مجمل أقوال سيبويه في هذه المسألة يُفْهَمُ منها – إنّ حُمِلَتْ على ظاهرها – القولان كلاهما : أنّها تعمل في الحين ،وكذلك تعمل في الأحيان الأخرى[٩٣] . وقد أوردَ ابن مالك[٩٤] أدلة على عملها في مرادف (الحين) منها :

---

(٩٠) الكتاب:٢٨/١ (ب) ، ٥٧/١ (هـ) .

(٩١) الكتاب:٢٨/١(ب)وفيه(هذا الوجه في الرفع)،٥٨/١-٥٩(هـ)وفيه:(ولا يجاوز بها هذا الحين) بدلاً من (هذا الموضع) .

(٩٢) الكتاب : ٣٨٩/١ (ب) ، ٣٧٥/٢ (هـ) وفيه (إذا لم) بدلاً من (إن لم تعملها) .

(٩٣) وممن تنبه على الخلاف في هذه المسألة د. حسام النعيمي وذهب الى أنَّ النحاة الذين عزوا إليه أنّ لات عنده تعمل في الحين فقط واهمون وأن رأيه فيها أنها تعمل في الأحيان أيضاً لأنه صرح بذلك ، ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٦٣-٢٦٤ ، وكذلك الدكتور طه محسن لكنه خالف د. حساماً في هذه المسألة وإن لم يصرح بهذا الخلاف ، وذهب الى أن مراد سيبويه بـ(الأحيان) في النصَّ الأخير هو (الحين) وليس أسماء الزمان الأخرى ، وآحتجّ بأنه لم يأتِ ولو بمثال واحد فيه ما يرادف (الحين) . ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ٢٤/٢٢ .

(٩٤) شرح التسهيل : ٣٦١/١ .

غافلاً تعرضُ المنية للمر ء فيُدعى ولات حين إباء

وقوله : ندم البُغاةُ ولات ساعة مندمٍ والبغي مرتعُ مُبتغيه وَخِيمُ

وقول الأخفش :

طلبوا صُلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أنْ ليسَ حين بقاء

٣- في عمل (لات) :-

جاء في هامش الكتاب[٩٥] تعليقة معزوّه إلى الأخفش مفادها:" أنَّ لات لا تعمل شيئاً في القياس ؛ لأنها ليست بفعل فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء ، ولم تعمل لات في شيء رفعت أو نصبت". ممّا حدا بالسيرافي الى القول : إنّ المرفوع بعد لات في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء ، وأنَّ المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل[٩٦] .

ومن هذا القول وذاك شاع في الدرس النحوي أنَّ ثمة خلافاً بين الشيخين في هذه المسألة قال الشنتمري : "قال الأخفش : لات لا تعمل شيئاً في القياس ؛ لأنها ليست بفعل . فَنَصبُ (حينَ) ، بعد (لاتَ) عند الأخفش بإضمار فعلٍ كأنه قال : لا أرى حين كنّا ، والرفع بالابتداء وإضمار الخبر ، وقال المحتجُّ عن سيبويه : ليس كونُ (لات) حرفاً بمانعها أنْ تعمل عَمَلَ (ليس) تشبيهاً بها كما عَمِلت (ما) في لغة أهل الحجاز "[٩٧]. وتبعه في ذلك تماماً الرضي الاسترابادي[٩٨] وكذلك الأشموني إذ قال : "أما (لات) فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش" [٩٩] .

وردّاً على ما تقدم أقول : إنَّ ما عزاه هؤلاء النحاة الى الأخفش إن كان مبنياً على قوله المنقول عنه في حاشية الكتاب فالأخفش لم يقدر فيه فعلاً هو (لا أرى) . هذا من جهة ن ومن جهة أخرى فإنَّ ما في معاني القرآن للأخفش يخالف تماماً ما ذُكرَ في حاشية الكتاب وما فيه موافق

---

(٩٥) ٥٨/١ (هـ) .

(٩٦) وهذا القول نقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل : ٣٥٨/١ .

(٩٧) النكت : ١٩٤/١-١٩٥ .

(٩٨) شرح الكافية : ١٩٧/٢ .

(٩٩) ينظر : شرح الأشموني : ٣٦٨/١ .

لكلام سيبويه إذ قال تعقيباً على قوله تعالى (وَّلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)(ص:٣): " فشبهوا (لات) بـ(ليس) ، وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون (لات) إلا مع حين . ورفع بعضهم : (ولاتَ حينُ مناصٍ) (١٠٠) . فجعله في قوله مثل (ليس) كأنه قال : ليس أحدٌ وأضمر الخبر وفي الشعر :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ　　　فأجبنا أنْ ليس حين بقاءِ

فجرّ (أوانٍ) . وحذف وأضمر الحين ، وأضافه الى (أوانٍ) ؛ لأنَّ (لات) لا تكون إلا مع الحين" (١٠١) . وكلامه هذا موافقٌ لكلام سيبويه في تشبيهها بليس ، وضرورة إضمار المرفوع فيها ، وذكر قراءة الرفع وجعلها بمنزلة (ليس) (١٠٢) . ومن ثم فليس هناك خلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة وكلاهما يُعملان (لات)عمل(ليس) وقد تنبه ابن مالك على هذا الأمر إذ قال : "وكلام الأخفش في كتابه المترجم بمعاني القرآن موافق كلام سيبويه في أنَّ (لات) تعمل عمل (ليس)"(١٠٣).

ثالثاً : <u>أفعال المقاربة</u> :

١- <u>اقتران أخبارها بـ(أَنْ)</u> :

(أ)- <u>كرب</u> :

أورد ابن الناظم أربعة شواهد شعرية جاء فيها خبر الفعلين (كاد وكرب) متّصلاً بـ(أنْ) ثم قال بعدها : "ولم يذكر سيبويه في كرب إلا تجرد خبرها من (أنْ)"(١٠٤). وتبعه في ذلك ابن هشام ، وابن عقيل(١٠٥) . في حين قال الأزهري بعد أنْ أورد أحد هذه الشواهد ألا وهو قول الشاعر :-

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظما　　　وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تقطَّعا

---

(١٠٠) وهي قراءة عيسى بن عمر ،وأبي السمال.ينظر :مختصر في شواذ القراءات:١٢٩،وشواذ القراءات،٤٠٩.

(١٠١) معاني القرآن : ٢/٤٥٣-٤٥٤ .

(١٠٢) الكتاب : ٢٨/١ (ب) ، ٥٧/١-٥٨ (هـ) .

(١٠٣) شرح التسهيل : ٣٥٨/١ .

(١٠٤) شرح ابن الناظم : ١٥٧ .

(١٠٥) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٨٦ ، وشرح ابن عقيل : ١٥٨/١ .

:"فـ(أنْ تقطعا) خبر (كَرَبَتْ) وهو مقرون بـ(أنْ) وفيه ردٌّ على سيبويه إذ زعم أنَّ خبر كَرَبَ لا يقترن بـ(أنْ)"[١٠٦].

وتوضيحاً لما تقدّم أقول : أما القول الأول فإن سيبويه لم يذكر في كربَ مثالاً نثرياً أو شعرياً اقترن خبرها فيه بـ(أنْ) . وأما الآخر وهو قول الأزهري فلي فيه رأي آخر وكالآتي :

إنّ ما استدل به الأزهري في الردّ على سيبويه هو شاهد شعري ، ولم يذكر مثالاً من النثر . ومن ههنا سننطلق في ترجيح فهمنا لكلام سيبويه وتحديداً قوله : "وأما (كاد) فإنهم لا يذكرون فيها (أنْ) وكذلك كَرَبَ يَفعلُ ، ومعناهما واحد ... وقد جاء في الشعر ، كاد أنْ يفعل" [١٠٧] .وقوله أيضاً قبل ذلك : "وكِدتُ أنْ أفعلَ لا يجوز إلا في الشعر"[١٠٨] . إذ نلمح في هذين النصين أمرين :

١- أنّه يُجيز دخول (أنْ) في خبر (كاد) في الشعر فقط .

٢- أنّه يجعل (كرب) مثل (كاد) بقوله : (ومعناهما واحد) .

لذا فإن (كرب) قياساً على (كاد) يجوز اقتران خبرها بـ(أنْ) ، ولعلَّ مما يمكن أن نستدل به على ذلك ما ذكره ابن خروف شارح كتاب سيبويه في معرض تعقيبه على هذه المسألة : (وما كان منها لمقاربة الفعل كـ(كاد وكرب) فلا تدخلهما (أنْ) أيضاً إلا في الشعر ...)[١٠٩] ، ويبدو أنَّ سيبويه لم يصل الى سمعه شاهد شعري فيها ، أو أنه أغفل ذكر الشواهد عليها اختصاراً لكنَّ الراجح أنه يجيز ذلك في (كرب) في الشعر حملاً على (كاد) مادام معناهما واحداً[١١٠] .

(ب)- <u>كادَ</u> :

---

(١٠٦) شرح التصريح : ٢٨٥/١ .

(١٠٧) الكتاب : ٤٧٨/١ (ب) ، ١٥٩/٣-١٦٠ .

(١٠٨) الكتاب : ٤١٠/١ (ب) ، ١٢/٣ .

(١٠٩) تنقيح الألباب : ٢٤٦ .

(١١٠) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٦٧ وهذا هو رأي د. حسام النعيمي .

تقدّم كلام سيبويه في منع اقتران خبرها بـ(أنْ) إلا في الشعر ، وخالفه بعض النحاة في حكمه هذا ، فأجاز ما منعه سيبويه في النثر والشعر ومنهم ابن الحاجب[١١١]، وكذلك ابن مالك مستدلاً بعدد من الشواهد الفصيحة قال:" ومنها قول عمر (رضي الله عنه) : (ما كدتُّ أنْ أصليَ العصرَ حتى كادَتِ الشمسُ تغربُ)[١١٢] ، وقول أنس (رضي الله عنه) : (فما كدنا أنْ نَصِلَ الى منازلنا)[١١٣] ، وقول بعض الصحابة (رضي الله عنهم) : (والبرمة بين الأثافي قد كادت أنْ تنضج)[١١٤]،وقول جبير بن مُطعَم : (كاد قلبي أنْ يطير)[١١٥]. قلتُ : تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقروناً بـ(أنْ) وهو مما خفي على أكثر النحويين ، أعني وقوعه في كلام منثور لا ضرورة فيه . والصحيح جواز وقوعه . إلا أنَّ وقوعه غير مقرون بـ(أنْ) أكثر ، وأشهر من وقوعه بـ(أنْ) لذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ(أنْ) " [١١٦] . وستدل بآيات مباركات منها قوله تعالى:(وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ)(البقرة:٧١) ، و(لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا)(النساء:٧٨).

واستوقفني في هذا المقام قول الدكتور فاضل السامرائي بجواز دخول (أنْ) في خبرها إذا أُريد بـ(كاد) تنفيس الوقت ، وتبعيد المقاربة نحو : (كاد زيدٌ أنْ يموتَ) ، وكذلك إذا أشبهت عسى[١١٧] . وفي الحقّ أنَّ الشواهد التي أوردها ابن مالك يَصِحُّ فيها تقييد الدكتور السامرائي تماماً . لذا – وعلى هذا الشرط – أرجّح جواز دخول أنْ في خبر كاد بيدَ أنّ الأحسن تجريدها من أنْ ؛ لأنه الأصل المبني على الكثير المطرد في السماع ، ولاسيما ما جاء به القرآن العزيز ، وعليه فليس لسيبويه حجّةٌ للمنع ههنا واقتصار جوازه على الشعر (والله اعلم) .

(ج)- <u>اخلولق</u> :-

---

(١١١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٩٦/٢ .

(١١٢) في صحيح البخاري :٧٣ ورد الحديث الشريف من غير (أنْ) ، وفي ص:٧٨ ورد من غير لفظة (العصر).

(١١٣) المصدر نفسه :١١٧.

(١١٤) المصدر نفسه:٤٨٣ ، وينظر:غريب الحديث لابن الجوزي : ١١/١ .

(١١٥) صحيح البخاري :٥٨٦

(١١٦) شواهد التوضيح : ١٥٩-١٦٠ .

(١١٧) ينظر : معاني النحو : ٢٩٥/١-٢٩٦ ، وظاهرة المنع: ٢٤٩ .

قال ابن عقيل : " ... وكذلك اخلولق تلزم (أنْ) خبرها ، نحو : اخلولقت السماءُ أنْ تَمطِرَ ، وهو من أمثلة سيبويه" (١١٨) . وعبارة ابن عقيل هذه قد توهم أنَّ سيبويه قد ذكر هذا المثال دليلاً على جواز اقتران خبر اخلولق بـ(أنْ) .

وفي الحق أن سيبويه قد ذكر هذا المثال مرتين في كتابه من غير إشارة الى حكم اقتران خبرها بـ(أنْ) (١١٩) ، وإنما ذكره في المرة الأولى كمثال للفعل الذي يتعدى بحرف جرٍّ محذوف والتقدير : اخلولقت السماء لأن تمطر قال : "اخلولقت السماء أنْ تمطر ، أي: لأن تمطرَ" (١٢٠) . وفي الأخرى جعله متعدياً لمفعول من غير حرف جرّ مشبهاً إيّاه بـ(عسى) حينما تكون متعدية للمفعول بدون حرف الجرّ (١٢١) .

(د)- عسى :- وفيه:

١- قال ابن مالك : "وصرّح سيبويه بأن (عسى يفعلُ) ، وشبهه بمنزلة : (كان يفعلُ) في اقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب . وأنّ (عسى أن يفعلَ) وشبهه ليس من باب (كان يفعلُ) في شيء ؛ لأنَّ حقّ ما هو معدود من باب (كان) أن يحذف فيبقى ما بعده مبتدأً وخبراً" (١٢٢) . ليُقرِّر : أنّ (عسى زيد يفعلُ) من باب (كان) من حيث صلاحيته لذلك،و(عسى زيد أنْ يفعل) ليس من باب (كان) لعدم صلاحيته لذلك وهذا الأمر حَدَا الرضيّ الى القول:"ونُقل عن سيبويه منع كون (أنْ يفعل) خبره"(١٢٣)، أي : خبر عسى .

وفي الحقّ أنّ سيبويه ذكر أنَّ خبرها يكون فعلاً في قوله : " ومن ذلك أيضاً : كِدُتُ أفعلُ ذاك ، وكدتَ تَفرغُ ... وأفعل ههنا بمنزلتها في كنتُ ، إلا أنَّ الأسماء لا تستعمل في كدتُ وما

---

(١١٨) شرح ابن عقيل : ٣٣٢/١ .

(١١٩) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٦٧ ، وسيبويه في شرح ابن عقيل : ٢٦ .

(١٢٠) الكتاب : ٤٧٧/١ (ب) ، ١٥٧/٣-١٥٨ .

(١٢١) المصدر والصفحة نفسها .

(١٢٢) شرح الكافية الشافية : ٢٠١/١ وكرّر هذا القول في تسهيل الفوائد:٦٠.

(١٢٣) شرح الكافية : ٢١٥/٤ .

أشبهها . ومثل ذلك : عسى يَفعل ذاك ، فصارت (كدتُ) ونحوها بمنزلة (كنتُ) عندهم ، كأنك قلت : كدتُ فاعلاً ، ثم وضعتَ أفعل في موضع فاعل" [١٢٤] .

فالفعل عنده في موضع اسم منصوب بمنزلة خبر (كان) . لكنه في موضع آخر من كتابه يحكم بأنَّ اقترانه بـ(أنْ) قليل ، ولا يكادون يتكلمون به ، ويكون حينئذٍ في موضع اسم منصوب خبراً لكان فهو يقول:" فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في (عسِينا نفعلُ) وهو في الكلام قليل ، لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب ، كأنه قال :(عسى زيدٌ قائلاً) ، ثم وضع يقولُ في موضعه"[١٢٥]. فهو إذن يحكم بقلته ، ويقدر وضعه موضع الاسم ، ولا يقضي بالمنع كما عُزي إليه .

٢- وقوع عسى بمعنى لعلَّ :-

خالف المبرّدُ سيبويه في تجويز[١٢٦] وقوع (عسى) بمنزلة (لعلّ) مع المضمر نحو : عساك وعساني قال : "فأما قولُ سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلّ) مع المضمر فتقول : عساك ، وعساني فهو غلط منه ؛ لأنَّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر" [١٢٧] وجعل تقدير الكلام : أنّ المفعول مقدم ، والفاعل مضمر ، كأنه قال : عساك الخيرُ ، أو الشرّ ، وعساني الحديثُ . ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، وجعل الخبر اسماً على قولهم : (عسى الغويرُ بؤساً)[١٢٨] .

وحجّة المبرد في ردّه على سيبويه من أنَّ الفعل لا يعمل في المضمر إلا كما يعمل في المظهر ، أي : إنَّ عسى لمّا لم يَجرِ مجرى لعلّ مع الاسم الظاهر ، فلا يجوز أن يجري مجراها مع المضمر . لذا ينبغي أن يكون الضمير خبراً مقدماً ، والاسم مضمراً ، وهذا وإن كان له وجهٌ إلا أنه ليس ملزماً في هذا الباب ، وذلك لأنَّ من قواعدهم حمل النظير على نظيره في العمل من

---

(١٢٤) الكتاب : ٤١٠/١ (ب) ، ١١/٣ .
(١٢٥) الكتاب : ٤٥٢/١ (ب) ، ٩٩/٣ . وينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ٢٤ .
(١٢٦) الكتاب : ٣٨٨/١ (ب) ، ٣٧٤/٢-٣٧٥ (هـ) .
(١٢٧) المقتضب : ٧١/٣ .
(١٢٨) المقتضب : ٧٢/٣ .

بعض الوجوه ، وعسى ولعلّ معناهما واحد يقول سيبويه:" ولعلّ وعسى طمعٌ ، وإشفاقٌ "[١٢٩]. وهذا التشابه هو الذي سوغ لعسى أن يكون لها حال تُحمل فيه على نظيرها لعلّ[١٣٠] . يقول سيبويه : "وقد يشبِّهون الشيء بالشيء ، وليس مثله في جميع أحواله"[١٣١]. والمبرد ههنا كما يرى الدكتور حسام النعيمي[١٣٢] يفرُّ من أمر يُمكن أنْ يُحمل على قاعدة : وهو حمل الشيء على نظيره ليقع في النادر الذي كالمثل والذي لم يُسمع إلا في قولهم : (عسى الغويرُ ابؤساً) كما ذكر ثعلب ، وجعله شاذاً[١٣٣] .

ومن نافلة القول إنّ السيرافي قد جعل عسى حرفاً بمنزلة لعلَّ عند اتصالها بالضمائر ، وقد ضعفه ابن مالك معلّلاً ذلك بأنه سيتضمَّن اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد من غير دليلٍ[١٣٤] .

رابعاً : <u>أفعال القلوب</u> :-

<u>أولاً : ظنّ وأخواتها : الاقتصار على أحد مفعوليها :-</u>

١- عزا السيرافي الى سيبويه أنه يجيز الاقتصار على أحد مفعولي ظن وأخواتها ، وذلك في معرض تفسيره لحكم سيبويه بمنع الاقتصار على واحد من المفاعيل الثلاثة لـ(اعلم ، وأرى) فقال إنّ قوله لا يجوز ههنا يريد به : القبح ، وليس المنع وذلك لأنه قال فيه إنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله ، ويجوز الاقتصار على الفاعل الذي قبله[١٣٥] ، أي في باب (ظنّ) ، ووافقه في هذا تماماً الشنتمريُّ[١٣٦] .

---

(١٢٩) الكتاب : ٣١١/٢ (ب) ، ٢٣٣/٤ .

(١٣٠) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٨٦ .

(١٣١) الكتاب : ٩٣/١ (ب) ، ١٨٢/١ (هـ) . وينظر : ١٠٥/٢ (ب) ، ٤١٣/٣ .

(١٣٢) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٨٦ .

(١٣٣) ينظر : مجالس ثعلب : ٢٠٩/١ ، ٣٠٧ .

(١٣٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٤/١ .

(١٣٥) ينظر : شرح السيرافي : ٣٣١/٢ .

(١٣٦) ينظر : النكت : ١٧٥/١ .

والسيرافي قد بنى فهمه لهذا الأمر أعني : جواز الاقتصار على أحد مفعولي (ظنَّ) وأخواتها بناءًا على قول سيبويه : " وأما (ظننتُ ذاك) فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنك قد تقول : (ظننتُ) فتقتصر ، كما تقول : ذهبتُ ، ثم تعمله في الظنّ كما تُعمل ذهبت في الذهاب ، فذاك ههنا هو (الظن) ، كأنك قلت : (ظننت ذاك الظنّ) ، وكذلك (خِلتُ) ، و(حَسِبتُ) ، ويدلّك على أنه الظنّ أنك لو قلت (خلتُ زيداً)، و(أرى زيداً) لم يجز " [١٣٧] . إذ قال في تفسيره لهذا الموضع:" ولو لم تذكر واحداً منهما وجئت بالفعل والفاعل فقط جاز في كل هذه الأفعال كقولك : ظننتُ ، ومن أمثال العرب : (من يَسمَع يَخَلْ) ففي (يَخَلْ) ضمير الفاعل ، ولم يأتِ بمفعولين" [١٣٨] . وقال :" ولو جئت بظرف أو مصدر، ولم تأتِ بأحد المفعولين جاز كقولك : (ظننت ظنًّا).. فتأتي بالمصدر فقط"[١٣٩]. وفي (ظننتُ ذاك) قال:" إنما يعنون ذاك الظنّ ... فإذا جئت بذاك ، وأنت تعني به المصدر ، فإنما أكدت الفعل ن ولم تأت بمفعول يحوج الى مفعول آخر " [١٤٠] .

فكل هذه الأقوال من السيرافي مهّدت الى التصريح في باب (اعلم وأرى) الى نسبة جواز الاقتصار على أحد المفعولين في باب (ظن) الى سيبويه .

وفي الحق أن سيبويه لم يُصرِّح بتجويز الاقتصار على أحد مفعولي (ظنّ) البتة بل إنه كرَّرَ مراراً وبعبارة صريحة حكم المنع في هذا الموضع ، الا ترى قوله:" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دونَ الآخر وذلك قولك : حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً ، وظنَّ عمروٌ خالداً أباك ...)[١٤١] . وكذلك قوله في باب " الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيءٍ واحد) وهو باب (كان وأخواتها) : (ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننتُ الاقتصار على

(١٣٧) الكتاب : ١/١٨-١٩ (ب) ، ١/٤٠ (هـ) .

(١٣٨) شرح السيرافي : ٢/٣١٦ .

(١٣٩) المصدر نفسه : ٢/٣١٧ .

(١٤٠) المصدر والصفحة نفسها .

(١٤١) الكتاب : ١/١٨ (ب) ، ١/٣٩ (هـ) .

المفعول الأول؛لأنَّ حالَك في الاحتياج الى الآخر ههنا كحالِكَ في الاحتياج إليه ثَمَةَ"[١٤٢].إذن يمتنع الاقتصار في باب كان على المبتدأ دون الخبر كما امتنع الاقتصار على المفعول الأول في (ظنّ).

ثم هو لا يكتفي ، وإنما يُعلل هذا المنع قائلاً : " وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردتَ أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً كان أو شكاً ، وذكرتَ الأول لتُعلم الذي تضيفُ إليه ما استقرَّ له عندك من هو ، فإنما ذكرتَ (ظننتُ) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعَلَ الأول فيه الشكّ أو تقيم عليه في اليقين" [١٤٣]، أي : أنك إذا قلت : (ظننت زيداً) فأنت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت : (منطلقاً) ففيه وقع الشك ، فذكرت (زيداً) لتُعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره [١٤٤].

والغريب أن السيرافي قد أشار الى هذا الأمر قائلاً : "وهذان الأسمان وأن كان الاعتماد على الثاني منهما ، فلابدّ من ذكر الأول ليُعلم صاحبُ القصة المشكوك فيها ، أو المتيقنة ، ولابدّ من ذكر الثاني ؛ لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك ... فقد صحّ أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر"[١٤٥] .

وقوله هذا لا يفهم منه إلا التناقض في الحكم . فهو يوجب ذكر المفعولين ، ويمنع الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، ولكنه يعود ليجوز ما صرّح بمنعه . إذن فبمجموع هذه الألفاظ كلها تتُمّ الفائدة ، ولو قلنا مثلاً دون تقدم كلام أو ما يقوم مقامه : (ظننت) لم تُفِدْ شيئاً ؛ لأنه لا يخلو أحدٌ من الظنّ[١٤٦] . فإذا كان الاقتصار على الفاعل ههنا ممتنعاً ، فامتناع إغفال احد المفعولين أولى.أما ما استَدَلَّ به السيرافي على الجواز ههنا من قول سيبويه : " وأما (ظننت ذاك) فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنك قد تقول:(ظننت) فتقتصر ..."[١٤٧]والمذكور آنفاً . فليس

---

(١٤٢) الكتاب : ٢١/١ (ب) ، ٤٥/١ (هـ) .

(١٤٣) الكتاب : ١٨/١ (ب) ، ٤٠/١ (هـ) .

(١٤٤) ينظر : المقتضب : ٣٣٩/٢ ، والأصول : ٢٨٥/٢ .

(١٤٥) شرح السيرافي : ٣١٦/٢ .

(١٤٦) ينظر :التبصرة والتذكرة :١١٣/١، وأسرار العربية :١٥٢-١٥٣، وشرح الكافية الشافية:٢/١،٢٤٦/٢٥٥٢-٥٥٣ .

(١٤٧) الكتاب : ١٨/١-١٩ (ب) ، ١٤٠/١ (هـ) .

فيه حجة أبداً وذلك لأنَّ مراد سيبويه من ذكره أمرٌ آخر أوضح بعضُ النحاة المخالفين له ، وكالآتي :

١- إنَّ قوله (ظننت ذاك) ليس من قبيل ما نحن بصددهِ أعني : (ظننتُ زيداً مجتهداً) فـ(ظنَّ) هنا ليس الغرض منه الدخول على المبتدأ والخبر ، وجعل الخبر شكاً؛لأنه في هذه الحالة " لا يجوز : ظننت زيداً ، وتسكت ، حتى تقول : (قائماً) وما أشبهه من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك : (ظننت) لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ"(١٤٨) . وإنما المراد منه مطلق الظنّ ، أي : (أحدثتُ ظناً) كما يُقال في باب المفعول المطلق : قامَ زيدٌ قياماً ، أي : أحدثَ قياماً(١٤٩) . فجاء باسم الإشارة الذي ينوب عن المصدر . ولذلك أوّل سيبويه الجملة بـ(ظننتُ ذاك) على نحو ما أبان ذلك ابن السراج في قوله : " فأما قولهم : ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنه كناية عن الظنّ ، يعني:المصدر. فكأنه قال : ظننتُ ذاك الظنّ فـ(ذاك) إشارة الى المصدر تُعمل الظنّ فيه كما تعمل الأفعال التي لا تتعدى في المصدر إذا قلت : قمتُ قياماً"(١٥٠) . والسيرافي نفسه قد تنبّه على هذا الأمر إذ قال : " ولو جئت بظرف أو مصدر ، ولم تأت بواحد من المفعولين جاز كقولك:(ظننتُ ظنّاً)... وقال تعالى:(وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ)(الفتح:١٢) فأتى بالمصدر فقط" (١٥١) . هذا من جهة . ومن جهةٍ أخرى فإن سيبويه قد صرَّح في النصِّ نفسه بمنع (خلتُ زيداً) ، و(أُرى زيداً) ، وهما من أخوات (ظنَّ) ، والسيرافي حين جاء لتفسير المنع ههنا نعى بالقول :" وهذا بيّن " (١٥٢) ولم يُزِدْ على هذا حرفاً واحداً .

٢- نقلَ النحاس عن الزجاج رأيه في هذه المسألة إذ قال : " وسمعتُ أبا إسحاق يقول في قول سيبويه : ظننتُ ذاك ، ولم يُعَدِّها الى مفعول آخر : إنّ ذلك إشارة الى شيئين : كأنّ قائلاً قال

---

(١٤٨) الأصول : ١٨١/١ .
(١٤٩) الأصول : ١٥٩/١ .
(١٥٠) الأصول : ١٨١/١ .
(١٥١) شرح السيرافي : ٣١٧/٢ .
(١٥٢) المصدر نفسه : ٣٢٤/٢ .

: ظننتُ زيداً منطلقاً ، فقال له آخر : قد ظننتُ ذاك" (١٥٣). فهو يُشير ههنا الى جواز الحذف إذا كان ثمة دليل ، والذي جوزّه بعض النحاة(١٥٤) .

وهذا الذي ذكره الزجاج أراه بعيداً عن مراد سيبويه . والراجح ما ذكرناه أولاً ، نخلص إذن الى أن رأي سيبويه في هذه المسألة إنما هو منع الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) دون الآخر وليس صحيحاً أنْ نعزوَ إليه الجواز ، وهو أمر أراهُ صحيحاً فما غرض المتكلم من قوله : (ظننتُ) ، أو (ظننتُ زيداً) إنْ لم يكن ثمة دليلٌ ، أو سؤال يجعله ينطق بها ؟ (والله تعالى اعلم) .

ثانياً : اعلم وأرى : الاقتصار على أحد مفعوليها :-

لقد أشرنا في أثناء حديثنا عن (ظنّ) واقتصارها على مفعوليها الى أنها كانت السبب في اختلاف فهم كلام سيبويه في باب أعلم وأرى ، وقد أوردنا هناك بعضاً من كلام السيرافي ، ولا بأس بذكر النص ههنا كاملاً ليتّضِحَ الأمرُ ، ويُستوعَبَ الموضوعُ بتمامه . ولكن قبل هذا سأورد قول سيبويه : "ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ؛ لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : (أرى الله بشراً زيداً أباك) ... " (١٥٥) . والذي يصرح فيه بمنع الاقتصار ههنا كما مُنع في (ظنَّ) لأعِّرج من ثمَّ الى ذكر فهم السيرافي له بقوله : "وقول سيبويه : (لا يجوز أن يُقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة) فإن، معناه (لا يحسن) ، الا ترى الى قوله : (لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله) ، ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله ، وكثيرٌ من مفسّري كتاب سيبويه من المتقدمين، والمتأخرين ربما قالوا : لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تلقُّناً من لفظ

---

(١٥٣) إعراب القرآن : ١٦٧/٣ .

(١٥٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٤٦/١ ، وشرح ابن عقيل : ٤٤٣/١-٤٤٤، وشرح التصريح: ٣٧٧/١.

(١٥٥) الكتاب : ١٩/١ (ب) ، ٤١/١ (هـ) .

سيبويه من غير تفتيش ، ولا تحصيل ، والصحيح ما أخبرتك به" [١٥٦]. وتبعه في ذلك الشنتمري[١٥٧] . وكذلك ابن يعيش[١٥٨] . وردًّا على هذا الفهم أقول[١٥٩] .

١- أما جواز الاقتصار في (باب ظن) قد أثبتنا عدم صحّته لدى سيبويه ، والصحيح أنه يمنع فيها الاقتصار على أحد المفعولين دونَ الآخر ، وعليه : إذا انتفت العلّة ، بَطُلَ الحكم . لكنا مع هذا نزيد على ما تقدم .

٢- إنّ سيبويه يصرح في كلامه ههنا بمصطلح (لا يجوز) حكماً على هذه المسألة كما فعل في (باب ظنَّ) وهو من المصطلحات القاطعة في المنع ، ولم يذكر ما يدلُّ على القبح أو غيره .

٣- إنّ ثمة نحاة آخرين خالفوا فهم السيرافي هذا ومنهم : السهيلي إذ حمل كلام سيبويه هذا على ظاهره أي المنع قال : "ذكر سيبويه أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول ، وتأوَّل أصحابه قوله : قالوا (لا يجوز) : (لا يحسن) ... وعندي ان كلام سيبويه محمول على الظاهر ؛ لأنك لا تريد بقولك : (أعلمت زيداً) ، أي : جعلته عالماً على الاطلاق . هذا محال ، إنما تريدُ : أعلمته بهذا الحديث . فلابدَّ إذاً من ذكر الحديث الذي أعلمته به" [١٦٠] . وممن نسب إليه المنع ابن عصفور ، وخالد الأزهري[١٦١] . وهو ما نرتاحُ إليه، ونختاره . فصريح عبارة سيبويه تؤيّدهُ ، والمعنى أيضاً يُقوّيه ، أتُراكَ تجدُ فائدة من قولك : (أعلمتُ زيداً) وأنت تريد : (أعلمتُ زيداً أخاك مسافراً) ؟! .

---

(١٥٦) شرح السيرافي : ٣٣١/٢ ، وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٦٩-٢٧٠ .

(١٥٧) النكت : ١٧٥/١ .

(١٥٨) شرح المفصل : ٦٨/٧ .

(١٥٩) لقد تناولت هذه المسألة في ظاهرة المنع في النحو العربي : ٢٥٢-٢٥٥ مفصلة ، وأشرت الى ابتعاد السيرافي ، ومن تبعه عن فهم كلام سيبويه ، وكذلك أشرت الى اضطراب آراء الدكتور حُسام النعيمي في هذه المسألة بشكل يغني عن الإعادة ههنا .

(١٦٠) نتائج الفكر:٣٥٠، وقد نقل الإمام ابن القيم قول السهيلي هذا بتمامه ووافقه في ردّه،وأيّده في فهمه، وزاد :"... وقول إمام النحو هو الصواب ولا حاجة الى تأويله هذا التأويل البارد" ، بدائع الفوائد : ٧١/٢-٧٢.

(١٦١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣١٣/١ ، وشرح التصريح : ٣٨٦/١-٣٨٧ .

خامساً : إنَّ وأخواتها : وفيه :-

١- في عدّة هذه الحروف ولِمَ لمْ يذكر سيبويه (أنَّ) :-

لم يذكر سيبويه (أنَّ) مع الحروف المشبهة بالفعل ، حين جاء على ذكرها فقرَّرَ أنها خمسة فقط إذ قال:"هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"(١٦٢) ثم قال:"وهي : إنَّ ولكنَّ ، وليست ، ولعلَّ ، وكأنَّ"(١٦٣).فأغفل ذكر (أنَّ) ثمّةَ.

وما كان لهذا الأمر أن يمضي من غير تعليل للنحاة ، فقد علَّلوا إغفاله ذكرها مع الحروف الباقيات . لكنهم جانبوا الدقة إذ جعلوا ما ذكروه من علل على أنه من عبارات سيبويه وأقواله . قال أبو حيان : "وعدّها سيبويه خمسةً؛ لأنَّ فتحة همزة (أنَّ) عرض لها"(١٦٤).وقال المرادي:"واختلف في المفتوحة الهمزة فقيل:هي فرع المكسورة وهو مذهب سيبويه،والمبرد في المقتضب،وابن السراج في الأصول"(١٦٥). وتبعه ابن عقيل(١٦٦) . ولي على ما ذكروه تعقيبتان :

أولاهما :- إنَّ سيبويه ذكر (أنَّ) المفتوحة في أكثر من موضع من كتابه ، لكنه لم يذكر علَّة إغفاله لها في هذا الباب الذي أنا بصدده فهذه التعليلات إذن من صنيع النحاة ، وليست من أقوال سيبويه(١٦٧) .

أما الأخرى : فعلى الرغم ممّا ذهَب إليه النحاة من كون (أنَّ) فرعٌ للمكسورة الهمزة ، أي : أنهما حرف واحد وأن التغيير في وضع الهمزة إنما لتغير دواعي الاستعمال والذي يبدو أنه تفسير مقنعٌ ، ولكن ليس في أقوال سيبويه ما يدلُّ عليه سوى أنه أفردَ باباً لاستعمالات إنَّ وأنَّ معاً(١٦٨) ، أو أنه كان يذكرها أحياناً وهو يتحدث عن إنَّ المكسورة كما فعل في باب (ما يكون

---

(١٦٢) الكتاب : ٢٧٩/١-٢٨٠ (ب) ، ١٣١/٢ (هـ) .

(١٦٣) المصدر والصفحة نفسها .

(١٦٤) منهج السالك : ٧٢ نقلاً عن سيبويه في شرح ابن عقيل : ٢٧ .

(١٦٥) الجنى الداني : ٣٨٧ .

(١٦٦) شرح ابن عقيل : ٣٤٧/١ .

(١٦٧) ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ٢٧ .

(١٦٨) الكتاب : ٤٦١/١ (ب) ، ١١٩/٣ .

محمولاً على إنَّ)(١٦٩) مستشهداً بقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) (لقمان:٢٧) . فإنَّ الراجح أنه لم يذكرها مع الحروف الباقيات ؛ لأنه يرى أن لها طبيعة أخرى وهي عنده غير (إنّ) المكسورة فهي وما عملت فيه عنده بمنزلة اسم واحد ؛ إذ يقول في باب (إنَّ وأنَّ):" أما أنَّ فهي اسم وما عَمِلَتْ فيه صلةٌ لها ، كما أنَّ الفعل صلة لأنِ الخفيفة "(١٧٠) وقال أيضاً:" وأمَّا إنَّ فإنّما هي بمنزلة الفعل لا يَعمل فيها ما يَعمل في أنَّ ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء"(١٧١). وقال أيضاً:" ألا ترى أنّك تقول :(بلغني أنَّ زيداً جاء) ، فـ(أنَّ زيداً) كلّه اسم" (١٧٢) . واليك أخيراً قوله الفاصل هذا : "و(أنَّ) غيرُ (إنَّ):(إنَّ) كالفعل ، و(أنَّ) كالاسم . ألا ترى أنك تقول:(علمتُ أنك منطلق) ، فمعناه : علمتُ انطلاقَك" (١٧٣) . وقد فسَّر السيرافي بعض أقواله هذه قائلاً إنَّ: " أنَّ وما بعدها من اسمها ، وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر" (١٧٤) . فـ(أنَّ) إذن لها طبيعة أخرى تنماز بها من إنَّ المكسورة من حيث انسباكها مع اسمها وخبرها مصدرًا ذا موقعٍ إعرابيّ بحسب الجملة التي هي معها، ولذا لم يذكرها سيبويه مع الباقيات.

٢- (إنّ) و(أنّ) هل تَعْتَقِبان ؟ :

قال ابن خروف (ت٦٠٩هـ) في معرض شرحه أقوال سيبويه عن (إنَّ ، وأنَّ) : "وأما أنَّ وإنَّ فلا تلي إحداهما الأخرى"(١٧٥) . وممن نسب إليه ذلك السخاويّ فيما عزاه إليه السيوطي إذ قال

---

(١٦٩) الكتاب : ٢٨٥/١ (ب) ، ١١٤/٢ (هـ) وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١١٥ .

(١٧٠) الكتاب : ٤٦١/١ (ب) ، ١١٩/٣ ، ١٢٠.

(١٧١) المصدر والصفحة نفسها .

(١٧٢) الكتاب : ٤١٠/١ (ب) ، ١١/٣ .

(١٧٣) الكتاب : ٣٢/٢ (ب) ، ٢٦١/٣ .

(١٧٤) الكتاب : ١١٩/٣ هامش (٣) ، وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١١٦ .

(١٧٥) شرح كتاب سيبويه المسمى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) : ٢١٥ ، وأودّ الإشارة ههنا الى أني وجدت في كتاب الأصول لابن السراج كلاماً يوحي بأنه يعزو الى سيبويه منع ايلاء (إنَّ) لـ(أنَّ) وبالعكس ، ويجعل علّة ذلك عدم جواز دخول حرف توكيد على آخر . الأصول : ٢٤٢/١-٢٤٣ .

: " وفي (شرح المفصل) للسخاوي : لا يجوز : (إنَّ أنَّ زيداً منطلق يُعجبني) عند سيبويه وذكر أنَّ العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشتبهين"(١٧٦) . وهذه العلة التي ذكرها السخاوي وردت عند السيرافي في معرض شرحه لقول سيبويه في هذه المسألة والذي سيأتي لاحقاً؛ إذ قال : "...لأنّهما جميعاً للتأكيد ويجريان مجرىً واحداً ، فكرهوا الجمع بين اللام وإنَّ" (١٧٧) .ولي على ما تقدَّم تعقيبتان :-

أولاهما : إنّ سيبويه لم يمنع تعاقب إنَّ وأنَّ ، وإنما كان حكمها على هذه المسألة القبحُ ، وثمة فرق بين المصطلحين كما هو معلوم(١٧٨) وهاك قوله : " واعلم أنه ليس يَحسنُ لـ(أنَّ) أن تلي(إنَّ) ، ولا(أنَّ)، كما قَبُحَ ابتداؤك الثقيلة المفتوحة ، وحَسُنَ ابتداؤك الخفيفة ، ... واعلم أنه ليس يحسن أنْ تلي (إنَّ) (أنَّ) ، ولا (أنَّ) (إنَّ) . ألا ترى أنك لا تقول : إنّ أنك ذاهبٌ في الكتاب ، ولا تقول : قد عرفت أنَّ إنَّك منطلق في الكتاب ، وإنما قبحُ هذا ههنا كما قبح في الابتداء ... ؛ لأنَّ الكلام بعد أنَّ وإنَّ غيرُ مستغنٍ كما أنَّ المبتدأ غير مستغنٍ" (١٧٩) . الا ترى كيف يكرر إيراد مصطلح (القبح) ، أو ما يرادفه من نحو (ليس يَحسُنُ) . ومن ههنا فحكم سيبويه على هذه المسألة هو القبح : وليس المنع على نحو ماعزي إليه .

أما الأخرى : فيثيرها قول سيبويه المذكور آنفاً وتحديداً فيما أورده علّة لحكمه بالقبح على المسألة مدار البحث قوله : " لأنَّ الكلام بعد أنَّ ، وإنَّ غير مستغن كما أنَّ المبتدأ غير مستغنٍ" ، أي : أن علة القبح لديه أنَّ كل واحدة منهما لا تستغني عن اسمها وخبرها ، كما أنَّ المبتدأ لا يمكن أن يستغني عن الخبر ، والجملة يتعذّر أن تكون في آنٍ واحدٍ اسماً وخبراً لـ(أنَّ) و(إنَّ) على السواء" (١٨٠) .

---

(١٧٦) الأشباه والنظائر : ٤٩/١ .

(١٧٧) الكتاب : ١٢٤/٣ هامش (٣) ، وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٢٨ . والأصول : ٢٤٢/١ هامش(٤) للمرحوم المحقق .

(١٧٨) وقد تقدّم الحديث في الفصل الأول عن الفرق بين المصطلحين.

(١٧٩) الكتاب : ٤٦٣/١ (ب) ، ١٢٤/٣ .

(١٨٠) ينظر : الأصول : ٢٤٣/١ هامش المرحوم المحقق .

وبهذا يغدو وهماً ما عُزي إليه من أنَّ العلة في هذه المسألة هي كراهة أن يدخل حرف توكيد على آخر ، والذي استقرَّ علةً في الدرس النحوي فيما بعد . وأغفلت حقيقة علّة سيبويه ، وعُزي إليه ما لم يقل به .

٣- إعمال إنَّ وأخواتها وإهمالها إذا لحقتها (ما) :-

عزا ابن الورّاق الى سيبويه أنه مَنَعَ العمل في (إنَّ ، ولكنَّ) إذا لحقتهما (ما) إذ قال : "واعلم أنَّ سيبويه لم يُجز في (إنَّ ، ولكنَّ) العَمَلَ إذا دخلتها (ما) ، وأجاز ذلك أبو بكر بن السراج في كتابه الأصول" (١٨١) . في حين عزا إليه أبو علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ) ، وأبو حيان ، والمرادي ، والشيخ خالد الأزهري(١٨٢) . أنه يمنع أنْ يعمل عنده من هذه الحروف ، أعني : إنَّ وأخواتها إذا لحقتها (ما) باستثناء (ليت) .

ولي على ما تقدم تعقيبتان :-

أولاهما : إنَّ القول بمنع إعمال(إنَّ)إذا وليتها(ما) هو قول الخليل ونقَلَهُ عنه سيبويه صراحة في الكتاب بقوله : " وقال الخليل : (إنما) لا تعمل فيما بعدها ... "(١٨٣) .

أما الأخرى : فإن سيبويه لم يذكر منع العمل في (إنّ ، ولكنَّ) فقط كما ذكر ابن الورّاق ، ولا اعلم لِمَ اقتصر على ذكر هذين الحرفين ، مع أنَّ سيبويه منع عمل باقي أخواتها أيضاً إلا (ليت) إذ أجاز فيها الإعمال بيد أنَّ الإلغاء عنده أحسن . فهو إذن يرجح الإلغاء فيها كباقي أخواتها ، وليس صحيحاً ما عُزي إليه من أنه يُجيز الإعمال فيها مطلقاً . وأقوالهُ تدلُّ على ذلك ومنها:" وأما (ليتما زيداً منطلقٌ) فإنَّ الإلغاء فيها حَسَنٌ ، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً ، وهو قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتَمَا هذا الحمامُ لنا الى حمامتنا ونِصفُهُ فَقدِ" (١٨٤)

---

(١٨١) علل النحو : ١٧٥-١٧٦ .

(١٨٢) ينظر : التوطئة : ٢١٦ ، وارتشاف الضرب : ١٥٢/٢ ، ١٥٧ ، والجنى الداني : ٣٨٠ ، وشرح التصريح : ٣١٨/١

(١٨٣) الكتاب : ٢٨٢/١ (ب) ، ١٣٨/٢ (هـ) ، وينظر : ٤٦٦/١ (ب) ، ١٣٠/٣ قوله : " فأما إنما فلا تكون أسماً ، وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغىً " .

(١٨٤) الكتاب : ٢٨١/١-٢٨٢ (ب) ، ١٣٧/٢ (هـ) .

فهو يستشهد لإعمال ليتما بالمثال:(ليتما زيداً منطلقٌ) لكنه يجعل الإلغاء فيها حسناً . فهو إذن الاختيار عنده .

أما باقي أخوات (إنَّ) فهو يصرّح بإعمالها إذا وليتها (ما) إذ قال عن (لعلّما) و(كأنّما) "وأما لَعَلَّما فهو بمنزلة كأنَّما . وقال الشاعر ، وهو ابن كراعٍ :

تحلَّلْ وعالج نفسَكَ وانظُرَنْ أبا جُعِلٍ لَعَلَّما أنت حالُمِ" (١٨٥)

وقال أيضاً في باب:(الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعالُ) : " وهي لكنْ، وإنّما ، وكأنّما ، وإذ ، ونحو ذلك ؛ لأنها حروف لا تعمل شيئاً فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنَّه لم يُذكر قبلها شيءٌ... " (١٨٦) .

وقال : "وقد تُغيِّر(يريد : ما) الحرف حتى يصير العمل لمجيئها غيرَ عمله الذي كان قبل أن تجيء . وذلك نحو قوله : إنَّما ، وكأنَّما ، ولَعَلَّما . جعلتهنَّ بمنزلة حروف الابتداء" (١٨٧) .

نخلص ممّا تقدم إذن الى أن سيبويه يمنع إعمال أخوات (إنّ) إذا لحقتها (ما) إلا (ليت) فإنه يجيز فيها الإعمال ، لكنه يجعل الإلغاء حسناً . أما (إنَّ) فإنَّ سيبويه عزا الى الخليل منع إعمالها ، ووافقه في ذلك .

وأودُّ الإشارة في ختام هذه المسألة الى أنَّ ما عزاه ابن الوراق الى أبي بكر بن السراج في أنه خالف سيبويه ، فأجاز إعمال (إنّ ، ولكنّ) إذا وليتهما (ما) ، وكذلك ما عزاه بعض النحاة(١٨٨) إليه من أنه يُخالف سيبويه في جميع أخوات إنَّ ، فيجيز إعمالها . أمر غير دقيق فقد عُدتُ الى كتابه (الأصول) فوجدته يجيز إعمال (إنَّ) وإلغاءَها حَسبُ ، ولم يُعلق على باقي أخواتها سوى أنه نقل نصّ كلام سيبويه كاملاً في (ليت) ، و(لعل) ، و(كأن) . والذي أوردناه آنفاً(١٨٩) .

---

(١٨٥)الكتاب : ٢٨١/١-٢٨٢ (ب) ، ١٣٧/٢ (هـ) .

(١٨٦) الكتاب : ٤٥٩/١ (ب) ، ١١٦/٣ .

(١٨٧) الكتاب:٣٠٦/٢(ب)،٢٢١/٤،وينظر في جميع مواضع الكتاب هذه:النواسخ في كتاب سيبويه:١٠٣-١٠٤

(١٨٨) هما أبو حيان،وخالد الأزهري ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٧/٢ ، وشرح التصريح : ٣١٨/١ وعزا ذلك الى كل من الزجاج ، والزمخشري ، وابن مالك أيضاً .

(١٨٩) الأصول : ٢٣٢/١ .

٤- حذف اسم إنَّ إذا كان ضمير الشأن :-

ذكر أبو حيان أنّ اسم إنَّ وأخواتها إذا كان ضمير الشأنِ ، حكى سيبويه جواز حذفه عن الخليل نحو : إنّ بك زيد مأخوذ[١٩٠] . ثم قال بعدها : " وذكر سيبويه : (إنَّ أباك رأيتُ) ، و(إنَّ أفضلهم لقيتُ) ، ثم قال : فأفضلهم منتصبٌ بلقيتُ وهو قول الخليل ... وذلك تصريح من سيبويه بالجواز دون ضرورة" [١٩١].

ونرى في نصّ كلام أبي حيان اضطرابًا في العزو الى سيبويه فهو إذ يذكر مرتين أنّ جواز حذف اسم إنّ وأخواتها إنْ كان ضميراً قد نقله سيبويه عن الخليل يعود ليختم كلامه بأن سيبويه يصرّح بالجواز في غير الضرورة ، وهذا من غير شك اضطراب في النقل ،أما حقيقة رأي سيبويه في هذه المسألة فهو على نحوٍ مما يأتي:

أنه بدءاً ينقل رواية الخليل عن ناسٍ لم يصرح بذكرهم أنهم يقولون :(إنَّ بك زيدٌ مأخوذ)، وقال : إنَّ هذا على قوله :(إنَّه بك زيدٌ مأخوذ)،وشبهَّه بما يجوز في الشعر ، وأورد لذلك شاهدين شعريين[١٩٢] خُففت فيهما (إنَّ) وأخواتها فألغي عملها فارتفع الاسم بعدها .ثم قال : "وزعم الخليل أنَّ هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

فلو كنتَ ضبِّيّاً عرفتَ قرابتي   ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ

والنصب أكثرُ في كلام العرب ، كأنه قال : ولكنَّ زنجياً عظيمَ المشافرِ لا يعرفُ قرابتي ، ولكنه أضمر هذا كما يُضمر ما بُني على المبتدأ "[١٩٣] . فسيبويه يذكر رأي شيخه في جواز حذف اسم لكنَّ في الشاهد بيد أنه يرى أنَّ النصب أكثر في كلام العرب ، ويكون حينئذٍ (زنجياً) اسمها ، والخبر محذوف وتقديره جملة : (لا يعرف قرابتي) ، ويعلل جودّة النصب بقوله : " فالنصب أجود ؛ لأنه لو أراد إضماراً لخفَّفَ ، ولجعلَ المضمر مبتدأ كقولك :(ما أنت صالحاً

---

(١٩٠) ارتشاف الضرب : ١٣٤/٢ .

(١٩١) المصدر والصفحة نفسها .

(١٩٢) الكتاب : ٢٨١/١ (ب) ، ١٣٤/٢-١٣٥ (هـ) .

(١٩٣) الكتاب : ٢٨٢/١ (ب) ، ١٣٥/٢-١٣٦ (هـ) .

وكن طالحٌ)"[١٩٤] ، أي : أن الشاعر لو أراد الإلغاء ، وتَرَكَ الإعمال لخفَّف (لكنَّ) أي : حذف إحدى النونين[١٩٥] .

ويلاحظ في عبارة سيبويه أنه لا يحكم على هذه المسألة بالمنع مثلاً أو القبح أو الجواز ، وإنما يقف موقف المفاضل بين اللغتين : الرفع والنصب ، فيرى أنَّ النصب أكثر . لكننا نجده في موضع آخر من كتابه يصرِّح بمخالفة شيخه فيحكم على ما يجوزه الخليل بالقبح إذ يقول : "وتقول :(إنّ إياكَ رأيتُ) ، كما تقول:(إياك رأيتُ) ، من قِبلَ أنَّك إذا قلت : إنَّ أفضلهم لقيتُ فأفضَلَهُم منتصبٌ بلقيتُ . هذا قول الخليل . وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلام ؛ لأنه إنما يريد : إنه إياك لقيتُ ، فَتَرَكَ الهاءَ ، وهذا جائز في الشعر . فإن قلت : إنَّ أفضلهم لقيتُ ، فنصبتَ أفضلهم بإنَّ فهو قبيح حتى تقول : لقيتهُ" [١٩٦] . فسيبويه ههنا إذن يُقبِّح حذف الاسم في الكلام ، ويجوّزه في الشعر ، وعنده (إنَّ أفضلهم لقيتُ) يَقبُحُ ؛ لأنَّ أفضلهم منتصب بلقيتُ . والجملة في محل رفع خبر لإنَّ ، ولذا ينبغي تقدير الاسم ، فإن قلت : (إنَّ أفضلهم لقيته) يُحسن الكلام حينئذٍ ؛ لأنَّ أفضلَهم اسم لإنَّ ، وجملة (لقيتهُ) من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفعٍ خبر لإنَّ . وفي ختام هذه المسألة أودُّ أن أشير الى أني وجدتُ ثعلباً يعزو الى سيبويه أنَّ تقدير الخبر عنده في حالة نصب (زنجي) هو قوله : تَشْبَهُهُ قال : "وقال سيبويه : زنجياً غليظَ المشافر تَشْبَهُهُ فأضمر الخبر ، فإنْ رفعت قلت : لكنك زنجيٌ أضمرت الاسم وهو شبيه باللَّقب" [١٩٧] .وقد تقدم أن تقدير سيبويه للخبر المحذوف هو قوله:(لا يعرف قرابتي)إذ قال: "والنصب أكثرُ في كلام العرب،كأنه قال:ولكنَّ زنجياً عظيمَ المشافرِ لا يَعرف قرابتي" .

٥- تقديم معمول الخبر على اسم (إنَّ) :-

(١٩٤) الكتاب : ٢٨٢/١ (ب) ، ١٣٦/٢ (هـ) .

(١٩٥) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٦/١ ، وينظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس (وهبة) : ٨٩ ، ٢٢٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٨١ .

(١٩٦) الكتاب : ٣٨١/١ (ب) ، ٣٥٧/٢ (هـ) ، وينظر : ٢٩٠/١ (ب) ، ١٥٣/٢-١٥٤ (هـ) ،إذ حكم على المسألة بالقبح والضعف .

(١٩٧) مجالس ثعلب:١٠٤-١٠٥، وينظر: النحو في مجالس ثعلب للدكتور أحمد عبد اللطيف الليثي: ٩٧.

عزا أبو حيان الى سيبويه أنه يمنع تقديم معمول خبر (إنَّ) على اسمها إذ كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، وذكر أنَّ ذلك في كتاب سيبويه[١٩٨] .

وأبو حيان(رحمه الله) واهم فيما عزاه الى سيبويه هاهنا فلدى رجوعي الى الكتاب وجدته يجوز تقديم معمول الخبر إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، ويعرضُ بين يدي تجويزه طائفةً من الأمثلة[١٩٩] وهي : (إنَّ فيها زيداً قائماً)، و(إنَّ بكَ زيداً مأخوذ) ، و(إنّ لك زيداً واقفٌ) ، و(إنّ فيك زيداً لراغبٌ) ، و(إنَّ بالطريق أسَداً رابضٌ) ومما ذكره أيضاً قول الشاعر :

فلا تَلْحِنِي فيها فإنَّ بحُبِّها أخاك مُصابُ القَلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

فهذه الأمثلة كلُها دليل على تقديم معمول الخبر الجارّ والمجرور على اسم إنَّ ، أما الظرف فقد مثل له بقوله : (تقول : إنَّ اليومَ زيداً منطلق) [٢٠٠] .

نخلص مما قدمناه من أمثلة الى أنّ ما عُزي الى سيبويه أمرٌ غير صحيح ، وصوابه: أنه يُجيز تقديم معمول الخبر إذ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على اسم إنَّ ، ولعلَّ ما يدل على ذلك أنه يجعل التقديم والتأخير في هذا الباب كتقديمه وتأخيره في (كان) إذ يقول:" واعلم أنَّ التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا[*] ، مثله في باب كان ، ومثل ذلك قولك ، ... وإنَّ بالطريق أسداً رابضٌ "[٢٠١].

وهو في (باب كان) يُقِرُّ بجواز تقديم معمول الخبر الظرف على اسم كان ، وجعل منه قولهم : (ما كان فيها أحدٌ خيراً منك) ، وقول الشاعر :

لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِيَّاً مادام فيهنَّ فصيلٌ حيَّا[٢٠٢]

بل إنه أجاز تقديم معمول الخبر، والخبر على اسم كان ، وجعل منه قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدُ) (الإخلاص:٤) [٢٠٣] .

---

(١٩٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢/٢ .

(١٩٩) الكتاب : ٢٨٠/١ (ب) ، ١٣٢/٢-١٣٣ (هـ) ، وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٠٢ .

(٢٠٠) المصدر والصفحة نفسها .

(*) أي : في باب (إنَّ) .

(٢٠١) الكتاب : ٢٨٥/١ (ب) ، ١٤٣/٢ (هـ) .

(٢٠٢) الكتاب : ٢٧/١ (ب) ، ٥٥/١-٥٦ (هـ) ، وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٣٩ .

(٢٠٣) المصدر والصفحة نفسها .

٦- تعدّد أخبار (إنَّ) وأخواتها :-

قال أبو حيان : "ولا يجوز أن تقضي هذه الحروف إلا خبراً واحداً ، وهو الذي يلوح من مذهب سيبويه ، وقيل يجوز تعداد أخبارها" (٢٠٤) . والذي أوصلنا إليه البحث في كتاب سيبويه أنه ليس له نصٌّ في هذه المسألة ، فهو لم يُشِر الى منع تعدد أخبار هذه الحروف ، أو جوازها . عليه فلا ينبغي أن يُعزى إليه تجويزه اقتضاء هذه الحروف خبراً واحداً (والله اعلم) .

٧- حذف خبر إنَّ وأخواتها :-

قال أبو حيان : " في حذف خبر (إنَّ) وأخواتها للعلم به ثلاثةُ مذاهب أحدها : الجواز وسواء كان(*) معرفة أم نكرة ، وهو مذهب سيبويه قال : يقول الرَّجلُ للرّجلِ : هل لكم أحدٌ أنَّ الناس ألب عليكم فيقول : إن زيداً وإن عمراً ، أي : إنّ لنا "(٢٠٥) . ولي على كلام أبي حيان هذا مأخذان :

أولهما : إنه استدلَّ على حذف الخبر عند سيبويه بهذا المثال حسب ، مع أنَّ له أمثلة أخرى كما سيأتي ، ولاسيما ، أن هذه الأمثلة يمكن أن يبنى عليها أحكام متعدّدة .

أما الأخر : فإنه استدلّ من هذا المثال على أن سيبويه يجوز حذف الخبر نكرةً كان أم معرفة في حين أن هذا المثال يُصرّحِ بجواز حذف الخبر إذا كان جاراً ومجروراً وليس نكرة أو معرفة .ومن ههنا أقول : هذا فَهمُ أبي حيان لكلام سيبويه . أما فهمنا نحن(٢٠٦) فإن الذي ينبغي أن يُعزى إليه حكماً لحذف خبر إنّ هو الآتي :

إنَّ ما أوصلنا إليه استقراء آراء سيبويه في هذه المسألة إنه يمكن تقسيم حذف الخبر عنده على ثلاثة أقسام :

١- أنْ يكون ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، ومن أمثلته تلك التي جاء بها أبو حيان . يزاد عليه ما جاء في قول سيبويه : وذلك : " إنَّ مالاً ، وإنّ ولَداً ، وإنَّ عددًا ، أي : إنَّ لهم مالاً فالذي

---

(٢٠٤) ارتشاف الضرب : ١٣١/٢ .

(*) كذا في الأصل والصواب أن يقول : أكان ؛ لأنه جاء بعدها بأمْ المعادلة ، لذا يقتضي همزة التسوية .

(٢٠٥) ارتشاف الضرب : ١٣٥/٢ .

(٢٠٦) وسبقنا إليه الدكتور حسام النعيمي ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١١٣-١١٤ .

أضمرتَ (لَهُمْ)"(٢٠٧). ومنه أيضاً ما جاء في قوله : " وتقول:(إنَّ غيرها إبلاً وشاءً) كأنه قال : إنَّ لنا غَيرها إبلاً وشاءً ، أو عندنا غيرها إبلاً وشاءً فالذي تُضمِرُ هذا النحو وما أشبهه"(٢٠٨) . فهو إذن يقدر الجار والمجرور (فيها) ، أو (لنا) ، خبراً محذوفاً لـ(إنَّ) .

٢- أنْ يكون مفرداً ، ومن أمثلته عنده قول الشاعر :

فما كنتُ ضَفّاطاً ولكنَّ طالباً أناخ قليلاً فوق ظَهرِ سبيلِ

وتقديره : ولكنَّ طالباً مُنيخاً أنا(٢٠٩) ، فالمحذوف فيه مفرد .

٣- أنْ يكون جملةً ، وممّا يمكن أن نستدلّ عليه ههنا ما أوَّل به نصبّ (زنجي) في بيت الفرزدق :

فلو كنتَ ضَبّيّاً عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافر

إذ قال : " والنصب أكثرُ في كلام العرب، كأنه قال : ولكنّ زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي"(٢١٠) . فجملة (لا يعرف قرابتي) خبر محذوف لـ(لكنَّ) وزنجياً اسمها . ومنه أيضاً قول الشاعر :

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجِعا

إذ أجاز في أحد التقديرين أن يكون كأنه قال : يا ليتَ أيامَ الصِّبا أقبلت رواجعَ(٢١١) .

هذا إذن ما نفهمه من أقوال سيبويه وهو أن الخبر المحذوف إمَّا أن يكون جاراً و مجروراً وإما مفرداً ، وإما جملةً ، وهو أدقّ من قولنا نكرة ومعرفة،وأصدق في تفسير مراد سيبويه .

٨- **دخول الفاء في خبر (إنَّ) وأخواتها** :-

ذكر الزمخشري أن ثمة خلافاً بين سيبويه،والأخفش في دخول الفاء في خبر(إنَّ)(٢١٢). وفصّل المتأخرون في نسبة هذا الخلاف فقال ابن يعيش:"وأما (إنَّ) فذهب سيبويه الى جواز دخول

---

(٢٠٧) الكتاب : ٢٨٤/١ (ب) ، ١٤١/٢ (هـ) .

(٢٠٨) المصدر والصفحة نفسها .

(٢٠٩) الكتاب : ٢٨٢/١ (ب) ، ١٣٦/٢ (هـ) .

(٢١٠) المصدر والصفحة نفسها .

(٢١١) الكتاب : ٢٨٤/١ (ب) ، ١٤٢/٢ (هـ) .

(٢١٢) المفصل : ٨٠/١ .

الفاء في خبرها ، وقال الأخفش لا يجوز دخول الفاء"[٢١٣]. وتبعه في ذلك الأشموني[٢١٤]. في حين ذكر الرضي : أنَّ ابن الحاجب نسب المنع الى سيبويه خلافاً للأخفش،وذكر أنه قول عبد القاهر الجرجاني[٢١٥] وهو قول نور الدين الجامي أيضاً إذ ذكر أن سيبويه منع دخول الفاء في (إنّ) المكسورة كما منع ذلك في (ليت ولعلّ)[٢١٦].

إذن عُزي الى كلٍ من سيبويه والأخفش رأيان في هذه المسألة ، المنع والجواز. وسوف ننطلق من ردّنا على ما ذكره نحاتنا الأفاضل من قول ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل ، وليس مما عزاه إليه الرضي خطأً . فقد وجدته ينسب الجواز الى كل من سيبويه والأخفش ، وذكر أنَّ نسبة المنع الى سيبويه بعيدة من جهة النقل والفقه . فأما النقل فإنَّ سيبويه استشهد في كتابه بقوله تعالى:(قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَٰقِيكُمْ) (الجمعة:٨) ، وأما الفقه فيبعُد منه وقوعه في مخالفة الواضحات . أما الأخفش فذكر أنه يجيز هذا أيضاً ، وأنها استدلَّ بقوله تعالى :(إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ)(البروج:١٠)[٢١٧].

ويبدو لي أنَّ ما ذكره ابن الحاجب من تجويز سيبويه والأخفش دخول الفاء في خبر (إنّ) هو الصحيح ، على الرغم من أنهما لم يُصرّحا بالجواز نصًّا لكنه يفهم من عباراتهما تعقيباً على ما استشهدا به من آياتٍ مباركاتٍ دخلت فيها الفاء في خبر(إنَّ) فقد استشهد سيبويه بالآيتين الكريمتين السابقتين وذكر أنهما مثل قولهم : (الذي يأتيني فله درهمان) ، و(كل رجل يأتينا فله درهمان) وهما مثالان لجواز دخول الفاء في خبر الموصول[٢١٨] .

ووافقه الأخفش في هذا إذ قال : " وأما قوله : (وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا) (النساء:١٦) ، فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأنّ (الذي) إذا كان صلته فعلاً ، جازَ أن يكون خبره بالفاء

(٢١٣) شرح المفصل : ١٠١/١ وفيه :" وأما (أنَّ) " والصواب ما أثبتناه ؛ لأنّ الكلام على (إنّ) المشددة .

(٢١٤) ينظر : شرح الأشموني: ٣٦٨/١ .

(٢١٥) ينظر : شرح الكافية : ٢٧١/١ .

(٢١٦) ينظر : الفوائد الضيائية : ٢٩٢/١ .

(٢١٧) الإيضاح في شرح المفصل : ٢٠٦،٢٠٧/١ ، وينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : ٢٦١ .

(٢١٨) الكتاب : ٤٥٤/١ (ب) ، ١٠٣/٣.

نحـو قولـه عـز وجـل:(إنَّ آلَّـذِينَ تَـوفَّهُمُ آلْمَلَـئكَةُ ظَـالِمِي أنفُسِـهِمْ) ثـم قال:(فَأُوْلَـئك مَـأْوَيـهُمْ جَهَنَّمُ)(النساء:٩٧)" [٢١٩].

وكذلك استدلَّ بقوله تعالى:(قُلْ إنَّ آلْمَوْتَ آلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإنَّهُ مُلَقِيكُمْ)(الجمعة:٨)[٢٢٠] ، ولم يَرِد في معانيه استشهاده بالآية الأخرى ، والتي ذكر ابن الحاجب أنه استدلَّ بها .

نخلص إذن الى أن سيبويه والأخفش ليس بينهما خلاف في جواز دخول الفاء في خبر (إنَّ) كما عزي اليهما وأنَّ مذهبهما فيها واحد وهو الجواز (والله تعالى اعلم) .

٨- **<u>دخول اللام في خبر (إنَّ) المشّددة</u>** : وفيه مسألتان :-

<u>أولاهما</u>: في دخولهما على الفعل الماضي غير المتصرّف. وفيه عزا أبو حيان الى سيبويه انه لا يجيز دخولها على هذه الأفعال إذ قال:"... نحو : نِعم ، وبِئس ، وعسى . فمذهب سيبويه أنها لا تدخل" [٢٢١] وتبعه ابن عقيل ، والأشموني[٢٢٢] فذكرا أن المنقول عن سيبويه أنه لا يُجيز ذلك .أما سيبويه فليس في كلامه تصريحٌ بمنع دخول اللام على الأفعال غير المتصرّفة ولم يُمثّل لهذا المنع . لكني وجدتُهُ يقول:" وزعم الخليل ويونس ، أنه لا تلحق هذه اللامُ مع كل فعل . ألا ترى انك لا تقول:(وعدتُك إنك لخارجٌ) ، إنما يجوز هذا في العلم والظنّ ونحوه"[٢٢٣].

فهو يعزو الى الخليل ويونس أنهما يمنعان دخول هذه في كل فعل ، وأجازا دخولها في علمتُ ، وظننتُ وأخواتها .

أما دخولها على الأفعال الماضية غير المتصرفة ، فلم يتطرّق سيبويه لذكرها في كتابه ، ولم ينقل عن أحدٍ من العلماء منع دخول اللام أو جوازه في أخبار (إنَّ)(والله اعلم) .

---

(٢١٩) معاني القرآن : ١/٨٠-٨١ .

(٢٢٠) المصدر نفسه : ٢/٤٧٠ .

(٢٢١) ارتشاف الضرب : ٢/١٤٤ .

(٢٢٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/٣٧٠ ،وشرح الأشموني : ١/٤٢٦ ، وحاشية الصبان : ١/٢٨١ ، والنواسخ في كتاب سيبويه : ٢٧٢ ، وسيبويه في شرح ابن عقيل : ٢٨ .

(٢٢٣) الكتاب : ١/٤٧٤ (ب) ، ٣/١٤٩ .

والأخرى: في إسقاط اللام من خبر إنَّ فما تكون حركة الخبر ؟ وفيه قال ابن هشام إن : "ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه لا يجوز : (علمتُ إنَّ زيداً قائمٌ) بالكسر مع عدم اللام ، وأنَّ ذلك مذهب سيبويه" (٢٢٤) . ولم أتوصل من خلال البحث في كتاب سيبويه الى أية عبارة عنده تصرّح بما عُزي إليه ، أو يُفهم منها معنىً يوافق هذا الذي نُقل عنه ، أو يُفضي إليه . (والله تعالى اعلم) .

٩- في فتح همزة (إنّ) وكسرها :-

قال الرضي:" قال سيبويه : يجوز : أما في رأيي فأنكَّ ذاهب بالفتح ، والوجه الكسر ؛ لأنك غير مضطر الى فتحها" (٢٢٥) .

وفي الحق إنَّ سيبويه جوّز هذا التركيب بفتح همزة (أَنَّ) لكنه حكم عليه بالضعف إذ قال:" ... لأنك تقول : أما في رأيي فإنك ذاهب ، أي فأنت ذاهبٌ ، وإنْ شئتَ قلت : فأنك . وهو ضعيف ؛ لأنك إذا قلت : أما جهدَ رأيي فإنك عالمٌ لم تُضطر الى أن تجعل الجهد ظرفاً للقصة ؛ لأنَّ ابتداء إنَّ يُحسن ههنا"(٢٢٦) . فسيبويه يجوّز هذا التركيب بيد أنه يصفه بالضعف ، وهذا الوصف بالضعف لم يرد في كلام الرضي الذي عزاه الى سيبويه ، ومأخذنا عليه هو من هذا المنحى .

هذا فضلاً عن أَنَّ علّة الضعف ليس لعدم الاضطرار الى فتحها ، وإنما يعود الى عدم الاضطرار الى جعل الكلام هنا ظرفاً للقصة ، أي : أنك لا تريد معنى :(أما في رأيي فذهابكَ) .

(٢٢٤) شرح شذور الذهب : ٢٤٣ .

(٢٢٥) شرح الكافية : ٣٤٩/٤ .

(٢٢٦) الكتاب : ٤٦٩/١-٤٧٠ (ب) ، ١٣٩/٣ .

١٠- <u>**(أَنَّ) في موضع النصب أو الجرّ**</u> :

اختلفَ العزو في هذه المسألة الى كل من الخليل وسيبويه اختلافاً كبيراً سأفصله بالآتي :

١- عزا الزجاج الى سيبويه أنه يرى التوجيه في (أَنَّ) ههنا على النصب ، وزاد أَنَّ النصب عنده أجود من الجر(٢٢٧) ، وتبعه النحاس فعزا توجيه النصب أيضاً الى سيبويه في ثلاثة مواضع من كتابه(٢٢٨) ، وكلاهما أغفل ذكر الخليل .

٢- أما مكي القيسي فقد عزا الى الخليل وسيبويه أنها في موضع خفض قال:" وقوله تعالى:﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ﴾ (الجن : ١٨) ، أن في موضع رفع ... وقيل : في موضع خفض على إضمار الخافض،وهو مذهب الخليل وسيبويه والكسائي،وقيل : في موضع نصب لعدم الخافض : وهو مذهب جماعة من النحويين" (٢٢٩) .

٣- في حين فرّق أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) بين مذهب الخلي وسيبويه قائلاً:"(أنّي) في موضع الجملة ثلاثة أوجه : أحدهما : جَرٌّ ، أي : بأني ، وذلك مذهب الخليل ، ولو ظهرت الباءُ لتعلقت رسول ، أو بمحذوف يكون صفةً لرسول ، أي : ناطقاً بأني ، أو مخبراً . والثاني : موضعها نصبٌ على الموضع ، وهو مذهب سيبويه" (٢٣٠) . وتبعه في ذلك ابن مالك قائلاً : " ومذهب الخليل والكسائي في (أَنَّ) ، و(أَنْ) : أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب "(٢٣١) . ورجح قول الخليل ، أي : الجرّ .

ولو أردنا إيجاز ما تقدم نقول : عُزي الى الخليل وسيبويه في موضع (أَنَّ) ثلاثة آراء فأما الزجاج والنحاس فنسبا الى سيبوبه أنها في محل نصب ، في حين عزا مكي الى الخليل وسيبويه أنها في محل جرّ ، وأن النصب لنحاة آخرين ، وفرّق كل من العكبري وابن مالك فنسبا الى الخليل أنّ موضعها عنده الجرّ ، وعند سيبويه النصب .

---

(٢٢٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٨٦/٢ .

(٢٢٨) ينظر : إعراب القرآن : ١٠٠/٢ ، ١٧٨ ، ٦٠١ .

(٢٢٩) مشكل إعراب القرآن :٧٦٤ ، والى مثل هذا ذهب أبو العلاء الكرماني (ت بعد ٥٦٣هـ) في كتابه مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني : ٢٩٢، فذكر أنَّ الفتح في (أن) محمول على الجارّ في قول الخليل وسيبويه ، واللام محذوفة .

(٢٣٠) التبيان في إعراب القرآن : ٢٦٢/١ .

(٢٣١) شرح الكافية الشافية : ٢٨٤/١ .

وفي الحق إنّ هؤلاء النحاة (رحمهم الله) واهمون فيما عزوه الى كل من الخليل وسيبويه فلدى رجوعي الى الكتاب وجدتُ الأمر على خلاف ما عُزي اليهما[٢٣٢] . واليك أقوال سيبويه في هذه المسألة فهو بدءاً يقول:" وسألت الخليل عن قول جلَّ ذكره:(وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وحِدَةً وَأَنَاْ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ) (المؤمنون : ٥٢) [٢٣٣] فقال : إنما هو على حذف اللام،كأنه قال:ولأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاتقون. وقال: ... فأن حذفتَ اللام من (أنْ) [٢٣٤] فهو نصبٌ ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً ، هذا قول الخليل" [٢٣٥] إذن فمذهب الخليل توجيه فتح همزة (أنّ) على تقدير حذف اللام ، ويذكر أنّ محله النصب .

ثُمّ يُكمل سيبويه الحديث عن هذا الأمر ذاكراً بعد إيراده قوله تعالى:(فَدَعَا رَبَّهُ أَنّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ)(القمر:١٠)،وقوله تعالى:(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أنّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ)(هود:٢٥)[٢٣٦]: إنه : "إنما أراد : بأنّي مغلوبٌ ، وبأني لكم نذيرٌ مبينٌ ، ولكنه حذف الباء" [٦] . فهو يقدر ههنا حذف الباء من غير إشارة الى أنه رأي الخليل ، وهذا رأي آخر في المسألة وزادَ سيبويه على ما تقدّم قائلاً :" وتقول : لبيك إنَّ الحمدَ والنعمة لك ، وإنْ شئت قلت : (أنَّ) . ولو قال إنسان : إنَّ (أنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء ، ولكنه حرفٌ كَثُرَ استعماله في كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا (رُبَّ) في قولهم :

وبلدٍ تَحْسَبُهُ مكسوحاً

---

(٢٣٢) وقد تنبه د. طه محسن ود. فخر صالح قدّارة على هذا الوهم ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ٣١ ، والخلاف النحوي بين الخليل وسيبويه : ٥٣ .

(٢٣٣) بالفتح قراءة نافع،وابن كثير،وأبي عمرو من السبعة،وأبي جعفر،ويعقوب،وخلف،والمفضل. في حين قرأها بكسر (إنّ) أهل الكوفة ، وقرأها ابن عامر (أنْ) بتخفيف النون،ينظر:السبعة في القراءات:٤٤٦، والتيسير في القراءات السبع : ١٥٩ ، والمبسوط في القراءات العشر : ٣١٢ ، والمستنير في القراءات العشر:٤٩٦.

(٢٣٤) هكذا ورد في الكتاب ، ويبدو أن صوابه (أنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون ، لورودها في الآية الكريمة ، وكلامه على (أنَّ) المفتوحة المشددة ، مع أنّ الأمر ينطبق على (أنْ) المخففة ، ويصح كما ذكر ابن مالك .

(٢٣٥) الكتاب : ٤٦٤/١ (ب) ، ١٢٦/٣-١٢٧ .

(٢٣٦) وهي قراءة ابن كثير،وأبي عمرو، والكسائي من السبعة، وأبي جعفر، ويعقوب،وخلف، ينظر: السبعة:٣٣٢، والتيسير :١٢٤، والمبسوط: ٢٣٨.

(٧) الكتاب: ٤٦٤/١ (ب) ، ١٢٧/٣ .

لكان قولاً قويّاً ، وله نظائر نحو قوله : لاهِ أوك ، والأول قول الخليل ويقوي ذلك قوله : (وَأَنَّ ٱلْمَسَـجِدَ لِلَّهِ) (الجن:١٨) ، لأنهم لا يقدمون (أنَّ) ويبتدئونها ويُعملون فيها ما بعدها . إلا أنه يَحتجُّ الخليل بأنَّ المعنى معنى اللام"[٢٣٧] .

فهو ههنا يَعُدُّ رأيَ من يجعل (أنَّ) في موضع جرّ ، والجار محذوفاً . قولاً قويّاً ، لكنه يذهب الى أنّ الرأي الأول قوي أيضاً : أي قول الخليل في تقدير اللام ، وأنها في موضع نصب . نَخلُص إذن من مجمل أقول الخليل وسيبويه المتقدمة الى أن مذهبهما في هذه المسألة على نحوٍ مما يأتي :

١- إنَّ توجيه موضع (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشدَّدة على النصب هو مذهب الخليل ، والتقدير عنده على حذف اللام ، وليس الجرّ بالباء أو حرف الجرّ كما ذُكر

٢- إنّ سيبويه ذكر في مسألة رأياً آخر وهو على تقدير حذف الباء ، ولم يَعزُه الى الخليل فهو إذن قوله هو .

٣- لم يكتفِ سيبويه بهذين الرأيين ، وإنما زادَ عليهما رأياً آخر جعله رأياً قوياً ، وهو جعله (انَّ) في موضع جرّ ، والجارُّ محذوف ، ولم يَعْزُهُ الى الخليل .

٤- لم يرجح سيبويه رأياً على أخر كما ذكر الزجاج ، وإنما ذكر أنَّ كلا الرأيين قويّ ، النصب على تقدير اللام وهو رأي الخليل لقوله : (ويقوّي ذلك قوله : (وأنّ المساجد لله) فاستدلَّ له بآية مباركة . وكذلك جعل الرأي الثاني قويّاً وهو جعل أنَّ في موضع جرّ .

٥- إنّ سيبويه يفرّق بدقة في النص بين قول الخليل ، وقول غيره ، مصرحاً بهذا في أكثر من مرة بقوله : (وسألت الخليل) (فقال) ، (وقال) ، و(هذا قول الخليل) ، (والأول قول الخليل) ، و(إلا أنه يَحتجُّ الخليلُ) . مما لا يَترك مجالاً لأحدٍ في أنْ يتوهم ، ويخلط آراء الخليل مع الآراء الأخرى كما فعل نحاتنا (رحمهم الله) .

١١- **هل تؤوَّل (أنَّ) المشدّدة بالمصدر ؟ :**

---

(٢٣٧)الكتاب: ٤٦٤/١-٤٦٥ (ب) ، ١٢٨/٣-١٢٩ .

نقل أبو حيان وابن هشام عن السهيلي أنه يزعم أنَّ الذي يُؤوَّلُ المصدر إنما هو (أنْ) الناصبة للفعل ، وأما (أنَّ) المشددة إنما تؤول بالحديث ، ولا تؤول بالمصدر ، وذكر أنَّ هذا مذهب سيبويه(٢٣٨) . وتعقيباً على هذا العزو أقول : إنَّ في هذا الأمر تفصيلاً مؤدّاه الآتي :

أ- إنَّ سيبويه اشترط في تأويل (أنّ) المشددة :الإخبار عن الحديث والقصة . فإنْ لم تُرِد الإخبار أتيتَ بـ(إنَّ)،وإنْ أردت الإخبار أتيتَ بـ(أنَّ) إذ قال:" وتقول : أما في الدار فإنك قائمٌ ، لا يجوز فيه إلا (إنَّ) ، تجعلُ الكلام قصةً وحديثاً،ولم ترد أن تُخبر أنَّ في الدار حديثه ،ولكنك أردت أن تقول: أما في الدار فأنت قائمٌ ، فمن ثمَّ لم تقُلْ أنَّ . وإن أردت أن تقول : أمّا في الدار فحديثك وخبرُك قلت : أما في الدار فأنّك منطلقٌ ، أي هذه القصة" (٢٣٩).

ب- لكنَّه نقل عن الخليل تأويله (أنّ) المفتوحة بالمصدر ولم يعقب عليه بالرفض إذ قال : "ولو قلت : مررتُ فإذا أنه عبدٌ ، تريد : مررتُ به فإذا العبوديةُ واللؤمُ ، كأنك قلت : مررت به فإذا أمره العُبوديةُ واللؤمُ ، ثم وضعتَ أنَّ في هذا الموضع جاز . وتقول : عرفتُ أمورَك حتى أنك أحمقُ ، كأنَّك قلت : عرفتُ أمورَك حتى حُمقَك ، ثم وضعتَ(أنّ) في هذا الموضع.هذا قول الخليل"(٢٤٠).ممّا تقدّم يتبيّن جواز تأويل أنَّ المشددة بالمصدر كما ذهب إليه الخليل،ووافقه سيبويه إذ لم يخالفه،أو يعترض على كلامه(والله اعلم)

١٢- <u>إعمال (إنْ) المخفّفَة وإهمالها</u> :

اختلف النقل عن سيبويه في إعمال (إنْ) المخفّفة وإهمالها ، وتوزع هذا النقل المضطرب عنه في ثلاثة محاور : إعمالها عمل (إنَّ) ، وإعمالها عمل (ما) ، وإعمالها عمل ليس .

والذي بدأ هذا العزو المضطرب المبرد إذ قال في (إنْ) : " وتكون في معنى (ما) ، وتقول :(إنْ زيدٌ منطلقٌ) ، أي :(ما زيدٌ منطلقٌ) . وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ... وغيره يُجيز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك

---

(٢٣٨) ارتشاف الضرب : ١٣٩/٢ ، ومغني اللبيب : ٦٠ ، وذكرا أنَّ تأويل(أنّ) بالمصدر هو اختيار النحاة .

(٢٣٩) الكتاب : ٤٧٠/١ (ب) ، ١٣٩/٣ .

(٢٤٠) الكتاب : ٤٧٢/١ (ب) ، ١٤٤/٣ .

في (ما) وهذا هو القولُ ؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى ، وذلك قوله عزّ وجلّ : (إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِـي غُـرُورٍ) (الملك : ٢٠) وقال : (إِنْ يَقُولُـونَ إِلَّا كَـذِبًا) (الكهف:٥) فهذان موضعان" [٢٤١] . وهو بهذا فتح الباب لمن جاء من بعده ن ليعزو الى سيبويه عدّة آراء وكالآتي :

١- إعمالها عمل (ما) :

نسب النحاس الى الخليل وسيبويه جواز الأعمال والإلغاء قال في تخفيف (إنْ) وإعمالها عمل الثقيلة : "وذكر هذا الخليل وسيبويه ، وهو عندهما كـ(ما) يُحذف من الفعل ويُعمل" [٢٤٢] . في حين عزا إليه الرماني منع الإعمال إذ قال : "ولا يجوز أن تعمل عند سيبويه ، وكان أبو العباس يجيز أن تعمل عمل (ما) " [٢٤٣] . وتبعه العكبري قائلاً : "و(إنْ) بمعنى (ما) لا تعمل عند سيبويه وتعمل عند المبرد" [٢٤٤] .

٢- إعمالها عمل ليس :-

قال المرادي : "واختلف النقل عن سيبويه والمبرد" [٢٤٥] ، وقال ابن هشام : " وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفرّاء ، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس" [٢٤٦] . في حين ذهب خالد الأزهري الى القول : " واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه ، والمنع عن المبرد ، وعكس ذلك النحاس[*] ، ونقل ابن مالك عنهما

---

(٢٤١) المقتضب : ٣٥٩/٢ . وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٠٧ .

(٢٤٢) إعراب القرآن : ١١٤/٢-١١٥ ، ١١٦ .

(٢٤٣) معاني الحروف : ٧٥ .

(٢٤٤) التبيان في إعراب القرآن : ٦٠٨/١ .

(٢٤٥) الجنى الداني : ٢٢٩ .

(٢٤٦) مغني اللبيب : ٣٥ .

(*) والأزهري(رحمه الله) واهم في عزوه هذا الأمر الى النحاس،وقد تقدم رأي النحاس في عزوه الجواز إليه

الإجازة ، وسُمع ذلك من أهل العالية ، كقولهم :(إنْ أحدٌ خبراً من أحدٍ إلا بالعافية)" (٢٤٧) . فعرضَ صورةً للاضطراب في النقل عن سيبويه في هذه المسألة .

٣- إعمالها عمل (إنّ) : والرأي فيها على قسمين :

(أ) فقد عزا ابن يعيش الى سيبويه جواز الإعمال ، والإهمال قال : "وأما إعمالها مع التخفيف فنحو :(إنْ زيداً منطلقٌ). حكى سيبويه ذلك في كتابه قال : حدثنا من نثق أنه سمع من العرب وقرّاء أهل المدينة:(وإنْ كلاً لَمَا جميعٌ لدينا محضرون"(٢٤٨) (يس:٣٢) يجرونها على أصلها ويشبهونها بفعل حذف بعضُ حروفه وبقي عمله ، والأكثر في المكسورة الإلغاء . قال سيبويه : وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمّوا إليها ما في قولك : إنما زيدٌ أخوك" (٢٤٩) .

(ب) في حين أوردَ ابن مالك ، وابن الناظم ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل(٢٥٠) ، رأيَ سيبويه في جواز الإعمال ، وكذلك ما استشهد به من قول العرب، والقراءة القرآنية في معرض تجويزهم الإعمال ، واغفلوا ذكر رأيه في جواز الإهمال .

---

(٢٤٧) شرح التصريح : ٢٧١/١ .

(٢٤٨) وهم ابن يعيش(رحمه الله) في الآية الكريمة التي عزا الى سيبويه أنه حكاها ، واختلط عليه الأمر فذكر هاهنا الآية (٣٢) من سورة يس ، فأشكل عليه الأمر من موضعين :

أولاً : استشهد بالآية الكريمة على إعمال (إنْ) المخففة النصب على أساس جعله (كلاً) من الآية الكريمة (وإنْ كلاً لما جميع لدينا محضرون) اسم (إنْ) المخففة ، والقرّاء مجمعون على رفع لفظة (كل) هاهنا ، اعني : هذا الموطن من السورة الكريمة .

ثانياً : إن سيبويه حكى الاستشهاد بقراءة قرّاء أهل المدينة لقوله تعالى : (وإنْ كلاً لما ليوفّينّهم ربك أعمالهم) وهي الآية (١١١) من سورة هود ، وليس آية سورة يس وبها يستقيم الاستشهاد على إعمال (إنْ) المخففة نصب (كُلاً) وهي قراءة ابن كثير ، ونافع . تنظر : السبعة في القراءات : ٣٣٤ ، والمبسوط في القراءات العشر : ٢٤٢ ، والتيسير في القراءات السبع : ١٢٦ . وينظر : الكتاب : ٢٨٣/١ (ب) ، ١٤٠/٢ (هـ) ، وسيأتي كلام سيبويه واستشهاده بالآية الكريمة بشكل مفصل لاحقاً .

وأود الإشارة ههنا الى أن ابن يعيش مع اضطرابه في نقل الآية المباركة من كتاب سيبويه إلا أن عزوه الى سيبويه تجويزه الإعمال ن والإهمال في (إنْ) أمر صحيح كما سيأتي بيانه .

(٢٤٩) شرح المفصل : ٧٢/٨ .

(٢٥٠) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٢٤/١ ، وشرح ابن الناظم : ١٧٨ ، والجنى الداني : ٢٢٨ ، ومغني اللبيب : ٣٦ ، ٥٦ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٨/١ .

هذه إذن مُجمل الآراء المعزوة الى سيبويه يظهر الاضطراب والخلط فيها بوضوح. أما مذهب سيبويه في هذه المسائل الثلاث فَسَأفصله على النحو الآتي :

١- نقل سيبويه عن العرب إعمال (إنْ) المخففة عمل المشددة وإهمالها ، لكنه ذكر أنَّ الإهمال فيها أكثر قائلاً : " واعلم أنَّهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ، وإنْ عمرٌ لخيرٌ منك ، لما خفَّفها جَعلها بمنزلة لكن حين خفَّفها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها" (٢٥١) . فهو هنا ينقل عن العرب بدءاً جواز الإهمال ، ثم يفرق بين إن المخففة من الثقيلة والعاملة عمل (ما) أي : النافية بواسطة (اللام) وهذا ما سنذكره لاحقاً ، ثم يقول بعدئذٍ وبعد إيراده مجموعة من الآيات المباركات دليلاً على إهمال (إنْ) المخففة من الثقيلة : (وحدثنا من نثق به ، أنه سمع من العرب من يقول :(إنْ عمراً لمنطلقٌ)،وأهل المدينة يقرؤون : (وإنْ كُلاً لما ليوفينُهم ربُّك أعمالهم) يخففون ، وينصبون ... وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمّوا إليها ما" (٢٥٢) . إذن فهو ينقل عن العرب جواز إعمالها ، لكنه يرى أنَّ الأكثر إهمالها كما أُهملت (إنما) وبقية أخواتها إلا(ليت) حين دخلت عليها (ما) كما مرَّ في مسألة ماضية .

٢- من القول الأول الذي نقلناه عن سيبويه ، وتحديداً في قوله : (وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها) . نستطيع القول : إنه يرى إعمال (إنْ) المخففة عمل (ما) النافية ؛ وذلك لتصريحه بذلك بقوله : (بإنْ التي هي بمنزلة ما) وكذلك لجعله اللام علامة فارقة بين (إن) المخففة من الثقيلة والعاملة عمل (ما)، وهو أمر يدلُّ على فطنة وعمق استقراء للاستعمال اللغوي ، إذ لا يمكن التمييز بين نوعي (إنْ) المخففة لو قلنا (إن زيد منطلق) أنريدُ المخففة من الثقيلة والمهملة لينصرف المعنى الى الإثبات والتوكيد ؟ أم نريد معنى (ما) النافية ويكون المعنى حينئذٍ النفي ؟ وهنا يأتي دور اللام ليكون الفيصل في التمييز ويزيل الألتباس ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّ سيبويه صرّح بأنها تكون بمعنى (ما) إذ قال:" وتكون في

---

(٢٥١) الكتاب : ٢٨٣/١ (ب) ، ١٣٩/٢ (هـ) ، وينظر : ٤٧٥/١ (ب) ، ١٥٢/٣ .

(٣) الكتاب : ٢٨٣/١ (ب) ، ١٤٠/٢ (هـ) .

معنى (ما). قال الله عز وجل : (إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)(الملك:٢٠) ، أي : ما الكافرون إلا في غرور" (٢٥٣) .

٣- ومن هذا القول الأخير لسيبويه ننتقل الى تبيين رأي سيبويه في إعمال (إنْ) المخففة عمل (ليس) مُتخذين منه ردّاً على المبرد في نصّه الذي ذكرناه في صَدرِ هذه المسألة والذي أعترض فيه على سيبويه أنه لا يجيز في (إنْ) العاملة عمل (ما) إلا رفع الخبر ، في حين أجاز غيره نصبها فتعمل عمل (ليس) واستدل على ذلك ، أي : على جواز نصب الخبر بآيتين مباركتين أحداها قوله تعالى : (إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) وهو ما ذكره سيبويه نفسه ، فإن كان في الآية المباركة دليلٌ على جواز اعمال إنِ المخففة عمل (ما) المشبهة بـ(ليس) ، ومن ثمَّ عمل ليس فهو إذن رأي سيبويه أيضاً ، وليس للمبرد أنْ يعترض عليه بدليلٍ هو قائله . هذا من جهة .ومن جهة أخرى فأني وجدتُ سيبويه يذهبُ الى أنَّ (إنِ) المخففة تأتي بمعنى (ما) المشبهة بـ(ليس) إذ قال:" وتكون (إنْ) كـ(ما) في معنى(ليس)" (٢٥٤)

فهذان القولان لسيبويه قد يُوحيان جواز إعمال (إن) المخففة عمل (ما) المشبهة بـ(ليس) ، ومن ثمَّ عمل ليس ، وإنْ كُنا لا نجزم بذلك.

هذا إذن مذهب سيبويه في إعمال (إنْ) وإهمالها ، وهذه أقواله تحسمُ الخلاف وتُجلي الاضطراب في عَزوِ الآراء إليه لتقضي من ثمَّ بأنَّ :

(أ) المبرد واهم فيما عزاه الى سيبويه من عدم تجويزه نصب خبر (إنِ) العاملة عمل ما ، ودليلُ وَهمه استدلاله على النصب بآية مباركة أوردها سيبويه في كتابه شاهداً على إعمال (إنْ) عمل (ما) .

(ب) وكذلك النحاس إذ عزا جواز الإعمال والإلغاء الى الخليل وسيبويه ، والصواب أنه رأي سيبويه فقط كما تقدَّم ولم يرد ذكرٌ للخليل فيها .

---

(٢٥٣) الكتاب: ٤٧٥/١ (ب) ، ١٥٢/٣.

(٢٥٤) الكتاب : ٣٠٦/٢ (ب) ، ٢٢٢/٤ . وقد ذهب د. حسام النعيمي الى أن سيبويه لا يراها عاملة عمل ليس . النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٦١ .

(ج) ووهم الرماني والعكبري أيضاً في عزوهما الى سيبويه منع إعمال (إنْ) عمل (ما) ، وكذلك ابن هشام في عزوه إليه منع إعماله عمل ليس . مع أنّ الظاهر من مذهبه تجويزه ذلك . (والله تعالى اعلم) .

١٣– دخول اللام في خبر (إنْ) المخففة : وفيه مسألتان :

(١) : في تسمية هذه اللام الداخلة على (إنْ) المهملة أهي لام الابتداء،أم لام التوكيد ؟ ، ولِمَ دخلت في الخبر ؟ لقد عزي الى سيبويه في هذا الشأن رأيان أحدهما : ما نسبه إليه مكي القيسي من أن هذه اللام عنده هي لام التوكيد لازمت الخبر عوضاً من التشديد(٢٥٥) ، أي : من حذف إحدى نوني (إنَّ) المشددة .

أما الآخر : فهو ما نسبه إليه أبو حيان "أنَّ هذه اللام لام الابتداء ، التي كانت مع المشددة لزمت للفرق بين أنْ التي هي لتأكيد النسبة وبين إنْ النافية" (٢٥٦) . وتبعه المرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، وخالد الأزهري(٢٥٧) .

أما سيبويه فقد تحدّث عن هذه اللام في موضعين فقال بدءًا عن إنْ المخففة من الثقيلة : "واعلم أنَّهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ... وألزمها اللام لِئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها "(٢٥٨).

فهو هنا لم يُسم هذه اللام ، لكنه جَعَلَ علّة دخولها للفرق بينها وبين إنْ النافية العاملة عمل (ما) . وهذا يوافق كلام أبي حيان ومن تابعه فيما عزوه إليه من علة دخول اللام . ثم يأتي بعد ذلك ليصرّح بتسمية هذه اللام ، ويذكر علة أخرى لدخول هذه اللام في خبر (إنْ) إذ يقول : "و(إنَّ) توكيدٌ لقوله : زيدٌ منطلق ، وإذا خُففت فهي كذلك توكِّد ما يتكلم به ، وليثبت الكلام ،

---

(٢٥٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٩٧ ، ٥٢٢ .

(٢٥٦) ارتشاف الضرب : ١٤٩/٢ .

(٢٥٧) ينظر : الجنى الداني : ١٦٨–١٦٩ ، ومغني اللبيب : ٣٠٥/١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٠/١ ، وشرح التصريح : ٣٢٩/١ .

(٢٥٨) الكتاب : ٢٨٣/١ (ب) ، ١٣٩/٢ (هـ) .

غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عِوضاً مما ذهب منها" (٢٥٩) . فهو يصرح بأن هذه اللام هي لام التوكيد ، ثم يُعلل دخولها بأنها عوض من النون المحذوفة في (إنَّ) وعلى نحو ما عزا إليه ذلك مكي القيسي تماماً .

إذن فسيبويه يسمي هذه اللام بـ(لام التوكيد) ، ويعلل دخولها في خبر إنْ المخففة من الثقيلة لسببين : إما للفرق بينها وببين (إنِ) النافية ، وإما أنها عوض من النون المحذوفة من (إنَّ) المشددة .

والغريب ههنا أنّ أبا حيان قد استدلَّ على ما ذهب إليه في تسمية اللام ، وفي علة دخولها على الخبر ههنا بنص كلام سيبويه الثاني الذي ذكرناه وقال بعدها : "ولام التوكيد عنده عبارة عن لام الابتداء" (٢٦٠) . فإنْ كان هذا عذره في إطلاق تسمية لام الابتداء على لام التوكيد ، فليس له عذرٌ في إغفال السبب الثاني الذي ذكره سيبويه لدخول هذه اللام على (إنْ) ، فأوهم من جاء بعده من النحاة ، فتابعوه من غير تثبّتٍ لما في الكتاب .

(٢) فبخصوص ما نقله الرضيُ الاستراباديُّ عن سيبويه من أنه لم يُدخل اللام في (إنْ) المخففة العاملة عمل (إنَّ) لحصول الفرق بالعمل إذ قال:"مذهب سيبويه ، وسائر النحاة ، فإنهم قالوا : المُعملة لا يلزمها اللام ، لحصول الفرق بالعمل"(٢٦١). وذكر نور الدين الجامي كلام الرضي هذا بتمامه(٢٦٢) .

ورداً عليهما أقول :

١- إنّ سيبويه لم يمنع دخول اللام في خبر (إنْ) المخففة العاملة عمل إنَّ وهو وإنْ لم يُصرح بجواز هذا الأمر لكنه استشهد مثال نقله عمّن يثق بهم من العرب وإحدى القراءات السبعية أُدخل فيها اللام على خبر (إنْ) العاملة قال : " وحدّثنا من نثق به ، انه سمع من العرب من

---

(٢٥٩) الكتاب : ٣١١/٢ (ب) ، ٢٣٣/٤ .

(٢٦٠) ينظر : منهج السالك : ٨٣ نقلاً عن سيبويه في شرح ابن عقيل : ٢٩ .

(٢٦١) شرح الكافية : ٣٦٦/٤ .

(٢٦٢) الفوائد الضيائية : ٣٤٦/٢ .

يقـول : إنْ عمـراً لمنطلـقٌ ، وأهـل المدينـة يقـرؤون : (وإنْ كُـلاً لَمَـا لَيُـوَفينَّهُمْ رَبُّـكَ أعْمَلَهُمْ)(هود:١١١) يُخففون ، وينصبون" (٢٦٣) ، فكيف يُعزى إليه أنه لم يُدخل اللام في (إنْ) العاملة ؟

٢- ومن ههنا فإنه يَبطل ما نسبوه إليه من أنَّه لم يُدخل اللام في (إنْ) العاملة : لحصول الفرق بالعمل.وكيف يقول بهذا وهو قد نقل جواز دخولها عن العرب الموثوق بهم ، فضلاً عن أحدى القراءات القرآنية السبعية ؟! يؤكّد هذا أنَّي لم أعثر على ما عزي إليه في الكتاب (والله اعلم) .

١٤- إعمال (أنْ) المخففة وإهمالها :-

اختلف النقل عن سيبويه في إعمال(أنْ) المخففة وإهمالها بين المنع والجواز وكالآتي:

١- عزا إليه أبو علي الشلوبين جواز الإلغاء إذ قال : " وأجاز سيبويه أنْ تكون مفتوحة ملغاة لفظاً وتقديراً إذا خُففت كالمكسورة " (٢٦٤) . وتابعه المرادي قائلاً:" وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظاً وتقديراً فلا يكون لها عمل"(٢٦٥) . فنسبا إليه جواز الإلغاء فقط ، ولم يذكرا رأيه في الإعمال .

٢- اضطراب أبو حيان في العزو إليه فمرّةً يرى أنَّ : " مذهب سيبويه والأخفش أنَّ (أنْ) ترادف (نَعَمْ) فلا إعمال لها" (٢٦٦) . وأكد هذا القول في منهج السالك(٢٦٧) مستدلاً بما نقله عن سيبويه أنه قال : "ولو خفَّفوا (أنْ) وأبطلوا عملها في المظهر والمضمر وجعلوها كـ(إنْ) إذا خُفِّفت لكان وجهاً قوياً" ، وفي مرة أخرى نراه يذهب الى جواز إعمالها بالمضمر المحذوف

---

(٢٦٣) الكتاب : ٢٨٣/١ (ب) ، ١٤٠/٢ (هـ) .

(٢٦٤) التوطئة : ٢١٩ .

(٢٦٥) الجنى الداني : ٢٣٨ .

(٢٦٦) ارتشاف الضرب : ١٤٨/٢ .

(٢٦٧) ينظر : منهج السالك : ٨٤ نقلاً عن الجنى الداني : ٢٣٨ (هامش المحقق) .

مستدلاً بقول سيبويه في قوله تعالى : (ونَدَيْنَهُ أنْ يَإبْرَهِيمُ)(الصافات:١٠٤) أنّ التقدير: أنّك قد صدقت الرؤيا[(٢٦٨)].

٣- وعزا إليه السيوطي منع إعمالها قائلاً : " تُخفَّف أنَّ المفتوحة وفي إعمالها حينئذٍ مذاهب : أحدها أنها لا تعمل شيئاً ، ولا في ظاهر ولا في مضمر ، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون" [(٢٦٩)] .

أما قول سيبويه في هذه المسألة فهو الآتي :-

إنّه يجيز إعمال (أنْ) عمل (إنَّ) ولكنه يشترط في ذلك وجوب أنْ يكون اسمها مضمراً يقول : " وتقول (علمتُ أنْ مَنْ يأتيني آتهِ)، من قِبلِ أنَّ (أنْ)[(*)] ها هنا فيها إضمار الهاء ، ولا تجيء مخفَّفة ها هنا إلا على ذلك " [(٢٧٠)] . واستدل على ذلك ببيتين شعريين أحدهما قول الشاعر :

في فتية كسيوف الهند قد علموا   أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يحفى وينتعلُ

وقال عَقِيبة:" فهذا يريد معنى الهاء ، ولا تُخفَّف (أنْ) إلا عليه"[(٢٧١)] ، أي : عند إرادة التخفيف يجب إضمار ضمير الشأن فيكون (أنّه) . وبعد عدة صفحات عادَ سيبويه متحدثاً عن هذا الأمر، وأوردَ أمثلة كثيرة أستدلَّ بها على وجوب أن يكون أسمها مضمراً ، ومن ذلك ما ذكره في قراءة تخفيف (أنْ) [(٢٧٢)] في قوله تعالى : (والخَمِسَةَأَنْ غَضَبُ اللهِ عَلَيْهَآ) (النور:٩) ، قال: "فكأنه قال : أنه غضبُ الله عليها ، لا تخفِّفها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم ..."[(٢٧٣)]. فهذه الأدلّة تؤكد أنه يُجيز إعمال (أنْ) المخففة ، ويوجب

---

(٢٦٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٢/٢ .

(٢٦٩) ينظر : همع الهوامع : ١٤٢/١ ، والنواسخ في كتاب سيبويه : ٢٧١ .

(*) في نسخة هارون : " من قبل أنّ أنَّ ها هنا " وهو وَهمٌ والصواب ما أثبتناه من نسخة بولاق ، وهو الذي ينسجم مع المسألة التي نحن بصددها .

(٢٧٠) الكتاب : ٤٤٠/١ (ب) ، ٧٣/٣-٧٤ ، وينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٠٦ ، ٢٧١ .

(٢٧١) المصدر والصفحة نفسها .

(٢٧٢) هي قراءة يعقوب بتخفيف (أنْ) ، ورفع (غَضب) ، يُنظر : المبسوط في القراءات العشر : ٣١٧ ، والمستنير في القراءات العشر : ٤٥٧ ، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة : ١١٤/٢ .

(٢٧٣) الكتاب : ٤٨٠/١ (ب) ، ١٦٣/٣-١٦٤ .

كون أسمها ضمير الشأن ، وأودُّ أنْ أشير ههنا الى أنَّ سيبويه قد أورد بعد موطن الوجوب هذا عبارةً لا تنسجم وصرامة دلالة إلزام الوجوب وتأكيده المتكرر عليه . وهو قوله في هذا الشأن أعني : تخفيف (أنّ) بعد أنْ أوردَ مجموعة من الأمثلة : "ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به (أي : بأنْ) بغير هاء ، فيقولون : قد علمتُ أنْ عبد الله منطلق" (٢٧٤) .

فقوله : (لا يكادون ...) يَجعلهُ في هذا الموضع كالمتناقض ؛ لأنها لفظةٌ توحي بإمكان جواز هذا الأمر ، ولا تنسجم مع عباراته التي تقضي بالوجوب وعلى وفق ما مرَّ آنفاً من مثل قوله :(من قِبل أنَّ (أنْ) ها هنا فيها إضمار الهاء ، ولا تجيء مخففة ها هنا الا على ذلك يريد : إضمار الهاء). فجاء بهذا القيد على وجه الحصر ، وكذلك ما ذكره عَقِيب البيت الشعري المذكور آنفاً وهو قوله :(فهو يريد معنى الهاء ولا تخفف (أنْ) إلا عليه) .

وهو لم يكتفِ بقول (ولا يكادون) والتي تشعر كما أسلفنا بالجواز ، وإنما صرّح بتجويز هذا المثال إذ قال : "وإنما جاز : قد علمتُ أنْ عمروٌ ذاهبٌ ؛ لأنك قد جئت بعده باسمٍ وخبر كما كان يكونُ بعده لو ثقّلته ، وأعْملتَه ... " (٢٧٥) .

ليضعنا في الحكم عليه بين أمرين :

إما أنْ نقول:إنّه ناقض نفسه فيما أسَّسه من وجوب مجيء اسم (أنْ) الخفيفة مضمرًا(ضمير الشأن)،أو في قوله:(لايكادون...)،ثم قوله بعدها:(وإنّما جاز) أو ربما ذكر الجواز في هذا المثال : (قد علمت أنْ عبدُ الله ذاهبٌ) على تقدير إهمال (أنْ) وعدم إعمالها فيما بعدها ، فيأتي الاسم ، والخبر بعدها مرفوعين ، ولا يُشترط حينذاك في الاسم ، أنْ يكون ضميراً ، وهذا ما نرجحّه من مذهبه ؛ لأنه صرح في موضع أخر من كتابه أنَّ أحد وجوه (أنْ) هي أن تكون لغواً(٢٧٦) ، أي : مهملة ؛ وقال أيضاً في موضع أخر إنهم لو جعلوا (أنْ) بمنزلة (إنما) كما جعلوا (إنْ) بمنزلة (لكنْ) لكان وجهاً قوياً(٢٧٧) . يريد بذلك إهمالها وعدم إعمالها في شيء شأنها شأنُ (إنَّ) حينما كفتها (ما) وأبطلت عملها .

---

(٢٧٤) الكتاب : ٤٤٠/١ (ب) ، ٧٤/٣ .

(٢٧٥) الكتاب : ٤٨٢/١ (ب) ، ١٦٨/٣ .

(٢٧٦) الكتاب : ٤٧٥/١ (ب) ، ١٥٢/٣.

(٢٧٧) الكتاب : ٤٨١/١ (ب) ، ١٦٥/٣ .

ومن ههنا فإنَّ ما نقله أبو حيان عن سيبويه من قوله:(ولو خفّفوا (أنْ) وأبطلوا عملها في المظهر والمضمر ، وجعلوها كـ(إنْ) إذا خُففت لكان وجهاً قوياً)وإن كان فيه تغيير لعبارة سيبويه، فإنه لا يُعدُّ دليلاً على أنها لا تعمل عنده مطلقاً ؛ لأنه في مواضع أخرى من كتابه أنها تعمل ، واسمها ضمير الشأن محذوف . هذا إذن مذهب سيبويه في(أنْ) المخففة المفتوحة الهمزة فهو يجوّز فيها الإعمال على أن يكون اسمها ضمير الشأن مضمراً ، ويجيز فيها الإهمال فيأتي اسمها وخبرها مرفوعين حينئذٍ.

١٥- <u>حذف (أنْ) المخفّفة</u> :-

قال سيبويه : "وسألته عن قوله عز وجل : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا آلْجَهِلُونَ)(الزمر:٦٤) فقال: تأمُرُونّي كقولك : هو يقول ذاك بلغني، فبَلَغني لغوٌ، فكذلك: تأمرونّي كأنه قال:فيما تأمروني،كأنه قال فيما بلغني. وإنْ شئت كان بمنزلة:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضُرُ الوغَى" (٢٧٨)

وسيبويه يعزو الى الخليل انَّه يرى أنَّ (تأمرونِّي) فعلٌ ملغىً . وبهذا فإنَّ (غير) قد نُصبَ بـ(أعبد) ، ومع صراحة هذه النسبة الى الخليل ، فقد عزا النحاس هذا الرأي الى سيبويه ، إذ قال جازماً "وهذا هو قول سيبويه بعينه " (٢٧٩) ، وتبعه السيرافي في هذه النسبة غير الصحيحة إذ قال في معرض تفسيره نصَّ الكتاب السابق : "أجودُ ما يُقال فيه ما ذكره سيبويه وهو نصب غير بـ(أعبُدُ) . وتأمرونّي غير عامل ، كما تقول: هو يفعل ذاك بَلَغني ، كأنك قلتَ : هو يفعلُ ذاك فيما بَلغني"(٢٨٠) .

هذا أمرٌ . وفي المسألة أمرٌ أخر أُثير حوله النقاش وهو قول سيبويه : (وإنْ شئت كان بمنزلة : ألا أيُّهذا الزاجريُّ أحضُرُ الوغى) . فقد عقب عليه السيرافي بقوله : "وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدي الى أن يُقدر أعبد بمعنى عابداً غير الله ، وفيه فساد والذي عليه الناس هو الوجه الأول

---

(٢٧٨) الكتاب : ٤٥٢/١ (ب) ، ١٠٠/٣ .
(٢٧٩) إعراب القرآن : ٨٢٨/٢ .
(٢٨٠) الكتاب : ١٠٠/٣ هامش (١) .

الذي ذكرناه" [٢٨١] . فالسيرافي يضعّف قول سيبويه بتقدير اسم الفاعل (عابداً) ويجعله فاسداً ، في حين جَعَل مكي بن أبي طالب القيسي هذا الأمر وكأنه اختيار سيبويه إذ قال : "قال سيبويه في قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرونّي أَعْبُدُ) إنّ تقديره : أنْ أعبد ، ثم حذفت أنْ فرفع الفعل" [٢٨٢] . وهذا صحيح على أحد قولي سيبويه ولي على كلام النحويين الفاضلين تعقيب مفاده أنهما جعلانا أمام قول سيبويه بين مضعِّف لرأيه ، أو مختار له ، وبه يُرد كلام السيرافي أنَّ اختيار الناس الوجه الأول ، أي : إلغاء تأمرونّي ، وهو أمر غير سديد ، فقد اختار مكي الوجه الثاني كما تقدم آنفاً .

ورداً عليهما(رحمهما الله) أقول : إن الصواب من مذهب سيبويه في هذه المسألة أنه يعزو الى شيخه الخليل أنه يرى أنَّ غير نُصبَ بـ(أعبد) ، وتأمرونّي فعل مُلغًى. بيد أنه في مقابل هذا يرى أنهُ يمكن تفسير الآية المباركة على تقدير (أن أعبدَ) فلما سقطت(أن)رُفع الفعل لكنه يحكم عليه بالقلة وأنها لا تكاد تُعرف مكرراً هذه العبارة مرّتين ، وذلك قبل أسطر من قوله الذي أوردناه آنفاً إذ يقول : " ولو قلت : مُرهُ يَحْفُرُها على الابتداء، كان جيداً . وقد جاء رفعهُ على شيء هو قليلٌ في الكلام ، على مُرهُ أنْ يَحفرُها، فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في : عسينا نَفْعَلُ.

وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب كأنه قال : عسى زيدٌ قائلاً ، ثم وضع يقول في موضعه ، وقد جاء في الشعر ، قال طرفة بن العبد :

الا ايّهذا الزاجري أحضُرُ الوغى وأنْ اشهدَ اللذات هل أنت مخلدي " [٢٨٣]

والتقدير فيه:أنْ أحضرَ الوغى قياساً على:وأنْ أشهدَ. فلما سقطت (إنْ) رُفع الفعل[٢٨٤].

---

(٢٨١) المصدر والصفحة نفسها .

(٢٨٢) مشكل إعراب القرآن : ٣٥٥/١ .

(٢٨٣) الكتاب : ٤٥٢/١ (ب) ٩٩/٣ .

(٢٨٤) ينظر : شرح ابيات سيبويه للنحاس ط (وهبة) : ٣١٣ ، وفي ط (زاهد) : ٢٢٨ ، وقع سقط في النص ، وشرح ابيات سيبويه لابن السيرافي : ٦١/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٤١٩ .

ومن ههنا أقول : إنّ إفساد السيرافي قول سيبويه ؛ لأنه يؤدي الى تقدير اسم الفاعل (عابداً) أمرٌ لا مسوّغ له ؛ لأن سيبويه إنما أراد : أنْ أعبدَ فلما حذفت (أنْ) ارتفع الفعل بعدها ، ومما يُعضد هذا استشهاد سيبويه ببيت طرفة وفيه (أحضرُ الوغى) ، والأصل فيه (أنْ أحضر الوغى) فلما سقطت (أنْ) ارتفع الفعل ، ويعضده أيضاً قول مكي المذكور آنفاً .

أما قول السيرافي بتضعيف رأي سيبويه ، فهو أمرٌ لا داعي له أيضاً ؛ لأنَّ سيبويه نفسه قد ضعفه إذ جعله قليلاً لا يكاد يُعرف . كما أنَّه ليس القول الوحيد ، أو الاختيار عند سيبويه كما أوحى نصُّ مكي القيسي بذلك.

١٦- <u>مسألة في (أنْ) المخفَّفة</u> :-

قال المبرد:"وزعم سيبويه أنه يجوز :(خِفتُ أنْ لا تقومُ يا فتى)، إذا خاف شيئاً كالمستقرّ عنده ، وهذا بعيد" (٢٨٥) . فالمبرد بدءًا ينقل عن سيبويه أجازة تركيب معين، ويردُّ حكمه هذا ، ويرى أنَّه بعيد . ويُكمل المبرد نقله عن سيبويه قائلاً:"وأجاز أن تقول :(ما أعلمُ إلا أن تقومَ) ، إذا لم يُرد عِلماً واقعاً ، وكان هذا القول جارياً على باب الإشارة،أي: أرى من الرأي، وهذا في البُعد كالذي ذكرنا قبله"(٢٨٦). ولي على ما نقله المبرد عن سيبويه ههنا مأخذان :

<u>أولهما</u> : أنَّ المبرد لم يكن دقيقاً في عزوه الى سيبويه هذا الأمر . ووصفهُ تجويزهُ بالبعد لا مدعاة له ؛ لأنَّ سيبويه نفسه وَصفَ تجويزه ذاك بأنه ليس وجه الكلام ، إذ قال : "ولو قال رجلٌ : أخشى أنْ لا تفعل ، يريد : أنْ يُخبرَ أنه يخشى أمراً قد استقرّ عنده أنه كائن ، جاز ، وليس وجه الكلام" (٢٨٧) . وما كانَ المبرد ليقع فيما وقع فيه ، أو لم يكن به حاجةٌ للحكم بالبعد لو أكمل كلام سيبويه ولم يَقتطِعهُ . وبذلك فليس ثمة خلاف بينهما في هذه المسألة .

<u>والآخر</u> : إنَّ النص الثاني الذي نقله المبرد عن سيبويه وردَ في الكتاب بقوله:" وتقول:(ما علمتُ إلا أنْ تقومَ ، وما أعلمُ إلا أنْ تأتيه) ، إذا لم ترد أنْ تُخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة

---

(٢٨٥) المقتضب : ٨/٣ .

(٢٨٦) المصدر والصفحة نفسها .

(٢٨٧) الكتاب : ٤٨٢/١ (ب) ، ١٦٧/٣-١٦٨ .

، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول : أرى من الرأي أن تقوم ، فأنت لا تخبرُ أنّ قياماً قد ثبت كائناً ، أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قمتم . فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمتُ إلا أنْ ستقومون"(٢٨٨).

ومأخذنا على المبرد ههنا أنه لم يقدّم بين يدي حكمه بالبعد على كلام سيبويه دليلاً قويّاً ، أو مسوغاً يؤيد حكمه عليه بالبعد ، ويدعمه ، وإنما اكتفى بذكر عبارة ،(وهذا في البعد كالذي ذكرنا قبله) ليس غير وإلا فإنَّ كلام سيبويه ليس فيه ، ما ينهض مسوّغاً لوَصفِه إيّاه بالبعد على نحو صنيع المبرد (والله اعلم) .

١٧- **القول في تركيب (كأنَّ)** :-

عزا أبو حيان الى كلٍ من الخليل وسيبويه أنَّ (كأنَّ) عندهما للتشبيه مركَّبة من كافِهِ ومن (إنّ) ، واعتُني بحرف التشبيه فقدم ، فَفُتحت همزة (إنَّ) (٢٨٩) .

وفي الحق أنَّ سيبويه تناول هذه المسألة في كتابه ، وذهب الى أنّ الكاف مضافة مباشرة الى (أنّ) فصارت (كأنَّ) ، وليس الى (إنَّ) ثم تغيرت همزتها الى الفتح على نحو ما عزاه إليه أبو حيان ، إذ قال : "وهذه الكاف إنما هي مضافة الى أنَّ"(٢٩٠).

يزاد على ذلك أنَّ الرأي هذا هو لسيبويه ولم يَنسُبه الى الخليل والذي نقلهُ سيبويه عن شيخه الخليل هو قوله : "وسألتُ الخليل عن (كأنَّ) فزعم أَنها (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة"(٢٩١) .

سادساً : (لا) النافية للجنس :-

١- عملها في الاسم :-

---

(٢٨٨)الكتاب : ٤٨٢/١ (ب) ، ١٦٧/٣-١٦٨ .

(٢٨٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨/٢ .

(٢٩٠) الكتاب : ٤٨٠/١ ، ١٦٤/٣ ، وينظر : ٢٩٨ (ب) ، ١٧١/٢ (هـ) .

(٢٩١) الكتاب : ٤٧٤/١ (ب) ، ١٥١/٣ . وقد عزا الرضي الى الخليل قولاً مغايراً لما عزاه إليه سيبويه فيما تقدم قال الرضي : "مذهب الخليل : أنّ أصل كأنَّ زيداً أسدٌ ، إنّ زيداً كالأسدِ ، قُدِّمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه ، فوجب فتح (إنَّ) المكسورة رعاية للَفظ الكاف" . شرح الكافية : ٣٧٠/٤ .

قال السهيلي : "وأما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف أهي عاملة أم لا ؟ فإن كانت عاملة فكما أعملوا (إنَّ) ... ، وإن كانت غير عاملة كما ذهب إليه سيبويه ، والاسم بعدها مركّب معها مبني على الفتح..." (٢٩٢) . ويُفهم من كلامه انه يعزو الى سيبويه أنّ (لا) هذه عنده لا تعمل في الاسم ؛ لأنّها مركبة معه ، وهذا ما أوضحه ابن هشام في قوله : "والذي عندي أن سيبويه يرى أنَّ المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً ؛ لأنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه" (٢٩٣).وبناءاً على هذا خرّج نصب الاسم بعدها بقوله:"وأما (لا رجلَ ظريفاً) بالنصب فإنه عند سيبويه مثل (يا زيدُ الفاضِلُ) بالرفع" (٢٩٤) .

في حين نقل أبوعلي الشلوبين عنه منع إعمالها عمل (إنَّ) نحو (لا رجلَ خيرٌ منك) وكذلك منع الإلغاء ، لكن من غير إشارة الى حصر هذا الأمر في التركيب(٢٩٥).

وما في كتاب سيبويه يخالف ما عُزي إليه ، فهو يصرّح بإعمالها عمل (إنَّ) إذ قال في (باب النفي بلا) : "و(لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها ، وتركُ التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جُعِلَتْ وماعَمِلَتْ فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ عَشَر" (٢٩٦)وقال : "فَجُعلت وما بعدها كخمسة عشرَ في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها" (٢٩٧) . ألا ترى الى قوله إنّ المشابهة إنما هي في اللفظ وأن العمل باقٍ .

أما قول السهيلي وابن هشام : إنّ الاسم بعدها مركب معها ، ومن ثمَّ فلا تعمل ؛ لأنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه ، فمردود أيضاً بأن التركيب لا يلغي عملها في الاسم قال سيبويه:"واعلم أنَّ

---

(٢٩٢) نتائج الفكر:٧٧ ، وقد تنبه محقق الكتاب الفاضل د. محمد إبراهيم البنا على وهم السهيلي،وصحّحه .

(٢٩٣) مغني اللبيب : ٧٤٥ .

(٢٩٤) المصدر والصفحة نفسها .

(٢٩٥) ينظر : التوطئة : ٢٨٣ .

(٢٩٦) الكتاب: ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٤/٢-٢٧٥ (هـ) .

(٢٩٧) المصدر والصفحة نفسها .

(لا) وما عملت فيه في موضع مبتدأ "[٢٩٨]، وقال:" لأنّ (لا) إنما تُجعلُ وما تعمل فيه أسماً واحداً إذا كانت الى جنب اسم" [٢٩٩] .

فصيرورتها مع ما عملت فيه بمنزلة اسم مبتدأ لا يُلغي عملها فيه،والدليل تكراره التصريح ببقاء عملها في الاسم على الرغم من كونها مع مارُكِّبت معه بمنزلة المبتدأ

ومن ههنا فإن ما ذكره ابن هشام من أن المثال (لا رجُلُ ظريفاً) بالنصب عند سيبويه مثل (يا زيدُ الفاضل) بالرفع ، غير دقيق ، فهو من جهة لم يرد في الكتاب ، ومن جهة أخرى لا يستند الى دليلٍ مُرَجِّحٍ بل إنَّ ما استند عليه من منع عمل (لا) أُبطل بنصِّ عبارة سيبويه . (والله تعالى اعلم) .

٢- **<u>عمل (لا) في الخبر</u>** :-

لقد فرق النحاة ههنا بين الخبر إذا ولي آسماً مفرداً ، أو مضافاً وشبيهاً بالمضاف ، فأما الخبر اللاحق لاسم (لا) المفرد فقد عُزي الى سيبويه فيه أنَّ ارتفاعه ليس بـ(لا) ، وإنما بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، أي : بالمبتدأ ، وعلَّلوا ذلك بأن (لا) وما بعدها قد جُعلت بمنزلة اسم واحد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، وهذا رأي الشلوبين وتبعه بعض النحاة[٣٠٠] . في حين ذهب ابن الحاجب الى أنَّ "في كلام سيبويه ما يدلُّ على أنَّ رفع خبر (لا) بالابتداء الذي كان رافعاً قبل دخول (لا) " [٣٠١] .

وفي الحقّ إنَّ سيبويه لم يصرّح بما عزاه إليه الشلوبين ، ومن تبعه من النحاة ، وإنما هو شيءٌ قد فهمه النحاة من أقواله التي أوردناها في المسألة السابقة ، والتي صرّح فيها بأن (لا) مع

---

(٢٩٨) الكتاب: ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٥/٢ (هـ) .

(٢٩٩) الكتاب : ٣٤٩/١ (ب) ، ٢٨٤/٢ (هـ) .

(٣٠٠) ينظر : التوطئة : ٢٨٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٩٠/١ ، وارتشاف الضرب : ١٦٥/٢ ، والجنى الداني : ٣٠٠، وقد نقل قول الشلوبين ، ومغنى اللبيب : ٤١٢ ، ٣١٤ ، وقد نقل السيوطي قول ابن هشام في المغنى بتمامه ، ينظر : الأشباه والنظائر : ٤٠/٤ ، وشرح ابن عقيل : ٣٩٩/١ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ .

(٣٠١) الإيضاح في شرح المفصل : ٢٧١/١ .

اسمها بمنزلة اسم واحد مبتدأ . ممّا حدا النحاة الى القول إنَّ: الاسم المرفوع بعدهما هو الخبر ؛ لأنَّ الخبر عنده يرتفع بالمبتدأ ، وإنْ لم يصرح بذلك في هذه المسألة[٣٠٢] .أما قول ابن الحاجب في أن رفع خبر (لا) بالابتداء ، فهو وهم منه(رحمه الله)؛ لأنَّ سيبويه لا يرفع الخبر بالابتداء وإنَّما بالمبتدأ كما تقدَّم .

وأود الإشارة ههنا الى أنَّ بعض النحاة قد عزا الى سيبويه أنه قيَّدَ عمل (لا) في الخبر في التركيب وعدمه ، فأشار ابن مالك الى أنَّ مذهب سيبويه أنّ (لا) إذا رُكبت مع الاسم ارتفع الخبر بعدها بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا) ، ولم يرجح قوله هذا مستدلاً بأن التركيب لا يضرُّ ، ولو كان جعلُ (لا) مع اسمها كشيءٍ واحدٍ مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم ؛ لأنَّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر ، ولا خلاف في أنَّ التركيب لم يمنع عملها في الاسم ، فلا يمنع عملها في الخبر[٣٠٣] . وتبعه في هذا ابن هشام[٣٠٤] ، وخالد الأزهري ، ناقلاً كلام ابن مالك جاعلاً إياه رأي الأخفش والمازني والمبرد[٣٠٥] .وقول ابن مالك هذا وإن كان فيه وجهٌ إلا أنه ردٌّ على فهمه هو وفهم النحاة لقول سيبويه ؛ لأنَّ سيبويه – وكما تقدَّم – سكتَ عن رافع الخبر ، ولم يعقب بعده بشيء .

وأما الخبر اللاحق لاسم (لا) المضاف ، والشبيه بالمضاف فقد عزا ابن عقيل الى سيبويه أن الرافع للخبر (لا) إذا كان اسمها مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف[٣٠٦].وهذا أيضاً لم يقل به سيبويه ، بل إنَّ سيبويه لم يرد عنده ما يشير الى أنه يُفرق بين الخبر المفرد، وغير المفرد .

نخلص إذن إلى أنّ سيبويه قد سكت عن عمل (لا) في الخبر سواء أكان مفرداً أم غير مفرد ، أعني المضاف والشبيه به[٣٠٧] .

---

(٣٠٢) وقد تنبه د. حسام النعيمي على هذا الأمر ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٣١ ، ٢٧٣–٢٧٤ ، وكذلك د. طه محسن ، ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ٢٩ .

(٣٠٣) شرح التسهيل : ٤٣٧/١ .

(٣٠٤) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٥/٢ وقد نقل كلام ابن مالك ، ووافقه فيه .

(٣٠٥) ينظر : شرح التصريح : ٣٣٧/١ .

(٣٠٦) شرح ابن عقيل : ٣٩٩/١ .

(٣٠٧) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٧٤ .

٣- في فتحة اسم (لا) أفتحةُ إعراب هي أم بناء ؟ :

اختلفت الآراء في تحديد رأي سيبويه في هذه المسألة وكالآتي :

١- عزا الباقولي الى سيبويه أنَّ فتحة اسم (لا) في قولك :(لا رَجُلَ في الدار) فتحة إعراب ، وليست بفتحة بناء ، وذكر أنَّ الدليل عليه قولك : (لا غلامَ في الدار وجاريةٌ) بالتنوين فثبات التنوين في الثاني دليل على أنَّ الأول معرب ، وإذا كان معرباً جاز تثنيتهُ(٣٠٨) . ثم قال بعدها : "فإن قلت : فكيف زعمت ذلك ، وسيبويه قال : لا رجلَ بمنزلة خمسةَ عشَرَ ؟ قلتُ : ذلك يريدُ به : أنه كما لا تفارق خمسةٌ من عشرٍ ، لم تفارق (لا) من (رجلٍ) ولم يَعنِ أنّ الحركة حركة بناء" (٣٠٩) .

٢- ذكر ابن مالك أنَّ الزجاج ، والسيرافي نسبا الى سيبويه أنَّ فتحة (لا رجلَ) فتحة إعراب وخطَّأَهما في هذا ، وذكر أنها فتحة بناء إذ قال:" والعجب من الزجاج والسيرافي في زعمهما أنّ ما ذهبا إليه من أنَّ فتحة (لا رجلَ) ، وشبهه فتحة إعراب هو مذهب سيبويه استناداً الى قوله في الباب الأول من أبواب (لا) : "و(لا) تعمل فيما بعدها منتصبةً بغير تنوين" (٣١٠) وغفلا عن قوله في الباب الثاني : "واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يلِ (لك) فإنما يُذهب منه التنوين كما أُذهب من آخر(*) خمسةَ عشرَ . لا كما أُذهبَ من المضاف" (٣١١) . فهذا "نصٌ لا احتمال فيه" (٣١٢) . وممن نقل نسبة الإعراب إليه أبو حيان(٣١٣).

٣- وفصل الشيخ خالد الأزهري ، فذكر أن مذهب سيبويه أنّ اسم (لا) إن كان مضافاً ، أو شبهه فهو معرب أما إن كان مفرداً ، أي : غير مضاف أو شبهه فهو عنده مبني. وعلة البناء عنده تركيب الحرف (لا) مع اسمها كتركيب خمسةَ عشرَ(٣١٤).

---

(٣٠٨) شرح اللمع : ٢٩٢/١ .

(٣٠٩) المصدر والصفحة نفسها .

(٣١٠) الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٤/٢ (هـ) .

(*) آخر : ساقطة في نص كلام ابن مالك .

(٣١١)الكتاب:١/ ٣٤٨(ب)،وفي(هـ):٢/ ٢٧٤. سقطت (لا) قبل(كما) وهو خلل يفقد النص فيه فحواه ، وقد أثبتّه من بولاق .

(٣١٢) شرح التسهيل : ٤٣٩/١ .

(٣١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤/٢ .

(٣١٤) ينظر : شرح التصريح : ٣٤٣/١-٣٤٤ .

٤- أما الرضي فلم يجعل الخلاف مع سيبويه ، وإنما هو خلاف في فهم كلام سيبويه بين الزجاج والسيرافي من جهة ، والأخفش والمبرد من جهة أخرى ، فأوَّل المبرد قول سيبويه : (تتصبه بغير تنوين) بأنها نصبته أولاً ، لكنّه بُني بعد ذلك ، فحذف منه التنوين للبناء ، كما حُذف من خمسة عشرَ للبناء اتفاقاً ، وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معرباً، مركّبٌ مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحُذِف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بالتركيب مع عامله(٣١٥). واختار الرضي البناء(٣١٦) .

وممّن نقل هذا الخلاف بين العلماء في هذه المسألة أبو حيان إذ قال:" واختلفوا في هذه الحركة فذهب أكثر البصريين الى أنها حركة بناء : الأخفشُ والمازني والمبردُ والفارسيُّ ، وذهب الكوفيون والجرمي،والزجاج والسيرافي والرماني الى أنها فتحة إعراب ، ونُسب ذلك الى سيبويه" (٣١٧).

هذه إذن مُجمل الآراء التي عُزيت الى سيبويه . وأودُّ قبل الخوض في مناقشتها في ضوء آراء سيبويه في المسألة تصحيح ما وقع في كتاب الإنصاف(٣١٨) لأبي البركات الأنباري من عدِّ هذه المسألة مسألةً خلافية بين الكوفيين،والبصريين،وقد تقدّم أنه خلافٌ بين البصريين أنفسهم . أما رأينا في المسألة ، فنقول : ومن خلال ما تمَّ عرضه إنّ حُجة من عزا الى سيبويه بناء اسم (لا) هو الآتي :

١- تشبيه سيبويه (لا) واسمها بخمسةَ عشَرَ ، فبُنيت هذه على نحو ما بُنيت تلك لعلّة التركيب .

٢- قول سيبويه الثاني والذي نقله ابن مالك وهو : (واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يلِ (لك) فإنما يُذهَب منه التنوين كما أُذهب من آخر خمسةَ عشرَ ، لا كما أُذهب من المضاف). ويصبح الحكم في هذه الحالة لدى النحاة ، وبناءاً على هاتين الحجتين أنّ اسم(لا) حكمه البناء

---

(٣١٥) شرح الكافية : ١٥٥/٢ .

(٣١٦) المصدر نفسه : ١٥٦/٢ ، ٢٩٠/١ .

(٣١٧) ارتشاف الضرب : ١٦٤/٢ .

(٣١٨) ينظر : ٣٦٦/١ .

على ما كان يُنصب به ؛ لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد ، فهو معها كخمسةَ عشرَ ، ولكن محلهُ النصب بـ(لا) " (٣١٩) .

ويبدو أن استقرار هذا الحكم في الدرس النحوي وبالشكل الذي هي عليه الآن كانت بذرته الأولى من وضع المبرد حين صرَّح بأنَّ : (لا) مع اسمها بمنزلة اسمٍ واحدٍ وأنَّ (رَجَل) في قولنا : (لا رجلَ في الدار) مبني في موضع نصب(٣٢٠) وليس معرباً منصوباً .

في حين وَجَّه اسم (لا) في حالة كونه (مثنىً) بأنه معرب منصوبٌ ؛ لأنه لا يتركب حينئذٍ مع (لا) ويُجعل بمنزلة اسم واحدٍ ، على عكس ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في أنه مركب مع (لا) بمنزلة واحد(٣٢١) ، ولا فرق في ذلك بين المفرد والمثنى ، وقول المبرد هذا وفهمه للمسألة أخذ بُعده لدى النحاة فيما بَعد كما رأينا في منحيين:

أولهما : أن القول بمشابهة (لا) واسمها كخمسةَ عشرَ هو علة بنائها ، ومن ثمَّ فهو في موضع نصب ، أي : مبنيٌّ وليس معرباً كما مرَّ

أما الآخر : فهو إشاعة خلاف بين الخليل وسيبويه من جهة ، والمبرد من جهة أخرى في اسم (لا) إذا كان مثنى انطلق من التفسير الأول ومؤسَّسٍ بصيغة مفادها : أنكّ إذا قلت : لا مُسلِمينِ فعند سيبويه في حالة بناء ، وعند المبرد هو منصوب إذ لا بناء مع ثبات النون(٣٢٢) .

أما الإعراب ، وهو ما نختاره فهماً لكلام سيبويه في هذا الشأن فقد فُهِمَ من صريح عبارات سيبويه من قوله : "و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها " (٣٢٣) . فهذا تصريح بأن اسمها منصوب ، كنصب اسم لا وليس مبنياً لكن الفرق أنه لا ينوّن كما ينون اسم لا .وكذلك تأكيده على عمل (لا) فيما بعدها مراراً في قوله : "وهي عاملة فيما بعدها" (٣٢٤) وقوله : "واعلم أنَّ لا وما عملت فيه في موضع ابتداء" (٣٢٥) .

---

(٣١٩) شرح ابن عقيل : ٣٩٦/١ .

(٣٢٠) المقتضب : ٣٥٨/٤ .

(٣٢١) المقتضب : ٣٦٤/٤ ، ٣٦٦ .

(٣٢٢) ينظر : علل النحو : ٢٦٧–٢٦٨ ، وشرح اللمع لابن بَرهان : ٩١/١ ، وشرح المفصل : ١٠٦/٢ .

(٣٢٣) الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٤/٢ (هـ) .

(٣٢٤) الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٥/٢ (هـ) .

فهو آذن يرى أنَّ (لا) عاملة في ما بعدها النصب كعمل إنّ في ما بعدها بيد أنّها لا ينوّن اسمها ، وذلك لعلة نحن ذاكروها لاحقاً .

ونحن إذ نختار هذا الفهم من كلام سيبويه نرى أنفسنا مُلْزمين بالإجابة عن حُجَجِ القائلين بالبناء ، وعلى ما استدلوا عليه من المشابهة بخمسةَ عشرَ ، وكذلك ما استدلوا به من قول سيبويه . وكالآتي :

(أ) : أما التشبيه بخمسةَ عشرَ فجوابنا عنه يَنْحَصِرُ في الآتي :

أولا: إنَّ اسم (لا) قد ذهب منه التنوين ؛ لأنه رُكب معها ، وأصبح معها بمنزلة اسم واحد ، كما أنَّ خمسةَ عشرَ ذهب منها التنوين ؛ لأنهما أصبحا بمنزلة اسم . هذه هي أصل علة المشابهة وليس المراد أن الاسم بُني لتركّبه كما بُني خمسة عشر لتركّبه فالمراد إذن ذهابُ التنوين حَسبُ ، ومن ثمة فالإعراب باقٍ وعلامته النصب متمثلاً بالفتحة ، انظر الى قوله : " وتركُ التنوين لما تعمل فيه لازمٌ ؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ عشرَ ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما يَنصِب ممّا ليس باسم ... " (٣٢٦) . إذن فهي باقية على نصبها لما بعدها ولكنها لا تشبه أخواتها في أنها مركبة مع (لا) ، كتركيب خمسةَ عشرَ . وهذا التركيب أفقدها التنوين ويقول أيضاً : "واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يلِ لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من خمسةَ عشرَ" (٣٢٧) إذن فمكمَنُ المشابهة ، ومدار الحديث إنّما هو عن ذهاب التنوين وليس البناء ؛لأنه يصرح بأنَّ الاسم ههنا منصوب لعمل (لا) فيه عمل (إنَّ) ، فهذا دليلٌ أوّل .

وثمة دليل ثانٍ : وهو تصريحه بأنَّ هذه المشابهة إنما هي مشابهة لفظية ، أي : مشابهة في مظهر التركيب ويقول : "فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسةَ عشرَ" (٣٢٨) . و"فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها" (٣٢٩) . وقوله أيضاً : "فجُعلتْ وما بعدها

---

(٣٢٥) المصدر والصفحة نفسها .

(٣٢٦) الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٤/٢ (هـ) .

(٣٢٧) الكتاب : ٣٤٨/١ (ب) ، ٢٨٣/٢ (هـ) .

(٣٢٨) الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٤/٢ (هـ) .

(٣٢٩) المصدر والصفحة نفسها .

كخمسةَ عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها" (٣٣٠) وهل قولٌ أكثر صراحة من هذا يُستدل به على أنَّ المشابهة إنما هي في المظهر اللفظي حسب ؟ فكما رُكبت تلك رُكبت هذه ، ولكنَّ العملَ باقٍ . وممّا يُستدل به أيضاً على أنه إنما يريد المشابهة بينهما من حيث التركيب قوله : " ... أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ ، فَقَبح أنْ يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يَفصلوا بين خمسةَ وعشرَ بشيءٍ من الكلام ؛ لأنها مشبّهةٌ بها" (٣٣١) . إذن فتركيب(لا) مع اسمها هو الذي أفقدها التنوين ، وألزمها الفتحة علامة للنصب .

وأُضيف دليلاً ثالثاً : وهو أنه حين يكرِّر قولهُ بالمشابهة بين (لا) واسمها ، وخمسة عشر لم يتطرّق الى ذكر البناء ، أو يدلُّ عليه كما فعل عند التحدث عن بنائها وتشبيهها بالآن ، وأولاءِ وغيرهما ، وإنما كانت هذه المشابهة لذهاب التنوين ، وكذلك عمل (لا) في النكرة كما سيأتي لاحقاً . فلو رجعنا الى أقواله في بناء خمسَةَ عشَرَ ، وأيُّهم وقد ذكرناها مفصلة في مبحث البناء لوجدناه يشير بصريح القول الى أنَّ علّة المشابهة هي التي أدت الى البناء في نحو قوله : "وأرى قولهم:(أضربْ أيُّهم أفضلُ)على أنَّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ ، وبمنزلة الفتحة في الآن ... فلما كانت أخواته مفارقة له لا تُستعمل كما يُستعمل ، خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواتهُ إلا قليلاً" (٣٣٢) . ألا تنظرُ الى قوله : (جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ) ، وقوله : (خالفوا بإعرابها) ، فالحديث ههنا عن مخالفة الأعراب والفتحة والضمة حركتين للبناء .

وكذلك قوله : "وأصل خمسةَ عشرَ : خمسةٌ ، وعَشَرَةٌ ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد ، ... فلما خُولف به عن حال أخواته ... وجُعلَ كأولاءِ ... وجعل كغير المتمكن" (٣٣٣) أي: مبنياً. كذلك قوله في الخازبازِ ، والآن وغيرهما من المبنيّات: " ... فكذلك صار هذا : ضارعَ خمسةَ

---

(٣٣٠) الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٥/٢ (هـ) .
(٣٣١) الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٦/٢ (هـ) .
(٣٣٢) الكتاب : ٣٩٨/١ (ب) ، ٤٠٠/٢ (هـ) .
(٣٣٣) الكتاب : ٥٠/٢-٥١ (ب) ، ٢٩٨/٣ .

عشرَ في البناء" (٣٣٤) . وأقوال أخرى مبثوثة في كتابه يُصرّح فيها بالبناء الذي استجلبته هذه المشابهة ، ولم يذكر البناء ، أو عدم التمكن مرَّة واحدةً حين تحدَّث عن المشابهة بين(لا) واسمها ، وخمسةَ عشرَ ، بل ذكر أنَّ المشابهة لفظية ، وأنها من حيث ذهاب التنوين أو العمل في النكرة كما سيأتي .

وهو دليلنا الرابع : فالمشابهة أيضاً بين الاثنين لها وجه آخر يتمثَّل في أنَّ مخالفة (لا) هذه لأخواتها من حيث عملها في النكرة فقط ، كمخالفة خمسةَ عشرَ لأخواتها في سقوط الواو منهما والأصل ، خمسةٌ وعشرةٌ ، لذا صار اسمها غير منون كما هو شأن خمسةَ عشرَ . قال : سيبويه : "وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ ، ... وذلك ؛ لأنها لا تشبه سائر ما يَنصبُ مما ليس باسم ...؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة ... فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسةَ عشرَ" (٣٣٥) . إذن فعملها النصب فيما بعدها ، وتركها التنوين أيضاً بسبب مخالفتها لأخواتها من حيث عدمُ عملها في المعرفة كما ذهب التنوين من خمسة عشر لمخالفتها لأخواتها من حيثُ ذهابُ واو العطف فيها (خمسةٌ وعشرةٌ) .

فالمشابهة إذن – في ضوء ما تقدّم – والمتمثلة بالتركيب ، والمخالفة للنظير إنما استُجلِبَت لتسويغ ذهاب التنوين لا للبناء ، وليس هذا الأمر بغريب ، اعني : مشابهة الشيء للشيء في وجوه ومخالفته إيّاه في وجوه أخرى يقول سيبويه : "وقد يشبه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء" (٣٣٦) . و(لا) مع اسمها كما شابهت خمسةَ عشرَ في هذا الموضع في شيء فقد خالفتها في أشياء قد يُجدي ذكرها في ترجيح كفة ما اخترناه من فَهمٍ وهو الإعراب وتتلخّص في :

١- إنّ (لا) عاملة فيما بعدها من الأسماء ، وخمسة لا تعمل في عشر (٣٣٧) .

---

(٣٣٤) الكتاب : ٥١/٢ (ب) ، ٢٩٩/٣ .

(٣٣٥) الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٤/٢ (هـ) .

(٣٣٦) الكتاب : ١٠٥/٢ (ب) ، ٤١٣/٣ . وقد ذكرنا سابقاً قولاً لسيبويه بهذا الصدد ينظر : الكتاب : ٩٣/١ (ب) ، ١٨٢/١ (هـ) .

(٣٣٧) ينظر :النواسخ في كتاب سيبويه:٢٤٦-٢٤٨،وقد اختار د.حسام الإعراب واحتج لذلك بحججٍ هذه إحداها.

٢- إن فتحة اسم (لا) هي حركتها الطبيعية لكونها منصوبة بلا ، وهذا هو موضعها من الجملة ، واستحقاقها من الحركة قائمٌ على هذا الموضع ، والفتحة هي علامة النصب الأصلية في حين الفتحة في خمسةَ عشرَ تلازمها علامةً للبناء أينما حلّت من الجملة ، فلها مواضع متعددة تستعيض فيها جميعاً بالفتحة علامة للبناء ، فليست الفتحة حركة أصلية فيها ، والدليل على ذلك : أنَّ (لا) تكون زائدة لا عمل لها إذا دخلها الجرّ فنقول : أخذته بلا ذنبٍ ، وليس كذلك الأمر مع خمسة عشر حيث يبقى البناء على الفتح(٣٣٨) .

(ب) : أما قول سيبويه الذي أورده ابن مالك حجّة للبناء وهو **(واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يلِ (لك) فإنما يُذهَبُ منه التنوينُ لما أذهب من آخر خمسةَ عشرَ ، لا كما أُذهب من المضاف)** فليس فيه دليلٌ على البناء وذلك للآتي :

١- إنّ قراءة ابن مالك للنصّ قراءةٌ متعجلةٌ ، فلو تأنى قليلاً ، وقَرأ كلام سيبويه بمزيد إنعام نظر لما تعجَّل في عزو البناء إليه مستنداً على هذا القول حسب ، فقد قال سيبويه قبل صفحات : "اعلم أنَّ التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت : لا غلامَ لك كما يقع من المضاف الى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثلَ زيدٍ" (٣٣٩) . فهو ههنا يُصرّحِ بأنَّ ذهاب التنوين حين إتباعك لـ(لا) واسمها بالجار والمجرور (لا غلام لك) كذهابه من المضاف (لا مثل زيد) فلو انطلقنا من ههنا الى نص كلام سيبويه الذي نقله ابن مالك لوجدناه متمَّماً له ، ومتكاملاً معه ، بأنْ نقول : فإن ألحَقتَ (لك) بعد (لا) واسمها نحو (لا غلامَ لك) كانَ ذهاب التنوين من الاسم كذهابه من المضاف بسبب الإضافة ، وإن حذفت (لك) كان ذهاب التنوين كذهابه من خمسة عشر للتركيب ، ومخالفة النظير .

٢- فليس في النص إذن تصريحٌ – كما في جميع أقوال سيبويه السابقة – بَلهَ إشارةٌ الى البناء ، والحديث في الحالتين : حالة التشبيه بالمضاف ، أو التشبيه بخمسةَ عشرَ إنما هو عن ذهاب التنوين ، وذهاب التنوين لا يعني بالضرورة البناء ولاسيما إذا صُرِّح بالنصب مع ذهابه كما فعل سيبويه فقد تكون له علّة أخرى كما تقدم وعلى نحو مما سيأتي (إن شاء الله) **(ج)**: ومما

---

(٣٣٨) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٤٨ .

(٣٣٩) الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٦/٢ (هـ) .

توصلنا إليه من ردِّنا على حجج القائلين بالبناء ، وهو أنَّ سيبويه إنما يُريد الإعراب ، وليس البناء في اسم (لا) نستند في تصحيح ما أُشيع من خلاف بين المبرد وبين الخليل وسيبويه ، فسيبويه يرى أن (لا) مع اسمها بمنزلة اسم واحد منصوب بلا العاملة عمل إنّ مفرداً كان اسمها أم مثنى .

نخلصُ إذن من كل ما تقدَّم الى أنَّ فتحة اسم (لا) النافية للجنس هي فتحة إعراب لا فتحة بناء . وأنَّ ذهاب التنوين هو للمشابهة بخمسةَ عشرَ من حيث التركيب ومن حيث المخالفة للنظائر واختصاص عملها بالنكرة ، وأنَّ هذه الفتحة حركة استحقاقٍ لاسم (لا) لكونها نُصبت بـ(لا) العاملة عمل إنَّ ، أما الفتحة فيه فإنَّ فيه أثراً دلاليًا يوجب فتحَها ، وهو جعل المعنى منحصراً بنفي جنس الرجال في قولنا(لا رجلَ)، وكذلك اختصاصها بالنكرة دون المعرفة؛لأنَّ المعرفة لا تدلُّ على الجنس،ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع[٣٤٠]. ولذلك وجب فتحها،واختصاصها بالنكرة دون المعرفة .

ومن ههنا فإنا ندعو الى تصحيح ما جاء من حكمٍ على هذه المسألة في كتب المتأخرين وهو أن الاسم مبني على ما كان يُنصب به، لكنّ محلّه النصب بـ(لا) كما ذكر ابن عقيل[٣٤١] ؛ لأنه من جهة فيه تكلّف واضح ، ومن جهة أخرى فإنه بُني على فهم غير دقيق لكلام سيبويه فإذا صُحِّحَ أصل الفهم فينبغي من ثمَّ تصحيحُ النتائج المترتبة عليه ويكون الحكم في المسألة أنّ الاسم ههنا معرب منصوب بالفتحة التي هي حركة طبيعية له ، واستحقاق مَنَحهُ إيّاه موضعه في الجملة وهو النصب وثباته في هذا الموضع . جارياً في ذلك على الأصل .

٤- <u>مجيء المعرفة بعد (لا)</u> :

قال ابن الضائع : إنّ جاء بعد (لا) اسم معرفة "فلا يجوز عند سيبويه أن نقول : (لا زيد في الدار) حتى تكرّر فتقول : ولا عمروٌ ، وليس عنده من كلام العرب إلا في الشعر ، أو في قليل كلام أنشد سيبويه :

بكتَ جزعاً واستَرجَعَتْ ثم آذنَتْ ... ركائبها أنْ لا إلينا رجوعها

---

(٣٤٠) ينظر : الكتاب : ٣٤٥/١ (ب) ، ٢٧٤/٢ ، والمقتضب : ٣٥٧/٤ .

(٣٤١) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٩٦/١ .

فهذا عند سيبويه ضرورةٌ ، وزعم المبرد أنه جائز ، اعني : ألا تكرر " [٣٤٢] .

أما ابن يعيش فقد ذكر أنّ هذا "عند سيبويه ضعيف من قبيل الضرورة؛لأنه لم يكرر (لا)"[٣٤٣] ، وروى البيت هكذا :

قضتْ وَطراً واستَرجعت ثم اذَنَتْ . . . . . .

وفي الحق أن سيبويه لم يقل أن عدم التكرار ليس من كلام العرب ، أو أنه جائز في قليل كلام ، أو أنه ضعيف من قبيل الضرورة[٣٤٤] ، وإنما أجازه في الشعر حسب وإن كانَ بلفظ يوحي بالقلة بإدخال قد على المضارع بقوله (وقد يجوز) إذ قال : "وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تثني لا" [٣٤٥] وانشد قول الشاعر المار .

إذن فالذي ينبغي أن يُعزى إليه ههنا أنه يجيز عدم التكرار في الشعر وعلى قلّة فقط ، من غير وصفٍ زائد على هذا من نحو (وليس عنده من كلام العرب) و(ضعيف من قبيل الضرورة) .

٥- **<u>لا جرَمَ</u>** :-

اضطرب النحاة في عزو القول في (لا جرم) الى سيبويه ، وابتدأ هذا الاضطراب بالزجاج حين تناول هذه المسألة في موضعين من كتابه (معاني القرآن وإعرابه) تباين النقل فيهما عن سيبويه بشكل غريب ، فهو في البدء كان دقيقاً في تناوله هذه المسألة وعزوها الى سيبويه . قال في معرض حديثه عن قوله تعالى : (لا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي آلأَخِرَةِ هُمُ آلأَخْسَرُونَ)(هود:٢٢):" قال المفسرون :المعنى جزاءً حقًّا ، أنهم في الآخرة هم الأخسرون، وزعم سيبويه أن جَرَمَ بمعنى حقَّ، قال الشاعر :

ولقد طعنتَ أبا عيينة طعنة جَرَمت فزارة بعدها أن يغضبوا

---

(٣٤٢) شرح جمل الزجاجي : ١٠٢٧/٢ .

(٣٤٣) شرح المفصل : ١١١/٢-١١٢ .

(٣٤٤) النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٧٦ .

(٣٤٥) الكتاب : ٣٥٥/١ (ب) ، ٢٩٨/٢ (هـ) .

معناه : أحقّت فزارة الطعنة بالغضب"(٣٤٦) . لكنه عاد واختلف عنده العزو اختلافاً بيّناً وكالآتي:" قال سيبويه : سألت الخليل عن قوله : (لا جَرمَ) فقال : لا جَرَم ردٌّ لكلامٍ ، والمعنى : وجبَ أنَّ لهم النارُ ، وحقّ أنَّ لهم النارَ ، وانشد : (ولقد طعنت ...) المعنى : كسبتهم الغَضَبَ ، واحقَّتْهُمُ بالغضب" (٣٤٧) .

فهو يعزو القول ههنا الى الخليل ، ومن ثمّ يذكر أنَّ من معاني الآية المباركة عنده : وجب أنَّ لهم النار ، ثم أوّل البيت الشعري بمعنى : كسبتهم الغضب ، وهي كلها تَرد في الكتاب كما سيأتي . وأستمرَّ هذا الاضطراب بعده ، فعزى النحاس القول بأنَّ معنى جَرَمَ : حقَّ الى سيبويه والخليل(٣٤٨) ، وكذلك فعل مكي بن أبي طالب القيسي(٣٤٩) . في حين ذهب الشيخ خالد الأزهري الى أنَّ (جَرَمَ) عند سيبويه فعل ماضٍ معناه : وَجَبَ،ونقل هو نفسه عن المرادي في شرح التسهيل أنَّ:(جرم)عند سيبويه بمعنى (حق)،و(لا)ردٌّ لما قبلها ، والوقف على (لا) و(أنْ) وما بعدها في موضع الفاعل(٣٥٠).

وللردّ على ما تقدم من آراء سأورد نصَّ كلام سيبويه في (لا جرم) إذ قال:" وأما قوله عز وجلّ : (لا جَرَمَ أنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ)(النحل:٦٢) فأنَّ جَرَمَ عملت فيها ؛ لأنها فعلٌ ، ومعناها : لقد حَقَّ أنَّ لهم النار ، ولقد استحقَّ أنَّ لهم النارَ ، وقول المفسرين : معناها : حقاً أنَّ لهم النارَ ، يدلُّك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثِّلت فَجَرَمَ قد عملت في أنَّ عملها في قول الفزاري :

ولقد طعنتَ أبا عُيَينَةَ طَعنَةً   جَرَمَت فزارة بعدها أنْ يَغضَبوا

أي : أحقَّت فزارة" (٣٥١) . لأخلص منه الى الآتي :

---

(٣٤٦) معاني القرآن وإعرابه : ٤٦/٣ .

(٣٤٧) المصدر نفسه : ٣٧٦/٤ .

(٣٤٨) ينظر : إعراب القرآن : ٨٤/٢ .

(٣٤٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٥٧-٣٥٨ .

(٣٥٠) ينظر : شرح التصريح : ٣١٠ .

(٣٥١) الكتاب : ٤٦٩/١ (ب) ، ١٣٨/٣ (هـ) ، وفيه : (فجَرَمَ بَعدُ عملت) ، وأودُّ الإشارة ههنا الى أنّ كلاً من الرضي في شرح الكافية : ٣٤٧/٤ ، وأبو حيان في الارتشاف : ١٤٢/٢ ، قد نقلا كلام سيبويه بشكل دقيق ، في حين نقل ابن فارس كلام سيبويه في كتابه الصاحبي : ١٥٠ ، من غير إشارة الى سيبويه .

١- إنَّ القول : إنَّ معنى جَرَمَ ، هو : حقّ وكذلك : استحق هو قول سيبويه نقلاً عن المفسرين ، ولم يذكر أنه للخليل ، وعليه يغدو ما ذكره الزجاج : (قال سيبويه وسألت الخليل) غير دقيق وكذلك عزو النحاس ومكي القيسي المسألة الى الخليل .

٢- وكذلك ما ذكره من أنَّ معنى : حقّاً ، أي : (وَجَبَ) ، والذي ذهب إليه خالد الأزهري أيضاً لم يَرِدْ في قول سيبويه ذكرٌ له ، وإن كان المعنيان قريبين .

٣- إن تأويل الزجاج للبيت بأنه على تقدير : كسبتهم الغضب لم يرد في الكتاب أيضاً ذكر له . وإنما قُدِّر كما تقدم بـ(حَقَّتْ فزارة) .

٤- إن ما نُقل عن المرادي من أنَّ سيبويه يرى أن (لا) ردٌّ لما قبلها ، هو ليس قول سيبويه وإنما قول الخليل قال:"وزعم الخليل : أنَّ لا جَرَمَ إنما تكون جواباً لما قبلها من الكلام" (٣٥٢) .

٦- **<u>دخول الاستفهام على (لا)</u>** : وفيه مسألتان :-

<u>أولاهما</u> : ما نقله الرضي عن الأندلسي(٣٥٣) . من أنه ذكر أنّ سيبويه يرى أنّ (لا) في الاستفهام ، أو العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ... وردّه بأن سيبويه لم يذكر أنَّ حال (ألا) في العرض كحاله قبل الهمزة ، بل ذكره السيرافي ، وتبعه الجزولي والمصنف(٣٥٤) .

وما قاله الرضي دقيق فسيبويه لم يذكر في (لا) إلا عملها في الاستفهام فهو يقول : "واعلم أنَّ (لا) في الاستفهام تَعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ، فمن ذلك قوله : البيتُ لحسان بن ثابت :

ألا طعِانَ ولا فُرسانَ عادِيةً   إلا تَجشُّؤكم عند التنانير " (٣٥٥)

---

(٣٥٢) الكتاب : ٤٦٩/١ (ب) ، ١٣٨/٣ (هـ) .

(٣٥٣) هو أبو محمد القاسم بن احمد (ت٦٦١هـ) .

(٣٥٤) شرح الكافية : ١٧١/٢ .

(٣٥٥) الكتاب : ٣٥٨/١ (ب) ، ٣٠٦/٢ (هـ) .

أما الأخرى : فتختصُّ بـ(ألا) بمعنى التمني وهنا نقل ابن عصفور والرضي عن سيبويه أنه يُبقيها على حالها من العمل إلا أنه لا يتبع الاسم بعدها إلا على اللفظ ، ولا يجعل لها خبراً ، ولذلك لم يجز الحمل على الموضع(٣٥٦) .

ولدى رجوعي الى الكتاب وجدت سيبويه يُقبحِّ أن تحمل على الموضع ولا يَمنع وثمة فرق بين الحالتين قال : "واعلم أن (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في ذا المواضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر ... " (٣٥٧) . وعبارة (لا يحسن) غير دالة على المنع ، وإنما على القبح فهي مرادفة له ، وقد تقدّم بيان ذلك.

٧- **الفصل بين (لا) واسمها وخبرها** : وفيه مسألتان :

أولاهما : قول الزمخشري : " ... فإذا فصلت فقلت : (لا يَدينِ بها لك) ، و(لا أبَ فيها لك) امتنع الحذفُ ، والإثبات عند سيبويه ، وأجازهما يونس" (٣٥٨) .

وقد فسّر ابن يعيش مراد الزمخشري في قوله : (امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه) ، أنك فصلت بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار ومجرور قبح حذف النون ، وأن الاختيار البناء وإثبات النون وذلك في التثنية ، وكذلك حذف الألف من الأب فنقول : (لا يدين بها لك) ، و(لا أبَ فيها لك) وهذا معنى قوله (امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه) يريد حذف النون من التثنية ، واثبات الألف في الأب ، فلا تقول : لا يدي بها لك ، ولا أبا فيها لك(٣٥٩) .

وفي الحق أنَّ سيبويه لم يمنع حذف النون من (لا يدينِ) أو إثبات الألف في (لا أبَ) ، وإنما قبَّح ذلك ، ولم ترد في كلامه البتة لفظة تدل على المنع أو تشعر به ، وإنما ورد الحكم عنده بالقبح حسب وكرَّر لفظَهُ عدة مرات قال : "وتقول : لا يدينِ بها لك ، ... إثبات النون أحسنُ ، وهو الوجه . وذلك أنك إذا قلت : (لا يدي لك) ، و(لا أبا لك) ، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه

---

(٣٥٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٧٩/٢ ، وشرح الرضي : ١٧٢/٢ .

(٣٥٧) الكتاب : ٣٥٩/١ (ب) ، ٣٠٧/٢ (هـ) .

(٣٥٨) المفصل : ٢٢٩/١ .

(٣٥٩) ينظر : شرح المفصل : ١٠٧/٢ ، ١٠٨ .

وبين المضاف إليه شيء ، نحو لا مثل زَيد ؛ فكما قَبُحَ أن تقول : (لا مثل بها زيدٍ) فتفصل،قبُحَ أن تقول: لا يَدي بها لَكَ،ولكن تقول:(لا يَدَين بها لك ، ولا أبَ يوم الجمعة لك)، كأنك قلت : (لا يدين بها،ولا أب يوم الجمعة) ثم جعلت (لك) خبراً ، فراراً من القبح" (٣٦٠).

وقال:" فكما قَبُح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قَبُحَ أن تفصل بين (لك) وبين المنفي الذي قبله ... " (٣٦١) . ألا ترى الى تكرار لفظة (القبح) حَسبُ من غير أن يُقرنها بلفظةٍ أخرى تدل على المنع أو تشعر به نحو (يمتنع) أو (لا يجوز) ، أو (محال) فحكمه إذن في هذه المسألة القبح وليس المنع (والله اعلم) .

أما الأخرى : فقد ذكر أبوحيان أنَّ سيبويه أجاز الفصلَ بين اسم (لا) وخبرها بجملة الاعتراض . نحو : لا أبا فاعلم لك(٣٦٢) .

وهذا عزوٌ غير دقيق فقد تقدّم تصريح سيبويه بتقبيح الفصل بين (لك) وبين المنفي الذي قبله. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن سيبويه حين أوردَ هذا المثال اعني : (لا أبا فاعلم لك) لم يصرح بجوازه ، وإنما قال :(إن من تحدث به لم يُبالِ القبح) واليك قوله : "وإنما اختير الوجه الذي تُثبَت فيه النونُ في هذا الباب كما اختير في كمْ إذا قلت : (كم بها رجلاً مصاباً) وأنت تخبر ، لغة من ينصب بها ، لئلا يُفصل بين الجار والمجرور ومن قال : (كم بها رجلٍ مصابٍ) لم يُبالِ القبح ، قال : (لا يَدي بها لك ، ولا أخا يومَ الجمعة لك ، ولا أبا فاعلم لك)" (٣٦٣) .

فقوله:(لم يُبالِ القبح) لا يعني أبداً تجويزه هذا الوجه ، وكيف يكون وقد جعل الوجه الحسن والاختيار إثبات النون ، وقبح حذف النون واثبات الألف في نحو : لا يدي ، ولا أخا ، وهو إنما أورد المثال : (لا أبا فاعلم لك) ، معهما ممّا يعني أنّ حكمة كحكمها وهو القبح . وليس الجواز كما عُزي إليه ذلك .

---

(٣٦٠) الكتاب : ٣٤٦/١-٣٤٧ (ب) ، ٢٧٩/٢-٢٨٠ (هـ) .

(٣٦١) المصدر والصفحة نفسها .

(٣٦٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩/٢ .

(٣٦٣) الكتاب : ٣٤٧/١ (ب) ، ٢٨٠/٢ (هـ) . وفيه (لا أخا فاعلم لك) .

٨- **مسألة في تكرار (لا)** :-

تحدث ابن يعيش عن المنصوب بلا الثانية في قول الشاعر :-

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً   إتَّسَعَ الخرقُ على الراقعِ

فقال : "والكلام في نصب خلّة وتنوينها يحتمل أمرين : أحدهما أن تكون(لا)مزيدة لتأكيد النفي دخولها كخروجها ... كما في ليس إذا قلت : ليس لك غلامٌ ولا جاريةٌ ... الثاني : أن تكون نافية عاملة كالأولى كأنه استأنف بها النفي ، فيكون حينئذٍ في تنوين الخلة ، إشكال فذهب سيبويه ، والخليل الى أنها معربة منتصبة بإضمار فعل محذوف كأنه قال : لا نسبَ اليوم ولا أرى خلةً ومثله قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً   يدلّ على محصلةٍ تبيتُ

وانتصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديره : ألا تروني رجلاً ، وذهب يونس الى أنَّ انتصابه من قبيل الضرورة " (٣٦٤) . واختلط الأمر عند ابن يعيش(رحمه الله) ثلاث مرات وكالآتي :

١- إن ما عزاه الى سيبويه غير صحيح . فسيبويه يرى أن (لا) زائدة لتأكيد النفي ، وأنها بمنزلة ليس فهو يقول : "وتقول : لا رجلَ ولا امرأةً يا فتى ، إذا كانت (لا) بمنزلتها في (ليس) حين تقول : ليس لك لا رجلَ ولا امرأةٌ فيها . وقال رجل من بني سُليم وهو أنس بن العباس :

لا نسبَ اليومَ ولا خُلةً   اتسعَ الخرقُ على الراقعِ

وتقول : لا رجلَ ولا امرأةٌ فيها ، فتُعيد (لا) الأولى كما تقول : ليس عبدُ الله وليس أخوه فيها" (٣٦٥) .ولا اعلم لِمَ يَعزُ ابن يعيش الرأي الأول الذي ذكره الى سيبويه على أنه حقيقة وهو قوله ، في حين عزا إليه الرأي الثاني والذي لم يَقل به .

٢- إن القول في هذه المسألة هو لسيبويه وليس للخليل.

٣- إنَّ الشاهد الثاني الذي أورده ابن يعيش ليس له علاقة بهذه المسألة ، ولا يصحُّ قياسها على الشاهد الأول (لا نسب اليوم ولا خلة ...) ، وإنما أورده سيبويه في معرض كلامه على

---

(٣٦٤) شرح المفصل : ١٠١/٢-١٠٢ .

(٣٦٥) الكتاب : ٣٤٩/١ (ب) ، ٢٨٥/٢-٢٨٦ (هـ) .

جواز عمل (لا) مع ألف الاستفهام ، ودخل فيها معنى التمني إذ قال : " سألت الخليل (رحمه الله) عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً   يدلُّ على محصلة تبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك ، كأنه قال : الا تروني رجلاً جزاه الله خيراً ، وزعم يونس أنه نُوّنَ مضطراً" (٣٦٦) . ويبدو أنّ ابن يعيش قد قاس التقدير ههنا على الشاهد السابق والذي أوهمه في ذلك الزمخشري إذ قال:" وأما قوله (لا نسب اليوم ولا خلةً) ، فعلى إضمار فعل كأنه قال : ولا أرى خلةً . كما قال الخليل في قوله : (الا رجلاً جزاه الله خيراً ...) كأنه قال : الا تروني رجلاً ، وزعم يونس أنه نوّن مضطراً" (٣٦٧). وعلى أيّة حال إنّ صحّ القياس ، أو لم يصحَّ فإن رأي سيبويه في المسألة أنَّ لا زائدة عنده .

٩- لاسيّما :-

قال أبو حيان : "والاسم بعدها إن كان معرفة فيجوز جَرُّه على زيادة (ما) فنقول : قام القوم لاسيّما زيدٍ ، وتجويز حذف (ما) نصَّ عليه سيبويه ، ووهم هشام في زعمه عن سيبويه أنها زائدة لازمة" (٣٦٨) .وفي هذا النص مسألتان :-

أحداهما : عزو أبي حيان الى سيبويه تجويزه حذف (ما) من لاسيّما ، وهو واهمٌ(رحمه الله) فيما عزاه إليه ففي الكتاب ما ينافي هذا تماماً ، إذ وردَ فيه أنّ (ما) لازمة في هذا الموطن وصارت من تمام لاسِيَّ . إذ قال في الآية الكريمة : (وكأيِّنْ مِن قَريةً) (الحج : ٤٨ ، والطلاق : ٨) ، وفي قول الشاعر عمرو بن شأس :

وكائِنْ رَدَنا عنكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ   يجيء أمامَ الألفِ يَردي مُقَنَّعاً

---

(٣٦٦) الكتاب : ٣٥٩/١ (ب) ، ٣١٨/٢ (هـ) .

(٣٦٧) المفصل : ٢١٦/١-٢١٨ . وأود الإشارة الى أن الدكتور حسام النعيمي قد تنبّه على الوهم في هذه المسألة ، وصحَّحه . ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٧٥ .

(٣٦٨) ارتشاف الضرب : ٣٢٨/٢ .

: "فإنما ألزموها (مِنْ) ؛ لأنها توكيد ، فجُعلت كأنها شيءٌ يتم به الكلامُ ، وصار كالمثل ومثل ذلك :(ولاسيمّا زيدٍ) ، فَرُبَّ توكيدٍ لازمٍ حتى يصير كأنه من الكلمة" (٣٦٩). هذا حكم سيبويه على المسألة ، يُلزم فيها ارتباط (ما) بـ(لاسيَّ) ، وهو عكس ما عزاه إليه أبو حيان تماماً .

أما الأخرى : فتخصّ ما نقله أبو حيان عن هشام فيما عزاه الى سيبويه من أنَّ (ما) عنده زائدة لازمة ، وكذلك تخطئته إياه .

وفي الحق أن هشاماً مصيبٌ فيما ذكره من أنَّ (ما) زائدة لازمة ، بيدَ أنَّ هذا الرأي ليس لسيبويه وحده وإنما سبقه إليه شيخه الخليل وتحديداً فيما يخص زيادة (ما) قال سيبويه : "وسألت الخليل (رحمه الله) عن قول العرب : ولاسيَّما زيدٍ ، فزعم أنه مثلُ قولك : ولا مِثلَ زيدٍ ، و(ما) لَغوٌ ..." (٣٧٠) . فالقول بالزيادة إذن للخليل أما القول بلزوم (ما) لـ(سيَّ) فهو قول سيبويه وقد ذكرناه آنفاً .

ومن ههنا فإنَّ القول بالزيادة واللزوم يشترك فيه الخليل وسيبويه ، ومن ثمَّ فينبغي أن يُعزى اليهما معاً . هذا من جهةٍ ، ومن جهة أخرى فإنَّ أبا حيان واهم في تخطئِتِه هشاماً ههنا ، فضلاً عن وهمِهِ في عزو جواز حذف (ما) من (لاسيَّ) وقد تقدم أن ارتباطهما معاً لازم عنده .

---

(٣٦٩) الكتاب : ٢٩٧/١-٢٩٨ (ب) ، ١٧١/٢ (هـ) .

(٣٧٠) الكتاب : ٣٥٠/١ (ب) ، ٢٨٦/٢ (هـ) .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

المُرَكَّبُ الفِعْلِيُّ

المبحث الأول

الفعل : نواصبه ،وجوازمه

١- تذكير الفعل وتأنيثه :-

قال الباقولي : "ولا يجوز عند سيبويه : قامَ هندٌ ، خلافاً لبعضهم ، إلا في الشاذّ ؛ لأنَّ هذا يؤدي الى الاشتباه والالتباس" (١) . فهو ههنا يعزو الى سيبويه أنه يمنع إسقاط علامة التأنيث من الفعل إن كان فاعله مؤنثاً نحو : قامَ هند . والى هذا ذهب خالد الأزهري فعزا الى سيبويه وجوب اتصال العلامة(تاء التأنيث) بالفعل الذي فاعله مؤنث نحو : قامت الهندات(٢).

وفي الحقّ أنَّ سيبويه لم يحكم على هذه المسألة بالمنع ، أو الوجوب ، وإنما عرض المسألة على أنَّ الفاعل إذا كان مؤنثاً تدخل التاء لتفصل بين التأنيث والتذكير ، ولم يحكم على هذا الأمر بالمنع ، أو الوجوب ، أو غير ذلك ممّا عزي إليه آنفاً فهو يقول:"... وحين قلت : ذهب قومُك لم يكن في ذَهبَ إضمارٌ . وكذلك قالت جاريتاك ، وقالت نساؤك . إلا أنَّهم أدخلوا التاءَ ليفصلوا بين التأنيث ، والتذكير... "(٣). هذا قول سيبويه في المسألة ليس فيه من مصطلحات المنع أو الوجوب البتة .

أما قول الباقولي : ولا يجوز عند سيبويه : قامَ هندٌ إلا في الشاذّ ، فهو أمرٌ فيه افتقار الى دقّة النقل عن سيبويه ، وقصور في فهم أقواله ؛ لأنّ لفظة (الشذوذ) لم ترد وصفاً لأيٍ من الاستعمالات اللغوية التي وردت في كلامه بهذا الشأن ، فهو بعد أنْ أسَّس لحكم دخول التاء وخروجها في الكلام ومن غير قطع بمنع ، أو وجوب – كما ذكرنا – قال : "وقال بعض العرب

---

(١) شرح اللمع : ٢٢٢/١ .

(٢) شرح التصريح : ٤١١/١ .

(٣) الكتاب : ٢٣٥/١ (ب) ، ٣٧/٢ (هـ) .

: (قال فُلانةُ) وكلما طال الكلامُ فهو أحسَنُ ، نحو قولك : (حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ) ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجمل" (٤) .

وقوله ههنا ليس فيه منع ، أو ما يوحي بالمنع ، وإنما هو نقل عن بعض العرب جوازهم : قال فلانة ، ومن غير أنْ يَصِفَ القول بالشذوذ أو غير ذلك .

بل إننا لو قرأنا قول سيبويه بإنعام لأمكننا القول إنَّ في صيغتي التفضيل (أحسن ، وأجمل) التي أتى بهما ، قد يُفهم منه أنَّ قول العرب عنده قول حَسَنٌ وجَميلٌ ؛ لأنه ذكر أنَّ الكلام إن طال كان الحذف أحسن ، وأجمل وهذا يمكن أنْ يُبْنى عليه أنّ الحذف مع عدم الإطالة حسنٌ ، أو جميلٌ (والله اعلم) .

وممّا يَدعمُ هذا عندنا أنَّ سيبويه قد سوّغ حذف التاء في قول العرب : قال فلانة إذ قال : "وإنما حذفوا التاء ؛ لأنَّهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاءَ ، كما كفاهم الجميعُ والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف" (٥) .

وقد نقل ابن ولاد عن المبرد مخالفته لسيبويه في هذه المسألة ، فأما قول سيبويه فقد أورده بالشكل الآتي:" ... قال : وقال بعض العرب : قال فلانة ، وهو فيما ذكر قليلٌ في الحيوان ، والآدميين خاصّة" (٦) . ولنا عليه مأخَذٌ سيأتي لاحقاً .

ثم نقل ابن ولاد بعدها قول المبرد:" وهذا خطأ ، لم يوجد في قرآن ، ولا كلام فصيح ولا شعر ، ولكنه يجوز في المَوات أن تقول : أعجبني دارُك ؛ لأنَّ الدار ليس تحتها معنى تأنيث ولا تذكير وإنما يجري على اسمها ، ولا فصل بينها وبين قولك : منزلٌ ، فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ:(فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ)(البقرة:٢٧٥) ..." (٧) .

---

(٤) الكتاب : ٢٣٥/١ (ب) ، ٣٨/١ (هـ) .
(٥) المصدر والصفحة نفسها .
(٦) الانتصار : ١٢٣ .
(٧) المصدر والصفحة نفسها .

وردَّ عليه ابن ولاد قوله هذا وتحديداً تخطئته سيبويه فيما رواه عن بعض العرب قولهم قال فلانة ، قال:" وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة ؛ لأنه ليس بقياسٍ قاسَهُ فيُرد عليه ويخطَّأ فيه ، وإنما ذكر أنَّ بعض العرب قال ذلك "(٨) ، أي : إنّ ذلك مبني على السماع عن العرب .
وأضيف الى ردّ ابن ولاد أمراً أخر يسند ما ذهب إليه وهو أنَّ النصَّ المنقول عن سيبويه غير دقيق ، وينبني على عدم الدقة هذه تصحيح المأخذ على سيبويه . فهو لم يقل : (وهو فيما ذكر قليل في الحيوان والآدميين خاصة) ، وإنما نصُّ كلامه : (وهذا في الواحد من الحيوان قليل ، وهو في الموات كثير) (٩) ، وذكر بعدها أنّك : لا تقول جمالك ذاهبون واستدل على الموات بآية البقرة التي استدلّ به المبرد .
فسيبويه لم يذكر أن تأنيث الفعل في الآدميين قليل ، وإنما جعله قليلاً وممتنعاً بقول : (لا تقول جمالك ذاهبون) في الحيوان ، ومن ههنا فليس للمبردِ حجّة في ردّ قول سيبويه ؛ لأنه يرى ما يراه المبرد في الحيوان والموات ، إلا أنه لا يمنع ما ذكره العرب من قولهم : قال فلانة كما ذهب المبرد الى ذلك .

٢- **<u>عامل الرفع في الفعل المضارع</u>** :-

نقل ابن يعيش عن ثعلب بخصوص رافع الفعل المضارع أنه ذكر أنّ "مذهب سيبويه أنَّ ارتفاعه بمضارعة الاسم" (١٠) . وردَّه ابن يعيش ، ذاكراً أنه وهِمَ ولم يعرف حقيقة مذهب سيبويه ، وزاد عليه أنَّ جماعة من الكوفيين قد تبعوا ثعلباً فيما عزاه الى سيبويه ، وذكر ابن يعيش أنَّ "الصحيح في مذهبه أنَّ إعرابه بالمضارعة ، ورفعه بوقوعه موقع الاسم" (١١) .

---

(٨) الانتصار : ١٢٤ .
(٩) الكتاب : ٢٣٥/١ (ب) ، ٣٨/٢ (هـ) .
(١٠) شرح المفصل : ١٢/٧ .
(١١) المصدر والصفحة نفسها .

ويبدو أن ما ذكره ابن يعيش هو الصحيح(١٢) وذلك لقول سيبويه في باب (وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء) : " واعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بُني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فأنها مرتفعه ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفعَ ، وهي سبب دخول الرفع فيها" (١٣) . وقال : " وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ " (١٤) . وقال : "ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم" (١٥) . فوقوعها أولاً موقع المبتدأ هو الذي جعلها ترتفع. وهذا الأمر ، أعني : وقوع الفعل المضارع موقع الاسم والذي عبرَّ عنه الشنتمري بأنه عامل غير لفظي جعله أو البركات الأنباري عاملاً معنوياً(١٦) وهو ما قسم العوامل فيما بعد الى عوامل لفظية ، وأخرى معنوية جُعلَ هذا أحدها . وفُهم من قول سيبويه في الأفعال المضارعة : " وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنَّك تقول : إنَّ عبد الله لَيَفعلُ ، فيوافق قولك : لفاعل حتى كأنك قلت : إنَّ زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، ولا تلحق فَعَلَ اللام ، وتقول سيفَعلُ ذلك ، وسوف يفعلُ ذاك ، فتُلحقُها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"(١٧).وقال:" ... إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى"(١٨).

ويبدو أنَّ مضارعة هذه الأفعال للأسماء والتي تكوَّنت من هذه الجهات إنما هي تفسير لإعرابها ، وليست تفسيراً لعمل الرفع فيها ، فتفسيره كما ذكرنا وقوعه أوَّلاً موقع الأسماء كما ذكر ابن يعيش(١٩) .

---

(١٢) وسبقه الشنتمري قال:" مذهب سيبويه أنَّ الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم . وهو عنده سبب رفعه ؛ لأنّ وقوعه موقع الاسم عاملٌ غير لفظي فمنزلته منزلة الابتداء في أنه عامل غير لفظي " النكت : ٦٩٦/١ .

(١٣) الكتاب : ٤٠٩/١ (ب) ، ٣/٩-١٠ .

(١٤) المصدر والصفحة نفسها .

(١٥) الكتاب : ٤١١/١ (ب) ، ١١/٣ .

(١٦) أسرار العربية : ٧٨ .

(١٧) الكتاب : ٣/١ (ب) ١٤/١ (هـ) .

(١٨) المصدر والصفحة نفسها .

(١٩) شرح المفصل : ١٢/٧ .

<u>نواصب المضارع</u> :

أولاً : <u>(لَن)</u> :-

١- <u>أصل (لن)</u> :-

قال الزجاج في أصل (لن) : "وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنه قال : "الأصل في (لنْ):(لا أنْ) ، ولكنَّ الحذف وقع استخفافاً). وزعم سيبويه أنَّ هذا ليس بجيدٍ ، ولو كان كذلك لم يَجزْ (زيداً لن أضربَ) وعلى مذهبِ سيبويه جميعُ النحويين ، وقد حكى هشام عن الكسائي في (لن) مثل هذا القول الشاذّ عن الخليل،ولم يأخذ به سيبويه،وأصحابه"(٢٠).ولي على كلام الزجاج عدّة تعقيبات:

١- قوله: "وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل،وفي الكتاب: إنَّ سيبويه روى القول مباشرة عن الخليل ، إذ قال: "فأما الخليل فزعم أنها لا أنْ"(٢١).

٢- إنّ العلة التي نقلها سيبويه عن الخليل في الحذف الواقع في (لا أنْ) ليس الخفة ، وإنما لعلة كثرة الاستعمال في الكلام ، والتي بسببها تكون الاستخفاف قال: " لكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم ..." (٢٢) .

٣- نقل الزجاج عن سيبويه أنه عقَّب على رأي الخليل بالقول : إنَّ هذا ليس بجيدَّ وهذا الأمر لم يقل به سيبويه البتة ، وإنما رجّح سيبويه قولَ من خالف الخليل ، واحتج له – كما سيأتي – من غير ذكر لعبارةٍ تَنُمُّ عن رفضٍ ، أو منعٍ ، أو عدم استجادةٍ على نحو ما جاء في كلام الزجاج .

(٢٠) معاني القرآن وإعرابه : ١٦١/١ .

(٢١) الكتاب : ٤٠٧/١ (ب) ، ٥/٣ .

(٢٢) المصدر والصفحة نفسها .

٤- إنَّ المثال الذي ذكره سيبويه في كتابه لإثبات جواز تقديم معمول معمولها عليها هو : إمّا زيداً فَلَنْ أضرِبَ ، وليس : زيداً لن أضرب[٢٣] .

٥- إنّ ما ذكره الزجاج من أن قول الخليل شاذٌ في هذه المسألة وأنَّ جميع النحويين هم على مذهب سيبويه أمرٌ قد يكون صحيحاً في زمن الزجاج ؛ ذلك أنَّ بعض النحاة أيَّدَ مذهب الخليل في (لن) ومنهم الرماني ، وأبو البركات الأنباري ، والسهيلي ، والمرادي[٢٤] .

وبعد هذا سأورد نصَّ كلام سيبويه في (لن) إذ قال : " فأما الخليل فزعم أنَّها (لا أنْ) ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا : وَيْلمِّهِ يريدون (وَيْ لأمّهِ) ، وكما قالوا (يومئذٍ) وجُعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد فإنما هي (هل) ، و (لا) . وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيءٍ على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة لَمْ في حروف الجزم ، في أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً ، ولو كانت على ما يقول الخليل لَما قلت : (أمَّا زيداً فَلَنْ أضرِبَ) ؛ لأنَّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنه قال : أما زيداً فلا الضربُ له" [٢٥] .

لأنبه على أن الخلاف في(لن) ليس بين سيبويه والخليل فقط ، كما ذهب الى ذلك جمهور النحاة[٢٦] . ذلك أنَّ سيبويه أشار الى أنَّ غير الخليل ذهب الى بساطة (لن) ، وعدم تركيبها من غير أن يذكر أسماً ، فهو ينقل خلاف النحاة مع الخليل ، ويوافق المخالفين ويُورد الحُجَّة

---

(٢٣)وممن نقل المثال عن سيبويه بصيغة(زيداً لن أضرب)ابن السراج في الأصول:١٤٧/٢،والنحاس في إعراب القرآن:٤٤١/٣،في حين قال الرضي:"حكى سيبويه عن العرب:عمراً لَنْ أضرب"،شرح الكافية : ٣٩/٤

(٢٤) ينظر : معاني الحروف : ١٠٠ ، وأسرار العربية : ٢٨٩ ، ونتائج الفكر : ١٣٠ ، والجنى الداني : ٢٨٥ ، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٤٥٤/٢ .

(٢٥) الكتاب : ٤٠٧/١ (ب) ، ٥/٣ ، وينظر : المقتضب : ٨/٢ فقد نقل كلام الخليل ووافق سيبويه في ردّه .

(٢٦) ينظر: الأصول:١٤٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس:٤٤١/٣،وعلل النحو:١٥٧،ومعاني الحروف:١٠٠، ومشكل إعراب القرآن:٧٣٥،وشرح المقدمة المحسبة:٢٣٢/١،والنكت:٦٩٢/١،وشرح عيون الإعراب:٧٧، ومنثور الفوائد:٤٣ ،وأسرار العربية:٢٨٩ ،ونتائج الفكر:١٣٠ ،وشرح المفصل:١٥/٧ ،وشرح التسهيل:٣٣٧/١ ،وشرح الرضي:٣٨/٤-٣٩ ،وارتشاف الضرب : ٣٩٠/٢ ،ومغني اللبيب :٣٧٤ ،وشرح شذور الذهب:١٩٣ ، والجنى الداني : ٢٨٥ ، والفوائد الضيائية : ٢٣٩/٢ ، وشرح التصريح : ٣٥٨/٢ .

على ذلك ، وربَّما يكون سيبويه قَصَدَ بقوله : (وأما غيره) نفسه ، يؤيد ذلك تفصيله في المسوغ الذي قدمه بين يدي المسألة ، اعني : القول ببساطة (لن) وعدم تركيبها(٢٧) .

٢- زمن نفيها :-

قال المرادي : "ومذهب سيبويه والجمهور أنَّ (لن) لا تختصُّ بنفي المستقبل على سبيل التأبيد بل قد يكون استقباله محدوداً بوقتٍ وبغير وقت بدليل قوله تعالى : (قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)(طه:٩١) "(٢٨).

ونحن إذ نوافق المرادي فيما ذهب إليه في عدم اختصاص (لن) بنفي المستقبل على سبيل التأبيد لورود آيات مباركات تنقض هذا الحكم . فضلاً عما استشهد به المرادي ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا)(مريم:٢٦) ، فالنفي ههنا قريبٌ منقطع مقيدٌ بيوم واحد وهذا ينافي التأبيد(٢٩) .

فإننا لم نجد سيبويه يشير الى هذا الأمر رفضاً أو قبولاً إذ لم يتطرق الى تأبيد النفي أو انقطاعه ، فهو إذن ليس مذهب سيبويه كما ذكر المرادي وربَّما هو شيءٌ قد استجدَّ وذُكرَ بعده ، وذكر ابن هشام(٣٠) أنَّ ممن ذكره الزمخشري في (إنموذجه) (٣١) .

---

(٢٧) ينظر : البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي : ٢٦٥-٢٦٦

(٢٨) شرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٤٥٢/٢ ، وسبقه في ردّ القول بنفيها للدوام ، والتأبيد الرضي الاستراباذي في شرح الكافية : ٣٨/٤ .

(٢٩) ينظر : مغني اللبيب : ٢٨٤ ، ومعاني النحو : ٤٤٩/٣ .

(٣٠) ينظر : مغني اللبيب : ٢٨٤ .

(٣١) وقد نفى المرحوم عبد الخالق عضيمة عن الزمخشري ذكره إفادة (لن) التأبيد في الإنموذج ، ولكنه عادَ وعزا إليه القول (أي : الى الزمخشري) أنه فسرَّ التوكيد بما يفيد معنى التأبيد ، وأنَّ منفيَّ (لن) مستحيل الوقوع عقلاً. ينظر : دراسات لإسلوب القرآن الكريم : ٥٣٠/٢ ، ٥٣٢ .

ثانياً :(إذن):

١- في أصل إذنْ :-

فقد ذكر ابن الباذش أن في (إذن) قولين : " أحدهما لسيبويه (رحمه الله) أنها مفردة كـ(لن) . والآخر للخليل (رحمه الله) أنَّها مركَّبة أصلها : (إذ أنْ) أُلقيت حركة الهمزة على الذال ، وحذفت الهمزة فصارت (إذنْ) ومعناها في القولين جميعاً الجواب والجزاء" [٣٢]. وتبعه في ذلك الرضيُّ الاسترابادي[٣٣] . وأبو حيان إذ قال : "وذهب الخليل فيما حكى عنه سيبويه الى أنَّها حرف مركب من (إذ) و(أنْ) وغلَّب عليها حكم الحرفية ، ونقلت حركة الهمزة الى الذال وحذفت والتزم هذا النقل" [٣٤]. وكذلك المرادي[٣٥] .

وما ذكره هؤلاء النحاة غير دقيق البتة فسيبويه لم يتَطرّق الى أصل إذن، ولم ينقل عن الخليل كلاماً في أصلها على الرغم من بحثي المستفيض عن هذا الأمر ، ويبدو أنَّ هذا الأمر قد نقل وهماً قياساً على ما ذكره سيبويه في (لن) وأصلها ، أو قد يكون فُهم خطأً من قول سيبويه : "وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال : (أنْ) مضمرةٌ بعد (إذنْ) " [٣٦] . فهو لا يتحدّث ههنا عن أصل (إذن) وإنما عن الناصب للفعل أهو (إذن) أم (أنْ) مضمرةً بعدها . وسيأتي الكلام عليه في الفقرة اللاحقة .

٢- أناصُب الفعلِ المضارع (إذنْ) أم (أنْ) مضمرةً بعده ؟ :

أشيع أنَّ ثمة خلافاً بين الخليل وسيبويه في هذا الأمر. قال مكي بن أبي طالب القيسي: "وهي الناصبة للفعل عند سيبويه إذا نصبت ، والناصب عند الخليل أنْ مضمرة"[٣٧].

---

(٣٢) شرح المقدمة المحسبة : ٢٣٢/١ .

(٣٣) شرح الكافية : ٤٦/٤ .

(٣٤) ارتشاف الضرب : ٣٩٥/٢ .

(٣٥) شرح تسهيل الفوائد : ٤٥٨/٢ .

(٣٦) ينظر : الكتاب : ٤١٢/١ (ب) ، ١٦/٣ .

(٣٧) مشكل إعراب القرآن : ٢٠٠ .

وفي الحق أنّ سيبويه أشار الى خلافٍ بينه وبين الخليل لكن ليس على وفق هذه الصورة التي نقلها عنهما مكي القيسي ، فقول الخليل الذي ذكره مكي ، وهو النصب بأنْ مضمرة وهو أحد قولي الخليل[٣٨] الذي نقله سيبويه في كتابه عن نحاةٍ لم يُسمِهم وذكر أنَّ الذي سمعه عنه هو : أنها هي الناصبة وليس ثمّة تقدير لـ(أنْ) . فسيبويه بدءًا يقول : " اعلم أنَّ (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عَمَلَ أُرى في الاسم إذا كانت مبتدأةً . وذلك قولك : إذن أجيئَك ، وإذن آتيك"[٣٩]. فعمل (إذن) بمنزلة عمل أُرى في الأسماء ، وليس فها إضمار (أنْ) ، وهذا الكلام ليس لسيبويه وإنما هو للخليل لقول سيبويه بعد ذلك : "واعلم أنَّ (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعل معتمدٌ عليه فأنها ملغاة لا تنصب البتَّة ، كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أُرى زيدٌ ذاهباً ، وكما لا تعمل في قولك : إنِّى أُرى ذاهبٌ . فـ(إذن) لا تصل في ذا الموضع الى أنْ تنصب كما لا تصل أُرى هنا الى أن تنصب . فهذا تفسير الخليل" [٤٠] .

فالقول بإنّها بمنزلة (أُرى) ، وهي الناصبة للفعل ، وليس فيها إضمار لـ(أنْ) هو قول الخليل ووافقه فيه سيبويه . ثم نأتي الى قوله في ختام باب إذن : " وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال : (أنّ) مضمرةٌ بعد (إذن) . ولو كانت تُضمر بعده أنْ فكانت بمنزلة اللام ، وحتى لأضمرتها إذا قلت : عبدُ الله إذنْ يأتيك ، فكان ينبغي أن تنصب إذنْ يأتيكَ ؛ لأن المعنى واحد ، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله : إذن يأتيك عبدُ الله ، كما تغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب.فهذا ما رَووا. وأما ما سمعتُ منه فالأوَّلُ" [٤١] .

فهو ينقل رواية عن الخليل ولم يسمعها منه لكنه سمعها ممّن ذكر أنها للخليل بأن (أنْ) مضمرة في (إذن) ويَردُّها ، ويقول : إنَّ الذي سمعه منه هو القول إنها ناصبة بنفسها ، وبذا فالخلاف بين الخليل وسيبويه في هذه المسألة فيه نظر من حيث إنه خلاف بينهما فيما سمعه غير

---

(٣٨) قيل أنّ راوي هذا القول عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٩٥/٢ .

(٣٩) الكتاب : ٤١٠/١ (ب) ، ١٢/٣ .

(٤٠) الكتاب : ٤١١/١ (ب) ، ١٤/٣ .

(٤١) الكتاب : ٤١٢/١ (ب) ، ١٦/٣ .

سيبويه من الخليل ، فسيبويه سَمِعَ منه عدم الإضمار فقط ، وأما الرأي الآخر فلم يسمعه منه سيبويه شخصياً وإنما ذكره له بعضهم عن الخليل ، ومن ههنا يغدو وصف الشنتمري للمسألة أدَقَّ وأصدق فهو يقول : "ومذهب سيبويه أنَّ (إذن) هي العاملة الناصبةُ ، وذكر أنَّ مذهب الخليل ذلك فيما سمعه هو منه ، وذكر عن غيره عن الخليل أنَّ (أنْ) بعدها مضمرة ، واحتجَّ عليه بما ذَكره آخر الباب" (٤٢) . وتبعه في ذلك الرضي الاستراباديي(٤٣) .

٣- في معنى (إذن) :-

قال سيبويه في إذن : "وأما إذن فجوابٌ وجزاء" (٤٤) ... وقد نقل بعض النحاة عن أبي علي الشلوبين أنه فهم من قول سيبويه أنها للجواب والجزاء مطلقاً وفي كل موضع قال أو حيان : "قال سيبويه معناها الجواب ، والجزاء فحمل هذا الكلام الأستاذ أبو علي على ظاهره وتكلف في كل مكان وقعت فيه أنها جواب وجزاء" (٤٥). وتبعه في نقل هذا الأمر عن الشلوبين المرادي ، وابن هشام ، والأزهري(٤٦) . وقُبالة هذا الفهم نقل هؤلاء النحاة أنفسهم فهم أبي علي الفارسي لكلام سيبويه على أنها قد تتمّخض تارةً للجواب فقط نحو : أن يقول لك القائل : أحبُّك فتقول : إذن اظنك صادقاً ، فلا يتصور هنا الجزاء ، وتقديره : إذا أجبتني أظنّك صادقاً ، وتارة تكون للجواب والجزاء وهو الأكثر فيها نحو : أن يقول : أزورك فيقول : إذن أُكْرمَك ، التقدير : إن تزرني إذن أكرمَك فَهَاهنُا جواب وجزاء لقوله : أزورك(٤٧) . وهذا ما نختاره فهماً لدلالة (إذن) ، ومعناها (والله اعلم) وهو فهم يمكن أن يُستخلص من عبارة سيبويه .

---

(٤٢) النكت : ٦٩٨/١ .

(٤٣) شرح الكافية : ٤٦/٤ .

(٤٤) الكتاب : ٣١٢/٢ (ب) ، ٢٣٤/٤ .

(٤٥) ارتشاف الضرب : ٣٩٨/٢ .

(٤٦) ينظر : الجنى الداني : ٣٥٧ ، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٤٦٠/٢ ،ومغني اللبيب : ٢٠ ، وشرح قطر الندى : ٥٧ ، وشرح التصريح : ٣٦٧/٢ ، ومعاني النحو : ٣٣٧/٣ .

(٤٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٩٨/٢ ، والمصادر أنفسها الواردة في الهامش السابق .

ثالثاً :(حتّى):

١- نصب المضارع بعدها : وفيه مسألتان :

أولاهما : قول الزجاج : "وإذا نصبت بحتّى فقلت : سرت حتى أدخلَها . فزعم سيبويه والخليل وجميع أهل النحو الموثوق بعلمهم أنَّ هذا ينتصب على وجهين ، فأحدُ الوجهين أن يكون الدخول غاية السير ، والسير والدخول قد نُصبا جميعاً فالمعنى : سرتُ الى دخولها وقد مضى الدخول ... ووجهها الآخر في النصب أعني : سرت حتى أدخلها أن يكون السير قد وقع والدخول لم يقع ، ويكون المعنى سرت كي أدخلها" (٤٨) .فالزجاج ههنا يجعل الوجهين اللذين ذكرهما من قول الخليل وسيبويه معاً . في حين يُفرق سيبويه بين الرأيين فيعزو الأول منهما فقط الى الخليل إذ يقول في (باب حتى) : "اعلم أنَّ حتى تنصب على وجهين : فأحدهما : أنْ تجعل الدخول غايةً لمسيرك ، وذلك قولك : سِرتُ حتى أدخلها كأنك قلت : سرتُ الى أنْ أدخلها ، فالناصبُ للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً . فالفعلُ إذا كان غايةً منصوب ، والاسمُ إذا كان غايةً جرٌّ وهذا قول الخليل . وأما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل : كي التي فيها إضمار أنْ وفي معناها ، وذلك قولك : كلمتُه حتى يأمرَ لي بشيء" (٤٩) .

فنصّ كلام سيبويه هذا من جهةٍ يُفرق بين رأيه ورأي الخليل ، ومن ههنا فلا ينبغي عزو الرأيين الى الخليل وسيبويه معاً . وهو من جهة أخرى يُشير الى أمرٍ ذي بالٍ يمكن استخلاصه من قول الخليل : (فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غايةً) إذ يفهم منه أنه يذهب الى أن الناصب للفعل والجار للاسم إذا كانا غايتين هو (حتى) من غير تقدير (أنْ) مضمرة .

ودليل ذلك أنه يشير الى أنّ معناها (الى أنْ) ولم يذكر أنَّ العامل فيها (أنْ) المضمرة ، بل العامل عنده هو (حتى) كما ذكرنا فهو الناصب للفعل والجار للاسم إذا كانا غايتين في حين صرّح سيبويه حين ذكر الوجه الآخر للنصب الى إضمار (أنْ) في (حتى) وكذلك أشار الى

---

(٤٨) معاني القرآن وإعرابه : ٢٨٦/١ .

(٤٩) الكتاب : ٤١٣/١ (ب) ، وفيه : (هو الجار في الاسم) ، وما أثبتناه من هارون : ١٧/٣ .

معناها الذي هو معنى كي بقوله:(وذلك إذا جاءت مثل: (كي)التي فيها إضمار (أنْ)وفي معناها).فالعامل(أنْ) مضمرة، والمعنى معنى (كي) .

ويزاد على هذا أنّ سيبويه قد أشار في موضعين سابقين الى أنَّ الناصب في حتى هو أنْ مضمرة[٥٠] . من غير إشارة الى أنه رأي الخليل وحين أتى الى هذا الموضع ذكر رأي الخليل وهو أنّ الناصب للفعل هو(حتى) إذا كان الفعل غاية ، ثم أعاد سيبويه رأيه الذي ذكره مسبقاً ، وهو النصب على إضمار (أن) . وإذا صحَّ ما قدّمناه يمكننا القول :-

١- إنَّ ما ذكره أبو حيان بقوله : " إذا كان المضارع بعدها ، أي : بعد حتى منصوباً فمذهب سيبويه والبصريين أنها حرف جرّ والنصب بعدها بإضمار (أنْ) ومذهب الكسائي أنها ناصبة له بنفسها" [٥١] وتبعه المرادي[٥٢] . أمرٌ فيه نظر فالرأي بأن الناصب بعد حتى بـ(أنْ) مضمرة هو ليس قول البصريين أجمعهم فالخليل – وكما تقدَّم – يرى أنَّ الناصب للفعل (حتى) عندما يكون الفعل غاية .

٢- يبدو لي أنّ الطريق الى قول الكسائي أو الكوفيين[٥٣] إنْ صحَّتْ هذه النسبة إليهم من أنَّ الناصب للفعل هو حتى نفسها هو قول الخليل وإن كان الخليل قد قيَّد الأمر كما ذكرنا بأنَّ يكون الفعل غاية . (والله اعلم) .

٣- إننا ومع إثباتنا لحقيقة رأي الخليل في عمل حتّى ، لابدَّ أنْ تَستوقفنا قاعدة في (الحروف) أسَّسها النحاة وهي أنَّ الحرف من شروط عمله أن يكون مختصاً فإن لم يكن كذلك لم يعمل ، وقول الخليل بعمل(حتى) في الفعل والاسم يخرجه من هذا القيد (أعني : الاختصاص) ، ومن ثمَّ فعملها على مقتضى قول النحاة مُنتَفٍ .

أما المسألة الأخرى : فهي تخصُّ ما أفرده ابن جني في كتابه الخصائص من باب عنونة بـ(باب في التفسير على المعنى دون اللفظ) جاء فيه : "اعلم أنَّ هذا موضع قد أتعب كثيراً من

---

(٥٠) ينظر : الكتاب : ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ (ب) ، ٥/٣ ، ٧ ، وسنذكرهما تفصيلاً في المسألة اللاحقة .

(٥١) ارتشاف الضرب : ٤٠٣/٢ .

(٥٢) ينظر : شرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٤٦٣/٢ ، وما عزاه أبو حيان الى الكسائي جعله المرادي مذهباً للكوفيين.

(٥٣) ونرى في نسبة هذا الأمر الى الكوفيين جميعهم أمر فيه نظر : فرأي الفراء يبدو مخالفاً لهم ، وموافقاً لرأي سيبويه كما سيأتي لاحقاً في بعض حروف النصب كالفاء ، والواو .

الناس واستهواهم ، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد الى ما مذلوا به ، وتتابعوا فيه ، حتى إنَّ أكثرَ ما ترى من هذه الآراء المختلفة ، والأقوال المستشنعة إنما دعا إليها القائلين بها تعلُّقهم بظواهر هذه الأماكن ، دون أنْ يبحثوا عن سرِّ معانيها ، ومعاقد أغراضها"(٥٤).

ثم أوردّ ستّة أمثلةٍ استدلّ بها على فحوى هذا الباب ابتدأها بمسألة لسيبويه في (حتى) جاءت بالصيغة آلاتية : "فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه : (حتى الناصبة للفعل) ، يعني : في نحو قولنا : (اتق الله حتى يُدخَلك الجنّة) ، فإذا سَمِعَ هذا من يَضعُفُ نظرُهُ اعتدَّها في جملة الحروف الناصبة للفعل ، وإنما النصب بعدها بانْ مضمرة . وإنما جاز أنْ يتسمَّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوب بحرف لا يذكر معها ؛ فصارت في اللفظ كالخَلَفَ له ، والعِوض منه ، وإنما هي في الحقيقة جارّة لا ناصبة" (٥٥) .

ولنا على قول ابن جني المتقدم عدّة تعليقات هي كالآتي :-

١- إنّ ابن جني يشير فيما نقله عن سيبويه الى قوله – الذي ذكرناه في المسألة السابقة- :(اعلم أنّ حتى تنصب على وجهين) .

٢- إنّ ما ذكره ابن جني من أنَّ النصب بعد حتى عند سيبويه بأن مضمرة وأنها جارَّة لا ناصبة أمر دقيقٌ جداً أثبتناه في الفقرة السابقة ، ونؤكده ههنا .

٣- لكننا نؤاخذه في أنَّ ما استدلَّ به من كلام سيبويه لا ينطبق البتَّة محتوًى لعنوان الباب الذي أسَّسهُ (باب في التفسير على المعنى دون اللفظ) ، والذي يريد فيه كما أوضح أن ثمة مسائل لا ينبغي أن يُنظر الى ظواهرها وإنما يجب أنْ يُبحث عن سرِّ معانيها لتتبين أغراضها ، ومنها مسألة الإضمار في (حتى) . فينبغي أنْ لا يُنظر الى ظاهر قول سيبويه في أنَّ(حتى)هي الناصبة للفعل وإنما يؤول على المعنى بانّ الناصب (أنْ) مضمرة . هذا معنى كلام ابن جني . وهو قولٌ يصحُّ لو أنَّ سيبويه اقتصر في الحديث عن (حتى) في هذا الموضع الذي نقله عنه ابن جني فقط . أما وقد صرّح بإضمار (أنْ) ناصبة للفعل بعد(حتى) في موضعين سابقين يبدو أنَّ ابن جني لم يتنبه عليهما ؛ فإن الاستدلال به يسقط في هذا الموضع إذ يخرج من باب ما يُفهم بالمعنى أو يؤوّل به ؛ لأنه أضحى مصرحاً به في اللفظ كذلك يقول سيبويه في باب :

---

(٥٤) الخصائص : ٢٦٣/٣ .

(٥٥) الخصائص : ٢٦٣/٣-٢٦٤ .

(الحروف التي تُضمر فيها (أنْ)) : " وذلك اللامُ التي في قولك : جئتُك لِتَفْعَلَ . وحتّى ، وذلك قولك : (تكلَّم حتى أُجيبَكَ) فإنما انتصب هذا ب(أنْ)، وأنْ ههنا مضمرة ، ولو لم تُضمِرها لكان الكلام محالاً ؛ لأنَّ اللام وحتى إنما تعملان في الأسماء فتجران وليستا من الحروف التي تضاف الى الأفعال فإذا أضمرتَ (أنْ) حسن الكلام ..."(٥٦) ، وقال أيضاً : "واعلم أنَّ (أنْ) لا تظهر بعد حتى وكي ، كما لا يظهر بعد (أما) الفعلُ في قولك : أما أنت منطلقاً ... وقد اكتفوا عن إظهار (أنْ) بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان الى فعل ، وأنَّهما ليسا مما يعمل في الفعل ، وأنَّ الفعل لا يَحسن بعدهما إلا أن يُحمل على (أنْ) " (٥٧) . فهذان قولان لسيبويه يصرح فيهما لفظاً بإضمار (أن) بعد حتى وأنها العاملة في الفعل ؛ لأنَّ حتى لا تعمل في الفعل . لذا فإنَّ هذا المثال مُتجسداً بهذه المسألة لا ينبغي أن يندرج تحت هذا الباب مفسراً لفحواه ومبيناً لمعناه .

٤- ومن ههنا نقول : إنه ليس هناك داعٍ الى افتراض ابن جني الى قارئٍ قد يَفهمُ قول سيبويه خطأً ، ومن ثمَّ تضعيف نظره ، وكذلك التسويغ لسيبويه عَدَمَ تصريحه إضمار (أنْ) بهذه الصيغة التي لم تردَ عند سيبويه حين علل إضمار أنْ ، مما يجعلنا نشك بأن ابن جني قد وقعت عيناه على قولي سيبويه اللذين صرَّح فيهما بإضمار (أنْ) بعد حتى ، وأنَّها العاملة في الفعل ، إذ لو حدث ذاك لما وقع فيه وهو العالم الفذّ .

نخلص إذن من كل ما تقدّم الى أنَّ هذا المثال الذي استشهد به ابن جني من قول سيبويه دليلاً لتفسير معنى الباب الذي أسَّسهُ(في التفسير على المعنى دون اللفظ)، لا ينطبق وفحوى هذا الباب،ومن ثمَّ فلا يمكن أنْ أن يُعدَّ دليلاً عليه؛لأنَّ سيبويه – كما رأينا- صرّح باللفظ، والمعنى معاً بإضمار (أنْ)وليس ثمّة مدعاة للتأويل،والتفسير اللذين قد فهما بين يدي المسألة.

رابعاً : (كـي) :-

(٥٦) الكتاب : ٤٠٧/١ (ب) ، ٣/٥-٦ وفيه المثال : (حتى تفعل ذاك) .

(٥٧) الكتاب : ٤٠٨/١ (ب) ، ٧/٣ .

١- في معنى (كي) :-

قال المرادي: "ومذهب سيبويه أنَّ (كي) لفظٌ مشترك يكون حرفاً يُفيد التعليل والسبك"[٥٨].

وقول المرادي هذا لم يَرِد في كتاب سيبويه بصيغته هذه ، وإنما نستطيع تلخيص ما وردَ في الكتاب بخصوص (كي) بالآتي :-

١- تحدَّث سيبويه عن كونها بمنزلة حتى التعليلية أو اللام فتجرُّ الاسم ، وتنصب الفعل بإضمار (أنْ) . وقد تقدَّمت النصوص التي تؤكد ذلك في المسألة السابقة .

٢- وقال فيها أيضاً : "وأما (كي) فجواب لقوله كيمه ، كما يقولوا : لِمَهْ فتقول : لِيفعلَ كذا ، وكذا"[٥٩] ، أي أنها تكون للتعليل كاللام .

٣- تناول حكم الفصل بينها وبين معمولها إذا كان فعلاً فقبَّح بدءًا قولهم:(كي عبدُ الله يقولَ ذاك)[٦٠]. ثم عاد وصرَّح بالمنع قائلاً : "...من قبل أنه لا يجوز أن تقول : (كيْ زيدٌ يقولَ ذاك)..." [٦١] .

هذا باختصار مجمل آراء سيبويه في(كي) ليس فيها إشارة الى معنى المصدرية أو السبك كما عُزي إليه هذا أمرٌ . وثمة أمرٌ أخر أودُّ الإشارة إليه يتعلق بالفقرة الثالثة التي ذكرناها والتي تناول فيها سيبويه منع الفصل بين كي ومعمولها الفعل ، فقد ذكر أبو حيان أنه لا يمتنع تأخر معمول كي عليها . ومثّل لذلك بقوله : كي تكرمني جئتك ، وقال : إنَّ هذا الحكم يتفرع عن مذهب سيبويه[٦٢] .

وهو قول مستغربٌ من أبي حيان إذ إنَّ الحكم والمثال كليهما جاريان على الأصل وهو تأخر المعمول عن العامل ، أما إنْ أراد تأخر الفعل (جئتك) ، عن كي فهو هاهنا ليس بمعمول لها ومن ثمَّ فإن ما ذكره من تفرع هذا الحكم عن مذهب سيبويه غير صحيح ؛ لأنه لم يذكر إلا الفصل بينها ، وبين معمولها الفعل حسبُ .

---

(٥٨) شرح تسهيل الفوائد : ٤٥٥/٢ .

(٥٩) الكتاب : ٣٠٦/٢ (ب) ، ٢٢٢/٤ .

(٦٠) الكتاب : ١٤٨/١ (ب) ، ٢٩٤/١ (هـ).

(٦١) الكتاب : ٤١٢/١ (ب) ، ١٥/٣-١٦ .

(٦٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٩٣/٢ .

٢ – **<u>أَيُنْصَبُ المضارع بعدها ، بها أم بـ(أنْ) مضمرة ؟</u>** :–

قال أبو حيان عن (كي) أنها : " حرف باتفاق ومذهب سيبويه والأكثرين أنها تكون جارة بمعنى اللام ، وناصبة للمضارع . فإذا نصبت فسيبويه يقول تنصب هي بنفسها ، والخليل والأخفش يقولان : أنْ مضمرة بعدها ، وذهب الكوفيون الى أنها مختصّة بالفعل ، فلا تكون جارّة "(٦٣) . وهذه نسبةٌ غير دقيقة البتَّة . فأما الخليل فلم أجد له رأياً في الكتاب بخصوص إضمار (أنْ) بعد كي . وربما يكون نقل عنه بطريق آخر . وأما سيبويه فرأيه على خلاف ما عزاه إليه أبو حيان تماماً . وتحرير مذهبه على نحوٍ مما يأتي :–

١– أنه ينقل عن بعض العرب أنَّ " كي بمنزلة حتى ، وذلك أنَّهم يقولون : كَيْمَه في الاستفهام ، فيُعملونها في الأسماء كما قالوا : حتى مَهْ ، وحتّى متى ، وَلِمَهْ"(٦٤) . وهي ههنا بمعنى اللام . يعني أنها تكون جارة كما أوضحَ السيرافي(٦٥) .

٢– وتكون عنده ناصبة للفعل وبالمعنى نفسه لكن بإضمار (أنْ) شأنها شأن حتى ، وهذا الحكم أورده في (باب الحروف التي تُضمر فيها أنْ) بعد أن صرَّح بإضمار (أنْ) بعد اللام ، وحتى – وقد ذكرنا ذلك آنفاً – فقال : " واعلم أنَّ (أنْ) لا تظهر بعد (حتى) و(كي) ، كما لا يظهر بعد أما الفعل ... واكتفوا عن إظهار (أنْ) بعدهما بعلم المخاطبِ أنَّ هذين الحرفين لا يضافان الى فعلٍ ، وأنَّهما ليسا مما يعمل في الفعل وأنَّ الفعل لا يُحسن بعدهما إلا أنْ يُحمل على (أنْ) ..."(٦٦) . فهذا إقرار بالإضمار بعد كي ، وعدم عملها بالفعل الا بـ(أنْ) المضمرة بعدها ثم يؤكّد سيبويه هذا الحكم في موضع لاحق حيث تحدث عن وجهي نصب حتى فذكر في الوجه الثاني عنده في نصب حتى في قولهم (سرتُ حتى أدخلها) أنْ " يكون السيرُ قد كان والدخول لم يكن

---

(٦٣) ارتشاف الضرب : ٣٩٢/٢ .

(٦٤) الكتاب : ٤٠٨/١ (ب) ، ٦/٣ .

(٦٥) الكتاب : ٤٠٨/١ (ب) الحاشية ، و٦/٣ (هـ) هامش (٧).

(٦٦) الكتاب : ٤٠٨/١ (ب) ، ٧/٣ .

، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أنْ) وفي معناها ، وذلك قولك : كلمته حتى يأمرَ لي بشيء" (٦٧) .

وبعضُ شرّاح الكتاب قد تنبَّهوا على هذا الأمر يقول الشنتمري في تفسير (باب الحروف التي تُضمر فيها (أنْ)) عند سيبويه : " ذكر سيبويه في هذا الباب أنَّ (كي) قد تكون بمنزلة اللام ، فتنصِبُ بإضمارِ أنْ " (٦٨) . يريد : أنّ معناها معنى اللام جارّة كانت أم ناصبة ، وإذا نصبت فبإضمار (أنْ) حينئذٍ .

خامساً : <u>(الفاء والواو)</u> :-

ومن المسائل التي في هذا الموضوع ما أورده جامع العلوم الباقولي تحت باب (ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه وربَّما يُشكل على البُزَّل الحُذّاق فيغفلون عنه) . فأوردَ عدَّة مسائل منها : ما ذكره من إجماع القرّاء غير نافع وابن عامر في قوله : (وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَدِلُونَ فِي ءَايَتِنَا)(الشورى:٣٥)،على القراءة بالنصب فجعله ردّاً على قول سيبويه كما نقله هو عنه : " واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله : إن تأتني آتكَ وأعطيك ، ضعيف ، وهو نحو من قوله : (وألحقُ بالحجاز فأستريحا) . فهذا يجوز وليس بالجيد ، إلا أنَّه في الجزاء أمثل قليلاً ؛ لأنه ليس يوجب أنه (يفعل) إلا أنْ يكون من الأول (فَعَلَ) فلّما ضارع الذي لا يوجبه ، كالاستفهام ونحوِهِ ، أجازوا فيه هذا على ضعفه و وإن كان معناه كمعنى ما قبله إذ قال : ولا أعطيك ... قال الشاعر فيما جاء منصوباً بالواو في قولك : إنْ تأتني آتِك وأُعطيك :

ومنْ يغترب عن قومه لا يزَل يرى   مصارعَ مظلومٍ مَجَرّاً ومسحَبا
وتُدفَنَ منهُ الصالحات وإنْ يُسئ   يَكُنْ ما أساء النارَ في رأس كبكبا

وإنما نصبوا الميم في (ويعلمَ) ولم يكن قبيحاً كما ذكره سيبويه ؛ لأنه مع جواز النصب تأتي معه تبعية اللام "(٦٩) .

---

(٦٧) الكتاب : ٤١٣/١ (ب) ، ١٧/٣ .

(٦٨) النكت : ٦٩٣/١ .

(٦٩) إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج : ٩٠٦/٣ ، وينظر : الكتاب : ٤٤٨/١-٤٤٩ (ب) ، ٩٢/٣-٩٣ ، وفيه بعض الاختلاف سنذكره في المتن .

وقبل أنْ أُبدي الرأي فيما ذكره الباقولي أودّ أن أُصحح بعض ما ورد من عباراته التي نقلها عن الكتاب ومنها : أنَّ عبارته بعد إيراده للبيت : (وألحقُ بالحجاز فأستريحا) "فهذا يجوز وليس بحدِّ الكلام ولا وجهه ، إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً"(٧٠).الى أن قال...أجازوا فيه هذا على ضعفه"(٧١). وقال أيضاً قبل أن يوردَ البيتين الأخيرين:"قال الأعشى فيما جاز من النصب"(٧٢).ثم أوردَ الشاهد: (وتُدفَنَ منه الصالحات وإن يُسِئْ ...).

ومن هاتين العبارتين لسيبويه اللتين صحَّحناهما من الكتاب نرى أنَّ اعتراض الباقولي المتقدم على سيبويه ليس له مسوّغ إذ إنَّ كلام سيبويه لا ينبغي أنْ يُفهم منه رفضه لغة النصبِ ، ومن ثمَّ يُصبح في موقف المؤاخذِ عليه لما أسَّسه من حكم لورود قراءة أتفق عليها جمهور السبعة ، فهو لم يردَّ لغة هذه القراءة بل على العكس من ذلك فهو يجوزها على ضعف ، ومجمل القضية أنه في معرض المفاضلة بين وجهين إعرابيين فيرى أن رفع الفعل هو الوجه أما النصب فيجوز ههنا ويقوّيه أنَّ الفعل وقع في موضع الجزاء ، لكنَّه ليس الوجه المختار عنده ، وإنما الاختيار عند الرفع .

<u>جوازم المضارع</u> :-

١- <u>جزم جواب الجزاء</u> :-

اختلف النحاة في عامل الجزء في الفعل المضارع الواقع جواباً للجزاء ، ومعه اختلفت النسبة الى سيبويه فيها وكالآتي :-

١- مذهب ابن مالك ، وقد ذهب في كتابه شرح الكافية الشافية(٧٣) الى أنَّ الجازم له لفظ الطلب المتضمّن لمعنى (إنْ) وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وليس الجازم (إنْ) مقدرة كما ذهب

---

(٧٠) الكتاب : ٤٤٨/١-٤٤٩ (ب) ، ٩٢/٣-٩٣ .

(٧١) المصدر والصفحة نفسها .

(٧٢) المصدر والصفحة نفسها .

(٧٣) ١٢٩/٢ ، وينظر : شرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٤٧٢/٢ .

أكثر المتأخرين . وهو اختيار ابن هشام قال : "... أحدهما للخليل وسيبويه ، أنه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى إنْ الشرطية" (٧٤) .

لكن ابن مالك لم يَبقَ على هذا الرأي وإنما اختارَ رأياً آخر في كتابه (تسهيل الفوائد) مفاده أنّ الناصب للجواب هو فعل الشرط إذ قال:" وجزم الجواب بفعل الشرط ، لا بالأداة وحدها ، ولا بهما ، وعلى على الجواز خلافاً لزاعمي ذلك"(٧٥). وفسرَّ ذلك ، وأكده في شرحه للتسهيل(٧٦) مستنداً في ذلك على قول سيبويه قائلاً:" وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط تعيّن كونه مجزوماً بفعله ، لاقتضائه إيّاه ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ، وعلى هذا يؤول قول سيبويه:(واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال ، ويجزم الجزاء بما قبله)؛لأنَّ ترك تأويله يقتضي أن يكون للفاعل والمفعول حظٌّ في جزم الجواب ، وذلك لا يصحّ اتفاقاً ، وقد دلّ الدليل على أنَّ جزم الجواب ليس بالأداة والشرط معاً ، ولا بالأداة وحدها ن فلم يبق ما يحمل عليه قول سيبويه إلا فعل الشرط وحده" .

٢- وقال أبو حيان:" والمختار أنَّ الأداة هي الجازمة لفعل الجواب ، وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافي الى سيبويه ، وذهب الأخفش الى أنه مجزوم بفعل الشرط ، وقيل الجزم بالأداة وفعل الشرط معاً ونُسب هذا الى سيبويه والخليل والأخفش أيضاً ، وذهب الكوفيون الى أنه انجزم على الجوار ..." (٧٧) .وما ذكره أبو حيان نقله بتمامه المرادي(٧٨).

ومما تقدّم نستطيع أنْ نُلخص ما عُزي الى سيبويه في عامل جزم جواب الطلب بالآتي :-

١- قول أبي حيان : إن العامل عنده هو الأداة ، وقد ذكر أنَّ السيرافي عزاه الى سيبويه ، والسيرافي شارح كتاب سيبويه ذكر أنَّ " جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض

---

(٧٤) مغني اللبيب : ٢٢٦/١ .

(٧٥) تسهيل الفوائد : ٢٣٧ .

(٧٦) شرح التسهيل : ٣٩٨/٣ ، وينظر : الكتاب : ٤٣٥/١ (ب) ، ٦٢/٣-٦٣ .

(٧٧) ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ .

(٧٨) شرح تسهيل الفوائد : ٤٩٥/٢ .

بإضمار شرط في ذلك كله"[٧٩] . ذكر هذا إبانَ تفسيره قول سيبويه في هذه المسألة وسيأتي ذكره لاحقاً .

٢- إن العامل عنده فعل الشرط وهو قول ابن مالك .

٣- إنه نفس الطلب وهو قول ابن هشام .

٤- إن العامل هو الأداة وفعل الشرط ونُسب الى سيبويه من غير ذكرٍ لأسم هذا الناسب .

أما سيبويه فقوله في المسألة هو الآتي:" واعلم أنَّ حروف الجزاء تَجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنّك إذا قلت:(إنْ تأتني آتِك) ، فـ(آتِك) انجزمت بـ(إنْ تأتني) كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت :(ائْتِني آتِك) "[٨٠]. وكلام سيبويه هذا ولاسيّما قوله:(وينجزم الجواب بما قبله) يُفهم منه أمران أحدهما : إنَّ هذا الما قبل هو (الفعل) وهذا فَهم ابن مالك . ويصبح إذّاك مخالفاً للخليل ، وأما الآخر : فأنه يريد (إنْ والفعل) وبهذا يُصبح قوله (وزعم الخليل) دعماً لقوله وتأييداً وليس خلافاً بينهما وهذا ما نرجّحه من فهمٍ لقول سيبويه ؛ إذ لو أنعمنا النظر في قوله لوجدنا ما ذكره من قول للخليل إنما هو مثالٌ يسند الحكم الذي ذكره وهو أن الجواب ينجزم بما قبله وليس حكماً مخالفاً له ويريد بالما قبل هو (إنْ والفعل) معاً وليس الفعل وحده ، أو الأداة وحدها .

يؤكّد ذلك ما ذكره سيبويه بعد عدّة صفحات فقطع الشكّ في هذه المسألة حين تحدث في (باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ ، أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرضٍ) ذاكراً أمثلة لكل تلك الأنماط نحو (إئتِني آتِك) للأمر ، و(لا تفعلْ يكن خيراً لك) للنهي ، و(ألا تأتيني أحدِّثك؟) للاستفهام ، و(ألا ماءَ أشربه) للتمني ، و(ألا تَنزلُ تُصِب خيراً) في العرض[٨١]

---

(٧٩) الكتاب : ٩٤/٣ هامش (١) .

(٨٠) الكتاب : ٤٣٥/١ (ب) ، ٦٢/٣-٦٣ .

(٨١)الكتاب:٤٤٩/١(ب)،٩٣/٣-٩٤، وأودُّ الإشارة ههنا الى أنَّ باحثين معاصرين فاضلين وهما الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة،ود.عبد الحسين الفتلي(رحمهما الله) قد وهما في عزو هذه المسألة الى سيبويه والخليل فقال أ.عضيمة:"هناك رأيان في جازم جواب الطلب:الجازم(إن)الشرطية المقدرة ، وهو مذهب سيبويه والجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط وهو مذهب الخليل". مستدلاً بقول سيبويه المتقدم ينظر:المقتضب:٨٠/٢هامش(١)، وقال د.عبد الحسين الفتلي: "العامل في فعل الشرط هو(إنْ) لكن الخلاف في جازم الجزاء،قال سيبويه:اعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجزاء بما قبله. وذكر أن الخليل زعم أنك إذا قلت :(إن تأتني آتك) فأنك انجزمت (بأن تأتني) كما تجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: إئتني آتك

.وقال بعدها:" وإنما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جوابُ (إنْ تأتِني) ، بـ(إنْ تأتِيني) ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ (إنْ تأتيني) غير مستغنية عن آتِك" (٨٢) .

فقوله : (كما انجزمَ جوابُ (إنْ تأتني)، أي : (آتك) بـ(إن تأتني))دليل على أن الما قبل عندهُ (إنْ والفعل) . وبذا يغدو القول الرابع المعزوّ إليه وهو أن العامل عنده هو الأداة وفعل الشرط هو القول الدقيق في هذا الشأن (والله تعالى اعلم) .

٢- ومن أدوات الجزم (لم) :-

قال أبو حيان : " وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ فتصرف معناه الى المضيّ ، وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين ، وذهب قوم منهم الجزولي الى أنها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه الى المبهم دون معناه ونُسب الى سيبويه" (٨٣) . وتبعه في ذلك خالد الأزهري(٨٤) .

ويرى سيبويه أنَّ (لم) لنفي الماضي فقد قال : "ولم أضرب نفي لضربتُ" (٨٥) ، وقال أيضاً في (باب نفي الفعل) : " إذا قال : فَعَلَ فنفيه لمْ يَفعلْ " (٨٦) . وقال أيضاً : " و(لم) وهي نفي لقوله : فَعَلَ" (٨٧) .

. معنى ذلك أن سيبويه يرى الجازم لجواب الشرط (إنْ) وحدها بينما[كذا] يرى الخليل أن الجازم (إنْ وفعل الشرط) معاً ..." ينظر : أدوات الجزم عند سيبويه (بحث) : ٢٧٣ . والصواب ما أثبتناه في المتن (والله تعالى أعلم) .

(٨٢) المصدر والصفحة نفسها .

(٨٣) ارتشاف الضرب:٢/٤٤٥،وينظر:٥٤٤ وفيه أنّ مذهب المبرد : أنه يصرف معنى المضارع الى المضيّ دون لفظه.

(٨٤) شرح التصريح : ٢/٣٩٦ .

(٨٥) الكتاب : ١/٦٨ (ب) ، ١/١٣٦ (هـ) .

(٨٦) الكتاب : ١/٤٦٠ (ب) ، ٣/١١٧ .

(٨٧) الكتاب : ٢/٣٠٥ (ب) ، ٤/٢٢٠ .

وليس في كلامه تصريح بأن دخول (لم) على المضارع يصرف معناهُ الى المضيّ ، أو الى الإبهام ، وإنما هو شيء قد فهمه النحاة من كلامه فشاع في الدرس النحوي أنّ (لم) حرف نفي يختص بالمضارع ، ويصرف معناه الى المضي(٨٨) .

وثمة أمرٌ يجدرُ ذكره ههنا ، وهو أن الجزولي واهمٌ في عزوه الى سيبويه دخول (لم)على ماضي اللفظ – وكما مرّ آنفاً– ؛لأنّ أمثلة سيبويه كلّها وردت فيها (لم) داخلةً على المضارع ، فليُنظر الى قوله (ولم أضرب نفي لضربتُ) ، وقوله : (وإذا قال : فَعَلَ فنفيهُ لم يفعل) .

الاشتغال :

ترجيح النصب أو الرفع فيه :

اختلف بعض النحاة ممّن صنف في إعراب القرآن في نسبة القول الى سيبويه بخصوص ترجيح النصب أو الرفع في قوله تعالى:(وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا)(المائدة:٣٨) وقوله تعالى:(ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ)(النور:٢)، فعزا إليه الزجاج أن الاختيار عنده النصب لكن أبت العامّةُ القراءةَ إلا بالرفع ، يعني بالعامّة : الجماعة (٨٩) .

في حين عَرَض النحاس الأمر بصيغة أخرى حينما قال : "وقرأ عيسى بن عمر (الزانيةَ والزانيَ) بالنصب وهو اختيار الخليل وسيبويه (رحمهما الله) ؛ لأنَّ الأمر بالفعل أولى وسائر النحويين على خلافهما" (٩٠) .

فهو يعزو الى سيبويه والخليل ترجيحهما قراءة النصب ههنا ، أما مكي بن أبي طالب القيسي فقد ذكر أنَّ "الاختيار عند سيبويه الرفع ؛ لأنه لم يقصد بذلك قصد اثنين بأعيانهما ..." (٩١).

(٨٨) شرح التسهيل : ٣٨٣/٣ ، وينظر : معاني النحو : ٣٨٨/٤ .

(٨٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧١/٢، وفي موضع أخر: ٢٧/٤ عزا اختيار النصب الى الخليل وسيبويه.وأودّ الإشارة ههنا إلى أن السخاوي قد فسّر معنى (العامّة) بقوله: " وإذا قالوا : قَرَأهُ العامّة ، فإنما يريدون : ما اتَّفق عليه أهل المدينة ، وأهل الكوفة ، فهو عندهم سبب قويّ يوجب الاختيار ،وربّما اختاروا ما اجتمع عليه أهل الحرمين وسمّوه أيضًا بالعامّة " ينظر:جمال القرّاء وكمال الإقراء:٤٤٠/٢.

(٩٠) إعراب القرآن : ٤٣١/٢-٤٣٢ .

(٩١) مشكل إعراب القرآن : ٥٠٨ وقراءة النصب للآيتين الكريمتين هي لعيسى بن عمر . ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ٣٢ ، والمحتسب : ١٠٠/٢ ، وشواذ القراءات : ١٥٤ ، ٣٣٩ .

ولي على كلامهما تعقيبتان :

أولاهما : أنَّ مكّيًّا القيسي واهم فيما عزاه الى سيبويه من أنَّ الاختيار عنده الرفع ، فسيبويه يختار في هذا الباب كله (باب الأمر والنهي) النصب فيقول في بدئه : " والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل ... لأنَّ الأمر والنهي إنما هو للفعل" (٩٢) . وحين يصل الى الحديث عن الآيتين المباركتين يقول فيهما:" وقد قرأ أُناسٌ : (والسارقَ والسارقةَ) و(الزانيةَ والزانيَ) وهو في العربية على ما ذكرت من القوة .ولكن أبتِ العامة إلا القراءة بالرفع.وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛لأنَّ حدَّ الكلام تقديم الفعل ، وهو فيه أوجبُ ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل"(٩٣).

فسيبويه وعلى وفق ما تقدم من كلامه نقل قراءة النصب في الآيتين الكريمتين ووصفها بالقوّة في العربية وقدّم لها مسوّغاً مؤداه : أنَّ النصب هو الوجه في الأمر والنهي .

أقول : على الرغم من هذا فإني لا أجده يرجح ههنا قراءة على أخرى على وجه التنصيص وممّا يعضد هذا أنّه ذكر أنَّ عامة القراء قرؤوا بالرفع ، ومن ثمَّ خرّج هذه القراءة على الابتداء (السارقُ ... والزانيةُ) ، وحذف الخبر على تقدير : فيما فرض الله عليكم ، أو في الفرائض(٩٤) وهذا منتهى ما خَلُص إليه سيبويه في هذه المسألة على ما أحسب (والله اعلم) .

بقي أمرٌ أخير لابدّ من أن أنّوه به وهو أنّ ما ذكره الزجاج ، والنحاس من عزو القول في هذه المسألة الى الخليل وسيبويه وعلى نحو ما مرَّ أمرٌ يفتقر الى الدقة ؛ لأنَّ الكلام كلَّه هو لسيبويه .

---

(٩٢) الكتاب : ٦٩/١ (ب) ، ١٣٧/١ (هـ) .

(٩٣) الكتاب : ٧٢/١ (ب) ، ١٤٤/١ (هـ) .

(٩٤) الكتاب : ٧١/١-٧٢ (ب) ، ١٤٣/١ (هـ) .

المبحث الثاني

الفاعل ونائبه

أولاً : الفاعل :

١- العامل في الفاعل :-

قال أبو حيان : "والعامل هو الرافع للفاعل على مذهب سيبويه لفظاً نحو : قامَ زيدٌ ، أو تقديراً نحو : ما قام من رجل ، (وَكَفَى بِٱللَّهِ) (النساء : ٧٩ ، ١٦٦) ، على أصحّ الأقوال في أنّ الباء زائدة ، وأعجبني شربُ زيدٍ العسلَ ، أي : ما قام رجلٌ ، وكفى باللهُ"(١). وتقسيم أبي حيان العامل هكذا لفظاً وتقديراً ، وعزوه ذلك الى سيبويه أمر لم يقل به سيبويه ، وتحديداً العامل التقديري في الفاعل ، وإنما هو استنباط لأبي حيان من كلام سيبويه ، فسيبويه لم يُشر إلا الى العامل اللفظي ، وهو عنده الفعل ومما يدلُّ على ذلك قوله في : (ضَرَبَ عبدُ الله زيداً) "فعبدُ الله ههنا كما ارتفع في ذَهبَ ، وشغلت ضربَ به كما شَغَلتَ به ذَهَبَ" (٢) . وقد فسر السيرافي نصَّ كلام سيبويه هذا بالقول : "وشبَّه سيبويه رفع الفاعل الذي يتعدى فعلهُ في (ضَرَبَ) برفع الفاعل الذي لا يتعدى فعله في (ذهب) لاجتماعهما في أنهما فاعلان قد شُغِلَ الفعل بهما ، وإن كانا قد اختلفا في التعدي" (٣) ، فسيبويه إذن أشار الى العامل اللفظي ، ولم يتطَّرق الى العامل التقديري ، وإنما هو أمرٌ زاده أبو حيان كما يستبان مما تقدم.

---

(١) ارتشاف الضرب : ١٨٠/٢ .

(٢) الكتاب : ١٥/١ (ب) ، ٣٤/١ (هـ) .

(٣) شرح السيرافي : ٢٧١/٢ .

٢- تأخير الفاعل ، وتقديمه :-

قال أبو حيان متحدثاً عن جواز أو منع تأخير الفاعل وتقديم المفعول في حالة اللبس : "يجبُ وصل الفعل بمرفوعه إنْ خِيفَ التباسه بالمنصوب وسواءٌ أكان المرفوع فاعلاً ،أو[كذا] مفعولاً ... وخوف الإلتباس بكونهما مقصورين أو مضافين الى ياء المتكلم ، أو مشارين ، أو نحوهما مما لا يظهر فيه إعراب من غير دليل على تغيير الفاعل موجبٌ لتقديم الفاعل على المفعول هكذا قال ابن السراج في أصوله ، والجزولي ومتأخرو أصحابنا ، وقد نازعهم أبو العباس بن الحاج الأشبيلي من أصحاب الأستاذ أبي علي ، وقال : هذا الذي ذكروه لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض، والإلباس لا يعتبر على الإطلاق ، ومن معاني الكلام ومقصد المتكلم أن يراد الإجمال" (٤) . وممّن نقل هذا الكلام عن ابن الحاج الأزهريُّ ونقل عنه انه ضعف هذه الحجج بقوله : " لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية "(٥).

ولي على ما تقدم تعقيبتان :-

أولاهما : أنَّ ما ذكره ابن الحاج من أنه : لا يوجد في كتاب سيبويه تقديم المفعول إذا أُلبس قد يبدو في ظاهره صحيحاً ؛ لأنَّ سيبويه لم يُشِرْ الى هذا الأمر صراحةً ، لكننا لو أنعمنا النظر في كلامه لوجدناه يُشير الى التقديم فيما يُستبان فيه الإعراب وذلك في قوله : "فإن قدمتَ المفعولَ وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل ، وذلك قولك : ضَرَبَ زيداً عبدُ اللهِ ؛ لأنكّ إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ... فمن ثمَّ كانَ حدّ اللفظ أنْ يكون فيه مقدماً ، وهو عربيٌ جيّد كثير ... "(٦). فسيبويه ههنا يجيز تقديم المفعول على الفاعل ، والإعراب ظاهر في كليهما ، أي : إنّ اللبس ههنا مأمون ، وهذا الأمر دعا النحاة من بعد الى توسيع هذا الحكم في نصٍ مفاده كما ذكر السيرافي شارحاً قول سيبويه المذكور آنفاً :"

---

(٤) ارتشاف الضرب : ١٩٩/٢ .

(٥) شرح التصريح : ٤١٢/١ .

(٦) الكتاب : ١٤/١ (ب) ، ٣٤/١ (هـ) .

أما قولهم : (ضرب زيداً عبد الله) فإنهم قدّموا الى المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه ، فلم يَضُرّ من جهة المعنى تقديمُهُ ... فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعلٍ ، ولا مفعول قُدِّم الفاعل لا غير كقولهم : (ضربَ عيسى موسى) " (٧) .

وكلام السيرافي هذا قد سبقه إليه المبرد ، وابن السراج(٨) ، وتبعهم فيه نحاة آخرون(٩) ولا أرى كلامهم جميعاً إلا مستنبطاً من قول سيبويه وإشارته الواضحة الى جواز التقديم فيما يظهر الإعراب فيه ، وإنْ كان توضيحه بالمثال من غير تصريح به على وجه التنصيص ففيه تمهيد لمنع تقيم المفعول إنْ كان مؤداه الى اللبس لكنّهم أضافوا أغراضاً أخرى للإلباس توسّعاً منهم في محددات الكلام الملبس ومفهومه . نحو أن يكونا محصورين ، أو مشارًا إليهما . ومن ههنا يغدو ما ذكره ابن الحاج من تضعيف أقوال النحاة لعدم ذكر سيبويه إيّاه أمرٌ فيه نظر .

أمّا الأخرى : فتؤكد أنَّ تضعيف ابن الحاج لكلام النحاة أمرٌ لا مسوغ له ؛لأنَّ الغاية الدلالية لحكم النحاة بمنع تقديم المفعول ههنا تُوجب هذا الحكم من حيث إنَّ غاية الكلام إنما هي الإفادة ، وأنَّ عدم إبانة الفاعل من المفعول في قولنا (ضربَ موسى عيسى) مثلا سيؤدي الى اللبس ، وهو نقيض مغزى الكلام الذي هو الإفهام.

٣- الفاعل إذا كان جملة :-

عُزي الى سيبويه أنه أجاز وقوع الفاعل جملةً قال النحاس في قوله تعالى:(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُ)(يوسف:٣٥)،" وفيه ثلاثة أقوال : فمذهب سيبويه أنَّ (ليسجُنُنّه) في موضع الفاعل أي : ظهر لهم أن يسجنوه ، وقال محمد بن يزيد: هذا غلط لا يكون الفاعل جملة ولكن الفاعل ما دلَّ عليه بدا ، أي : بدا لهم بداءً فحذف الفاعل ، لأنَّ الفعل

---

(٧) شرح السيرافي : ٢٧٢/٢ .

(٨) ينظر : المقتضب : ١١٨/٣ ، والأصول : ٢٤٥/٢ .

(٩) ينظر على سبيل المثال : الجمل في النحو : ١١ ، وشرح المفصل : ٦٣/٧ ، والمقرب : ٥٥ ، وشرح الكافية : ٧٣/١ ، ١٢٩ ، وشرح ابن عقيل : ٤٨٧/١ ، وهمع الهوامع : ٢٥٩/٢.

يدل عليه" (١٠) . وكرَّر النحاس هذا القول في موضع أخر وسحب الحكم الى نائب الفاعل قال في قوله تعالى : (ثُمَّ يُقَالُ هَذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ)(المطففين:١٧):" اسم ما لم يُسمَّ فاعله على قول سيبويه في الجملة" (١١).

وشبهه بآية سورة يوسف ، وكرر تخطئة المبرد لسيبويه وقوله إنَّ الفعل دلَّ على المصدر ، وقام المصدر مقام الفاعل وممن ذكر هذا الأمر مكي بن أبي طالب القيسي(١٢) . وكذلك ابن هشام إلا أنه فصّل القول في المسألة إذ قال : "واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم[كذا] لا ؟ فالمشهور المنع مطلقاً ، وأجاز هشام وثعلب مطلقاً نحو (يعجبني قامَ زيدٌ) ، وفصّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا : إن كان الفعلُ قلبياً ، ووجد مُعلِّق عن العمل نحو (ظهر لي أقام زيد) وإلا فلا ، وحملوا عليه (ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) " (١٣) .

فابن هشام يشترط لصحّة وقوع الفاعل جملةً أن يكون فعلهُ قلبياً ، ووجد معلق عن العمل ويذكر أنَّ هذا نُسب الى سيبويه .

وفي الحق أنَّ سيبويه لم يتطرق الى فاعلية الجملة في كتابه ، وإنما فُهم هذا الأمر من بعض أقواله وأمثلته ، بل إني أرى أن هذه المسألة برمتها كان طريقُ استقرارها حكماً في الدرس النحوي جاء من خلال كتاب الانتصار لابن ولاد . إذ نقل تخطئة المبرد لسيبويه فيها ، والغريب أنَّ المبرد لم يؤاخذ سيبويه على جعله (ليسجننه) فاعلاً والفاعل لا يكون جملةً كما عُزي إليه ، وإنما آخذه على عدم ذكره فاعلاً للفعل (بَدا) ، والقول بفاعليه جملة (ليسجننَّه) هو من قول ابن ولاد ، ومن ثمَّ شاع فهماً لقول سيبويه . وسأذكر الأقوال الدالة على ذلك وكالآتي :-

---

(١٠) إعراب القرآن : ١٤١/٢ .

(١١) المصدر نفسه : ٦٥٥/٣ . وممّن منع وقوع الفاعل جملة أبو علي الفارسي ينظر : البغداديات : ٥٢٥ .

(١٢) مشكل إعراب القرآن : ٣٨٧ ، ٨٠٧ .

(١٣) مغني اللبيب : ٥٥٩ ، وممّن نقل جواز وقوع الفاعل جملة عن الكوفيين وذكر هشاماً وثعلباً أبو حيان في ارتشاف الضرب : ١٧٦/٢ ، وينظر : الخلاف النحوي بين الكوفيين : ١٥٩ .

فأما قول سيبويه فقد ذكر في (باب الأفعال في القسم) جملة من الآيات الكريمات التي تتضمن دلالة القسم وقال في نهايته : "وقال عزَّ وجل : (ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) ؛ لأنه موضع ابتداء ، ألا ترى أنك لو قلت : بَدَا لهم أيُّهم أفضلُ ، لَحَسُنَ كحُسنِه في (عَلِمتُ) ، كأنك قلت : ظَهر لهم أهذا أفضلُ أم هذا"(١٤).

وقال المبرد بعد أن أورد قول سيبويه : " وتفسيره خطأ ؛لأنه لم يجعل في (بدا) فاعلاً ، فقد أحال وناقض في قوله : (ولا يخلوا الفعلُ من فاعل) ولكنه – واللهُ اعلم – على قوله : ثم بدا لهم بدوٌ ، ولكن حُذف بدوٌ من الكلام ؛ لأنَّ (بدا) يدلُّ عليه ، ونظيره من كلام العرب : من كذبَ كان شراً له ، أي : الكذبُ ، وكأنه – والله اعلم – ثمَّ بدا لهم بدوٌ قالوا : ليسجننّه ، ولم يذكر (قالوا) لدلالة الكلام عليه... وليس ما وصف بمنزلة علمتُ ؛ لأنَّ في علمتُ الفاعل" (١٥) .

فالمبرد كما تقدم ذكره يُخطئ سيبويه في عدم ذكره الفاعل ، ولو كان فهم من كلامه أن الفاعل هو جملة (ليسجننّه) لتحدث عن صحة وقوع الفاعل جملة من عدمها ، ولم يتحدَّث عن خلو الجملة منها . فطريق شيوعه إذن من قول ابن ولاد الآتي إذ قال راداً على المبرد : " أما قوله : لم يجعل في (بدا) فاعلاً ، وأنَّه أحال وناقض ، فليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّ (ليسجننَّه) جملة في موضع الفاعل ، وذلك أنَّ أفعال العلم وما قاربها في معناها يجوز فيها مثل هذا ، ألا ترى أنك تقول : قد بان لي أيّهما أفضل ... كقولك : قد بانَ لي ذلك فهذه الجملة في موضع قولك : ذلك ... وإن شئت جعلتها في موضع الاسم الذي يقوم مقام الفاعل ، فتقول : قد عُلِم أزيدٌ أفضلُ أم عمرو ، ولذلك قال سيبويه : إنه حسن كحسنه في علمتُ ؛ لأنَّ (ظَهَرَ) و(تبين) يجريان مجرى أفعال العلم والظنّ فهما يعملان فيه" (١٦) . فابن ولاد إذن يجعل جملة (ليسجُنُنَّه) هي الفاعل عند سيبويه ، ثم يستطرد في الردّ فيرى أن قول المبردِ إضمار المصدر (البدو) ليس له حاجة ؛ لأن الإضمار إنما يكون إذا كان

---

(١٤) الكتاب : ٤٥٦/١ (ب) ، ١١٠/٣ .

(١٥) الانتصار : ١٨٧ ، ولم اعثر على رأي المبرد في المقتضب .

(١٦) الانتصار : ١٨٧ .

الكلام محتاجاً إليه وناقصاً عن التمام ، فأما إذا كان الكلام تاماً مفيداً غير مستحيل ولا ناقص فلا حاجة فيه الى الإضمار ، ولو كان الفاعل هاهنا هو (البدو) لجاز أن يحذف (ليسجُنُنَّه) ويكون الكلام تاماً ، وهذا لا يجوز[(١٧)] .

نخلص مما تقدّم كله الى الآتي:-

١- إنَّ سيبويه لم يتطرق في معرض إيراده الآية المباركة الى فاعلية الجملة وإنما كان الكلام عن موضوع آخر وهو القسم ، وشيوع الحكم بتجويز وقوع الفاعل جملة إنما جاء عن طريق تخطئة المبرد ، وانتصار ابن ولاد .

٢- إنَّ تمثيل سيبويه بـ(بدا لهم أيّهم أفضلُ) ، و(ظهر لهم أهذا أفضلُ) وقوله (حَسُنَ كحسنِهِ في علمتُ) ، وما ذكره ابن ولاد من جريان هذين الفعلين مجرى أفعال العلم والظن . جعلَ فيما بعد ابن هشام يشير الى اقتصار جواز وقوع الفاعل جملة على الأفعال القلبية .

٣- إنَّنا ومع إثباتنا أنّ هذا الموضع في كتاب سيبويه ليس موضعاً تحدث فيه عن وقوع الفاعل جملة إلا أننا نستطيع أنْ نقرأ في كلامه إمكانية وقوع الفاعل جملة عنه وذلك في الآية المباركة والمثالين معها .

ذلك أنه في موضع أخر في كتابه أجاز وقوع الخبر جملة فعلية يقول سيبويه في باب (ما يكون الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم ، أو أُخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم):" فإذا بنيت الفعلَ على الاسم قلت : زيدٌ ضربتهُ ، فلزمته الهاء . وإنما تريد بقولك : مبنيٌّ عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلتَ : عبدُ الله منطلقٌ ... ومثلُ ذلك قوله جلّ ثناؤه : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ) (فصلت : ١٧) ..."[(١٨)] . وقد فسَّر الشنتمري كلام سيبويه هذا قائلاً:" فإذا قال لك : بنيت الفعل على الاسم ، فمعناه : جعلت الفعل وما يتصل به خبراً على الاسم المبتدأ كقولك : زيدٌ ضربته ..."[(١٩)].

---

(١٧) المصدر والصفحة نفسها .

(١٨) الكتاب : ٤١/١ (ب) ، ٨٠/١ ، ٨١ (هـ) .

(١٩) النكت : ٢١٦/١ .

وكذلك أشار سيبويه الى وقوع الجملة نعتاً للنكرة وصلةً لها[٢٠] . وهو يشترط في كل ذلك أن يعود على الاسم عائد وهو الضمير فهو يقول : "ولا يحسن في الكلام أن يَجْعَلَ الفعل مبنياً على الاسم ، ولا يَذكر علامة إضمار الأول ..."[٢١].

يقول الشنتمري مفسراً قول سيبويه هذا : " يعني أنك إذا جعلت الاسم مبتدأً ، وجعلت الفعلَ خبراً فالوجه أن تظهر الضمير الذي يعود على الاسم ..."[٢٢].

واشترط سيبويه عود الضمير في الخبر إذا كان جملة فعلية يمكن قياسه على جملة (ليسجننّه) لاحتوائها على ضمير يعود على الفعل بدا . وهذا يقوّي ما رجَّحناه من جواز جعل الفاعل جملة عند سيبويه . (والله اعلم) .

ثانياً : <u>نائب الفاعل</u> :

١- <u>هل الفعل المبني للمجهول مُغير من فعل الفاعل ، أوهو صيغة أصلية له ؟</u> :-

قال أبو حيان:" ذهب جمهور البصريين : سيبويه، وغيره الى أنَّ صيغة الفعل المبني للمفعول مغيرةٌ من فعل الفاعل، وليست بأصلٍ، وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة الى أنها أصل وليست مغيرة من صيغة الفاعل، ونسب ابن الطرواة هذا المذهب الى سيبويه"[٢٣]. والى هذا ذهب المرادي،ونقل نص كلام أبي حيان بتمامه[٢٤]

---

(٢٠) ينظر على سبيل المثال : الكتاب : ٤٦/١ (ب) ، ٨٦/١-٨٨ (هـ) ، ٦٥/١ ، ٦٦ (ب) ، ١٢٨/١ ، ١٣١ (هـ) ، والنكت : ٢٦٠/١ ، والتوابع في كتاب سيبويه : ١٩ .

(٢١) الكتاب : ٤٣/١ (ب) ، ٨٥/١ (هـ) .

(٢٢) النكت : ٢١٩/١ .

(٢٣) ارتشاف الضرب : ١٩٥/٢ .

(٢٤) ينظر : شرح تسهيل الفوائد : ٣٠٨/٢ .

وليس في الكتاب نصٌّ لسيبويه يُشير فيه الى أصلية هذا الفعل ، أو انه مُغير عن الأصل ، وهو حين يتحدث عن هذا الباب يشبّهه بباب الفاعل يقول مثلاً : " فأما الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله فقولك : ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ ، والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولك : ضُرِبَ زيدٌ ، ويُضرَبُ عمرو ، فالأسماء المحدّثُ عنها ، والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يَمضِ من المحدَّث به عن الأسماء ، وهو الذهاب والجلوس والضرب" (٢٥). ويقول أيضاً:" قولك : كُسيَ عبدُ الله الثوب ... رفعتَ عبد الله ههنا كما رفعته في ضُرِبَ حين قلت : ضُرِبَ عبدُ الله ... وإن شئت قدمت وأخرت قلت : كُسيَ الثوبَ زيدٌ ، كما قلت ضُرِبَ زيداً عبدُ الله . فأمره في هذا كأمر الفاعل" (٢٦) . فسيبويه كما هو مستبان ممّا تمّ عرضه من كلامه سَكَتَ عن هذه المسألة ولم يبدر منه كلام على وجه التنصيص يقضي أنَّ صيغة المبني للمجهول مغيرّةٌ عن المبني للفاعل ، غاية ما في الأمر أنه جاء بأمثلة لكلتا الصيغتين من غير ذكر أن هذه الصيغة من تلك ، والساكت لا يُنسب إليه قول .

٢- <u>ما يُقام مقام الفاعل</u> :-

ذكر أبو حيان أنَّ ثمة خلافاً في إقامة صفة المصدر غير المضافة إذا حُذف المصدر مقام الفاعل فعزى الى سيبويه المنع إذ قال:" وإذا حُذف المصدر ففي إقامة صفته غير المضافة خلاف، ذهب سيبويه إلا أنه لا يجوز لا تقول : سِيرَ عليه سريعٌ ، ولا حثيثٌ تريد : سيرٌ سريعٌ ، وسيرٌ حثيثٌ . بل تنصب الوصف على الحال . ووهم ابن عصفور في قوله : إن سيبويه انفرد بإقامة صفة المصدر ، وقد نصَّ سيبويه على أن ذلك لا يقام ، وذهب الكوفيون الى جواز أقامة الوصف فتقول: سِيرَ عليه حَسَنٌ،أي:سيرٌ حسنٌ..."(٢٧). وأبو

(٢٥) الكتاب : ١٤/١ (ب) ، ١/ ٣٣-٣٤(هـ) .
(٢٦) الكتاب : ١٩/١ (ب) ، ٤١/١-٤٢ (هـ) .
(٢٧) ارتشاف الضرب : ١٨٩/٢ .

حيان مع عزوه الى سيبويه المنع في هذه المسألة ، ينقل عن ابن عصفور أنه عزا الى سيبويه جواز إقامة صفة المصدر مقام الفاعل . ولي على ما تقدم تعقيبتان :

أولاهما : اني لم أجِدْ ما عُزي الى ابن عصفور في كتابيه (شرح جمل الزجاجي) ، و(المقرّب) فهو لم يُشِر الى انفراد سيبويه بإقامته صفة المصدر في باب ما لم يُسمَّ فاعله : وقد يكون ذكره في مؤلَّفٍ أخر له .

أما الأخرى : فإنَّ ما نُسب الى سيبويه من منع هذه المسألة ، أو جوازها هكذا على وجه الإطلاق أمرٌ فيه نظر ، فلدى عودتي الى الكتاب وجدت أنَّ الأمر فيه تفصيل حقيقته على النحو الآتي :

إنه يشترط في جواز أو منع إقامته صفة المصدر المحذوف مقام الفاعل شروطاً يُجيز من خلالها نصبَ هذه الصفة أو رفعها ، والنصب دليل المنع ، والرفع دليل الجواز . فأما النصب فهو الاختيار عنده ، وهو وجه الكلام . ويُعبر عنه بأنه العربي الجيد الكثير . ويختص النصب بما لا يصحّ أن يقع موقع الأسماء . فإن جرى مجرى الاسم حسن الرفعُ ، لكنَّه قليلٌ . يقول سيبويه : " ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبُحُ أن يكون غير ظرف صفة للأحيان.تقول:(سِيرَ عليه طويلاً ، وسِيرَ عليه حثيثاً ، وسِيرَ عليه كثيراً ، وسير عليه قليلاً ، وسيرَ عليه قديماً). وإنما نُصبَ صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع ؛ لأنَّ الصفة لا تقع موقع الأسماء" (٢٨) فهذه الظروف لا يجوز أقامتها مقام المصدر المحذوف ، وتكون إذاك حالاً ؛ لأنها لا يجوز أن تقع موقع الأسماء . ويبدو أنه يريد بوقوعه الصفة موقع الأسماء أنها يجوز الأخبار عنها بدليل أنه قال : (أنها تقع موقع ، أو تجري مجرى) ولم يقل : إنها أسماء ، وكذلك مثّل لها بـ(لقيتهُ مُذْ قريب) ، (مَليٌّ من النهار والليل) كما سيأتي لاحقاً وشبهها بالأبرق ، والأبطح وهما صفات استُعمِلتا استعمال الأسماء.

أما الجواز والذي يُعبر عنه رفع صفة المصدر المحذوف الذي ينوب مناب الفاعل فقد اشترط فيه سيبويه ثلاثة شروط وكالآتي :-

---

(٢٨) الكتاب : ١/١١٦ (ب) ، ١/٢٢٧ (هـ) .

١- أن تجري الصفة مجرى الاسم فهو يقول:" وقد يحسن أن تقول : سير عليه قريبٌ ؛ لأنك تقول : لقيته مُذ قريبٌ ، والنصب عربي جيد كثير" [٢٩] وقال:" وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم ، فإذا كان كذلك حَسُنَ . فمن ذلك : الأبرق والأبطح وأشباههما ، ومن ذلك مَليٌّ من النهار والليل . تقول : سِيرَ عليه مَليٌّ ، والنصب فيه كالنصب في قريب"[٣٠] . فيجوز ههنا أقامة صفة المصدر المحذوف لكنه قليل والوجه النصب .

٢- ويجوز أيضاً إذا أظهرتَ الموصوف الذي هو المصدر المحذوف ، فيجوز فيه حينئذٍ الرفع يقول في (سِيْرَ عليه شديداً) ، و(سِيْرَ عليه حسناً) : " فالنصبُ في هذا على أنه حال . وهو وجه الكلام ؛ لأنَّه وصفُ السيرِ ولا يكون فيه الرفع ؛ لأنَّه لا يقع موقع ما كان أسماً ، ولم يكن ظرفاً ؛ لأنه ليس بحين يقع فيه الأمر . إلا أن تقول:(سِيرَ عليه سيرٌ حسنٌ ، أو سيرَ عليه سيرٌ شديدٌ)"[٣١] فلما أظهرت الموصوف جاز الرفع .

٣- وأخيراً يجوز إذا أطلت الكلام:" فإن قلت :(سيرَعليه طويلٌ من الدهر ، وشديدٌ من السير)، فأطلت الكلام ووصفتَ ، كان أحسنَ وأقوى وجاز ، ولا يبلغ في الحسُن الأسماء وإنما جاز حين وصفتَ ، وأطلتَ ؛ لأنه ضَارعَ الأسماء ؛ لأنَّ الموصوفة في الأصل هي الأسماء "[٣٢] .

تلك هي آراء سيبويه في المسألة . وعلى نحو ما رأينا ففيها تفصيل وإبانه . وليس على نحو ما عُزي إليه القول بالمنع ، أو الجواز على وجه الاطلاق من غير تقييد.

---

(٢٩) الكتاب : ١١٦/١ (ب) ، ٢٢٨/١ (هـ) .
(٣٠) المصدر والصفحة نفسها .
(٣١) الكتاب : ١٦٦/١-١١٧ (ب) ، ٢٢٨/١ (هـ) .
(٣٢) الكتاب : ١١٧/١ (ب) ، ٢٢٨/١ (هـ) .

الفَصْلُ الخَامِسُ

مُتَعَلِّقَاتُ الجُمْلَة

المبحث الأول

المنصوبات

أولاً : <u>المفعول به</u> :-

(أ) تفسير نصب المفعول به في قوله تعالى : (آنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ)(النساء:١٧١).

اختلف العزو الى سيبويه والخليل في تقدير الفعل الناصب للمفعول به (خيراً) وكالآتي :

١- ذكر المبرد أن الخليل قدّر الآية المباركة بـ(ائتوا خيراً لكم)(١) . في حين عزا النحاس هذا التقدير الى سيبويه(٢) . أما العكبري فعزاه الى الخليل وسيبويه معاً(٣).

٢- وذكر الزجاج أنَّ الخليل وجميع البصريين يرون أنك إذا قلت: انتَهِ خيراً ، فأنت تدفعه عن أمر ، وتدخِله في غيره ، كأنك قلت :(انتَهِ وائتِ خيرٌ(*) لك ، وادخل فيما هو خيرٌ لك)(٤) .

٣- أما أبو سعيد المؤدب فقال : " وحمل سيبويه قول الله عز وجل : (آنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ) على أنّ (خيراً) ينصبه فعل مضمر : انتهوا ، وافعلوا خيراً "(٥).

وفي الحق أنَّ الخليل وسيبويه مع اتفاقهما في تقدير فعل ناصب للمفعول به ههنا إلا انهما اختلفا في معناه . فقدَّره الخليل بـ(انتهِ وادخل فيما هو خيرٌ لك) وقدَّره سيبويه بـ(أئتِ خيراً لك) ، وأليك قوله : " ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره :

---

(١) المقتضب : ٢٨٣/٣ .

(٢) إعراب القرآن : ٤٤٨/٣ ، وتبعه مكي القيسي ، ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢١٤ ، ٧٣٩ .

(٣) التبيان : ٤١١/١ .

(*) هكذا في النص ، وصوابه :(وائتِ خيراً) وبه يستقيم الكلام ، وهكذا وردَ في نصّ سيبويه ينظر : الكتاب : ١٤٣/١ (ب) ، ٢٨٤/١ (هـ) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١٣٤/٢ .

(٥) دقائق التصريف : ٥١٥ .

(انتهوا خيراً لكم) ... إذا كنت تأمر ... وقال الخليل : كأنك تحملُ على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انتهِ وأدخُلْ فيما هو خيرٌ لك ، فنصبته لأنك قد عرفتَ أنك إذا قلت له : أنتهِ ، أنك تحمله على أمرٍ أخرَ ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمولٌ على أمرٍ حين قال له : انته فصار بدلاً من قوله : ائتِ خيراً لك ، وادخُل فيما هو خيرٌ لك"[٦].

ولعل مما يعضد اختلاف التقدير لديهما مع تقاربه في المعنى قول السيرافي مفسراً كلام سيبويه هذا : " للنحويين في توجيه النصب في هذه الأمثلة ثلاثة أقاويل : قولا سيبويه والخليل اللذان ذكرهما وقال الكسائي : معناه انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم ، وأنكره الفراء ...) [٧] .

فتوجيه معنى الفعل عند الخليل وسيبويه يختلف وإن كانا متفقين على ضرورة تقدير الفعل الناصب فينبغي تصحيح ما عُزي اليهما معاً ، أو لأحدهما من دون الآخر وعلى نحو ما تمّ عرضه .

(ب) توجيه قوله تعالى : (والمُقيمينَ الصَّلاةَ) (النساء : ١٦٢) إذا حذفت النون:-

قال النحاس : (والمُقيمي الصلاةِ) فيه ثلاثة أوجه (والمُقيمي الصلاةِ) بالخفض على الإضافة وتحذف النون منها ، ويجوز النصب مع حذف النون ؛ لأنَّ الألف واللام بمعنى الذي هذا قول سيبويه" [٨] .

وسيبويه لم يجوز نصب المفعول به مع حذف النون من الفعل بصورة مطلقة وإنما منع ذلك صراحة وقَصَرَ الجواز في ذلك على الشعر ، وتحديداً في قول الشاعر : (الحافظو عورةَ العشيرةِ) فهو يرى أن الوجه الجرّ ، إذ قال بعد إيراده الآية المباركة :"... فإنْ كَفَفَتَ النون

---

(٦) الكتاب : ١٤٣/١ (ب) ، ٢٨٢/١-٢٨٤ (هـ) .

(٧) الكتاب : ٢٨٤/١ هامش (١) .

(٨) إعراب القرآن : ٤٠٢/٢ ، وينظر : ٧٤٧/٢ .

جررت وصار الاسم داخلاً في الجار ، وبدلاً من النون ؛ لأنَّ النون لا تعاقبُ الألفَ واللامَ ... قال رجل من الأنصار :

الحافظو عورةَ العشيرة لا   يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ

لم يحذف النون للإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذينِ والّذينَ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسم الأول منتهاه الاسمُ الآخر وقال الأخطل:

أبَنِي كُليبٍ إنّ عَمَّيَّ الَّلذَا   سَلبا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا

لأنَّ معناه معنى الذين فعلوا وهو مع المفعول بمنزلة اسم مُفردٍ لم يعمل في شيء كما أنَّ الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم" (٩) .

وملخص قول سيبويه أنَّ النون عندما تحذف ينبغي جرّ المفعول به بعدها ، ولكن جاء في الشعر النصب مع حذف النون في بيت الشاعر وتخريج حذف النون ههنا عند سيبويه لا على الإضافة وإنما لطول الكلام إذ أصبح الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد كما جعل الذين مع صلته بمنزلة اسم واحد ، فجاز فيه حذف النون.

وجواز حذف النون ونصب المفعول يُقتصرُ عنده على هذا البيت من الشعر يؤكد ذلك قوله بعد صفحة واحدة : " وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجرّ ؛ لأنك إذا كففتَ النونَ من هذه الأسماء في المظهرِ كان الوجه الجرَّ ، إلا في قول من قال : (الحافظو عورةَ العشيرة) ، ولا يكون في قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون الكافُ في موضع النصب ؛ لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جراً ، ولا يجوز في الإظهار : هم ضاربو زيداً ؛ لأنها ليست في معنى الذي ؛ لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي" (١٠) . ويبدو أن عالمنا الجليل النحاس اقتطع الجزء الأخير من كلام سيبويه عادّاً ذلك مذهباً له وهو جواز النصب مع حذف النون ، غير آبهٍ بما ذكر قبل هذا الجزء من تصريح سيبويه بوجوب الجرِّ إن حذفت النون ، ومنع النصب نحو (هم ضاربو زيداً)

(٩) الكتاب : ٩٥/١ (ب) ، ١٨٤/١-١٨٦ (هـ) .

(١٠) الكتاب : ٩٦/١ (ب) ، ١٨٧/١ (هـ) .

وقوله (ليست في معنى الذي ...)إنما يريد به في قول الشاعر حسب . ودليل ذلك قوله : (إلا في قول من قال : (الحافظو عورةَ العشيرة) .

وأخيراً كان يجدر بالنحاس أخذ كلام سيبويه بكليته ، ومن ثمَّ الخروج برأي يعزوه إليه من غير اقتطاع جزء منه ، ليتلافى الإخلال في المسألة مدار البحث .

ثانياً : المفعول المطلق (المصدر) :

١- العامل في المفعول المطلق :

(أ) عامل المصدر المشابه لفعله في الاشتقاق :

المصدر إما أن يلاقي الفعل في اشتقاقه ، وإما ألّا يلاقيه . وفي الأول قال ابن يعيش : " فهذه المصادر أكثر النحويين يُعمل فيها الفعلَ المذكور لاتفاقهما في المعنى . وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي ، وبعضهم يُضمر لها فعلاً في لفظها فيقول التقدير : اجتوروا فتجاوروا تجاوراً ، وتجاوروا فاجتوروا اجتواراً ، وكذلك قوله تعالى:(أَنبَتَكُم مِّنَ ٱلأَرْضِ نَبَاتًا)(نوح:١٧) أي : أنبتكم فنبتم نباتاً ، فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه" (١١) . فابن يعيش يعزو الى المبرد والسيرافي أنهما لا يقدّران فعلاً في مثل قوله تعالى : (أنبتكم من الأرض نباتاً) ويجعلون العامل هو الفعل الظاهر ، في حين يرى سيبويه أن العامل فعل محذوف دلَّ عليه الظاهر. وتابع الرضي الاستراباديُّ ابن يعيش في عزوه المتقدم جاعلاً المازني ممن ذهب الى المذهب عينه الذي عُزي الى المبرد والسيرافي في هذا الشأن(١٢)،وممن عزا هذا الرأي الى سيبويه نور الدين الجامي(١٣).

---

(١١) شرح المفصل : ١١٢/١ .

(١٢) شرح الكافية : ٣٠٣/١ .

(١٣) الفوائد الضيائية : ٣١١/١ .

في حين اختلف العزو لدى أبي حيان فذكر أنَّ : " مذهب المازني أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر ، ومذهب المبرد وتبعه ابن خروف ، وزعم أنه مذهب سيبويه أنه منصوب بفعل ذلك المصدر المضمر الجاري عليه ، والفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر" (١٤) .

وفي الحق أنَّ سيبويه لم يصرح بأن هذه المصادر منصوبة بفعل مقدّر ، وكل ما ذكره في هذا الشأن وتحت باب (ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ؛ لأنَّ المعنى واحد) قوله : " وذلك قولك : اجتَوروا تجاوُراً ، وتجاوروا اجتواراً ؛ لأنَّ معنى اجتوروا ، وتجاوروا واحد ، ومثل ذلك : انكسَرَ كسراً ، وكُسِرَ انكساراً ؛ لأن معنى كُسِرَ وانكسرَ واحد . وقال الله تبارك وتعالى : (واللهُ أَنبَتَكُم مِّنَ آلأَرْضِ نَبَاتًا) ؛ لأنه إذا قال: أنبتَهُ فكأنه قال : قد نبتَ . وقال عزّ وجلّ :(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً)(المزمل:٨) ؛ لأنه إذا قال : تبتّلْ فكأنه قال : بَتِّلْ ... وقال القطامي :

وخَير الأمرِ ما استقَبلْتَ منهُ وليس بأن تَتَبَّعَهُ اتِّباعاً

لأنَّ تَتَبّعْتُ واتّبعتُ في المعنى واحد ... " (١٥) وأورد أمثلة أخرى لم تخرج عن طور ما ذكره من تساوي معنى الفعلين . وكلامه هذا ليس فيه إشارة الى العامل في المصدر ، بل إنّ جُلّ الحديث يدور على أنَّ المصدر قد لا يجري عليه فعله في الاشتقاق بيد أنَّ هذا الفعل متساوٍ في المعنى مع الفعل الجاري على مصدره في الاشتقاق . فالمصدر (نباتاً) مثلاً جاء فعله (أنبت) وهو مغايرٌ له في الاشتقاق ، وفعله الجاري عليه (نبتَ) ، أما مصدر الفعل (أنبت) فهو (إنباتاً) ، لكن الذي سوَّغ هذا الأمر أن معنى الفعلين واحد عند سيبويه . وهذا هو رأيه. ويُستبان منه عدم التطرق الى العمل أو، العامل في المصدر هل هو الفعل الظاهر ، أو هو فعل محذوف دلَّ عليه الظاهر؟ والغريب أني وجدتُ قول المبرد مطابقاً لقول سيبويه في هذه المسألة فقد قال : "واعلم أنَّ الفعلين إذا اتّفقا في المعنى جاز أنْ يُحمل مصدر أحدهما على الآخر ؛ لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه ... قال عزَّ وجل:(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) ؛ لأنَّ تبتّل وبتّل بمعنى واحد . وقال : (واللهُ أَنبَتَكُم مِّنَ آلأَرْضِ نَبَاتًا) ولو كان

(١٤) ارتشاف الضرب : ٢٠٤/٣ .

(١٥) الكتاب : ٢٤٤/٢ (ب) ، ٨١/٢-٨٢ (هـ) .

على أنبتكم لكن إنباتاً ... " [١٦] وكرَّر هذا القول في موضع لاحق[١٧] وذكر أن معنى الآية : إنه إذا أنبتكم نبتم نباتاً وذكر قول الشاعر :

وخيرُ الأمرِ ما استقْبَلْتَ منه   وليس بأنْ تَتَبعَّهَ اتِّباعاً

فالمبرد يوافق سيبويه في أنَّ معنى الفعلين الظاهر والمقدر واحد، وأنَّ الفعل الظاهر هو الذي حُمِلَ عليه المصدر ، وليس في قوله تصريح بالعمل، أو أي حديث عنه[١٨].

ب- العامل في المصدر التشبيهي :-

وفيه قال الرضي الاسترابادي : "وأكثر النحاة على أنَّ هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر يدلُّ عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه ، فالأصل : له صوتٌ يصوّته صوت حمار ، أي : تصويت حمار فأقيم الاسم مقام المصدر ... وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله : (له صوتٌ) لا بفعل مقدَّر . قال سيبويه : وإنما انتصب ؛ لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة . يعني : أنَّ هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل ، فهما بمعنى يصوّتُ ..."[١٩] .

وإني لأَرَى غرابه في قول الرضي ههنا ؟ إذ كيف لم يميز تفسير المعنى من تفسير الإعراب ؟ فما نقله عالمنا الجليل عن سيبويه هو تفسير للمعنى وليس تفسيراً من لدنه لعامل النصب في هذا المصدر . وحقيقة مذهب سيبويه في هذه المسألة هو ما ذكره الرضي بدءًا وجعله مذهب أكثر النحاة . وهو أنَّ المصدر ههنا منصوب بفعل مقدّر يدلّ عليه الجملة المتقدمة ، أي : جملة (له صوتٌ) وأغنت عن ذكره ، وأقوالُهُ لا تترك مجالاً للشكّ في هذا الأمر بدءاً

---

(١٦) المقتضب : ٢١١/١-٢١٢ .

(١٧) المقتضب : ٢٠٤/٣-٢٠٥ .

(١٨) وقد تنبه المرحوم عضيمة ، المقتضب : ٢١١/١ هامش (٣) ، على خطأ عزو ابن يعيش والرضي الى المبرد القول بأن الناصب هو الفعل المذكور . لكنه ذهب الى أنَّ المبرد موافق لسيبويه في أن الناصب للمصدر ههنا فعل محذوف ، مستدلاً بما ذكره المبرد من تقدير الآية : إنه أنبتكم نبتم نباتاً . وأنه في الموضع الثاني ذكره في معرض حديثه عن حذف الفعل الناصب للمصدر ثم ذكر الآية المباركة . وأرى أنَّ ما ذكره المبرد من تقدير واستدل به الأستاذ عضيمة هو تقدير معنى لا إعراب (والله اعلم)

(١٩) شرح الكافية : ٣١٩/١-٣٢٠ .

من عنوان هذا الباب والذي قال فيه : "هذا باب ما ينتصب فيه المصدرُ المشبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهارُه وذلك قولك : مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ ... "[٢٠] فهذا تصريح بأن العامل فعل مضمر . ثم يكرر هذا الأمر في عدّة مواضع من هذا الباب فيقول : " ... فكذلك (له صوت) ، فكأنه قال : فإذا هو يصوِّتُ ، فحمله على المعنى فَنَصَبه ، كأنه توهم بعد قوله له صوتٌ : يصوِّتُ صوتَ الحمار ، أو يُبديه ، أو يُخرِجُه صوت حمار ، ولكنه حذف هذا ؛ لأنه صار (له صوتٌ) بدلاً منه"[٢١] فهذا تصريح بتقدير الفعل (يصوت) عاملاً للنصب لكنه حذف وأقيم (له صوت) مقامه ؛ لأن (له صوت) يدلَّ على أنه يصوّت أو في حال تصويت . ويقول أيضاً:"... ويدلّك على أنك إذا قلت : فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، فقد أضمرت فعلاً بعد (له صوتٌ) وصوتَ حمارٍ انتصب على أنه مثالٌ ، أو حالٌ يخرج عليه الفعل ..."[٢٢] فثمة فعل إذن انتصب به المصدر على أنه : إما مصدرٌ ، أو حال . ويستشهد سيبويه على ذلك بقول الشاعر:

إذا رأتني سقطت أبصارُها   دَأبَ بكارٍ شايَحتْ بكارُها

ويعلق السيرافي على هذا الشاهد وعلى قول سيبويه المتقدم قائلاً : " اعلم أنَّ مذهب سيبويه أنه إذا جاء بالمصدر بفعل ليس من حروفه كان بإضمار فعل بعد قوله (له صوت) بهذا الشعر ؛ لأنَّ قوله (دأب بكار) منصوب وليس قبله فعل من لفظه . فإضمرت دأبت وتدأب ..."[٢٣] .

إذن فأقوال سيبويه وتفسير السيرافي المارّ يدلان بوضوح أنّ العامل في المصدر فعل مضمر من لفظ الصوت في قولنا (له صوتٌ صوتَ حمارٍ) . تقديره: يصوّت دلَّ عليه(له صوت) وناب منابه. بيد أنّ هذه النيابة لـ(له صوت) عن العمل لا تعني أنه العامل في

---

(٢٠) الكتاب : ١٧٧/١ (ب) ، ٣٥٥/١ (هـ) .

(٢١) الكتاب : ١٧٨/١ (ب) ، ٣٥٦/١ (هـ) .

(٢٢) الكتاب : ١٧٩/١ (ب) ، ٣٥٧/١ (هـ) .

(٢٣) الكتاب : ٣٥٧/١-٣٥٨ (هـ) ، هامش (٣) ، وكرّر ذكر قوله الشنتمري : النكت : ٣٨٨/١-٣٨٩ .

المصدر كما فهم الرضي ذلك من قول سيبويه : (وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة).

ولو رجعنا الى قول سيبويه هذا لوجدناه تفسيراً لمعنى النصب وليس تفسيراً للاعراب أو العامل إذ يقول: " فإنما انتصب هذا ؛ لأنك مررت به في حال التصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه ، ولكنَّك لما قلت : له صوتٌ ، علم أنه قد كان ثمَّ عملٌ .. "(٢٤) أي: أن معنى الكلام يكون على الحالية، أي : أنه يُصبح في حال تصويت . وليس فيه ايٌّ إشارة الى أنّ العامل فيه (له صوت) . كما ذهب الرضي إليه .

٢- إعمال المصدر المعرّف بالألف واللام :-

قال الرضي:" وسيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدرالمعرّف باللام مطلقاً نحوقوله:

ضعيف النكايةِ أعداءَه   يخال الفرار يراخي الأجل

وقوله :

لقد عَلِمتْ أولَى المغيرةِ أنَّني   لحقت فلم أنكِلْ عن الضربِ مِسمَعَا (٢٥)

ولي على كلام الرضي المتقدم تعقيبتان :-

أحداهما : أن سيبويه لم يصرّح في معرض إيراده للشاهدين الشعر عن جواز إعمال المصدر المعرّف بأل . وإنما أوردَ أمثلة عمل فيها المصدر المعرف بأل نحو: (عجبت من الضَّربِ زيداً) فضلاً عن الشاهدين اللذين أوردهما الرضي(٢٦) .

وليس المشكل في الأمر هذا فنحن أيضاً نوافق الرضي في إمكان جواز عمل المصدر المعرف بأل عند سيبويه من خلال استقراء الأمثلة المتقدمة على الرغم من عدم تصريح سيبويه بذلك . بيد أنَّ المؤاخذ على الرضي نسبته الى سيبويه جواز الإعمال مطلقاً . وهو أمر فيه نظر ؛ إذ إنَّ سيبويه قد صرَّح في موضع أخر من كتابه بمنع عمل بعض

---

(٢٤) الكتاب : ١٧٨/١ (ب) ، ٣٥٦/١ (هـ) .

(٢٥) شرح الكافية : ٤٠٩/٣-٤١٠ .

(٢٦) الكتاب : ٩٩/١ (ب) ، ١٩٢/١-١٩٣ (هـ) .

المصادر الداخلة عليها الألف واللام . واقتصر جواز الإعمال على المسموع من هذه المصادر فقط نحو : الحمدُ لله والعجبُ لك ، والوَيلُ لك ، والتُّراب لك ، والخيبةُ لك . بالرفع ، وكذلك نقل النصب في بعض هذه المصادر عن بني تميم ، ومن يُوثق به وكثير من العرب(٢٧) . لكنه في الوقت نفسه منع دخول الألف واللام على مصادر أخرى قال:" ... وليس كل حرف يُصنع به ذلك ، كما أنه ليس كل كلُّ حرفٍ يَدخل فيه الألف واللام من هذا الباب . لو قلت : السقيُ لك ، والرَّعيُ لك لم يجز " (٢٨) .

أما الآخرى : فإنّ سيبويه حين تحدّث عن جواز ، أو منع عمل المصدر المعرّف بأل في الموضعين لم يُشر الى أنّ هذا الرأي هو رأي الخليل إذ لو كان للخليل رأي في هذه المسألة لعزاه اليه كعادته في نقله الأمين لكلام شيخه وفي مواطن كثيرة من كتابه الأمر الذي يعني أنّ هذا هو رأي سيبويه حسب ، وليس رأيه مقروناً برأي شيخه الخليل .

٤- مسألة في (سواء) :-

قال النحاس في قوله تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّائِلِينَ)(فصلت:١٠): " (سواءً) مصدر عند سيبويه،أي:استوت استواء. قال : سيبويه : وقد قُرِئَ(سواءٍ للسائلين)(٢٩). جعل (سواء) في موضع مستوياتٍ كما تقول : في أربعة أيام تمامٍ ، أي تامة" (٣٠) .

والحق أن القول في الكتاب نسبة سيبويه الى الخليل إذ قال : " وقد قرأ ناسٌ : (في أربعةِ أيامٍ سواءٍ) قال الخليل : جعله بمنزلة مستويات" (٣١) . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن معنى التمام الذي نسبه النحاس الى سيبويه توجيهاً لمعنى جرّ (سواءٍ) . أمرٌ قد ذكره

---

(٢٧) الكتاب : ١/١٦٥-١٦٦ (ب) ، ١/٣٢٨-٣٣٠ (هـ) .

(٢٨) الكتاب : ١/١٦٥ (ب) ، ١/٣٢٩ (هـ) .

(٢٩) قرأ بالخفض (سواءٍ) : يعقوب ، وزيد بن علي ، وعمرو بن عبيد ، وعبد الوارث بن سعيد ، والحسن ، وابن يعمر ، وعيسى . ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٣٣ ، والمبسوط في القراءات العشر : ٣٩٣ ، والمستنير في القراءات العشر : ٥٢٣ ، وشواذ القراءات : ٤٢٠ ، والبحر المحيط : ٧/٤٦٥ ، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة : ٢٦٨ .

(٣٠) إعراب القرآن : ٣/٢٨ .

(٣١) الكتاب : ١/٢٧٥ (ب) ، ٢/١١٩ (هـ) .

سيبويه توجيهاً لمعنى الرفع[*] في سواء ، وليس الجرّ إذ قال :"وتقول : هذا درهمٌ سواءٌ ،كأنك قلت:هذا درهمٌ تامٌّ"[٣٢].

نخلص إذن الى أنّ توجيه الجرّ في(سواء) بمعنى(مستويات)هو قول الخليل وليس سيبويه أما الرفع فيها فتوجيه سيبويه لها أنها بمعنى (تامّ) .

ثالثاً : المفعول فيه (الظرف) :

١- القول في الظرف (دخل) :-

قال نورالدين الجامي:"... استعمال (دخلت) مع (في) نحو : دخلت في الدار صحيح ، لكن الأصح استعماله بدون (في) ونُقلَ عن سيبويه أنَّ استعماله بـ(في) شاذٌّ "[٣٣].

وهذا النقل عن سيبويه أنَّ استعمال دخلتُ مع (في) شاذّ عنده نقلٌ تَعوزهُ الدقة ، فهو يصرّح بدءًا بأن قولهم (ذهبت الشام) شاذٌّ ، ويقيس عليه (دخلت البيت) يقول : " ... وقد قال بعضهم (ذهبتُ الشام) ، يشبه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكانُ والمذهبُ وهذا شاذٌّ ؛ لأنه ليس في ذهبّ دليلٌ على الشام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ ومثل ذهبت الشامَ : دخلتُ البيتَ" [٣٤] إذن فالشاذّ عند سيبويه هو (دخلت البيت) أي : استعماله بغير (في) ، وليس بـ(في) كما ذكر الجامي ، هذا أمرٌ. وثمة أمرآخر هو: أنَّ هذا الحكم بالشذوذ عند سيبويه ليس عنده الحكم المعهود للشذوذ على أنه الخروج عن القياس ، أو المخالفة للقاعدة النحوية ؛ لأنَّ سيبويه جوّز ذلك في موضعين من كتابه ؛ إذ ذكر بعد أن أورد كلام العرب: ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرَ والبطنَ ، ومُطِرنا السَّهلَ والجبلَ ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرهَ وبطنهَ : " ... ولكنّهم أجازوا هذا <u>كما أجازوا</u> قولهم : دخلتُ البيت ، وإنما معناه : دخلتُ في البيت والعامل فيه

(*) قراءة الرفع (سواءٌ) هي لأبي جعفر يزيد بن القعقاع ، تنظر : المصادر السابقة والصفحات أنفسها .

(٣٢) الكتاب : ٢٧٥/١ (ب) ، ١١٩/٢ (هـ) .

(٣٣) الفوائد الضيائية : ٣٧٢/١ .

(٣٤) الكتاب : ١٥/١ (ب) ، ٣٥/١ (هـ) .

الفعل" (٣٥) . وقال في موضع أخر بعد أنْ أوردَ قول بعض العرب : هو منِّى مَعقِدَ الإزَارِ : ".. وجاز ذلك كما جاز دخلتُ البيتَ ، وذهبتُ الشامَ ؛ لأنها أماكنُ وإنْ لم تكن كالمكان" (٣٦) .فهذان موضعان يُقرّ فيهما سيبويه بجواز (ذهبت الشام) ، و(دخلت البيت) فحكمه بالشذوذ هنالك لا ينبغي أن يُفهم منه أنّ سيبويه يعني به مخالفة القياس المُفضية الى الخطأ بدليل تجويزه ذلك وفي الموضعين المذكورين آنفاً.

٢- **ظرف الزمان (اليوم)** :-

نقل أبو حيان عن سيبويه أنه أجازَ (اليومَ يومُك) بنصب اليوم(٣٧).ولدى الرجوع الى الكتاب وجدتُ سيبويه ينقل النصب عن العرب من غير أن يحكم عليه بالجواز،أو عدمه إذ قال : " ومن العرب من يقول : اليومَ يومُك ، فيَجعلُ اليومَ الأولَ بمنزلة الآنَ"(٣٨).

٣- **القول في (أنت مني فرسخين)** :-

قال الباقولي : "وأجمعوا على أنّك لو قُلت : أنت مني فرسخين لم يجز إلا النصبُ ولا يجوز : أنتَ مني فرسخان ... وأما : أنتَ منّي فرسخين ، فقدَّره سيبويه . أنت منّي معناه : أنت تُلابسني وتخالطني ..." (٣٩) . ولي على كلامه تعقيبتان :

أحداهما : أنَّ نقله الإجماع على وجوب نصب (فرسخين) من قولنا : (أنتَ مني فرسخين) أمرٌ تعوزه الدقة إذ إن عقد هذا الإجماع ينخرم بتجويز سيبويه الرفعَ فيه. قال : "وأما ما يَرتفع من هذا الباب فقولك : هو مني فَرْسَخَانِ"(٤٠) .

---

(٣٥) الكتاب : ٧٩/١ (ب) ، ١٥٩/١ (هـ) .

(٣٦) الكتاب : ٢٠٦/١ (ب) ، ٤١٤/١ (هـ) .

(٣٧) ارتشاف الضرب : ٥٧/٣ .

(٣٨) الكتاب : ٢٠٨/١ (ب) ، ٤١٩/١ (هـ) .

(٣٩) شرح اللمع : ٣٤١/١ .

أما الآخرى : فأني قد وجدتُ سيبويه يُقدر معنى (أنت مني فرسخين) بقوله : " انت مني فرسخين ، أي : أنت مني ما دُمنا نسيرُ فرسخينِ ، فيكون ظرفاً ..."[٤١] .
هذا إذن تقدير سيبويه للمسألة ، ليس فيه ما عزاه إليه جامع العلوم . وأمّا نقل الإجماع على وجوب نصب (فرسخين) فأمرٌ غير دقيق ، فسيبويه يجوّز الرفع فيه كما تقدم .

٤- الظرف (سوى) :-

جاء في شرح التصريح[٤٢] : " وقال سيبويه والجمهور : هي ظرف للمكان بمعنى (وسط) غير متصرّف ..." . ولم أعثر في كتاب سيبويه على ذكرٍ لهذا المعنى الذي نسبه الشيخ خالد الأزهري الى سيبويه ، أي : أنَّها بمعنى (وسط) وكل ما ذكره سيبويه بخصوصها ما نقله عن الخليل قوله : "وأما أتاني القومُ سوِاك فزعم الخليل (رحمه الله) أنَّ هذا كقولك : أتاني القوم مكانَك ، وما أتاني أحدٌ مكانَك ، إلا أنَّ في سواكَ معنى الاستثناء" [٤٣] إذن فهي عند الخليل تأتي بمعنى مكانك ، وبمعنى الاستثناء .وزادَ سيبويه على كلام شيخه أنها تأتي بدلاً من غير قال : "وأما (غيرُ) ، و(سِوىَ) فبدلٌ "[٤٤].بمعنى أنهما يتبادلان في المعنى فيأتي أحدهما بدل الآخر . ولم يرد في الكتاب ذكرٌ لمعنى (وسط).

٥- (كيف) أَظرفٌ هو أم اسم ؟ :-

اختلف النحاة في نسبة ظرفية (كيف) أو اسميتها الى سيبويه فعزا إليه الرضيّ أنه عنده اسم وليس ظرفاً . وذكر أنها عند الأخفش ظرف قال : " وكون (كيف) ظرفاً مذهب الأخفش ، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منه ، نحو : كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم ، ولو

---

(٤٠) الكتاب : ٢٠٦/١ (ب) ، ٤١٥/١ (هـ) .
(٤١) الكتاب : ٢٠٨/١ (ب) ، ٤١٧/١ (هـ) .
(٤٢) ٥٦٠/١ .
(٤٣) الكتاب : ٣٧٧/١ (ب) ، ٣٥٠/٢ (هـ) .
(٤٤) الكتاب : ٣١٠/٢ (ب) ، ٢٣١/٤ .

كان ظرفاً لأُبدل منه الظرف نحو : متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت ؟ ... فـ(كيف) عن سيبويه مقدَّرة بقولنا : على أي حال حاصل ، وعند الأخفش بقولنا : على أي حال ، و(حاصل) عنده مقدرة "(٤٥).

أما ابن هشام فقد عكس المسألة فعزا الى سيبويه أن (كيف) عنده ظرف ، وأنها عند الأخفش والسيرافي اسمٌ غير ظرف . وذكر أنَّ هذا الخلاف رُتِّبَ عليه أمورٌ :

١-أنَّ موضعها عند سيبويه نصبٌ دائماً،وعندهما رفعٌ مع المبتدأ،نصبٌ مع غيره

٢- أنَّ تقديرها عند سيبويه: في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديره في نحو :(كيف زيد؟) أصحيحٌ زيد ، وفي نحو(كيف جاء زيد؟) أراكباً جاء زيد ، ونحوه.

٣-أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال (على خير) ونحوه ...(٤٦)

ويبدو أن قول ابن هشام هو الدقيق وذلك لقول سيبويه : " وأما (قبلَُ) فللأول ، و(بَعدَُ) للآخرِ، وهما اسمان يكونان ظرفين. و(كيف): على أي حال . و(أينَّ) : أيُّ مكان . و(متى) : أيُّ حين . وأما (حيثُ) فمكانٌ ، بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفًا"(٤٧) .

فإشارته الى أن معنى (كيف) : على أي حال وتصريحه بأنها ظرف يحسمُ الخلاف في ظرفيّتها من عدمها . ومع هذا فإننا نجدُ إنها ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تُفسر بقولك (على أي حال) لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً ؛ لأنها في تأويل الجارّ والمجرور ، وأسم الظرف يطلق عليهما مجازاً وهو حسن(٤٨). وهو حقاً رأي حسن أما الأسمية التي عزاها الرضي الى سيبويه ففيها نظرٌ وذلك لتصريح سيبويه بالظرفية سواء أَ أراد بها الظرفية حقيقةً أم مجازاً .

٥- **الظرف (مع)** :-

---

(٤٥) شرح الكافية : ٢٠٦/٣ .

(٤٦) مغني اللبيب : ٢٧٢ .

(٤٧) الكتاب : ٣١١/٢ (ب) ٢٣٣/٤ .

(٤٨) مغني اللبيب : ٢٧٢ .

وقد تكون (مَعَ) ظرفاً عند النحاة . وعندها اختلف النحاة في فتحته أهي فتحة بناء أم إعراب ؟ فقد عزا ابن مالك الى الخليل وسيبويه أنها فتحة إعراب قال:" واختلف في فتحة العين من (معاً) قيل هي فتحة إعراب كفتحة دال رأيتُ يداً ، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حالي الإضافة والأفراد ، أو كفتحة تاء (فتى) فيكون الاسم قد جبر ونقص حين أفرد،فالأول مذهب سيبويه والخليل،والثاني مذهب يونس والأخفش،وهو الصحيح..."(٤٩). وتابعه أبو حيان ، فنقل كلامه بحذافيره(٥٠). في حين نقل الرضي عنه وعن الخليل أنَّ فتحته فتحة بناء عندهما قال : " وظاهر كلام سيبويه أنه (مبني) قال : سألته ، يعني : الخليل عن (مَعَكم) لأي شيء نصبتها ، يعني : لِمَ لَم تُبْنَ على السكون ؟ هذا لفظه "(٥١) .

أما سيبويه فقد قال : " وسألتُ الخليل عن (مَعَكُم ، ومَعَ) ، لأي شيء نصبتها؟ فقال : لأنَّها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً ، وذهبا معاً ، وقد ذهبَ مَعَه ، ومَن مَعَه صارت ظرفاً ، فجعلوها بمنزلة : أمامَ وقدّامَ" (٥٢). فالقول بدءًا في تفسير نصب(معاً) هو قول الخليل ، وسيبويه إنما يسأله عن النصب . هذا أمرٌ ، وثمة أمر أخر وهو إعرابه وبناؤه ، فالذي يُفهم من كلام الخليل ما يأتي :

أ- أنه اسم معرب ، وفتحته حينئذٍ فتحة إعراب بدليل تشبيهه استعمالها اسماً كـ(جميع) . وجميع يأتي اسماً معرباً منصوباً على الحالية . ومثّل له بقوله : جاءا معاً ، وذهبا معاً ، وقد أبان هذا السيرافي في قوله : " ونصب معاً على الحال في قولك : ذهبا معاً ، كأنك قلت : ذهبا مجتمعين" (٥٣) .

ب- إنه منصوب على الظرفية المكانية ، جاعلاً إيّاه بمنزلة : أمامَ وقدّامَ ، والفتحة حينئذٍ فتحة إعراب أيضاً .

---

(٤٩) شرح التسهيل : ٢/١٦٤-١٦٥ .

(٥٠) ارتشاف الضرب : ٢/٢٦٨ .

(٥١) شرح الكافية : ٢/٢٣٢ .

(٥٢) الكتاب : ٢/٤٥ (ب) ، ٣/٢٨٦-٢٨٧ .

(٥٣) الكتاب : ٣/٢٨٧ (هامش : ١) .

وأما رأي سيبويه في المسألة فيكمن في أنه تناول هذه المسألة في باب (الظروف المبهمة غير المتمكنة) والتي تناول فيها مجموعة من الظروف منها : أين ، ومتى ، وكيف ، وإذ ، وقبل ، وغيرها ، وذكر أنَّ هذه الحروف وأشباهها مبهمة غير متمكنة (مبنية) إلا أنه حينما يصل الى الحديث عن (مع) ينقل رأي شيخه الخليل والذي فسرَّ نصبه إما على الحالية أو، الظرفية من غير أن يعقب عليه برفض مما يعني ارتضاءَهُ إياه .
ومن ههنا فلا اعلم من أين جاء الرضي بعبارة (يعني : لِمَ لَمْ تُبْنَ على السكون . هذا لفظه) إذ لم يرد هذا القول لسيبويه في الكتاب .

رابعاً : <u>المفعول معه</u> :

<u>الحكم على التركيب (هذا لك وأباك) :–</u>

وفيه قال سيبويه : " وأما (هذا لك وأباك) فقبيحٌ أن تنصب الأب ؛ لأنه لم يذكر فعلاً ، ولا حرفاً فيه معنى فعلٍ حتى يصيرَ كأنه قد تكلم بالفعل" [(٥٤)] .
فسيبويه يحكم على هذا المثال بالقبح ، لعدم ذكر فعل أو، ما هو بمعناه نحو: (حَسبُك وزيداً)،أو (ويلٌ له وأباه)فـ(حسبُك) فيه معنى(كفاك)،و (ويلٌ له) فيه معنى(ألزمه اللهُ)[(٥٥)].
ولذلك كان الوجه فيهما النصب .
ومع تصريح سيبويه بمصطلح القُبح حسب من غير أنْ يُقرنَه بعبارة تدل على المنع ، أو الجواز أو تُشعر بهما ، من نحو (امتنع ، أو لا يجوز ، أو جائز) أو غير ذلك من العبارات إلا أنَّ بعض النحاة قد حمل هذا القبح ههنا على المنع قال ابن مالك بعد أن نقل نصَّ كلام سيبويه المذكور آنفاً : " أراد بقبيح ممنوعاً "[(٥٦)] . وقال مسوّغاً حمل الحكم بالقبح على

---

(٥٤) الكتاب : ١٥٦/١ (ب) ، ٣١٠/١ (هـ) .
(٥٥) المصدر والصفحة نفسها .
(٥٦) شرح التسهيل : ١٧٣/٢ .

المنع : "كثر في كلام سيبويه التعبير بالقبح على عدم الجواز"[٥٧] . وتبعه في هذا الأمر كلٌّ من أبي حيان ، وابن هشام ، وخالد الأزهري[٥٨] .

ولست أميل الى حمل حكم سيبويه على هذه المسألة بالقبح أنه أراد به المنع ، ذلك أنَّ سيبويه إن كان يريد بالقبح أو، الجواز فغالباً ما كان يَقرن هذا القبح بعبارات تدلّ على المنع أو الجواز أو تشعر بهما كما ذكرنا آنفًا وهو في هذا الموطن إنما ذكر القبح حسب ولعلَّ مما يدلُّ على ذلك أن سيبويه حين تحدث عن الوجوه الإعرابية للمفعول معه أوردَ مصطلحاتها بصيغة التحسين أو التجويد والتقبيح ولم يورد مصطلحاتٍ حاسمة في المنع . نحو قوله : " والرفعُ أجود وأكثر في : ما أنت وزيدٌ ، والجر في قولك : ما شأنُ عبدِ اللهِ وزيدٍ . أحسن وأجود"[٥٩].

وكذلك قوله: " ومن ثمَّ قالوا : حسبك وزيداً* . لما كان فيه معنى كفاك ، وقبح أن يحمله على المضمر ، نووا الفعل ، كأنه قال : حسبك ويحسب أخاك درهمٌ "[٦٠].

وفي ضوء ما تقدم كلّه نخلص الى القول إنّ القبح الذي ورد في المسألة مدار بحثنا لا ينبغي أنْ يُحمل على المنع على نحو ما ذهب إليه ابن مالك ما دام غير مقترن بما يحسم المراد به من المنع ، أو التجويز .

خامساً : <u>المفعول له</u> :

<u>من شروط نصبه أن يكون مصدراً</u> :-

---

(٥٧) المصدر نفسه : ١٨٦/٢ .

(٥٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٩١/٢ ، وشرح شذور الذهب : ١٦٦ ، وشرح التصريح : ٥٢٩/١ .

(٥٩) الكتاب : ١٥٦/١ (ب) ، ٣٠٩/١ (ه) .

(*) هذا ما في نسخ بولاق وهارون والبكّاء:٤٠٣/١، وقد نقل ابن مالك في شرح التسهيل:١٨٦/٢ نصَّ سيبويه هذا وذكر المثال على الشكل الآتي:(حسبك وزيداً درهم)وهو الصواب فيما يبدو، وبه تستقيم العبارة وذلك؛ لأن سيبويه قد ذكر الدرهم في المثال المذكور في نهاية النص مما يدل على أنه سقط في المثال الأول.

(٦٠) الكتاب : ١٥٦/١ (ب) ، ٣١٠/١ (ه) .

قال أبو حيان:" تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدراً ، وزعم يونس أنَّ قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد بالنصب ، وتأوّل نصب العبيد على المفعول له ، وإن كان العبيد غير مصدر ، وقبّح ذلك سيبويه ، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم"(٦١) . وتبعه في ذلك الشيخ خالد الأزهري. واضطرب عنده النقل أيضاً . فذكر أنَّ شرط نصبه في حال كونه مصدراً قاله الجمهور وأجازه يونس بن حبيب زاعماً أنَّ قوماً من العرب يقولون ذلك ، وقال بعدها:" وهذا النصب أنكره سيبويه وقبحه وقال : أنه لغة خبيثة قليلة ، إنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم"(٦٢). ويمكن تلخيص ما تقدم على النحو الآتي:

١- إن ثمة خلافاً بين يونس وسيبويه في نصب المفعول له إذا كان مصدراً ، فيونس يجوّزه بناءاً على سماع العرب (أما العبيدَ فذو عبيدٍ) ، وسيبويه يقبحه .

٢- أجاز سيبويه النصب في (العبيدَ) على ضعف إذا لم يُرِدْ عبيدًا بأعيانهم .

وأرى أنَّ كلا القولين غير دقيق ، فأما الأول فليس ثمَّة خلاف بين يونس وسيبويه في هذه المسألة فهما متفقان على أنَّ الوجه الرفع قال سيبويه:" وزعم يونس أنْ قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيدٍ ، وأما العبدَ فذو عبدٍ ، يُجرونه مُجرى المصدر سواءً وهو قليل خبيث . وذلك أنهم شبهّوه بالمصدر كما شبهوا الجماءَ الغفيرَ بالمصدر ، وشبهوا خمستهم بالمصدر كأنَّ هؤلاء أجازوا : هو الرجلُ العبيدَ والدراهمَ ، أي : للعبيد وللدراهم ، وهذا لا يتكلَّم به ، وإنما وجهُه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونسَ ، ولا اعلم الخليل خالَفَهما . وقد حملوه على المصدر ، فقال النحويون : أما العِلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد . وهذا قبيح"(٦٣).

---

(٦١) ارتشاف الضرب : ٢٢١/٢ .

(٦٢) شرح التصريح : ٥٠٩/١ .

(٦٣) الكتاب : ١٩٤/١ (ب) ، ٣٨٩/١ (هـ) .

فهذا النص فيه دليل على توافق النحاة في اختيار الرفع حكماً للمسألة وليس النصب ومنهم يونس وسيبويه . وليس ثمة خلاف بينهما إذن ، ونقلُ يونس النصبَ عن العرب لا يعني اختياره وترجيحه له فهو اختار– مثل أبي عمرو والخليل – الرفع .

هذا أمرٌ ، أما الأمر الآخر وهو ما نُقلَ عن سيبويه إجازته النصب على ضعف فليس دقيقاً فسيبويه أجاز النصب من غير ضعف لكن على معنى محدّد وهو : إذا لم يجعل العبيد شيئاً معروفاً بعينه قال:" وإنما جاز النصبُ حين لم يَجعلهم شيئاً معروفاً بعينه ؛ لأنه يشبّهه بالمصدر، والمصدر قد تدخله الألفُ واللام ويَنتصب على ما ذكرتُ لك"(٦٤). فهو يجيزُ النصب على وفق هذا المعنى من غير إشارة أو تلميح بضعفٍ ، ويبدو أن السيرافيَّ هو الذي أوهم أبا حيان والأزهري(رحمهما الله) في نسبة جواز النصب على ضعف الى سيبويه حين عقّب على قول سيبويه المذكور آنفاً بقوله:" وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهاً ، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه ، إلا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة"(٦٥).

وأودُّ أنْ أُعلق على قول سيبويه بأن النصب لغة قليلة خبيثة ، فأما القلة فأمرٌ يمكن أنْ يُرتضى ، أما وَصفُهُ اللغةَ بالخبث فأمر فيه نظر ، اللَّهم إلا إذا أراد به الرداءة ، أي : أنها لغة رديئة .

سادساً : <u>الحال</u> :

١– <u>مجيء الحال من النكرة</u> :–

قال السيوطي: "فإن قلت : كيف جاز مجيء الحال من النكرة ؟ قلت : أما قول سيبويه فلا إشكال فيه ؛ لأنه يجوزعنده مجيء الحال من النكرة وإن لم يمكن الابتداء بها. ومن أمثلته

---

(٦٤) الكتاب : ١٩٥/١ (ب) ، ٣٩٠ (هـ) .

(٦٥) الكتاب : ٣٨٩/١ (هـ) ، هامش : (١) .

(فيهـا رجـل قائمـاً) . ومـن كلامهـم (عليـه مائـةٌ بيضـاً) "[٦٦]. وكـان ابـن عقيـل قـد سـبق السيوطي في عزو جواز المثال : (فيها رجل قائماً) الى سيبويه[٦٧].

وتجويز المثال الذي نسبه ابن عقيل والسيوطي الى سيبويه هو قول الخليل.قال سيبويه:"... ومثل ذلك:مررتُ برجلٍ قائماً، إذا جعلتَ المرورَ به في حال قيامٍ . وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائماً ، وهو قول الخليل (رحمه الله) " [٦٨]. فكـان ينبغـي عـزو هـذه المسـألة الى الخليل .

٢- الحال الفاصلة من الجملة :-

قال ابن برّي (ت٥٨٢هـ) في قول الشاعر :

كثورِ العَدَاب الفَرْدِ يضربُهُ النَّدَى تعلَّى النَّدَى في مَتْنِهِ وتحدَّرا

:" ويجوز أن تكون ، أي: الكاف في موضع نصب على الحال من القصواء ... أو من ضميرها ، تقديره : وهي مشبهةٌ بثور العَداب مُعَدَّةٌ ، فتكون الحال فاصلة من الجملة بين الخبر والمخبر عنه ، ومثله بيت الكتاب :

كأنَّهُ خارِجاً من جَنْبِ صَفْحَتِه سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوه عند مُفتأدِ

فخارجاً : حال فَصلت بين اسم كان وخبرها . هذا قول سيبويه (رحمه الله) "[٦٩].

ولا اعلمُ كيف نسب ابن برّي هذا البيت ، والقول الى سيبويه وهو ما لم يستشهد به سيبويه في كتابه البتّة[٧٠] .

---

(٦٦) الأشباه والنظائر : ١٣٥/٦ .

(٦٧) شرح ابن عقيل : ٤٣٨/١ .

(٦٨) الكتاب : ٢٧٣/١ (ب) ، ١١٢/٢ (هـ) .

(٦٩) خمسةُ نصوص محققة لابن برّي النحوي : ٧٨ .

(٧٠) وقد تنبه الدكتور حاتم صالح الضامن محقق الكتاب الفاضل على هذا الوهم ، وذكر أنَّ هذا البيت أخل به كتاب سيبويه وأن القول ليس لسيبويه وهو وهم . ينظر : المصدر والصفحة نفسها هامش (٢) و(٣) .

٣- <u>وقوع الجملة الماضوية حالاً</u> :-

وهي مسألة أشيع أنها خلافية في الدرس النحوي بين سيبويه والبصريين من جهة ، والأخفش والكوفيين من جهة أخرى مع أنَّ الأمر على خلاف ذلك . ولنأتِ الآن لنعرض هذا الخلاف ، فأما الخلاف بين سيبويه والأخفش فقد قال فيه ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) : "وكان أبو الحسن الأخفش يجيز إيقاعه حالاً و(قد) مقدَّرة فيه واحتجَّ بقوله تعالى:(أَوْجَآءوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (النساء:٩٠) ، قال: أراد : قد حصرت وهذا لا يجيزه سيبويه وحمل الآية على غير هذا فقال : حصرت صفة لموصوف محذوف تقديره : قوم حصرت صدورهم ، وقوماً نُصب على الحال وحصرت صفته وحُذف الموصوف وأبقيت صفته" (٧١) .

وأما الخلاف بين سيبويه والكوفيين فقد ذكره نور الدين الجامي فعزا الى الكوفيين أنهم لا يوجبون (قد) في الماضي المثبت إذا وقع حالاً . وأن هذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فأنَّهم لا يجوّزان حذف (قد) (٧٢) . ثم قال : " فسيبويه يؤول قوله تعالى : (حسرت صدورهم) بـ(قوماً حَصرت صدورهم) فتكون جملة (حصرت) صفة موصوف محذوف هو الحال ..." (٧٣) . وردّاً على ما تقدم أقول :

١- أما سيبويه فليس له نصٌّ في هذه المسألة وما عُزي إليه أمر يفتقر الى الدقة ؛ لأنه لم يتناول هذه الآية المباركة في كتابه .

٢- وأما الأخفش فنصُّ كلامه على الآية المباركة مدار الحديث ما يأتي:" فـ(حَصِرةً) اسم نصبته على الحال ، و(حَصِرَتْ) (فَعلت) ، وبها نقرأ"(٧٤). فهو لم يصرح بالحديث عن

---

(٧١) الأمالي الشجرية : ٢٧٨/٢ ، وممن نسب الجواز الى الأخفش : أبو علي الفارسي في البغداديات : ٢٤٥ ، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف : ٢٥٢/٢ ، وشرح المفصل : ٦٧/٢ ، وائتلاف النصرة : ١٢٤ .

(٧٢) ينظر : الفوائد الضيائية:٣٩٤/١ وقد جعل أبوا لبركات الأنباري، وابن يعيش والعكبري الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين . ينظر :الإنصاف:٢٥٢/٢، وشرح المفصل:٦٧/٢، وائتلاف النصرة:١٢٤.

(٧٣) الفوائد الضيائية : ٣٩٤/١ . وقد تنبه محقق الكتاب الفاضل على عدم تناول سيبويه للآية المباركة .

(٧٤) معاني القرآن للأخفش : ٢٤٤/١ .

وقوع الجملة الماضوية حالاً مقترنةً بـ(قد) او غير مقترنة به ظاهرة أو مضمرة إلا أنَّ جعله (حَصِرَةً) حالاً فُهِمَ منه تجويزه الأمر من غير تقدير لـ(قد) (والله اعلم) .

٣- أمَّا الكوفيون فما نُسب اليهم من تجويزهم المسألة أمر غير دقيق فهاهم أئمة الكوفيين يذهبون الى ما ذهبَ اليه البصريون تماماً يقول الفراء:" والحال لا تكون، يريد:لا تكون حالاً إلا بإضمار(قد)،أو بإظهارها ، ومثله في كتاب الله : (أَوْجَآءوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) يريد(والله اعلم) جاؤوكم قد حصرت صدورهم" [٧٥] . أما ثعلب فقد نقل عنه الأزهري (ت٣٧٠ هـ) أنه قال تعقيباً على الآية المباركة المذكور آنفاً ما نصه : " إذا أضمرت (قد) قَرُبت من الحال وصارت كالاسم"[٧٦] . وهو رأي الطبري أيضاً إذ قال:" ولإضمار قد مع الماضي جاز وضع الماضي من الأفعال في موضع الحال ؛ لأنَّ (قد) إذ دخلت معه أدنته من الحال وأشبه الأسماء"[٧٧].

أما أبو بكر بن الأنباري فقد صرح بمنع مجيء الحال من غير قد.قال:"إن الماضي لا يكون حالاً إلا بـ(قد)"[٧٨].

٤- يبقى عندنا من الكوفيين الكسائيُّ ،وقد وجدت ابن خالويه(ت٣٧٠هـ) ينقل عنه تجويزه المسألة لكن على قلّةٍ إذ قال: "ولايكون الماضي حالاً إلا مع (قد) إلا ما حدّثني أبوعمر عن ثعلب عن سلمة عن الفرّاء عن الكسائي قال:قد يكون الماضي حالاً بغير(قد) "[١] ولم يذكر شاهدا على ذلك .

---

(٧٥) معاني القرآن للفراء : ٢٤/١ .

(٧٦) تهذيب اللغة (حصر) : ٢٣١/٤ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري : ٢٢٤ .

(٧٧) جامع البيان : ١٩٩/٥ .

(٧٨) شرح القصائد السبع الطوال : ٣٧-٣٨ .

[١] إعراب القراءات السبع وعللها :٥٤١/٢-٥٤٢.

فهذه إذن اراء أئمة الكوفيين إلا الكسائي يظهرُ فيها جليًّا أنهم يذهبون الى ما ذهب اليه البصريون في هذه المسألة[٢] ومن ثم فلا خلاف في الدرس النحوي في هذه المسألة كما أشيع إلا إنْ فهمنا من إعراب الأخفش لـ(حصرة) على أنه حال أنّه يجيز المسألة فيكون بهذا مخالفاً لجمهور النحويين و(الله تعالى اعلم) .

٤- قوله تعالى (بَلَى قَدِرِينَ) (القيامة : ٤) :-

قال مكي القيسي معقّباً على هذه الآية المباركة : "هو نصب على الحال من فاعل في فعل مضمر تقديره : بلى نجمعها قادرين وهو قول سيبويه"[٣] . وتبعه ابن يعيش إذ قال:" فانتصاب (قادرين) عند سيبويه بفعل مقدّر تقديره : نجمعها قادرين"[٤].

وهذا التقدير في الآية المباركة ليس لسيبويه وإنما نقله بأمانة عن شيخه يونس قال : "وأما قوله عزَّ وجلَّ (بلى قادرين) ، فهو على الفعل الذي أُظهر كأنه قال : بَلى نجمعها قادرينَ حدثنا بذلك يونس" [٥] . فالقول ، والتقدير في هذه المسألة ينبغي أن يُعزى الى يونس وليس لسيبويه ، وإن كان سيبويه يبدو موافقاً له على ما أحسب ؛ لأنه أورد توجيه يونس للمسألة من غير تعقيب من لدنه برفض ، يزاد عليه أنه لو كان لديه توجيه غير هذا لأورده في هذا السياق (والله اعلم) .

---

(١)أودّ الإشارة ههنا الى أن الأزهري ، والرضي الاسترابادي ، وأبا حيان من القدماء ، والباحثين د.محيي الدين توفيق إبراهيم ، ومحمد عبد الرسول سلمان قد تنبهوا جميعاً على حقيقة رأي الكوفيين وموافقتهم للبصريين في اشتراط (قد) مضمرة أو مظهرة لوقوع الماضي حالاً وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إليهم . ينظر : تهذيب اللغة (حصر) : ٢٣٠/٤-٢٣١ . و(قد) : ٣٦٧/٨ ، وشرح الكافية : ٢١٣/١ ، وارتشاف الضرب : ٣٧٠/٢ ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢١٧-٢١٨ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري : ٢٢٥ ، وينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : ١٦١-١٦٣ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ٧٧٧ .

(٣) شرح المفصل : ٦٩/٢ .

(٤) الكتاب : ١٧٣/١ (ب) ، ٣٤٦/١ (هـ) .

سابعاً : التمييز :

١- تقديم التمييز على عامله :-

منع سيبويه تقديم التمييز على عامله قال:"ولا يقدّم المفعول فيه فنقول:(ماءاً امتلأتُ) كما لا يُقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة،ولا في هذه الأسماء؛لأنها ليست كالفاعل..."(٨٣). وسيبويه يريد بالمفعول فيه ههنا التمييزكما يبدو من مثاله.

وخالف المازنيُّ والمبردُ سيبويه فأجازا التقديم قال المبرد : " اعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت : (تفقّأتُ شَحماً) ، (وتصبَّبتُ عَرقاً) فإن شئت قدمت فقلت : (شحماً تفقّأتُ) ، و(عرقاً تصبَّبت) وهذا لا يجيزه سيبويه ... وتقول:(راكباً جاءَ زيدٌ) ؛ لأنَ العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، وهذا رأي أبي عثمان المازني قال الشاعر فقدّم التمييز لما كان العامل فعلاً:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبها   وما كان نفساً بالفراق تطيبُ"(٨٤)

فالمازني والمبرد إذن يجيزان تقديم التمييز على عامله وعلتهم في ذلك القياس على الحال، فكما جاز تقديمه على عامله إذا كان فعلاً جاز هذا في التمييز كذلك ، فضلاً عن استدلاله بشاهد شعري يُعزِّز المسألة .

وقد انتفض النحاة مدافعين عن سيبويه ومسوغين منعه بعللٍ شتّى ، فمنهم من ذهب الى أنَّ المميّز هو الفاعل في المعنى فأصل الكلام (تصبَّب عرقي) ، و(تفقَّأ شحمي) فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز(٨٥)

وزاد ابن جني في معرض ردّه حُجَّة المجوّزين بشأن قياسهم على الحال ، فذكر أنَّ الحال لم تكن في الأصل هي الفاعل كما كان المميز ، فليس التقدير فيه (جاء راكبي) ، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف ، ولم تكن فاعلةً فينقل الفعل عنها .

---

(٨٣) الكتاب : ١٠٥/١ (ب) ، ٢٠٥/١ (هـ) .

(٨٤) المقتضب : ٣٦/٣-٣٧ ، وينظر : الانتصار : ٨٥-٨٦ .

(٨٥) ينظر : الخصائص : ٢٨٦/٢-٢٨٧ ، والتبصرة والتذكرة : ٣١٩/١ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٣١٩/٢ ، والإنصاف : ٨٣٠/٢ ، وشرح المفصل ، ٧٤/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٣٥٦/١ .

أما البيت الشعري فقد ذكر هو نفسه أنَّ الزجاجي ، واسماعيل بن نصر ، وأبا إسحاق الزجاج قد رَوَوا البيت بوجه آخر وهو:

وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ

ومن ثمَّ عقَّب على هذا بقوله : فرواية برواية ، والقياس مِنْ بعدُ حاكمٌ[٨٦] .

وأودُّ أنْ أُشير ههنا وقبل أنْ اختم الكلام على هذه المسألة الى أنّ أبا البركات الأنباري قد جعل هذه المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين[٨٧] ونقل الجواز عن بعض الكوفيين من غير أن يسميهم ، وعزاه ابن مالك الى الكسائي ووافقه فيه[٨٨] .

ونُقل عن الفراء المنع[٨٩]. في حين نقل ابن السراج عن الكوفيين من غير أن يستثني أحداً موافقتهم لسيبويه في منع تقديم التمييز على عامله[٩٠] . مما يُثير الشك في نسبة الرأي الى الكوفيين (والله اعلم) .

وفي الختام أودُّ أن أورد نصاً مهماً لابن الحاجب ذكره عَقيب هذه المسألة قائلاً : "إن ذلك خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء ، ومثلُ ذلك مردود ، ولا يُحتجُّ به ، وما ذكروه من المعنى لا ينهضُ ؛ لأنه معارضٌ بمثله في المنع ، وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل المنع حتى يثُبت البابُ عندهم سماعاً ، فقد تبين أنَّ ما لم يُسمع لا ينهض على ما نُسِبَ الى سيبويه"[٩١] .

وعليه ومن كل ما تقدم فإنَّ الراجح – والله اعلم – منع تقديم التمييز على عامله لقوّة الحجة فيه سماعاً ، وقياساً ، فضلاً عن أن اغلب النحاة عليه[٩٢] .

---

(٨٦) ينظر: الخصائص : ٢٨٧/٢.

(٨٧) ينظر : الإنصاف : ٨٢٨/٢ .

(٨٨) ينظر :تسهيل الفوائد:١١٥، وشرح الكافية الشافية:٧٧٥/٢-٧٧٦، وشرح التسهيل:٣٠٢/٢ وما بعدها.

(٨٩) ينظر : شرح التسهيل : ٣٠٤/٢ .

(٩٠) ينظر : الأصول : ٢٢٤/١ .

(٩١) الإيضاح في شرح المفصل : ٣٥٧/١ .

(٩٢) ينظر : الأصول : ٢٢٣/٢-٢٢٤ ، ٢٢٩ ، وعلل النحو ، ٢٥٤-٢٥٥ ، والخصائص : ٣٨٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٣١٨/١-٣١٩ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٣١٩/٢ ، والمفصل : ١٩٠/١ ، وأسرار العربية : ١٨١-١٨٢ ، وشرح المفصل : ٧٣/٢-٧٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ، ٣٥٦/١ ، والمقرب : ١٨٣ ، وشرح الجمل : ٢٨٣/٢-٢٨٤ ، وشرح الكافية :٧٠/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦٧٠/١ ، والفوائد الضيائية : ٤٠٩/١-٤١٠ ، وهمع الهوامع : ٧١/٤-٧٢ .

٢- ما ينتصب على التمييز :-

قال ابن الضائع : " ومما ينتصبُ على التمييز أيضاً وهو شبيه بالمقدار قولهم : لي مثلهُ رجلاً . وذلك أنه لما حذف موصوف (مثل) وانبهم . أشبه المقدّر .وقد جعله سيبويه لشبهه بالمقادير منها. قال : لأنك إذا قلت : لي مثُلهُ فقد اختصّت نوعاً كما أنك إذا قلت عشرون درهماً،فقد اختصصت بالدرهم النوع المقدّر بالعشرين..."(٩٣).

والقول في الكتاب للخليل نقله عنه سيبويه ، وفيه بعض الاختلاف في الألفاظ مردّه نقله كلام سيبويه بالمعنى إذ قال سيبويه : "وزعم الخليل (رحمه الله) أن المجرور بدلٌ من التنوين ، ومع ذلك أنك إذا قلت : لي مثلهُ فقد أبهمتَ ، كما أنك إذا قلت : لي عشرون فقد أبهمتَ الأنواعَ ، فإذا قلت : درهماً فقد اختصصت نوعاً ، وبه يُعرف من أي نوع ذلك العددُ "(٩٤) .

(٩٣) شرح جمل الزجاجي : ١٠٨٨/٢ .

(٩٤) الكتاب : ٢٩٨/١ (ب) ، ١٧٢/٢ (هـ) .

المبحث الثانـي

المجـرورات

(أ) المجرور بالحرف :

وسأتناول فيه المسائل التي تخص حروف الجر كلاً على حدة ، وكالاتي :

أولاً:(رُبَّ):

١- في معنى (رُبَّ) :-

اختلف العزو إلى سيبويه في معنى رُبَّ أهي للتقليل أم للتكثير ، فقد عزا إليه ابن مالك أنها عنده للتكثير[١]. في حين نقل أبو حيان عنه الرأيين فذكر أنَّ ابن خروف عزا إليه أنها للتكثير. وعزا إليه صاحب البسيط أنها عنده للتقليل[٢]. وممّن نقل هذين الرأيين أيضاً المراديُّ[٣] . إذن فثمة رأيان متغايران نسبا إلى سيبويه .

وفي الحق أن سيبويه ليس له نصٌّ في هذه المسالة . أما كيف عزي إليه هذان الحكمان فأقول : إنّ ابن مالك عزا إليه أنها للتكثير بناءاً على تشبيهه إياها بـ (كم) الخبرية في أكثر من موضع ومنها قوله :" اعلم أن لـ(كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام ...والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رُبَّ "[٤] . وقال أيضاً :" وأعلم أنَّ (كم) في الخبر بمنزلة اسمٍ يتصرّف في الكلام غير منونٍ... والمعنى معنى رُبِّ ، وذلك قولك : كم غلامٍ لك قد ذهب "[٥].وقال أيضاً:"واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) ؛ لان المعنى واحدٌ إلا أنّ (كم) اسم ، و (رب) غير اسم ، بمنزلة مِنْ "[٦]. يريد أنها حرف مثلما (مِنْ) حرف.

---

(١)ينظر: شرح التسهيل : ٤٤/٣ وما بعدها ، وشواهد التوضيح :١٦٤.

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٥٥/٢، وصاحب البسيط هو الواحدي (ت٤٦٨هـ).

(٣) ينظر : الجنى الداني : ٤٢٢ وما بعدها ، وشرح تسهيل الفوائد : ٨٧/٢.

(٤) الكتاب : ٢٩١/١ (ب) ، ١٥٦/٢(هـ) .

(٥) الكتاب : ٢٩٣/١ (ب) ، ١٦١/٢ (هـ) .

(٦) المصدر والصفحة نفسها .

وقال بعد أن أورد هذه النصوص لسيبويه :" ولا معارض له في كتابه ، فعلم أن مذهبه كون (رُبَّ) مساوية لـ(كَم) الخبرية في المعنى ، ولا خلاف أن معنى(كم) الخبرية التكثير "(٧). ثم استدل بشواهد كثيرة من النثر والشعر تؤكد ما ذهب إليه .

أقول: إن استنباط ابن مالك لمعنى(رُبَّ)بناءاً على التشبيه المتقدم يعارضه أمران:

أولهما : ما ذكره السيرافي من أنَّ سيبويه أراد من تشبيه (كم) الخبرية بـ (رُبَّ) من حيث العمل قال : " إنّها ، أي (كَمْ) تقع في الخبر موقع (رُبَّ) ، ... إلا أنها وإن وقعت موقع (رُبَّ) فإنها نقيضة (رُبَّ) في القلة والكثرة ؛ لان (رُبَّ) يقلل بها ما بعدها ولم يكثر بها ما بعدها"(٨).

والآخر ، ما ذكره المرادي من أن :" سيبويه إذا تكلم في الشواذ من كتابه فَمِنْ عادته في كثير منها أن يقول : و رُبَّ شيءٍ هكذا . يريد انه قليل نادر ، كقوله في باب (ما) وقد انشد بيت الفرزدق : إذ هم قُريش وإذ ما مثلَهم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن (لاتَ حِيْنَ مَنَاص) كذلك (ورُبَّ شيءٍ هكذا)"(٩) ثم بعد هذا نقل كلام الشلوبين قائلاً:" قال الشلوبين : فكيف يتوهم أنه أراد بقوله : إن معنى (كَمْ) كمعنى (رُبَّ) أنّها مثلها بالكثرة وهو يستعملها في كلامه بضد ذلك ؟ قال : وكل من شرح كتاب سيبويه لم يقل احد منهم إنّ سيبويه أراد بهذا الكلام أن (رُبَّ) للتكثير"(١٠) .

إذن فكما كانت علّة من عزا الى سيبويه أن (رُبَّ) للتكثير هي المشابهة بـ(كَمْ) فعّلة من عزا إليه التقليل قوله : (ورُبَّ شيءٍ هكذا) .

وفي الحق أن سيبويه ليس له نصٌّ صريح فيه دلالة على وجه اليقين ، والقطع على أن (رُبَّ) تفيد عنده التقليل ، أو التكثير(١١). هذا ما أوصلنا إليه البحث ، والاستقصاء في الكتاب (والله تعالى اعلم).

---

(١) شرح التسهيل : ٤٦/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه : ١٣٧/١-١٣٨ .

(٣) الجنى الداني:٤٢٣،وينظر:الكتاب:٢٩/١(ب)،٦٠/١(هـ).والبحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري:٢٤٧-٢٤٨.

(٤) المصادر أنفسها .

(١١) ينظر : أبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو ، ١٨٥.

وأودُّ أن أشير في ختام هذه المسألة الى نصٍّ نقله ابن السراج عن سيبويه يتعلق بالخلاف في دلالة (رُبَّ) على القلة والكثرة قال : "...وسأخبرك ما قال سيبويه ، والكوفيون فيه . قال سيبويه : إذا قلت : رُبَّ رجلٍ يقول ذاك فقد أضفت القول الى الرجل برُبَّ ، وكذلك يقول من تابعه على هذا القول إذا قال : رُبَّ رجلٍ ظريف ، قد أضافت رُبَّ الظريف الى رجلٍ ، وهذا لا معنى له ؛ لان اتّصال الصفة بالموصوف يُغني عن الإضافة ، وأمّا الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون : (رُبَّ) وُضِعَتْ على التقليل ..."[١٢]. ولنا على هذا النص تعقيبتان :

أولاهما : أنّ كلام ابن السراج المتقدم ، وأسلوب سرده له يوحي بأنَّ قول سيبويه في (رُبَّ) يخالف قول الكوفيين ، مع أنَّ قول سيبويه لا يُشمُّ منه ذلك .وقد تقدم انه لا رأي له فيها من حيث دلالتها على معنى القلة ، والكثرة .

أما الأخرى : فتخصّ قوله : وهذا لا معنى له ، رادًّا على كلام سيبويه : أن معنى رُبَّ إضافة القول الى رجلٍ . في قولنا (رُبَّ رجلٍ يقول ذاك) ؛لأنّ معنى الإضافة ههنا بينة وقد أوضحها السيرافي في تعليقه على قول سيبويه قائلاً:" معنى هذا أنَّ حروف الجرّ تصرف الفعل الذي هي صلته الى الاسم المجرور بها . ومعنى إضافتها الفعل ضمّها إياه وإيصاله الى الاسم كقولك : رغبتُ في زيد ، وقمتُ الى عمرو ، فـ(في) أوصلت الى زيدٍ الرغبةَ ، و(الى) أوصلتِ القيامَ الى عمرو..."[١٣].

٢- وصف مجرور (رُبَّ) :-

تضارب القول في نسبة هذه المسالة الى سيبويه بين رأيين :

أولهما : ما عزاه إليه السهيلي من انه أوجب نعت مجرورها قال:" وأمّا (رُبَّ كاسيةٍ)[٣] ، فالأحسن على مذهب سيبويه الخفض على النعت ، ومن مذهبه أنّ (رُبَّ) حرف خفض ،

---

(١) الأصول : ٤١٨/١

(٢) الكتاب : ٤٢١/١(هـ): هامش: (١) .

(٣) صحيح البخاري : ٢٥ .

وأنها تختص من بين سائر حروف انخفض بالتقدم في أول الكلام ، وألا تعمل إلا في نكرة ، وأنْ لا يكون مخفوضها إلا منعوتاً "(١٤).

والآخر : ما عزاه إليه ابن مالك قال:" والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي يَروْنَ وجوب وصف المجرور برُبَّ ، وقلّدهم في ذلك أكثر المتأخرين مع انه خلاف مذهب سيبويه"(١٥).

وقال:" والذي يدل على أن وصف مجرورها لا يلزم عند سيبويه تسويته إياها بـ(كم) ، ووصف مجرور(كم) الخبرية لا يلزم ، فكذا وصف ما سُوّي بها، ومن كلامه المتضمن استغناء مجرورها قوله (أي:سيبويه) باب الجر : (وإذا قلت : رُبَّ رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول الى الرجل برُبَّ) ، فتصريحه بكون(يقول) مضافاً الى الرجل بـ(رُبَّ) مانعٌ كونَه صفة؛لان الصفة لا تضاف الى الموصوف ، وإنما يضاف العامل الى المعمول..."(١٦). وقد تبعه المرادي في ذلك(١٧).

وأقول فيما تقدّم : أما سيبويه فلم أعثر على نصٍ له يصرّح فيه بهذا الحكم . وأما ما استدلّ به ابن مالك من قولٍ لسيبويه فهو لا يقطع الشكّ في هذه المسالة ويحسمها ؛ إذ إنّ حديثه يدور في هذا الموضع عن إضافة (رُبَّ) القول الى الرجل بمعنى ضّم الفعل إليه ، أو إيصاله إليه . كما أوضح السيرافي وذكرناه من قبل (والله اعلم) .

ثانياً <u>(على)</u> :-

<u>أهي حرف أم اسم ؟</u> :

قال أبو حيان:" على التي ينجرُّ ما بعدها ، مشهور مذهب البصريين أنها حرف جر ، وذهب ابن الطراوة وابن طاهر ، وابن خروف ، وأبو علي الزندي ، وأبو الحجاج ابن معزوز والأستاذ أبو علي في احد قوليه الى أنها اسم ، ولا تكون حرفاً وزعموا أن ذلك مذهب

---

(١٤) أمالي السهيلي : ٧١ .

(٢) شرح التسهيل :٤٩/٣-٥١ .

(٣) المصدر نفسه:٥١.

(٤) الجنى الداني : ٤٢٥-٤٢٦ ، وشرح تسهيل الفوائد : ٨٨/٢

سيبويه وكونها حرفاً هو مذهب الكوفيين"[١٨].وتبع المرادي ، وابن هشام[١٩] أبا حيان في نقل هذه النسبة الى سيبويه .

ويبدو أن اختلاف أقوال سيبويه في (على) هو الذي أفضى الى هذه النسبة المضطربة .فقد ذكر سيبويه بدءاً أنها حرف وتكون ظرفاً قال:" وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خلف وأمام ، وقدّام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند، وقبل ، ومع، وعلى ؛ لأنّك تقول : (مَنْ عليكَ) كما تقول :(مِن فوقِك)، وذهب مِنْ معه"[٢٠]. بيد أن هذا التصريح بالحرفية لا يُشمُّ منه رائحة الحرفية إذا ما قرأنا مثاله الذي استشهد به وهو : (مِنْ عليك) كما تقول : (مِنْ فوقك) فجَّره إياها بمن، وتشبيه إيّاها بفوق يغلّب إرادته الاسمية ههنا ، وكونها ظرفية . فلو كانت في هذا المثال حرف جرٍ لما دخل حرف الجر عليه ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يدخل إلا على الأسماء كما هو معلوم . ويؤكد ذلك ما ذكره في موضع آخر من كتابه قائلاً : "أما (على) فاستعلاء الشيء... وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً ، ويدلك على انه اسم قول بعض العرب : نهضَ مِنْ عليه . قال الشاعر :

غَدَتْ من عليه بعدما تَمّ خمسها نَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببيداء مَجْهَلِ"[٢١]

فهذا حكم بوجوب اسميّتها ، وظرفيّتها ، وهذا ما يجعلنا نذهب الى أنّ قوله في النص السابق:(وأما الحروف). يريد به : الألفاظ أو المفردات . وإلا فليس من السهولة أن يقع في هذا التناقض البين ، أو يكون أراد في بقوله : وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً ، أنّه لا تكون إلا ظرفاً إذا كانت اسماً ، لاحتمالها هذا التأويل كما ذهب إليه المرادي[٢٢] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الشنتمري قد ذهب في إثناء شرحه لكلام سيبويه السابق الى جعلها حرفاً في حال واسماً في حال أخرى قال:"...ومن حروف الخفض ما قد يكون اسماً في حال وهي:على،وعن،وكاف التشبيه ..."[٢٣]. وهو ما أميل إليه.

---

(١٨) ارتشاف الضرب : ٤٥١/٢

(٢) ينظر : الجنى الداني : ٤٤٢ ، وشرح تسهيل الفوائد : ٧٤/٢-٧٥ ، ومغني اللبيب :١٤.

(٣) الكتاب : ٢٠٩/١ (ب) ، ٤٢٠/١ (هـ) ، وينظر : ٣٥/٢ (ب) ، ٢٦٨/٣ .

(٤) الكتاب : ٣١٠/٢ (ب) ، ٢٣٠/٤-٢٣١ .

(٢٢)الجنى الداني : ٤٤٢ .

(٦) النكت : ٤٣١/١

وأود أن أشير ههنا الى أنَّ ما أثير من حديث وخلطٍ بشان (على) أُثير حول (مع) أيضًا فقد عزا المرادي وابن هشام الى سيبويه انها اسم[٢٤]. وسيبويه نقل عن الخليل أنها اسم وظرف[٢٥]، وكان قد ذكر قبل هذا أنه حرف ويكون ظرفاً واستشهد بقول العرب (وذهب مِنْ مَعِهِ)[٢٦] وهذا لممّا يصحُّ بشأنه قول الشنتمري المذكور انفاً من أنها تكون اسماً في حال وظرفا في حال أخرى .

ثالثاً <u>(الكاف)</u> :-

١<u>- دخول الكاف على المضمر</u> :-

ذكر أبو حيان أنّ سيبويه يمنع هذه المسألة قال:" وقال سيبويه (كِي) و (كَيْ) خطأ"[٢٧]. ونقل بعد هذا عزوَ بعض النحاة إلى سيبويه أنه أجاز دخول الكاف على المضمر نحو: أنتَ كِيْ ، وأنا كَك ، وذكر أنّ الكسائي والفّراء وهشام ضعَّفوه . أما سيبويه فقد قال :" ولو اضطرّ شاعرٌ فأضاف الكاف الى نفسه قال :(ما أنت كِيْ) . و(كَيْ) خطأ ، من قبل انه ليس في العربية حرفٌ يُفتَح قبل ياء الإضافة "[٢٨].

فسيبويه إذن يجيز دخول الكاف على المضمر في الشعر فقط ، ولا يجيزه مطلقاً هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان ما عزاه أبو حيان الى سيبويه من أنه خطّأ قولهم (كِي) و (كَيْ) أمر ينفيه نصّ كلامه فهو يجيز كسر الكاف في الشعر كما تقدم فيقال : (ما أنت كِي) ، أما فتح الكاف في (كَيْ) فيمنع عنده مطلقاً في الشعر وغيره ، وهو الذي وسمه بالخطأ .

---

(١) الجنى الداني : ٣١١ ، ومغني اللبيب : ٤٣٩ .

(٢) الكتاب : ٤٥/٢ (ب) ، ٢٨٦/٣-٢٨٧ .

(٣) الكتاب : ٢٠٩/١(ب) ، ٤٢٠/١ (هـ) .

(٤) ارتشاف الضرب :٤٣٦/٢.

(٢٨) الكتاب : ٣٩٢/١(ب) ، ٣٨٥/٢(هـ)

٢- **الكاف المكفوفة بما** :-

ذكر بعض النحاة أنَّ الكاف قد تأتي تعليلية إذا لحقتها (ما) ونقلوا عن سيبويه أنه حكى : (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه) ومعناه : لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه ، دليلاً على ما ذهبوا إليه وممن ذكر ذلك ابن مالك ، وأبو حيان ، والمراديّ ، وابن هشام[٢٩].

والصواب أنَّ هذا القول هو للخليل ، وقد عزاه سيبويه إليه إذ قال : "وسألته عن قوله:(كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه)،(وهذا حقٌّ كما أنّك هاهنا) ، فزعم أنّ العاملة في(أنّ)الكافُ و(مَا) لغو ، ألا أنّ (ما) لا تحذف منها ، كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كأنَّ "[٣٠]. فالكلام إذنّ للخليل وسيبويه يسأله عنه ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان جواب الخليل ليس فيه ما عزي إليه مِنّ أنَّ معنى الكاف هو التعليل ، أو بمعنى(لأنّ).

رابعاً: (اللام) :

زيادة اللام :-

قال أبو حيان : "وتجيء اللام مقوية لعمل العامل ولم يذكر سيبويه زيادة اللام ، وتابعه أبو علي ..."[٣١]. والى هذا ذهب المرادي[٣٢].

وهذا العزو غير دقيق ؛ لان سيبويه قد ذكر زيادة اللام ناقلاً ذلك عن الخليل وذلك في معرض حديثه عن زيادة (زيد) الثانية في قولهم :

يا زيدَ زيدَ اليَعملاتِ الذُّبَّل

قال:" وقال الخليل (رحمه الله) : هو مثل لا أبا لك ، قَد عَلِمَ أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال : أباك ، فتركه على حاله الأولى ، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله : ياتيمَ تيمَ عديٍّ ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطرّ :

يا بؤس للحربِ

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/٣٥٥-٣٦٦ ، وارتشاف الضرب : ٤٣٩/٢ ، والجنى الداني : ١٣٤ ، ومغني اللبيب : ٢٣٤ .

(٢) الكتاب : ٤٧٠/١ (ب) ، ١٤٠/٣

(٣) ارتشاف الضرب : ٤٣٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح تسهيل الفوائد : ٦٦/٢ .

إنما يريد : يا بؤسَ الحرب"[٣٣]. فاللام ههنا زائدة مفيدة للتوكيد كما هو مبيّن في النصّ السابق وبذا يصبح ما عزي الى سيبويه أمراً غير دقيق .

وأود أن أشير ههنا الى أنَّ الرضيّ قد عزا القول بزيادة اللام الى سيبويه فقط قال :"وهي في (أبا لك) زائدة عند سيبويه"[٣٤] والقول كما تقدم للخليل وسيبويه كليهما.

ومما يتعلق بزيادة اللام ما ذكره المرادي في قول الشاعر :

أريدُ لأنسى ذكرها فكأنّما تمثّلَ لي ليلى بكلِّ سبيلِ

إذ قال:" قال سيبويه : وسألته ، يعني : الخليل عن هذا ، يعني البيت المتقدم.فقال : المعنى : إرادتي لأنسى... " [٣٥]. وفي الحق أنَّ هذا البيت لم يرد في كتاب سيبويه هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنّ معنى ما ذكره المرادي موجود في الكتاب ، ولكن من غير أن يكون تفسيراً للبيت الشعري ، وتعقيباً عليه ، فالكتاب خلوٌ من هذا البيت كما ذكرت . قال سيبويه : " وسألته عن معنى قوله : أريد لأن افعل ، فقال : إنّما يريد أن يقول : إرادتي لهذا... " [٣٦].

خامساً: (مِنْ) :-

١- (مِنْ) بمعنى (ربَّما) :-

قال أبو حيان : "وزعم السيرافي والأعلم وابن طاهر وابن خروف أنَّ (مِنْ) إذا كان بعدها (ما) كانت بمعنى (ربَّما) وزعموا أن سيبويه يشير الى هذا المعنى في كلامه،وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك وردّوه ، وتأوّلوا ما زعموه من ذلك" [٣٧]. وما ذكر أبو حيان ، نقله ابن هشام أيضاً[٣٨].

---

(١) الكتاب : ٣١٤/١ (ب) ، ٢٠٦/٢-٢٠٧ (هـ) .

(٢) شرح الكافية : ٢٨٥/٤ .

(٣) الجنى الداني : ٢٦٠-٢٦١ وقد تنبّه محقّق الكتاب الفاضل د.طه محسن على خطأ هذه النسبة .

(٣٦) الكتاب : ٤٧٩/١(ب) ، ١٦١/٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٤٤٣/٢ .

(٦) مغني اللبيب : ٤٢٤ ، وأودّ الإشارة ههنا الى أن المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة قد آخذ أبا حيان وابن هشام على عدم وقوفهم على كلام سيبويه ومذهبه أنَّ (ممّا) بمعنى (ربَّما) عنده وهو ما أثبتنا خلافه ينظر : المقتضب ١٧٤/٤ هامش (١) .

وفي الحق أنَّ سيبويه لم يذكر أنَّ (مِنْ) مع (ما) تكون بمعنى (ربَّما) البتّة وإنما ذكر أنهما يكونان كلمة واحدة مركبة كما أنَّ (رُبَّ) مع (ما) كلمة واحدة مركبة من كليتهما ؛ إذ قال:" وإنَّ شئت قلت : إني مّما افعل ، فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربَّما)"(٣٩). ألا ترى الى قوله : نحو (ربَّما) ، ولم يشير الى ما يوحي بأنها تكون بمعناها ، وإنما المراد عند سيبويه أنها مركبة من (مِنْ) و (ما) على نحو ما رُكّبت (رُبَّ) مع (ما) فصارت كلمة واحدة (ربَّما) .

٢-(مِنْ) بعدَ (أفعل) التفضيل :-

قال ابن هشام : "وزعم ابن مالك أنَّ (مِنْ) في نحو (زيد أفضل من عمرو) للمجازاة وكأنه قيل : جاوزَ زيدٌ عمراً في التفضيل . قال : وهو أولى من قول سيبويه وغيره ، إنها لابتداء الارتفاع في نحو (أفضل منه) وابتداء الانحطاط في نحو (شرٌّ منه) " (٤٠). وتبعه السيوطي قال:" قال سيبويه : (مِنْ) في قولهم : (زيد أفضل مِنْ عمرو) لابتداء الارتفاع "(٤١).

وكلام عالمينا الجليلين يشعر بأنَّ هذا هو قول سيبويه الوحيد في المسالة لذا فضّل ابن هشام قول ابن مالك : أنها للمجازاة على قول سيبويه : أنّها لابتداء الارتفاع ، أو الانحطاط والذي عبّر عنه سيبويه بقوله : أو سَفَلَ منه .

أقول : إنَّ سيبويه أشار الى معنى التبعيض فيها أيضاً قال:" وقد تدخل ، أي : (مِنْ) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنّها توكيد بمنزلة (ما) ... وذلك قولك : ما أتاني من رجل... ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بـ (مِنْ) ؛ لان هذا موضع تبعيض ، ... وكذلك : هو أفضل مِنْ زيد ، إنما أراد أنَّ يفضله على بعضٍ ، ولا يَعُمَّ . وَجَعَلَ زيداً الموضع الذي ارتفع منه،أو سَفَلَ منه في قولك : شرٌّ مِنْ زيدٍ"(٤).

---

(١) الكتاب : ٤٧٧/١(ب) ، ١٥٦/٣ .

(٢) مغني اللبيب : ٤٢٣ .

(٣) الأشباه والنظائر : ١٤٢/٧ .

(٤) الكتاب :٣٠٧/١(ب) ، ٢٢٥/٢(هـ)

ففي كلام سيبويه إذن معنى التبعيض أيضاً عندما تتبع (مِنْ) افعل التفضيل وليس ابتداء الارتفاع أو الانحطاط حسب ، كما عُزي إليه .

٣- زيادة (مِنْ) :-

ذكر الزمخشري أنَّ (مِنْ) : "لا تزاد عند سيبويه إلا في النفي" (٤).في حين ذكر ابن مالك أنَّ سيبويه يشترط تقدم نهي ،أو نفي ، أو استفهام (٥).

وقد ردّ ابن الحاجب قول الزمخشري ، وقال : إنه " ليس بمستقيم ؛ لأنّها تزاد في قولك : (هل جاءك من احدٍ) باتفاق فلو قال : في غير الواجب كان أسَدَّ "(٤٢).

وفي الحق أنَّ سيبويه لم يصرّح بحكم الزيادة في (مِنْ) على وفق ما عزي من اشتراط شروط(٤٣) أو تصريح بالنفي ، أو الاستفهام أو غيره . وكل ما ذكره فيها سوقه أمثله لذلك ، وتصريحه بالزيادة إذ قال:" وقد تدخل (مِنْ) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً . ولكنها توكيد بمنزلة (ما) ... وذلك قولك:(ما أتاني مِنْ رجل) ،(وما رأيت مِنْ أحد)، ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسنا ، ولكنه أُكّد بـ(مِنْ) ؛ لأنّ هذا موضع تبعيض "(٤٤).

إذن فسيبويه مثّل للزيادة حسبُ ، وكان تمثيله مقترناً بسبقه النفي ، ومجيء اسم نكرة بعده مما حدا بالزمخشري الاقتصار على نسبة النفي إليه ، أما ما عزاه إليه ابن مالك من انه اشترط النهي ، والاستفهام . فهو لم يقل به سيبويه أو يمثل به . ولعله مما فهمه النحاة الذين جاؤوا بعده من أمثلة سيبويه معولين في ذلك على أنَّ النهي ، والاستفهام مما يدخل في أسلوب النفي.

(ب) : المجرور بالإضافة

---

(١) المفصّل : ١٧٦/٢

(٢) شواهد التوضيح : ١٨٦ .

(٣)الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٣/٢ .

(٤) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل : ١٢/٨ أن سيبويه اشترط ثلاثة شروط لزيادة (مِنْ) احدها : أنَّ تكون نكرة ، والثاني : أنَّ تكون عامة ، والثالث : أنَّ تكون في غير الموجب .

(٥) الكتاب : ٣٠٧/١(ب) ، ٢٢٥/٢ (هـ) .

١- **إقامة المضاف إليه مقام المضاف** :-

قال الرضي:" يقوم مقامه في التنكير إنْ كان معرفة أضيف إليها(مثل)كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله : فإذا له صوتٌ صوتُ حمار ، برفع(صوت)الثاني، أي: مثل صوت حمار، فأجاز أنْ نقول: هذا رجل أخو زيد، أي مثل أخي زيد ، واستضعفه سيبويه وقال : لو جاز هذا لجاز: هذا قصيرٌ الطويلُ ، أي مثل الطويل.وهو قبيح جداً "[٤٥] وتابع أبو حيان الرضيَّ في ما عزاه الى سيبويه فنقل عنه تقبيحه المسألة ، وتضعيفه إيّاها[٤٦].

وحقيقة رأي سيبويه في هذه المسالة هو المنع إلا في الاضطرار ، نعم هو أشار الى قبّح المسالة ،وضعّفها لكنه قرن هذين المصطلحين بمصطلح من مصطلحات المنع وهو (لا يجوز) مرتين إذ قال:" وزعم الخليل(رحمه الله) أنّه يجوز أنَّ يقول الرجل : هذا رجلٌ اخو زيد ، إذا أردت أنَّ تشبهه بأخي زيد ، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرٌ الطويل ، تريد : مثل الطويل ، فلم يجز هذا كما قبح أنْ تكون المعرفة حالا للنكرة إلا في الشعر " [٤٧].

ونحن إذ نُصوِّب ما عُزي الى سيبويه في هذه المسالة نؤاخذه (رحمه الله) على تعدِّد المصطلح وعدم استقراره من حيث الدلالة .

٢- **إضافة الصفة المشبهة** :-

اختلف العزو إلى سيبويه في إضافة الصفة المشبهة إلى ظاهرٍ مضافٍ إلى ضمير صاحبها ، وكالاتي :

١- عزا إليه الزجاجي الجواز قال:" ...والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده، وهو قولك : (مررتُ برجُلٍ حسنُ[*]وجهِهِ) بإضافة (حَسَن) الى الوجه وإضافة الوجه الى الضمير العائد على الرجل ، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا هو خطأ ؛ لأنه

---

(٤٥) شرح الكافية : ٢٥٧/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٥٢٩/٢ .

(٣) الكتاب : ١٨١/١(ب) ، ٣٦١/١(هـ) .

(*) في المصدر (حسنِ وجهِهِ)بالجرّ والصواب ما أثبتناه

قد أضاف الشيء الى نفسه ، وهو كما قالوا فافهم "(٤٨) . وتبعه ابن بابشاذ قائلاً : " فأمّا (عفيفُ يدِهِ) بجرّ اليد مع المضمر فمذهب سيبويه (رحمه الله) أنه جائز عنده كما جاز مع الألف واللام في قولك هذا رجل عفيف اليد ... وليس احتجاج من احتج عليه بأنه قد أضاف الشيء الى نفسه حجة ؛ لان هذه إضافة لفظية لا حقيقية انشد سيبويه (رحمه الله) ...

أقامتْ على رَبْعَيْهما جارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهما "(٤٩).

٢- وعزا إليه الرضي انه قبيح إلا في الضرورة قال:" وقد تضاف (أي:الصفة المشبهة) الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها ، نحو : زيدٌ حسنُ وجهِهِ ، وهو قبيح عند سيبويه إلاّ في الضرورة "(٥٠) وأنشد البيت السابق .

٣- وعزا إليه كل من المرادي ، وخالد الأزهري أنَّ الجرّ مخصوصٌ بالشعر(٥١).

٤- أمّا الجامي فذكر أنّ سيبويه وجميع البصريين يجوّزون المسألة على قبح في ضرورة الشعر(٥٢) .

وفي الحق أنَّ نحاتنا (رحمهم الله) لم يكونوا دقيقين فيما عزوه الى سيبويه ، وقد تنبّه السهيلي ، وابن عصفور على هذا الوَهَم في معرض ردّهما على الزجاجي .قال السهيلي:" ومن روى (أعور عينه اليمنى) بالخفض ، فهو من قولهم : حسنُ وجهِهِ ... وقد منعها الزجاجي ، وزعم أنَّ جميع الناس خالف فيها سيبويه، وسيبويه لم يجزها قياساً ، وإنما أخبر أنّها جاءت في الشعر وانشد :

كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهما

---

(١) الجمل في النحو : ٩٨ .

(٤٩) شرح المقدمة المحسبة : ٣٣٤/٢ واليه ذهب السيوطي في الاقتراح : ٩٣ .

(٣)شرح الكافية : ٢٣٥/٢ .

(٤) شرح تسهيل الفوائد : ٢٧/٢ ، وشرح التصريح : ٥٣/٢ .

(٥) الفوائد الضيائية : ٢٠٧/٢ .

واعترف سيبويه برداءة هذا الوجه "(٥٣). وكذلك فعل ابن عصفور لكنه مع تنبيهه على وهم الزجاجي إلا أنّه وقع فيما وقع فيه المرادي ، والأزهري اذ عزا الى سيبويه أنَّ الجواز مقصور على الشعر قائلاً:" أما سيبويه فلم يجز ذلك بل قال : وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، مقتصرة على الشعر كما ترى"(٥٤). من غير أنَّ يشير الى ما ذكره سيبويه الى رداءة هذا الشعر عنده .

قال سيبويه : "وقد جاء في الشعر : (حسنةُ وَجْهِها) ، شبهوه بحسنةِ الوجهِ ، وذلك رديءٌ"(٥٥) واستشهد بالبيت الشعري المذكور آنفاً .

فسيبويه إذن يحكم على هذه المسالة بالرداءة بالوجه المطلق ، أي من غير إشارة الى الجواز في الشعر على وجه الاضطرار ، أو جواز ذلك على قبح كما عزي إليه فيما مرَّ ذكره .

وقد علل السيرافي هذا الحكم لسيبويه بقوله:" من قبل أنَّ في (حسن) ضميراً يرتفع به يعود الى زيد ، فلا حاجة بنا الى الضمير الذي في الوجه ؛ لانّ الأصل كان : (زيدٌ حسن وجهه) ، الهاء تعود الى زيد ، فنقلنا هذه الهاء بعينها الى (حسن) فجعلناها في حال رفع ماستكنّت فيه فلا معنى لإعادتها"(٥٦). هذا هو حكم سيبويه في المسالة ، وهو ما ينبغي أنَّ يعزى إليه(والله تعالى اعلم).

٣- <u>إضافة (أفعل) التفضيل</u> :-

تضارب العزو الى سيبويه في هذه المسالة وكالاتي :

١- عزا إليه ابن عصفور أنَّ إضافة أفعل التفضيل غير محضة قال:" وأما أفعل التي للمفاضلة فاستدلَّ الذي زعم أنَّ إضافتها غير محضة بأنّك إذا قلت : مررت برجل أفضل

---

(١) أمالي السهيلي : ١١٦-١١٧ .

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٥٧٣/١ .

(٣) الكتاب : ١٠٢/١ (ب) ، ١٩٩/١ (هـ) .

(٤) الكتاب : ١٩٩/١ ، هامش : (١)

القوم ، تصف بها النكرة فنعت (رجل) بـ (أفضل القوم) دليلٌ على أنَّ إضافتها غير محضة ؛ إذ لو كانت معرفة لم يجز ذلك والذي زعم أنَّ إضافتها محضة خرَّج ذلك على البدل ، فيكون من بدل المعرفة بالنكرة وذلك باطل .....وكون العرب تقول : (مررت برجلٍ أفضلِ القوم)، كثيراً دليلٌ على أنَّه نعتٌ وليس ببدل؛إذ لو كان بدلاً لما كان ذلك فثبتَ أنَّ إضافتها غير محضة وهو مذهب سيبويه (رحمه الله) "(٥٧).

٢- وناقض ذلك ابن مالك فعزا إليه أنَّ الإضافة ههنا محضة قال : "ونبَّهت أيضاً على أنَّ الصحيح في إضافة أفعل التفضيل كونها محضة ، نصّ على ذلك سيبويه (رحمه الله)(٥٨). وتبعه في هذه النسبة أبو حيان(٥٩). في حين نقل الشيخ خالد الأزهري الرأيين(٦٠) .فهذان قولان متغايران عُزيا الى سيبويه ، فما حقيقة رأيه فيما عزي إليه ؟

في الحق أنَّ سيبويه ذهب الى أنَّ إضافة (أفعل) التفضيل محضة وبهذا يكون كلام ابن مالك الأدقَّ قال سيبويه:" إنما اثبتوا الألف واللام في قولهم : (أفضلُ الناسِ) ؛ لأن الأول قد يصير به معرفة ، فاثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينون ، وفَرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين "(٦١). فنصُّ كلامه صريح بأنَّ الإضافة محضة ، لقوله إنَّ الأول قد يصير به معرفة ويقصد بالأول المضاف وهو (أفضل) ، وأيّما آسمٍ مضافٍ أكسبتْهُ الإضافةُ تعريفاً عُدّتِ الإضافةُ في هذه الحالة محضةً .

ثم أريد أنَّ أحاور ابن عصفور (رحمه الله) فيما احتج به من قول العرب:(مررت برجل أفضل القوم)،أنَّ أفضل نعت للنكرة فهو نكرة وإضافته لذلك غير محضة.

أقول : إنَّ هذه الحجة لا تنهض دليلاً مقنعاً لتأسيس هذا الحكم ؛ إذ من الممكن أنَّ يسبق أفعل التفضيل بمعرفة ويكون إذّاك نعتاً للمعرفة كقولنا :(صلّيت على محمدٍ أفضلِ الرسل) ؛ لأنّ أفعل التفضيل المضاف إلى المعرفة لا ينعتُ به إلا المعرفة (٦٢). يزاد على

---

(٥٧) شرح جمل الزجاجي : ٢/٧١-٧١ .
(٢) شرح التسهيل : ٣/٩٤ .
(٣) ارتشاف الضرب : ٢/٥٠٥ .
(٤) شرح التصريح : ١/٦٧٩ .
(٥) الكتاب : ١/١٠٥(ب) ، ١/٢٠٤(هـ) .
(٦) شرح التسهيل :٣/٩٤.

ذلك أنه قد استقر في الدرس النحوي أنَّ الإضافة غير المحضة تنحصر في المضاف الذي هو الوصف المشابه للفعل المضارع في كل : اسم فاعل ، أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال أو الصفة المشبّهة بمعنى الحال(٦٣).

٤- **ما يُضاف الى الجمل (آية)** :-

قال أبو حيان:" وقد أضيف الى الجمل ألفاظ غير أسماء الزمان منها (آية) بمعنى علامة... ومذهب سيبويه أنَّ إضافة (آية) الى الفعل يطّرد في الكلام ، وفي الشعر ، ومذهب المبّرد أنَّ ذلك لا يطّرد "(٦٤). وقد كرّر المرادي هذا القول(٦٥).

وفي الحق أنَّ سيبويه لم يذكر أنَّ إضافة (آية) الى الفعل يطّرد في الكلام ، وفي الشعر كما عُزي إليه وإنما مَثَّلَ بالشعر فقط وذلك بعد أنْ ذكر الحكم ، قال:" وممّا يضاف الى الفعل أيضاً قولك:(ما رأيتهُ مُنْذُ كان عندي ، ومُذْ جاءني) ومنه أيضاً (آية) ، قال الأعشى :

بآيةِ تُقْدمونَ الخيلَ شُعْثاً　　　　كأنَّ على سنابكهامُداما .

وقال يزيد بن عمرو بن الصّعِق :

ألا من مُبْلِغٌ عنّي تميماً　　　　بآيةِ ما تحِبُّون الطّعامَا

فما لغوٌ "(٦٦).هذا كلّ ما قاله سيبويه عن(آية) ليس فيه إشارة، أو ذكر للأطراد سواء في النثر أو الشعر. وإنما جواز إضافتها للفعل ، واستشهد على ذلك بالشعر.

٥- **ما يلازم الإضافة الى المضمر (لبيك) و (سعديك)**:- وفيه نصّان:-

١- ما نقله ابن مالك في (لبيك) من خلاف بين يونس وسيبويه قال : "...وزعم يونس أنَّ (لبيك) مفرد..وقال سيبويه : بل هو مثنى... " (٦٧).

---

(٦٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي :٧٠/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٤٥/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٥٢٦/٢ .

(٣) شرح تسهيل الفوائد : ١٤٩/٢ .

(٤) الكتاب : ٤٦٠/١(ب) ، ١١٧/٣-١١٨(هـ) .

وفـي الحـق أنَّ القـول فـي الكتـاب للخليـل قـال سـيبويه:" وزعـم الخليـل أنّهـا تثنيـةٌ بمنزلـة (حواليك) " [٦٨]. وأيّده في ذلك .ومن ثمَّ فالخلاف هو بين الخليل ويونس ، وسيبويه يرجح قول الخليل حسبُ .

(٢) مـا نقلـه الشـيخ خالـد الأزهري عـن المـرادي أنـه قـال : "أراد سـيبويه بقولـه : (لبّيك) و (سعديك) إجابةً بعد إجابةٍ"[٦٩].

والقول فـي الكتـاب فيـه تفصـيل مـن لـدن سـيبويه ، وتوضـيح مستفيضـان لمعناهما.وقد عزا بعضه الى أبي الخطاب الأخفش وهو ما يخص معنى المداومة على الشـيء ، وهو المعنى القريب لمعنى الإجابة بعد الإجابة . قال:" حدَّثنا أبو الخطـاب أنّهُ يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يُقلِعُ عنه: قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا، وكذا. ويقال : قد أسعدَ فلانٌ فلاناً على أمره وساعدَه ، فالإلبابُ والمساعدةُ ، دنوٌ ومتابعةٌ: إذا أَلَبَّ على الشيء فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد تابعه . فكأنه إذا قال الرجلُ للرجلِ : يا فلانُ ، فقال : لبّيكَ وسَعْدَيْك ، فقد قال له : قرباً منك ومتابعةً لك . فهذا تمثيل وان كان لا يستعمل في الكلام"[٧٠].

وذكـر أيضـاً معنًـى آخـر يقرُبُ ممّـا تقدّم ذِكرُه. قـال:" وكـذلك إذ قـال : لبّيك ،وسعديك ، يعني بذلك الله عزّ وجلّ ، فكأنه قال: أيْ رَبِّ لا أنأى عنك في شيء تأمرني به ، فإذا فعل ذلك فقد تقرّب إلى الله بهواه . وأمّا قوله : وسعديك فكأنه يقول : أنا متابعٌ أمرَكَ وأولياءك ، غيرُ مخالفٍ . فإذا فعل ذلك فقد تابعَ وطاوعَ وأطاعَ "[٧١].

إذن ما عزي إليه في هذا الشأن إنما هو آجتزاء من كلامه بما لا يُفضي إلى تمام كلام سيبويه وعلى وفق ما تمَّ عرضه .

(ج) : الجرّ على الجوار

---

(٦٧) شرح الكافية الشافية : ٤١٨/١ .

(٦٨) الكتاب : ١٧٦/١(ب) ، ٣٥١/١(هـ) .

(٣) شرح التصريح : ٦٩٤/١ .

(٤) الكتاب : ١٧٧/١(ب) ، ٣٥٣/١(هـ) .

(٥) المصدر والصفحة نفسها .

١- وجه الجر فيه أقياس هو أم سماع ؟ :-

قال المرادي : "....والخفض على الجوار مقيس عند سيبويه ، ومقصور على مورد السماع عند الفراء" (٧٢).

وهو واهم(رحمه الله) فيما عزاه إلى سيبويه فرأي سيبويه على عكس ذلك تماماً ، لأنه يرى وجه الرفع هو القياس لأنه الأكثر دوراناً على السنة العرب وإذ قال : "ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس" (٧٣).

فوجه الرفع هو الأصل على كلام أكثر العرب ، وأفصحهم . ومِنْ ثمّ فهو القياس ، وليس الجرّ، الذي عبّر عنه سيبويه بأنه ليس وجه الكلام .

٢- مطابقة المضاف للمضاف إليه في باب الجرّ على الجوار :-

عزا الرضي إلى الخليل انه اشترط في الجرّ بالجوار : توافق المضاف ، والمضاف إليه وذكر انه لا يجيز إلا : هذان جحرا ضبٍّ خربان ، وذكر انه لا يجيز : خربين خلافاً لسيبويه ، وزاد أنَّ سيبويه استشهد على ذلك بقول الشاعر :

فإيّاكم وحيّة بطن وادٍ هَموزِ الناب ليس لكم بسيّ(٧٤).

ولم يَرِدْ هذا البيت في هذا الموطن ، وإنّما استشهد سيبويه بقول الحجاج :

كأنَّ نَسْجَ العَنْكبوتِ المُرْمَلِ(٧٥).

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الرضي واهم في عزوه إلى سيبويه تجويز الجرَّ في (خربين) من قولهم (هذان جحرا ضبٍّ خربان) ، ومخالفته للخليل.

فرأي سيبويه موافق لرأي الخليل ومطابق له سواء بسواء فهو يقول : " وقال الخليل(رحمه الله): لا يقولون إلا هذان جُحْرا ضبَّ خربان ، من قبل إنَّ الضبَّ واحدٌ ، والجحْرُ جُحْران ،

---

(٧٢) شرح تسهيل الفوائد : ١٨٥/٢.

(٢) الكتاب : ٢١٧/١(ب) ، ٤٣٦/١(هـ) .

(٣) شرح الكافية : ٣٢٨/٢ .

(١) الكتاب : ٢١٧/١(ب) ، ٤٣٧/١(هـ).

وإنما يَغلطون إذا كان الأخر بعدّة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً . وقالوا : هذه جِحْرةُ ضبابٍ خربةٍ ؛ لانّ الضِّبابَ مؤنَّثةٌ ؛ ولانّ الجِحْرَةَ مؤنثة . والعدّة واحدة فغَلِطوا . وهذا قول الخليل(رحمه الله) ، ولا نرى هذا والأوّلَ إلا سواء ؛ لأنه إذا قال : هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتهدِّمٍ ، ففيه من البيان انه ليس بالضبِّ ، مثل ما في التثنية من البيان انه ليس بالضبّ "(٧٦).

فلا خلاف إذن بين الخليل وسيبويه في رفع (خربان).

(٢) الكتاب : ٢١٧/١(ب) ، ٤٣٧/١(هـ) .

المبحث الثالث

التـوابـع

أولاً : البـدل :

١- العامل في البدل :-

ذهب ابن يعيش الى أنَّ النحاة اختلفوا في عامل البدل على مذهبين ، اختار الأخفش وجماعة من محققي المتأخرين كأبي علي والرماني وغيرهم أنَّ البدل من غير جملة المبدل منه[١] ومن ثمَّ فإنّ عامله مستقل بنفسه بدليل أنه في حكم تكرير العامل .

في حين " ذهب سيبويه وأبو العباس محمد بن يزيد والسيرافي من المتأخرين الى أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد"[٢]واختار هو المذهب الأول.

ووافقه ابن مالك إذ عزا الى سيبويه أنَّ عامل البدل هو عامل المبدل منه واستدل بقول سيبويه:" هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر ، فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك : رأيتُ قومك أكثرهم ، ورأيت قومك ثُلُثَيهُم"[٣]. وقد يبدو هذا العزو دقيقاً الى حد بعيد لولا قول سيبويه : "واعلم أنَّ هذا المضمر يجوز أنَّ يكون بدلاً من المظهر ، وليس في منزلته في أنَّ يكون وصفاً له ؛ لأنَّ الوصف تابع للاسم مثل قولك : رأيت عبد الله أبا زيد . فأما البدل فمنفردٌ كأنك قلت : زيداً رأيتُ ، أو رأيتُ زيداً ثم قلت : إياه رأيتُ.. " [٤].

فهذه إشارة منه الى أنَّ العامل في البدل هو تكرير للعامل في المبدل منه ، وأنَّ البدل منفرد عن جملة المبدل منه . وهذا ما أشار إليه أبو حيان في قوله : " وأكثر النحاة على أنَّ العامل في البدل مقدر ، وهو بلفظ الأول فهو من جملة ثانية لا من الجملة الأولى ، ولا ينوى بالأول الطرح ، وقد صرّح سيبويه بأن البدل من جملة ثانية... وذهب بعض النحويين ومنهم المبرد

---

(١) شرح المفصل : ٣/٦٧-٦٨ .

(٢)- المصدر والصفحة نفسها .

(٣) ينظر: الكتاب : ١/٧٥(ب) ، ١/١٥٠(هـ) ، وشرح الكافية الشافية : ١/٥٨٠ ، وشرح التسهيل : ٣/١٩٠.

(٤) الكتاب : ١/٣٩٣(ب) ، ٢/٣٨٦(هـ) .

الى أنَّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه ؛ وليس على نية تكرار العامل ، وهو ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه"[٥].

ويبدو أنَّ ما عزاه أبوحيان الى سيبويه بدءًا أراد به قول سيبويه الثاني الذي ذكرناه آنفًا. مع أننا نميل الى قوله الأول أعني : أنَّ العامل في البدل والمبدل منه واحد وذلك لوضوح عبارة سيبويه في هذا الشأن . وهو الشائع في الدرس النحوي (والله اعلم).

٢- **قوله تعالى (يُضَعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ)(الفرقان:٦٩)** :-

وفيه ذكر النحاس أنَّ (يضاعف): " بدلٌ من (يَلْقَ) قال سيبويه : لأنَّ مضاعفة العذاب لُقيُّ الأثام" [٦]. والقول في الكتاب للخليل . قال سيبويه : " وسألته عن قوله جلَّ وعزّ (ومَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَمَةِ) (الفرقان ٦٨-٦٩) فقال : هذا كالأول ؛ لأنَّ مضاعفة العذاب هو لُقيَّ الآثام " [٧].وكان ينبغي توخي الدقة في ذلك بأنَّ يقال : إن القول للخليل نقله عنه سيبويه .

ثانياً : التوكيد :

١- **العامل في التوكيد** :-

اختلف العزو الى سيبويه في العامل في التوكيد وكالاتي

١- عزا إليه الرضي أنَّ العامل فيه هو العامل في المتبوع قال:" أما الصفة ، والتوكيد ، وعطف البيان ، ففيها ثلاثة أقوال : قال سيبويه : العامل فيها هو العامل في المتبوع"[٨].

وذكر الشيخ خالد الأزهري أنَّ هذا الرأي نُسب الى سيبويه[٥] .

---

(١)ارتشاف الضرب : ٦١٩/٢ .

(٢) إعراب القران :٤٧٦/٢.

(٣) الكتاب : ٤٤٦/١(ب) ، ٨٧/٣ .

(٤) شرح الكافية : ٢٧٩/٢ .

(٥) ينظر: شرح التصريح:١٠٧/٢.

٢- وعزا إليه المرادي قولين قال:" أما النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، فقيل : العامل فيها هو العامل في المتبوع ، ونُسب الى سيبويه ، وقيل: العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه ، وهو مذهب الخليل والأخفش . قيل ، و سيبويه وأكثر المحققين ، وهو الصحيح" (٩).

وفي الحق أنَّ سيبويه لم يتكلم على العامل في التوكيد ، لذا فان ما عزي إليه بهذا الشأن أمر فيه نظر ، ويبدو أنَّ نسبة هذا الرأي الى سيبويه جاءت ؛ لأنَّ التوكيد لما كان يجري عنده مجرى الصفة فيتبع المؤكد في الإعراب ، ويجري عليه . يدل ذلك على أنَّ العامل في التوكيد ، هو عامل متبوعه(١٠).

٢- تكرار التوكيد :-

قال الزجاج في الآية الكريمة (فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)(الحجر:٣٠) : " قال سيبويه والخليل : (أجمعون) توكيد بعد توكيد " (١١). وتبعه في ذلك النحاس(١٢) فعزا القول الى الخليل و سيبويه . مع أنَّ القول في الكتاب(١٣) وفي موضعين منه هو لسيبويه لذا ما توخينا الدقة في العزو وسيبويه في هذين الموضعين حين تناول هذه الآية المباركة لم يُشر الى الخليل،أو ما يدلّ على ذلك من عبارات تشعر به من مثل ما قال،وزعم،وسألته.

٣- تكرار اللفظ بمعنى التوكيد :-

قال الزجاج معقباً على قوله عز وجل: (قَالَ هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ)(الكهف:٧٨) : "زعم سيبويه أنَّ معنى مثل هذا التوكيد ، والمعنى هذا فراق بيننا ، أي : هذا فراق اتصالنا قال : ومثل هذا أمر الكلام : أخزى الله الكاذب مني ومنك"(١٤).

---

(٩) شرح تسهيل الفوائد : ١٦٩/٢ .

(٢) ينظر : التوابع في كتاب سيبويه : ٥٠

(٣) معاني القران وإعرابه : ١٧٩/٣ .

(٤) إعراب القران : ١٩٤/٢ .

(٥) الكتاب : ٧٥/١(ب) ، ١٥١/١(هـ) ، و٣٩٣/١(ب) ، ٣٨٧/٢(هـ) .

(٦) معاني القران وإعرابه : ٣٠٤/٣ .

وكرر النحاس هذا القول بتمامه[١٥]. وقول الزجاج ، ومن بعده النحاس يشعر من جهة أنَّ سيبويه تناول هذه الآية المباركة وله عليها كلام في حين أنَّ كتاب سيبويه خلو منها ، ومن جهة أخرى فان ما نقل عنه من معنى الآية لم اعثر عليها أيضاً في الكتاب ، وكل ما وجدته من ذلكم النص قولهم :(أخزى الله الكاذب مني ومنك). وهذا القول لم يورده سيبويه في معرض الحديث عن تكرار اللفظ توكيداً وإنما أورده في أثناء حديثه عن زيادة (مِنْ) في غير الواجب توكيداً ، وخصوصا بعد أفعل التفضيل قال : " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنّها تَجُرُّ ؛ لأنّها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل ...وكذلك : هو أفضل من زيد ... وكذلك إذا قال : أخزى الله الكاذب منّي ومنك ، إلا أنَّ هذا وأفضل منك لا يستغنى عن من فيهما ؛ لأنها توصل الأمر الى ما بعدها" [١٦] ويبدو أنَّ قول سيبويه هذا هو الذي جعل الزجاج يفسّر المسالة على وفق ما تقدّم ومن ثم يعزو الأمر الى سيبويه . مع أنَّ سيبويه وكما تقدّم ليس له نصٌّ فيها (والله اعلم) .

ثالثاً : العطف :

١- <u>العطف على معمولي عاملين مختلفين</u> :-

اختلف العزو الى سيبويه في هذه المسالة وكالاتي :

١- عزا النحاس إليه الجواز قال في قوله تعالى : (وَٱخْتِلفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أُنزَلَ اللهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـحِ ءَايَتٌ)(الجاثية:٤) "اختلف النحويين فيه فقال بعضهم : النصب فيه ، اعني (آيات) ، جائز وأجاز العطف على عاملين فممن قال هذا سيبويه والأخفش والكسائي والفراء ، وانشد سيبويه :

أكلَّ امرىءٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا " [١٧]

---

(١)إعراب القران : ٤٦٨/٢(ط:عالم الكتب) .

(٢)الكتاب : ٣٠٧/٢(ب) ، ٢٢٥/٤ .

(٣) إعراب القران : ١٢٤/٣ .

٢- وعزا إليه كل من ابن السراج ، والرضي ، وأبي حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، والجامي ، وخالد الأزهري ، والسيوطي ، المنع[١] .

ويبدو أنَّ رأي هؤلاء النحاة هو الصحيح وإن لم يذكر سيبويه ذلك بصريح العبارة ، لكنه في معرض تمثيله لهذه المسالة لم يجعل العامل في الاسمين المعطوف احدهما على الآخر واحداً ، وإنما قدر للثاني عاملاً آخر ، قال : " وتقول: ما كل سوداء تمرةٌ ولا بيضاء شحمةٌ ، وان شئت نصبت شحمةً ، وبيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت كل فقلت : ولا كل بيضاء ، قال الشاعر أبو دوادٍ :

أكُلّ إمرىءٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ ناراً

فاستغنيت عن تثنيه كل لذكرك إياه في أول الكلام ، ولقلّة التباسه على المخاطب" [٢].

فتفسير سيبويه هذا للمثل المتقدم ، والبيت الشعري يدل على انه يمنع عطف معمولي عاملين مختلفين ، لأنه لو كان يجيز العطف لما احتاج الى هذا التأويل ، ولما قدر عاملاً محذوفاً كأن المتكلم قد تلفظ به[٣] .

وقد أوضح السيرافي هذا الأمر بجلاء وفسّر كلام سيبويه المذكور آنفاً بشكل يوحي بأنّه رد على النحاس فيما عزاه الى سيبويه ، وان لم يصرح باسمه . قال:" احتج بعض الناس أنَّ هذا عطف على عاملين ، وذلك أنَّ (بيضاء) جرَّ عطفاً على (سوداء) والعامل فيها (كل) ، و(شحمة) نُصِبَ عطفاً على تمرة خبر (ما) ، فقال سيبويه : ليس ذلك عطفاً على عاملين ، وتأوله على أنَّ (بيضاء) مجرور بكل أخرى مقدرة بعد (لا) وليست بمعطوفة على سوداء . ومثل ذلك تأول سيبويه قول أبي دواد التالي" [٤].وقد تابعه الشنتمري أيضاً في عزو المنع الى سيبويه إذ قال : " اعلم أنَّ سيبويه لا يجيز : (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمروٌ) ، ويجيز : (ولا

---

[١] ينظر :الأصول:٢/٧٢-٧٣،وشرح الكافية:٢/٣٤٤-٣٤٥،وارتشاف الضرب:٢/٦٥٩،وشرح تسهيل الفوائد:٢/٣٣٨،ومغني اللبيب:٦٣٢،والفوائد الضيائية:٢/٥٥،وشرح التصريح:١/٢،١٨٨/٦٧١،والأشباه والنظائر:٢/٩١.

(٢) الكتاب : ١/٣٣(ب) ، ١/٦٥-٦٦(هـ) .

(٣) التوابع في كتاب سيبويه : ٧٥ ، ٢٤٧ .

(٤) الكتاب : ١/٦٦ (هـ) ،هامش (١) .

قاعدٍ أبوه) . فأما إبطاله (ولا قاعدٍ عمرو) فلأنه لا يرى العطف على عاملين ، ومتى أجازه عطف على عاملين"(١٨).

ونحن إذ نوافق الشنتمري فيما عزاه الى سيبويه من منع العطف على عاملين مختلفين نعترض عليه في طريقة عرضه المسالة بهذا الشكل ، وتحديدا في قوله : لا يجيز : (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمروٌ) ،وقوله أيضاً : ومتى أجازه عطف على عاملين؛ لان سيبويه لم يمنع –كما تقدم– ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة (وجه الجرّ) . هكذا مطلقاً . وإنما أجازه على تقدير أعادة العامل . ومن ثم فينبغي أنَّ يعزى إليه انه يمنع الجرْ في هذا المثال إذا لم يكن هناك تقدير ؛لأنه سيؤدي الى العطف على عاملين مختلفين وليس المنع مطلقاً ، ومن ههنا فليست إجازة وجه الجرْ في المعطوف في المثال المتقدم ستؤدي بالضرورة الى العطف على عاملين؛ لأنه يجوز على تقدير إعادة العامل .

مما تقدم كله نستطيع أنَّ نقرر : أنَّ سيبويه لم يتناول حكم العطف على معمولي عاملين مختلفين بشكل صريح منعا ، أو جوازاً ، وإنما استنبط النحاة رأيه فيها من خلال تمثيله للمسالة ، وتجويزه وجه الجرْ فيها على تقدير إعادة العامل تنتفي الحاجة الى العطف على عاملين . وبهذا فان ما عزاه النحاس الى سيبويه من تجويزه المسالة لم يكن دقيقاً ، وما استدل به من استشهاد سيبويه بالبيت الشعري ، إنما أجازه سيبويه على تقدير إعادة العامل (كلّ) . إذن فتجويز سيبويه مبني على تأويل المسالة وليس على نحو ما عزاه إليه النحاس وعلى وفق ما مرَّ آنفاً .

وبعد فالذي يبدو– والله تعالى اعلم– أنَّ الوجه الأحسن في هذه المسألة هو منع العطف على معمولي عاملين مختلفين ؛إذ إنّه الحكم الذي يعضده السماع الكثير عن العرب فضلا عن القياس ، إلا أنَّ من يتكلم به لا ينبغي أنَّ يؤاخذ على هذا ؛ لأنّ ثمة قراءتين سبعيتين أباحت التكلم به(١٩) والكلام على وفق لغة القراءة السبعية أمرٌ لا يمكن ردّه وإنما يتوجب قبوله ، والمصير إليه .

---

(١)النكت : ٢٠١/١ ،وينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : ١٩٨ .

(٢) قرأ (آياتٍ) بالنصب : حمزة والكسائي ، ينظر : السبعة في القراءات : ٥٩٤ ، والمستنير في القراءات العشر : ٥٣٤ ، وهي قراءة الفراء أيضاً ، معاني القران : ٤٥/٣ .

٢- **العطف على الضمير المتصل المرفوع** :-

أجاز بعض النحاة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع ، ونسبوا الجواز أيضاً الى سيبويه قال ابن مالك:" ...ولا يمتنع العطف عليه دون فصل ، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم (مررت برجل سواء والعَدم) فعطف دون فصل ، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في(سواء)"(٢٠).وتبعه في ذلك، ولده بدر الدين،وابن عقيل(٢١).

وهؤلاء النحاة وإن لم يشيروا صراحةً الى تجويز سيبويه للمسالة إلا أنهم نقلوا ما حكاه بشكل يوحي برضاه ، وموافقته . وفي الحق أنَّ سيبويه حكم على هذه الحكاية بالقبح قال :" وأما قوله:(مررت برجل سواءٍ والعدم)، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدم ؛ لان في سواء اسماً مضمراً مرفوعاً "(٢٢).

وحقيقة رأي سيبويه إذن في هذه المسالة أنه يُقَبِّحُ – متابعاً في ذلك شيخه الخليل – عطفَ الظاهر على الضمير المتصل المرفوع ، ويحسن عنده هذا العطف إذا أُكِّد هذا الضمير المتصل بضمير منفصل ، أو إذا فُصِلَ بين الضمير المتصل والاسم الظاهر بفاصل . قال : " وأمّا ما يقبح أنَّ يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك : فعلت وعبد الله ، وأفعل وعبدُ الله "(٢٣). ثم قال:" فإن نعتَّه حَسُنَ أنَّ يشركهُ المُظْهرُ ، وذلك قولك ، ذهبت أنتَ وزيدٌ ، وقال الله عز وجل:(اذْهَبْ أنتَ وَرَبُّكَ)(المائدة:٢٤) و(آسْكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ آلْجَنَّةَ)(البقرة:٣٥،والأعراف:١٩) وذلك أنّك لما وصفتهُ حَسُنَ الكلام حيث طوّلهُ وأكده كما قال : قد علمت أنَّ لا تقول ذلك ، فإن أخرجت (لا) قبح الرفع ... وقال الله عز وجل:(لَوْ شَآءَ اللّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلاءَابَآؤنَا وَلا حَرَّمْنَا)(الأنعام:١٤٨) حسن لمكان (لا)"(٢٤) وختم كلامه بتجويز ما قبحه في الشعر قال:" وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر:

قلتُ إذْ أقْبَلَتْ وزهرٌ تهادَى كنعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاً "(٢٥).

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٥٦٠/١ .

(٢) ينظر : شرح ابن الناظم : ٥٤٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٨/٢ .

(٣) الكتاب:٢٣٢/١(ب)،٣١/٢(هـ)،وقد تنبّه د.طه محسن على هذه المسألة:ينظر سيبويه في شرح ابن عقيل:٤.

(٤) الكتاب : ٣٨٩/١(ب) ، ٣٧٨/٢(هـ) .

(٥) الكتاب : ٣٩٠/١(ب) ، ٣٧٨/٢(هـ) .

(٦) الكتاب : ٣٩٠/١(ب) ،٣٧٩/٢(هـ) .

٣- العطف على المضمر المجرور :-

قال الزجاج في معرض حديثه عن قوله عز وجلَّ(وَٱتَّقُواْ اللهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَٱلأَرْحَامَ)(النساء:١) وتحديداً في قراءة الجرْ في (الأرحامَ)[٢٦]:"...فأما العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أنَّ ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجرْ إلا بإظهار الجار ، يستقبح النحويون : مررت به وزيدٍ... وقد جاز ذلك في الشعر ، انشد سيبويه :

فاليومَ قرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذهبْ فما بك والأيَّامِ من عَجَبِ "[٢٧]

فالزجاج يعزو حكم القبح عند عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور الى جميع النحاة ومنهم سيبويه ، ويعزو إليه انه يجوز ذلك في الشعر . أما مكي القيسي فيصرّح بعزو حكم القبح الى سيبويه قال عن الآية المباركة نفسها " ومَنْ خفضه ، أي (الأرحام) عطفه على الهاء في (به) وهو قبيح عند سيبويه "[٢٨].

ويبدو أنَّ عالمينا الجليلين قد تنبَّها على نصٍّ واحد لسيبويه في المسألة والذي يحكم فيه عليها بالقبح إذ يقول : " ومما يقبح أنَّ يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك (مررت بك وزيدٍ) ، و (هذا أبوك وعمروٍ) ، كرهوا أنَّ يشرك المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله ..."[٢٩]. واغفلوا نصه الآخر والذي قرر فيه الحكم بالمنع على هذه المسالة إذ قال:" ولا يجوز أنَّ تعطف على الكاف المجرورة الاسم ؛ لأنك لا تعطف على المضمر المجرور... لا يجوز أن تقول : (هذا لك وأخيك)"[٣٠].

فهو يحكم ههنا بالمنع صراحة . لذا فحكم القبح في نصه السابق ينبغي أن يحمل على المنع ؛ لأنَّ القبح -وكما تقدم- قد يكون مصطلحاً مستقلاً له دلالته الخاصة ، أو يحمل على المنع -كما هو الحال هنا- ، أو على الجواز .

---

(١) وهي قراءة حمزة ينظر : السبعة في القراءات : ٢٦٦ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١٢٧/١ ، والحجة في علل القراءات السب : ٧/٣ ، والمبسوط في القراءات العشر : ١٧٥ والبدور الزاهرة : ٢٦١/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٧٠٦/٢ .

(٣) مشكل إعراب القران : ١٨٧ .

(٤) الكتاب : ٣٩١/١(ب) ، ٣٨١/٢(هـ) .

(٥) الكتاب : ١٢٦/١(ب) ، ٢٤٨/١(هـ) .

وفي الختام فالذي يبدو أنَّ حكم المنع هو الراجح ولكن لا ينبغي أنَّ يخطأ من يتحدث به فيعطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار ؛ لان ثمة قراءة سبعية تعضده ، والقراءة سنّة لا ترد كما ذكر سيبويه(٣١) ؛ لأنها متصلة السند برسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

٤- العطف على الموضع :

قال النحاس في قوله تعالى(يَـجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَٱلطَّيْرَ)(سبأ:١٠):"...وعند سيبويه معطوف على الموضع ، أي نادينا الجبال والطير" (٣٢).وتبعه مكي القيسي فعزا القول الى سيبويه(٣٣).

والصواب أنَّ القول في هذه المسالة هو للخليل قال سيبويه : " وقال الخليل (رحمه الله): من قال : (يا زيدُ والنَضِرَ) فنصبَ ، فإنّما نصب لأنَّ هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء الى أصله . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضرُ . وقرأ الأعرج: (يَجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَٱلطَّيْرُ) فرفع"(٣٤).

فالقول بالعطف على الموضع ههنا ليس لسيبويه ، وإنما هو كلام عزاه الى شيخه الخليل ، وهو الذي ينبغي أنَّ يعزى إليه توخّياً للدقة .

٥- مطابقة المعطوف ، والمعطوف عليه في عود الضمير إذا تأخر عنهما الخبر:

قال أبو حيان : " وإذا تقدم معطوف بالواو ، ومعطوف عليه وتأخر عنهما خبر ، أو غيره طابق المتعاطفين في عود الضمير في الخبر وغيره ... فإنْ أُفرد الخبر ولم تكن ثَمَّ قرينة

---

(١) وقد أجاز بعض النحاة هذه المسألة ومنهم ابن مالك، وأبو حيان ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٧، وارتشاف الضرب ٩٥٨/٢ وقد اضطرب القول في نسبة جواز هذه المسألة ومنها الى الأخفش والكوفيين وقد تناولت هذه المسالة بشكل تفصيلي في رسالتي للماجستير:ظاهرة المنع في النحو العربي:١٩٩-٢٠٣ ممّا يغني عن الإعادة ههنا.

(٢) إعراب القران : ٦٥٧/٢-٦٥٨ .

(٣) مشكل إعراب القران : ٥٨٤ .

(٤) الكتاب:٣٠٥/١(ب)،١٨٦/٢-١٨٧(هـ)، وقراءة الرفع في(والطير)هي لـ: روح ، وعبد الوارث، وزيد عن يعقوب، وعبيد بن عمير، والأعرج،والنصب للباقين،ينظر:المبسوط:٣٦٠،والمستنير:٤٩٦،والبدور الزاهرة : ٢/ ٢٠٧.

تُعين المتأخّر لما يعود عليه نحو :(زيد وعمرو قائم) ... وقال ابن عصفور : لا يجوز الإفراد إلا بحيث سُمِعَ . ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ... وكون المذكور خبراً للثاني وحذف الخبر الأول للدلالة هو مذهب ابن السراج ، وذهب سيبويه والمازني والمبرد وعلي بن سليمان الى أنَّ المذكور خبر للأول ويدخل الثاني في معناه ، ولا يحتاج الى إضمار... " [٣٥]. وتابع المرادي أبا حيان فنقل عن ابن عصفور انه نقل عن سيبويه أنَّ الخبر المذكور في نحو قولنا (زيدٌ وعمرو منطلق) وهو (منطلق) خبر لـ (زيد) ويدخل (عمرو) في معناه[٣٦].

وهذا الأمر يخالف حكم سيبويه في هذه المسالة . فهو يرى أنَّ الخبر محذوف من الأول واستغني عن ذكره لدلالة الثاني عليه ولعلم المخاطب أنَّ الأول قد دخل في ذلك ويستشف هذا الأمر من خلال حديثه عن فاعل الفعلين المتعاقبين قال في قولهم : (ضربت وضربني زيدٌ) ، و(ضربني وضربت زيداً) : "تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ احد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أنَّ الأول قد وقع إلا انه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع ، وإنما كان الذي يليه لولى لقرب جواره ، وأنّه لا ينقض معنى ، وأنّ المخاطب قد عرف أنَّ الأول قد وقع بزيد... " [٣٧]. واستدلّ على ذلك بطائفة من الشواهد الشعرية نحو :

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرأي مختلف
فمن يكُ أمسى بالمدينة رحله ... فاني وقيّارًا بها لغريبُ
رماني بأمر كنت منه ووالدي ... بريئاً ومن اجل الطوي رماني
إني ضمنت لمن أتاني ما جنى ... وأبى فكان وكنت غير غدور[٣٨]

واستدلّ بشواهد أخرى معقباً عليها بقوله : "ترك أنَّ يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أنَّ الأول قد دخل في ذلك : "ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربوني قومَك ، وإنما كلامهم : ضربت وضربوني قومُك"[٣٩] فسيبويه إذن يحكم بحذف الفاعل من الفعل الأول لدلالة فاعل الفعل الثاني عليه ، والفاعل إنما هو للفعل الثاني لقربه

---

(٣٥) ارتشاف الضرب : ٧٤/١ .
(٢) شرح تسهيل الفوائد : ٢٤٠/٢-٢٤١ .
(٣) الكتاب : ٣٧/١(ب) ، ٧٣/١-٧٤(هـ) .
(٤) الكتاب : ٣٧/١(ب) ، ٧٣/١-٧٤(هـ) .
(٥) الكتاب : ٣٨/١-٣٩(ب) ، ٧٦/١(هـ) ، ينظر : النكت : ٢١٣/١ .

منه ومجاورته إياه ، ومن ههنا فيمكن القياس على خبر الاسمين المتعاطفين فيكون له الحكم نفسه (والله اعلم) .

حروف العطف :

١- (أمْ) :-

عزا أبو حيان الى سيبويه القول إنَّ (أمْ) في قوله تعالى:(أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ آلأَنْهَرُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ.أمْ أَنَاْ خَيْرٌ مِنْ هَذَا آلَّذِي هُوَ مَهِينٌ)(الزخرف٥١-٥٢) أهي أمْ : المعادلة أم المتصلة ؟ قال أبو حيان:" قال سيبويه : (أمْ) هذه المعادلة ، أي : أمْ يبصرون الأمر الذي هو حقيق أنَّ يُبصر عنده ، وهو أنه خيرٌ من موسى ، وهذا القول بدأ به الزمخشري فقال : أمْ متصلة ؛ لان المعنى : أفلا تبصرون أمْ تبصرون إلا انه وضع قوله : (أنا خير) موضع تبصرون... "(٤٠) وضّعف أبو حيان القول : إن(أمْ) متصلة ، وتابعه فيه ابن هشام فكرّر عزو القول بتفسير الآية المباركة وأنَّ أمْ منه متصلة الى سيبويه ، وذكر أنَّ ذلك معنى كلام سيبويه(٤١).

أما حقيقة رأي سيبويه في المسالة فهو يرى أنَّ (أمْ) منقطعة في الآية المباركة ، وليست متصلة كما عُزي إليه ودليل ذلك أنّه تناول هذه الآية المباركة في باب(أمْ المنقطعة) وقال بعد أنَّ استشهد بعدّة أمثلة : "ومثل ذلك:(أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ آلأَنْهَرُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ.أمْ أَنَاْ خَيْرٌ مِنْ هَذَا آلَّذِي هُوَ مَهِينٌ)كأنّ فرعون قال : أفلا تبصرون أمْ انتم بُصراءُ ، فقوله : أمْ أنا خير من هذا ، بمنزلة : أمْ انتم بُصراء ؛ لأنهم لو قالوا : أنت خيرٌ منه كان بمنزلة قولهم : نحن بصراء عنده "(٤٢) .

وقد تنبّه الدماميني(ت٨٢٧هـ) على خطأ ما عُزي الى سيبويه في معرض ردّه على ابن هشام فقال بعد أنَّ أورد كلام سيبويه المتقدم ذكره:" فأنت تراه كيف حكم بأنَّ (أمْ) في الآية منقطعة

---

(٤٠) البحر المحيط : ٢٣/٨ ، وينظر: الكشاف : ٩٩٣ .

(٢) مغني اللبيب : ٤٣-٤٤ .

(٣) الكتاب : ٤٨٤/١(ب) ، ١٧٢/٣-١٧٣ .

وقدّر انقطاعها بما رأيت ؟ فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأنَّ أمْ متصلة "(٤٣).

وقد وافق المبرد سيبويه في جعل (أمْ) في الآية المباركة منقطعة وذكر أنَّ هذا قول جميع النحويين ولا نعلم بينهم اختلافاً فيه(٤٤). واليه ذهب السيرافي أيضاً(٤٥).

٢- **(إمّا)** :-

جاء في المقتضب : "وزعم الخليل أنَّ الفصل بين (إما) و (أو) أنك إذا قلت: ضربت زيداً أو عمراً ، فقد مضى صدر كلامك متيقن عند السامع ، ثم حدث الشك بأو" (٤٦).

والقول في الكتاب لسيبويه وليس للخليل ، فينبغي أنَّ يعزى إليه . قال : "ومن المبدل أيضاً قولك : قد مررت برجل أو امرأة ، إنما ابتدأ بيقين ثم جعل مكانه شكاً أبدله منه ... وأما قولهم : أمررت برجل أم امرأة ؟ إذا أردت معنى أيّهما مررت به ، فإنَّ (أمْ) تشرك بينهما كما أشركت بينهما أو" (٤٧).

٣- (أو) :-

قال الرماني في قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَهُ إِلَى مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)(الصافات:١٤٧):" فيه خمسةُ أقوال : ثلاثة منها للبصريين ، أحدها : قال سيبويه ، وهو أنَّ (أو) ههنا للتخيير ، والمعنى : إذا رآهم الرائي منكم يُخيَّر في أنَّ يقول : هم مائة ألف أو يزيدون" (٤٨). وممّن تناول هذه المسالة أيضاً ابن هشام ، ونقل عن ابن الشجري أنه قال أنَّ (أو) في الآية المباركة للتخيير ،

---

(٤٣)شرح العلامة الدماميني على المغني:٩٥/١ ، وقد تنبّه المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة على هذا الوهم وفصّل القول فيه في هامش كتاب المقتضب : ٢٩٥/٣-٢٩٦ ، ودراسات لإسلوب القران الكريم : ٣٥٨/١-٣٥٩ .

(٢) المقتضب : ٢٩٥/٣-٢٩٦ .

(٣) المقتضب : هامش الصفحة ٢٩٦ ، ودراسات لإسلوب القران الكريم : ٣٥٩/١ .

(٤) المقتضب : ٢٨/٣ .

(٥) الكتاب : ٢١٩/١(ب) ، ٤٤٠/١(هـ) .

(٦) معاني الحروف : ٧٨ .

والتقدير : إذا رآهم الرائي تَخيَّر بين أنَّ يقول هم مئة ألف أو يقول هم أكثر ، وذكر ابن هشام بعدها أنَّ ابن الشجري نقل هذا الرأي عن سيبويه ، وذكر أنَّ في ثبوته نظراً[٤٩].

وحقاً أنَّ في ثبوته نظراً ؛ لأنَّ سيبويه لم يتناول في كتابه هذه الآية المباركة لا في معرض حديثه عن(أو) ، ولا في غيره . أمّا الحديثُ عن (أو) فخارج هذه الآية فقد تحدّث عنها سيبويه بعبارةٍ فهم النحاة منها فيما بعد أنَّ (أو) قد تأتي للتخيير عند سيبويه وذلك لقوله : " وتقول : (كل خبزاً أو تمراً) ، أي : لا تجمعهما "[٥٠].

ولا يبدو التخيير معنى لـ (أو) في الآية منسجماً مع السياق ، والجوُّ العام لها ؛ وذلك لأنه التخيير لا يصحُّ بين شيئين الواقع احدهما كما ذكر ابن هشام[٥١] فضلاً على انه يأتي بعد الطلب[٥٢] . لذا فان معناها –والله تعالى اعلم– قد يكون بمعنى (الواو) كما عزي الى الكوفيين ، أو تكون للإبهام ، أو للشكِّ مصروفاً الى الرائي كما ذهب إليه ابن جني[٥٣]. إذن فليس لسيبويه نصّ في (أو) في الآية المباركة .

رابعاً : عطف البيان :-

عطف البيان والبدل:-

تحدث المرادي عن الفرق بين عطف البيان والبدل وذكر أنَّ عطف البيان يتعين في النداء في مسألتين أحداهما:" إذا أُفرد تابعاً لمنادى ونعني بالإفراد : أن لا يكون مضافاً ، فانه ينصب بعد منصوب نحو : يا أخانا زيداً ومنه قول الشاعر:

فيا أخوينا عبدَ شمسٍ وَنْوفلاً

---

(٤٩) مغني اللبيب : ٩٢ .

(٢) الكتاب : ٤٨٩/١(ب) ، ١٨٤/٣ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٩٢ .

(٤)ينظر : معاني النحو : ٢٤٤/٣ .

(٥) مغني اللبيب : ٩٢ .

في رواية سيبويه نصب(عبد شمس)،و(نوفلاً) فهو عطف بيان ، ولا يجوز أنَّ يكون بدلاً... "(٥٤).

ولم يرد في كتاب سيبويه هذا الشاهد الشعري ، ومن ثمَّ فليس لسيبويه رواية فيه أو رأي ونسبة القول : بِنَصْب (عبدَ شَمس) و (نوفلاً) على أنهّ عطف بيان الى سيبويه غير صحيحة من حيث إنَّه لم يتطرّق الى شيء من هذا .

خامساً : النعت :

١- <u>نعت النكرة بالمعرفة</u> :-

نقل سيبويه عن شيخه الخليل رأيين في هذه المسالة فذكر انه قبح في مرّة نعت النكرة بالمعرفة ، وأجازها في أخرى ، إذ نقل عنه أنَّه قال:" استقبح أن أقول : هذه مائة ضرب الأمير" ، فاجعل (الضرب) صفة فيكون نكرة وصفت بمعرفة"(٥٥) فالخليل ههنا يستقبح نعت النكرة بالمعرفة ، إلا انه عاد فأجازه قال سيبويه : " وزعم الخليل (رحمه الله) أنه يجوز أن يقول الرجل : (هذا رجل اخو زيدٍ) إذا أردت أن تشبهه بـ (أخي زيد) "(٥٦).

ولم يرتضِ سيبويه قول شيخه هذا وَحَكَمَ على المسالة بالمنع فذكر أنّه " قبيح ضعيف <u>لا يجوز إلا في موضع الاضطرار</u> ، ولو جاز هذا لقلت : (هذا قصيرٌ الطويل) تريد (مثل الطويل) <u>فلم يجز</u> هذا كما قبح أنَّ تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر ، وهو في الصفة أقبح... "(٥٧).
ومع تعدّد مصطلحات سيبويه للتعبير عن حكمه على هذه المسالة إلا أنَّ تصريحه بالمنع بقوله : لا يجوز إلا في موضع الاضطرار وقوله : فلم يجز هذا ، يجعلنا نقرر بأن تضعيفه

---

(٥٤) شرح تسهيل الفوائد : ٢٠٢/٢ .
(٢) الكتاب : ٢٧٥/١(ب) ، ١٢٠/٢-١٢١(هـ) .
(٣) الكتاب : ١٨١/١(ب) ، ٣٦١/١(هـ) .
(٤) المصدر والصفحة نفسها .

للمسـالة وتقبيحـه إياهـا ينبغـي أن يُحمـلا علـى المنـع ؛ لأنَّ (تقبيحـه) ، و(تضـعيفه) اقترنـا بمصطلحي (لا يجوز) و(لم يجز) .

وبهذا يغدو وهماً ما عزاه الشنتمري الى سيبويه من أنه ضعف ما ذكره الخليل قال : "وزعم الخليل –رحمه الله– انه يجوز أن تقول : (هذا رجلٌ أخو زيد) على الصفة إذا أردت أنه مثل أخي زيدٍ ، واستضعفه سيبويه ، وقال :(ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرٌ الطويل ، تريد : مثل الطويل) "[٥٨] فسيبويه كما تقدم من أقواله حكم على المسالة بالمنع ، وليس الضعف فتضعيفه المسالة وتقبيحه إياها ينبغي أنَّ يحمل على المنع ، والجواز في الاضطرار كما قرّر ذلك .

٢- مالا ينعت ولا ينعت به:-

قال السيوطي : " ومالا يوصف ، ولا يوصف به ...واللهم عند سيبويه ، وما أوغل من الاسم في شبه الحرف ، كأين ، وكم ، وكيف ، والمضمرات "[٥٩].

أقول : فأما (اللهم) فقد أشار سيبويه الى أنّه لا ينعت فقط قال: " وإذا أُلحقت الميم (يريد : في الله) لم تَصِف الاسم ، من قبل انه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك : ياهناه "[٦٠].

ولم يشر الى منع الوصف به .

وأمّا ما أوغل من الاسم في شبه الحرف ، كأين ، وكم ، وكيف ، فلم أعثر على نصٍ لسيبويه يشير الى منعه وصفها . أو منع الوصف بها .

---

(٥٨) النكت : ٣٩٢/١ .

(٢) الأشباه والنظائر : ٢٠٤/٣ .

(٣) الكتاب : ٣١٠/١(ب) ، ١٩٦/٢(هـ) .

المبحث الرابع

الأسـالـيب

أولا : الاستثناء :-

١- <u>عامل النصب في المستثنى بـ(إلا)</u> :-

اختلف النحاة في عزو هذه المسالة إلى سيبويه وعلى نحو مما يأتي :

١- عزا إليه أبو علي الفارسي أنَّ الناصب إليه الجملة التي قبله ، وذكر أنه منتصب عنده عن تمام الكلام(١)، واليه ذهب بعض النحاة : ومنهم ابن الضائع ؛ إذ نقل قول سيبويه إنه منتصب بما قبله كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهماً(٢). في حين ذهب مكي القيسي إلى أنّه انتصب ؛ لأنه وقع بعد تمام الكلام ؛ ولأنه كالمفعول فهو مستغنى عنه(٣) وهو اختيار شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢هـ) إذ قال:" العامل ما قبله من الكلام ، فهو منصوب عن تمام الكلام ، بدليل قولهم:(القوم إخوتك إلاّ زيداً) ، وليس هنا فعل ، ولا ما يعمل حتى تعدّيه (إلاّ) ، وهو مذهب سيبويه ، فيجعل انتصابه كانتصاب التمييز بعد تمام الكلام "(٤) وقال بعدها أنَّ الصحيح مذهب سيبويه ، وتبعه في هذا الاختيار المرادي(٥).

٢- وذهب الرماني الى أنَّ قولك : قام القومُ إلاّ زيداً ، ينصب (زيداً) ، بالفعل المتقدم ، إلاّ انه يصل إليه بوساطة (إلاّ) وذكر أنَّ هذا مذهب سيبويه(٦).وتبعه ابن بابشاذ وذكر أنَّ (إلاّ) قوّت الفعل حتى نصب المستثنى ، وذكر أنَّ هذا مذهب صاحب الكتاب(٧). واليه ذهب ابن

---

(١) المسائل المشكلة (البغداديات) : ٥٩٣ ،وينظر : ٤٩٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٩٥١/٢ .

(٣) مشكل إعراب القران : ٥٥١ .

(٤) الاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٤٤ .

(٥) الجنى الداني : ٤٧٨ ، ووافقهم في هذا من المعاصرين د.محمد البكّاء ، ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي :٢٧٣، والكتاب(ط البكّاء):٢٥١/٣(الهامش).

(٦) معاني الحروف : ١٢٦ .

(٧) شرح المقدمة المحسبة : ٣٢٢/٢ .

يعيش ؛ إذ ذكر أنَّ في ناصبه أقوالاً : "منها قول سيبويه أنَّ العامل فيه الفعل المقدّم ، أو معنى الفعل بواسطة (إلاّ)"(٨).

٣- في حين ذهب المجاشعي الى أنَّ أقوال سيبويه في هذه المسألة مضطربة(٩) ، وذلك بعد أنْ سَرَدَ عدداً من أقوال سيبويه .

٤- وهذه الأقوال وأقوال أخرى لسيبويه أوردها ابن مالك جعلته يقرّر أنَّ ناصب المستثنى عنده ، وعند سيبويه ، والمبرد والجرجاني هو (إلاّ) ، وذهب الى أنَّ مذهب سيبويه هذا تبناه جمهور شرّاح كتابه(١٠)، وسنعرض أقوال سيبويه التي استدل بها ابن مالك على مذهبه لاحقاًً ، وقد نقل مذهب ابن مالك هذا كل من أبي حيان ، والمرادي ، وابن عقيل ، وخالد الأزهري(١١).

٥- وقد نقل أبو حيان ، والمرادي مذهبين آخرين عُزيا الى سيبويه فضلاً عمّا نقلاه عن ابن مالك ، فنقلا عن ابن عصفور أنَّ مذهب سيبويه أنَّ الناصب له ما قبل (إلاّ) من فعل ، أو غيره بتعدية(إلاّ) (١٢). وهذا المذهب هو نفسه مذهب الرماني وابن بابشاذ ، وابن يعيش الذي ذكرناه آنفاً ، ونقلا أيضاً عن ابن خروف انه فهم من أقوال سيبويه أنَّ الناصب للمستثنى ما قبل (إلاّ) مستقلاً.

هذه مجمل ما نسب الى سيبويه في هذا الشأن نرى اختلاف العزو فيه بيّناً ، وفي الحقَّ أنَّ أقوال سيبويه في هذه المسألة يكتنفها الغموض في العبارة فضلاً عن تشتّت آرائه في أكثر من موضع من كتابه ، وسنحاول أنَّ نعرضها لنستخلص منها حقيقة مذهبه في خضم هذا العزو المتعدد إليه ، وسنحاول أنْ نبني تحليلنا لنصوص سيبويه على منطلقين اثنين :-

أحدهما : إنَّ القول في عامل النصب في المستثنى على وفق ما مرَّ ليس لسيبويه وحده ، وإنما ما عزاه في أحد أقواله الى الخليل أيضاً وسيأتي هذا النص لاحقاً(١٣).

---

(٨) شرح المفصل : ٧٦/٢. وينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي:٢٧٤.

(٢) شرح عيون الإعراب : ١٧٦ .

(٣) شرح التسهيل : ١٩٤/٢ .

(٤)ارتشاف الضرب:٣٠٠/٢،والجنى الداني:٤٧٧،وشرح ابن عقيل:٥٩٨/١، وشرح التصريح:٥٤١/١.

(٥) ارتشاف الضرب : ٣٠٠/٢ ، والجنى الداني : ٤٧٧ .

(٦) تنبه الدكتور طه محسن على أنَّ القول للخليل ، ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ٣٤ .

أما الآخر :- فسنحاول أنَّ نعتمد في تحديد حقيقة مذهب سيبويه على نصين مهمين له يصرح فيهما بأهم ملامح مذهبه ، وأول هذين النصين قوله وهو يتحدث عن وجهي الاسم المنصوب بعد إلاّ : "...والوجه الآخر أنَّ يكون فيه الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : (عشرون درهماً) "(١٤). ومثّل له بقوله : ما لقيت إلا زيداً .

أما النصّ الآخر فهو ما نقله عن الخليل إذ قال:" هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنهُ مخرجٌ مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً . وهذا قول الخليل (رحمه الله) ، وذلك قولك (أتاني القومُ إلاّ أباك) ، و (مررتُ بالقوم إلاّ أباك) ، و (القوم فيها إلاّ أباك) ، وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أنَّ (الدرهم) ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها "(١٥) وهذان القولان يعودان بنا الى مبحث (الابتداء) وتحديداً في (تفسير عامل النصب في الظرف ، أو المجرور الواقع خبراً)(١٦) إذ إنّ كلام سيبويه يدور في فلك ما أسّسناه في تلك المسالة من تفسير لعامل النصب في الخبر والذي رجحنا فيه تكامل عدة تفسيرات لتعطي تصوراً صادقاً لهذا الحكم على وفق رؤية سيبويه ، ونظرته الى المسالة ، وكان من أهم هذه التفسيرات مفهوما: (النصب بعد تمام الكلام) ، و(الخروج) ونرى في نصّي سيبويه السابقين ما يرجّح حضور هذين المفهومين بما ينهض تفسيراً لعامل النصب في المستثنى عنده ، فمفهوم النصب بعد تمام الكلام ، والذي اختاره الفارسي ، ومكي ،وابن الضائع، والقرافي ، والمرادي يتمثل في قوله : كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلت : له عشرون درهماً . فهذا النص يُحيلنا الى ما أسّسناه آنفاً من أنَّ انتصاب الدرهم في هذا القول إنما بني على مفهوم الاكتمال بدلالة الاسم ، وتمام الكلام الذي أوجده -كما ذكرنا هناك- وجود التنوين والنون في الاسم المفرد (عشرون) في (عشرون درهماً) أو (زيدٌ) في (زيدٌ خلفك) علامة على

---

(١٤) الكتاب : ٣٦٠/١(ب) ، ٣١٠/٢(هـ) .

(٢) الكتاب : ٣٦٩/١(ب) ، ٣٣٠/٢-٣٣١(هـ) .

(٣) ينظر : ص ( ) من الإطروحة .

التمام والاكتمال ، وتمام الكلام في هذه المسالة ، أي ، الجملة السابقة للمستثنى إنما هي باكتمال أركانها الفعل والفاعل ... فعندما نقول مثلاً (أتاني القوم إلاّ أباك) فجملة (أتاني القوم) مكتملة الدلالة بالفعل والفاعل ومن ثم انتصب الاسم بعدها والى هذا أشار الرضيّ الاستراباذي وهو يتحدث عن ناصب المستثنى قال : "...إذ الجملة ليست بأنقصَ مشابهةً للفعل التامِ كلاماً بفاعله من المفرد الذي يتمُّ بالنون والتنوين فينصب التمييز ، ولاسيّما مع تقويها بآلة الاستثناء ، والى مثله يشير كلام سيبويه في مواضع. فنقول : عمل فيه ما قبله كعمل العشرين من الدرهم"(١٧). إذن فاكتمال الجملة وتمامها باكتمال أركانها كان مؤذنا بانتصاب المستثنى بعده .

ولعل ممّا يقطع الشك فيما ذهبنا إليه قول الفارسي وهو يتحدث عن الاستثناء المنقطع عند سيبويه وناصب المستثنى عنده قائلاً : "...ألا ترى : أنه مثل انتصاب المستثنى بانتصاب (الدرهم) بعد (العشرين) ، وهذا من عادته أنْ يمثل به ما كان منتصباً عنده عن تمام الجملة المذكورة قبلها "(١٨). فقول سيبويه إذن انتصَب (الدرهم) (بالعشرين) إنما يريد به الانتصاب عن تمام الكلام السابق واكتماله والذي يتمثل كما ذكرنا بوجود النون ، أو التنوين أو اكتمال عناصر الجملة . ومن ثم فان تشبيهه مسالة ناصب المستثنى بهذا المثال (عشرون درهماً) لا يفهم منه إلا أنّه يريد المشابهة من حيث العامل والعمل ألا وهو الانتصاب عن تمام الكلام وكذلك مفهوم (الخروج) الذي صرّحَ به سيبويه في قوله : يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، وقوله عن الخليل : لأنّه مخرج ممّا أدخلت فيه غيره .

وقد أشار الدكتور صاحب أبو جناح الى مفهوم الخروج هذا مفسراً لعامل النصب في المستثنى ، وبين أنَّ المقصود بالخروج في قولي الخليل و سيبويه اللذين ذكرناهما أنفاً : أنه مخالف له في الحكم الوظيفي الذي يؤديه ، ومن ثم يلزم ذلك المخالفة في الشكل الإعرابي الذي يشكل قرينة الحكم الوظيفي ودليله في عامة التراكيب(١٩).

---

(١٧) شرح الكافية : ٨٢/٢ .

(٢)البغداديات : ٤٩٣ .

(٣) ينظر : الإعراب على الخلاف في الجملة العربية : ٧٥ ، ٧٩ .

ومن ههنا فان ناصب المستثنى –فيما يبدو– هو اكتمال مفهومي (تمام الكلام) و (المخالفة) ليؤسسا عاملاً لغوياً من جهة أو معنوياً من جهة أخرى ، يفسر في ضوئهما هذا الحكم .

وبقية أقوال سيبويه في هذا الموضوع لا يخرج فحواها عما أسسه في النصين السابقين وسنحاول أنَّ نوردها ههنا ليطمئن من يقرؤها الى ما ذهبنا إليه من فهم لكلام سيبويه ، وكذلك لنردَّ على الفهم الآخر للنحاة لأقواله ، أو من وَسَمَ أقوالهُ بالاضطراب . قال سيبويه : " ...وعلى هذا : (ما رأيت أحداً إلاّ زيداً) ، فينصب (زيداً) على غير (رأيت) ، وذلك أنك لم تجعل الأخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأول ، والدليل على ذلك انه يجيء على معنى : ولكنَّ زيداً ، ولا أعني زيداً ، وعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) إذا قلت (عشرون درهماً)"(٢٠). وقد علّق ابن مالك على نص كلام سيبويه هذا بقوله:" فصرّح بأنَّ نصب (زيد) في المثال المذكور على لغة من لا يبدل ، إنما هو بغير رأيت فتعين نصبه بإلاّ ، ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال : (ولكنك جعلته منقطعاً عمّا عمل في الأول) فهذان تصريحان لا يتطرق اليهما احتمال غير ما قلنا إلاّ بمكابرة ، وعناد" (٢١).

وكان قبل ذلك قد فسّر تشبيه سيبويه عمل ما قبل المستثنى بالمستثنى بعمل (العشرون) في (الدرهم) بأنه لم يرد الفعل ؛ لأنه منفصل مكتف بخلاف (إلاّ) فإنها مثل العشرين في الاتصال والاكتفاء فكانت مُراءة(٢٢).

ونحن إذ نوافق ابن مالك فيما ذهب إليه من عدم إرادة سيبويه من كلامه (يعمل فيه ما قبله) من أنَّ العامل هو الفعل ، لكننا لا نوافقه في أنَّ العامل هو (إلاّ)؛ إذ ليس في كلام سيبويه البتة ما يشير الى أن العامل في المستثنى هو (إلاّ) . كما أنَّ عدم إرادة الفعل عاملاً للنصب لا يوجب أنَّ العامل هو (إلاّ) بالضرورة ؛ لأنَّ ما قبل المستثنى ليس الفعل أو (إلاّ) حسبُ وإنما جملة تامة المعنى عبرنا عنها فيما مضى بالاكتمال أو (تمام الكلام)

---

(٢٠) الكتاب : ٣٦٣/١(ب) ، ٣١٩/٢(هـ) .

(٢) شرح التسهيل : ١٩٥/٢ .

(٣) المصدر والصفحة نفسها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان تشبيه سيبويه المسالة بالمثال (عشرون درهماً) والذي احتج به ابن مالك أراه دليلاً على ابن مالك ، وتأكيدًا على انه لم يرد (إلاّ) ، إذ لو أرادها لكان شبه المسالة بأحد الحروف الناصبة ، ولكان مفهماً مراده بالعامل (الما قبل) هو حرف الاستثناء أما وقد جاء بالمثال (عشرون درهماً) فانه يبعد أنَّ يكون مراده بالعامل هو (إلاّ) أو يزاد عليه أنَّ ما احتج به ابن مالك من قول سيبويه (منقطعاً عما عمل فيه الأول) لا يعني الانقطاع عن العامل من حيث انتفاء التأثير ، وإنما يريد الإخراج ممّا قبله في المعنى ، أو الحكم بنقيض ما تقدّم في المعنى[٢٣]. أو أنه ليس بدلاً ممّا قبله[٢٤].

وفي الختام سأورد نصاً لسيبويه يؤيد ما ذهبت إليه من أنَّ عامل النصب في المستثنى ليس (إلاّ) قال:" وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلاّ جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلاّ) ، لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلاّ) . ولو جاز أنَّ تقول: (أتاني القوم إلاّ زيداً) تريد الاستثناء ، ولا تذكر (إلاّ) لما كان إلاّ نصباً "[٢٥].

فهذا تصريح بأنَّ دخول (إلاّ) في هذا الموضع كخروجها ، فالنصب باقٍ سواء أدخلت أم لم تدخل وهو لممّا يؤكد أنها ليست عاملة النصب في المستثنى ، وأود أنَّ أشير الى أنَّ هذا النص استوقف ابن مالك وما كان منه إلاّ أنَّ يجيب : بأنّهُ يُحمل على حذف (إلاّ) وإبقاء عملها[٢٦]. فهذا تأويل منه(رحمه الله) وعدم التأويل أولى من التأويل وخصوصاً إن أمكن حمل النص على ظاهرة من غير إخلال بالمعنى .

ويؤكد هذا قول لابن السراج نختم به هذه المسألة أشار فيه الى رأي قريب من عبارة سيبويه مما يجعلنا نظن أنها تفسير لنصِّه الأخير الذي ذكرناه ، وفيه أيضاً دليل على ما أسّسناه من فهم لحقيقة رأي سيبويه في ناصب المستثنى وهو الانتصاب عن تمام الكلام مشفوعاً بكلام الفارسي ، والرضي كما تقدم ، يقول ابن السراج : "تقول (جاءني القوم إلاّ زيداً) ، فجاءني القوم ، كلام تام ، وهو فعل وفاعل ، فلو جاز ان تذكر (زيداً) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلاّ نصباً ، لكن لا معنى لذلك إلاّ بتوسط شيء اخر ، فلما توسطت

---

(٢٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٥٠٨ .

(٢) النكت : ٦٢٢/١ .

(٣) الكتاب : ٣٧٤/١(ب) ، ٣٤٣/٢(هـ) .

(٤) شرح التسهيل : ٢٠٠/٢ .

(إلاّ) حددت معنى الاستثناء ، ووصل الفعل الى ما بعد (إلاّ)"[٢٧]. فـ(إلاّ) إذن هو حرف لبيان معنى ولا تأثير له في العمل (والله اعلم) .

٢- **تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه** :- وفي المسالة أمران :

أحدهما :- أنَّ بعض النحاة عزا الى سيبويه أنَّ مذهبه في المسالة أنَّ المستثنى إنَّ تقدم على صفة المستثنى منه فهو بدل قال الزمخشري:" وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان: أحدهما -وهو اختيار سيبويه- أنَّ لا تكترث للصفة وتحمله على البدل ، والثاني أنَّ تنزل تقديمه على الصفة منزله تقديمه على الموصوف فتنصبه وذلك:ما أتاني احدٌ إلاّ أبوك خير من زيد... أو تقول : إلاّ أباك... " [٢٨]. والى هذا ذهب ابن يعيش شارح مفصله فجعل المذهب الأول مذهب سيبويه والمبرد ، وجعل المذهب الآخر اختيار المازني[٢٩]. أما الرضي فذكر أيضاً مذهب سيبويه لكنه روى حكاية عن سيبويه عُكستْ فيها المسألة قال : " وحكي أنَّ سيبويه يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار من ذلك الإبدال" [٣٠]. من غير أن يُعَقّب على هذه الرواية ، أو أنْ يصحّحها .

أما الآخر : فهو ما أسّسه ابن مالك من خلاف بين سيبويه والمبرد في هذه المسالة فبعد أنْ ذكر مذهب سيبويه وهو الإبدال . عزا المذهب الفاخر وهو نصب المستثنى الى المبرد[٣١]. وتبعه في ذلك الشيخ خالد الأزهري[٣٢]. وفي كلتا النسبتين نظرٌ يتمثل بالآتي :

١- إنَّ المذهبين اللذين ذكرهما النحاة (الإبدال ، والنصب) وجعلهم الأول مذهب سيبويه والآخر مذهب من خالفه ، وكذلك رواية الرضي من أنَّ سيبويه اختار النصب ،وأنَّ الإبدال مذهب المازني . أمران تعوزهما الدقة في العزو . ذلك أنَّ الحكمين أو المذهبين (الإبدال والنصب) كان منبعهما كتاب سيبويه نفسه . فهو قد ذكر الإبدال وجعله حسناً ، ونقل عن

---

(٢٧) الأصول : ٢٨١/١ .

(٢) المفصل : ٢١٦/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٩٢/٢ . وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٧٤/١ .

(٤) شرح الكافية : ٩٩/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣١٧/١ .

(٦) ينظر : شرح التصريح : ٥٤٦/١ .

بعضهم من غير تسمية له اختيار النصب من غيرما تعقيب برفض أو قبول ، لكننا نرجح جوازه للنصب ؛ إذ لو رفضه لعقب عليه بعبارات تنم عن الرفض كعادته ، ومن ههنا فليس ثمة خلاف في هذه المسالة بين سيبويه وغيره . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ رواية الرضي تُعَدُّ وهَمَاً مِمَّن نسبَ هذا الرأي إليه وهاكم نصّ كلام سيبويه : " فأن قلت : (ما أتاني أحدٌ إلاّ أبوك خيرٌ من زيدٍ).. كان الرفع ، والجرّ جائزاً ، وحسن البدل ... وقد قال بعضهم : (ما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً خير منه) ، وكذلك (مَنْ لي إلاّ زيداً صديقاً) ، ومالي احدٌ إلاّ زيداً صديقٌ) ؛ كرهوا أنْ يقدموا وفي أنفسهم شيء من صفته إلاّ نصباً ، كما كرهوا أنْ يقدّمَ قبل الاسم إلاّ نصباً "[٣٣]. فسيبويه إذن يجيز الأمرين ولكنّه يُحسِّن الإبدال يقول القرافي:" ومتى تقدّم المستثنى منه وتأخر نعته عن حرف الاستثناء فأن سيبويه يجيز فيه البدل والاستثناء، وقدّم البدل على الاستثناء" [٣٤].

٢- إنَّ ما نسبه بعض النحاة الى المبرّد من أنه يخالف سيبويه أمرٌ يفتقر الى الدقة العلمية فالمبرد يوافق سيبويه في هذه المسألة ويختار ما يراه سيبويه حسناً وهو البدل . وإنَّ كان عرضه للمسالة هذه قد ظهر أيضاً وكأن فيه خلافاً بين سيبويه والمازني وقد قدمّنا أنَّ سيبويه ذكر الرأيين لكنه حسّنَ أحدهما ولم يرفض الآخر أو يعترض عليه . قال المبرد:" وكان سيبويه يختار :(ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ خيرٍ منك؛ لان البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فضلة يجوز حذفها ، وكان المازني يختار النصب ...والقياس عندي قول سيبويه؛لأنَّ الكلام إنَّما يراد لمعناه"[٣٥].

يستبان ههنا أنْ ليس ثمة خلاف بين سيبويه،والمبرد كما ذكر ذلك ابن مالك وغيره[٣٦].

٣- <u>معنى الاستثناء</u> :-

(٣٣) الكتاب : ٣٧٢/١(ب) ، ٣٣٦/٢-٣٣٧(هـ) .

(٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٢١٢ .

(٣) المقتضب:٣٩٩/٤-٤٠٠،وقد تنبّه محقّق كتاب المقتضب على وَهَم من عزا الى المبرد خلافه مع سيبويه

(٤) وقد عزا إليه ذلك أيضاًَ الأشموني في أوضح المسالك : ٣١/٢ .

قال النحاس:"والاستثناء عند الخليل وسيبويه التوكيدُ ، لأنك إذا قلت : (جاءني القوم) جاز أنْ يكون قد بقي منهم ، فإذا قلت : (كُلَّهُمْ) أحطت بهم ، وكذا إذا قلت : جاءني القوم جاز أنْ يكون زيد داخلاً فيهم فإذا قلت : إلاّ زيداً بيّنت كما بيّنت بالتوكيد" [٣٧].

وعلى الرغم من إمكانية قبول هذا الكلام ، أعني : تضمّن الاستثناء معنى التوكيد ، أو إفادته إياها إلاّ أنّي لم أعثر في الكتاب على ما يوحي بالذي عزاه اليهما النحاس بَلْهَ ما يشير الى شيء من ذلك (والله اعلم) .

٤- <u>حاشا</u> :-

قال الرضي:" التزم سيبويه حرفية (حاشا) لقولهم : حاشاي من دون نون الوقاية ،ولو كان فعلاً لم يجزْ ذلك ، وامتناع وقوعه صلة(لما)المصدرية مطّرداً كـ(خلا، وعدا)، يمنع فعليته،...وما حكى المازني من قول بعضهم: اللهمَّ اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطانَ، وابن الأصبغ، بفتح الشيطان، أي: جانب الغفران الشيطان شاذٌّ عند سيبويه"[٣٨].

وكلام الرضي ههنا يوحي بأنَّ سيبويه قد جعل هذا الشاهد المسموع شاذّاً في حين أنَّ هذا الشاهد لم يرد عند سيبويه ، ومن ثمَّ لم يحكم بشذوذه أو غيره .

٥- <u>حرفية (خـلا) وفعليّتها</u> :-

ذكر أبو حيان أنَّ (خلا ، وعدا) حرفا جرٍ ، ولم يحفظ سيبويه الجرّ بهما ، وإنما حكاه الأخفش[٣٩]. وتبعه ابن عقيل[٤٠].

وفي الحق أنَّ سيبويه أشار الى الجرْ بـ (خلا) حينما قال:" وأما (حاشا) فليس باسمٍ، ولكنهُ حرفٌ يجرّ ما بعده كما تجرّ (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) فإذا قلت (ماخلا) فليس فيه إلاّ

---

(٣٧) إعراب القران : ١٩٩/٢ .

(٢) شرح الكافية : ١٢٢/٢-١٢٣ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٣١٧/٢-٣١٨

(٤) شرح ابن عقيل:٦١٨/١ . وقد تنبه د.طه محسن على وهم هؤلاء النحاة ينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل : ٣٥.

النصب "[٤١]. فهذا تصريح بحرفية (خلا) والجرّ بها ، يُزاد عليه أنَّ سيبويه كان قد صرح بحرفية خلا في بدء باب الاستثناء قال : "وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات"[٤٢].

ويبدو أنَّ الذي أوقع علماءنا (رحمهم الله) في هذا الوهم خلطهم عدم الرواية في (عدا) بنظيرتها(خلا) وقد أوضح السيرافي هذا الأمر بجلاء فقد نقل الرضي عنه هذا الأمر إذ قال:" قال السيرافي : لم أر أحداً ذكرَ الجرّ بعد (عدا) إلاّ الأخفش فأنه قرنها في بعض ما ذكر بـ(خلا) في جواز الجرّ بها ، وقال السيرافي : ما أعلم خلافاً في جواز الجرّ بـ(خلا) إلاّ أنَّ النصب بها أكثر ، كما ذكر سيبويه" [٤٣].

وقوله : أنَّ النصب بها أكثر إشارة الى قول سيبويه :(وبعض العرب يقول : ما أتاني القومُ خلا عبدِ اللهِ).

ثانياً : الاستفهام :-

١- حركة ما يحكى بعد همزة الاستفهام :-

جاء في شرح التصريح:" قال سيبويه ، والأخفش من البصريين ، ويشترط في الاستفهام ، والمضارع عند جمهور العرب كونهما منفصلين من غير حاجز بينهما ، فلو قلت :(أأنتَ تقول : زيدٌ منطلقٌ) فالحكاية واجبة ، وخولفا . قال أبو حيان ، وخالفهما الكوفيون ، وسائر البصريين ، فأجازوا النصب ، ولم يعتدّوا بالضمير فاصلاً..."[٤٤].

ولنا على قول الشيخ خالد الأزهري فيما عزاه الى سيبويه مأخذ يتمثّل في أنّ الشيخ الجليل قد عزا إليه القول بوجوب الحكاية في المثال المذكور في حين أنَّ سيبويه لم يتطرّق الى ذكر حكم الوجوب أو غيره في هذه المسالة فهو يقول:" فإن قلت : (أأنت تقول :زيدٌ منطلقٌ) رفعتَ ؛ لأنه فُصِل بينه ، وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أأنت زيدٌ مررتَ به

---

(٤١)الكتاب : ٣٧٧/٢(ب) ، ٣٤٩/٢-٣٥٠(هـ) .

(٢)الكتاب : ٢٠٧/٢(ب) ، ٣٠٩/٢(هـ) .

(٣) شرح الكافية : ٨٨/٢-٨٩ .

(٤) شرح التصريح : ٣٨٢/١-٣٨٣.

"[٤٥]. فهو يقول : رفعت ، ولم يذكر حكم الوجوب ، أو ما يعبر عنه نحو : يلزم ، أو لا يكون إلاّ، أو إلاّ (أسلوب الحصر) ، أو ينبغي ، أو غيره من التعبيرات التي تدل على الوجوب ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ما يعضد قولنا بأن سيبويه لم يرد الوجوب ، تشبيهه القول في المسالة بالمثال : (أأنت زيدٌ مررت به) ولو عدنا الى قول سيبويه متحدِّثا عن هذا المثال لوجدناه يقول : "وتقول : (أأنت عبدُ الله ضربتَهُ)، تجريه ههنا مُجرى (أنا زيدٌ ضربتُه) ؛ لأنَّ الذي يلي حرف الاستفهام (أنتَ) ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرف استفهام ، ولا شيء هو بالفعل ، وتقديمه أولى إلاّ أنك إنْ شئت نصبته كما تنصب : (زيداً ضربتُهُ) فهو عربيٌّ جيّدٌ "[٤٦].

فهو يجيز ههنا النصب ، بل يجعله عربياً جيداً ؛ بيد أنَّ الاختيار عنده الرفع ومن ثم فلا ينبغي أنْ يعزى إليه وجوب الرفع في قولهم : (أأنت تقول : زيدٌ منطلق) ؛ ذلك أنه شبهّه بالمثال (أأنت عبد الله مررتَ به ، أو ضربتَهُ) وفيه يجيز النصب . فمن المنطقي أنْ يجيز النصب هناك أيضاً ؛ لأنه إذا ساغ هذا ههنا ساغ ذلك ثمَّة.

٣- __(هل) بمعنى (قد)__ :-

ذهب بعض النحاة الى أنَّ (هل) لفظها لفظ الاستفهام ، وهو بمعنى (قد)[٤٧]، وقد عزا بعضهم هذا الأمر الى سيبويه ومنهم الزمخشري قال:" وعند سيبويه أنَّ (هل) بمعنى (قد) إلاّ أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلاّ في الاستفهام " [٤٨]. وتبعه في ذلك ابن الحاجب جاعلاً منه قوله تعالى(هَلْ أَتَى عَلَى آلإنسَنِ)(الإنسان:١)[٤٩].

---

(٤٥)الكتاب : ٦٢/١-٦٣(ب) ، ١٢٣/١(هـ) .

(٢) الكتاب : ٥٤/١(ب) ، ١٠٤/١(هـ) .

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم : ٧٤ .

(٤)المفصل : ٢١٢/٢ .

(٥)ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٧٤/١ ، ٢٣٩/٢-٢٤٠ .

وقد رُدَّ ابن هشام على الزمخشري ما عزاه الى سيبويه ، أو فهمه منه ، ونحن نوافقه في رده هذا ، إذ إنَّ لفظ سيبويه لم يشر الى أنَّ (هل) بمعنى (قد) ، وإنما ذكر انه بمنزلتها إذ قال : "وتقول : أمْ هَلْ ، فإنما هي بمنزلة (قد) ، ولكنهم تركوا الألف استغناءً... "(٥٠). وكرّر هذا الحديث بقوله : " وكذلك (هَلْ) إنما تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف إذ كانت (هَلْ) لا تقع إلاّ في الاستفهام" (٥١).

فانظر الى قوله : (بمنزلة) وكذلك قوله : " (هل) لا تقع إلاّ في الاستفهام" فكيف تكون بمعناها ، ومعناهما مختلف . يزاد على هذا أنَّ سيبويه صرَّح في موضع آخر من كتابه بأنَّ (هل) تكون للاستفهام قال:" و(هل) وهي للاستفهام"(٥٢). وهو ما احتج به ابن هشام على الزمخشري ، وكذلك احتج بما ذهب إليه بعض النحاة من أنَّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً وأختاره(٥٣). ونحن نذهب الى أنَّ (هل) له معناه ووظيفته وهو عند سيبويه ليس بمعنى(قد) وإنّما بمنزلته.

ثالثاً : الإغراء والتحذير:

١- <u>ما يتعدى من أفعاله</u> :-

قال ابن الضائع: " فالمتعدي من هذه الظروف ، والمجرورات عند سيبويه : عليك زيداً ، ودونَكَ زيداً ، وعندك زيداً ، أي : خُذه "(٥٤).

---

(٥٠) الكتاب : ٥١/١(ب) ، ١٠٠/١(هـ) ، ولم يتنبّه ابن هشام على هذا النص وإنما أشار الى النصّ اللاحق (هامش:٢ في هذه الصفحة) فقط .

(٢) الكتاب : ٤٩٢/١(ب) ، ١٨٩/٣ .

(٣)الكتاب : ٣٠٥/٢(ب) ، ٢٢٠/٤ .

(٤) مغني اللبيب : ٤٦٠-٤٦١ ، وممّن تنبه على هذا الأمر الباحث شامل راضي عفارة الزبيدي في رسالته للماجستير : الأساليب الإنشائية في كتاب سيبويه : ١٢٥-١٢٦ .

(٥) شرح جمل الزجاجي:١١٠٢/٢. وقد تنبّه محقق الكتاب الفاضل د. يحيى البلداوي على أنَّ القول لأبي الخطاب .

والقول في الكتاب للأخفش الكبير أبي الخطاب قال سيبويه " فأما ما يتعدى المأمور الى المأمور به فهو قولك : عليك زيداً ، ودونك زيداً ، وعندك زيداً ، تأمره به . حدثنا بذلك أبو الخطّاب" [٥٥]. فينبغي أنْ يعزى هذا الى أبي الخطّاب على نحو ما أفصح عنه سيبويه .

٢- تقديم معمول أسماء الأفعال عليها :-

عزا ابن الضائع الى سيبويه والبصريين أنهم يمنعون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها فيمتنع نحو : زيداً عليك[٥٦]. وكرر هذا العزو في الصفحة التالية حينما قال: " ونظير ذلك قول سيبويه لمّا مَنَعَ (زيداً عليك) "[٥٧].

وفي الحق أنَّ سيبويه لم يمنع هذه المسالة ،وإنّما حكم عليها بالقبح إذ قال:" واعلم أنَّه يقبُح : زيداً عليكَ ، وزيداً حذرَكَ ؛ لأنّه ليس من أمثلة الفعل ، فَقَبُحَ أنْ يجري ما ليس من الأمثلة مجراها "[٥٨]. وهو يكرّر حكم القبح مرتين من غير أنْ يقرنها بمصطلح من مصطلحات المنع .

رابعاً : التـعجّب :

١- في (ما) التعجبية :-

اختلف النحاة في (ما) التعجبية ، ونقل النحاة خلافاً بين سيبويه والأخفش فيها وفي أثناء عرض هذا الخلاف نسب فيها الى سيبويه أقوالٌ نعرضها على النحو الأتي:-

عزا إليه ابن بابشاذ أنَّ تقدير (ما) عند سيبويه هو (شيء) وزاد عليه : " وهو عند سيبويه في موضع رفع بالابتداء والعامل فيه الابتداء و (أحسَنَ زيداً) جملة من فعل وفاعل

---

(٥٥) الكتاب : ١/١٢٦(ب) ، ١/٢٤٩(هـ) .

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٢/١١٠٩.

(٣) المصدر نفسه : ٢/١١١٠ .

(٤)الكتاب : ١/١٢٧(ب) ، ١/٢٥٢(هـ) .

ومفعول" [٥٩]. وفي ثلاث نسخ من مخطوطات كتاب شرح المقدمة المحسبة أثبتها محقق الكتاب فيها " (ما) اسم تام بمعنى شيء غير موصول عند سيبويه" [٦٠].

والى قريب من هذا الرأي ذهب الزمخشري ونقل خلاف الأخفش معه حينما قال : " واختلفوا في (ما) فهي عند سيبويه غير موصولة ، ولا موصوفة وهي مبتدأ ما بعده خبر، وعند الأخفش موصولة صلتها ما بعدها ، وهي مبتدأ محذوف الخبر "[٦١].

وتبعه في عزو هذا الرأي إليهما جمع من النحاة ووافق اغلبهم فيه سيبويه ومنهم أبو البركان الأنباري ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، وابن الناظم ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والجامي ، وخالد الأزهري[٦٢].

والغريب في أقوال النحاة هذه أنّه لم يتنّبه فيها أحد على أنَّ الحديث عن (ما) في الكتاب إنما عزاه سيبويه الى الخليل إلاّ ابن يعيش فقد ذكر أنَّ مذهب سيبويه والخليل أنها اسم تامّ غير موصول ولا موصوف وتقديرها(شيء)وهي في موضع مرفوع بالابتداء[٦٣]. ومن ثمَّ فمخالفة الأخفش إنَّ صحّت فهي مع الخليل و سيبويه ، وليس مع سيبويه وحده ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فأنَّ النصّ الذي نقله سيبويه عن الخليل لم يشر فيه الى أنّ (ما) هذه نكرة تامة ، وهي مبتدأ ما بعده خبره كما عزي إليه ، وإنما هو شيء قد فهم من كلامه قال سيبويه في (ما أحسنَ زيداً): " وزعم الخليل انه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسن عبدَ اللهِ ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به "[٦٤].وأشار أيضاً الى أنَّ (ما) قد تأتي اسماً وجعل منه قول العرب : إني ممّا أنْ أصنعَ ، أي : من الأمر أنْ أصنع .

---

(٥٩) شرح المقدمة المحسبة : ٣٧٩/٢ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة:٣٧٩/٢ ، هامش : (٥)

(٣) المفصل : ١٧٠/٢ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ١١٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ، ٤٨٧/١ ، ١١١/٢ ، وشرح جمل الزجاجي : ٥٨٣/١ ، و ٤٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٨٤/١ ، وشرح الرضي : ٥٢/٣ ، ٢٣٣/٤-٢٣٤ ، وشرح ابن ناظم : ٤٥٦-٤٥٧ ، وقطر الندى : ٣١٥ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٨/٢ ، والفوائد الضيائية : ٣١٠/٢ ، وشرح التصريح : ٥٨/٢ .

(٥) شرح المفصل : ١٤٩/٧ .

(٦) الكتاب : ٣٧/١(ب) ، ٧٢/١(هـ) .

وهنا نستطيع أنْ نحتجّ بما احتجّ به ابن الناظم في باب (نعم وبئس) ردّاً على من زعم أنَّ (ما) في (نعمّا) و (بئسما) معرفة تامّة وأنها فاعل ، فذكر أنَّ سيبويه قد يكون قصدَ بيان تأويل الكلام ، ولم يرد تفسير إعرابها ، أو موضعها الرفع[٦٥]. و إلاّ فان وصف (ما) بأنها تامة وأنها مبتدأ وما بعدها خبرها لم يرد في الكتاب بلفظ سيبويه ، أو الخليل[٦٦].

٢- الفصل بين فعل التعجب ومعموله:-

عزا بعض النحاة الى سيبويه أنّه يمنع الفصل بين فعل التعجب ومعموله قال ابن الوراق:" واعلم أنَّ الفصل بين فعل التعجب وما عمل فيه لا يجوز هكذا ذكر سيبويه ، وقد أجاز بعضهم الفصل بينهما بالظروف ، وحروف الجرْ.. "[٦٧]. وقد تبعه في عزو هذا الأمر الى سيبويه الصيمريُّ ، وأبو علي الشلوبين فيما نقله عنهما ابن مالك ، وابنه بدر الدين ، وأبو حيان ، وابن عقيل[٦٨].

وما نُسب الى سيبويه بهذا الشأن غير دقيق . فسيبويه لم ينصّ على الفصل في كتابه ، وإنما تناول منع التقديم أو التأخير في ترتيب جملة التعجب فهو يقول:" ولا يجوز أنْ تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ، ولا تزيل شيئًا من موضعه "[٦٩]. وليس في هذا النص إشارة الى الفصل ، وإنما فيه إشارة الى منعه تقديم الاسم المتعجب منه على (ما) التعجبية .

وعدم تناول سيبويه لمسألة الفصل هذه أمرٌ قد تنبّه عليه بعض النحاة وعلى رأسهم شارح كتابه السيرافي إذ ذكر فيما نقله عنه ابن مالك " أنَّ قول سيبويه : ولا يزيل شيئاً عن موضعه إنما أراد بذلك تقدم (ما) وتوليها الفعل ، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ،

---

(٦٥) شرح ابن الناظم : ٤٧٢ .

(٢) ينظر : سيبويه في شرح عقيل : ٤٩ .

(٣) علل النحو : ٤١٥ .

(٤) التبصرة والتذكرة : ٢٦٨/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٩١/١ ، وشرح التسهيل : ٣٧٣/٢ ، وشرح ابن الناظم:٤٦٤ ، وارتشاف الضرب: ٣٨/٣ ، وشرح ابن عقيل: ١٥٧/٢ وسيبويه في شرح ابن عقيل:٤٩.

(٥) الكتاب : ٣٧/١(ب) ، ٧٣/١(هـ) .

ولم يتعرض للفصل بين الفعل ، والمتعجب منه "(٧٠). أي مراعاة ترتيب أنْ تكون جملة التعجب على النحو الآتي :-

ما التعجبية ← فعل التعجب ← الاسم المتعجب منه

والى هذا ذهب الفارسي فذكر أنْ ليس لسيبويه في الفصل نصٌّ(٧١) ، وكذلك فعل ابن يعيش(٧٢).

٣- التعجب من صيغة (أفْعَلَ) :-

عزا ابن يعيش الى سيبويه أنَّ التعجب من(أفْعَلَ) عنده مقصور على السماع ، قال : " وقد قالوا:(ما أعطاه للدرهم ، وأولاه للخير)، فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجيز منه إلاّ ما تكلمت به العرب فالتعجب من فعل قياس مطرد ومن أفْعَلَ مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب" (٧٣).

في حين عزا إليه نحاة آخرون أنْ التعجب من صيغة أفْعَلَ عنده قياس ، ومنهم أبو علي الشلوبين قال : "التعجب الذي يبوّب له في النحو لفظان :(ما أفْعَلَه) نحو: ما أحسنه ، و(أفْعِلْ به) نحو: أحسِن به . وكلاهما لا يكون إلاّ من فعل ثلاثي غير مزيد فيه... و سيبويه يجري (أفْعَلَ) مجراه فقولهم : (ما أعطاه للدرهم ، وما أولاه للمعروف) عنده قياس" (٧٤). وتابعه في نسبه هذا الأمر الى سيبويه كل من ابن مالك ، والرضي ، وخالد الأزهري(٧٥).

---

(٧٠) شرح الكافية الشافية : ٤٩٢/١ ، وشرح التسهيل : ٣٧٣/٢ .

(٢) البغداديات : ٢٥٦ .

(٣) شرح المفصل : ١٥٠/٧ .

(٤) المصدر نفسه : ١٤٤/٧ .

(٥)التوطئة : ٢٤٦ .

(٦)ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٨٧/١ ، وشرح التسهيل : ٣٧٧/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٠/٤ ، وشرح التصريح : ٦٨/٢ ، وممن تنبّه على وهم ابن يعيش (رحمه الله) المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة،ينظر: مقدمة المقتضب : ١٣٥، و١٨١/٤-١٨٢: هامش (٢).

وقد استدلّ ابن مالك(٧٦) على أنَّ مذهب سيبويه جواز القياس بقوله في (باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكنّه) : " وبناؤه أبداً من فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، وأفْعَلَ "(٧٧) ، فقوله (أفْعَلَ) دليلٌ على تجويزه بناء فعل التعجب من الفعل الرباعي مطلقاً من غير اقتصار ذلك على السماع ، وبهذا يغدو ابن يعيش واهماً ، وقول الشلوبين ومن تبعه هو الصواب (والله اعلم) .

٤- **صيغة (أفْعِلْ به)** :- وفيه نصّان معزوّان الى سيبويه

أحدهما : قول ابن يعيش : " فأن قيل فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر ، وإدخال الباء معه قيل : أرادوا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى ، أمّا التوسع فظاهر ؛ لأنّ تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد ، وأمّا دخول الباء فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب ..." (٧٨) وذكر أنّ هذا مذهب سيبويه والجماعة .

أما الآخر : فقول نور الدين الجامي : " وأما (أَحْسِنْ بزيد) و (أفْعِلْ) صورة أمر ، ومعناه الماضي من(أفْعَلَ) بمعنى : صار ذا فعل كـ(ألْحَمَ) أي: صار ذا لحم. و(به) أي مجروره (فاعل) لهذا الفعل عند سيبويه ، والباء زائدة لازمة ... فلا ضير عند سيبويه في (أفْعَلَ) ؛ لأنَّ الفاعل واحد ليس إلا " (٧٩).

وخلال تتبعي للكتاب لم أعثر على نصٍ لسيبويه فيه شيء ممّا عزي إليه في هذين القولين وكل ما قاله في صيغة (أفْعِلْ به) هو الآتي : " وما لم يكن فيه (ما أفْعَلَهُ) لم يكن فيه (أفْعِلْ به رجلاً) ، ولا هو (أفْعَلُ منه) ؛ لأنّك تريد أنْ ترفعه من غاية دونه ، كما أنَّك إذا قلت : (ما أفْعَلَه) فأنت تريد أنْ ترفعه عن الغاية الدنيا ، والمعنى في (أفْعِلْ به) و (ما

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٧/٢ ، وقد نظم ابن مالك مذهب سيبويه هذا ببيتين من الشعر جاء فيهما : وفعلُ غير فاعل إنَّ لم يضربناء ذي تعجب منه اغتفرْ

ولا شذوذ عند سيبويه في نحو (ما أعطى) فقِس عليه .

(٢) الكتاب : ٣٧/١(ب) ، ٧٣/١(هـ) .

(٣) شرح المفصل : ١٤٨/٧ .

(٤) الفوائد الضيائية : ٣١٠/٢ .

أفْعَلَـهُ) واحد ، وكذلك (أفْعَلُ منـه) " [٨٠]. وكمـا مستبان فـي هذا الـنص فلـيس فيـه هـذه التفصيلات التي عزاها ابن يعيش الى سيبويه في هذا المضمار.

خامساً : الشرط :

قوله تعالى (لَظَلُّواْ مِن بَعْدِهِ) (الروم:٥):-

قـال فيـه مكـي القيسـي:"معنـاه : ليظلـوا فالماضـي فـي موضـع المسـتقبل وحسـن هـذا ؛ لأنَّ الكلام بمعنى المجازاة ، والمجازاة لا تكون إلاّ بمستقبل هو مذهب سيبويه" [٨١].

وهذا القول أيضاً عزاه سيبويه في كتابه الى الخليل مع بعض الاختلاف في مضمونه قال سيبويه : " وسألته عن قولـه عزَّ وجلَّ : (وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ) فقال : هي في معنى لَيَفْعَلُنَّ . كأنـهُ قال لَيَظَلُّنَّ ، كما تقول : والله لا فعلتُ ذاك أبداً ، تريد معنى لا أفْعَلُ "[٨٢].

فالخليل يجعل معنى (لظلوا) : لَيَفْعَلُنَّ كأنه قال : لَيَظَلُّنَّ بنون التوكيد الثقيلة ، وليس ليظلوا كما ذكر مكي القيسي .

أدوات الشرط :

١- **كيف** :- وفي مسألة المجازاة بها نصان :-

أحدهما :- للرضـي ، قال : " والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بـ(كيف) ، و(كيفما) قياساً ، ولا يجوزه البصريون . قـال سيبويه : إنهـا فـي الجـزاء مستكرهة ، وقـال الخليـل : مخرجها مخرج المجازاة يعني في قولهم : كيف تكون أكون ؛ لأنَّ فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط... " [٨٣].

---

(٨٠) الكتاب : ٢٥١/٢(ب) ، ٩٧/٤ .

(٢) مشكل إعراب القران : ٥٦٣ ، وقد تنبه محقق الكتاب الفاضل د.حاتم الضامن على أنَّ الرأي للخليل .

(٣) الكتاب : ٤٥٦/١(ب) ، ١٠٨/٣ .

(٤) شرح الكافية : ٢٠٧/٣ .

والرضي غير دقيق في نقل كلام سيبويه من كتابه من حيث خلطُهُ قوله بقول الخليل ، ذلك أنه عزا الى سيبويه أنَّ الجزاء بكيف مستكره عنده . أما عند الخليل فأنها تخرج مخرج المجازاة . وهذا أمر غير صحيح ؛ لأنَّ الكلام عن المجازاة بكيف في كتاب سيبويه ورد منقولاً كلُّه عن الخليل قال سيبويه : " وسالت الخليل عن قوله : (كيف تصنعْ أصنعْ) فقال : هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ؛ لأنَّ معناها على أي حال تَكُنْ أكُنْ " (٨٤). فسيبويه يسأل الخليل ويجيب ، والقول فيها كلّه له .

أما الآخر :- فيخصّ ما ادّعاه أبو حيان من أنَّ ثمة خلافاً بين الخليل وسيبويه في المجازاة بكيف فسيبويه يجوّز هذا ، والخليل يمنع قال:" وسيبويه يقول : يجازى بكيف، والخليل يقول : الجزاء بها مستكره ، وكثيرٌ مِنْ النحاة منعوا الجزاء بها"(٨٥).

وهذا وَهَمٌ مِنْ أبي حيان (رحمه الله) فليس ثمّة خلاف بين العالمين في هذه المسالة وسيبويه إنما يسأل حسبُ ، ولا يعقّب على ردّ شيخه بعبارات رفض ، أو عدم قبول ، أو خلاف . كما تقدم في نصّ كلامه . هذا فضلاً عن أنَّ الخليل لا يمنع المسالة كما نقل عنه أبو حيان ، إنما يصفها بأنها مستكرهة ، والاستكراه غير المنع .

٢- إذْما :- وفيه مسألتان :

أحداهما : ما ذكره ابن بابشاذ من أنَّ " إذما عند سيبويه (رحمه الله) حرف ، وفي قول غيره ظرف ، وحجّة سيبويه أنها لما رُكّبت مع (ما) وأُخرجت مِنْ معناها الذي كان لما مضى من الزمان، وصارت لما يستقبل من الزمان ، جرت مجرى (إنْ) في الحرفية" (٨٦).

فأمّا قول ابن بابشاذ أنَّ إذما عند سيبويه حرف فنُقِرُّ به على الرغم من عدم تصريحه به لكنّ ذكره إيّاه مقترناً مع (إنْ) يدلُّ على أنّه عنده حرف يقول في(باب الجزاء):" فما يجازى

---

(٨٤) الكتاب : ٤٣٣/١(ب) ، ٦٠/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٥٥١/٢ .

(٣)شرح المقدمة المحسبة : ٢٤٧/١ .

به من الأسماء غير الظروف : مِنْ ، وما ، وأيّهم . وما يجازى به من الظروف : أيُّ حينٍ ، ومتى، وأينَ ، وأنَّى ، وحيثما. ومن غيرها : إنْ ، وإذْمَا"[٨٧].

وأما ما نسبه الى سيبويه من علّة جعل (إذما) حرفاً فهو ممّا لم يقل به سيبويه وإنّما قال : "... فتصير (إذْ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و (كأنما) وليست (ما) فيهما بلغو ، ولكنّ كلّ واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد" [٨٨]. فتركّب (ما) مع (إذ) جعلها بمنزلة الحرف الواحد فوجه المشابهة بينهما التركيب ليس غير ولم يتطرق سيبويه الى أثر الزمن في تغير معناها الى الحرفية .

أما الأخرى :- فتتعلق بما أثير من خلاف مع سيبويه في حرفية (إذما) ، ومع اتفاق اغلب النحاة على عزو الحرفية في (إذما) الى سيبويه ، اختلفوا في العزو الى من خالفه فنسب ابن عصفور الى المبرد ، وابن السراج ، والفارسي أنها اسم[٨٩]، وتبعه ابن مالك ، وأبو حيان ، والمرادي ، وابن هشام[٩٠].

وفي الحق أنَّ المبرد موافق لسيبويه في حرفية (إذما) إذ قال : " ومن الحروف التي جاءت لمعنى إنْ ، وإذما "[٩١]. أمّا ابن السراج فهو يرى إنها من الأسماء الظروف التي يجازى بها قال:" والأسماء التي يجازى بها على ضربين اسم غير ظرف ، واسم ظرفٌ وهو نحو : ما ، ومَنْ ، وأي ، وأين ، ومتى ، وحيثما ، ومهما ، وإذما "[٩٢].

فالخلاف إذن بين سيبويه والمبرد من جهة ، وابن السراج من جهة أخرى .

---

(٨٧) الكتاب : ٤٣٢/١(ب) ، ٥٦/٣-٥٧ .

(٢) المصدر والصفحة نفسها .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٩٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٧٠/٢ ، وارتشاف الضرب : ٥٤٧/٢ ، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي : ٤٩١/٢ ، ومغني اللبيب : ١٢٠ ، وشرح شذور الذهب : ٢٢٤ ، وشرح قطر الندى : ٣٦ .

(٥) المقتضب : ٤٥/٢ وقد تنبّه محقق الكتاب المرحوم على خطأ ما نُسب الى المبرد ينظر :هامش(١) من الصفحة نفسها وكذلك د.صاحب أبو جناح محقق كتاب شرح جمل الزجاجي : ١٩٥/٢ هامش (٢) .

(٦) الأصول : ١٥٦/٢ وينظر : ١٥٩ .

٣- إذا :-

١- المجازاة بها :-

قال مكي القيسي : "... فأشبهت إذا حروف الشرط لما فيها من معناه فعمل فيها ما بعدها ، وكان حقها أنْ لا يعمل فيها ؛ لأنها مضافة الى ما بعدها من الجمل. وفي جوازه اختلاف ، وفيه نظر ؛ لأنَّ (إذا) لا يجازى بها عند سيبويه إلاّ في الشعر... "(٩٣). والى مثل هذا ذهب المجاشعي فذكر أنَّ (إذا) يجازى بها في الشعر ، وقال:" انه قول سيبويه"(٩٤).

وفي كلام العالمِين (رحمهما الله) نظر ؛ ذلك أنَّ لسيبويه في المسالة أكثر من رأي وسنعرضها كالآتي :

١- ذهب سيبويه الى أنَّ(إذا) قد يجازى بها في الشعر اضطراراً مشبّهاً إياها بـ(إنْ) إذ قال:" وإنَّ اضطر شاعر فجازى بـ (إذا) أجراها في ذلك مجرى (إنْ) فقال : "أزيدٌ إذا ترَ تَضْرِبْ ، إنْ جعلَ تضربْ جَوَاباً "(٩٥).

٢- ثم يسأل شيخه الخليل عن علّة منع المجازاة بها ، ويكرر اقتصار جواز المجازاة بها على الشعر فيقول:" وسألته عن (إذا) ما منعهم أنْ يجازوا بها؟ فقال : الفعل في إذا بمنزلته في إذْ ، إذا قلت : أتذكر إذ تقول ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى . وَيُبَين هذا أنَّ إذا تجيء وقتاً معلوماً... "(٩٦). ثم قال:"وقد جازوا بها في الشعر مضطّرين، شبهوها بـ(إنْ)،حيث رأوها لما يُستقبل،وأنها لا بُدَّ لها من جواب"(٩٧).فهذان القولان للخليل وسيبويه فيهما تصريح منهما بمنع المجازاة بـ(إذا)واقتصار الجواز فيها على الشعر.

---

(٩٣) مشكل إعراب القران : ٥٩٦ .

(٢) شرح عيون الإعراب : ٢٩١ .

(٣) الكتاب : ٦٨/١(ب) ، ١٣٤/١(هـ) ، وفيه بعض التغيير .

(٤) الكتاب : ٤٣٣/١(ب) ، ٦٠/٣ .

(٥) الكتاب : ٤٣٤/١(ب) ، ٦١/٣ .

٣- وعلى الرغم من وضوح عبارات سيبويه ، وصراحة حكمه كما تقدم فقد استوقفتني عبارة له ذكر فيها أنَّ (إذا) فيها مجازاة من غير تقييد هذه المجازاة باضطرار الشعر. فهو يقول:" وأما (إذا) فلماَ يُستقبل من الدهر ، وفيها مجازاةٌ"(٩٨).
فقوله (فيها مجازاة) يُفهَمُ منها أنها يجازى بها ، وهذا يناقض ما أسّسه سلفاً من اقتصار الجواز فيها على اضطرار الشعر ، وعلى وفق ما تم عرضه فيما مضى.

٢- **ما يقعُ بعدَ (إذا) الاسمُ أمِ الفعلُ؟** :-
اختلف النقل عن سيبويه في تحديد ما يقع بعد (إذا) الاسم أم الفعل ؟ وكالاتي:
١- ذهب ابن بابشاذ إلى أنَّ ما يقع بعدها هو الفعل ، وأنَّ الاسم إن وقع بعدها فهو مرفوع بإضمار فعل . ومثّل لذلك بقوله تعالى: (إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ)(الانشقاق:١) والتفسير : إذا انشقت السماء انشقت . ثم قال بعدها : " وإنما امتنع الرفع بالابتداء عند سيبويه وأصحابه ؛ لأنَّ (إذا) فيها معنى الشرط ، والشرط يطلب الفعل ، ولذلك كان مرفوعاً بتقدير فعل لا بالابتداء. خلافاً للأخفش فانه قد أجاز رفعه بالابتداء"(٩٩).
وما عزاه ابن بابشاذ الى سيبويه بصيغة المنع ، عزاه ابن مالك إليه بصيغة الوجوب فهو يقول : " وإذا وليها اسم بعده فعل جُعِل الفعل المتأخّر مفسراً لفعل متقدّم رافع للاسم .لا يجيز سيبويه غير هذا، وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء" (١٠٠). ووافقهما في عزو هذا الرأي الى سيبويه كل من المرادي ، وخالد الأزهري(١٠١).
٢- ونقل الرضي عن سيبويه والأخفش اتفاقهم على جواز وقوع الجملة الاسمية المشروط بعدها لكن على ضعف ، والأكثر كونها عندهما فعلية(١٠٢).

---

(٩٨) الكتاب : ٣١١/٢(ب) ، ٢٣٢/٤ .
(٢) شرح المقدمة المحسبة : ١٨٣/١ .
(٣)شرح الكافية الشافية : ٤٢٤/١ .
(٤) ينظر : الجنى الداني : ٣٦١ ، وشرح التصريح : ٧٠٤/١ .
(٥) ينظر : شرح الكافية : ٣٦٠/١ .

٣- في حين نقل ابن يعيش عنه جواز وقوع الاسم بعدها إذ قال : " وإذا ، وحيث لا تجزمان عند البصريين إلاّ في ضرورة الشعر ، وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بالابتداء" (١٠٣). وتبعه أبو حيان في ذلك قائلاً : " وقيل : إنَّ سيبويه يجيز أنْ لا يقدر وأنَّ الاسم يرتفع بالابتداء بعد (إذا) الشرطية" (١٠٤).

هذه إذن مجمل الآراء التي نسبت الى سيبويه ، وفي الحق أنْ حكم سيبويه في هذه المسالة . غير مستقر مما يسوغ للنحاة من جهة اختلاف العزو إليه ، ويؤاخذ عليهم من جهة أخرى عدم التدقيق في حقيقة رأيه ، وتقصّيه ، وتتبّعه بجده . وتتمثل مظاهر عدم الاستقرار هذه في الآتي :-

١- يحكم سيبويه بدءاً على ايلاء الاسم بعد (إذا) بالقبح ، وفي الموضع نفسه يحكم على هذه المسالة بالجواز إذ يقول : " وممّا يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس : إذا ، وحيثُ . تقول : إذا عبدُ الله تلقاه فأكرمْه ، وحيث زيداً تجده فأكرمْه ، لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة . ويقبح إنْ ابتدأتَ الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت : اجلس حيثُ زيدٌ جَلَسَ ، أو أجلس إذا زيدٌ يجلس كان أقبح من قولك : إذا جلس زيدٌ ، واذا يجلسُ...والرفع بعدهما جائز ؛ لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدها فتقول : اجلس حيث عبد الله جالسٌ ، واجلسْ إذا عبدُ الله جلسَ"(١٠٥) .

وليس هذا مكمن المشكلة فقد يجوز أنْ نحمل الحكم على هذه المسالة على القبح الجائز عند سيبويه وهو أمر قد تكرر عنده ، وإنَّ كنا لا نوافقه الرأي فيه لورود السماع بذلك . لكن الذي يناقض ما أسّسه سيبويه فيما بعد من الحكم بوجوب ايلاء الفعل بعد (إذا) قوله " وإذا هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال" (١٠٦). هكذا بصيغة الوجوب المتمثّل بأسلوب الحصر. وهذا

---

(١٠٣) شرح المفصل : ٣٦/٢ .

(٢)ارتشاف الضرب : ٢٣٩/٢ .

(٣) الكتاب : ٥٤/١(ب) ، ١٠٧/١(هـ) .

(٤)الكتاب : ٤٦١/١(ب) ، ١١٩/٣ .

لا ينبغي أنْ يكون ، فشتّان ما بين القبح ، والجواز ، والوجوب . فكيف يشتركان جميعاً في حكم واحد . ومن ههنا . فأنْ عدم استقرار حكم سيبويه على هذه المسالة هو الذي أدّى الى اختلاف النحاة في العزو اليه من غير تحرٍّ منهم ، وتمحيص يجلوانِ حقيقة رأيه فيها[١٠٧].

٣- **إذا الفجائية أَظرف مكان هي أم ظرف زمان** :

اضطرب النقل عن سيبويه في هذه المسالة وكالاتي :-

١- قال أبو حيان : " (إذا) للمفاجأة وهي ظرف زمان في مذهب الريّاشي والزجاج واختاره ابن طاهر ، وابن خروف ، والأستاذ أبو علي ، فإذا قلت : خرجتُ فإذا زيدٌ ، فالتقدير : خرجت فالزمان حضور زيد . وهي ظرف مكان في مذهب الفارسي ، وأبي الفتح ، وأبي بكر بن الخياط ، وعُزي الى سيبويه ، وعُزي الى المبرد القولان" [١٠٨].

٢- ونقل المرادي عن بعض النحاة عزو الرأيين إليه إذ قال:" واختلف النحويون في الفجائية على ثلاثة أقوال: الأول : أنَّها ظرف زمان ، وهو مذهب الزجاج والرياشي واختاره ابن طاهر وابن خروف ونسب الى المبرد ، قيل : وهو ظاهر كلام سيبويه ، والثاني : أنَّها ظرف مكان ، وهو مذهب المبرد والفارسي وابن جني ونسب الى سيبويه" [١٠٩]. فما حقيقة رأي سيبويه في المسالة؟ .

أقول : لم يتحدث سيبويه عن ظرفية إذا الفجائية ، زماناً كان أو مكاناً ، بل إنه لم يشر الى هذا المصطلح الذي ظهر في الدرس النحوي واستقر فيما بعده (الفجائية) وكل ما ذكره عنها هو قوله : "وتكون للشيء توافقه في حالة أنت فيها ، وذلك قولك :(مررت فإذا زيدٌ قائمٌ)

---

(١٠٧)ولعل عدم الاستقرار هذا في الحكم عائد الى تضارب القاعدة مع شواهد السماع الكثيرة التي خالفت هذا الحكم فجاء الاسم بعد إذا الشرطية ، وقد أورد منها الدكتور احمد مكي الأنصاري ثمانيةً وستمائة شاهد شعري مخالف لهذا الحكم ، ينظر : نظرية النحو القرآني : ١١٤-١١٥ ،و٢٠٦-٢٩٤ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢/٢٤٠ .

(٣) الجنى الداني : ٣٦٦ .

"(١١٠). وكلام سيبويه هذا هو الذي أَشْكَلَ على النحاة فهمه فعزا إليه بعضهم أنها عنده ظرف مكان ، وذهب آخرون الى أنها عنده ظرف زمان –كما تقدم–

وقد يكون كلامه الذي ذكره من قبل ، وعقب حديثه عن إذا الفجائية والذي ذكرناه آنفاً هو الذي جعل النحاة يعزون اليه الرأيين (الظرفية الزمانية،والمكانية) قال سيبويه : " وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة ، وهي ظرف ، وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها . وذلك قولك:(مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) ، وتكون(إذ) مثلها أيضاً ، ولا يليها إلاّ الفعل الواجب ، وذلك قولك:(بينما أنا كذلك إذ جاء زيد)، و(قصدت قصده إذ انتفخ عليّ فلانٌ)، فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها"(١١١).

فكلامه في الشطر الأول جاء في سياق الحديث عن إذا الشرطية لقوله (فيها مجازاة) وهي عنده ظرف زمان وقرَّرَ هذا في موضع آخر من كتابه فصرَّح أنّها تأتي وقتاً معلوماً وأنَّ الفعل فيها بمنزلته في الحين(١١٢)، وبذا فان (إذا) الفجائية على وفق ما تقدم ظرف زمان أما كلامه في القسم الأخير وتحديداً عند تشبيهه إياها بـ(إذ) فيوحي بالظرفية المكانية لقوله :(وتهجم عليه من حال أنت فيها) وعليه تكون (إذا) الفجائية ظرف مكان .

٤– إذْ :

الاختلاف في ظرفيتها :–

قال أبو حيان : "وذهب بعض المتأخرين الى أنَّ (إذْ) تجيء للسبب مجردة عن الظرفية ، ونسب ذلك الى سيبويه" (١١٣). ووافقه في هذا القول المرادي قال : "واختلف في (إذْ) هذه فذهب بعض المتأخرين الى أنَّها تجردت عن الظرفية وتمخّضت للتعليل ونسب الى سيبويه" (١١٤).

---

(١١٠)الكتاب : ٣١١/٢(ب) ، ٢٣٢/٤ .

(٢) الكتاب : ٣١١/٢(ب) ، ٢٣٢/٤ .

(٣) الكتاب : ٤٣٣/١(ب) ، ٦٠/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٣٥/٢ .

(١١٤) الجنى الداني : ٢١٣ .

وهذان النصان يعزوان الى سيبويه قولاً لم يقل به ، فهو لم يشر الى أنَّ (إذْ) تأتي تعليلية ، أو سببية وأنَّها تجردت عن الظرفية بل على العكس من ذلك فهو يصرح بظرفيّتها إذ يقول:" و (إذْ) وهي لما مضى من الدهر وهي ظرف بمنزلة (مع) "(١١٥).

فهذا قول صريح من سيبويه يحكم فيه على (إذْ) بأنها ظرف زمان ، وأنها بمنزلة (مع) وبهذا يستبان وهم ما نسب إليه في هذا الشأن .

سادساً : القسم :

١- القسم بـ (أيْمُنُ) :-

قال الزجاجي : " وممّا لا يكون من القسم إلاّ مرفوعاً قولهم (أيْمُنُ الله لأفعلنَّ) وألفه ألف وصلٍ ، إلاّ أنَّها فُتِحَت لدخولها على اسم غير متمكن . كذلك يقول سيبويه ، واشتقاقه عنده من (اليُمْنِ والبركة) ، واستدلَّ على ذلك بقول بعضهم : (إيْمُنُ الله) بكسر الألف ، ولو كانت ألف قطع لم تكسر" (١١٦). والى مثل هذا ذهب الرضيّ قائلاً : " وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليُمْن ، وهو البركة ، أي : بركة الله يميني ، وهمزته للوصول في الأصل "(١١٧).ولي على ما تقدم تعقيبتان :

احداهما :- أنَّ سيبويه لم يذكر اشتقاق (أيْمُنُ) من اليمن والبركة كما عزي إليه .

والأخرى :- أنَّ القول بأنَّ همزة أيْمُنُ موصولة هو قول يونس نقله عنه سيبويه. وكذلك القول بكسر همزتها دليلاً على أنَّها موصولة فالقول فيه ليونس نقله عن بعضهم من غير أنْ يسميهم ، قال سيبويه : " وزعم يونس أنَّ ألف أيْمُ موصولة ، وكذلك تفعل بها العرب ،

---

(٢)الكتاب : ٣٠٩/٢(ب) ، ٢٢٩/٤ .

(٣) الجمل في النحو : ٧٤ .

(٤) شرح الكافية : ٣٠٦/٤ .

وفتحوا الألف كما الألف التي في الرجل . وكذلك أيمن" [١١٨]. وقال أيضاً : " وقال يونس ، قال بعضهم : إيم الله فكسر" [١١٩].

٢- القسم بـ(جَيْر) :-

قال أبو حيان : " وأما (جَيْر) فمذهب سيبويه : أنَّها أسم تفتح راؤها ، وذهب قوم الى أنها حرف من حروف الإجابة... " [١٢٠]. وقال المرادي : "زعم قوم أنَّ (جَيْر) اسم بمعنى : حقّاً وحُكي عن سيبويه" [١٢١].

وليس ما نُقل عن سيبويه بدقيق ؛ لأنَّ الذي في كتاب سيبويه عن (جَيْر) هذه لا يتعدى قوله في باب (الظروف المبهمة غير المتمكنة) : "وقالوا : جَيْرِ فحركوه لئلّا يسكن حرفان" [١٢٢].

فسيبويه إذن لم يتطرق الى اسمية (جَيْر) ، أو الى معناه ، كما انه تناوله –كما تقدم– في باب الظرف.

٣- القسم بـ(لعمرك) :-

قال الزجاج : " وقال سيبويه والخليل وجميع أهل اللغة : العَمْرُ ، والعُمْرُ بمعنى واحد ، فإذا استعمل في القسم فتح أوّله لا غير ، لا تقول العرب إلاّ لَعَمْرُكَ... "[١٢٣].

والقول في الكتاب[١٢٤] لسيبويه . ولم يَعْزهُ الى شيخه الخليل .

---

(١١٨) الكتاب : ٤٧/٢(ب) ، ٥٠٣/٣ .

(٢)الكتاب : ٢٧٣/٢(ب) ، ١٤٩/٤ .

(٣)ارتشاف الضرب : ٤٩٤/٢ .

(٤) شرح تسهيل الفوائد : ١١٩/٢ .

(٥) الكتاب : ٤٤/٢(ب) ، ٢٨٦/٣ .

(٦) معاني القران وإعرابه : ١٨٣/٣ .

(٧) الكتاب : ١٠٧/١(ب) ، ٢١٠/١(هـ) .

سابعاً : المدح والذم :

١- أصل نِعْمَ وبِئْسَ :-

قال الرضي : "والأكثر في هذين الفعلين خاصة : كسر الفاء ، وإسكان العين إذا قُصِدَ بها المدح والذم عند بني تميم وغيرهم . قال سيبويه : كأنَّ عامة العرب اتفقوا على لغة تميم"(١٢٥). وقد كرر نور الدين الجامي نسبة هذا القول الى سيبويه(١٢٦).

وسيبويه عند كلامه على نِعْمَ وبِئْسَ وفي مواضع متفرقة من كتابه لم يتحدث عن أنَّ هذه اللغة الشائعة فيها هي لغة بني تميم ، ولم يشر الى اتفاق العرب على هذه اللغة على نحو ما عزي إليه وإنما ذكر أنَّ أصلها (نِعْمَ وبِئْسَ)(١٢٧). وأشار الى أنهما فعلان(١٢٨) وزاد في موضع آخر قوله:" وأما قول بعضهم في القراءة (إنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ)(النساء:٥٨) فحرك العين فليس على لغة من قال نِعْم فأسكن العين ، ولكنه على لغة من قال نِعِمَ فحرك العين . وحدثنا أبو الخطاب أنَّها لغة هُذَيْلٍ ، وكسروا كما قالوا لِعِبٌ "(١٢٩). فسيبويه إذن لم يشر الى أنَّ اللغة المشهورة في نِعْمَ وبِئْسَ هي لغة تميم ، كما عزي إليه .

٢- توجيه (ما) في قولنا (نعمّا) و (بئسما) :-

عزا ابن مالك الى سيبويه أنَّ (ما) هذه فاعلة ، وأنَّها اسم تام معرفة مستنداً على قول ابن خروف: وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة نحو(دققته دقًّا نعمّا)قال سيبويه : أي (نِعْمَ الدقُّ)(١٣٠).

وتابعه الرضي الاستراباذي في نسبة هذا الأمر الى سيبويه ، وكذلك فعل ابن الناظم

---

(١٢٥) شرح الكافية : ٢٣٩/٤ .

(٢) الفوائد الضيائية : ٣١٢/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٠١/١(ب) ، ١٧٩/٢(هـ) ، و٢٥٩/٢(ب) ، ١١٦/٤ .

(٤) الكتاب : ٣٤/٢(ب) ، ٢٦٦/٣ .

(٥) الكتاب : ٤٠٨/٢(ب) ، ٤٣٩/٤-٤٤٠ . والقراءة هي لابن كثير، وحفص عن عاصم ، وورش عن نافع ، ويعقوب، ينظر: السبعة:١٩٠،والتيسير:٨٤،والمستنير:٢٩٦.

(٦) شرح الكافية الشافية : ٤٩٨/١ ، وينظر : شرح التسهيل : ٣٤٥/٢ .

وابن عقيل[١٣١]. إلاّ أنَّ ابن الناظم قد ردّ على ابن خروف عزوه هذا الأمر الى سيبويه قائلاً : " وعندي أنَّ هذا القول من سيبويه لا يدل على ما ذهب إليه ابن خروف لجواز أنْ يكون سيبويه قصد بيان تأويل الكلام ، ولم يرد تفسير معنى (ما) ولا بيان أنَّ موضعها رفع" [١٣٢].

وهي وجة نظر مقبولة إذ إنَّ سيبويه لم يصرح بما عزي إليه من أنَّ (ما) فاعلة أو معرفة تامّة وإنَّما هو شيء نسبه إليه النحاة في ضوء ما فهموه من أقواله وسيبويه تحدث عن (ما) هذه في موضعين قال في أحدهما : "... ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب : إنّي مّما أنْ أصنعَ ، أي : من الأمر أنْ أصنعَ ، فجُعِلَ (ما) وحدها اسماً . ومثل ذلك : غسلته غسلاً نِعِمّا ، أي نِعْمَ الغسلُ "[١٣٣].

أما الآخر فقوله : " وتقول : إني مما أنْ افعل ذاك ، كأنه قال : إنّي من الأمر ، أو من الشأن أنْ أفعلَ ذاك ، فوقعت (ما) هذا الموقع ، كما تقول العرب : بئسما له ، يريدون : بئس الشيء ما له... وإنَّ شئت قلت : إنَّي ممّا افعل ، فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربّما) "[١٣٤].

يلاحظ إذن عدم تصريح سيبويه بفاعلية (ما) هذه ، أو أنَّها معرفة تامة ، وإنما هو شيء فهم من أقواله ، وهو أمرٌ يمكن ردُّه على وفق كلام ابن الناظم بأنْ يفهم منه أنَّه أراد توضيح تأويل الكلام ، ولم يرد إعراب (ما) ، أو بيان تفسيرها .

وفي الختام أود أنْ أعلن عن نصٍّ نقله الرضي عن سيبويه وهو قوله الأخير قال الرضي : "... حكى سيبويه أنَّه يقال : إنّي ممّا أفعل ذلك ، أي : من الأمر والشأن أنْ افعل ذلك ، قال : (وإنَّ شئت قلت : إنَّي ممّا أفعل ، بمعنى : رُبّما افعل) "[١٣٥].

---

(١٣١) شرح الكافية : ٢٥٠/٤ ، وشرح ابن الناظم : ٤٧٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٦٦/٢ ، وينظر : سيبويه في شرح ابن عقيل :٥١ فقد تناول د.طه محسن هذه المسالة بالدراسة .

(٢)ينظر : شرح ابن الناظم : ٤٧٢

(٣) الكتاب : ٣٧/١(ب) ، ٧٣/١(هـ) .

(٤)الكتاب : ٤٧٦/١-٤٧٧(ب) ، ١٥٦/٣ .

(٥)شرح الكافية : ٢٥٠/٤ .

ويمكن أنْ نرى في هذا القول إذا ما وازنّاه بنصّ كلام سيبويه عدَم دقّةٍ في النقل من ناحيتين إحداهما : أنَّ مثال سيبويه :(إنَّي ممّا أنْ أفعلَ ذلك) ، فأسقطَ الرضيّ (أنْ) من المثال ، أما الأخرى : فإنَّ سيبويه لم يقل إنَّ : ممّا أفعل بمعنى : ربّما أفعل ، وإنَّما قال : إنّ (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربما) من حيث التركيب ليس غير ، ولا شك في أنَّ القول : إنَّها في معناه أمر غير دقيق لم يرده سيبويه (والله أعلم) .

ثامناً : النـداء :

١- حركة المنادى إذا نـوّن :-

تناول الزجاجي مسألة تنوين الاسم العَلَم المنادى ، وفيه ذَكَرَ أنْ ثمة خلافاً في هذه المسالة قال:" فمنهم من ينونه ويرفعه على لفظه ، وهو مذهب الخليل وأصحابه ، ومنهم من ينونه وينصبه ، ويقول : أردُّه الى أصله . وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء وأصحابِهِ ، وكذلك ، أنشدوا بيت الأحوص :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها   وليس عليك يا مطرُ سلامُ

هذه رواية الخليل وأصحابِهِ بالرفع والتنوين ، وأبو عمرو يرويه بالنصب... " (١٣٦).

فالزجاجي يعزو الرفع الى الخليل وأصحابِهِ، والنصب الى أبي عمرو بن العلاء ، والحقّ أنَّ الخلاف ليس بين هذين العالمين ، وقد تدارك ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي جانباً من هذا الوهم اذ جعل الخلاف بين سيبويه وأبي عمرو(١٣٧). وصواب المسألة كما ورد في الكتاب أنَّ الخلاف بين سيبويه وعيسى بن عمر ، فسيبويه حين ذكر رأيه لم يشر الى الخليل أو ما يدل عليه من عبارة نحو (زعم ، قال) وغيرها ، ثم قال بعدها:" وكان عيسى بن عمر يقول : (يا مطراً) يشبهه بقوله يا رجلاً... "(١٣٨).

فالخلاف إذن بين سيبويه وعيسى بن عمر ، وليس للخليل وأبي عمرو بن العلاء شأنٌ فيه

---

(١٣٦)الجمل في النحو : ١٥٤-١٥٥ .

(٢)شرح جمل الزجاجي : ٩٢/٢ ، ٩٥ .

(٣)الكتاب : ٣١٣/١(ب) ، ٢٠٢/٢-٢٠٣(هـ) .

٢- حذف المنادى :-

وممّا نُسب الى سيبويه خطأً ما ذكره ابن عصفور في قول الشاعر :-

فيا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلَه   جريرٌ ولكن في كليبٍ تواضعُ

"...فخرّجه سيبويه (رحمه الله) على أنْ يكون المنادى محذوفاً ، وشاعراً منصوب على الإغراء كأنه قال : يا قوم عليكم شاعراً "(١٣٩).وفي هذا النص أمران :

أحدهما : أنّ توجيه البيت للخليل ويونس وليس لسيبويه قال : " وسالت الخليل (رحمه الله) ويونس عن نصب قول الصلتان العبدي :

يا شاعراً لا شاعر اليوم مِثْلَهُ جريرٌ ولكن في كليب تواضعُ

فزعما : أنَّه غير منادى وإنَّما انتصب على إضمارٍ ، كأنه قال : يا قائل الشعر شاعراً ، وفيه معنى حسبك به شاعراً"(١٤٠) فالقول إذن للخليل ويونس .

أما الآخر : فلفظ سيبويه كما هو مستبان من النص في تقدير المعنى ، والذي نقله عن شيخيه – كما ذكرنا – هو : حَسبك به شاعراً . وليس كما ذكر ابن عصفور وإنْ كان المعنى واحداً .

٣- تكرّر المنادى المفرد المضاف :-

اختلف النحاة في عزو هذه المسالة الى سيبويه ، ويتمثل هذا الاختلاف في الآتي :-

١- عرض اغلب النحاة هذه المسالة على أنَّ فيها وجهين بالنصب والرفع ، ومثلوا للمسالة بما جاء في كتاب سيبويه من قول الشاعر :

يا تيمَ تيمَ عديَّ لا أبالكمُ

وقوله :

يا زيدَ زيدَ اليَعْمُلات الذُّبَّلِ .

---

(١٣٩)شرح جمل الزجاجي : ٢/٨٦ .

(٢)الكتاب : ١/٣٢٨(ب) ، ٢/٢٣٦(هـ) ولفظ (شاعراً) في نهاية النص ليست في بولاق .

وهم في هذا اقتصروا في نسبة وجهي النصب أو الرفع الى سيبويه في (تيم) و (زيد) الأولين ، وذكروا أنَّ ثمة خلافاً بين سيبويه والمبرد في هذه المسالة . وتنوع أسلوب العزو إليه فتناول بعضهم وجه النصب وكأنّه هو الوجه الوحيد عنده ، وهو الاختيار(١٤١)، حين أشير عرضاً الى وجه الرفع عنده(١٤٢). يقول خالد الأزهري في (يا زيد زيد اليعملات) " فتحت الأول على قول سيبويه . وذهب المبرد الى أنَّ الضم أجود وهو القياس "(١٤٣).

٢- وكما اختلط عزو حقيقة رأيه في هذا الحكم تعدَّد عزو توجيه حالة النصب ، وتعليلها عنده . يقول ابن الورّاق : " وأما قول سيبويه فيجعل كإضافة الثاني إليه ثم حذفه فبقي منصوباً على نية الإضافة ، ويصير (تيم) الثاني حشو الكلام... " (١٤٤).

ويقول ابن عصفور:" سيبويه (رحمه الله) يقدر الأصل : يا زيد عمروٍ زيد عمرو ، ثم حذف (عمرو) الثاني لدلالة الأول عليه فبقي : يا زيد عمرو زيدَ ، ثم قدم (زيد) وأقحم المضاف والمضاف إليه" (١٤٥). وكذلك ابن هشام إذ قال : " فقال سيبويه : حذف (اليعملات) من الثاني لدلالة الأول عليه ، وأقحم (زيد) بين المضاف والمضاف إليه "(١٤٦).

ورداً على كل ما تقدم أجيب بالاتي :-

١- بدءًا يبدو أنَّ القول الذي كان طريق النحاة في عزو هذا الرأي الى سيبويه هو السيرافي إذ قال شارحاً قول سيبويه في هذا الموضع : " مذهب سيبويه أنْ قولك يا زيد زيد عمروٍ ،

---

(١٤١) ينظر : علل النحو : ٤٢٧ ، وشرح المفصل : ١٠/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢٧٦/١ ، وشرح جمل الزجاجي ٩٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٨٦/١ ، وشرح ابن الناظم : ٥٧٩ ، وشرح قطر الندى : ٢٠٨ ، والفوائد الضيائية : ٣٣٧/١ ، وشرح التصريح : ٢١٧/٢ .

(٢) المصادر أنفسها .

(٣)شرح التصريح : ٢١٧/٢ .

(٤)علل النحو : ٤٢٧ .

(٥)شرح جمل الزجاجي : ٩٦/٢ .

(٦)شرح قطر الندى : ٢٠٨ .

(زيد) الأول هو المضاف الى عمرو ، والثاني توكيد للأول وتكرير له ، ولا تأثير له في المضاف إليه "(١٤٧).

وفي الحق أنَّ السيرافي ههنا فسر تعليل سيبويه للنصب في (يا تيمَ تيمَ عديّ) و (يا زيدَ زيدَ اليعملات) ولم يَعْزُ اختيار النصب إليه .

٢- إنَّ وجهي المسالة النصب ، والرفع ، وروايتهما ليسا لسيبويه ، وإنما عزاهما الى غيره ، فعزا النصب الى الخليل ويونس ، وعزا الرفع الى الخليل ، قال:" هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك : يا زيدَ زيدَ عمروٍ ، ويا زيدَ زيدَ أخينا ، ويا زيدَ زيدَنا . زعم الخليل (رحمه الله) ويونس أنَّ هذا كله سواءٌ ، وهي لغة جيدة "(١٤٨) إذن فتوجيه النصب وجعلها لغة جيدة هو اختيار الخليل ويونس . أما الرفع فقد عزاه سيبويه أيضاً الى الخليل إذ قال:" قال : وإنَّ شئت قلت يا تيمُ تيمُ عديًّ ، لقولك : يا تيمُ أخانا "(١٤٩). ومن المعلوم أنَّ سيبويه حين يذكر ألفاظاً من مثل : (زعم ، وقال ، ..) وغيرها فهو يريد الخليل . فما الذي لسيبويه إذن؟

إنَّ حقيقة رأي سيبويه في المسألة يتمثّل في أمرين : أحدهما : تعليل وجه النصب قال في (يا تيمَ تيمَ عدي) و (يا زيدَ زيدَ اليعملات) : " وذلك لأنهم قد علموا أنَّهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا الاسم توكيداً ، تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا "(١٥٠). هذا قول سيبويه وهذا توجيهه للنصب فهو يرى أنَّ (تيم) و (زيد) الثانيين هما توكيد للأول وتكرير له . وليس حشواً كما زعم ابن الورّاق ، أو ما قدّره ابن عصفور وابن هشام . ولعلَّ تفسير السيرافي يوضح هذا الأمر .

---

(١٤٧)الكتاب : ٢٠٦/٢(هـ):هامش : (٢) .

(٢)الكتاب : ٣١٤/١(ب) ، ٢٠٥/٢(هـ) .

(٣)الكتاب : ٣١٥/١(ب) ، ٢٠٧/٢(هـ) .

(٤)الكتاب : ٣١٥/١(ب) ، ٢٠٦/٢(هـ) .

أما الأمر الأخر فهو حقيقة اختيار سيبويه في هذه المسالة ، أقول : إنَّ سيبويه اختار الرفع في هذه المسالة وليس النصب كما عزي إليه ، دليلي في ذلك قوله بعد كل ما قدمه من نقلٍ لأقوال شيخيه ومن تعليلات وأمثلة : " والرفع في طلحةُ ، ويا تيمُ تيمُ عدي القياس"(١٥١).
فأما قوله (ياتيم تيم عدي) فَبيّنٌ ، وأما قوله (طلحة) فإشارة الى ما نقله آنفاً عن الخليل قال : "وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّ قولهم : يا طلحة أقبل يشبه : يا تيم تيم عدي "(١٥٢).
وأود في ختام هذه المسالة أنْ أشير الى نصّ نقله الرضي عن سيبويه أو عزاه إليه فيما يخصّ هذه المسالة قال:" وفي جعل أبي علي ، وجار الله : (يا زيد زيد) بدلاً ، وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظر ، لأنَّ البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول ، من غير معنى التأكيد ، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلاّ التأكيد "(١٥٣).
ولا اعلم من أين عزا عالمنا الجليل الى سيبويه عطف البيان ، ثم اختار هو انه توكيد ، وقد تقدم أنَّ هذا هو رأي سيبويه ، أعني ، جعل الثاني : تأكيداً .

٤- **حروف النداء** :-

ومنها **الهمزة** ، وقد عزي فيها الى سيبويه الآتي :-
قال ابن مالك:" الحروف التي ينبه بها المنادى عند البصريين خمسة (يا) و (أيا) و (هيا) و (أي) ، و(الهمزة) : فمذهب سيبويه أنَّ الهمزة وحدها للقريب المصغي ، وغيرها للبعيد مسافة ، أو حكماً "(١٥٤). هذا قول ابن مالك ، أما المرادي فاختلف عزوه الى سيبويه فقد عزا إليه في شرح تسهيل الفوائد مثل قول ابن مالك قال: "فقد أخبر سيبويه رواية عن العرب

---

(١٥١)الكتاب : ٣١٦/١(ب) ، ٢٠٨/٢(هـ) .
(٢)الكتاب : ١/ ٣١٥(ب) ، ٢٠٧/٢(هـ) .
(٣)شرح الكافية : ٣٦٣/١ .
(٤)شرح الكافية الشافية : ٣/٢ .

أنَّ الهمزة للقريب وما سواها للبعيد "(١٥٥). في حين عزا إليه في الجنى الداني أنَّه يجوز نداء القريب بما للبعيد قال : "ومذهب سيبويه أنَّ ما عدا الهمزة من حروف النداء فهو للبعيد ، إلاّ أنَّه يجوز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد "(١٥٦).

وقول المرادي الأخير هذا هو الصواب فيما عزاه الى سيبويه ؛ لأنَّه أشار في كتابه الى اختصاص الهمزة بالقريب وما سواها بالبعيد ، لكنه أجاز استخدامها جميعاً للقريب على سبيل التوكيد إذ قال:" فإما الاسم غير المندوب فينبَّه بخمسة أشياء ، بيا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، وبالألف نحو قولك : أحار بن عمرو . إلاّ أنَّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، والإنسان المعرض عنهم ، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلاّ باجتهاد ، أو النائم المستثقل .. وقد يجوز لك أنْ تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذ كان صاحبك قريباً منك ، مقبلاً عليك ، توكيداً "(١٥٧).

٥-<u>الترخيم</u> :

١- ترخيم المركّب ألإسنادي :-

قال ابن مالك:" وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كـ (تأبَّطَ شرّاً) وهو جائز ؛ لأنَّ سيبويه حكى ذلك في بعض (أبواب النسب)، فقال : تقول في النسب الى (تأبط شراً) تأبطي ؛ لأنَّ من العرب من يقول (يا تأبَّطَ) ومنع ترخيمه في (باب الترخيم) فعلم بذلك أنَّ منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل "(١٥٨). وتوجيه الكثرة والقلة المبني على قولي سيبويه لدى ابن مالك أخذ منحًى آخر عند الشيخ خالد الأزهري إذ قال : "وإذا

---

(٥)شرح تسهيل الفوائد : ٢٤٥/٢ .

(١٥٦)الجنى الداني : ٣٤٩ .

(٢)الكتاب : ٣٢٥/١(ب) ، ٢٢٩/٢-٢٣٠(هـ) .

(٣)شرح الكافية الشافية : ٣٣/٢ ، وينظر : شرح التسهيل : ٢٨٠/٣ .

كان للمجتهد في مسالة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه ؛ لأنَّه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ، لكون ذكره استطراداً ، هذا إذا لم يثبت انه رجع عن احداهما ولم يكن هناك تاريخ..."(١٥٩).

فالأزهري إذن اختار منع الترخيم ، أما المرادي فقد ردَّ هذين الفهمين ، وفهم قول سيبويه بشكل آخر قال : " وقوله ، أي : ابن مالك ، إنَّ سيبويه نص في باب النسب على أنَّ من العرب من يرخّمه فغير صحيح ؛ لأنَّ سيبويه لم ينصَّ على ترخيمه ولا أنَّ هذا الحذف من باب الترخيم في شيء "(١٦٠). وقال أيضاً بعد أنْ أورد قول سيبويه في (باب الإضافة الى الحكاية):" فإذا أضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ،حيث لزمه الحذف كما لزمها ، وذلك قولك في (تأبَّطَ شراً) (تأبَّطَي) ويدلك على ذلك أنَّ من العرب من يفرد فيقول : يا تأبَّطَ أقبل ، فيجعل الأول مفرداً فكذلك تفرده في الإضافة "(١٦١). قال المرادي : "وليس هذا مناقضاً لما قرَّره من أنَّ المحكيَّ لا يُرخَّم (١٦٢). بل أراد أنَّ من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم بل يفعل ذلك في النداء . قال : من العرب من يفرد ، ولم يقل : من يرخم ، ولذلك أيضاً أتى به مبنياً على الضم ، ولا نعلم خلافاً عن احد من النحويين أنَّ المحكي لا يرخم ، ولو رخّمنا في قول من يفرد ويبني على الضم ، لقلنا : يا تأبَّ بحذف الطاء "(١٦٣).

ونحن نوافق المرادي تماماً فيما ذكره من فهمٍ لكلام سيبويه ، وما أسّسه من ردَّ على ابن مالك (والله تعالى اعلم) .

---

(١٥٩) شرح التصريح : ٢/٢٥٤ .

(٢) شرح تسهيل الفوائد : ٢/٢٨٦-٢٨٧ .

(٣) الكتاب : ٢/٨٨(ب) ، ٣/٣٧٧ .

(٤) إشارة الى قول سيبويه "واعلم أنَّ الحكاية لا ترخم ، لأنَّك لا تريد أنْ ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو تأبط شراً ، وبرق نحره ، وما أشبه ذلك " . الكتاب : ١/٣٤٢(ب) ، ٢/٢٦٩(هـ) .

(٥) شرح تسهيل الفوائد : ٢/٢٨٧ .

٢- ترخيم (أسحارّ) :-

قال الزجاج : " وزعم سيبويه والخليل انك إذا رخمت رجلاً اسمه أسحارّ ، قلت:(يا أسحارّ) بتشديد الراء "[١٦٤]. وكان الزجاج قبل ذلك[١٦٥] قد عزا هذا الأمر الى سيبويه فقط وهو الصحيح ؛ لأنَّ سيبويه حين تحدث عن ترخيم (أسحارّ) لم يُشِر الى رأي لشيخه الخليل فيه قال : " وكذلك تقول : يا أسمارّ أقبل..." [١٦٦].

٣- ترخيم (حَرْمَلَة) :-

قال ابن عصفور:" سمع سيبويه (رحمه الله) من يقول في حَرْمَلَة : يا حَرْمَلُ"[١٦٧]. وما نقله سيبويه عن العرب سكون اللام في حرمل وليس ضمها قال : " وسمعنا الثقة من العرب يقول : يا حَرْمَلْ ، يريد : يا حَرْمَلَة " [١٦٨]. وقد يكون الخطأ قد وقع من لدن النسّاخ . وأود أنْ أشير ههنا الى أنَّ المرادي قد ذكر أنَّ سيبويه يجيز القياس على حرمل[١٦٩] في حين أنَّ سيبويه لم يشر الى هذا الأمر (فيما اعلم) .

٤- ترخيم (خمسةَ عشرَ) :-

نقل أبو علي الفارسي عن سيبويه أنَّه قال:" لو سمَّيت بخمسة عشر فرخمته ، لقلت : يا خمسه ، فوقفت بالهاء "[١٧٠]. وفي الحق أنْ هذا ليس هو تمام ما قاله سيبويه بشان

---

(١٦٤)معاني القران وإعرابه : ١٩٤/٣ .

(٢)المصدر نفسه : ٦٤/١ .

(٣)الكتاب : ٢٤١/١(ب) ، ٢٦٥/٢(هـ) .

(٤)شرح جمل الزجاجي : ١٢٣/٢ .

(٥)الكتاب : ٣٣١/١(ب) ، ٢٤٤/٢(هـ) .

(٦)شرح تسهيل الفوائد : ٢٩٣/٢ .

(٧)الحجة في علل القراءات السبع : ٢٢٩/٢ .

المسالة وتمامه يوضحه قوله : " وإذا رخمت رجلاً اسمه : خمسة عشر قلت : يا خمسة اقبل ، وفي الوقف تبيّن الهاء ..." (١٧١). فسيبويه يرى أنَّ بناء (خمسة) على الفتحة يبقى في الترخيم في درج الكلام ، ولكن إن وقفت ، وقفت عليه بالهاء ، وهذا هو الرأي الذي ينبغي أن يُعزى الى سيبويه في هذا المقام إذا أريد توخي الدقة في سرد المسالة .

٦-الندبة :

وفيه مسائل اختلف العزو فيها الى الخليل ويونس وسيبويه وسأعرضها على نحو مما يأتي :

١- ما يجوز أنْ يُندب وما يمتنع :-

قال ابن السراج :" وذكر سيبويه انه يجوز في الندبة : وا غلاميه فيبين الياء بالهاء كما هي في غير النداء "(١٧٢). والقول في الكتاب للخليل قال سيبويه:" وزعم الخليل انه يجوز في الندبة (وا غلاميه) من قبل انه قد يجوز أنْ أقول : وا غلامي فأبين الياء كما أُبيّنها من غير النداء "(١٧٣). هذا فيما يجوز أن يندب .

أما ما يمتنع أنْ يندب فالنكرة . وفيه قال ابن عصفور:" واعلم انك لا تندب النكرة ؛ لأنَّ المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذراً للمتفجع عليه ... وإذا قلت : (يا رجلاه) لم يُعْلَمْ مَنْ المتفجع عليه فصارت كمن قال : يا من لا يعنيني أمره ، وكذلك زعم سيبويه (رحمه الله) "(١٧٤) والحكم في الكتاب عزاه سيبويه الى شيْخيه الخليل ويونس ،

---

(١٧١)الكتاب : ٣٤٢/١(ب) ، ٢٦٨/٢(هـ) .

(٢)الأصول : ٣٥٦/١ وقد تنبّه محقق الكتاب الفاضل المرحوم د.الفتلي على أنَّ القول للخليل .

(٣)الكتاب : ٣٢١/١(ب) ، ٢٢١/٢(هـ) .

(٤)شرح جمل الزجاجي : ١٢٨/٢ .

فينبغي أنْ يعزى اليهما قال في باب :(ما لا يجوز أنْ يندب) "وذلك قولك : وا رجلاه ، ويا رجلاه وزعم الخليل (رحمه الله) ويونس أنَّه قبيح ، وانه لا يقال... "(١٧٥).

٢- الألف التي تلحق آخر المندوب:-

وفيه قال أبو علي الشلوبين:" وهذه الإلف تلحق في آخر المندوب المفرد ، نحو : يا زيداهْ ، وإنَّ كان مضافاً فموضعها آخر المضاف ... أو موصوفاً فموضعها آخر الصفة على رأي يونس ، وسيبويه موضعها عنده آخر الموصوف"(١٧٦).

والقول في الكتاب للخليل قال سيبويه في باب(ما لا تلحقه الإلف التي تلحق المندوب) وذلك قولك : وا زيدُ الظريفُ والظريفَ وزعم الخليل (رحمه الله) أنّه منعه من أن يقول : الظريفاه أنْ الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وا زيدُ أنت الفارس البطلاه... " (١٧٧). وقال أيضاً : " وأما يونس فيُلحق الصفة الألف ، فيقول : وا زيد الظريفاه ، وا جُمْجُمَتَيَّ الشامِيّتَيْنَاهْ . وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّ هذا خطا"(١٧٨) فالقول إذن للخليل والخلاف بينه وبين يونس .

---

(٥)الكتاب : ٣٢٤/١(ب) ، ٢٢٧/٢(هـ) .

(١٧٦)التوطئة : ٢٦٩ .

(٢) الكتاب : ٣٢٣/١-٣٢٤(ب) ، ٢٢٥/٢-٢٢٦(هـ) .

(٣) المصدر والصفحة نفسها .

الخـاتمـة

أمّا بعد :

فلقد كان ما تقدّم من جهد سَفراً في رحاب الدرس النحوي العربي الأصيل ، جالَ فيها الفكرُ بين مرحلتين : مرحلة التأصيل (كتاب سيبويه) ، ومرحلة الإيصال (الجهد النحوي اللاحق) محقّقاً هذا الجهد ومقوِّماً إيّاه، ومبيناً نظرة النحاة الى الكتاب ، وصاحبه ، وكيف استقبلوه ، وتعاملوا معه ، وفهموه .

وكنتُ قد تكلَّمتُ في مقدمة البحث على الصعوبة التي اعترت دراستي هذه ، أمّا الآن فإنّي أشعرُ بسعادة كبيرة وأنا أُتِمُّها بهذه الصورة التي رسمتها لها ، وأردتها أن تكون عليه ، وأظنُّ أنـي قد وفَّيت بمتطلبات البحث ، ومنحته حقّه على قدر ما مكَّننـيَ اللهُ ، وهيَّأ لـي من الاستطاعة. ويبقى الكمال له وحده ، ولكتابه الكريم .

ويمكن إجمال أهم نتائج هذه الدراسة بما يأتي :

١- أبـانَ البحث دواعـي النقل عن سيبويه ، وطرائق النقل عنه مشفوعةً بالأمثلة التوضيحية بما يؤسِّس مدخلاً يعطي تصوّراً عن مكانة الكتاب في الدرس النحوي ، وكيف استُخدم مصدراً للاحتجاج ، ومعيارًا للتأييد ، والرفض ، وحسم الخلاف ، واستخلاص القواعد ، والاستدلال عليها . وتبيّن أنَّ الطريقة الأكثر في النقل عنه هو الأسلوب المباشر .

٢- بيَّنَتِ الدراسةُ أنماط النقل غير الدقيق عن سيبويه ، وأهم أسباب النقل الخطأ عنه استَخْلَصَتْها من مجمل الآراء التي عُزيت إليه خطأً تمهيداً لتناولها في الفصول التطبيقية بشكل مفصل ، فهي محاولة إذن لإعطاء صورة متكاملة لهذا النقل في جانبيه : الوصفي ، والتطبيقي ، وتمثلت أنماط النقل الخطأ بالآتي :-

- الخطأ في نقل أحكامه ، والوهم في عزو الآراء إليه .
- أن يُعزى إليه رأي في مسألة ، وكتابه خلوٌ منه .
- زيادة عبارةٍ ، أو مصطلحٍ على قول سيبويه ممّا لم يَرِدا عنده .
- الوَهَم في فَهم كلامه ، وتفسير أقواله ، أو تحميلها ما لا تحتمل من التقدير والتأويل .
- أن يُعزى إليه رأي . وهو في الأصل لشيوخه : الخليل ، ويونس وغيرهما .

– أو يكون العكس من ذلك ، أن يُعزى الرأي الى شيوخ سيبويه ، وبعد البحث والتقصّي تبيّن أنه لسيبويه وليس لشيوخه .
– أن يُشاع خلاف بين سيبويه وأحد العلماء وحقيقة الأمر خلاف ذلك .
– الخطأ في نسبة المصطلح إليه .
– الخطأ في نسبة الأمثلة النحوية إليه .

أما أسباب النقل الخطأ عنه فَخَلُص البحث الى أنها تمثَّلت بالآتي :
– تناثرُ أقوال سيبويه وآرائه في الكتاب ، وتشابك أبوابه .
– عدمُ وضوح عباراته في بعض الأحيان ، وتنوع أساليبها بين الصعوبة والسهولة ، والإيجاز والإطناب ، وتعدّد أوصافه للحكم الواحد .
– خلطُ النحاة أقواله بأقوال شرّاحه، أو بما أقحمه النسّاخ في كتابه من عبارات.
– الفَهمُ الذاتي لعبارات سيبويه ، وما أثاره هذا الفهم من مناقشات ضاع معها رأي سيبويه الصحيح في المسألة .

٣– عرضت الدراسة للثابت ، والمتغير من نحو سيبويه في الدرس النحوي اللاحق مع بيان ما آنتابَ هذا التغيير من قصور وخلل ، وما تضمَّنها من أصالة وجدَّةٍ ونفع . وقد لاحظت أنّ أهمَّ مناحي هذا التجديد هو التجديد في المنهج والأسلوب ، وأصول النحو ، والمادة النحوية والتي تضمّنت : المصطلح ، والعلل ، والأحكام النحوية .

٤– عرضت الدراسة الى الكيفيّة التي فُهم بها سيبويه في التراث النحو اللاحق ، وتناولت محورين : كان أولهما : فهم الشخص ، أما الآخر : ففهم كتابه (أقواله ، وأحكامه) في الدرس النحوي . وصولاً الى إثبات التوحد والتكامل بينهما (مؤلِّفاً ، ومؤلَّفا) .

وقد ثبت في المحور الأول : أنَّ النحاة كانوا ينظرون الى سيبويه نظرة إكبارٍ ، وإعزازٍ وبذا وصفوه في مؤلفاتهم ، وتعاملوا معه فكان صاحب الكتاب ، ومؤلِّفَهُ وواضعه ، ومن ههنا حاولنا مناقشة ما تردَّد في الدرس النحوي العربي قديماً وحديثاً من نصوصٍ شكَّكت في نسبة الكتاب إلى سيبويه وجعلته كتاب الخليل أو كتاب أساتيذه . معتمدين ثلاثة أُسسٍ في هذا الرد تمثَّلت : بالنصوص التاريخية الكثيرة التي تعاملت مع الكتاب على أنه كتاب سيبويه ،

والنصوص النحويَّة المستفيضة التي نقلت الآراء عنه ، وعزت الأقوال إليه ، ثم نصّ الكتاب نفسه . لتنتهي الى نتيجة مفادها : أنَّ كتاب سيبويه كان ثمرة مرحلة علمية سابقة ، وإنتاج تفكير علمي سابق ، وخلاصة نقاشاته ، وحواراته ، وتعقيداته . نقلها سيبويه بكل أمانة ، وهذّبها ، وشذّبها ، وزاد عليها كثيراً من الأحكام ، والمصطلحات ، والعلل ، مخالفاً تارةً ؛ وموافقاً أخرى ، ومحلّلاً ، ومفسّراً ، ومقعّداً ، وبذلك لا يمكن أن يكون الكتاب لغيره .

أما المحور الثاني : فعرض الكيفية التي فُهِمَ بها الكتاب (آراء سيبويه وأقواله) وأثبت أنّ الكتاب كان المحِّفز للعقلية العربية ، والدافع لها في تبنّي منهج جديد في التفكير والتأليف ، إذ نقل الدرس النحوي من سماعية التلقّي الى التدوين .

وبذا كان مصدراً لتشريع الأحكام النحوية ممّا أخضعه لديهم الى التفسير ، والتأويل والشرح ، والقراءات المتعددة ، محاولين استنباط الأحكام ، وتوضيحها ، وتقنينها . مبيّناً ما شاب بعض آليات القراءة هذه من قصور تمثل بالآتي :

- قصور في النظر الى آراء سيبويه تمثل بالابتعاد عن النظرة الكلية في التعامل مع هذه الآراء . وذلك بجمع متفرّقها واستخلاص حكم من مجمل هذه الآراء .
- القصور في النظر الى الرأي الواحد من آرائه ، إذ اتسمت هذه النظرة الى الرأي الواحد بالاجتزاء ، أي فهمه من زاوية واحدة مع احتماله أكثر من وجه .
- الافتقار الى المنهجية الموحّدة في عرض آرائه .
- فهم بعض أقواله وأحكامه على وفق نحو المرحلة ، مما سبَّب شيوع الجانب المنطقي في تفسير هذه الأقوال .

ولم يَفُتِ الدراسة أنْ تُشير بعد هذا الى أنَّ هذه المؤاخذات ، والملاحظات على مجمل الأثر النحويّ بعد سيبويه لا يُنقص من قيمة ما قدَّمه أولئك النحاة الأعلام في خدمة عربيتنا الخالدة ، وما بذلوه من جهد في إثرائها .

٥- صَحَّحَت الدراسة نسبة (ثلاثمائة) مسألةٍ نحويّةٍ عُزيت الى سيبويه خطأً أو أكّدت تصحيحها ، وعلى نحوٍ مما يأتي :-

- تصحيح نسبة (أربع وخمسين ومائة) مسألة نحوية عُزيت الى سيبويه خطأً .

– تأكيد نسبة (اثنتين وعشرين) مسألة عُزيت الى سيبويه خطأً وصحَّحها باحثون معاصرون .

– تصحيح نسبة (خمسٍ وثلاثين) مسألة فهم النحاة فيها أقوال سيبويه خطأً .

– تصحيح نسبة (أربع وعشرين) مسألة عُزي فيها الى سيبويه أنه يخالف النحاة ، أو يخالفه النحاة ، وثبت خطأ ذلك .

– تصحيح نسبة (عشرين) مسألة عُزي فيها الى سيبويه رأي واحد ، وثبت أنَّ له فيها أكثر من رأي ولم تتم الإشارة الى ذلك .

– تصحيح نسبة (إحدى وثلاثين) مسألة عُزي الرأي فيها الى سيبويه ، وهي في حقيقتها ليست له ، وإنما لشيوخه من مثل : الخليل ، والأخفش الكبير ، ويونس (رحمهم الله) .

– تصحيح نسبة (أربع عشرة) مسألة عُزي الرأي فيها الى شيوخ سيبويه من مثل الخليل ، ويونس ، وهي في حقيقتها لسيبويه .

وهنا لابُدَّ من الإشارة الى أمرين :–

أولهما : أنّ هذه المسائل (الثلاثمائة) قد يشترك في نسبتها الى سيبويه أكثر من عالم ، وبهذا فإنَّ هذا العدد كان سيزيد لو أخذنا آراء النحاة جميعاً في المسألة الواحدة . ولكننا اكتفينا بذكر المسائل لا الآراء .

أما الآخر : فإنّ المسألة الواحدة قد يجتمع فيها أكثر من إجراء كأنْ يجتمع فيها : نقلٌ خطأ ، أو فهم خطأ ، أو ردود النحاة على سيبويه ، وقد عرضتُ تفصيلات ما تقدّم في متن الدراسة .

٦– أوردتِ الدراسةُ عدداً من ردود النحاة على سيبويه ، محاولة مناقشتها ومحاورتها ، وعرض أدلة الطرفين وصولاً الى ترجيح أحدهما .

٧– لم تقف الدراسة عند حدّ تصحيح خطأ النسبة حسبُ ، وإنما حاولت مناقشة آراء سيبويه نفسه ، ومحاورة أقواله لأُثبتَ من خلال ذلك عدم استقراره في مسائل بلغ تعدادها (إحدى عشرة) مسألةً .

٨– حاولتِ الدراسة متابعة بعض الآراء التي صُحِّحَتْ نسبتها الى سيبويه في بعض مؤلفات المتأخرين التي تُدرَس في الجامعات العراقية مثل (شرح ابن عقيل) محاولة إثبات

الرأي الدقيق فيها والإشارة إليه ، ومن ذلك مسألة فتحة اسم (لا) ، وعلّة بناء الاسم أهو شبهُهُ بالحرف أم غير ذلك ؟ .

٩- أشارتِ الدراسة الى بعض الآراء التي استخلصت من كتاب سيبويه من غير إشارة الى ذلك ، ومنها مثلاً العامل في المبتدأ .

١٠- أثبت البحث من مجمل الآراء التي نُقلت عن سيبويه أنَّ الدرس النحوي اللاحق استمر متأثراً بنحوه محاولاً محاكاة ما في كتابه من آراء ، وأحكام ، وأقوال ولم تتبدل مجمل النظرية النحوية بعده وإن تغيرت ففي بعض جوانبها ، ونواحيها. وما خطأ نسبة (ثلاثمائة) مسألةٍ الى سيبويه مستخلصةً ممّا يقرب من (أربعة الآف) جذاذة نقلت أقواله إلا دليلٌ على هذا التوخّي للدقّة ، والمراجعة المستمرة للكتاب ما استطاعوا الى ذلك سبيلاً

وفي الختام إنَّ هذه الرسالة تدعو الى مراجعة تراثنا النحوي ، وإعادة النظر فيه، وتَقصّيهِ في محاولة لتحقيق هذا التراث المبارك ، وتقويم ما انحرف عن مساره ، وخرج عن مضماره في بقية جهد سيبويه : لغةً ، وصرفاً ، وصوتاً ، وبلاغةً ولدى غيرهِ من العلماء ممَّن لهم مؤلفات وصلت إلينا من مثل : الفراء ، والأخفش ، والمبرد .

أدعو الله تعالى مخلصاً أن يجعل ما قدَّمنا من جهد علمي على تواضعه علماً نافعاً لا ينقطع عَمَلُنا به ، حتى نلقى وجه خالقنا المليك المقتدر وهو راضٍ عنا غير غضبان .

وأسأله (عزَّ وجلَّ) أن يوفقنا الى ما فيه مرضاته ، وأنْ يَمُنَّ علينا بنور الفَهم ، ويُبعِدَنا عن ظلمات الجهل ، وأن يجعَلنا من سدنة هذه اللغة المباركة ، لغة قرآننا الكريم ، وحماة بقائها الى أنْ يرثَ الله الأرض ومن عليها .

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين

وصلّى الله وسلَّم وباركَ على سيّدنا محمدٍ وعلى آل بيتهِ الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن صحابته وتابعيه بإحسان الى يوم الدين .

الباحث

المصادرُ والمراجعُ

القرآن الكريم

الكتب المطبوعة :

– إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ،عبد اللطيف أبي بكر الشرجي (ت٨٠٢هـ) ، تح : د. طارق الجنابي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

– ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، د. محيي الدين توفيق إبراهيم ، مطبعة دار الكتب ، جامعة الموصل،١٣٩٩هـ–١٩٧٩م .

– أبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو ، د. زهير غازي زاهد ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٧م .

– أثر النحاة في البحث البلاغي ، د. عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجّالة ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

– إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الأفاق العربية ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م .

– أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تح : كرنكو ، معهد المباحث المشرقية في الجزائر ، خزانة الكتب العربية ، بيروت – باريس ، ١٩٣٦م .

– ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تح : مصطفى احمد النمّاس ، ط١ ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م .

– الاستغناء في أحكام الاستثناء ، لشهاب الدين القرافي (٦٨٢هـ) ، تح : د. طه محسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م .

– أسرار العربية ، لأبي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) ، تح : د. فخر صالح قدّارة ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م .

– الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، (ت٩١١هـ) تح : د. عبد العال سالم مكرم ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ–١٩٨٥م .

– إصلاح المنطق ، لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ، تح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٧م .

– أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة العربية ، ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م .

– الأصول (دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) ، د. تمّام حسّان ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨م .

– الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تح :د.عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

– إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، دار التربية للطباعة والنشر.
– إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه ، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م .
– إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تح : د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ،ومطبعة عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ–١٩٨٨م .
– إعراب القرآن المنسوب خطأً الى الزجاج ، وهو لعلي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) تح: إبراهيم الأبياري، دار التفسير ، ط٣ ، قم – إيران ، ١٤١٦هـ.
– أعلام النحو العربي، د. مهدي المخزومي،سلسلة الموسوعة الصغيرة، بغداد ،١٩٨١م .
– الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تح : د. احمد سليم الحمصي ، ود. محمد أحمد قاسم ، ط١ ، ١٩٨٨م .
– الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة ، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف ، (ت٤٥٥هـ) تح : د. حاتم صالح الضامن ، دار نينوى ، سورية ، دمشق ، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م .
– أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي (ت٥٨١هـ) تح : محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، ١٩٣٠–١٩٧٠م .
– الأمالي الشجرية ، لأبن الشجري (ت٥٤٢هـ) ، تح : د. محمود محمد الطناحي ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ–١٩٩١م .
– إنباه الرواة على إنباه النحاة ، للقفطي (ت٦٤٦هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥–١٩٧٣م .
– الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأبن ولاد (ت٣٣٢هـ) ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م .
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الانباري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٣٨٠هـ–١٩٦١م .
– الإيضاح في شرح المفصل ، لأبن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تح : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م .
– الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٩هـ) ، تح : د. مازن المبارك ، ط٢ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م .
– إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله (عز وجل) ، لأبي بكر ابن الأنباري (ت٣٢٨) ، تح : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دمشق ، ١٣٩٠هـ–١٩٧١م .

(ب)

– البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : عبد الموجود ، والشيخ معوض ، وشارك فيه د. زكريا النوتي ، ود. أحمد الجمل ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م .

– بدائع الفوائد ، لآبن القيّم الجوزيّة (ت٧٥١هـ) ، دار الفكر .

– البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، لعمر بن زين الدين الأنصاري النشار (ت٩٣٨هـ) ، تح : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت–صيدا .

– بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، د. محمد عابد الجابري، ط٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠م.

– البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الانباري ، تح : د. طه عبد الحميد طه ، انتشارات الهجرة ، إيران – قم ، ١٤٠٣هـ .

(ت)

– تأويل مشكل القرآن ، لأبن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، تح : السيد احمد صقر ، ط٢ ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م .

– التبصرة والتذكرة ، لعبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع) ، تح : فتحي احمد مصطفى علي الدين ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م .

– التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

– تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٢م .

– تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : د. عفيف عبد الرحمن ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م .

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ–١٩٦٨م .

– تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لأبن خروف (ت٦٠٩هـ) ، تح : محمد خليفة بديري ، ط١ ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ١٤٢٥هـ–١٩٨٥م .

– تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تح : محمد عبد السلام هارون ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٦٤–١٩٧٥م .

– التهذيب لما انفرد به كل واحد من القرّاء السبعة ، لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، دار نينوى ، سورية ، دمشق ، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م .

– التوابع في كتاب سيبويه ، د. عدنان محمد سلمان ، مطابع دار الحكمة ، العراق ، ١٩٩١م .

– التوطئة ، لأبي علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ) ، تح : يوسف أحمد المطوّع ، دار التراث العربي ، القاهرة .

– التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، عُني بتصحيحه : أوتوبرتزل ، مكتبة الجعفري التبريزي ، طهران .

(ج)

– جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، ط٢ ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٣هـ–١٩٥٤م .

– جمال القراء وكمال الإقراء ، لعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ) ، تح : علي حسين البواب ، ط١ ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م .

– الجمل في النحو : لأبي القاسم الزجاجي ، تح : علي توفيق الحمد ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، عمان ، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م .

– الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي (ت٧٤٩هـ) ، تح : د. طه محسن ، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر ، ١٣٩٦هـ–١٩٧٦م .

(ح)

– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد الخضري (ت١٢٨٧هـ)،تح: تركي فرحان مصطفى ، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، ط١ ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ–١٩٤٧م .

– الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هت) ، تح : علي نجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح شلبي ، ط٣ ، مكتبة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

(خ)

– خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، ط١ ،المطبعة المنيرية ، بولاق – القاهرة .

– الخصائص ، لآبن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .

– الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، د. محمد خير الحلواني ، ط١ ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٧١م .

– خمسة نصوص محققة ، لأبن بري النحوي (ت٥٨٢هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م .

(د)

– دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت،١٩٨٠م.

– دراسات في اللغة والنحو ، د. عدنان محمد سلمان ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩١م .

– دراسات لإسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م .

– الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠م .

– دقائق التصريف ، لآبن المؤدّب (من علماء القرن الرابع الهجري) ، تح : احمد ناجي القيسي ، ود. حاتم صالح الضامن ، ود. حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

(ر)

– الردُّ على النحاة، لأبن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، تح : د. شوقي ضيف، ط١ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ–١٩٤٧م.

– الرسالة الشافية في الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) ، مطبوع بذيل دلائل الإعجاز ، تعليق : محمود محمد شاكر ، ط٥ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م .

– الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، د. مازن المبارك ، ط١ ، ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٨٣هـ–١٩٦٣م .

(ز)

– الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر ابن الانباري ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٧م .

(س)

– السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تح : د. شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٠م .

– سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة .

– سيبويه البصري أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، د. مزيد إسماعيل نعيم ، ط١ ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

– سيبويه جامع النحو العربي ، د. فوزي مسعود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .

– سيبويه حياته وكتابه ، د. أحمد احمد بدوي ، ط٢ ، مكتبة نهضة مصر بالفجّالة .

– سيبويه حياته وكتابه ، د. خديجة الحديثي، وزارة الإعلام، العراق، ١٩٧٥م.

(ش)

– الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م .

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١٤ ، مطبعة السعادة ، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م .

– شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي (ت٣٨٥هـ) ، تح : محمد علي الريح هاشم ، در الفكر ، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م .

– شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، تح : زهير غازي زاهد ، مطبعة الغري الحديثة ، النجف ، ١٩٧٤م ، تح : وهبة متولي عمر سالمة ، ط١ ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م .

– شرح أبيات المفصل لجار الله الزمخشري ، شرح السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)،تح: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي ، ط١، دار البشائر الإسلامية ،١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

– شرح الأشموني لألفية ابن مالك (منهج السالك الى ألفية ابن مالك) ، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .

– شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم (ت٦٨٦هـ) ، تح : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .

– شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، لآبن مالك ، تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م .

– شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، للمرادي ، دراسة ، وتحقيق ، محمد خلف الرديني ، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م .

– شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

– شرح جمل الزجاجي ، لأبن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تح : د. صاحب أبو جناح ، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م ، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م

– شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر ، ط٢ ، منشورات جامعة فاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .

– شرح شذور الذهب ، لأبن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تح : محمد ياسر شرف ، ط١ ، دار إحسان للنشر والتوزيع ، طهران ، إيران ، ١٤١٧هـ .

– شرح العلامة محمد بن بكر الدماميني(ت٨٢٧هـ)على المغني ،مطبوع بحاشية الشُمُنّي على المغني، المطبعة البهيّة ، مصر.

– شرح عيون الإعراب، لعلي بن فضال المُجاشعي (ت٤٧٩هـ) ، تح : د. حنّا جميل حدّاد ، ط١ ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، ١٤٠٦هـ–١٩٨٥م.

– شرح عيون كتاب سيبويه ، لهارون بن موسى المجريطي القرطبي (ت٤٠١هـ) ، تح : عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، ط١ ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م .

– شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر ابن الانباري ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩م .

– شرح قطر الندى ، وبل الصدى ، لآبن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، طهران ، ١٣٨٠هـ .

– شرح الكافية الشافية، لأبن مالك، تح: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

– شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تح : د. عبد التواب ، ود. حجازي ، ود. عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .

– شرح اللمع ، لابن بَرْهان العكبري (ت٤٥٦هـ) تح : د. فائز فارس ، ط١ ، الكويت ، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م .

– شرح اللمع ، لجامع العلوم الباقولي ، تح : د. محمد خليل مراد الحربي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٢م .

– شرح المراح في التصريف ، لبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) ، تح : د. عبد الستار جواد ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، ١٩٦٠م .

– شرح المفصل لأبن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب – بيروت ، مكتبة المتنبي – القاهرة .

– شرح المقدمة المحسبة ، لآبن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) ، تح : خالد عبد الكريم ، ط١ ، المكتبة العصرية ، الكويت ، ١٩٧٦م .

– شواذ القراءات ، لمحمد بن أبي نصر الكرماني(ت بعد٥٦٣هـ) ، تح : د. شمران العجلي ، ط١ ، مؤسسة البلاغ ، بيروت–لبنان ، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م .

– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لآبن مالك ، تح : د. طه محسن ، دار آفاق للطباعة والنشر ، العراق ، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م .

(ص)

– الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها ، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تح : مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت–لبنان ، ١٣٨٢هـ–١٩٦٣م .

– صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي ، وتقديم العلامة أحمد محمد شاكر ، ط١ ، دار ابن الهيثم ، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م .

(ط)

– طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣م .

(ظ)

– ظاهرة التنوين في العربية ، د. عوض المرسي جهاوي ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ–١٩٨٢م .

(ع)

– علل النحو ، لآبن الوراق (ت٣٨١هـ) ، تح : د. محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، العراق – بغداد ، ٢٠٠٢م .

– العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠–١٩٨٥ .

(غ)

-غريب الحديث ، لآبن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، تح : عبد المعطي أمين قلعجي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م .

(ف)

– الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري (ت بعد٤٠٦هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

– فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، صنع : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط١ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م .

– الفهرست ، لآبن النديم (ت٣٨٥هـ) ، تح : ناهدة عباس عثمان ، ط ١، دار قطري بن الفجاءة ، ١٩٨٥م.

– الفوائد الضيائية ، لنور الدين الجامي (ت٨٩٨هـ) ، تح : د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

– في بناء الجملة العربية،د.محمد حماسة عبد اللطيف،ط١،دارالقلم،الكويت،١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

(ق)

– قراءة الكسائي رواية أبي عمر الدوري عن طريق ابن مقسم ، لأبي نصر الكرماني، تح : د. حاتم صالح الضامن ، دار نينوى ، دمشق،١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م .

– القياس في النحو العربي ، نشأته وتطوره ، د. سعيد جاسم الزبيدي ، ط١ ، دار الشروق ، عمان – الأردن ، ١٩٩٧م .

(ك)

– الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد (ت٢٨٥هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكرالعربي ، القاهرة .

– الكتاب ، لسيبويه (ت١٨٠هـ) ط١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ، ١٣١٦هـ ، وطبعة(المرحوم)عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٣٩٥هـ–١٩٧٥م .

– الكتاب ، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه ، تصنيف منهجي ، وتحقيق علمي ، القسم الأول أبواب النحو ، د. محمد كاظم البكاء ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار البشير – الأردن ، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

– الكتاب بين المعيارية والوصفية ، د. أحمد سليمان ياقوت ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م .

– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، للزمخشري(ت ٥٣٨هـ)،اعتنى به :خليل مأمون شيحا ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت–لبنان،١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م.
– كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، لعلي بن الحسين الباقولي ، تح : د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، ط١ ، دار عمار ، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م .
– كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان اليمني (ت٥٩٩هـ) ، تح : هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م .
– الكليات ، معجم في المصطلحات ، والفروق اللغوية ، لأبي البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، تح : د. عدنان درويش ، محمد المصري ، ط٢ ،م مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م

(ل)

– لسان العرب ، لأبن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت .
– اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م .
– لمع الأدلة ، لأبي البركات الانباري ، مطبوع مع (الإغراب في جدل الإعراب) ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ–١٩٥٧م .

(م)

– ماءات القرآن ، لعلي بن الحسين الباقولي ، تح : د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، ط١ ، دار الأنبار ، العراق – بغداد ، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م .
– المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية ، د. زهير عبد المحسن سلطان ، ط١ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٤م .
– المبسوط في القراءات العشر ، لأبن بَرهَان الاصفهاني (ت٣٨١هـ) ، تح : سبيع حمزة حاكمي ، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.
– مجالس ثعلب ، لأحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٠ .
– مجالس العلماء ، للزجاجي ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م .
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبن جني ، تح : ناصف ، ود. النجار ، ود. شلبي ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م .

– مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، لأبن خالويه ، نشر : ج. برجشترآسر ، دار الهجرة .

– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. محمد المخزومي ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، ١٣٧٤هـ–١٩٥٥م .

– المذكر والمؤنث ، لأبي بكر بن الأنباري ،تح:د.طارق عبد عون الجنابي ،مطبعة العاني، بغداد ،١٩٧٨م.

– مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) ، تح : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي .

– مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، د. فخر صالح سليمان قدّارة ، ط١ ، دار الأمل للنشر ، إربد – الأردن ، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م .

– المسائل العسكريات في النحو العربي ، لأبي علي النحوي ، تح : علي جابر المنصوري ، ط١ ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٢م .

– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي النحوي ، تح : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .

– مشكلات في التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، ١٤٠١هـ–١٩٨١م .

– مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تح :د. حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الأعلام ، العراق ، ١٩٧٥م .

– المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة ، الرياض ، ١٤٠١هـ–١٩٨١م .

– معاني الحروف ، لعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، تح : د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، ط٣ ، دار الشروق ، جدة ، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م .

– معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، تح : د. فائز فارس ، ط٢ ، الكويت ، ١٤٠١هـ–١٩٨١م ، وتح : هدى محمود قراعة ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١١هـ–١٩٩٠م .

– معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ، تح : نجاتي ، والنجار ، وشلبي ، وناصف ، ط٣ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م .

– معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ) ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م .

– معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ١٩٨٩–١٩٩٠م .

– معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار المأمون، القاهرة، ١٩٣٦م.

– مغني اللبيب من كتب الأعاريب ،لابن هشام الأنصاري ، تح : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، ١٩٧٨م .

– مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ، لأبي العلاء الكرماني ، (ت بعد ٥٦٣هـ) ، تح : د.عبد الكريم مصطفى مدلج ، ط١،دار ابن حزم ، بيروت–لبنان ، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م .

– المفصل في علم العربية ، لجار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة .

– المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٢م .

– المقتضب ، للمبرد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م .

– المقرب ، لأبن عصفور ، تح : د. احمد عبد الستار الجواري ، ود. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م .

– من أعلام البصرة سيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه ، د. صاحب أبو جناح ، منشورات وزارة الإعلام ، العراق ، ١٩٧٤ .

– منثور الفوائد ، لأبي البركات الأنباري ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م .

– منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ، د. محمد عبد المطلب البكاء ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .

– منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، د. عبد الأمير الورد ، ط١ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م .

– منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ، د. محمد كاظم البكاء ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩م .

– المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، د. نوزاد حسن أحمد ، ط١، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .

– الموافقات في أصول الشريعة ،لأبي إسحاق الشاطبي(ت٧٩٠هـ)،شرحه وخرّج أحاديثه: الشيخ عبد الله درّار ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

– موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،د. خديجة الحديثي،دار الرشيد ، بغداد ،١٩٨٥م.

(ن)

– نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تح : د. محمد إبراهيم البنا ، منشورات جامعة قار يونس ، ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م .

– النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، شعبان عوض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٨٩م .

– النحو في مجالس ثعلب ، د. احمد عبد اللطيف الليثي ، مطابع دار العدالة ، القاهرة ، ١٩٩١م

– النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء ، د. كاظم إبراهيم كاظم ، ط١ ، عالم الكتب ، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م .

– نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تح : محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

– نظام الجملة في شعر المعلقات ، د.محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٩١م.

– نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية ، د. أحمد مكي الأنصاري ، ط١ ، دار القبلة ، ١٤٠٥هـ .

– النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، ط١ ، الكويت ، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

– النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ) ، تح : طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٣٨هـ–١٩٦٣م .

– النواسخ في كتاب سيبويه ، حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة ، بغداد ، ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م

– نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء للمزرباني (ت٣٨٤هـ) ، اختصار أبي المحاسن الحافظ اليغموري ، رودلف زلهايم ، ١٩٦٤م .

(هـ)

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، مطبعة السعادة ، بمصر،١٣٢٧هـ .

الرسائل الجامعية :–

– الأساليب الإنشائية في كتاب سيبويه ، شامل راضي عفارة الزبيدي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣م .
– الأسس المعرفية للنظرية اللسانية العربية بحث في الأصول ، أطروحة دكتوراه ، حيدر سعيد عباس مرزة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م .
– البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي، أطروحة دكتوراه،عبد الرسول سلمان الزيدي ، كلية الآداب ،جامعة بغداد،١٩٩٠م.
– البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري ، محمد عبد الرسول سلمان الزيدي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧م .
– الخلاف النحوي بين الكوفيين ، مهدي صالح الشمّري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥م .
– شرح جمل الزجاجي ، لآبن الضائع(ت٦٨٠هـ) (ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي) ، يحيى علوان البلداوي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية ، ١٩٨٦م .
– ظاهرة المنع في النحو العربي ، مازن عبد الرسول سلمان الزيدي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م .
– المستنير في القراءات العشر ، لأبن سوار البغدادي (ت٤٩٦هـ) ، تحقيق عمار أمين الدّدّو ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩م .
– مفهوم الجملة عند سيبويه ، حسن عبد الغني الأسدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩م .

البحوث :–

– أدوات الجزم عند سيبويه ، د. عبد الحسين الفتلي ، مجلة كلية الآداب ، العدد/١٨ ، ١٩٧٤م .
– الإعراب على الخلاف في الجملة العربية محاولة على طريق التيسير ، د. صاحب أبو جناح ، مجلة المورد ، عدد/٣ ، مجلد/١٣ ، ١٩٨٤م .
– سيبويه في شرح ابن عقيل ، د. طه محسن ، بحث مخطوط ، (مصوّرتي) .
– عشرون درهماً في كتاب سيبويه ، للمستشرق الانجليزي كارتر ن ترجمة : د. عبد اللطيف الجميلي ، ود. حاتم صالح الضامن ، مجلة المورد ، مجلد/١٦ ، عدد/١ ، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

– علاقة سيبويه بالخليل من خلال الكتاب ، د. رشيد العبيدي ،بحث مخطوط،(مصوّرتي)

– المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه ، د. غالب المطلبي ، ود. حسن عبد الغني الأسدي ، منشورات وحدة البحث اللغوي ، كلية التربية الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩م .

– ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب (مشروع قراءة في النظريات النحوية العربية) ، للمنصف عاشور ، حوليات الجامعة التونسيّة .

– المنهج اللغوي في كتاب سيبويه ، د. عبد الصبور شاهين ، مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد/٣ ، ٤ ، ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م .

Sibawayh's Grammar in Grammarians ' Books
An Analytic and Evaluative Study

A thesis Submitted by
Mazin Abdulrasoul Salman

To the council of the college of Education
Al- Mustansirya University . In a partial fulfillment
Of the Doctoral degree of Arts in Arabic language &
Linguistics

Supervised by
Dr.Saleh Hadi Al- Qurashi

Rabia1427 April 2006